

المرصفاوى
في

أصول الاجراء الجنائي

الدعوى الجنائية - الدعوى المدنية - التحقيق الابتدائي -
المحاكمة - طرق الطعن في الاحكام

<http://www.koutoub-hassria.tk>

دكتور

حسن صادق المرصفاوي

استاذ القانون الجنائي

بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

محام لدى محكمة النقض

طبعة اخيرة

2

١٧٧ - نتائج التفتيش

ان الغرض الذى من أجله أجيز التفتيش هو ضبط كل ما له علاقة بالجريمة ويؤدى الى ظهور الحقيقة ، سياتى فى هذا آكان الدليل الذى يسفر عنه الشيء المضبوط لى صالح المصالح أم فى غير صالحه ، فيستلزم ان يكون ما ضبط مفيدا للكشف عن الحقيقة فليس الغرض منه مصادرة مال المتهم ، وتقدير ذلك مرجعه لمن يباشر اجراء التفتيش ، ففى جريمة قتل يصح ضبط بعض ملابس أو سكين ملوثة بالدماء أو مشتبه أنها ملوثة بها ولكن لا يجوز ضبط جميع الملابس والسكاكين (١٢٥) . هذا مع وجوب مراعاة حكم المادة ٥٠ ج ، فقد قضى بأن لأمور الضبط القضائى المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه ، فإذا ما كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها يكون حيال جريمة مثلبسا بها ويكون واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش (١٢٦) .

ولما كان من الأشياء التى يرى المحقق ضبطها أو الاطلاع عليها ما لا يمكن الحصول عليه الا اذا قدمه من كان هذا الشيء فى حيازته فقد أجازت المادة ٩٩ للمحقق أن يأمر هذا الحائز بتقديمه متى كان متيقنا من وجود ذلك الشيء لديه ، فإذا امتنع يعاقب بعقاب الشاهد الذى يمتنع عن أداء اليمين أو عن الاجابة (م ٢٨٤ ج) ، الا اذا كان فى حالة من الأحوال التى يجيز له القانون فيها الامتناع عن الشهادة (١٢٧) .

(١٢٥) القنى ص ٢٦٦ .

(١٢٦) قاضى ١٩٧٢/١٢/٢٠ أحكام النقض ص ٣٣ ق ٢٩٧ . فمن المقرر أن تقدير القصد من التفتيش مما تستقل به محكمة الموضوع حسبما تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون عقاب ، ومن ثم قلته اذا كان الحكم المعلوم فيه قد استيقن من طبيعة وحمل وكون المكافحة المبررة ومكان العثور عليها أنها لا تنم عن احتوائها على ثبوت أو مستندات يقوم على أساسها التهام رشوة أو اختلاس وهو الغرض الذى صدر أمر التفتيش لضبطهما ، فلم تظهر عرضا أثناء التفتيش - قد استيقن أن عضو الرقابة الإدارية حين ضبط المكافحة ثم ضبطها لم يقصد من ذلك البحث عن أدوات أو مستندات مما ذكر وإنما قصد البحث عن جريمة أخرى لا صلة لها بالجريمة التى صدر فيها الأمر فلا تجوز المجادلة لى ذلك أمام محكمة النقض (لخبى ١٩٧٥/١١/٢٤ أحكام النقض ص ٣٦ ق ١٦٨) .

(١٢٧) للذكر الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية .

١٧٨ - ضبط الرسائل وأوراق الدفاع

يشور البحث في صدد ضبط الرسائل وما إليها لدى مصلحة البريد والتليفونات والبرق وضبط الأوراق الخاصة بدفاع المتهم لدى معاميه أو الخبير الاستشاري .

(أ) المراسلات : أجاز المشرع للمحقق أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن يراقب المعادثات السلكية واللاسلكية وأن يقوم بتسجيل المعادثات التي جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو في جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . (م ٢٠٦ ج) ، فانتهاك حرمتها بضبطها والإطلاع عليها رهين بأن تفيد في ظهور الحقيقة (١٢٨) . لأن الأصل أنه لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية (١٢٩) إلا إذا استلزمت مصلحة التحقيق ذلك ، لأنها حينئذ تكون أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكاتبات ، وقد أباح هذا الحق لسلطة التحقيق وحدها (١٣٠) .

وقد أوجب المشرع لاتخاذ ذلك الاجراء الحصول مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي (١٣٠ مكرر) . وإذا كان الحكم قد أبان أن القاضي حين إصدار الاذن يراقب تليفون الطاعة يجب أن أثبت اطلعه على التحريات التي أوردتها الضابطة في محضره وأنصح عن اطمئنانه إلى كفايتها فإنه يكون بذلك قد اتخذ من تلك التحريات أسبابا لأذنه بالمراقبة وفي هذا

(١٢٨) ففي جريمة قتل يزعم ارتكابها بطريق الاتفاق بين شخصين في بلدين مختلفين يوجد احتمال كشف أدلة للجريمة من الرسائل المتبادلة بينهما .
(١٢٩) مدلول كلمتي الخطابات والرسائل يتسع في ذاته لشمول كالة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية كما يتدرج تحتها المكالمات التليفونية (نفس ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢) .

(١٣٠) نقض ١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٧ -
(١٣٠ مكرر) لما كان الدين من طائفة المذاهب أن الاذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعن تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بلاء على تدينه من رئيس المحكمة الابتدائية اتصالا بنص المادة ٢/٦٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لور شأن السلطة القضائية التي تجيز لرئيس المحكمة نائب أحد قضاتها عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فإنه يكون صحيحا في القانون : نقض ١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٠٤ .

ما يكفي لاعتبار اذنه مسببا (١٣١) . ويصدر الأمر من القاضي بعد اطلاعه على الأوراق (٣/٢٠٦ ج ١) . وقد سوى الشارح في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين لعلّة غير خافية وهي تعلق مصلحة الغير بها . فاشتراط ذلك في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي الذي له مطلق الحرية في الاذن بهذا الاجراء أو رفضه حسبما يرى ، وهو في هذا يخضع لاشراف محكمة الموضوع . وسلطة القاضي الجزئي محدودة بمجرد صدور الاذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالاجراء موضوع الاذن بنفسه ، اذ أنه من شأن النيابة العامة ، ان شاءت قامت به بنفسها أو تدبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي (١٣٢) . على أن رجل الضبط القضائي لا يملك ممارسة رقابة المكالمات التليفونية يَكُونُ لها من اجراءات الاستدلال ، ولا يجوز له مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليه الرجوع في ذلك الى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي (١٣٣) .

ونصت محكمة النقض بأن المادة ٢٠٠ اجراءات جنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلا معينة أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أي من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الاذن الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات التليفونية ، كما أنه لا يلزم أن يبين في هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بتنفيذ الاذن . وكل ما يشترطه أن يكون من أصدر الأمر مختصا باصداره وأن يكون المندوب لتفويضه من مأموري الضبط القضائي المختصين . وأنه لا جنوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٤ و ٤٥ من الدستور من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات

(١٣١) نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٣١٩ .

(١٣٢) نقض ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض من ١٨ ق ٤٢ .

(١٣٣) نقض ١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض من ٢٢ ق ٣٧ . وقد جاء بتأديت الحكم أنه اذا صدر الاذن وقلم الضابط الذي تجري الاجراءات التي ينشئ عليها بتنفيذه دون أن يتدب لذلك من النيابة العامة فإن ما قلم به الضابط من اجراءات المراقبة والتفتيش تكون باطلّة تحسوبا على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها .

التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ، إذ أن التعديل المدخل بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على المادة ٢٠٦ وأن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية مسببا ، إلا أن ذلك لا يفسح على الأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مامورى الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ، فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك (١٣٣ مكرر) .

وقد نصت المادة ٤/٢٠٦ ج المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه (فى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما - ويجوز للقاضي الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة أو مددا أخرى ماثلة) . ومؤدى هذا أنه يجوز أن يسرى الأمر الى ما لا نهاية ما دام التجديد يتم قبل نهاية اليوم الثلاثين ، وهو فى رأينا ما لا يتواءم مع روح الدستور الذى أراد أن تكون الفترة مؤقتة .

وقد نصت المادة ١٥ من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على أن : لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . والمراسلات البرقية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقا لأحكام القانون ، وقد رأينا بالنسبة الى التفويض أن تسبب الأمر يعنى توافر احدى الصور التى يجيز فيها القانون الاجراء (١٣٤) . والجديد فى النص اندستورى هو وجوب تحديد المدة التى تنتهى خلالها حرمة هذه المراسلات والمحادثات ، وهو ضمان جوهرى . وينبغى أن يراعى فى تقدير المدة موجبات التحقيق ومبرراته ، والا تخطئنا الضمان الذى إبتغاه الدستور ، ويخضع ذلك لرقابة المحكمة .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والادراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلنا أمكن ذلك بحضور المتهم أو الخائن لها أو المرسله اليه وتدوين ملاحظاته عليها (م ٥/٢٠٦ ج) . ولا يجوز لها أن تندب أحد مامورى الضبط القضائي لذلك ، لأن المشرع أحال بصدد التحقيق الذى تجر به النيابة العامة على أحكام قاضى التحقيق ، وفى المادة ٩٧

(١٣٣ مكرر) نفس ١٩٧٤/٢/٦٦ أحكام النفس س ٢٥ ق ٣٦ .

(١٣٤) راجع بند ١٧١ من هذا الملحق .

أعطى حق الاطلاع للقاضي التحقيق وحده عند الضرورة واستثناء أجنبي له تدب أحد أعضاء النيابة لقرئ الأوراق ، فأنجاه المشرع هو قصر حق الاطلاع على المحقق ، وإلا لما كان بحاجة للنص على أنه يجوز للقاضي تدب أحد أعضاء النيابة العامة لقرئ الأوراق اكتفاء بالحكم العام الوارد في المادة ٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية (١٣٥) .

وللاطمئنان الى صحة فحص الأوراق المضبوطة للاطلاع على ما تضمنته ارتأى المشرع أن يكون ذلك بحضور المتهم أو الحائز لها أو المرسلة اليه كلما أمكن ذلك وتوصلا للحقيقة وتعرف كنه هذه الأوراق أجنبي لأى منهم أن يبدى ملاحظاته عليها . وبعد فحص الأوراق اذا رأت النيابة العامة وجود قائمة من ضبطها في ظهور الحقيقة تأمر بضمها الى أوراق القضية ، وعليها عندئذ أن تجرى تحريرها في حوز معلق تبين فيه المضبوطات ومادة الضبط ورقم القضية وفقا لنص المادتين ٥٦ و ٥٨ ج ، وأما اذا لم تر النيابة محلا لضم الأوراق للقضية فأتيا تأمر بردها الى حائزها أو من كانت مرسلة اليه (م ٢٠٦/٥ ج) .

وبسبب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ أضيفت الى قانون الاجراءات الجنائية مادة برقم ٩٥ مكررا تنص على أن « لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتلفونات وشكوى المجنى عليه في الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التي يحددها » . وأصبحت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون عن علته فقالت « كانت نتيجة كثرة الاعتداءات التي وقعت على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون وإزعاجهم في بيوتهم ليلا ونهارا أن تدخل المشرع وأضاف مادتين جديدتين الى قانون العقوبات برقمي ١٦٦ مكرر و ٣٠٨ مكرر للعقاب على القذف بطريق التليفون » . ولما كان مرتكبو هذه الجرائم من المساكين والمستهترين يعتمدون بسرية المحادثات التليفونية وصعوبة الوصول اليهم فقد رأى لتسهيل ضبطهم أن تضاف مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا الى قانون الاجراءات الجنائية ١٠٠ » . والفرض في الحالة المنصوص عليها في المادة ٩٥

مكرراً أ.ج هو ضبط معاداة المتهم التليفونية وذلك بوضع تليفون المجنى عليه تحت الرقابة التي تمكن من ذلك وبهذه الوسيلة يوجد مساس بسرية المعاداة التليفونية ، ولذا اشترط لانتهاك السرية شكوى المجنى عليه وتقرير مدير مصلحة التليفونات ، والتلغراف وتخييم دلائل كافية ضد المتهم ثم اخذ رئيس المحكمة .

ب - أوراق الدفاع : حرمت المادة ٩٦ أ.ج على المحقق « أن يضبط لدى المدافع عن المتهم (١٣٦) أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التي عهد اليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية » . وأفصحت المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية عن مرد هذا التحريم بأن الغرض منه هو تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه بكامل حريته ، فالمتهم ضعيف أمام الهيئة الاجتماعية وبشخص أن يمكن من الوسائل التي تيسر له سبل الدفاع عن نفسه ، ولما كانت الأوراق التي تتبادل بينه وبين محاميه أو خبيره الاستشاري قد تتضمن بعض وقائع أو اعترافات تضر بمركزه في الدعوى ، فإن احترام حق الدفاع يوجب حرمان المحقق من الاطلاع عليها (١٣٧) ، وضبطها يعتبر باطلاً ولا يصح الاستناد الى أي دليل مستمد منها ، وهو بطلان أساسه مخالفته لأجراء جوهري ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

١٧٩ - آداب التفتيش

يعتبر التفتيش الذي تجريه النيابة العامة من الاجراءات الجوهرية المتعلقة بمصالح الخصوم ، فإن وقع باطلاً لا يجوز للمحكمة أن تقضي بطلانه من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك بالبطلان أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم تحقيقاً موضوعياً (١٣٨) . لكن اذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالاً بذاته على وقوع البطلان جازت اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (١٣٩) وقضت محكمة النقض حديثاً بأن

(١٣٦) حتى ولو لم يكن قد وكله بعد (جازو ج ٣ ص ٤٩) . نقض لرئيس ١٨٩٧/٩/٩

خالد ١٨٩٨ - ١ - ١٩٤٦) .

(١٣٧) جازو ج ٣ ص ٤٨ ، موسوعة دالوز ج ٢ ص ٥٠٧ بلد ٣١ .

(١٣٨) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٣ أحكام النقض ص ٧ ق ٢٩٥ ، ١٩٥٥/٤/٢٦ ص ٦ ق ٢٧٤ .

١٩٥٨/٥/٢٠ ص ٩ ق ١٤٦ ، ١٩٥٨/٤/٢٩ أحكام النقض ص ٩ ق ١٩٦ .

(١٣٩) نقض ١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض ص ٩ ق ١٥٦ ، ١٩٧٢/٣/١٢ ص ٢٣ ق ٨١ .

الدفع ببطلان اذن التفتيش هو من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تجعل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً ثباتاً عنه وظيفة محكمة النقض - ولا يقدح في ذلك ان يكون الدفاع عن الطعن قد ضمن من المصلحة تمييزاً على مسلك الضام في امتيناه تحرياته ولهفته في استصدار اذن التفتيش وصدره بناء على ذلك ، اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذي يجب ابداه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه (١٣٩ مكرر) . ويجب ابداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه (١٤٠ م) . ولا تجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش فيعييباً عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة الا من شرعت تلك الاوضاع لصالحهم (١٤١) ويسقط الحق في الطعن ببطلان التفتيش اذا حصل في حضور معهام ولم يعترض عليه فزولا على حكم المادة ١٣٣/١ ج .

واذا تقرر ببطلان التفتيش والضبط يظل الدليل المستمد من هذا الضبط او ذلك التفتيش (١٤٢) ، فمثلاً اذا انتهت المحكمة الى بطلان تفتيش فانها لا تستطيع ان تدين المتهم بناء على وجود المخدر الذي استقر عن التفتيش الباطل بل ولا تستطيع ان تقضى بالادانة بناء على شهادة من أجروا هذا التفتيش - لأن معلوماتهم استقيت من اجراء مخالف للقانون هو التفتيش الباطل (١٤٣) . ولكن يجوز ان تستند المحكمة الى دليل آخر غير مستمد من التفتيش

(١٣٩ مكرر) نقض ١٩٧٨/٨/١٥ أحكام النقض من ٢٩ في ٢٩٤

(١٤٠) نقض ١٩٧٢/١/٩ أحكام النقض من ٢٢ في ٩ . ان المبرر في الدفع ببطلان اذن التفتيش بمدلوله لا يفظه ما دام ذلك المدلول واضحاً لا يسي فيه (نقض ١٩٧٤/٦/٢ أحكام النقض من ٢٥ في ١١٨) .

(١٤١) نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ في ٢١٩ .

(١٤٢) الفقرة الايضائية لقانون الاجراءات الجنائية . ونظر ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض من ٢ في ٩٧ . ١٩٥٤/١١/٢٢ من ٦ في ٦٧ .

(١٤٣) نقض ١٩٣٢/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ في ١٧٦ . اذا كانت شهادة الشاهدين التي استندت عليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن ان تكون تقريراً لا كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيداً له . ولا يمكن ان يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي أسفر عن وجود المخدر . وكان ما قرره الطعن من العجز عن المخدر في السلة لا يعد اعترافاً بحيالته أو اعراذه له ولا يسلو ان يكون تقريراً لا نتج عنه التفتيش الباطل ، كما ان نتيجة التحليل اثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، واذا انهارت هذه الادلة فلا يبقى في المعنى دليل على نسبة امرلا المخدر الى الطعن (نقض ١٩٦٢/١١/٢٧ أحكام النقض من ١٣ في ١٩١ . ١٩٦٦/١١/٢٨ من ١٢ في ١٩٣) .

الباطل (١٤٤) كاعتراف المتهم . وفي هذه الصورة تنبغي التفرقة بين ما إذا كان الاعتراف قد جاء وليدا للتفتيش الباطل أو أنه جاء بعد فترة من انتهاء التفتيش فإذا كان اعتراف المتهم في جريمة احراز مواد مخدرة قد جاء فور ضبط المخدر معه بناء على التفتيش الباطل فإنه لا يترتب عليه الاستعانة به في الإدانة . وإنما إذا تم الاعتراف أمام النيابة وقت استجواب المتهم أو أمام المحكمة بعد طرح الدعوى عليها فإنه يصح أن تبني الإدانة على هذا الاعتراف وحده لأنه قد جاء غير متأثر بنتيجة التفتيش (١٤٥) . وللمحكمة - في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت البطلان - أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالأجراء الباطل ومدى تأثيرها به بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الأجراء الباطل ، جاز لها أن تأخذ بها (١٤٦) .

(١٤٦) نفى ١٩٧٣/٦/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ . وإذا كان ماورد الضابط الضابط قد تجاوز حدود الأدلة النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم ، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستند منه ، فإن بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التطبيق الأخرى التي شهد بها المتهم كإقرار الشهود والمتهم ، طالما كانت هذه الإجراءات منتظمة منفصلة بالتفتيش الباطل . (نفى ١٩٦٤/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٢) . والقول بأن عن يلزم بإجراء باطل لا يقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند قيام البطلان وثبوته ، أما إذا كان البطلان ذاته هو الذي يورس سركه الإثبات فإنه يكون من حق المحكمة أن تعدل عليه أو تنفيه بأي دليل . ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن هي تولت على أقوال الضابطين القول بقيامهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به في صيد أطرافها للذبح ببطلان القبض والتفتيش (نفى ١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٧٨) . إن كل ما يفتضيه التفتيش هو استبعاد الأدلة المستندة منه لا الوقائع التي حدثت يوم إجرائه ، فإذا كانت المحكمة قد اتكأت الدليل على وقوع الجريمة على أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها ، وكان الإثبات مثبتاها صحيحا لا ضائقة فيه ، فإن نفس الطاهر في هذا الشأن يكون لا محل له (نفى ١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢) . (١٤٥) نفى ١٩٤٩/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٤٤ ، ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٦ ، ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ق ١٢٣ ، ١٩٥٧/٤/٢٩ س ٨ ق ١٢٠ ، ١٩٥٧/٥/٦ ق ١٢٣ وقد جاء به أنه لا يؤثر في ذلك أن يكون الإقرار قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي أجرى عليه . وقد نفى بأن الخلل المحكمة الرد على الاعتراف لشي تم أمامها مع قضائها ببطلان التفتيش وما يستتبع منه يعتبر تصورا في الحكم (نفى ١٩٥٦/١٢/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٨) ولا يحل للمتهم تمسكه ببطلان التفتيش ما دام دليل وجود الضبوطات له تحقق باعتداله في التصديقات اعترافا لمساند المحكمة إلى صحته بعبء الإثبات والمنقولات الأخرى المختلفة بحجته (نفى ١٩٥٨/٩/٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٢) . (١٤٦) نفى ١٩٦١/١٢/٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦٨ ، ١٩٧٠/١٠/١٨ س ٢١ ق ٢٣٤ .

فإذا استبعدت المحكمة الاعتراف الباطل تعين أن تكون الأدلة الباقية مما يؤدي باستنتاج في العقل والمنطق سائق إلى اثبات الفعل قبل المتهم ، ولا يقدح في هذا نزود الحكم به بالإشارة إلى ذلك الاعتراف (١٤٧) .

ومن المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذ منها بالأدلة السانعة التي أوردتها (١٤٧ مكرر) .

١٨٠ - التصرف في الأشياء المضبوطة

إن الغرض من التفتيش - كما ذكرنا - هو ضبط كل ما يفيد في كشف الحقيقة عن الجريمة التي يجري التحقيق أو جمع الاستدلالات بشأنها ، ومعنى ضبطها هو وضعها تحت يد السلطة العامة للتحفظ عليها إلى حين انتهاء الاجراءات في الدعوى الجنائية سواء بإصدار أمر بحفظ الأوراق أو قرار بالإلزام لاقامتها أو حكم في موضوعها ، فبقاء الأشياء المضبوطة تحت يد السلطة العامة مؤقت ، وقد تكفل المشرع في الفصل الخامس من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية ببيان القواعد التي تسب في هذا الصدد تحت عنوان « في التصرف في الأشياء المضبوطة » .

ومما ينبغي مراعاته بداية أنه إذا كانت الأشياء المضبوطة تعد حيازتها جريمة فإنها لا ترد لمن وجدت منه وإنما تصادر سواء اداريا أو بحكم من القضاء ، لأن تسليمها إلى أي فرد معناه مقارفته لجريمة (١٤٨) . أما إذا كانت حيازة الشيء المضبوط مباحة فإنه إن كان مما يتلف بمرور الزمن كفاكهة متنازع على ملكيتها في جريمة سرقة أو كان حفظ الشيء يستلزم نفقات تستغرق قيمته كأطعام طيور لفترة طويلة ، جاز للنهية العامة أن تأمر ببيعه بطريق المزاد العام ويحفظ ثمن البيع في خزانة المحكمة إلى حين تسليمه إلى صاحب الحق فيه . وقد قيد المشرع حق البيع في هذه الصورة بأن تسمح بالبيع مقتضيات التحقيق أي إذا لم يكن وجود الشيء بذاته ضروريا في الإثبات (م ١٠٩ ج) . وحدد المشرع المدة التي يجوز خلالها لأصحاب

(١٤٧) نفس ١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض من ٩ ق ٤٧ .

(١٤٧ مكرر) نفس ١٩٧٧/٢/١٣ أحكام النقض من ٢٨ ق ٥٢ . ١٩٧٩/١٠/١٠ س ٣٠

ق ١٥٥ .

(١٤٨) نفس ١٩٦٧/١٢/١١ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٦٠ .

الأشياء المضبوطة عليها بثلاث سنوات يبدأ حساب من تاريخ انتهاء الدعوى،
: من نهايتها ان لم ترد الأشياء تصبح ملكا للحكومة دون حاجة الى حكم يصدر
بذلك (م ١٠٧ / ج ٠)

١٨١ - أحكام رد الأشياء المضبوطة

أيات المواد من ١٠١ الى ١٠٧ من قانون الاجراءات أحكام رد الأشياء
المضبوطة وفقا للتفصيل الآتي

(١) يجوز أن يؤمر برد الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق الابتدائي
أو أثناء المحاكمة (م ١٠١ و ١٠٣ / ج ٠) والأمر بالرد في هذه الحالة جوازي
لدينه لعمامة أو تعاضى التحقيق أو محكمة المرحب استأنفه معقبة في غرفة
امشورة أو لمحكمة مد أو أمن ، الفصل في طلب لرد فلا سبيل للنظم
منه ، وعلى طالب الرد أن يبريث حتى انتهاء التحقيق أو الفصل في موضوع
الدعوى . ولكن لقانون يوجب الرد في حالة ما اذا صدر أمر بحفظ الأوراق
أو قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى جنائية أو حكم في الموضوع اذا حصلت
المطالبة بالرد أمام المحكمة (١٠٦ - ١٠٧ / ج ٠) ويترتب على اصدار ذلك حوالا
عرض طلب الرد على الجهة التي كانت الدعوى من يديها لتعصل فيه لأنه
ليس هناك ما يصبح لأن يكون موضوعا للنظر ، والشأن في هذه الصورة
هو الشأن في أعمال الفصل في بعض طلبات في موضوع الدعوى . وكما
يجوز لمن فصل منه حيازة الأشياء أن يطالب بردها فكذلك يجوز لسلطة
التحقيق أو المحكمة أن تأمر بالرد ولو بغير طلب (م ١٠٥ / ١ / ج ٠)

(٢) ورد الأشياء المضبوطة يكون الى من كانت في حيازته وقت ضبطها
(م ١٠٢ / ١ / ج ٠) كسلاح مرخص ضبط في جمعة قبل خطأ . فاذا كانت
المضبوطات من الأشياء التي وقعت عندها الجريمة أو المحصلة منها يكون
ردها الى من فقد حيازتها بالجريمة ، كالأموال المسروقة ردها الى المجني
عليه وكذلك المال المتحصل من بيعها . ولقد استثنى المشرع الصورة التي
يكون فيها من ضبطت معه الأشياء حتى حبسها بعتصى انقضى بلا تور بسجنه
عليه كمشتري المار مسروق بحسب فيه من الفصل (م ١٠٢ / ج ٠)

(٣) فاذا صدر أمر برد الأشياء المضبوطة الى من فقد حيازتها وفقا
للمقعد المساعدة فإن هذا لا يمنع من يدعى بأحقية لذلك الأشياء أو بأن له
حقوقا عليها من المطالبة أمام المحكمة المدنية بتلك الحقوق (م ١٠٤ / ج ٠)
ولكن اذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب المتهم أو اتبع

بالحقوق المدنية ، وكان ذلك في مواجهه لآخر ، فلا يجوز بمذله امام المحكمة المدنية من جديد (م ١٠٤ ج) ، لان الحكم الصادر في هذه الحالة له حجية .

(٤) والأمر أو الحكم الذي يصدر بالرد أو برفضه يعيد للنظر عند شأن الأمر أو الحكم الصادر في لدعوى وبالمطرق المقررة قانونا .

(٥) واذا ثارت معارضة امام سلطة التحقيق سواء اكاتب النيابة العامة ام قاضي التحقيق حول رد الأشياء المصروفة ، وكذلك في الصورة التي يدور حولها شك في ذلك ، يتمتع لرد وطرح الموضوع على محكمة الجلسات المستعانة في غرفة المشورة بناء على طلب ذوي الشأن (م ١٠٥ ج) . ويرى ان سلطة التحقيق ذاتها ان تقرر رفع الامر لمحكمة الجلسات المستعانة مع عدم نى غرض المشورة لفصل فيه ولو لم يطلب اصحاب الشأن ذلك . والمحكمة ببارتفاع امامها ومحكمة الجلسات المستعانة مع عدم نى غرض المشورة كذلك و متى كان الدعوى محذرا عليها وفقا لما سبق ان تقرر باحالة الخصوم على المحاكم المدنية ان رأت موجب لذلك ، كما اذا كان الفصل يستدعي بحقيقات لا يتسنى بها وقت العرفة او المحكمة (١٤٩) . ويجوز لها في هذه الحالة وصح لاسيما المصروفة تحت الحراسة او اتخاذ وسائل بحفظه حتى يحدد م ١٧٧ ج ١ .

المبحث الخامس

الاستجواب

١٨٢ - احاطة المتهم علما بالتهمة

أوجبت المادة ١٢٣ من قانون الاحكامات الجزائية على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة امامه في التحقيق أن يبين شخصيته (١٥٠) ثم يحيطه علما باسمه ، مسندة اليه وثبات آخر له عنها ولا بعد هذا استجواب . لأنه وان كانت أقوال المتهم عن التهمة المسندة اليه قد تتضمن بعض الأدلة القليلة ضد أو تبرير تصرفاته ، فليس هذا هو المقصود بالاستجواب الذي يشترط فيه أن

(١٤٩) راجع المذكرة الايضاحية لقانون الاحكامات الجزائية .

(١٥٠) على المحقق ان يثبت ما يكتب من شخصية المتهم ، وليس عليه ان يكشف عن شخصيته لتتم دفع / ١٩٦٥/٤ احكام النطق من ١٦ ق ٨٧ ، ١٩٧١/٤/٢٥ من ٢٢ ق (٩) .

مناقشة الأدلة الموجودة لدى المدعى تفصيلاً (١٥١) ، ومما قد يفسد هذه الحقائق خبرته أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ، ولم يربط اتهامه واحداً على المحقق أو نسيء منهم عن شخصيته ، كما لم يربط بطلان الاعتدال بذلك طائفاً أو الذي جرى التحقيق هو ركيب السادة الشخص وهو ما لا يمازى فيه انطاعى (١٥٢) .

ولكن هل ينبغي أن يحاط المتهم علماً بالاتهام بشكك محدد ؟ الواقع انه ليس من اليسور دائماً تحديد التهمة وتكييفها من ناحية القانونية على وجه بدقة منذ بدء مرحلة التحقيق ، فضلاً عن احتمال كسب ظروف جديدة تدعو الى تغيير وصفها ، ويؤدي هذا الى الغموض بأنه يكفي موجود الاحاطة بالواقعة بشكل عام دون اشتراط ذكر وصف التهمة على وجه التحديد ، مثلاً أنت متهم بالاشتراك في قتل فلان فلا حاجة بذكر وسيلة الاشتراك ، بيد انه اذا عدل وصف التهمة أثناء التحقيق فانه ينبغي أن يحظر للمتهم بالتعديل .

١٨٣ - تعريف الاستجواب وضماناته

استجواب المتهم هو مناقشته من الأدلة القائمة ضده عن المجرم المستهدف (١٥٣) ، وقد قصد به إقرار لاول أنه طريق دفع بصد الأدلة القائمة ضده فيتمكن من تدوير تصرفاته ، والآخر أنه وسيلة تحقيق لاستجواب الحقيقة والوصول الى معرفة مرتكب الجريمة . ولا كان هذا هو العرض من الاستجواب

(١٥١) وهذه التهمة مفصلة عن القرار الأول من المادة ٢ من قانون ١٦/٨ ١٩٦٧ الفرنسي .
واقتصرت فقط على أن قام التحقيق بحيث التزم علماً بالتهمة بمجرد حضوره أمامه وبثبتت احواله عند ، ولكنها لم تلتزم بأقوى التهمة التي توجب عليه طلب أن يثبت الى حقه في تعيين محام وعدم ابداء أي قول حين ذلك ، (راجع الشاوي مجموعة الاجراءات الجنائية ص ٨٩ ، ويرى انه هذا الاجراء قاصر عن توجيه التهمة للمتهم وإثبات افعاله بشأنه دون انه يستتبع ذلك توجيه أسئلة إليه ، والا كان استجواباً لتكامل المادتين ١٦٢ و ١٦٥ ويعود بها ردح كذا لك عدل عبد الباقى ج ١ ص ٤٠٠ ، انظر ص ٢٦١ .

(١٥٢) مقرر ١٩٧٨/٦/١٦ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١٢ ، ١٩٧١/٢/٢٥ ص ٢٢ ق ١١ (١٥٣) ولقد كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤٤ من مشروع قانون الاجراءات الجنائية الذي قدمته الحكومة تنص على أنه يجب أن يتناول الاستجواب جميع الوقائع المكونة لتهمة بسندة الى المتهم ، ولم ترد عند الفقرة بالقانون لأنها مستغلة في ذات الاستجواب ومما (دمج قدير عنه كعاد مجلس الشيوخ في المادة ١٢٧) . ولقد عرفت محكمة النقض الاستجواب بأنه مجابهة المتهم بالأدلة المبنية عليه ومناقشته تفصيلية كما يفهمها ان كان منكراً لتهمته أو يبرر بها (نقض ١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض ص ١٧ ق ١٦٢) .

لانه يسمى بـ لا يكون طريق كره لا سراع اعتراف من المتهم (١٥٤) .
لا يجوز بحقيقة اليمين عند استجوابه لانه يؤدي الى وضعه في مركز حرج ،
اد يدور بين مصالحة التي تؤدي الى حذف اليمين تدباً فيرتكب جريمة ديسيه
وحقيقه وبين ب يقرر الحقيقة وفي هذا ضرر واحدته - جاد سلب عليه حذف
اليمين وحقيقه فانه يترتب على هذا بطلان الاستجواب وحقيقه الاخرات السالبيه
على نائت حقيقه على ما أسفر عنه ذلك الاستجواب الا اذا نال منهم قد حلف
اليمين بحصه شاهداً أولاً فلا يترتب عليها بطلان (١٥٥) .

وإذا كان هناك عدة متهمين وجب استجوابهم ابواحد مفصلاً عن الآخر
فلا يبقى في مكان الاستجواب من لم يستجوب بعد ، وذلك ابعاذا لمتهم من
احتمال التأثير بوجود غيره معه أثناء الاستجواب ، ومع هذا يجوز مواحه
المتهمين أحدهم بالآخر توصلاً الى تعرف وجه الحق .

وبه يؤدي الاستجواب الى تفهيد الأدلة القائمة قبل انتهم كما قد يسفر
عن تدعيم أسس الاتهام ضمه ، وبدا لانه يسفى أن تعطى له اجاب متجوابه
حصانات تحميه من ابداء اقوال في غير صالحه . ولا يلزم المتهم بالاحايه على
الأسئلة التي توجه اليه وبه الخيار في هذا ، على أن تعود انتهم من لاجاة قد
لا يكون في مصالحته اد تبقى لأداة قائمة ضمه من غير ما تفهيد (١٥٦) .
وبعض بعض التشريعات على وجوب سبيه انتهم الى حقه في الامتناع عن
الإجابة ، وأن ما يبدية من اقوال قد يؤدي الى اذانه - وحسب التحقيق من
موجهة انتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه . وكل
ما يكون للمتهم هو أن يمسك بذي محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق
من نقص حتى تقدره المحكمة وهي هي بية من أمره (١٥٧) .

(١٥٤) حق انهم من ابداء اقواله منبه أنه يكون حراً عند ابداء حكم الاقوال فاما انبت
به كان يملك بعد تأخير الاكره أو التعذيب فانه يعتبر أنه لم يقل شيئاً الشارح من ١١٩)
جراج مادة ٤٢ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ المشار اليه في بند ١٥٦ من حل
الزيف .

(١٥٥) دابول دبرقوار ١٩٤٨ ج٢ ص ١٧٢ بند ٦٢٣ ، وجاء به ان حذف المتهم اليمين بده
على طلب المحقق يترتب عليه بطلان التحقيق

(١٥٦) انيس الامياطي ومسان حونه الفرد للمؤلف ص ٨٧

(١٥٧) مظهر ١٩٦٩/٤/٢٨ احكام لتفصير ص ٢٠ ق ١٩ . ١٩٧٧/١٢/١١ ص ٢٣ ق ٣٠٨

مخاميه هذه الإفراز أو الاعلان (١٦٢) . ولم تتطلب لقانون دعوة المحامي شكلا يجب دفعه يتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة (١٦٣) ولا يجوز للمخامي لكلام أثناء الاستجواب إلا إذا أدب به المحقق فإن لم يأتى
و. م. م. ١٦٠ - ١٦١ في المحضر (م ١٢٤ / ٣ أ ج) .

(٢) **الاطلاع على التحقيق :** حتى يستطيع المدافع عن المتهم أداء المهمة الملقاة على عاتقه يجب أن يمكن من الاطلاع على ملف التحقيق في وقت مناسب قبل الاستجواب ، وقد عني المشرع بالنص على هذا صراحة حتى لا يكون متعده بخلاف وقرر في المادة ١٢٥ امثلة بالمحضر رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أنه يجب السماح للمخامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو لمواجهة ما تم يقرر لمحقق غير ذلك (١٦٤) وفي جميع الأحوال لا يجوز انفصال بين المتهم ومخاميه حاضر معه في التحقيق ، وإذا كان للمخامي حق الاطلاع فإن للمتهم من ياتى أولى هذا الحق وقد صاحب المشرع تحقيق عنده نص في عمر المادة ١٢٥ على حرمان مخامي المتهم من الاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو أخرى التحقيق في غيبة المتهم ، أي في حالة ما إذا أمر بجعل التحقيق سرى عملا بالمادة ٧٧ أ ج ، فالمحقق يستطيع أن يقرر ما إذا كانت ظروف الدعوى والتحقيقات فيها تستدعي سلب المخامي هذا الحق أم لا ، والا فونتا الخرس من حرمان التحقيق في غيبة الخصوم الذي قرر في سبيل اظهار الحقيقة (١٦٥) . ومع هذا ليس للمحقق أن يمنع المدافع عن الحضور مع المتهم أثناء الاستجواب أو مواجهته لأنه مطلق حقه بقتضي المادة ٣/٧٧ التي قررت أن لا لخصوم الحق دائما في استنصاحات وكلائهم في التحقيق ، (١٦٦) . وكل ما للمحقق في هذه

-
- (١٦٢) مقض ١٩٧٣/٢، ٥ أحكام المنص من ٢٤ في ٦٦ ، ١٩/٤ / ١٩٧٧ من ٢١ و ١٤٧
(١٦٣) مقض ١٩٦٨/١ / ٢٨ أحكام المنص من ١٩ في ١٧٦ .
(١٦٤) وهذه المادة ماثولة من نص المادة ١ من قانون ١٨٩٧/١٢/٨ الفرنسي التي وجب اطلاع المتهم على المحقق في اليوم السابق على الاستجواب .
(١٦٥) وهذا نص في قانون الحكومة ماخذه المذهب مجلس السيوخ بأنه في حاديه ما إذا كان هناك قرار بإجراء التحقيق في غيبة المتهم فيجب ألا يكون لمخاميه حق الاطلاع عليه ، وواقته انقلبه بلجنة . رأت الألية أن يجب أن يبقى الاعلان مغلطا للمخامي كما هو الحال في فرنسا
ولا كذا تعيين المخامي ومطوره مسوريا وعظيم الجندى . (راجع تقرير لجنة لاعدل لمجلس السيوخ عن سنة ١٩٦٩) .
(١٦٦) ومع هذا لم يات بمعدل المادة ٢٥ بوجدية . وقد جاء بضبطه مجلس النواب أثناء عرض مشروع قانون الاجراءات الجنائية أن الجد الجديد الذي وضع في هذا التشريع هو ٥١

الحالة هو مجرد منع المحامي من الاطلاع على التحقيق ، على أنه ينبغي لشخص
والاقلال من استعمال هذا الحق الا لضرورة توحه فلا يمس بحق المتهمين في
الدفاع عن أنفسهم .

١٨٤ - جزء اغفال الاستجواب أو شبهاته

ليس أثر اشد الاستجواب يتعين معرف حكمه من هذا الاجراء وما اذا
كان المقصود منه حماية المتهم أو مصلحة عامة . انعرض من الاستجواب
هو مناقشة ما قدم قبل المتهم من أدلة وقصد به صالحان ، الصالح العام
حتى لا تفسد الحرية الفردية الا بتوازن أدلة كافيته ، وبلا جدال ان من صالح
المجتمع الا يرج بالافراد في لستح لمجرد شبهات تقوم ضدهم أو أدلة بهار
عند الاستجواب . كما قصد بالاستجواب صالح المتهم حتى يستطيع دفع
التهمة المسمدة اية . ولد فان الاستجواب يعتبر من الاجراءات الجوهرية التي
يترتب على اغفالها بطلان أمر الحبس أو الامتداد الصادر ضد المتهم (١٦٧) .
وانا فرعن مصدر أمر بالحبس الاحتياطي أو بيده يقرب استجواب المتهم فما هو
سبيله للتمسك بهذا انطلاق ؟ ليس امام المتهم في التشريع النواحي الا اثاره
موضوع أمام اجه التي يعرض عليها مد الحبس أو موضوع السعوى بعد
ذلك ، ويتعين عليها ان تبطل الأمر بالحس أو الامتداد ونأمر بالاخراج عن المتهم
مورا . ولكن هل يجوز تفادي انطلاق الاستجواب لثمة لدى جهة التي يدر
امامها ذلك الموضوع فيتحقق بهذا نصيبان اندي قصد منه ياء ؟ نحن نرى
ان أمر الحبس قد ولد باطلا ولا يصححه الاستجواب اللاحق لأنه يبنى على معدوم
والينبى على المعدوم معدوم (١٦٨) .

لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه لحينما وجد المتهم وجب أن يكون معه محاميه ، ولا يجوز
للمحقق أن يمدد شخص عن التحقيق بصفة سرية .

(١٦٧) الشاوي من ١٢

(١٦٨) ولد ذهب رأي ان القرب بان اغفال استجواب المتهم يترتب عليه بطلان التحقيق
لأنه إجراء أساسي والسبيل ان تحقيق دواع لثمة ا فصل من ٢٢١ ، الشاوي من ١٢٦ .
ونسبا من هذا الرأي لأن المشرع لم يتصرف هذا الاجراء الا عند استفاد أمر بجبر لثمة احتياطيا
ويجوز تقديم المتهم للمحاكمة بغير الاستجواب في مواد الجمع . ويجوز ان يقرن ان معاملة آخرون
وشهودا مسجون قبل استجواب المتهم أو قبل أن يتبين وجوب هذا الاستجواب لما الداعي
لان يتقرر بطلان التطبيق ويتسبب اثره ان اجراءات مسابقة سلبية و نلاحظ ان هذا الاجراء
قصد به حماية حق المتهم في الدفاع عن نفسه ، فاندر يتسبب لثمة ان أمر الحبس الاحتياطي
(هيل ج ٤ بد ١٩٢١ ، الحبس الاحتياطي ضمان حرية الفرد فصله من ١٥٢ .

على أن لتساؤل بشور بالنسبة إلى أعمال بعض ضمانات الاستجواب ، من ذلك عدم دعوة محامي اسهم مع بواقي لشروط التي تحير وجوده أثناء الاستجواب أو عدم اطلاعه على التحقيق أو بحليف المنهسب المسمى قبل الاستجواب * لا جدال في أن هذه الضمانات قصد بها مصلحة المتهم ولهذا فإن اغفالها يترتب عليه بطلان لاستجواب وما يسى عليه من اجراءات أخرى بشرط أن يمسك اتهم بهد البطلان أمام المحكمة الموضوعية ولا يكون جمع رد سمط في الدفع به وفقا لتقواعد الموضوع عليها في شأن البطلان *

وقد قضت محكمة استقى بأن القباوي لا يربب البطلان الا على قيام المحقق في حماية بمواجهه المتهم بعيره من التهم أو التهمود دون أن يتبع ضمانات المتخصص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ من قانون الاجراءات بدعوة محامي المتهم للحضور أن وجد والسماح له بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهه ما لم يقرر المحقق غير ذلك (١٦٦) * والدفع ببطلان استجواب المتهم في حماية واعتراعه استند منه لعدم دعوة محاميه للحضور هو دفع جوهري سمعه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التي كفلها القانون حماية لحقوق هذا التهم مما ينمى معه على المحكمة أن يعنى بالرد عليه بما يضمنه من هي اعنت ذلك فان حكمها يكون معيبا بالنقصان في التفسير (١٧٠) * على أنه لا كان الطاعن لا يرعم أنه غير محامي عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقسم للمحقق مفررا الحضور معه وقت هذا لاستجواب فان ما يسماء بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس في القانون ولا تلزم المحكمة بالرد عليه ، ما هو مقرر - أن لمحكمة لا تدرم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان (١٧٠ مكرر) *

الببحث السادس

التكليف بالحضور

١٨٥ - تعريفه

لتكليف بالحضور هو دعوة اسهم للمثول أمام المحقق في زمان ومكان محددين في الطلب ولا بترتيب عميه أي حجر على حريته الشخصية ، فهو

(١٦٦) نفس ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض من ٢٠ في ١١٩ *

(١٧) نفس ١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض من ١٩ في ١٧٢ *

(١٧٠) مكرر نفس ١٩٧٩/٦/١٦ أحكام النقض من ٢٠ في ١٤٣ *

كإعلان شاهد أو إعلان الدعوى المدعية (١٧١) * وسعيه متروك لإرادة المتهم ،
ويصدر من المحقق في أية جريمة سواء أكانت حماية أم جنحة أم مخالفة ،
بعد أجراء المادة ١٢٦ أ ج بالمحقق في جميع المواد أن يصدر أمرا بحضور
المتهم * وهو حتم بإعلان أو المرد عن طريقه ، وجال الادعاء ، الحفظ أو عن
يد محضر وتسليم له صورة منها (م ١٢٨ أ ج) * .

والمرص من ذلك الاجراء هو استجواب المتهم عن الواقعة المسندة اليه
ومواجهته بأقوال الشهود في دعوى * فهو يفرق عن أمر الحبس الاحتياطي
من ن سعيه رهين بإرادة المتهم ويصدر بالنسبة لن ديه جريمة حماية
أو جنحة أو مخالفة ، خلافا لأمر الحبس الاحتياطي الذي يشترط أن تكون
الجريمة التي يصدر بشأنها جنحية أو جنحة ذات عقوبة معينة أحيانا ، كما
أنه ليس من مقتضى طلب الحضور أن تمس حرية المتهم بأي قيد عليها *
ويترتب على عدم استجابة المتهم لتكليفه بالحضور بعدر مقبول أنه يجوز
للمحقق أن يصدر أمرا بانقبض عليه ، ولو كانت الواقعة مما لا يجوز حبس
المتهم احتياطيا فيها (م ١٣٠ أ ج) * .

المبحث السابع

أمر القبض والاحضار

١٨٦ - تعريفه وحكمه

أمر القبض والاحضار هو الأمر الصادر لأحد المحصرين أو لأحد رجال
السلطة العامة بالقبض على اسهم واحضاره جبوا اذا اقتضى حال أمنهم الأمر
به ويحيز عند ضرورة تنفيذ القوة والعبء * فبهدف طلب الحضور والأمر
بالقبض والاحضار من أمر الحبس الاحتياطي من أن الأخير فعمل هو الذي
يقود الى ايداع المتهم السجن طيلة فترة الحبس خلافا للأوليين الذين يفرقان
عن بعضهم في كون الأخير منهما يجبر استعمال لقوة والعبء لاحتجاز المتهم
أمام من أصدر الأمر ، بينما حسب الحضور لا يسمح تلك الوسيلة (م ١٢٧ /
أ ج (١٧٢) * وصحب تحديد أشخاص الصادر في حقه أمر القبض والاحضار ،

(١٧١) أحمد نهات ج ١ بند ١٥٩

(١٧٢) نص المادة ١٢٧ أ ج مطلق في الزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم
الذي صدر أمر بالقبض عليه واحضاره متى يستكه فالأمر * فالدمح بطلان القبض لأن من يادره
رئيس مكتب مكانه المخدرات في حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك يكون على
غير أساس (نظري ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام القبض من ٢٤ ق ٢٣٧)

وبهذا فإن نصيب الموجه إلى الشرطة من العينة العامة لسحب وتشحري عن
جاني - غير المعروف - وصنفته لا يحد في صحيح القانون أمراً ، بقصد ، ذلك
بأن نص المادة ١٢٧ إجراءات جنائية جاء صريحاً في وجوب تحديد شخص
المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره من المادة ١٢٦ مكرر)

وقد أجازت المادة ١٢٦ أ ج للمحقق في جميع المواد أن يصدر حسب
الاحوال أمراً بمحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره . وقد يؤدي ظاهر
إطلاق نص المادة السابقة إلى إحالة إصدار أمر بالقبض وإحضار في مواد
المحاكمات ، ولكن انفتح أن هذا لا يتفق مع القواعد العامة في شرح الإجراءات
جنائية والتي لا تعجز القبض والحس احتياطياً في مواد الاحتياط فصل
عن أن العرض من القبض والإحضار هو استجواب المتهم حتى إذا لم يأت
بما يبرئه جاز حبسه احتياطياً . وبما جاء بقيد إطلاق نص المادة ١٢٦ أ ج
ما أضافته المادة ١٣٠ منه عن الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم حين
ثالث أنه إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو إذا كانت الجريمة في حالة بلبس
حار للنيابة العامة (١٩٩ أ ج) أن يصدر أمر بالقبض على المتهم وإحضاره
ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطياً ، ومرجع إحالة
القبض في هذه الصورة هو منح المحقق الوسيطة التكفيلة بشككته من تمام
التحقيق (١٧٣) .

وهذه لقاعدة وردت بعد المادة ١٢٦ أ ج أجازت للمحقق أن يصدر في
جميع المواد أمراً بالقبض على المتهم وإحضاره ، فكون المادة ١٣٠ أ ج قالت
« ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطياً » يستفاد منه
شروط أن تكون الواقعة التي يصدر فيها أمر القبض والإحضار مما يجوز
حبس المتهم احتياطياً من أحدها .

وقد أوجب المشرع مستحواث المتهم الموقوف عليه عن إتهام المسببة
إليه تورا وبالاكثر في خلال مدة حدد أصداها بأربع وعشرين ساعة من وقت
القبض عليه حتى يبي ما إذا كان المتهم يستطيع أن يأتي بما يبرئه فيجلى
سببه أم أن هناك وجه لحسه احتياطياً (م ١٣١ أ ج) .

١٧٢ مكرر، نفس ١٢/٣٦ ١٩٧٨ أحكام الطل من ٢٩ ق ٢٠٦ .
١٧٣ مذكورة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية . وراجع المادة ٤١ من دستور
جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ . وما ورد عنها في البند ١٧١ من هذا المؤلف .

المبحث الثامن

الحبس الاحتياطي

الأصل في الإنسان البراءة حتى تثبت إدانته بحكم نهائي ، ومقتضى هذه القاعدة أن لا يجازى الفرد عن فعل أسند إليه ما لم يصدر ضده حكم بإمعوية من جهة ذات ولاية قانونية ، ومع هذا أجاز المشرع المحس المحس بحره الفرد قبل أن تثبت إدانته بحكم نهائي وذلك بتقييدها بالحس الاحتياطي ، والمبررات التي من أجلها أجاز المشرع حبس المتهم احتياطياً أمثلها اعتباره أجرة ضرورياً لتحقيق الابتدائي ، وشعير في أنه أجرة أمن وأجراء تحقيق وضمان لتسعيد الحكم ، فكون الحس الاحتياطي أجرة أمن فيه إرضاء حرلي لشعور المحس عني وبأنه إلى الجميع يظف من حنة عصبية ، بن هو حماية لميتهم نفسه من الاعتداء عليه ، وكونه أجراء تحقيق يبدو في به يحصل المتهم دائماً في متناول يد المحقق فيمكنه من أي وقت من استجوابه ومواجهته بمختلف بشهود ، الأمر الذي يؤدي إلى إجاز الأجراءات الحائية ولوصول إلى الحقيقة لمحرة دأعل الجريمة على ما جت يده ، وأجراً فانه ضمان لتسعيد الحكم إذا ما صدر على المتهم بالاذنة ، أي يعطى ضماناً لعدم هرب منهم ، وفي هذه الصورة لقب مصلحة الجميع على مصلحة الفرد ، وبصير الحس الاحتياطي بهذه المثابة المساعد الضروري للأجراءات الجنائية .

١٨٧ - قيود

الحس الاحتياطي حق اختياري للمحقق به أن يستعمله أو لا وفق ظروف الواقعة التي بين يديه ، ولكن لرد عليه قيود بعضها موضوعي وبعضها أجراءي وهي تتعلق بالجريمة والأدلة الثاقلة قس المتهم ويستجوب به .

١ - **الجريمة المسندة إلى المتهم** : ينبغي أن تكون جريمة التي يحور حبس المتهم احتياطياً من أجلها على شيء من الجسماء حتى تبرر اتخاذ هذا للأجراء والمرجح في مقياس الجسماء هو قانون العقوبات وما قرره لتواقعه من عقاب وتكييف بوصف لقانون لتواقعه هو لم يصدر أمر بحس المتهم احتياطياً ويقدر عناصرها من مخيف ظروفها ، فهو أقدر من يوكل به هذا الأمر وليس ثمة طريق آخر للوصول إلى ذلك أو جهة يرحح إليها غيره ، ووفقاً للتشريع القائم يحور أن يصدر أمر الحس الاحتياطي في حالتين :

(أ) إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر (م ١٣٤ / أ ج) ، فلا يحور إصدار أمر بالحس الاحتياطي

في جرائم المعالمة أو جمع المعاقب عليها بالحبس مدة ثلاثة أشهر أو أقل ،
إذا كان منه أهمية هذه الجرائم نجح - بحال - الحرس الاحتياطي منسوب
للمحكمة التي قام عليها وشرع من أحدها * وإذا كانت الأفعال المسندة إلى
الذم تكون عدة جرائم يجب أن تكون إحداها على الآخر تنعوي تعدد الأمر
يتضمن عقوبة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي ، فإذا ما صرف النظر عن
الذم في هذه الجريمة ولم تكن باقي الجرائم المسندة إلى المتهم معاقب عليها
بمعدن تجبر الحرس الاحتياطي على الإخراج عن انهم فوراً *

(ب) إذا كانت الجريمة جملة معاقب عليها بالحبس ولم يكن لذمتهم معدل
اقامة ثلاث معزوف في مصر (١٣٤ ، ٢ ، ج) ، فلا يشترط حد معين لعقوبة
الحبس المقررة * وبهذا النص ما يبرره لأن ذلك أتهم يحمي دأماً حرية مهنا
كانت الجريمة وعقوبتها ولن يصير انفراد مصاحبه ، ومثله ليس له معدل اقامة
باعت ولا رواتف عائلية أو عاية تقيده بمكان معين *

وهناك جرائم لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي ، وبعضها مما يقع بواسطة
الصحف والأحرار من ارتكابه الأحداث وفق ما نصت عليه المادة ١٣٥ ج
عد يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا
كانت الجريمة من الجرائم التي تتضمن طعناً في الإعراف أو تحريضاً على
افساد الأخلاق * ووفقاً للمادة ١/٢٦ من قانون الأحداث * لا يجوز حبس
لمن الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة حبساً احتياطياً ، وإذا دلت
ظروف الدعوى يستدعي الصحف على الحدث ، حار الأمر بإيداعه إحدى دور
الاحتضان وتقديمه عند كل طلب ، على ألا تزيد مدة الأمر بالإيداع الصادر من
النيابة العامة على أسبوع ما لم يأمر المحكمة بمدتها *

٢ - الأدلة قبل المتهم : حتى يجوز إصدار الأمر بالحبس الاحتياطي
يجب أن تقوم ضد المتهم دلائل كافية على ارتكابه الفعل المسند إليه
(م ١٣٤ ج) * ولم يفسح المشرع عن مراده بكلمة الدلائل ، فهي تكفي
معزوف الشبهات أو القرائن أم ينبغي أن تقوم أدلة على جانب من الأهمية
لما كان الواجب حماية الحرية الفردية ورفع كل حجر عليها ، وحد ثمة شك
في سبب الجريمة للمتهم واحتمال برأيه منها ولن نصار المدلة بتقديمه
للمحاكمة معزوف عنه ، فاما يرى أنه ينبغي أن تكون الأدلة القائمة قبل المتهم
مما يحصل أدانته كبيرة لاحتمال ، على الأقل في نظر المحقق لدى له السلطة
الطبية في تقديرها * ولهذا فإن هذا التقدير يعهد به إلى عصفو له صفة
قضائية - النيابة العامة أو قاضي التحقيق - ويتعين عليه أن يبحث ما إذا

كانت الدلائل تقوم على أساس سليم أم أنها مجرد ظنون واستنتاجات أحاطت به وأوصفه موقف الاتهام (١٧٤) ، فلا يجوز للمحقق أن يصدر أمرا بالحبس الاحتياطي مجرد شعوره بأن اتهم لثلاث أمامه هو يرتكب مجريمة وأي أعوزه الدليل والا أصبح الحبس الاحتياطي نوعا من العقاب يوقع به غير مستند من القانون .

٣ - استجواب المتهم : سبق أن تكلمنا على إحصاءه للمتهم عند القبض عليه وقبلا أنها غير الاستجواب الذي هو مناقشة المتهم في الأدلة ، دعائه ضده عن الحرم المسند إليه . ولما كان مقتضى أمر الحبس الاحتياطي وضح للمتهم في السجن فإنه يتعين قبل إصدار الأمر ضده أن يعرف الفعل المسند إليه ليحضر الظروف التي أحاطت به وأدت إلى اتهامه ، من بررها أو انصحح خطأ في شخصه أخرج عنه والا جاز حبسه احتياطيا .

وقد أوجب المشرع على المحقق استجواب المتهم قبل إصدار الأمر بحبسه احتياطيا ما لم يكن هاربا وتعدى بهذا عيبا في تشريع أنسابي الذي كان يحير حبس المتهم احتياطيا على أن يتم استجوابه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من وقت تبعية الأمر بالحبس عليه (م ٢/٣٦ أ ج) . وكل ما أوجبه المشرع هو ضرورة استجواب المتهم قبل إصدار الأمر بحبسه عند حالة الهرب فلا يشترط أن يصدر أمر الحبس فور الاستجواب ، أي يجوز أن يصدر في أي وقت إذ ليس ثمة قيد يتعلق بذلك في النصوص التشريعية ، بمعنى أنه ما دام للمتهم لم يحبس احتياطيا وللمحقق ما زال مستمرا فإنه يجوز أن يصدر أمر الحبس حتى بعد فترة من استجوابه ، وتستثنى من هذا صورة ما إذا سبم المتهم إلى اسياسة لعامة مقبوض عليه بمقتضى المادتين ٢٤ و ٣٥ أ ج ، فإنه يتعين عليها وفق نص ٢/٣٦ أ ج . أن تستوجب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة تم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق صراحه .

٤ - الأخطاء بالقبض : نصت المادة ١/١٣٩ أ ج المضافة بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ على أن لا يبلع فورا كل من يقبض عليه أو يحبس

(١٧٤) ويلحق القضاء القديم في فرنسا بين ثلاثة أنواع من الدلائل ، المدعومة التي توجد لدى القاضي المنصور الذي يجبره على أن يحكم وفقا لما يعنى به ، والخطيرة التي تتكون من قرائن ذات اعتبار ، والبسطة وهي عبارة عن مجرد قرينة . وكان المحل مخصصا في التفسير عندما يصدر قاضي التحقيق أمرا بالحبس هو النوع الثاني من القرائن (دالوز ج ٢ بند ٩١٢ . وهيل - د ٤ بند ١٦٥٤) .

احتياطيا بسبب لبعض عليه او حسسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى
بلاغه بما وقع والاستماعه يخدم . ويجب اعلانه على وجه السرعة بالنسبة
لموجهة اليه .

وهذا النص مأخوذ من مادة ٧١ من الدستور التي تنص على ان : يمنع
كل من يقبض عليه أو يعقل بأسباب لقبض عليه أو اعتقاله فوراً ، ويكون
له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستماعه له على لوجه الذي
ينظمه لقانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه .
وله وتعيه التنظيم أمام المعبء من الآخر ، الذي قيد حريته الشخصيه ، وتنظم
لقانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وحسب الامرح
خمساً - وواضح ان النص الدستوري اقتصر على صورتي القبض والاعتقال
ولم يشر الى حالة الحبس الاحتياطي ، وهو أمر منطقي فلا معنى للنص على
ابلاغ المعبوس احتياطيا بأسباب حسسه . لأنه وفقاً لاحكام القانون لا يجوز
ن يصدر الأمر بحبس منهم احتياطيا الا بعد استجوابه . ولاستجواب
هو مناقشة المنهم مناقشة تفصيلية في الأدلة القائمة في الدعوى فهل انهم
بعد هذا في حاجة الى ابلاغه بأسباب حسسه احتياطيا .

واذا دققنا النظر في وجوب ابلاغ المعبوس عليه بأسباب القبض عليه
فوراً ، لوجود الأمر لا يشكل ضمناً بجديداً ، ذلك لأنه اذا كان لدى يعزى
لقبض هو مأمور المصلح القضائي ، فان المادة ٣٦/١ ج اوجبت عليه ان
يسمع فوراً اقوال المتهم المضموط . واذا لم يأت بما يبرقه يرسله في مدى
أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة ، ومؤدى هذا أنه عند سؤاله
يعرف بما هو مسند اليه وأسبابه . واذا لاحظنا أن المادة ١٣٩ ج جاء
في الفصل الخاص بأمر الحبس وفي الجرم الخاص بدخول التحقيق التي
يباشره قاضي التحقيق - وبما ان النيابة العامة - فان لا يجد صورة لا تحقق
فيها حد الضمان للمتهم .

وانه وان كان الدستور والقانون قد عيا بالنص على حق المقبوض عليه
أو المعبوس في الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع وفي الاستماعه بمحام ،
فهو حق طبيعي لا يحتاج الى نص ، ومع هذا فلا ضرر في النص عليه .
أما العبارة التي توجب اعلان المتهم على وجه السرعة بالنسبة الموجهة اليه
فانها لا تبدو توصية ، حيث تم تحديد موعدا يتناسب مع خطورة الجريمة
وبما تسبب فيه من تحقيق ، والمفروض ان اعلان المنهم بالتهم يكون بعد نهاية
التحقيق أو قبيل النهاية ، وهو أمر لا ينبغي وضع صيغة له بما قد لا يوصل
الى وضع النص موضع التنفيذ .

١٨٨ - مدته

ساوت المواد ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية هذه المجلس الاحتياطي (١٧٥) وجماع القواعد التي أتت بها ما يأتي (١٧٦)

١ - يسرى أمر الحبس متى يصدر من نيابة العامة لمدة أربعة أيام فقط ، وبنيابة العامة من باب أول أن تحبس انهم مدة أقل من أربعة أيام ثم مدة المدة الى أربعة أيام ، على أن يسمح اقوال انهم لانه من لصحات المقررة له ، وبحسب تلك الأيام من وقت تسلمه اليها مقبوضا عليه ان كان لقيحى قد تم معرفه ماعوز الضبط نقصاني (م ١/٣١ ج ١) - والأمر لصادر بهذه المدة غير قابل للتعطل .

٢ - اذا انقضت مدة الأيام الأربعة زلات لنيابة العامة هذه الحبس الاحتياطي بعدد وجب عليها تعرض الاوراق على القاضي الجرائي ليصدر أمره في هذا الصدد وفقا لتقديره ، انه أن يرفض مد الحبس وحيشد يتعين على لنيابة العامة احلاء مسيل انهم فوراً ، أن حسه لا سند له من القانون ، وإما أن يأمر مد حسه ، وللقاضى الجرائي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو حدد لا يريد مجموعها على خمسة وأربعين يوما ، أى أن الحد الأقصى للحبس الاحتياطي الذي يأمر القاضى الجرائي بضم هو خمسة وأربعون يوما وليس هناك حدا أدنى له . ويبقى أن لا تزيد كن مدة في ذاتها على خمسة عشر يوما ، وهو الحق المنسوح لقاضى التحقيق الذي كان يقوم بمد الحبس الاحتياطي قبل أن يعطى هذا الحق للقاضى الجرائي بموجب المرسوم بقانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٣ والاستجاء بين المصوص لقانونيه يقتضى ان تكون صيغة قاضى التحقيق عند مد الحبس الاحتياطي الصادر به الأمر امتداد مساوية لتلك التي به عند مد الأمر بالحس امدى قروته لنيابة العامة . ولما كان انقاضى الجرائي هو الذي أصبح مختصا بمد الحبس الصادر به الأمر من لنيابة العامة ، فإن لقواعد التي كانت مطقة بالنسبة لقاضى التحقيق تسرى بهمدد صيغته .

(١٧٥) وقد نصت المادة ٢/٤١ من دستور جمهورية مصر العربية على أن « يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي

(١٧٦) تحسم المدة التي أقضتها انهم بحوزة احتياطي من نظرية ، وهو نوع من التمييزي احص به الذين صدر الحكم بذاقهم سواء من عقوبة الجرمة التي حبسوا من أجلها أم غيرها ، ويبحث هذا الموضوع تحت دراسة تلبية التقويات .

وليس ثمة ما يدل على أن فيه انشراح قد انصرفت إلى غير ذلك (١٧٧) - وهناك رأى يقول بأنه يجوز مد الحبس مدة خمسة وأربعين يوماً دفعة واحدة استناداً إلى أنه قد ورد عبارة " لمدة " (١٧٨) * وليساً من هذا الرأي لأن التجديد الثوري للحبس الاحتياطي فيه ضمان بمتهم *

ويجب على القاضي الجزئي أن يسمح أقوال النيابة العامة والمتهم قبل الفصل في طلب مد الحبس * وقد أُلغِيَ انشراح طريقى المعارضة وسماع الأقوال لئلا كان حاسمى في التشريع الأهل بالنسبة إلى أمر الحبس الاحتياطي ومدة إذ أصبح لا محل لهذا بعد أن حق للمتهم أن يدلى بدفاعه عند حبسه احتياطياً وعند مد هذا الحبس * وإذا لم يحضر المتهم لسماع أقواله قبل إصدار الأمر بمد الحبس بعد كمرضه أو مثوله أمام محكمة في قضية أخرى فدقاصى الجزئى في هذه الصورة أن لم يرفض مد حبس المتهم حسب تقديره لظروف الدعوى يستطيع أن يأمر بإلته إلى الفترة التي يمكن فيها المتهم من المثول أمامه لسماع أقواله ويعبر قواره بمثابه تأجيل سماع الأقوال ، ولا يمكن إرجاء إصدار الأمر بمد الحبس حتى يكون هناك سند قانونى لوجود المتهم بالسجن في هذه لفترة * ويبقى أن تكون فترة التأجيل إلى الوقت الذي يصبح فيه المتهم متحكماً من المثول أمام القاضي ، وإلا فإن الامتداد لأكثر من ذلك يصير حبساً دون سماع أقوال المتهم مما يترتب عليه بطلان الأمر بالامتداد لصادر من القاضي * أما إذا لم يحضر النيابة المتهم أمام القاضي لسماع أقواله فلا مبرر فيه بتعني عليه رفض الأمر بمد الحبس * وإذ أصدر أمره رغم ذلك كإى قواره بأطلا *

٣ - ماذا لم ينته التحقيق بعد استبعاد القاضي الجزئى سلطاته في مد حبس المتهم احتياطياً أصبح له من اختصاص محكمة अपبح المسألة مسققة في غرفة المشورة ، وينص إحالة الأوراق إليها * وهي لا تقتيد عند مدها للحبس الاحتياطي بعد أدنى معين بيد أنها مقيدة بالحد الأقصى لكن امتداد وهو خمسة وأربعون يوماً * وتستطيع إلى كل مرة أن تمد الحبس الاحتياطي مدة أقل من هذا لأن النص على حوار مد الحبس لمدة يزيد على خمسة وأربعين يوماً يؤدي بمفهوم لاختاره إلى حوار أن نقل مدة امتداد الحبس عنها * فضلاً عن أن من يملك الأكثر يملك الأقل * ويستمر حتى مد حبس المتهم

(١٧٧) حبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد من ١٠٢ *

(١٧٨) مراجع الابتدائية ١٩٥٢/٣/٢٨ لحاماة من ٣٣ من ١٥٠٦ ، ورجع حتى عهد الباقى

نجد ١ من ٤٢٢ *

احتياطيا قائما لحكمه الجريح استأنفه منعته في شرفه المشورة ما دامت مصلحة التحقيق تسمى ذلك، وبمضي اشروط اى بعد عرض الأوراق عليها لسماع احوال اسيابة العامة والمتهم .

وموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ اضيفت فقرتان الى المادة ١٤٣ أ.ح يجرى بهما بالآتى : ومع ذلك ينبغي عرض الامر على النائب العام اذا نفى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة بلائته من التحقيق . وفى جميع الاحوال لا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة شهور ، ما لم يكن المتهم قد أعس بإسائلته على المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة . فاذا كانت التهمة بالمسبوبة اية جنابة فلا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة شهور الا بعد الحصول قبل انقضاءها على أمر من محكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوما قابلة للتجديد بمد أو مدد أخرى مضافة والا رجع الاتراج عن التهم فى جميع الاحوال . وراضع من هاتين الفقرتين انهما ساوتنا رعايه النائب العام على الحبس الاحتياطى ومحاولة لتحديد مدة الحبس الاحتياطى .

وعرض الامر على النائب العام بعد مضي ثلاثة اشهر على حبس المتهم احتياطيا لا يعنى حماية جديده ، ذلك لان المشرع ذكر اتخاذ النائب العام للاجراءات التى يراها كفيلة بلائته من التحقيق ، وعلا لا يتصور كيف يحكم هذا الامر - المادة ١٤٣ إجراءات قد وردت فى احكام التحقيق لدى يتولاه قاضى التحقيق ، وهذا له استقلاله التام عن سلطة النائب العام ، ولاشراف على قاضى التحقيق من الناحية لادارية لرئيس المحكمة . فاذا كان لدى مباشر التحقيق هو احد اعضاء اسيابة العامة فهناك اشراف رئاسى لرئيس اسيابة وفيه الكفاية بما لا داعى منه لشغل وقت النائب العام او المحامى العام .

وفى صدد الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ إجراءات ، فانه يفرق بين ما اذا كانت الواقعة حجة او جنابة . وفى الحالة الأولى - اى اذا كانت الواقعة جنحة - لا يتجاوز الحبس الاحتياطى مدة ستة شهور بأية حال ، وعلا لا يحدث هذا الا فى احوال نادرة لا حكم لها ، وكان المشرع حقيقا لم يأت بتحديد .

واذ كانت الواقعة جنابة فان مدة الحبس الاحتياطى لا نهاية لها ، وكل ما فى الامر ان المشرع نقل لاحتصاص بتجديد الحبس الاحتياطى بعد ستة

شهور الى المحكمة المختصة ، اي يصدر الأمر من محكمة الجنايات وقبل هذا كان الاختصاص للمحكمة اجمع استثناء معقدة في غرفة المشورة ، اي ان عدد المحس كان لثلاثة من القضاة فاصبح لثلاثة من المستشارين سوف ينظرون الموضوع - ولا يمكن القول بان مرحلة التقاضي تعمل ضمان عند عدد المحس الاحتياطي الذي ينظر فيه اي نوافر مبرراته من عدمه بعد سماع أقوال المتهم .

١٨٩ - بيانات أمر الحبس .

من بين الضمانات التي يجب أن تمنح لمتهم بالنسبة الى احراء المحس الاحتياطي اشتغال الامر الصادر به على عدم بيانات تفصح عن انه صدر من جهة تلك الجهات وأن يتم بالنسبة الى من صدر ضده . والشرط الاساسي في شكل أمر الحبس الاحتياطي أن يكون دائما بالكفاية ولا يتطلب فيه دليل ، بسبب اصداره ، فقد جرى العمل على ذلك في ظل قانون تحقيق الجنايات لأهل ثم صدر قانون الاجراءات الجنائية دون أن يطمئنها ، وهي ما يستعاد منه امراره الوضوح الذي كان قائما قبلو سواء خلافه لآتي بحكمه صراحة ولا الترام في صميمه .

أما بيانات أمر حبس الاحتياطي فقد نصت عليها المادة ١٦٢/١ ج وهي تنص على : ١ - اسم وصفته من أصدر الأمر بالحبس ، هذا وان لم يتطلبه بشرع صراحة الا أنه مفروض به ، وتقدر أهميته في معرفة ما اذا كان من أصدر الامر قد حوله القانون هذا الحق أم لا (١٧٦) ٢ - لتعريف الشخص المتهم بسمه وصفته وصناعته ومحل اقامته وذلك بإيضاح شخصيته على قدر الإمكان ، فلا يصح أن تصدر أوامر الحبس الاحتياطي على يد من (١٨) ٣ - التهمة الممسوية الى انتهك ومادة القانون استلحقه على التواضع وهذا التمييز يحدد العمل المسند اليه وأنه مما يجوز فيه الحبس الاحتياطي ٤ - تاريخ الامر ، وأهميته تبدو في أنه ملوك التاريخ يبين حسابات انواعه انحصار المبررات عليه كمواضع الامتداد ، كما يمكن معرفة ما اذا كان من أصدر الامر بالحبس يمتلك سلطة اصداره في ذلك التاريخ ٥ - لا ٥ - امضاء الأمر والا كان العمل مجرد مشروع أمر . والحتم انرسمي امضاء بالجهة التي يصحبها الأمر ابعادا

(١٧٩) كلاسيفيكا ٩١ - ٩٦ بقدر ١ - جيل ج ٢ بك ١٦٩٧ : تبيواتقار ج ٩ ص ٤ ٤ .

(١٨٠) ميدال ومابول بك ٨٢٧ مكر ، جاور ج ٩ بك ٧٢٥

مطلة لتروير في أمر الحبس إذ ليس من المستور تحديد توقيعات جميع المحققين ٦ - تكليف مأمور السجن بتسليم المتهم ووضعته به ، وهو واجب عليه فلا يمكن حبس أى فرد دون أمر بذلك صادر من السلطة المختصة (م ٢٤٦ / ج ١)

وهذه البيانات جميعها تشترك - فيما عدا الأخير - مع بيانات طلب الحضور والأمر بالقبض والاحتجاز ، وما دام الأمر بالحبس الاحتياطي قد سبقه البيانات انشكبية التي تطلبها القنود فالواجب على مأمور السجن قبول المتهم ووضعته في السجن دون بحث حول ما إذا كان الأمر له صدر في الأحوال التي أجاز فيها القانون إصداره ، والمستثوية إن وجدت تقع على عاتق من أصدر الأمر . والقول بعكس هذا يؤدي إلى تعطيل تنفيذ أوامر الحبس انتظاراً لتحقيقها قانوناً ، فضلاً عما في هذا من إعطاء مأمور السجن سلطاناً قانونياً بالرقابة على الأوامر التي تصدر من المحققين وهو ما لا يمكن القول به .

١٩٠ - تنفيذ أمر الحبس

تعلق أوامر الحبس الاحتياطي بمتهم بمعرفة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة وتسليم له صورة منها (المادة ١٢٨ أ ج) فيجب عدماً بأن حبسه بناء على أمر صادر بذلك من الجهة المختصة في الأحوال الجائز فيها قانوناً ويعلى الأمر في محل إقامة من صدر الأمر ضده إلا في حالة هربه فإنه يعلى لنجبه الإدارية . ويجب عند إيداع المتهم في السجن (١٨١) أن تسلم صورة أمر الحبس إلى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام م ١٢٨ أ ج . وتعتبر الأوامر التي تصدرها النيابة العامة نافذة في جميع الأراضي المصرية (م ١٢٩ أ ج) . ولا يجوز بنعيه أوامر الضبط والاحتجاز وأوامر الحبس الصادرة من النيابة العامة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تعتمد النيابة العامة لمدة أخرى (م ٢٠١ / أ ج) والذي حد بالمشروع إلى تقرير هذه القاعدة أن ظروف التحقيق قد تتغير بعد تلك المدة ويتضح أن ليس ثمة مبرر بحسب المتهم . ويمد معمول أمر الحبس الاحتياطي حتى عدم الحالة مرة واحدة بصريح النص (١٨٢) .

(١٨١) تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهم بجريمة واحدة في مبنى مركزي واحد هو الواجب (مقرر ١٤/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٦) .
(١٨٢) راجع المراسل رقم ١ ص ٣٦٠

وقد نصت المادة ١٣٢ أ ج على أنه : إذا قبض على المتهم خارج دائرة محكمة التي يجري التحقيق فيها يرسل إلى النيابة العامة بأجله لئلا يفرض عليه فيها ، وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بالشخصية والحيطة عند التوقيف ، وتسريه إليه ، وتدون أقواله مشاهير : « ومن : المادة ١٣٣ على أنه : إذا اعترض المتهم على فعله أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالتفتيش يحظر لأذى التحقيق بذلك ، وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يتبع : « وإن كانت المدان سألعتي الذكر قد وردنا في الفصل الثموني ، بالنكسب بالحضور وأمر بالضبط والاحتجاز ، إلا أنها مع ذلك سرياً على أمر الحبس لأن هذا الفصل مدات حوى قواعد يختص بها أمر الحبس ، ولأن هذا الإجراء يعد ضماناً بدمتهم أدعى في حالة الحبس الاحتياطي منه في حالة الأمر بالتفتيش .

١٩١ - نظام الحبس الاحتياطي

إذا كانت القاعدة أن المتهم يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته وكان مقتضى هذا أن يبقى طليق إلا أنه وقد أجبر الحبس الاحتياطي لزم أن يطبق على المحبوس نظام خاص يراعى فيه اتفاقية ولحكمة من هذا الإجراء بأن تكون حال المحبوس في سجن أقرب إلى الحياة المدنية إلا ما تقتضيه ضرورات التحقيق والنظام في السجن . ونصت هذه القواعد بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، ويتناول مكان الحبس وفئات المحبوسين وملابسهم والأغذية والمراسلة والزيارات والشغل والحالة المعيشية والعقوبات التأديبية

وقد أعطى لكل من أعضاء النيابة ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية وقضاة التحقيق ورئيس ووكيل محكمة المقتضى الخاص في دخول سجون العامة والمركزية لوجوده في دائرة اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوسين بصفة غير قانونية ، وأن يطعنوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض وأحسن ويأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبدئها لهم . وعلى مدير وموظفي السجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لمصروفهم على المعلومات التي يتطلبونها (١٨٣) .

منح اتصال المتهم بغيره : أجاز القانون لمحقق أن يصدر أمره بمنح اتصال لمهم المحبوس احتياطياً بغيره من الأفراد سواء أكانوا محبوسين

(١٨٣) وأجرح م ٤٤ أ ج والمادتين ٨٥ و ٨٦ من قانون تنظيم السجون .

بأن المتهمين غير مجبورين أم أفراد غير متهمين ، وسواء أكان الاتصال شفوياً أم كتابياً وللمحقق أن يقتصر اسم على أحد نوعي الاتصال (١٨٤) . ولحكمته ، كثنى سحت بالمشرع أن تقرير هذا الحق أنه قد يكون ضرورياً إبان لتحقيق الاستدائي لخصم من الإجراءات في الخطء التطريحي بها (م ١٤١ ج) .
يريد أن المشرع لم يجعل حداً أقصى لمدة مع اتصال للثمن بغيره . وبمستوى من هذا اسم اتصال المتهم بالمدايح عنه بدون حضور أحد ، لأن من الدلائل من الحقوق الأساسية التي يجب أن يحاط بالصناديق الكافية بصورتها لا سيما أن المتهم ضعيف أمام أجهته الاجتماعية ، ليدرم تمكيته من الوسائل التي تساعد على الظهور برأيه . وعلى هذا لا يستطيع المحقق أن يعيد حتى المتهم في الاتصال بالمدايح عنه غير قص الأذن (١٨٥) ، ويكون الاتصال بناء على إذن كتابي من المحقق (١٨٦) . واشترط الأذن قصد به تنظيم الاتصال ولتحقق من أن الخامس هو وكيل بالثمن .

تجريم الاتصال برجال السلطة . تضمن قانون الإجراءات الجنائية دعدة جديدة حين حرم على مأمور السجن (١٨٧) أن يسمح برجال السلطة الاتصال بالثمن المحبوس داخل السجن إلا بناء على تصريح كتابي من النيابة العامة ، وأوجب أن يدون في دفاتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الأذن (م ١٤٠ أ ج) (١٨٨) . والحرص من هذا النص هو ما أثار في انحصار استيعابه التي رفعت في فترة وضع مشروع القانون من اتصال رجال الشرطة وغيرهم بالمتهمين ومحاولة التأثير عليهم . وقضى بأن المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون قد جرى نفيها على أن لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطياً داخل السجن إلا بأذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس احتياطياً على ذمة القضية ذاتها سيد للريسة لتأثير عليهم ومنع أنظمة إكراههم عن الاعتراف وهم في قبضة السلطة العامة .

(١٨٤) حيل ج ٤ ، ١٩٨٤

(١٨٥) في مايو من ٧٨٣ هـ ، شارور وبرتو ج ٤ ، ١٩٨٤

(١٨٦) م ٣٩ من قانون تنظيم السجون .

(١٨٧) المطلب ينص المادة ١٤٠ أ ج هو مأمور السجن بقصد تديره من اتصال رجال

السلطة بالثمن المحبوس داخل السجن ، فلا يرئب بطلان ما للإجراءات على هذا الاتصال ببناء

(نفس ١٩٦٦/٣/١٤ أحكام لنقض من ١٧ ق ٥٩ ، ١٩٧٠/٣/٢٢ من ٢١ ق ١٦) .

(١٨٨) وهذه المادة أصابها لجنة العدل ليدسي الشيوخ .

ولا كذلك من كان محبوسا حسبا سليديا على ذمة قضية أخرى (١٨٩) .

١٩٢ - انتهاء الحبس الاحتياطي

حبس الاحتياطي قيد لتحرية لشخصية بررمة انصروره فتمتى زالت وجب انقضاءه ، اذا كان الخرم من هو سماع شهود وسمعوا أو معاينة آثار جريمة وتمت وجب الافراج عن المتهم الا اذا كان هناك سبب آخر كخوف هرب المتهم . والافراج قد يكون حتميا دون خيار للمحقق في صور خاصة ، كما أنه قد يتم بناء على أمر يصدره وفقا لتقديره لظروف الدعوى . وما ابقى به المشرع بصيف قيود الحرية الفردية أنه استبدال ضمانات للافراج عن المتهم محبوس بالحبس الاحتياطي وتنقل في الكفالة شخصية أو اديبه أو اقامه تحت اشرف الشرطة أو حظره ارتياد مكان معين ، بيد أن المشرع رعاية لمصلحة التحقيق أصدر عادة حسن لنهم بعد الافراج عنه مؤقتا .

للمتابعة العامة الحق في اصدار أمر بالافراج مؤقتا عن المتهم المحبوس احتياطيا أثناء التحقيق الذي تبشره بكفالة أو بغير كفالة ، سواء من بناء نفسها أو بناء على طلب المتهم وسواء كان أمر الحبس قد صدر منها أو امتدت مدته بناء على طلبها من القاضي الجرمي أو من محكمة أصبح المستأنفة صمقة في عرقه المشورة أو من محكمة الموضوع إذ يعتبر أنه صادر منها ، وكانت تستطيع أن لا سجا الى أي منها وتأمر بالافراج عن النهم . وندسهم أن يطلب الى المحقق الافراج عنه مؤقتا في أي وقت أثناء حبسه (م ١٤٤ أ ج) ، لأن المشرع وقد أجاز للمحقق أن يفرج عن لنهم دون حاجة لطلب من جانب الأخير حتى سسائه أو اهباله . ولكن اذا رفضت النيابة الافراج عن لنهم فلا يجوز له لظن في الأمر الصادر بذلك . وإذا أصدرت النيابة أمرا بحبس المتهم غيابي - في حالة هربه - وعرضت بخصيه على المحكمة ثم حدث أن قص عليه أثناء نظر اندعوى ، فلا يستطيع نيابة العامة أن تأمر بالافراج عنه لأن الاحتصاص بالافراج عن لنهم أصبح للمحكمة وحدها . وللنيابة أن تقدم لنهم الى المحكمة وتطلب اليها النظر في دعواه أو الافراج عنه بمعنى الحق لعام المحبوس لن بالافراج عن لنهم في أي وقت .

وللقاضي الجرمي أن يقرر الافراج عن المتهم سواء بكفالة أم بغير كفالة عندما تطلب اليه النيابة مد حبس المتهم احتياطيا (م ٢٠٥ أ ج) ، كما أن

له الحق في أن يرفض هذا الحبس وحينئذ يتعين على النيابة أن تصدر أمراً مورياً بالإفراج عنه إذ لا سيد لثبته محبوساً ، وإذا أصدر القاضي الجرمي أمر بمد حبس المتهم احتياطياً فلا يستطيع أن يأمر بالإفراج عنه إذا قدم إليه طبيباً بذلك لأنه حينئذ لا يحول إلا نصر وهذا ما لم يسمح به المشرع أبداً (١٩) .

وقد كانت المادة ٢/٢٠٥ ج نص على أن « النيابة العامة هي مواد اجبايات أن تسمّأف الأمر الصادر من القاضي الجرمي بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً ، ونراعي في ذلك أحكام المواد ١٦٤ فقرة ثانية وهي ١٦٥ الى ١٦٨ » ، وألغيت هذه الفقرة بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

وتستطيع محكمة الاستئناف ممثلة في غرفة المشورة أو محكمة الموضوع عند حالة الأوران اليها لمد حبس المتهم احتياطياً أن تخرج عنه مؤقلاً مسوياً ، إذا كان هذا برخص الإذن بمد حبس أم كان الإخراج بكفالة ، لأن من يملك الأكثر وهو مد حبس المتهم يملك الأقل وهو الإفراج بكفالة (م ١/١٤٣ و ٢٠٣ ج) .

• يجب على من ينظر في الإفراج عن المتهم مؤقتاً أن يراعي نفس الاعتبارات ، وظروف التي ترفع عند إصدار الأمر بالحبس الاحتياطي فيما يتعلق بخطورة الجريمة ومدى ثبوتها وجسامة المعصية المقررة ومركز المتهم وعلاقته العائلية وسوابقه ومعاملاته ، وهذه تحدد بأنواقعة في الوقت الذي يجري فيه التحقيق والإجراءات الأخرى التي يساشرها ويقدرها من ينظر طلب الإفراج المؤقت . فتقدير المحقق لعناصر الاتهام ليس إلا تقدير مؤقت ، ويتغير حسب ظروف كل دعوى ، لأن المشرع لا يستطيع أن يضع مصادراً قواعد ولتدريس التي يطبق على كل حالة على حدة ، فترك هذا من عرض عليه الإفراج ليزن موحياً به .

١٩٣ - الإفراج الختمي

رأى المشرع رغبة منه في نصيب نطاق الحبس الاحتياطي أن هناك أحوالاً يتعين فيها الإفراج عن المتهم فإوجبه على التحقق عندئذ من شروط

(١٩٠) أحد نصوص ح ٩ بند ١٨٥ ، المبررين ج ٩ بند ٤٤٠ . عكس هذا المبدأ من ٢٢٢ ، ويرى أن الأمر بالحبس له جانباً لمي في الإفراج عن المتهم الذي أمر بحبسه حتى ولو لم يكن هو الذي يتولى التحقيق ، راجع لذلك هذا الرأي في مؤلفنا الحبس الاحتياطي وحسن صفة الفرد من ٢١٨ وما بعدها .

معينة وهي قاعدة تسمى في تفصيلاتها مع الفكرة العامة في الحبس الاحتياطي باعتباره مجرد اجراء محظى ونصت على هذا امدد ١٤٤/٢ ج التي يبين فيها الشروط للارم نوافرها للاخراج الحتمي وهي

١ - أن تكون الجريمة استندة في انهم حبسها ، ولا يجوز الامراج الحتمي في مواد الجنايات لمطورتها وحسامة العقوبة المقررة لها ، مما يحتمل معه ان يركن المنهم الى الفرار اذا ما احل سبيله او يحاول التأثير في الادلة لا سيما شهود الاحداث على أن هذا لا يمنع من جواز الامراج المزمع احبارا فيها . وعرف الوصف القانوني لواقعه يكون للمحقق بما يسهر عنه التحقيق ، لانه في اللحظة التي تتحدد فيها العمل المستند الى انهم يبدأ تطبيق نص المادة التي بوجت الامراج الحتمي * فاذ ما أسهر التحقيق من اعتبار احداث حبسها فانه لا يستساع بعد هذه القول بقاء المنهم محبوساً على اساس ان لااتهم دام على كون الواقعة ضايقه ، ان بان فساد هذ التكييف (١٩١) . *

٢ - أن يكون للمتهم محل اقامه معروف في مصر ، وانقصود هنا المحل الذي يرتبط فيه بمعاملاته وعلاقاته انعائلية أي محل اقامه عادي في الدارة التي يحل بها ويوجد بها ثروته * فلا تكفي الإقامة المؤقتة ولا شمره الإقامة لمدة (١٩٢) ، فانتقل انهم الى عنة جهاب لاصدر بعض الاعمال لا يعني صفة الإقامة العادية عن المحل ما دام يعود اليه بشكل مستمر عندما لا يكون هناك ما يدعو لمراحه * ويسبر المتهم انهارب أن ليس له محل اومه معروف (١٩٣) . *

٣ - أن يكون الحد الأقصى للمعونة المقررة قانوناً للجريمة المستندة في انهم لا يتجاوز سسة وحدة وهذا اشروط يحرم عذمة كيرة من انهمين من الافراج عنهم حصاً وهم من أسسد اليوم ارتكاب جرائم يحاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً سسة وحدة . ولما كان كثير من اصح يعاقب عليها بأعس أي ان الحد الأقصى للعقوبة ثلاث سنوات فانه يبين من ذلك مدى نصيب المشرع في تطبيق هذا النص مع انه كان الاحدر به سيرا مع الاصحاء التشريعي الحديث ان يتوسع في هذه القاعدة فتتعدد حالات الافراج

(١٩١) راجع الآراء المختلفة في مؤيد الحبس الاحتياطي ومسان حربة الفرد من ٢٢٣ *

(١٩٢) كلاس الافراج المؤقت بند ٤٦ ، ليواظن من ٢٤١ ، صلي ج - ٤ بند ١٩٦٦ *

(١٩٣) سبر مارتون من ٨٨ *

المتهم حتى يشتم جميع الجمع التي لا يخفى فيها حرب المتهم دون تنفيذ
بالحد الأنص .

٤ - أن لا يكون المتهم عائدا وسبب الحكم عنه بالحبس أكثر من مرة ،
ومن باب أولى من نفى عنه معقوبه أشد من عقوبة الحبس .

فاد ثو فرت الشروط أدلة البيان وحسب الإفراج حتما عن متهم المحبوس
بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه فإذا مضت هذه المدة دون أن يكون
صحيحه سي بول المتهم قد وردت فإنه يتمم الإفراج عنه لأنه لا يضار بإجراء
لا يد له فيه ، بعكس ما إذا كتب بحق سم يتبين أن للمتهم محل إقامة للموقوف
في هذه الصورة أنه قد قصر في الإرشاد عن محل إقامته فيحصل نتيجة هذا
العمل من جانبه دون أن يحق له التمسك بالإفراج الخفى .

ويجب أن يصدر بالإفراج المؤقت في هذه الحالة أمر من النيابة العامة
وهي ملزمة بإصداره دون أن يطالب به المتهم - على أن هذا لا يبعد من
طدته - لأن المشرع اوجب بسعرد ثو من الشروط المطلوبة أن لا يمد الحبس
الاحتياطي ويخرج عن المتهم بعد مضي سنة التي حددها ، مبدئ على الحق
مراعاة استطبق القانوني لهذا النص ، الأمر لدى لا يدع مجالا للشك ، وهو
واجب الاتباع لا سيما في مسائل التي تتعلق بأخذه الشخصية .

حالات أخرى : وهناك حالات أخرى ينتهي فيها الحبس الاحتياطي إصدارا
بمرس بها فيما يأتي (١) عندما يصبح مدة الحبس الاحتياطي مساوية لمدة
الحبس لأقصى للمعقوبة المقررة للجريمة التي من أجلها حبس المتهم ، فهذه
تصويرة - وإن لم يمس المشرع عليها - توجيهها بصداله وحكمة الحبس
الاحتياطي - أن يكون المتهم قد أوفى من الحبس أقصى ما عسى أن يعصى به من
عقوبة مسجلة لتجريمه ومدة الحبس الاحتياطي تخصص من العقوبة المقررة
بها (١٩٤) ، (٢) إذا رفض القاضي حركي أو محكمة المصمح المستأنفة مسمعه
في عرفة المشورة أو محكمة الموضوع مد حبس المتهم احتياطيا وحسب الإفراج
عن المتهم فورا (٣) إذا كانت الواقعة متضمنة وراد ليدلة العامة أخله المتهم
أن المحكمة الجزئية وحسب الإفراج عنه ما لم يكن محبوس بسبب آخر (٤) م ١٥٥
أ ج ، (٤) إذا استتبأن المحقق من تطورات التحقيق أن الواقعة حتمه

لا يجوز فيها احبس الاحتياطي تعين الافراج عن المتهم عودا ، (٥) اذا كانت
الواقعة غير معاقبة عليها أو كانت لأدلة غير كافية تصدر النيابة العامة قرارا
بأن لا وجه لاقامة الدعوى وتخرج عن المتهم المحسوس (م ١٥٥ ، ج ١) .

١٩٤ - شروط الافراج

يجب على المتهم قبل الافراج عنه مؤقتا - في غير الأحوال التي يكون
فيها الافراج واجبا حتما - سواء بكفالة أو تعين كفالة - ان يتعهد بالتصديق
كلما طلب وألا يهر من تعينه احكم الذي يمكن ان يصدر منه (م ١٥٥
أ ج ١) ، وهذا التعهد لا يخضع لإجراء شكلي خاص لأن المشرع لم ينص على
لصورية لى يتم بها ، فيصح ان يقدم في طلب الافراج أو في وثيقة خاصة
أو يعطى أثناء الاستجواب ، ونفى يبدو من ظاهر هذا النص انه قد حمل
للافراج مشروطا بتصدق هذا الإجراء ، ولكن عملا بمصدر الأمر بالافراج امرأت
دون ان ينص فيه على هذا التعهد ، ومن ثم فاعتقاع المتهم عن بدنه لا يمنع
من تعينه الافراج المؤقت .

ويجب على المتهم أن يعين له محلا في الجهة الكائني بها مركز المحكمة
ما لم يكن مقيما بها (١٥٥ أ ج ١) ، واختيار محل الإقامة لا يخضع لإجراء
شكلي خاص ، فيجوز أن تتضمن المحضر الذي يحرره المحقق أو يحرره في
وثيقة مستقلة ، ونقص من هذا الإجراء هو تسهيل إعلان المتهم بالأوراق
وطالبه للمحسوس وسعيد الحكم عليه ، وحتى يسهل الاتصال به كلما كان
هناك حاجة لذلك ، وأن يكون المتهم على اتصال دائم بهذا المحل بحيث يعلم
دائما أين هو ، لأنه المحل الذي سيطب منه عند الحاجة ويكون إعلانه فيه
مستحييا (١٩٥) ، والاحلال بهذا الشرط لا يوقف الافراج المؤقت .

١٩٥ - ضمانات الافراج

يسمطع المحقق أن يجعل ضمانات أخرى محل الحبس الاحتياطي ، اما
بتقرير كفالة مالية يدفعها المتهم أو غيره ، أو كفالة شخصية لخصوم
أو وفائه للالتزامات المفروضة عليه وأخيرا اقامته تحت إشراف الشرطة
أو حظره ارباب مكان معين .

١٩٦ - (١) الكفالة

القاعدة أن الإفراج عن المتهم سواء أثناء التحقيق الابتدائي أو إبان محاكمته يتم بمر كفالة ، على أنه مع ذلك يحوز في كل الأحوال - غير التي يكون فيها الإفراج بحكم القانون - تعليقه على تقديم كفالة ، وبدون لا يكتسب المتهم إلا أمرا مشروطا ، والكفالة احتياطية لمحقق ن شاء شرطها وبأراد لم يطلبها ، ويلاحظ في هذا الصدد أن الكفالة عبارة عن استبدال الرهينة المالية بالرهينة لشخصية ، أي أنه في الأحوال التي لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطيا لا يستطيع المحقق أن يطلب اليه الوفاء بكفالة للإفراج عنه ، لأنه لا يصح للمحقق أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا عند عدم أداء الكفالة - والكفالة نوعان شخصية ومالية .

(أ) الكفالة الشخصية ، هي تعهد فرد بضمان تنفيذ المتهم للالتزامات المفروضة عليه عند الإفراج عنه مؤقتا ، بحيث إذا أحصل به الرم الكفيل بدفع مبلغ الكفالة ، وقد نصت المادة ١٤٧ أ.ج على أنه يجوز أن يعيل من أي شخص مل - التعهد بدفع المبلغ المقرر للكفالة إذا أحصل المتهم بشرط من شروط الإفراج ، ويؤخذ عليه التعهد بذلك في محضر التحقيق أو يتم به في قدم الكتاب ويكون للمحضر أو التعديل قوة السند وحب التنفيذ (١٩٦) .

(ب) الكفالة المالية : هي لمع الذي يدفع لخبرته المحكمة لضمان قيام المتهم بالالتزامات المفروضة عليه بحيث إذا تخلف عن أدائها خصص بدفعها ترتيب على ذلك ، وتقدير مبلغ الكفالة متروك للأمر بالإفراج برأى فيه مركز المتهم وحدته المالية وخطوره الحرية وحشيه هربه ومخلف الظروف التي روعيت أثناء إصدار الأمر بحسنة احتياطيا . وقد نصت المادة ٢/١٤٦ أ.ج على أن الكفالة المالية تتكون من خربين الأول منهما بعين يكون حرا ، كافيا لتخفيف المتهم عن الحضور في جميع إجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتعفيذ الحكم وانقضاء بكافة الواجبات الأخرى التي تعرض عليه والحره الآخر

(١٩٦) يبدو جليا أن المشرع أخذ بنظام إصدار الكفيل لجميع المذكر كفالة عند إحلال المتهم بالالتزامات المفروضة عليه ، أما التعهد بإحضار المتهم شخصيا والذي كان يجري عليه العمل في ظل قانون تطبيق الجزاءات الأصل لم يتم في المشرع في قانون الإجراءات الجنائية ويؤمل التساؤل عما إذا كان هذا النوع من الجزاءات جائز العمل به أم لا ، ونحن نرى أن المشرع وقد سكت عنه قصد ألا يفرضه المشرع ، ولا لو شاء نجس عليه مرحلة لا سيما وأن العمل كان يجري عليه فعلا ، ومنه رأى أن هذا بموجب ذلك النظام ونعم المذكر منه .

لندفع ما يأتى بتربيته . (أولا) المصاريف التى صرفتها الحكومة (ثانيا) العقوبات المالية التى قد يحكم بها على المتهم . وإذا قدرت الكفالة بمصر تخصصيص اعبرت صماتا لقيام المتهم بواجب حضوره وبواجبات الأخرى التى تفرص بآية وعدم التجرد من الإفادة . وسجلت القرأ انصافا بالأفراج المؤقتة . حرية الكفالة آتت الذكر ، حتى فى حالة الكفالة التمهيدية بصورة التى أحدها بها المشرع على ما سبق بيانه . قال لم يبين ذلك سهوا أمكن لتجسسه أى أصدرت القرار أن تتدارك هذا التسيان بقرار يبين القسمين ، إذا ما هو إلا تفسير لقرار سابق ، مداه ونتائجه خارجة عن الدعوى ، وذلك حتى ولو نحن لنص على أو لمحكمة عن طر موصوع الدعوى لأنه لن يعدل فى نتائج وصى القرار السابق .

مآل الكفالة المالية : رأيت أن الكفالة المالية قد قسمت الى حرتين كسـ
سهما حصص لأمر معين ، وتكتم على مآل كل جزء على حدة .

(أولا) الجزء الذى يضمن قيام المتهم بالالتزامات المفروضة عليه . إذا حضر المتهم فى كل اجراءات الدعوى وتنفيذ الحكم عليه يجب أن يرد ليه أو الى لشخص الذى كفله هذا الجزء سواء كان نقودا أم عروضاً . أما إذا حصل للمتهم تلك الواجبات كما اذا تخلف عن الحضور . أصبح هذا الجزء من الكفالة حقا مكتسبا بصورة منه ذلك الوقت دون حاجة للحكم بذلك (م ١٤٨ / ١ ج) . ويجب حتى يعقد المتهم حقه فى الكفالة أن يثبت أنه أعلن بالحضور .

(ثانيا) الجزء الآخر من الكفالة - يرد للمتهم اذا صدر فى الدعوى قرار بأن لاوجه أو حكم بالبراءة (م ١٤٨ / ١ ج) ، فإذا صدر فى الدعوى حكم بالادانة حصص لدفع المصاريف التى صرفتها الحكومة ، والعقوبات المالية التى قد يحكم بها على المتهم على الترتيب (م ١٤٦ / ١ ج) .

١٩٧ - (٢) الإقامة تحت اشراف الشرطة

قد لا يكون بمقدور المتهم أن يوفى بالكفالة المالية التى تتطلبها المحقق للأفراج عنه مؤقتا ، كما أنه قد تتعدر وجود الشخص الذى تتعهد بالوفاء بها عند احلال المنهم بالالتزامات المفروضة عليه . ويرى المحقق أن لقاء المتهم محبوسا لا ضرورة له ولكنه مع ذلك ورغبة فى سبر الاحراءات فى طريقها الطبيعى دون تعديل يتطلب بين يديه صماتا لتناول المتهم أمامه كلب دعت حاجة التحقيق الى ذلك ، وهذا الضمان يكون نالرام المتهم بأن يقدم فى فترات

معددة تأمر الافراج الى مقر الشرطة في الجهة التي يقيم بها فيكون تحت رقيبته (م ١٤٩ / ١ ج) .

ولا كان الافراج مؤقت عن المتهم الذي أصبحت له مقارعة الجريمة وتقوؤه معيما ، في مكان الحادث قد يؤدي الى اثاره « شعور لا صيب المحقق وأهله مما قد يصح عنه وعرة الأمن » ، فانه تخففا للحكسة من الحبس الاحتياطي ، فعاديا لذلك الموقف حار الرام لمتهم باحتيار الإقامة في مكان آخر غير الذي وقعت فيه الجريمة أو يحظر عليه ارنيااد مكان معين أي أن هذا اجراء أمن قصده به وقاية المجتمع (م ١٤٩ / ٢ ج) . وقد نصت المادة ٥٠ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ على أنه « لا يجوز أن يحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يهرم بالإقامة في مكان معين ، إلا في الأحوال المبينة في القانون » .

١٩٨ - إعادة الحبس الاحتياطي

إذا أخرج عن المتهم مؤقتا فالأصل أن الافراج يبقى قائما حتى يصدر حكم نهائي في الدعوى ، ومع هذا فانه أجاز المشرع إعادة حبس المتهم احتياطيا بسروط بينها ، لأن الافراج يتضمن تيدم المتهم بالمرامات معينة فإذا أخل بها وكذلك إذا وجدت ظروف تدعو الى حبس المتهم احتياطيا حارث إعادة الحال الى ما كان عليه واصدار أمر بالنقض صده ، ولم يفرق المشرع في هذا الصدد بين الافراج الحتمي والافراج الذي يتم باختيار المحقق . وإعادة حبس المتهم احتياطيا جوارية من مصدر الأمر بها يقدرها حسب ظروف كل دعوى ، وقد نصت المادة ١٥٠ أ-ج على أن الأمر الصادر بالافراج لا يمنع المحقق من إصدار أمر جديد بالنقض على المتهم أو بحبسه .

وقد حدد المشرع حالتين يحور عند توافر أيتهما إعادة حبس المتهم الذي أخرج عنه مؤقتا ، أولاهما احلاله بالالمرامات المفروضة عليه إذ قد يترتب على هذا تعطيل التحقيق ، فإذا دعى المتهم المخرج عنه للمحضور ولم يستجب يحور أن يصدر الأمر بحبسه من جديد . وانحاله الأخرى إذا قوت الأدلة ضد المتهم لأن هذا يدعو الى الحشية من هرته . وتمديد تلك الأدلة متروك للمقرر الذي يصدر أمر حبس المتهم من جديد ، ويجب أن تكون ذات أثر في الدعوى ولها من الأهمية ما يجبر حبس المتهم ثانية أو ترجع كمة الادانة شأنها في ذلك شأن الأدلة التي تؤدي للمدوب عن القرار الصادر بأن لا وجه لادعة الدعوى .

وقد أورد المشرع في قانون الإجراءات الجنائية حالة ما إذا وجدت ظروف جديدة تستدعي هذا الاجراء . ويعتبر من الظروف الجديدة محاولة المتهم الهرب أو التصرف في أمواله أو إذا فقد شرط من الشروط الافراج المؤقت بقوة

القانون ، كما اذا لم يعد للمتهم محل اقامة في مصر . ولا يعتبر من الظروف الجديدة اتهام المتهم بجريمة جديدة ولا ما يطرأ على الدعوى ويؤدي الى تغيير وصف التهمة كالى تصحيح الواقعة حيايه ضرب أقصى الى موت أو جناية صرب بشات حربه ماحلة . جديدة . لأن هذه الظروف كانت في تقدير المحقق وقد أت قرار الإفراج أولا وكان عليه أن يتوبعها .

ولما كانت إعادة الحبس بعد الإفراج المؤقت تتم بإصدار أمر جديد وجب أن نسمع أقوال المتهم وليس ثمة ما يمنع من إعادة الإفراج عن المتهم وحسنه من جديد عدة مرات كلما توافرت الشروط الواحدة قانونا .

ولم يبين المشرع مدة احبس الاحتياطي الذي يصدره الأمر ضد المتهم بعد الإفراج عنه مؤقت . ودعيب رأى أن أن المدة الجديدة هي المكثمة للمدة السابقة على الإفراج المؤقت استنادا الى أن الإفراج كان مؤقتا ووجد ما يريل أثره وبذلك عادت الحالة الأصلية مستمرة في نفس المدة . ويرى فريق آخر أن أمر الحبس الصادر من المحقق في هذه الحالة هو أمر حبس جديد يسرى لمدة أربعة أيام ، إذ أنه صدر في ظروف جديدة غير تلك التي أوجبت الأول وبناء على حق محمول بموجب نص آخر (١٦٧) . وفي رأينا أن النظر الأول يتجلى به مصلحة المتهم من ناحية تضامات التي يوفرها له عند عدم الحبس الاحتياطي .

١٩٩ - المجنى عليه والمدعى بالحق المدني

رغم أن في حبس المتهم احتياطيا إرضاء لمعاطفة المجنى عليه ، إلا أن قيام لبيته ارمامة مشتبهل انحصار في الدعوى الجنائية يجعل من الأولى عدم تدخل المجنى عليه في الإجراءات الخاصة بحبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه . وقد مدح المدعى بالحق المدني في الدعوى الجنائية لمطالته بالمعترض عما لحقه من أضرار نتيجة بفعل المتهم ، فإذا كانت له صفة في الدعوى فعلى هذا ابوجه فقط . أم من ناحية المدعى فكل ما له قبل المتهم هو التحويل ، والنتيجة المطلقة لهذا أنه لا محل لتدخله في الإجراءات الاحتياطية التي تتخذ ضد المتهم لا سيما فيما يتعلق بحبسه أو الإفراج عنه مؤقتا . وقد أجد المشرع بهذا النظر فلا يعين من المجنى عليه أو المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا نسمع من أيهما أقوال في المناقشات المتعلقة بالإفراج عنه (م ١٥٢ ج) .

(١٦٧) المجلد من ٢٢٤ ، (جديد بشات ج ١ عدد ١٩٤ ، المراجعة الجديدة ج ٢ من ٢٠٣

بالعراق ج ١ عدد ٢٣٣ ، (مطويات) .

الفصل الثالث

التصرف في التحقيق

بعد أن تنتهي النيابة العامة من إجراءات التحقيق تتصرف في الأوراق وذلك إما بإصدار قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو إحالتها على المحكمة المختصة أو على مستشار الإحالة .

المبحث الأول

القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى

٢٠٠ - تعريفه

قد يرى محقق من التحقيقات شي آخر غير في الدعوى أو ظروفها أن لا محل لرفع الدعوى أمام المحكمة فيصدر قراره بأن لا وجه لإقامتها^(١) ، وفي هذا يختلف سلطان النيابة العامة عن قاضي التحقيق لأن الأخير ملزم في إصداره لقرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى بأحد سببين الأول أن تكون الواقعة لا يعاقب عليها دعاوى ولا حر أن لا تكون الأدلة على المتهم كافية أي ، أن تكون أسباب القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى قانونية أو موضوعية (م ١٥٤ ج ١) فتقاضى المحقق لا يملك في يده إلا سلطة التحقيق التي ترمه أن يحيل الدعوى على المحكمة التي يدخل في اختصاصها نظر الدعوى متى رأى أن الواقعة التي يحرق تحقيقها تنصير جريمة منوارة الأركان والأدلة عليها كافية ، ومن لم فهو لا يستطيع أن يصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم الأهمية ، وأما أسباب العامة فإنها تجمع في يدها سلطة الاتهام والتحقيق ، وهي بالصفة الأولى تستطيع أن تصدر قراراً بأن

(١) يرى القضاة أن القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لا ينهاها ذات الوقت المسموح لها مطلقاً (م ٤٠٥) ، ومن يرى أنه قد يقع الدعوى ، كما إذا كان معنى لقرار عدم الأهمية أو الظاهر بالدعوى بالتقدم أو علم جواز رفع الدعوى فصدر من يقوم (داجع بيز جالو ص ١٧٦) .

لا وجه لإقامة لدعوى إذا رأيت أن الواقعة لا أهمية لها (٢) ، ومشسأل هذا جريمة صريب من أب على أنه تمت صحت أو احتلاس أموال أميرية تم ردها ووقع الجراء الاداري على المتهم (٣) . وقد نصت المادة ١/٢٠٩ ج على أنه إذا رأيت النيابة العامة بعد التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بذلك وقامر بالافراج عن المتهم المحبوس ما لم يكن مضمونا لسبب آخر ، . ويبين من هذا حديثا فائدة مباشرة النيابة العامة لتحقيق بعض الوقائع الجنائية وتستطيع أن تنتهي إلى قرار بأن لا وجه لإقامة لدعوى تجسب به المتهم المحاكمة عن جريمة قد تكون تابعة ، كما يؤدي ذلك القرار إلى عدم اتساع شقه بالخلاف بين الخصوم في بعض الأحوال .

وكذلك يختلف سلطان النيابة العامة على قاضي التحقيق في أن القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى في مواد الجدييات يصدر من هذا الأخير ، وبالمسمة إلى النيابة العامة يصدر من المحامي العام أو من يقوم مقامه طبق لنص المادة ٣/٢٠٩ ج لمعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ .

ويصدر انقرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى بعد التحقيق وهو في هذه يختلف عن أمر الحفظ (٤) . والعبرة في تعرف ما إذا كان الإجراء قرارا بأن

(٢) حمراوي من ٢٦٨ و ٨٨٨ ، محمود مصطفى من ٢٨ ، رؤوب من ٤٤٤ . راجع الشاربي من ٦٤ وهو يرى أن النيابة العامة عديدة أيضا بأن يكون القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى ميسرا على أن لوائحه لا يثاب عليها القانون أو أن الإدلة غير كافية لاستنادا على أنه للمدعي المدني حق لطعن في لقران ولو كان بعدم الأهمية ، ملقا عرض لأمر على شرفه الاتهام فإنها لا تستطيع أن تؤيده لأنها خضعت بأحدى الصورتين لمبدأين ومن لم فلا سلطان للنيابة من هذه الحالة . وهو رأى وأن صحت استدلالية المنطوية إلا أنه لا يتفق مع صراحة لنص وما جاء بالمذكرة الإحصائية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ من أنه يرى أن يصح على أنه لا رنة للنيابة العامة بعد التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، ينظر نص يليك الحالات التي تصدر النيابة العامة فيها هذا الأمر ، وذلك طبقا لما كان منصوبت عليه في الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجدييات الإصني لنتي .

٢. نص ١٨/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية جد ٣ و ٣٢٧ وقد جاء به أن التمييز لا أن جميع من طرف من السلطة القضائية وأمر من السلطة الادارية وأنها بهذه الصفة قد يدرج في تصرفها أي قسط من المرونة لا يرى قاضي التحقيق أنه يحتاجه إلى منه لأن مهمته نصتة ، ونقص ٥٦/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية جد ٧ ق ١٤٢

(٤) ومنه كتاب المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجدييات الأهل للنص تطلق على القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى أمرا بفظد الأو . أما قانون الإجراءات الجنائية فلفظ قهر عبارة بفظ الأوراق على محاسن جميع الاستدلالات .

لا وجه لإقامته لدعوى أو أمر بالحفظ الأوراي هي حقيقة توقع صرف انظر
عن التسمية التي يطلق عليه ، قد سبقه تحقيق سواء من النيابة أو قاضي
التحقيق أو من أحد مأموري الضبط القضائي المنتسب لتحقيق وهو قرار بأن
لا وجه لإقامة الدعوى والا فهو أمر بالحفظ (٥) ، لا يقع من حقيقة القرار بأن
لا وجه لإقامة الدعوى أن تكون أسبابه العامة قد امتدت في الأمر الصادر
عنها إلى عدم أهمية الواقعة المطروحة (٦) .

ومع هذا فصي بأن لعدد ٢٠٩ أ.ج صريحة في أن أمر الحفظ الذي
يمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية إلا إذا لزمه أسباب العام أو ظهرت أدلة
جديدة إنما هو الذي يستلزم تحقيق تجربة النيابة بنفسها أو يقوم به أحد
رجال الضبط القضائي بناء على استدعائها ، وادن وحتى كانت الثالث أن
وكيل النيابة قد كان قد سحب ضبط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من
المجنى عليه ضد الضامن إلا أن المجلد عليه امتنع عن استدعاء أقواله أمامه
جاءه انضبط الشكوى بدون تحقيق ، فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى
إدارياً ، فإن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق إطلاقاً لا يكون مبرراً لها بل
لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط نظراً لطبيعته الإدارية (٧) .

(٥) نفس ١٩٦٧/٥/٢٩ أحكام التفتش من ١٨ ق ١٤ ، ١٩٥٥/١/١٠ من ٤ ق ١٢٢
١٩٥٦/٣/٦ من ٢ ق ٢٢٠ وجاء به أن أمر الحفظ الصادر من لمرقة أن الدعوى الصورية هو
دعوى يستلزم تحقيق تجربة النيابة العامة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء
على استدعائها ، وتدابير النيابة العامة أو مباشرة لاستيفاد بعض قسط التحقيق لا يعتبر انتهاكاً
لأحد رجال الضبطية القضائية . ونفس ١٩٦٧/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣١٥
وفيه قررت المحكمة أن سحب الضبط السري لتفريغ جلة حاولي على حادثة زكيات الطيب بأمر
المتفرج وتقديم تقرير عنه إلى من لديه هو عمل من أعمال الضبط وأمر الحفظ الصادر يمنع
من العودة إلى الدعوى الصورية إلا إذا لزمه القام العام أو ظهرت أدلة جديدة . ونفس بأنه
إذا كان الثالث بأوراق الدعوى أن النيابة الصورية بعد التحقيق الذي أجراه بوليس قد
سبقت وتبني وسألته قبل أن تصدر أمراً بالحفظ ثم عادت وأهملت لتبني إلى المحكمة
مقتضات طلبه بالعقوبة ، فإن المحكمة إذا أجارت رفع الدعوى من النيابة تكون قد أعطت
الاستجواب الذي قامت به النيابة قبل إصدار أمرها بالحفظ هو عمل من أعمال التحقيق
كما كانت يجوز رفع الدعوى على التهم بعد ذلك (نفس ١٩٦٦/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية
ج ٧ ق ١١٧)

(٦) نفس ١٩٦٣/١/١٦ أحكام التفتش من ٢٤ ق ٢٢٢

(٧) نفس ١٩٥٦/٣/١٥ أحكام التفتش من ٧ ق ١٢ ، ١٩٥٩/١/١ من ١ ق ١٧ .
ولهذا قضى بأن لدى النيابة العامة معاون بوليس لسؤال المتهم وما تلاه من تحقيق لا يعد

٢٠١ - أسباب القرار

يصدر القرار بأنه لا وجه لاقامة لدعوى الجنائية لأية جريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة لأسباب قانونية أو لأسباب موضوعية (١) .

١ - والأسباب القانونية التي يبنى عليها القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى تتمثل في أن الفعل على الوجه الذي انتهى إليه التحقيق لا يندرج تحت نص من نصوص القانون ، وأن المدرج تحت نص قانوني فقد تكون أركان الجريمة المشترطة لتطبيق ذلك النص غير متوافرة ، أو أن توافر عدد يقوم سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع العقاب ، أو قد تكون هناك حالة من حالات انقضاء الدعوى الجنائية

٢ - فقد ينتهي التحقيق إلى أن الورقة ليست شيكاً وإنما سند أدنى لا جريمة فيها ، أو أن الواقعة هي اقراض نفود برها لحش ولم يحصل الاقراض إلا مرة واحدة ، عيسى قيام ذكر الاعياد وهو شرم العقاب قانوناً . وقد يرى أن المتهم كان في حالة امتنعال حتى كتأديب الصغار أو في حالة دفاع شرعي كما أن المتهم قد يكون مصاباً بمرض في عقله أو واقفاً تحت اكراه أساء ارتكاب الجريمة . وقد تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بنى المدة أو بالعمو الشامل .

٣ - وقد تناولت المادة ١٥٤ أ ج صورة واحدة من صور القرار بأنه

فأورد من إجراءات التحقيق القضائي الذي يضاهي الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك معط الأورق ثورة ويكسبه مضمون الدعوى حكماً (نفس ١٢/٢٢/١٩٥٩ أحكام تطبق من ٦٠ في ٢١٥) . وراجع نفس ٥/٢٧/١٩٥٨ أحكام التقاضي في ٦ في ١٤٧ وقد جاء به أنه متى كانت النيابة قد افهمت المالكى بإباح الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقم في محاضر جلسات القضية ، رالت بمروحة على القضاء ثم خلطت الشكوى بعد ذلك وقوداً منه عند هذا الحد الذي التصرت فيه على مؤال الشاكى وتوجيه لابتدع مقضى القانون مما يتناقض بشكواه ، فإن مثل هذا المقتضى ليس إلا ابتداعاً من النيابة أنها أولقت سحر التحقيق الذي لم تكن تبادء مروزاً على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود لاقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص القضية وتحقيق موضوعها تحقيقاً شاملاً يسمح لهم بالقراره بى أدلة الأدانة وأدلة البراءة ، ولمنح أن القضية بالمالة ذاتى هي عنها ليس مسألة لأن مقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وجهه الذي لايج له القرار بأنه

الطى -

(١) فريجناتيل من ٢٥٠ ، بجر جازو من ٥٢٥ ، بواز من ٢٩٨ .

لا وجه لاقامة الدعوى لأسباب موضوعية ، هي حالة ما اذا كانت الأدلة على المتهم غير كافية . ويمكن القول بأنه قددرج تحت هذه الصورة صمما بالمرء الأسباب الموضوعية ، كالقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم معرفة العاين ان صماء ان الأدلة على ذلهم لا تعد غير كافية فتعمل راسما غير قائمه اطلاقا وكذلك الحال بالنسبة ان القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم تصححه صمما ان الواقعة لم تحصر أصلا ومن ثم فالدليل على سببها ان المتهم معطى أى أعلى درجة من عدم الكفاية^(٩) . ويمكن حتى تكون الأدلة على المتهم كافية ان تترجح معها كفة الادانة فلا يشترط ان تكون أدلة بقيسه تؤدي الى الادانة قطعا لأن هذا من شأن قاضي الموضوع . ومن ثم فإذا كانت الأدلة الدائمة على الدعوى لا تترجح معها الادانة فان المحقق يصدر قراره بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . وللمحقق تقدير كدبة الأدلة أو عدم كفايتها ، فلهذا عسر المشرع عن هذا بقوله « اذ رأى » .

٣٠٢ - شروط في القرار

يجب ان يكون القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى ثابت بالكتابة وموقعة عليه من أصدره بصريحا فيما يتضمنه من وقائع وأشخاص^(١٠) ، فلا يؤخذ بطريق الاستسناح ولا بسبب بادلة أخرى الا في صورة وجود تقريرا نظم فيها عقلا يقول بصحور القرار^(١١) . وهي الحالة متى ينتهي فيها التحقيق الى رفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ لأنها تقتصر ان الواقعة المسندة الى المتهم لم تقع أصلا^(١٢) . فحتى كانت النيابة العامة لم تصدر أمرا كتابيا صريحا يحفظ الدعوى الجنائية بالنسبة الى المتهم . بل كان كل ما صدر عنها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة ، فان ذلك لا يلبذ على وجه القطع والبرور حفظ الدعوى

(٩) لشاري من ٤٦

(١٠) قضى بان المتهم لا يمكن يكتبه خلا مجرد شروع المحقق في التفكير من إصدار قرار فصله بالمحط لأن الصلة ما انتهى اليه الرأي وما استقر عليه المحقق في قراره وان يكون القرار محترما ومائلا طبقا بقانون ما لم يديه محقق باسضال (نقض ١٩٣٥/١٩/٢٥ لمحكمة من ١٦ ق ١٦٦ ، ١٩٣٥/٤/٨ من ١٥ ق ١٩٧ ١٩٣٢/٤/٢٣ من ١٤ ق ١٤٦) على أنه لا تشترط في القرار ألفاظ خاصة (١٩٣٨/٦/٢٦ لمحكمة من ١٨ ق ٣٢) وما أرسل وكيل النيابة مذكرة عن تطبيق إجراء لرئيس النيابة يقترح فيها إصدار قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى فلم يوافق رئيس النيابة بن أشار بتقديم المتهم الى المحكمة فان ما تضمنته مذكرة وكيل النيابة لا يعدو مجرد اقتراح باصفاك قرار بأن لا وجه لاقامة الادارة (للنقض ١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض من ٤ ق ٣) .

(١١) للنقض ١٩٣٢/١٩/١٩ أحكام النقض من ٢٢ ق ٢٢٢ .

(١٢) للنقض ١٩٥٥/٤/٧ أحكام النقض من ٦ ق ١٩٤ .

بدسيسة به باعسى المجهوم من القانون (١٣) - ورفع الدعوى الجنائية على أحد المتهمين دون الآخر لا يحسب حفظا للدعوى بالدسيسة أى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك ما دام أن أمرا صريحاً مكتوباً - كالتشأن فى جميع الأوراق القضائية - لم يصدر بالحفظ وما دام يصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يحمل على أنها أرادت الاحتفظ حسب لاي وجه من أوجه عدم إقامة الدعوى (١٤) - ولا يعد من تسيل الاحتفظ الضمى إعلان شخص بصعته شهيداً فى الدعوى إذ أن هذا ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى الجنائية عليه بصعته متهماً (١٥) * والتأشير على تحقيق طابقه بأوراق دعوى لا يصح اعتباره أمراً بالحفظ عن الجريمة التى تناولها وذلك فلا يصح استنباط العامة أن ترفع الدعوى فيه تعبر حاجة إلى العناية من النائب العمومى أو ظهور أدلة جديدة (١٦) وإذا أشارت النيابة على المدعى فى تقرير مرفع دعواه مباشرة فى مدة عينتها له بعد أن انتهت من التحقيق فلا يعد ذلك منها أمراً بحفظ الدعوى قطعاً بمنعها من رفع الدعوى (١٧) *

وإذ كان استبعاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بعيد الأوراق مدعى لشكاوى وحفظها إدارة أيضاً يصب على واقعة استعاضة ماسقة الأحسنى التى لم تأذن إدارة المرفع الدعوى احتياطية عنها دون غيرها من وقائع النصب التى رفعت بشأنها الدعوى الجنائية ، فإنه لا حجة له بالدسيسة

(١٣) ١٠/٥/١٩٥٤ أحكام النقض من ٥ ق ٢٤ ، ١٥/٤/١٩٥٢ من ٣ ق ٣١٩ *

(١٤) قض ١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة التواعد الثلاثية ج ٧ ق ٨٥٢ * كما قض بأنه متى كانت الدعوى قد رفعت صحيحة وكانت الواقعة معالماً عندها فلا يؤثر فيها صدور مصادره النائب العام بحفظ القضايا التى من نوعها (نقض ١٩٤٨/٢/٢٩ المضافة من ٢٩ ق ٧٥ ٢/٢/١٩٤٩ من ٢ ق ٥٧) * وإذا كان الثابت أن كل ما صدر عن النيابة العامة هو نهائياً أرسه غير المطعون فيه يارتكاب جريمة دون أن تكون شىء عنه ، سوى أنها كانت قد قررت طلبه ثم منعت تحقيقها دون سؤاله فإن ذلك لا يمتطوى حتماً وطريق انبروم العقل على أمر مسبب بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه تحويل دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المختار (نقض ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض من ٢٧ ق ٢٤) *

(١٥) نقض ١٩٤٣/٣/٢٩ المضافة من ٢٥ ق ٤٣

(١٦) نقض ١٩٤١/٦/١٦ المضافة من ٢٢ ق ١١٥ ، ١٩٣٩/٥/٨ من ٢٠ ق ١٨ ، ٢١/٥/٧ من ١٣ ق ١٩٤٨ ، ١/١/١٩٣ من ١٠ ق ٢٥٦ ، ١٩٧٨/١٦/١٩ من ٢٩ ق ١٦٢ *

(١٧) نقض ١٩١٦/٨/٢٨ مجموعة الرصد من ٣٦ ق ٣٦ *

ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض^(١٩) ، فالقاعدة أنه لا تجوز معاقبة الفرد الواحد عن الفعل الواحد مرتين .

ولكن محكمة النقض كانت قد ذهبت إلى العكس ، فقد قصي بأنه إذا كان عليهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة الصورية في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائماً إذ لم يظهر بعد أدسه جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه ، فلا يحوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض^(٢٠) . وهذا القضاء محل نظر ، لأنه يجب على القاضي في حالة طرح الدعوى الجنائية أمامه بعد صدور القرار بأن لا وجه لادعائها أن يبين الأدلة التي بررت اهدار قوة القرار السابق فإن عر أقفل هذا عند حكمه معسباً^(٢١) أي أن يبينه للأدلة مسألة قانونية تخص لرقابة النقض . وحديثاً وضعت محكمة النقض أن الأمر بأن لا وجه لادعوى الجنائية له في نطاقه حجية مؤقتة ما يلا حكام من قوة الأمر النقضي ، وهذا يخص الدفع بسبق صدوره من أحص خصائص النظام العام جائز اندره لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدعوت الحكم شهادة بصحة أو مرشحة بذلك^(٢٢) . وبن الأهل في انتهاكات جنائية أنه لا يحوز معاقبة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التخليف بالخصوص ، عملاً بالمادة ٣٠٧ أ ج لا لأن ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات أن السيد رئيس نيابة أميوط أصدر بتاريخ ٩ - ٢ - ١٩٦٩ أمراً بعدم وجود وجه لادعوى الجنائية لعدم معرفة المعلن بالسبب للأسلحة والذخيرة المصنوعة أثر الحادث تأسيساً على ما استعان من المحققين من أن مكان ضبطه لا يخصح لسيطرة أحد من المتهمين الأمر الذي لا يمكن معه استناد اجرائها إلى أحد منهم فإن لحكم انطعون فيه اد أعلن عن ذلك الأمر الصادر من النيابة العامة والذي له حجية التي تسمح من العودة إلى ادعوى الجنائية مادام قائماً ولم يلم قانوناً وذن للمحكوم عليه بخرجه

(١٩) نفس ٥، ١ ١٩٤٤ مجموعة الزوائد القانونية ج ٦ ص ٢٤٤ ١٩٤٠/٢/١٩ ج ٥ ق ٦٤ وجه به أن أمر الحفظ هو كالحكم له قوة الشيء المقض به وتكون المسألة إذن من أصل خصائص النظام العام وجائز لتمسك بها ولو لأول مرة أمام محكمة النقض (١٩٣٦/٤/٢٢ ج ٢ ق ٢٥٦ ، نفس ص ٢٤٤ - المراسم ج ١ ص ٢٣٢ - نفس عبد الباقي ج ١ ص ١٤٢) .

(٢٠) نفس ١٩٤٦/٢/٤ معاملة ص ٢٧ ق ٢٧ ، ١٩٤٨/٣/٢٣ ص ٢٩ ق ١٥٢

(٢١) وإن كان للديرة للأدلة وكلايتها هو مطلق سلطانه (نفس ١٩٨٠/٥/١٩ المجموعة ٥ لرسنية ص ١٠ ق ١٩) .

(٢٢) نفس ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٢٠ .

احرار تلك الأسلحة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يمينه ويوجب نفسه وتصحيحه بالتصاير جبراً انطعون ضده الأول من تهمة احرار السلاح والدخيرة بغير حاجة الى بحث أوجه انطع المقدمة منه في شأنهما (٢٢ مكرر) .

ويشترط حتى يجوز الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور قرار بأن لا وجه لاقامتها أن يكون المتهم واحداً وموضوع الدعوى واحداً .

١ - فإذا صدر القرار بالنسبة الى شخص معين فإن هذا لا يمنع من العودة الى التحقيق بالنسبة الى فرد آخر لم يتناولته الاتهام ، سواء بصفتها ماعلاً أصلياً أم شريكاً في الجريمة (٢٣) . وإذا صدر القرار بأن لا وجه لاقامته الدعوى لأن ماعل الجريمة مجهول فإن هذا لا يمنع من العودة الى التحقيق ورمع الدعوى الحاشية اذا ظهر مرتكب الجريمة (٢٤) .

على أن مستوى العدالة قد يؤدي الى مد أثر اقرار الضائر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الى غير المتهم في الواقعة ، ويبدو هذا في الصورة التي لا يمكن تصور استناد الاتهام الى غير من كان متهما في الدعوى ، كالشأن بالنسبة لأحكام ابراء في بعض الصور . فقد قررت محكمة النقض بأنه متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عمية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، فإنه يكتسب - كأحكام ابراء - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ويعتني نطاقه اليهم بصريق لثروم . وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والأثر العيسى بالأمر وكذلك قوة الأثر التقاضي للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، فضلاً عن أن شعور العدالة في اجمعة يتأذى حتماً من المعايير بين مساهمين في جريمة واحدة من المناقص الذي يتصور أن يقع في الأمر الواحد اذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة .

(٢٢ مكرر) نفس ١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض من ٢٥ ق ٨ .

(٢٣) وقد قضى بأنه من أجل أن يكون للدفع محل يجب أن تكون قد وجدت في التهمة تهمة في موضوع معين وأن يكون قد صدر في هذه التهمة قرار من النيابة الدورية بحفظ الدعوى بالنسبة لغيره ١ نفس ١٩٧١/٤/٢٣ ، اجتهاد من ١٤ ق ١٦٣ .

(٢٤) الفيل من ٢٤٤ . وقد قضى بأنه اذا قيدت النيابة العامة الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤلفاً لقسم معرفة الدافع فأمر رئيس النيابة العامة بإعادة تطبيقها وبوشر التحقيق أو رفضت الدعوى بذلك على ذلك ما يدل على أنه لم يكن في مودا الأمر متبهما ، وإن كان يحق له أن يتسلك بأمر حذره لم يحصل في شأنه (نفس ١٩٥٠/٤/٢٩ أحكام النقض من ١ ق ١٧٠) .

ولا كذلك إذا كان الأمر مبنياً على أحوال خاصة بأحد المصالحين الآخرين ،
وبه لا يجوز حجبة إلا في حق من صدر تصاحبه (٢٥) .

٢ - ولقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى هو حجة بالنسبة الى الموضوع
الذى ساوله ، أى أن حجته تنصرف الى الجريمة التى تضمنها (٢٦) . والقرار
الذى يصدر يتضمن بيان الواقعة موضوعه وفقاً لنص المادة ١٦٠ أ ج ، وإذا
كان التحقيق على واقعة غير التى تضمنها فلا محل للدفع بعدم قبول الدعوى
الجنائية . والقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى على مضمون جناية قتل لا يمنع
من اقامتها عليه من إحقاق جثة القتيل (م ١٢٩ ع) ، والقرار بأن لا وجهه
لإدارة جنون للدعارة لا يمنع من اقامة الدعوى على جريمة تهويل على من
تكسبه امرأة من الدعارة (٢٧) . ولا يجوز العودة الى التحقيق استناداً الى
تفسير الوصف القانوني بتهمة ما دام الوصف الجديد ينصب على ذات الوقائع
والأدلة الموجودة في الدعوى . فإذا أصدرت النيابة العامة قراراً بأن لا وجه
لإقامة الدعوى لأن القانون لا يعاقب على الواقعة ، فإن معنى هذا أنها سأولمت
مختلف المصوح القانوني انتهى يمكن أن تنطوي تحتها ورات أن لا عقاب
عليها . فإذا كان مبني القرار أن القانون لا يعاقب على الواقعة كجريمة نصب
فإن هذا يمنع من العودة الى الدعوى استناداً الى أن الوصف القانوني السليم
بها هو حياته أمانة (٢٨) .

وحجة القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يقتصر أثره على
النيابة العامة وحدها ، بمعنى أنه لا يجوز العودة الى التحقيق إلا بتوافر حالة
مما نص عليه في المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فأن
طرح الدعوى على المحكمة لتحريكها من المدعى بالحق المبنى عليه لا أثر
لقرار على قصبتها ، ولذا قضى بأن لقرار الصادر من النيابة بحفظ البلاغ
قطعياً لا يقيّد المحكمة في تكوين عقيدتها عند نظر دعوى البلاغ الكاذب ،
أن يبني لهذا القرار حجية عليها ، منها أن يصيد في اثبات وعلى الواقعة الصادر
بنسبتها القرار على ما تراه هي كفاية لاقادعها (٢٩) .

(٢٥) نفس ١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨ ، ١٨/٥/١٩٧٥ س ٣٦

١٠

(٢٦) نفس ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ، ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ق ٣٧٥

(٢٧) نفس ١٩٤٤/٥/١ مجوعة الفوائد القانونية ج ٦ ق ٢٤٤ - النقض س ٣٤٤ .

(٢٨) نفس عبد الباقي ج ١ س ٤٤٤ + جردو ج ٣ بند ١٠٨٠ و ١٠٨٨ .

(٢٩) نفس ٢٣/١٢/١٩٤٠ للمعانة س ١٩ ق ٢٦٦ ، ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٢

١٠ ١٨٦

وقد ذهبت محكمة النقض في حكم حديث لها بأن الشارع قد دلل بما
هو عليه في المواد ٧٦ و ١٦٢ و ١٩٢ و ١٩٧ و ١٩٩ و ٢١٠ و ٢١٣
و ٢/٢٣٢ من قانون الاجراءات على أن الأصل أن الأمر بأن لا وجه لاقامة
الدعوى له قوة الأمر المقضي مما يستلزم منه تحريك الدعوى الجنائية من بعد
صدوره ، وهذا الأصل حكمه عام يستلزم فيه خطاب الشارع أن كافة أطراف
الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار
اليه على النيابة العامة ، مما تظهر دلائل عديدة وعلى المدعى بالحقوق المدنية
كما يستلزم بانصرافه من باب أولى إلى جنى عليه الذي لم يدع بحقوق مدية
وان كان الشارع قد اكتفى بالإشارة في المواد المتقدمة إلى المدعى بالحقوق
المدية دون المدعى عليه الذي استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون
الاجراءات بقانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ ، مما دلل على اعتبار أن المحضى عليه
سوى فقد من الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق فلا تقوم به صفة الخصم في
الدعوى ، ويستلزم عليه بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف
الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامتها ، ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء
بعد صدور ذلك الأمر من سلطة التحقيق - والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة
الأمر من طرف لم يستند لبعده صفة في الدعوى ، وهو ما لا يتفق مع ما هدف
اليه الشارع من إحاطة الأمر بأن لا وجه من صار بآثاره - بسياج من التقسية
يكتفل له الاحترام ، ويمتنع من معاودة طرح النزاع ذاته أمام القضاء (٣) .

ولا شك في أنه إذا أصدرت سلطة التحقيق قراراً بأن لا وجه لاقامة
الدعوى فليس للمدعى بالحق المدني أن يحرك الدعوى الجنائية مباشرة ، وكل
حال هو حق الطعن في ذلك القرار أمام محكمة المصالح المستأنفة معقولة في
عرفة مشورة - فإن ارضى الأمر أو أبدته المحكمة أن طعن فيه من نضار
حقوقه - حيث أن له حق طرح الدعوى أمام المحكمة المدنية التي لا يكون بقرار
بأن لا وجه لاقامة الدعوى حجية أمامها ، ومتى ادعى المضرور من الجريمة
مدنيا فإنه لا يحوز له أن يترك هذا التمييز ويلجأ إلى الدعوى المباشرة ، بل
صيه أن يترتب تصرف النيابة العامة (٣١) .

أما المحضى عليه فلا يعتد خصماً في الدعوى ، وعلى هذا ليس من حقه
أن يتقدم بأي طلبات إلى جهة التحقيق وأن قسمها فيها أن تنتهت عنها دون

(٣) نظري ١٩٦٧/١/٢ استكم النقض من ١٨ قد ٢١ .

(٣١) رجع بند ٥٠ من هذا المؤلف .

تثريبه عليها في حين أن المدعى «الحق المدعى له حق إبداء هذه الطلبات»
ويجب على المحقق أن يفصل فيها ، وأنجس عليه في حقيقته لا يعدو أن يكون
شاهد في الدعوى ، فهو يسوق أن المحقق «مسمومات لثبته» «سحرية انتي»
وقمب عليه ، وعلى هذا الأساس منى انتبت فيه صفة الحصرمة فلا حجية للمرر
اصدور بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواجهته (٣٢) .

٤٠٤ - العودة الى التحقيق

القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى ر ن كان يعد بمثابة حكم في الموضوع
الا أنه يقتضى عنه في أن اشرع أثار العودة الى التحقيق بعد اصداره اذا
ظهرت أدلة جديدة وفيما لنص المادتين ١/١٩٧ و ٢١٣ ج فقد نصت الأولى
على أن «الامر الصادر» بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يصح من العسوة
الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى
الجنائية ويعد من الدلائل الجديدة شهادة اشهود والمخاضروالأورى لأخرى
التي لم يرمس « ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية
أو زيادة الايضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة » كما نصت المادة الثانية على
أن «الامر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وفقا للمادة
٢٩ لا يمنع من اعوده الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧»
ومستوى من حوار العودة الى التحقيق أن يكون القرار مسببا على أسباب
موضوعية أو أسباب قانونية (٣٣) . ويجوز لأي عضو من أعضاء النيابة العامة

(٣٢) راجع تطبيق لنا على حكم القاضي السابق في مجلة الحقوق ، السنة ١٤ من ١٩٣١

عدد ٢ ٤

(٣٣) محمود مصطفى من ٢٨٢ ، الشباري من ٨١٦ ، حامى رقم ١ ، الفل من ٢٣٧ .
ورى أنه اذا كان القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى مبناه عدم الأهمية ، فإنه لا يفيد النيابة
للمادة ، ويجوز بها تحريك الدعوى الجنائية حتى ولو لم توجد أدلة جديدة أو بلغ القالب العام
القرار ، لأن قرارها يكون بوصفها سلطة التهام ويستوى لذلك أن يكون مسبوقا بتحقيق
أو لم بناء على محضر الاستدلالات ، فالقرار بسبابة صرف النظر عن رفع الدعوى وليس في الواقع
أمر خطئ حقيقي ، لأن الأخير يقتضى العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة ، وليست هذه
سأله أمر الخطئ لعدم الأهمية ، إذ انقسم به فيها أن الأدلة قائمة وكافية في نظر النيابة
وحى قد حلت مكان طامس التحقيق الذي لا يجوز له أن يصدر قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى
بعدم الأهمية من ٢٤٢ - وهو رأى لا يتفق مع إطلاق المادة ٢٠٦ إجراءات جنائية والمر
بم تعدد سبب لمصلحة مخالفة بذلك ما نص عليه بشأن قاضي التحقيق - وراجع المراسي ج ٦
من ٢٤١ ويرى أنه ما قامت الترافع لم تغير في الأمر بأن لا وجه لسبب قانوني يكون مخالفة
نقطة الشراء المعكوم فيه ولا يمكن الرجوع فيه ، ولو كان سببا على خطأ في تطبيق القانون أو لم
تأويله .

المادة ٣٤ الى التحقيق (٣٤) *

والشروط التي يرضى توفرها حتى تعود المادة الى التحقيق هي :
١ - أن تظهر دلائل جديدة * ٢ - من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو ريادة الايضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة * ٣ - أن لا تكون الدعوى الجنائية قد عصفت بسوى المدعى *

١ - الدلائل الجديدة : لما كان لقرار بأن لا وجه لاحاسنه لدعوى قد يكون مضاء عمن توافر الأدلة قبل المتهم فالمسطق يقضى بأنه اذا وجدت دلائل تقوى الاتهام لمسند اليه جازب العودة الى التحقيق والدلائل الجديدة هي التي لم تكن بحسب نظر المحقق ومحاكم لتقديره وقت أن أصدر قراره بأن لا وجه لاقامة الدعوى (٣٥) ، فيدخل فيها ما لم يرد ذكره في التحقيق ، وكذلك ما جاء ذكره به ولكنه لم يكن محلا لتقصي بعكس ما اذا كانت الأدلة قد بسطت أمام المحقق وتناولها بالتحقيق وسهى عليه تقديرها عند إصداره انقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى (٣٦) وكما نقول محكمة التقصير عدم اندليس الجديد هو أن ينتهى به المحقق لأرب مرة بعد المبرر في الدعوى بأن لا وجه لاقامتها (٣٧) ، أو أن يكون تحقيق اندليس بمرفعه غير ميسر له من قبيل اما كخفاء اندليس نفسه أو فقدانه أحد العناصر التي تعجز المحقق عن

(٣٤) اتفق من ٢٤٩ ، وإذا كان التحقيق قد أجراه قاضي التحقيق ويجب أن تطلب النيابة العامة العودة الى تحقيق ذلك لالة بكتابة تحقيق جديد * (المذكرة الايضاحية لقانون الإجراءات الجنائية) غير أن قاضي التحقيق غير مبرم بإجابة بصفة عامة إلى طلبها في اعادة التحقيق (على عهد ايراني من ١٤٩٩ ويقول أن قاضي التحقيق يصدر أمرا بوقف التحقيق وهو أمر يجوز للنيابة أن تستأنفه أمام غرفة الاتهام) * ولد أوجيت تلميذات النيابة العامة على الأعضاء تحرير طلبات العودة الى استنطق معينة بها الأسباب ليرة العودة الى التحقيق لهذا ولحق قاضي التحقيق * عودة الى التحقيق هي بيان الأسباب التي بسببها ألحها ، وقراره في هذا الشأن يقبل الحكم بالاستئناف أمام (غرفة الاتهام) صلا بنفس المادة ١٦١ أ ج *

(٣٥) بيزر جازو من ٥٧٧ *

(٣٦) وقد قضى بأن كدليل الجديد الذي يصير المدعى من أمر ضبط وعودة الى اقامة الدعوى الصورية هو الدليل الذي كان مجهولا لمسطق واكتشف بعد صدور أمر حفظ أو الأدلة التي كانت موجودة أثناء التحقيق الأول ولكن المطلق انقلها سبوا أو لأي سبب آخر فلا يصح الرجوع اليها واعتبارها أدلة جديدة (طما الجريدة ١٩٢٩/٤/١٩ المصاحفة من ٢٠ ق ٢٣٨ ،

(٣٧) قضى ١٩٧٧/٣/٥ أحكام بالتفكي من ٢٣ ق ٦٢ ١٩٧٣/١٢/١٩ من ٢٤ ق ٢٤٨

استيفائه (٣٨) . فمثلا اذا أشهد احدى عليه شهودا على صفة الواقعة الملتصق بها ولم يستمع المحقق لأقوالهم ثم أصدر قراره بأن لا وجه لأهمية الدعوى فإن معنى هذا أن معلومات أولئك لشهودهم لم تكن تحت نظره عند التصرف في التحقيق وإن كان قد جاء ذكرهم في بيانه ، وبذا يجوز الرجوع الى التحقيق وإقامة الدعوى إن أسفر الاستماع في هؤلاء للشهود عن تقوية الدلائل التي كانت قائمة قبل التهم (٣٩) . أما اذا فرض أنه كان بين أوراق الدعوى تقرير خبير من شأنه أن يجعل الدلائل قبل التهم كافية لإثبات الدعوى على المحكمة المختصة بيد أنه مات المحقق للاطلاع عليه وقرر بأن لا وجه لإثبات الدعوى فإنه لا يحق له بعد أن ينبغي ما يصرح به التقرير أن يعود الى التحقيق مرة ثانية (٤٠) . ولضابط المميز لاعتبار الدلائل الحديثة هو معرفة ما اذا كانت تحت نظر المحقق وقت التصرف في الدعوى ليسألها باستدراك أم لا (٤١) .

وقد ضربت المادة ١٩٧/١٢ ج أمثلة مقابلتة ويعطى من الدلائل الجديدة شهادات الشهود وانحياض الأحرار التي لم تعرض على قاضي التحقيق ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإصحاح المؤدى الى ظهور الحقيقة ، ويمكن أن يجد الدلائل في تحقيق واقعة أخرى ما دام الحق في إقامة الدعوى الجنائية لم ينقض بمضي المدة (٤٢) . ويشور البحث فيما يتعلق بسوابق التهم هل تعد من الدلائل الحديثة التي تعتبر

(٣٨) نظري ١٩٦٠/٥/١٠ أحكام المجلس من ١١ و ٨٤ ، ١٩٦٢/١٢/٢ من ١٣ ق ١٩٧ .
(٣٩) نظري ١٩٦٢/٥/١٦ مجموع القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٦٢/١٢/٢٧ (المجموعة الرسمية من ٤ ق ٧٨ ، القتل من ٢٤٦ ، وعكس هذا قبل عهد الباقي (ج ١ من ٤٤٦) .
ويؤيد هذا ذكر اسم السامع للمحقق في هذا الكفاية لتحقيق عرض الدليل عليه فإن سمع أو تجاوز من سمع الشاهد ما كان له أن يعتبر شهادته دليلا جديدا على الدعوى ، ومن هنا الرأي العربي ج ١ من ٣٩٦ ، التناوب من ٤١١ ، ليودعنان من ٢٤٧ بند ٧ ، جادو ج ٤ بند ٨٢ ع ١ .

(٤٠) محمود مصطفى من ٢٨٣ .

(٤١) القتل من ٢٤٦ ، بيد جادو من ٥٧٧ ، موضح أن يكون من الدلائل الجديدة أعراض

لهم

(٤٢) ولذا قضى بأنه اذا كانت القضية تتعلق على تهمتين - تهمة تزوير وتهمة نصب وكالات جريمة النصب فإنه على جريمة التزوير - لأن التزوير كان في الواقع وسيلة سهلة لجريمة النصب التي هي مقصودة بالذات للمتهم - فكل دليل يقسم في تهمة التزوير يعتبر دليلا جديدا على صحة النصب (نظري ١٩٦٢/٥/١٦) المحلقة من ١٧ ق ١٣ ع ١ .

العودة الى التحقيق أم لا ؟ اذ نظرا الى اسوديق نجد ان مسعى المدعى عن تشديد العقوبة أو اعتبار الواقعة جنائية بمعنى أن ما تكشف عنه صحيفته سويق المتهم بعد ظروفا يشدد العقوبة أو يغير من نوعها ومن ثم فهي ليست دليلا جديدا يحير العودة الى التحقيق (٤٣) . ومن ناحية أخرى ان كان القرار بأن لا وجه لادانة المدعى مبنيا أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون فان سواي المتهم - في الحالب - لا تؤثر فيه لأن عدم العقاب يسرى أثره على الواقعة موصفا حجة أو حجة (٤٤) .

ولكن ما هو سبيل الاستصحاب على الأدلة الجديدة ، هل يصح أن تسعى اليها النيابة العامة أم ينبغي أن تقدم انبها من أي صميم آخر ؟ قضت محكمة النقض بأنه لا يحوز أن يعتبر من الأدلة الجديدة التقرير الذي يقدمه خبير معين من قبل النيابة بعد تسرله عن الدعوى معرفة وجود تروير أو عدم وجوده ، فان هذا اسمي بعد رجوعا إلى الدعوى العمومية غير مسبوق بظهور أدلة جديدة ولا تبليغ عن أدلة جديدة ، على أن الأدلة الجديدة يجب أن تكون سابقة على الرجوع إلى الدعوى العمومية (٤٥) . ثم قضت بأنه اذا عيب السام حبرا في دعوى تروير بعد أن أمرت بحفظها جاز اعضاء تقريره من الأدلة الجديدة الوارد ذكرها بالماديين ٤٩ و ١٢٧ ج ١٠ ، ولا يمنع من ذلك كون النيابة لم تعي حبرا أثناء التحقيق الأول (٤٦) . ونحي نرى أن الحكم الأول هو الأسلم من ناحية أعمال قواعد القانون ، ذلك أن تب النيابة لحبر يعتبر إجراء تحقيق وهو بهذه المثابة يهدر حجية القرار الصادر بأن لا وجه لادانة المدعى العمومية لعدم تواجد أي من العنصرين المنصوص عليهما في المادة ٢٠٩ ج ١ ، فينبغي أن تقدم لأدلة الجديدة الى النيابة العامة ثم هي بعد ذلك تقرر ما اذا كان من جناتها تعوية الاتهام فتعود مباشرة التحقيق من جديد أم لا .

(٤٣) وهي وفق أحكام محكمة النقض بعد قرينة لا ترقى الى مرتبة الدليل الذي يعوي لير من الأدلة التي كانت موجودة لدى المدعى (نقض ١٩٥٢/٢/١٧ أحكام النقض من ٣ في ٢٢٥)
(٤٤) استئناف مصر ١٩٠٤/١/١٩ الاستئناف من ١ من ٢٤ ، عكس هذا نقض ١٩٢٨/١٢/٦
مجموعة القواعد الدوائية ج ١ من ٦٤ . ويرى القليل من ٣٤٦ أنه اذا كانت سويق المتهم تعدل حتى ارتكابه جرائم من نوع إجرامية المنسوبة اليه تعتبر دليلا جديدا ، وإذا كانت من نوع آخر يختلف كل الاختلاف عن هذه الجديدة فلا يرجع أنها لا تعتبر كذلك . وراجع العرابي ج ١ من ٣٧٤ .

(٤٥) نقض ١٩٠٣/٤/١١ المجموعة الرسمية من ٥ في ١٧ .

(٤٦) نقض ١٩٠٩/٦/٥ المجموعة الرسمية من ١ في ١٢٠ .

ويجوز أن يتمم مأمور الضبط القضائي بالأدلة الجديدة ويعرضها على النيابة العامة ، بل قد تحصل عليها النيابة العامة بنفسها كما اذا باشرت تحقيقا في واقعة معينة وتكشف لها وجود أدلة جديدة في دعوى سبق لها أن أصدرت فيها قرارا بأن لا وجه لاقامتها ، فيشترط أن تكون الدلائل الجديدة سابقة على العودة إلى التحقيق ولا تكون العودة هي السبب في كشف الأدلة الجديدة (٤٧) .

٢ - أن يكون من شأن الدلائل الجديدة تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة . فإصدار حجية القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى ينبغي أن يؤسس على أسباب جديدة يكون من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الرأي النهائي للتصرف في التحقيق ، وقد عبر المشرع عن هذا بقوله « أن يكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادته الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة » . وبسبب بشرط أن تؤدي الدلائل الجديدة إلى اقامة الدعوى فعلا بل يكفي أن يكون تقديرها مما يؤدي للعودة إلى التحقيق . ولعل في تعبير المشرع عن هذه الدلائل بأن من شأنها زيادة الإيضاح المؤدى إلى الحقيقة ما يشعر بأنه ليس مشروطا أن تسفر عن الحقيقة فعلا ، أي أنه اذا كانت الدلائل الجديدة تجبر العودة إلى التحقيق فإن هذا لا يمنع المحقق في النهاية من إصدار قراره بأن لا وجه لاقامة الدعوى

ويجب على قاضي الموضوع اذا ما طرحت عليه الدعوى الحائية بعد العودة إلى التحقيق أن يبين الدلائل الجديدة التي أدت إلى تلك العودة لأنه ما لم تتوافر هذه الدلائل يكون انقاضي قد حاكم السهم عن وقعة صدر فيها قرار بأن لا وجه لمثاله حكم أي يعد المتهم أنه حوكم عن الواقعة مرتين (٤٨) .

(٤٧) محمود مصطفى ص ٢٨٢ ، الشلبي ص ٤١٢ . ويرى قلبي أن للنيابة أن تسعى في الحصول على الأدلة لأنها من مأمور الضبط القضائي والقاتون لم يشترط ظهور الأدلة من تلقاء نفسها فلا محل لهذا التقييد (ص ٢٤٧ ، المراسم ج ١ ص ٣٩٦) .

(٤٨) لفتى ١٩٠٩/٥/٢٢ ، المجموعة الرسمية ص ١٠ إلى ١٠٠ ، اقليل ص ٢٤٥ . وبعبارة هذا ١٩٠٨/٥/١٦ ، المجموعة الرسمية ص ١٠ إلى ١٩ ، وراجع عدلي عبد الهادي ج ١ ص ٢٤٧ . ويقول : لا رقابة محكمة الموضوع في ذلك فليس لها أن تتدخل في كدريته وتقرر أنه لم يكن كافيا وتتمك بناء على ذلك بعدم قبول الدعوى . إذ لها أن تحكم في الموضوع بما تراه من أدلة الألفه غير كافيته لثبوت التهمة فلا تحكم بالبراءة أمر الاحالة وعدم قبول الدعوى بل تحكم في الموضوع بالبراءة . المراسم ج ١ ص ٣٣٦ .

ومحكمة الموضوع في وجوب بيانها للدلائل الجديدة تخضع لرقابة محكمة
النقض . ولكن تقدير جدية هذه الدلائل وتقوية الدلائل السابقة عليها أو
ريادة الانصاح المؤدى الى الحقيقة هو من سلطان قاضي الموضوع وللغاضي متى
رفضت اليه ولا معنى من البناء والقرار بأن لا وجه لاقامتها أن يبنى محكمة على
لأدلة الجديدة التي تمت العودة للتحقيق بناء عليها وكذلك الأدلة القديمة
لتي كانت موحدة قبل ذلك الانهاء (٤٩) .

٢ - ان تظهر الدلائل الجديدة قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمعنى هذه .
وإذا تمعنا في هذا اشترط بجد أنه لم يكن له موجب ، لأنه متى كانت الدعوى
الجنائية قد انقضت بمعنى المدة فلا محل للعودة الى الدعوى لأي سبب كان
لأنه لا يعود (٥٠) . وتجب مدة انقضاء الدعوى وفق القواعد التي
سبق الكلام عليها في المعاد ، على أنه إذا كان من شأن الأدلة الجديدة أن تجعل
أو قسمة جديدة فإن المدة تحسب على أساس المدة اللازمة لانقضاء الدعوى
الجنائية في مواد الجنابات (٥١) .

٢٥٥ - إلغاء النائب العام للقرار

سمح المشرع لنائب العام - وكذلك المحامي العام (٥٢) - نوعاً من الرقابة
على أعضاء النيابة للتحقق من أن تصرفاتهم قد تمت وفق ما تقتضيه الظروف
ومن ضمن هذه الرقابة ما نص عليه بشأن القرار بأن لا وجه لاقامة لدعوى
في المادة ٢١١ ج من أن ، للنائب العام أن يلغى الأمر المذكور في هذه الثلاثة
الأشهر التالية لصدوره ما لم يكن قد صدر قرار من محكمة الجلبات أو محكمة

(٤٩) نص ٥/١٦ ١٩٥٨ مجموعة الرصدية من ١٥ في ١٦ .

(٥٠) وكذلك أو انقضت الدعوى الجنائية بانقضاء (المساوي من ٤١١) .

(٥١) لقائي من ٢٤٧ نقض قرص ١٦/٧/١٩٣٤ سوري ١٩٣٤ - ١ - ١٩٣٤

(٥٢) نصي بأن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ (المجلس النظام القضاء نص على
أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تمت الاعتراف النائب العام جميع حقوقه
واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ، وأن قرار المحامي العام إلغاء أمر جنك صدر من
رئيس النيابة العمومية الذي لا يكون صحيحاً) نقض ٢٩/١٠/١٩٥١ أحكام النقض من ٣
في ٤٢) . ولا يصح لنائب العام أن يفتي بقراراته بأن لا وجه لاقامة الدعوى أصدره محامي العام ،
لأن المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية قد منحت لمحامي العام جميع حقوق وخصائص
لنائب العام المنصوص عليها في القانون (فكل هذا المساوي من ٤١٠ عايش ٢) . راجع
بند ١٨ من هذا المرفق .

«لجرح استئنائه منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال برفض الطعن المرفوع عن هذا الأمر» ، «فحق النائب العام أو النقيب العام معيد بأمرين ، لأول أن يكون انعاء القرار نائب لا وجه لاقامة الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار النيابة العامة به» (٥٢) ، «والآخر أن لا يكون المدعى طاعن المديني قد طعن في القرار الصادر من النيابة العامة أمام محكمة الجنايات أو محكمة المحجج المستأنفه منعقدة في غرفة المشورة» ، وفقا لنص المادة ٢١٠ أ ج ، ونصى برفض الطعن ، «أن منح النائب العام حق انعاء القرار في هذه الحالة هو بمثابة إصدار بقرار الصادر» (٥٣) ، «رأى من الجهتين عند انطعن تعبیر رقیبیه علی تصرفات النيابة العامة» .

ولا يتقيد النائب العام عند انعائه للقرار نائب لا وجه لاقامة الدعوى بوجود دلائل جديدة ، فهو كما سبق القول نوع من الاشراف على تصرفات أعضاء النيابة ، ومن ثم لا يجوز أن يسمى النائب العام قرارا صدر منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى» (٥٥) .

٣٠٦ - الطعن في القرار

تنص المادة ٢١٠ أ ج المعدلة بالقانون رقم ٣٧ بسنة ١٩٧٢ على أن «المدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى» (٥٦) ، «الا إذا كان صادرا في تهمة موجهة ضده موطأ أو مستخدم عام أو أحد رجال الصبغ لخرجة وقص منه أثناء تأديبه وتطبيقه أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٢ من قانون العقوبات ويحصل للطعن تقرير في قديم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلان المدعى طاعن المديني» ، ويوقع الطعن الى محكمة الجنايات في غرفة المشورة في مواد

(٥٢) ويجب على المحكمة اذا ما دفع أمامها بغير جواز دفع الدعوى استرجعها نظري أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ الأمر الصادر من النيابة العمومية بسفك الشكوى أن ترد على هذا الدفع ، فإن هي أدانت المتهم دون أن تحصلت عنه أو ترد عليه فإن حكمها يكون قاصرا خصوصا يعيه ما يستوجب لقضه (نقض ١٩٤٦/٥/١٥ مجرمة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٢) .

(٥٣) التصاريح من ٢١٠

(٥٤) الفل من ٢٥٥ ، التصاريح من ٩ ١ هامش ٢ .

(٥٦) ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة الى قرارات النيابة التي تصدر الى المحترحات المدنية أو التي تطلق بانطلاق إجراءات ادارية (نقض ١٩٥٦/١٢/٢٥) حكتم النقض

«إجبايات»^(٢٧) وى محكمة الجبح مسابقة متعددة فى عرقه ، المشو ه فى مواد الجبح والمخالفات ، ويتمع فى رفعه ونفصل فيه الأحكام المقررة فى شأن الأوامر الجنائية الصادرة من قاضى التحقيق ، وإلغاء القرار بأن لا وجهه لإقامه ادعوى الجنائية يعنى كفايه الأدبه قبل لهم لتقديره للمحاكمة ٥٨ م .

وبموجب المادة ٢/٢٠٩ أ.ج. الحاصلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بعض الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد تولى يكون الاعلان بورسه حمله فى محل اقامته .

ولقد سبق بنا القول^(٢٨) بأنه لا يجوز للمدعى بالعق المدعى اذا صدر قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أن يحرك الدعوى بطريق تكديف حصصه بأخصور مباشرة أمام المحكمة ، وأما سبيله هو انطس فى اقرار أمام جهة المختصة ، فإذا صدر اقرار منها بأبيد قرار منلطة التحقيق بأ لا وجه لإقامة الدعوى بناء على استئناف المدعى بالعق المدعى ، فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية مباشرة كذلك ، ولما رهم أن هذا الحكم هو الذى توصل إليه النصوص التشريعية فإن اشرح قد أضاف فقرة ثالثة الى المادة ٢٣٢ أ.ج ونصت على أنه : « ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكديف حصصه مباشرة بأخصور أمامها فى لحالتي الأثنين أولا (د) صدر أمر من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية الأمر فى الميعاد أو امتأبه لأبدنه محكمة استأنف مسابقة متعددة فى عرقه المشورة »^(٢٩) .

من ٧ ي ٢٦٠ : « وللمدعى بالحقوق المدنية الطس أمام مستشار الإحالة فى الأمر الصادر من النيابة العامة يحفظ ، بشكرى إداريا ما دامت قد أصدرته بعد تحقيق قصارى بأثره ينتمى سلطانها المنوطة فى القانون ، نفس ١٩٧٢/٥/٧ أحكام النفس من ٢٣ ق ١٤٧ »

(٥٧) نفس ١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النفس من ١٧ ق ٢٤٣ .

(٥٨) نفس ١٩٦٩/٢/١٧ أحكام النفس من ٢٠ ي ٧٢ .

(٥٩) واجع مث ٥٠ من حد المؤلف .

(٦) الأمر الصادر من النيابة العامة يحفظ بعد تطبيق لجوته بنفسها هو أمر نه بدجره صندوقه حوته - حتى ولو لم يملأ به المصوم - ويضع من البودة فى رفع ادعوى الجنائية ، وقد دام هذا الأمر قائما ولم ينج قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك من ذلك ، انما - كل ما زال به الحكم المطعون فيه - يحق ، ولا يفر من هذا أن طاعته بم تكن معدية بالحقوق المدنية فى مستندات النيابة ، فإن المادتي ١٩٢ - ٣١٠ أ.ج. مريحتان من أن أحكامها تنظم المجس عليه والمدعى بالحقوق المدنية على المعواد ولم يأت فى ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ويجدي . بن أكد رأيا استأثر عليه الفقه واقتضيه قبل صدره وبعد (نفس ١٩٥٩/٦/٨ أحكام النفس من ٢٠ ق ١٤٠) .

ولأنه نص المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٢ على أن النائب العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقص في الأمر الصادر من مستشار الاحالة أو من محكمة الجلسات لمصلحة النيابة في عرقلة المعنونة بوضع الطعن المرفوع من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر عن النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، وينص في ذلك أحكام المادتين ١٩٥ و ١٩٦ . ومؤدى هذا النص أن يكون القرار المخطوب فيه ضاداً بوضع الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواد الجمع والمخالفات ، أما إذا قررت المحكمة إلغاء الأمر المذكور فإنه لا يجوز للطاعين - وهم المتهمون في الواقعة - الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقص ، لأن حسبهم أن تدفعوا أمام محكمة بوضع التي تنظر الدعوى بمسأله (٦٠ مكرر) . وقد ألقى هذا نص يوجب القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

المبحث الثاني

القرار بالاحالة

٢٠٧ - وجود دلائل كافية

تكملة المادة ٢١٤ أ ج ببيان نصرة النيابة العامة في التحقيق إذا ما بحثت اقامه اسعوى جنائية على المتهم فصحت عن أنه إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جناية أو حجة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية رفعت الدعوى الى المحكمة المختصة ويكون ذلك في مواد مخالفت والجمع بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجزئية من الجمع التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق نشر عدا الجمع المصرة بأفراد تأسس بتوجيه النيابة العامة الى المحكمة الجزئية مباشرة . وتوقع المدعى في مواد الجنايات بحاليتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه الى محكمة اجتهادات . . . ويراعى في جميع الاحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ .

وقد استثنى للشرح بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ أ ج والفقرة الثالثة من المادة ٦٣ أ ج المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بعض الجرائم منها كان نوعها . وجمع رفع الدعوى الجنائية عنها من أشخاص حددتهم مقترح تلك الفقرة على أنه

٨ وفيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز
غير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية
ضد موظف أو مستخدم عم أو أحد رجال الصبغ لحاية أو صحة وقعت منه
أثناء تأديته وظيفته أو بسببها ، (١١) . هذا مع مراعاة حق المدعى المدني في
تحريك الدعوى الجنائية مباشرة استنادا إلى المادة ٧٢ من دستور جمهورية
مصر لسنة ١٩٧١ ، والمادة ٢٣٢ أ ج ، المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤
في شأن الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات (١٢) . وقد
نصت المادة ٨ مكرر أ من قانون الإجراءات الجنائية المصاغة بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٧٥ على أن لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص
عليها في المادة ١١٦ مكرر أ من قانون العقوبات إلا من استأذن النائب العام أو المحامي
العام .

فإذا أرادت النيابة العامة التصرف في التحقيق فإنها قد ترى أن الدلائل
كافية لإقامة الدعوى الجنائية ، وتقدير هذا مرجعه لحسن تقدير عضو النيابة
العامة المتصرف ، وهو في تقديره يخفض في النهاية لرقابة المحكمة . وتعطي
النيابة العامة الوثيقة المسندة إلى المتهم وصفها القانوني وهو حشد ، تكون
مخافة أو جرح أو جنسية ، وتكييفها للواقعة لا يقيد المحكمة عند طرح
التوضوح عليها فلها أن تعطيها الوصف القانوني الذي يراه مناسبا .

٨ + ٢ - الإحالة على المحكمة

والإحالة من النيابة العامة قد تكون على المحكمة الجزئية أو على محكمة
الجبديات . وقد أحدثت الدعوى على المحكمة ، بطلت صلة النيابة العامة بها
خلاا تستطيع أن تشار فيها تحقيقا على أن التحقيق الذي لا تمكن النيابة

(١١) الفرع من هذا النص هو وضع حماية خاصة للموظفين قديم الأثر لهم وفرحتهم
الطبيعية للمبتكرين منهم . فأوجب الاقتراع من من موضوع الدعوى قبل تقديمها للمجلس على جهة
عليها تستطيع خبرتها تقدير الأمر وسطه يسري من النيابة والتحقق قبل رفع الدعوى الجنائية ،
فإن أمرت بالإقامة ضد الموظف العمومي فلا للزيب على وكيل النيابة ، يختص إذا هو أمر به
ذلك بتحديد النيابة للمحكمة التي يطرح أمامها لرفع (نقض ١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النص
من ١٦ في ٧٥)

(١٢) راجع بند ٤٩ من هذا المؤلف .

احرازه هو الذي يكون متعلقا بدات المزمع الذي قدمته للمحاكمة عن الواقعة نفسها ، لأنه يدعوا الدعوى عن سلطة التحقيق على قصة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قدر الت ، أما اذا كان التصرف خاص بمتهم آخر منهم في وقوع الحادث فان الميابة العامة بعد تقديم الدعوى المحكمة بل من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما يرى فيه جريمة جديدة ولو كانت مشؤمة -
الدعوى المنظورة (٦٣) .

١ - اذا انتهت الميابة العامة الى ان يوصف الدعوى للواقع هو مخالفة أو جنحة فانها تقدم المزمع بمصاء طريق تكليفه بحضور أمام المحكمة الجزئية من يوم معي لمحاكمته عن تلك الواقعة بالتصو . التي تعرض لها عند انكلام على اعلان الخصوم . عند ما لم تكن الجريمة من الجرح التي تقع بواسطة المصحف أو غيرها من طرق النشر ، عند الجرح المصرة بأفراد اساس ، فتحتيلها الميابة العامة الى محكمة الجنايات مباشرة (م ١١/٢١٤ ج) .

ومن مقرر ان الدعوى الجنائية لا تحتسب مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو ان يكون أمرا إداريا الى ان يتم كسب النيابة لاعداد ورقة التوبيخ بالحضور حتى اذا ما اعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلائها وفي القانون وور تب عليها كفة الآثار القانونية بها في ذلك قطع التقادم بوصفها من احرازات الاتهام (٦٤) .

وهي بأن مواد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ج أن النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي . وهم اتصال بدفع الحكم بالدعوى بتكليف المزمع بالحضور ، يبقى سلطة التحقيق بضيابة العامة حتى لو كانت الدعوى قد احييت في مستشار الاحالة (٦٥) .

٢ - وقد ألغى القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ نظم مستشار الاحالة ، وجعل اختصاص في احالة النيابة على محكمة المسابقات مستقدا للمحامي العام أو من يقوم مقامه ، ووضع على عاتقه اعداد تقرير الاتهام وقائمة الشهود وتعيين مدافع للمتهم ، وليس طريق الاحالة في الجرائم البسيطة أو التي تدخل في اختصاص محاكم جديدة

(٦٣) نفس ٢٦/٢/١٩٦٢ أحكام نفس من ١٢ في ٤٨ .

(٦٤) نفس ٢٥/١٠/١٩٧٩ أحكام النفس من ٣٠ في ١٦٦ .

(٦٥) نفس ١٣/١/١٩٧٤ أحكام النفس من ٢٥ في ١٤٢ .

وأجره النيابة العامة لتحقيقات لتكسيه ، وإرساء ملف القضية الى قدم كتاب محكمة الاستئناف ، وكفالة حتى لا يفلح واعلى الخصوم للشهود الذين هم تدرج أسمائهم في قائمة الشهود وهذه المسائل هي التي تعينتهم المواد ١٨٦ ، ١٨٦ ، ١٨٢ ، ١٨٥/٢ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل الغائها بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ صدره الاشارة اليه ، وبدا يرجع في هذا لصدد الى البند ٢٢٦ الى ٢٢٩ من هذا المؤلف في الباب الرابع من هذا الكتاب الخاص بمستشار الاحالة .

فنص المادة ٢/٢١٤ ، ٤ معلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على انه و ترفع الدعوى في مواد الجنائيات باحالتها من المحامي العام او من يقوم مقامه الى محكمة الجنائيات بتقرير انهام تبين فيه الخريفة بسبب ان اشهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف اشده او يحققه لتعقوبه مواد انقضى المراء تصيقها ، وتوافق به قائمة يؤدي أموال شهود وأدله الاسات ، وينتد المحامي العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجديده صدر أمر باحالتها الى محكمة الجنائيات اذا لم يكن قد وكل محاميا بدفناح عنه ، وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنائيات خلال العشرة أيام التالية بصدوره . على أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا واحدا . فاذا كانت اخر لم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة . وفي احوال الارشاد التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة اذا كان بعض جرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ونص المادة ٢١٤ مكررا انصافة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أنه اذا صدر بعد صدور الأمر باحاله ما يستوجب اجراء تحقيقات تكميلية لعل السبابة العامة أن تقوم بأحوالها وتقدم المحضر الى المحكمة .

و نص المادة ٢١٤ مكررا (١) المصافة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أن يرسل ملف القضية الى قدم كتاب محكمة الاستئناف بورا ، واذا طلب محامى المتهم أجلا للاطلاع عليه يحدد له رئيس المحكمة

ميعادا لا يتجاوز عشرة أيام يبقى خلالها ملف القضية في فلم انكشاف حتى يتسنى له الاطلاع عليه من غير أن يتقبل من هذا انقم * وعلى الخصوم أن يثبتوا شهودهم الذين لم يدرج أسمائهم في القائمة مسبقة الذكر على يد محضر بالصور بالجلسة المستخدمة لنظر الدعوى ، وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع حصاريف انتقال الشهود * .

وقد أدخل المشرع المشرع متنباء على المادة السابقة الذكر في المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ التي نصت على انه يجوز لثائب العام أو لمسمى العام في الاحوال المهيئة في اعقره الأولى من المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى الى محاكم لمحج لتقضى فيها وفقا لأحكام المادة المذكورة * هذا ونص المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات المشار إليها على انه يجوز للمحكمة في الجرائم المتصوص عليها في هذا الباب وفقا لماثراء من ظروف الجريمة وعلاستها اذ كان المال موضوع الجريمة أو الضرر النجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ان تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من الندابير المتصوص عليها في المادة السابقة * .

كما تنص المادة ٣٦٦ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ على أن تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لتتفرج جدياب الرشوة وحلاص الأموال الامرية ولتتفرج والتروير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ، وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويقضى فيها على وجه السرعة * .

وسوى نفترض فيما بعد لاحتصاص محاكم أمن الدولة التي انشئت بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ وكيفية حالة قصايا لجنايات عنها (أمكررا) -

الباثالث

تحقيق قاضي التحقيق

المبحث الأول

مدب قاضي التحقيق

عندما صدر قانون الاخراط الجنائية بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ جعل تحقيق الجنايات من اختصاص قاضي التحقيق (م ١٩٨ ج ١ قبل العائها) * وكان للنيابة العامة انا رأت محلا لاجراء تحقيق في مواد الجرح ان تحيل الدعوى على قاضي التحقيق لتحقيقها (م ١٧٣ ج ١ قس تعديلها) * ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ وحول النيابة العامة مسطة التحقيق في جميع لجرائم ، على انه استثنى بعضا منها على سبيل الحصر اياه في الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ والتي نصت على ان ولا يكون التحقيق في جرائم التماس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر الا بمعرفة قاضي ينده رئيس المحكمة لياشرته * * وبما عدا الجرائم السابقة فانه اذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجرح ان تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملائمة بالنظر الى ظروفها الخاصة، جار لها في أية حالة كانت عليها الدعوى ان تخبر رئيس المحكمة الاستداليه، وهو يندب أحد قضاة المحكمة مباشره هذا التحقيق * ويحور لمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية اذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عم أو أحد رجال الصب لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا المدب ، ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار اد جمعت لأسباب المسبة بالقوة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، ويكون قراره غير قابل للطعن ، وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المنعوب في حالة صدور قرار بذلك (م ١٦٤ / ١ ، ٣ ج ١) تعديل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦) * ثم ألغيت الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ ج بموجب القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو

منه ١٩٥٧ وأصبح النيابة العامة الحق في مباشرة التحقيق في جميع الجرائم بلا عيبه .

٢٠٩ - نطاق تحقيق القاضي

لا يحوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في أية جريمة إلا بناء على طلب النيابة العامة أو بناء على إحالتها عليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون (م ١٦٧ ج) .

ومضى لدب لتحقيق الدعوى وأحيلت عليه أصبح هو وحده دون غيره مختص بتحقيقها (م ١٦٩ ج) (١) .

وتفرق المادة ١٦٤ ج عند تدب قاضي التحقيق بين صورتين ، الأولى إذا كانت النيابة العامة هي التي تطلب التدب وهي التي تقدر الظروف الحادثة لذلك وعلى رئيس المحكمة أن يحبسها أو طردها ولا يحق له ، لرخص ، أي أن المتدع جمل بتقديرها صفة الألام والدعانة الأخرى إذا كان الطلب مقبلا من المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية فإنه يخضع لتقدير رئيس المحكمة وله أن يجيبه أو يرفضه وفق ما يتحقق لديه من أن تدب قاضي التحقيق أكثر ملازمة للدعوى من غيره .

وإذا رأت محكمة استئناف في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها انهم أو أن هناك حماية أو حصة مرتبطة بالتهمة المطروحة عندها أنها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالسمة الى هذه الوقائع وتحيلها على النيابة العامة لتحقيقها ، وللمحكمة أن تدب أحد أعضائها للقضاء بأجراءات التحقيق ومضى حده لحالة تسرى على العضو المدوب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق (م ١١١ ج) ، وللدائرة القضائية بمحكمة النقص عند نظر الموضوع سواء على انطس في المرة الثانية حتى إقامة الدعوى طمعا لما هو مقرر بالمادة السابقة

(١) يقول عدلي عبد الباقي « ويعني من ذلك أن المستوى لا يخرج من اختصاصه إلا بإحالتها على المحكمة ، ولا يحيل إلى التزاعيا منه ، فلا تستطيع النيابة ولا المدعى المدعي مباشرة بتكليف المتهم بالظهور ، فإن فعلا تعين على المحكمة أن ترفض بإطلاق إجراءات رقم لدعوى الجنائية (ج ١ ص ٢٧٢) .

(م ١٢-١ ج) * وهذا يعنى مخول أيضا بمحكمة الجبايات والمحكمة للمص في حالة نظر الموضوع اذا وقعت افعال من شأنها الاحلال بأوامرها أو الاحترام التواجب لها أو اسائير في قصاتها أو على الشهود ، وكان ذلك في صدره دعوى مظلورة أمامها (م ١٣-١ ج) *

ولورين انعدل أنه يطلب من محكمة الاستئناف لقب مستشدر لتحقيق جريمة أو جرائم معينة ، وفي هذه لحده يكون المستشدر المدوب هو المحقق دون غيره باجراء التحقيق من وقت مباشرة العمل ، وسلطات المستشار المدوب في هذه الصورة هي نفس السلطات الممنوحة لقاضي التحقيق (م ٦٥-١ ج) *

فاذا باشر قاضي التحقيق الاجراءات في جريمة معينة فإن له أن يقوم بالتحقيق في أي جريمة أخرى ولو لم يطلب النيابة العامة تحقيقها اذا كان بها وبين الجريمة التي طلب تحقيقها ارتباطا غير قابل لتسحرته ، مثلا اذا ظهر في حادث قتل أن العيار الناري قد أصاب غير المجنى عليه * ولا تنقيد قاضي التحقيق بأشخاص المتهمين الذين يعتمد اليهم الاتهام سواء من النيابة العامة أم من المدعى بالحق المدني * فهو يحقق الواقعة المطروحة أمامه ويستجمل أركان الجريمة وصحة الاتهام ويتصرف في الأوراق على ضوء ما يظهره التحقيقات *

المبحث الثاني

اجراءاته في التحقيق

قلنا ان قانون الاجراءات الجنائية كان يحصر التحقيق أصلا من اختصاص قاضي التحقيق ولما تناول تحقيق السادة العامة أحال فيه على الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق * ثم عادت سلطة التحقيق لسيادة العامة * وقد تدوسا الكلام على اجراءات التحقيق التي مباشرها النيابة العامة وهي لا تقتصر عن الأحكام الخاصة بالتحقيق الذي يجريه المصالحى الا في بعض نقت على ما نعرض له فيما يلى

٢١٠ - (١) سماع الشهود

أوجب المشرع على الشاهد الذى يدعى للحضور أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه ، من تخلف حار لقاضي التحقيق الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات (م ١١٧-١ ج) * وسماع

أقوال النيابة العامة في هذه الصورة ليس وجوب ، ورايه لا يفيد قاضي التحقيق ويجوز لدعوى أن يصدر أمر بتكليف الشاهد بالتصوير بصورتين من طرفه أو أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره (م ١١٧ أ ج) .

٢١١ - (ب) التفتيش

لا تحذف حالات التفتيش وقيوده عن الأحكام التي ذكرت في تحقيق النيابة العامة . وقد رأينا في بعض الحالات أن المشرع لم يحول النيابة العامة حق التفتيش إلا بعد ادن القاضي الحرثي رعاية لما يعنى تفتيشه من شخص أو مكان أو غيره . فإذا كان الذي يقوم بالتحقيق هو قاضي التحقيق ، حق له أن يجري التفتيش دون حاجة لاستئذان غيره فللقاضي أن يفتش أى مكان وبضبط فيه لأوراق والأسلحة وكس ما يحصل أنه يستعمل في ارتكاب جريمة أو سيج منها أو وقع عليه وكل ما يفيد في كشف الجريمة وحي جميع الاحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا (م ٢/٩١ ، ٣ ، ج ، بعده وتقابون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) . وله أن يفتش غير المتهم ومقره إذا انصح له من إمارات قوية به يفتش أشياء تعيد في كشف الجريمة (٢/٩٢ أ ج) . ولقد أوجب المشرع على قاضي التحقيق عند اتصاله لتفتيش أن يخطر النيابة العامة بذلك (م ٩٣ أ ج) باعتبارها حصنا في الدعوى . وحتى إن اضطرت غير مدبرة بالانتقال معه ، فإذا أرادت استقلت وأن لم يرد فلا أثر لعدم حضورها على صحة الإجراءات

٢١٢ - (ج) استجواب المتهم

أوجب المشرع على قاضي التحقيق أن يستجوب فور انهم المقبوض عليه ، وإذا عذر ذلك يودع في السجن إلى حين استجوابه . ويجب أن لا تزيد مدة يداعه على أربع وعشرين ساعة . فإذا انقضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة وعليها أن تطلب من القاضى التحقيق استجوابه . وعند الانضاء تطلب ذلك من القاضي الحرثي أو من رئيس المحكمة أو أى قاضى آخر يمينه رئيس المحكمة والا أمرت بإجلاء سبيله (١٣١ أ ج) ، حتى لا يستمر محبوسا بقسير أمر بالحبس الاحتياطي صاوار صيده .

٢١٣ - (د) الحبس الاحتياطي

على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا أن يسمع

أقوال النيابة العامة (م ١٣٦ ج ١) ، لأنها حصص من الدعوى ، وعلى القاضي أن يسمح طرفي الخصومة قبل أن يصدر أي قرار فيها . وأقوال النيابة العامة قد تكون في مصالح المتهم أو في غير مصلحة وهي في أي الحالين لا تقيد قاضي الاستئناف . ولذا جاء في المادة ١٣٦ ج ١ : « إذا كان في هذا الشأن أمام محكمة جناح الاستئناف معقولة في عرفة مشورة أن جاء مخاضة بطلباتها » (م ١٦١ ج ١)

ومضى أصدر قاضي التحقيق أمره بحبس المتهم احتياطياً دون تحديد لمدة سوى الميعول لمدة خمسة عشر يوماً وفقاً للمادة ١٢٤ ج ١ وهو يستطيع أن يصدر أمره مدة أقل من ذلك لأن من يملك الأكثر يملك الأقل . فضلاً عن أن في هذا التفسير مصلحة للمتهم . فإذا أراد من الحبس الاحتياطي كان له أن يأمر بذلك في اليوم الأخير على الأكثر . ويكون من الحبس يقدم الأول سماع أقوال النيابة العامة والمتهم سبب النيابة أدونها قبل التهميم . ويستطيع هذا الأخير ادعاء دفاعه بصدده الأدلة الفاتحة صده . وانقضى الآخر أن هناك حداً أقصى لمدة الحبس ، فيجب أن لا تزيد في مجموعها على خمسة وأربعين يوماً ، وأن لا تتجاوز كل مدة يدها خمسة عشر يوماً ، ويستفاد من هذا أن المشرع قال « لمدة أو مدة أخرى » والمدة في اعتباره هي ما لا تتجاوز الخمس عشرة يوماً التي نص عليها في صدر الفقرة الأولى من المادة ١٤٤ ج ٢) .

وإن أي قاضي التحقيق من الحبس الاحتياطي زياده عما سبق وحب احالة الأوراق بناء على طلبه على محكمة جناح الاستئناف معقولة في عرفة مشورة لتصدر أمراً بما تراه (م ١٣٤ ج ١) . وهي لا تمنعه عند أمرها بمد الحبس الاحتياطي بعد أدنى معين . بيد أنها مقيدة بالحدا الأقصى لكل امتداد وهو خمسة وأربعون يوماً ، وتستطيع أن تمتد الحبس في كل مرة لأقل من ذلك على ما سنصف البيان .

هذا وقد ورد قيد على مدة الحبس الاحتياطي بموجب الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٣ المصنعتين بالتقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، والذي

٢) وقد قضى بأنه يجوز للقاضي أن يأمر باستئناف ليس لكامل المدة أي خمسة وأربعين يوماً لمدة واحدة (سراج الاحمدية ١٩٥٢/٢، ٢٨ ، المجلد ٢٣ ن ٢٠) . وراجع قبل ذلك حبس احتياطي ومصادرة حرية الفرد من ٩٨ ، وعيسى عبد الباقي ج ٢ ص ٤٢٧ .

مكلف للكلام عليه عند بحث حق النيابة العامة في حبس المتهم احتياطياً (٣) .

٣١٤ - (هـ) الافراج المؤقت

أوجب المشرع على قاضي التحقيق قبل أن يصدر قراره بالافراج المؤقت عن المتهم أن يسمح أقوال النيابة العامة (١٤٤ أ.ج) وليس لأبداء السراى شكل خاص ، فيجوز أن يتم شعاعه أو كتابه على أن يطبع عليه المتهم . وراى النيابة لا يقيد قاضي التحقيق سواء وافقت في الافراج المؤقت أم لم توافق . والقرار لدى إصداره يجب أن يذكر فيه أن راى النيابة العامة قد أخذ حسي يكون دليلاً على مطابقته لتقارير - وإذ كان الأمر بالحس الاحتياطي صادراً من محكمة الجبح المستأنفة معتقدة في غربة المشورة بدء على استئناف النيابة العامة الأمر بالافراج السابق صدوره من قاضي التحقيق فلا يجوز صدور أمر جديد بالافراج لا منها ، لأن قرارها بواقض قرار قاضي التحقيق ، ولا ينبغي منح الأخير صيغة يستطيع بها أن يهدم قرارها (م ١٤٤ / ١٢ أ.ج) .

٣١٥ - انتهاء التحقيق

من كان قاضي التحقيق هو الذي تقوم بمباشرة التحقيق في عامه عدة أطراف أو خصوم في الدعوى الجنائية ، النيابة العامة والمتهم وقد يوحد المدعى بالحقوق المدنية والمستأنف عن هذه بحقوق - وأنه لأمر طبيعي إذا ما راى القاضي أنه قد انتهى من إجراء التحقيق الذي تدب له أن يفسح المجال لخصوم لأبداء ما يرضي لهم من أقوال وملاحظات ، فمثلاً قد يطلب إليه الاستماع الى شهود أو الانتقال الى معاينة أو تدب حيز في الدعوى . وقد تكون الطلبات والأقوال دسائس التصرف في الدعوى . وحتى يستطيع كل من الخصوم في التحقيق الذي بحريه القاضي أن يسدى ما لديه من أقوال يجب أن يخطر بباله التحقيق ، ويتم علم النيابة بأن برس إليها قاضي التحقيق مدب الدعوى لأبداء طلبتها ويخطر ناقي الخصوم عن طريق قلم الكتاب (٤) .

(٣) راجع به ١٨٨ من هذا المؤلف .

(٤) ويذهب راى الى أنه إذا تجاوز القاضي من طلبات النيابة العامة وتصرف في التحقيق سواء بأمر بأن لا وجه لادانة الدعوى أم بأمر بإحالتها على المحكمة المختصة كان هذا تجاوزاً حدود سلطته ووقع تصرفه بطلاناً . وإلّا بطلان هذا من النظام العام ويحوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة أولى والمحاكمة أن تفضى به من تلقاء نفسها . (على

ويجب أن لا يبقى التحقيق بعد انتهائه فترة مديدة دون تصرف ، ولذا أوجب المشرع على النيابة العامة أن تبتدى طلباتها كتابه خلال ثلاثة أيام من كان المتهم مجبوراً احتياطياً حتى لا يلقى به لدى المدعى فترة طويلة يمر مرور ، وخلال عشرة أيام ان لم يكن المتهم مجبوراً احتياطياً^(٥) . ومن ينص المشرع على المدة التي تبتدى فيها الأقول والخصيات بالنسبة الى باقي الخصوم في الدعوى ، بيد أنه لما كانت المحكمة واحدة سواء فيما يتعلق بالبيانة العامة أو باقي الخصوم أوجب هذا القول باب المدة مدالة البيان سرى بالنسبة الى باقي الخصوم غير البيانة العامة^(٦) .

وإدعاء الطعنات والأقوال لا يفيد قاضي التحقيق^(٧) . وعبر مدمر لخصوم في الدعوى عندما تطرح على المحكمة فيما بعد ، وإنما هو إفساح مجال للمدرك أمور قد لا يكون من المستبعد تداركها أمام المحكمة ، كمعية يعتمد أن تروى آثارها متى الوقت . وعملاً تكون لطلبات هذا ابتداء إقامة الدعوى اجبالة أو إصدار قرار بأن لا وجه لإقامتها ، ونادراً ما يطلب إجراء استيضاحات لتحقيق . وليس شرط أن يصدر في هذه الطلبات قرار بقبول أو لرفض ، وإن صدر فيها أي قرار فهو غير قاس للطعن لأن القرارات التي تطعن فيها وفقاً للمواد ١٦٠ م^١ . وما بعدها شرطها أن تكون مقدمة أثناء التحقيق ، والحال في الصورة الراهنة أن الطعنات تقسم بعد انتهاء التحقيق .

المبحث الثالث

التصرف في الدعوى

٢١٦ - القرار بالإحالة

عندما ينهي قاضي التحقيق من إجراءاته فإنه يجري التصرف في

عبد الباقي ج ١ ص ٤٣٧ . ونص ترمي أنه لا يطلق في هذه الصورة لأن المجال لا يزال مسيحاً للنيابة العامة أمام المحكمة أن تبيد الدعوى متى والظن في قراره جازر سواء أمام محكمة المخرج استأنفة أو محكمة الجنايات أن صدر بأن لا وجه لإقامة الدعوى المتأخرة (٥) وهذا الأجل ليس حتمياً ومخالفة لا يترتب عليها أي إطلاق (على عبد الباقي ج ١ ص ٣٤٧) .

(٦) على عبد الباقي ج ١ ص ٤٣٩ .

(٧) على عبد الباقي ج ١ ص ٤٣٩ .

الأوراق بأحد أمرين ، أما بإصدار قرار بأن لا وجه لأقامة الدعوى احتيالية ، أو قرار بأحالتها على المحكمة المختصة أن يبين أن الدلائل المتقدمة على الدعوى ضد المتهم كافية لتقديره للمحاكمة وهو يتصرف في التحقيق طبقا لما يصلية عليه تسييره ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة العامة (٨) . وقد سبق أن تكلمنا في تحقيق انسيابة الدعوى على القرار من لا وجه لأقامة الدعوى لحائثه ، ونقصر الآن على القرار بالاحالة فإذا ما حصل قاضي التحقيق أي الوصف القانوني للواقعة وأنشأ حالة الدعوى للمحاكمة فإنه لا يشترط أن يبين أمره على أسباب معينة (٩) وكل ما يطلبه المادة ١٦٠ أ ج هو اشتغال الأمر على اسم ولقب وحس المصنف ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبما الواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانوني ، وبحذف الحال عند التصرف وفق ما إذا ارتأى قاضي التحقيق أن الواقعة محالته أو جنحة أو جناية .

٢١٧ (أ) إذا كانت الواقعة مخالفة

إذا كانت الواقعة مخالفة يصدر قاضي التحقيق أمرا بأحالة المتهم على المحكمة الجزائية ويخرج منه أن لم يكن محبوسا لسبب آخر (م ١٥٥ أ ج) ومرجع النص على الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا أن هذا التحسب غير حائز في مواد المخالفات . ويلاحظ أنه لم يكن هناك محل لمصادرة ما لم يكن محبوسا لسبب آخر ، لأن قاضي التحقيق يتصرف في الدعوى بالطروحة أمامه فقط ولا شأن له بغيرها .

٢١٨ - (ب) إذا كانت الواقعة جنحة

إذا كانت الواقعة جنحة يصدر قاضي التحقيق أمرا بأحالة المتهم على المحكمة الجزائية ، إلا إذا كانت جنحة من التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد فإنه يعيدها على محكمة الجنايات مباشرة بغير حاجة لإجراء آخر ، وإذا كانت الجريمة جنحة مفرقة بأفراد أساس كجنحة قذف في صحيفة يومية في حق شخص عن أمر لا يمكن تعميل عام بقوم به ، فإنه يصدر أمره بأحالتها على المحكمة الجزائية (م ١٥٦ أ ج) .

(٨) قاضي ١٩٥٦/١١/٢ أحكام النقض ص ٧ ق ٣٧٤ .

(٩) هكذا هذا على عهد الياقوت (ج ١ ص ٤٥٦) ويرى أنه يجب أن يكون أمر الاحالة

حسبما رأى يذكر فيه أن الأدلة التي أسلف عنها تطلبه التراجع عنها إدانة المتهم

ويضع تنفيذ أمر الإحالة على عائق أسبابه العامة ، فتتولى إرسال ملف الدعوى إلى عدم كتاب المحكمة * وأوجب المشرع أن يتم هذا الأمر في ظرفي يومين ، بيد أنه لا حرج على التأخير في التنفيذ لأنه قد ابتضى من ذلك السرعة في الإجراءات أي الإزالة والتوجيه * وعلى النيابة العامة أن تعدد بنظر الدعوى أقرب جلسة أمام المحكمة الجزئية لتحال عليها الدعوى وعلى الخصوم حسبا - المنهم والمدعى بالحقوق المدنية والمستول منها المحصور في اليوم المحدد مع مراعاة أنواعه المقررة للمحصور (م ١٥٧ ج) .

٢١٩ - (ج) إذا كانت الواقعة جنائية

إذا ما انتهى قاضي التحقيق إلى أن الواقعة جنائية ورأى تقديم المنهم إلى محكمة جنائية فإنه يصدر أمره بإحالة الدعوى عليها مباشرة ، وفقا لما نص عليه المادة ١٥٨ إجراءات جنائية بعد تعديلها بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى نظام مختلص بالإحالة * وأوجب المشرع على قاضي التحقيق أن يكتب النيابة العامة بإرسال ملف الدعوى إلى محكمة جنائية فورا ومقصده من هذا الإجراء ، أي هو إجراء للإرشاد والتوجيه ، ومن ثم فلا حرج على التأخير في إرسال أوراق القضية بسرعة الاستئولة الإدارية * .

وأوجب المشرع على قاضي التحقيق في مادة ١٥٩ ج أن يحصل في الأمر الصادر بالإحالة على المحكمة الجزئية أو على محكمة الجنائيات في استمرار حبس المنهم احتياطيا أو الامتراج عنه أو القبض عليه وحسبه حيثاطيا إذا لم يكن قبض عليه أو كان قد أمرج عنه

المبحث الرابع

العمل في أوامر القاضي التحقيق

يصدر قاضي التحقيق أوامر محددة أثناء التحقيق وفي نهايته وقد لا يرضى الخصوم الأوامر الصادرة منه فأحار لهم المشرع التنظيم بها وأبان الطريق الذي يسع للطعن فيها * فقد تساوت المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٣ ج بيان حق الخصوم في تقديم طلبات ودموع أمام قاضي التحقيق ، وأوجبت على قاضي التحقيق الفصل فيها في ظرف أربع وعشرين ساعة مع بيان الأسباب التي يستند إليها * كما أوجبت في حالة ما إذا صدرت الأوامر في غيبة الخصوم أن تنسخ بلبانة العامة التي عليها فتقوم بإعلانها لهم خلال أربع

وعشرين ساعة من تدريخ صدرها . وقد كان من الطبيعي أن تكون الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق في اندلاع وانطباعات محل طعن المصنوع أن تم برضاها . ولذلك تناول المشرع في المواد ١٦١ حتى ١٦٩ أحكام هذا الطعن وهو ما سناه « باستثناء أوامر قاضي التحقيق » .

٢٢ - أن حق الطعن

تم يحول المشرع حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق لجميع المصنوع بالأسوية وأما مير بينهم وميج لكن حق الطعن في الأوامر التي تنص بمصالحة .

(١) فالتبابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع وتنبه الوصول إلى حقيقة سواء أكانت في مصالح انهم أم في غير مصالحه يحق لها أن تستأنف جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق ، نظرا لما لها من صفة خاصة لا يحسب معها من استئنافها هذا الحق (م ١٦١ ج) .

وقد حصت التبابة العامة وحدها باستئناف الأمر الصادر بالاحالة على المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنة أو مخالفة طبقا لمادتي ١٥٥ و ١٥٦ (م ١٦٤/١ ج) . ويرعى أنه لا موجب لاستئناف المدعى لهذا الأمر لأن من مصالحه طرح موضوع الدعوى أمام تلك المحكمة . كما أنه لم يمكن هناك دافع للنص على حق التبابة في الاستئناف ، لأنها إن كانت تبغى صدور القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى ثم أمر القاضي بإحالتها على المحكمة المختصة معها في النص ظهر بنص المادة (١٦١ ج) وإن كانت ترى أن الواقعة ليست من اختصاص المحكمة الجزئية فتحقق في الدعوى بعدم الاختصاص قائم أمام محكمة الموضوع .

كما حصت التبابة العامة وحدها باستئناف الأمر الصادر في حناية بالإفراج المؤقت عن المتهم المبحوس احتياطياً (١٦٤/٢ ج) . وهذا وقد نصت المادة ١٦٨ ج على أنه لا يجوز في مواد الجنائيات تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم المبحوس احتياطياً قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المصوص عليه في المادة ١٦٦ ج ، ولا قبل الفصل في الاستئناف إذا رفع في الجهاد . والمحكمة الحبح المستأنفة معقدة في غرفة المشورة أن تأمر بصدح حسن المتهم طبقا لما هو مقرر في المادة ١٤٣ . وإذا لم يخلص في الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ التفسير به وحب تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج قورا .

(ب) ولما كانت مهضمة المدعى بالحقوق المدنية هي رفع الدعوى أمام المحكمة ، فإن له أن يستدفع الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لأهمية الدعوى ، باستثناء ما إذا كان الأمر صادرا في بهمة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجاله البسط الجبرية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من اجرائات انشطار إليها في المادة ١٢٢ من قانون العقوبات (م ١٦٢ أ ج) . وجاء بالذكر الإيضاحية أنه من المفهوم أن استثناء المدعى بالحقوق المدنية يساوي الدعوى الجنائية مع الدعوى المدنية .

ولما كانت مسائل الاختصاص من المسائل التي ينبغي الفصل فيها أولا فإنه قد أجيئ لكل الخصوم استثناءها فور صدور الأمر بشأنها ، سواء بالاختصاص أم يعلم الاختصاص لسير الاجراءات في اليد الأصلية المختصة بها . وحتى لا يستعمل العكس بالاستثناء كطريق للمصادرة في الاجراءات تقتضى هذا أن لا يؤثر لخص في سير التحقيق ، ولا ترتيب عليه إعلان الاجراءات التي تمت حتى صدور الحكم في الاختصاص (١٦٣ أ ج) .

٢٢٩ - اجراءات الاستئناف

يخصص الاستئناف بتقرير في قسم الكتاب (م ١٦٥) ، ويكون ميعاده أربعاً وعشرين ساعة في القرار الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم في جناية وعشرة أيام في الأحوال الأخرى ويسمى الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالسنة الى النيابة العامة ، ومن تاريخ اعلانه بالسنة الى باقي الخصوم (م ١٦٦) . ويرفع الاستئناف الى محكمة الجحج استأنفاً مفعلة في غرفة المشورة الا اذا كان الأمر المستأنف صادرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى في جناية فرد - رفع الاستئناف الى محكمة الجنائيات مفعلة في غرفة المشورة ، ويفصل في الاستئناف على وجه الاستعجال (م ١٦٧) .

وقد نصت المادة ١٦٩ أ ج على أنه اذا رفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية جاز للجهة المرفوع اليها الاستئناف أن تحكم عليه لعدمهم دليعيضات اسامثة عن رفع الاستئناف اذا كان ذلك محض وهو نص مستحدث لتعويض المتهم عن الأصرار التي لحقته من الاستئناف والأمر اختياري لتلك الجهة ، سواء طلبه المتهم أو لم يطلبه .

هذا وقد أضيفت ثلاث فقرات الى المادة ١٦٧ أ ج بموجب القرار يقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ونصت على أنه « و اذا كان الذي تولى التحقيق

مستعمدا عملا بالمادة ٦٥ ولا يقل الظن في الأمر الصادر منه "لا إذا كان
معلوما بالاحتصاص أو نالا وجه لادامه الدعوى ، ويكون انطق أمام محكمة
الجنابات مستعدة في عرفة المشورة ، وعلى عرفة المشورة عند إلغاء الأمر نالا
وجه لادامه الدعوى ان بعيد لفضيه معيه اجره المشورة لها الانفعال المرتكبه
وهي القانون المطبق عليها ، وذلك لاحادها ان محله اختصاصه " ويكون
انقرارات الصادرة من غرفة المشورة في جميع الاحوال نهائية

الباب الرابع

مستشار الاحالة

صدر لقرار بـ ١٧٠ رقم لسنة ١٩٨١ وشر في ١١/٤/١٩٨١
هي أن يعمل به في اليوم التالي لتاريخ نشره .
والتي كان هذا الانهاء م يراه يشر محكمة مستعينة فصيلا عن ان العمل لم
يكشف بعد عن نتائج فقد رايها الابقاء على قبول نظام مستشار الاحالة
لا سيما وان بعض الاحكام الخاصة به قد نقلت الى النظام العام ، كما سلمت
الاشارة ، ودرست في اسود من ٢٢٦ الى ٢٢٩ من هذا المؤلف .

حل مستشار الاحالة محل غرفة لاهام (١) في قانون الاجراءات الجنائية
والتي كانت قد حلت بدورها بالنسبة في بعض اختصاصاتها معن فاصي
الاحالة وأوده المشورة في قانون تحقيق الحنايات الأهل (٢) . واختصاصه
ينحصر في أمرين الأول منهما سلطته في الرقابة على بعض اجراءات التحقيق
التي تقوم بها النيابة العامة أو فاصي التحقيق وتتمثل في الفصل في
الاستئذان ، الذي يرجع اليه من المحكوم عن الأوامر التي يدره قاضي التحقيق
أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة إحدى الجنائية . والأمر الآخر اختصاصه
بالحالة المتهم على محكمة الحنايات .

٢٢٢ - تولى قضاء الاحالة

تولى قضاء الاحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية مستشار أو أكثر تعينه
الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف اسي تقع في دائرتها محكمة الابتدائية
في مبدأ كل سنة قضائية . وإذا كان لدى تولى التحقيق مستشارا عملا
بالمادة ٦٥ ، فتكون له جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجح
المستأنفة معقدة في غرفة المشورة ومستشار الاحالة (م ١٧٠ / ١ ، ٢ ، ٣ ج
معدلة بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٣٦) . وترفع الى مستشار الاحالة دعاوى
الجنابات طبقا للمواد ١٥٨ و ١٦٧ و ٢١٠ و ٢١٤ ويباشر عند ذلك
الاختصاصات الأخرى المخولة في القانون (م ١٧٠ / ٢ ج) .

(١) وكانت قد سبت لرفة الالتزام لأبدا الجهة التي تستطيع توجيه الاتهام بها
في اجدييات ال المتهم . ولأنها تتأهل غرفة الاتهام في فرنسا (تقرير لجنة الاجراءات الجنائية
لجيش التشويخ وراجع رو ج ٢ من ٦٥ في الفكرة الأساسية لاسماء غرفة الاتهام) .
(٢) لقض ١٩٥٢/٥/١٣ أحكام النقض من ٢ قد ٢٥٢ .

ويطبق حكم المادة ٢٤٧ أ ج الخاص بصلاحيات القاضي لم نظر الدعوى على مستشار الإحالة فلا يصح أن يكون قد باشر التحقيق في الدعوى ، أو كتب رئيس الدئب العام قبل مواليه انعقاد ، ولا قاضي المحكمة الرئيسية ائدى حكم بعدم الاختصاص ولا المستشار ائدى كان عضوا في الدائرة التي أقامت الدعوى اعتمادا لنصوص المواد ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ أ ج .

ورغم أن النيابة العامة تعد حصيلا لمتهم أمام مستشار الإحالة إلا أنه ما كان هذا لا يعد محكمة بل سلطة تحقيق فلا يترتب على عدم تمثيل النيابة العامة بجلساته أى بطلان (٣) . فضاء الإحالة ليس إلا مرحلة البهاية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات أما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء لحكم (٤) .

٣٣٣ - إجراءات طرح الموضوع على المستشار

أوجبت المادة ١٧١ أ ج على مستشار الإحالة عند وصول ملف القضية له أن يحدد الدور الذى سينظر فيه وأن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الاعتداد ويأمر بإعلان انهم وبقى الخصوم باليوم الذى يحدد لنظر القضية ويجوز له أن يعقد جلساته في غير الأيام معينة لاعتقادها .

والأصل أن يعقد مستشار الإحالة جلساته بمقر المحكمة الابتدائية ، ومع هذا أجرت له المادة ١٧٢/٦ أ ج أن يعقد في غير مقر المحكمة كَمَا اقتضت الحال ذلك (٥) .

ويقع على عاتق النيابة العامة الاعتداد لم نظر الموضوع أمام مستشار الإحالة سواء أكان العرض عليه بناء على أمر صادر من قاضي التحقيق أم بناء على طلب النيابة ، فهي - من طريق قسم كتابها - ترسل ملف الدعوى الى قسم كتاب المحكمة الابتدائية . وتعلن النيابة الخصوم في الدعوى بالجلسة المحددة لنظر القضية قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل وغياب الخصوم بعد اعلانهم لا يؤثر في صحة الإجراءات .

(٣) غريجاتين من ٢٦٩ ، جوية من ٢٩٢ ، حورارى من ٧٢٣

(٤) نظى ١٩٧٢/٦/١١ أحكام انطس من ٢٤ الى ٦٥٤ .

(٥) كما نقله الى محل الشك اذا رأى فائدة ذلك في تحقيقات كيميكية بجريها (الانسانى

ويعتبر اعلاى الخصوم المحصور بالجلسة المجددة من الاجراءات التى
تتعلق بمصنعة جوهريه لهم ، لان انصر من تمكينهم من التقدم بدفاعهم قس
نظر المستشار للموضوع ، على أنه لا محل لنقصاء بطلان قراره اذا انتهى الى
احالة الدعوى على المحكمة حيث لا مصنعة من الدفع ، ففى مقدم الخصوم
الادلاء بدفاعهم أمامها^(٦) ، اما اذا صدر قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى فإن
للمدعى المدعى الحق فى الطعن فى قراره أمام محكمة النقض لبيان على اجراءات
باطلة أثرت فيه لان المادة ١٧٣ ج الختلة أوجبت على مستشار الاحالة سماع
أقوال البيعة العامة والمتهم وناقى الخصوم ، وقد لا يتوارد ثمة وجه قانونى
آخر لمدعى على القرار المشار اليه بسبب ما قد يتضمن من مسائل تتعلق
بالموضوع .

٣٢٤ - نظر المستشار للموضوع

بعد مستشار الاحالة جنسائه فى غير علانية لأنه جهة من جهات التحقيق
وقد عبر اشرع عما يصدره من قرارات بأنها أوامر فلا تسرى عليه المادة
٣٠٣ ج الواردة فى باب الأحكام وأما تسرى عليه المادة ١٧٣^(٧) ، كما
لا تسرى عليه أحكام المادة ٢٧١ ج الخاصة باجراءات التحقيق بجماعة
المحاكمة^(٨) ، وليس المقصود بغير العلنية هنا السرية^(٩) هناك لفرق بين
الاثبات اد معنى السرية أن الاجراءات سائر فى جلسات لا يحضرها الجمهور ولا
الخصوم ، ويذهب رأى الى أن عقد الجلسات فى علنية يستوجب بطلان القرارات
الصدرة فيها فصلا عن المسئوليتين الجنائية والتأديبية الناشئين عن ادعاء

(٦) ولذا لطفى بأنه اذا دفع المتهم أمام محكمة الجدييات بطلان إجراءات فرقه الاتهام سخط
فى اجراءات المحصور كمنها عشتات عن حرمانه من تقديم مذكرة يدافعه ، لأنه اذا سمحت المحكمة
أجلا لاستيفاء دفاعه فلا تأثير لذلك الخطأ على سلامة الحكم (نظرس ٢/٩ ١٩٥٢ أحكام النقض
س ٢ ق ١٨٧) ، وتختلف الظاهر عن انصوير أمام مستشار الاحالة - حتى يفرض عدم ادلاله -
لا يطل قرار بالاحالة على المحاكمة لالتقائى لم يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هى جهة
لتحقيق انتهاء ويجوز لعمتهم أن يطلب منها استكمال ما كانت مستشار الاحالة من اجراءات
التحقيق وايضا دلاله بشأنها أمامها (نظرس ١١/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٦ ،
١٩٧٩، ٥/٧ س ٣٠ ق ١١٦) .

(٧) نظرس ١٩٥٧/٦، ١١ أحكام الظهير س. ٨ ق ٣٨٦ ، ١٩٥٢/٢/٢ س ٣ ق ٩٩٩ ،
لشاورى س ٦٠

(٨) نظرس ١٩٦٢/٢٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٥٥

(٩) فى فرنسا تنتظر فرقه الاتهام الدعوى الى جلسة سرية (لريجانييل س ٢٦٦) .

أمرار التحقيق عملاً بالمادة ٧٥ ج ١^٥ . ولكن المتتبع لمناقشات البرلمانية يخلص إلى أن المشرع لم يهدف إلى تعبير ما كان عليه الحال أمام قاضي الإحالة وقد كانت جنسياته تعقد في علانية ومن لم يحصل يرى أن عقد الحسابات علانية لا يشرب عليه أي بطلان ، لا سيما وأن العلانية هي الأصل وغيرها هو الاستثناء^٥

ويمكن استشارة الإحالة من بناء أوامر على أساس سليم من التعديل أوجب عليه المشرع سماع أموال النيابة العامة (١١) والمتهم ونامي الخصوم (١٢) وله أن يدعو محقق أمامه لتقديم ما يلزم من الإيضاحات (م ١٧٣ / ١ ٢ ج ١) و إن كان هذا لا يحصل عملاً (١٣) .

وحد لا تكون الوقائع احييه في أوراى الدعوى أو المعقبات التي أحرم فيها من الكمية بحيث يستطيع المستشار أن يكون أيًا خاطما في الأمر المعروف عنه ولهذا سمحه المشرع حق إجراء تحقيق تكميل سواء بنفسه أو بتدبير القاضي الذي أولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة لأحر له (١٤) (م ١٧٥ ج ١) ، وفي هذه الحالة يجوز لأحدهما أن يتدبر أحد هاموى التصيد القصائى لاتخاذ بعض احراء التحقيق عملاً بالحق انضمام انقرر بالمادتين ٧٠ و ٢٠٠ ج ١ . واحراء لتحقيق حتى احتيازي للمستشار بمعنى أنه ان طلبه الخصوم

١٥ ج ١ ج ١ من ٧٥٢

(١١) ليس في القانون ما يمنع من أنه يقوم وليس النيابة لدى إصدار الأمر المسأف من تبين النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الإحالة (لفظ ١٩٧٣ ٦/١١ أحكام لفظي من ٢٤ ل ١٥٤) .

(١٢) وقد قضى بأن قاضي الإحالة ليس صراحة بتحرير محضر بالمحاضر للخصوم التي يطعنها منهم ، فالمر من هذا تنويه قضاة قبل إصدار قراره (لفظ ١٩٧٣/٢/١٩ المجموعة الدراسية من ٨ من ٢٠٩) وهو قضاء محل نظر لأن الايضاحات تكون موضعا لتقدير المحرم والمحنة فما بعد عنه خرج الموضوع عنها ، ومن لم يجب البتة في محضر الجلسة

(١٣) وسماح ايضاحات لفظي لا تعين على شاهد (التناوى من ١١ هامش ٢) .

(١٤) يتوجب رأى إلى أنه ليس بقاضى المدعى أن يصرح عن المتهم المحبوس اما كان قد حيل على جهة الإحالة محبوسا أو أصدرت أمر بجنسه ، فالانراخ لا يكون الا من (من عبد الباقى ج ١ من ٤٨) وهذا في نظرا يصارفى مع صريح النص بان للقاضى لختشيد كل السلطة التي لقاضى لتحقيق (راجع لمرى ج ١ من ٢٥٨ ، براس من ٤٠٧ ، سونه من ٢٩٣)

معار له أن يجيبهم إلى طلبهم أو يرفضه لأن الفرع منه هو إيضاح وقائع الدعوى لتكون رأيه من الموضوع المطروح عنه (١٥) . ويحضر التحقيق التكميلي الذي يجريه مستشار الإحالة لمواعيد الخاصة بجهة التحقيق الابتدائي فله كسل إلى اطلاع المحورة لتأدي التحقيق (١٦) . ومن ثم يجوز له إجراء التعيين بالتصريح المنصوص عليها قانوناً . فالمادة ١٧٥ أ-ج جاء نصها مطلقاً في منح مستشار الإحالة الحق في جميع الأحوال في أن يجري تحقيقاً تكميلياً ويكون له عندئذ كل السلطات المعولة لقاضي التحقيق ومن بينها سلطة الأمر بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره وكذلك سلطة الأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه أو بحبسه . وهذا ولم يستلزم الشارح لصحة هذه الإجراءات أن يصدر مستشار الإحالة بأدى ذي بدء قراراً بإجراء التحقيق حتى يمتنع له القبض على المتهم ، بل إن أمره بالقبض يعد في ذاته إجراء من إجراءات التحقيق التي يملكها دون قيد (١٧) .

ولما كان قيام مستشار الإحالة أو من يمد به بالتحقيق التكميلي لم يفسح لخصوم مجال الاطلاع على التحقيقات لسي أسريته فإن اشترط قد أوجب عليه أن يصرح لهم بالاطلاع عليها ويحدد جلسة يحضر بها لهم وناقى الخصوم قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل لسماع أقوالهم وارسال الأوامر لسياسة العامة لعدم هي والخصوم طلباتهم وأقوالهم وفقاً لنص المادة ١٥٣ (م ١٧٥ أ-ج) .

(١٥) ولقد قضى بأن المخرج خوراً لفرة الاتهام كغير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق

تكميل عند إحالة الدعوى عليها ، والذي على امر الفرقة الصادر بتأييد أمر قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى بأنه مخالف للمادة ١٧٥ أ-ج . ويجب إطلاع أي سماع شهود في طلب مقدم منه أمام الفرقة لا يكون مقبولا (نقض ١٩٤٢/٢/٣ أحكام النقض من ٤ في ٢١٧ ، ١٩٥٢/٢/٢٤ في ٢٦ ، من عند الباقى ج ١ من ٧٤٩) . والذي على الأمر المعلن فيه بوجود شخص من بعض نقاط التحقيق غير مقبول ما حدث إطلاعه لم تطلب من مستشار الإحالة إجراء تحقيق معه ومن هو من جديده محلاً لإجراء تحقيق تكميلي (نقض ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض من ٢٤ في ١٥٤) .

(١٦) الشاوي من ٦٠ وعكس هذا المبدأ ج ١ من ٧٥٦ ، ويرى عدم جواز حضور صاحب كتهم مع أثناء التحقيق التكميلي قياساً على الحال في ارسب ، ويطلبه الشاوي مع الرأي بين لاشتراك المنصوص في التبريد المصري والفرنسي . وفي فرنسا لا يطبق في التحقيق التكميلي قانون مساوات الحرية لشخصية الصادر سنة ١٨٩٧ . ويقول بربا أنه إذا كان هذا إطلاق القانون حربي ، إلا أنه لا تنطبق وجهة (من ٨١٥) .

(١٧) نقض ١٩٧٣/٥/٢١ أحكام النقض من ٢١ في ١٣٢ .

٢٢٥ - التصرف في الدعوى

عندما يعرض موضوع الدعوى على المستشار ليصدر قراره في التحقيقات ، ينبغي أن يقرر ما إذا كان لا وجه لاقامة الدعوى الحداثيه أو يأمر بإحالة الدعوى على المحكمة . وما كان المستشار يعد من سلطات التحقيق ولا ولاية له بالفصل في حسب التعريض الذي يتقدم به من أصاحه صدر من الجريمة (١٨) . وهو ليس جزءا من قضاء الحكم ، وما فلا يدرج لصحة قراره بصورها باسم « لامة » ما دام الدستور لا يوجب هذا البيان الا في الاحكام (١٩) ، ما قسى بان من يقرر ان قضاء الاحالة ليس الا مرحلة استئنافية من احوال التحقيق ، وهو وما مباشرة من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وما يصدره من قرارات لا يعد أحكاما في المعنى الصحيح للقانون ، اذ أن الحكم هو قضاء صادر من محكمة مشككة تشكيلة صحيحا في موضوع دعوى وموضوعا للقواعد الاحرائية المقررة في حين أن أوامر مستشار الاحالة تصدر عنه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم ، ومن ثم فانه لا محل لاضاع هذه الأوامر لا تجري على الأحكام من قواعد ابطال . ولا كان القانون قد حلا من وجوب اشتغال قرارات مستشار الاحالة على اسم من أصدرها ولا وجه لدعوى بطلانها لافعال هذا اسيان في ديباحتها ، هذا فضلا عن أمر ابطال أمر احالة الدعوى على محكمة الموضوع بعد اصدارها بها يقتضي اعادتها الى مرحلة الاحالة . وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج من كونها حجة تحقيق فلا يجوز اعادتها لدعوى انبها بعد دخولها في حوزة المحكمة (٢٠ مكرر) .

وقد استحدثت المشرع قاعدة جديدة فيما يخص عليه في المادة ١٧٣ / ٣ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من أنه يجب أن تشمل أوامر المستشار سواء أكانت بالاحالة الى المحكمة أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى على الأسباب التي بسبب عمدها (٢) . وذلك - كما تقول محكمة النقض لاسباب الحدية على هذه المرحلة (٣) - ولم يستلزم القانون أن يقتصرن تسبيب الأمر - وهو جزء

١٨) نفس ٨ / ١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٥٦ .

(١٩) نفس ١٠ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢١٢ . ١٢ / ٢١ / ١٩٧٧ من ٢١

ق ٢٩٨ ، وراجع حكم محكمة النقض حديثا في عدم استلزام ذكر صدور الحكم باسم النقيب ، عند الكلام اهل ديباجة الحكم بقا ٣٠٤ .

(٢٠) مكررن نفس ١٠ / ١٩٧٥ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٧ .

(٢١) في فرنسا يلزم تسبيب أوامر حرفة الاتهام جميعها (جريدة من ٢٩٣) .

(٢٢) نفس ١٩٧٧ / ٤ / ١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٣٣

من قضاء التحقيقات - بيانات معيبة أسوة بما فعله في المادة ٢١٠ في أحكام الادانة الصادره من قضاء الحكم (٢٢) ومن ثم فإن مستشار الاحالة لا يكون ملوما بأن يورد في أمره من الأسباب إلا القدر الذي يحقق المقصود منه بحسب نوعيته (٢٣) * ولا يوجه نسب في القانون يحدد أجلا معينا لمحرير أسباب القرارات التي تصدرها مستشار الاحالة وإبدائها على نحو ما فعل استشارع بالسبب للاحكام (٢٤) كما وأن القانون لم يشترط أسمايا عند إصدار مستشار الاحالة أمره بإييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى في الاستئناف المرفوع ليه عنه (٢٥) *

وإذا تخلف المتهم عن الحضور أمام مستشار الاحالة فيجوز له أن يصدر أمره في غيبته بحالته على محكمة الجنايات ، وما دامت هذه المحكمة مسووف تفصل في موضوع الدعوى فإنه متى حضر المتهم أو قض عليه نظر الدعوى في حضوره دون حاجة الى إعادة حالته من مستشار الاحالة على المحكمة حضوريا (م ١٩١ ج ٠)

أولا - الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى

يصدر مستشار الاحالة أمرا لا وجه لاقامة الدعوى اذا رأى أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على انهم غير كافية (٢٦) ، ومؤدى هذا أنه لا يعود مستشار الاحالة أن يصدر أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى (الجناية لعدم أهمية الواقعة المطروحة عليه) (٢٦ مكرر) * ومستشار الاحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما اذا كان المتهم مذابا ، فإن من حقه بل من واجبه وهو بمسبيل إصدار قراره أن يفحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مسندا بإجراء

(٢٢) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٢ *

(٢٣) والتصور في أسباب قرار الاحالة لا يطل للملكة ولا يؤثر في اجراءاتها (نقض

١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ،

(٢٤) نقض ١٩٦٩/٦/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ *

(٢٥) نقض ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ *

(٢٦) متى كانت شدة الاتهام قد أصدرت أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى جنائية - قبل التهم لدى لم يصدر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستبعدت في ذلك أن تفتيش المتهم قد وقع باطلا لصدوره بنو اذى من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون لأمر القبط التفتيش ، فلا يصح النص عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطاتها ١ نقض ١٩٥٨/٦/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٦ *

(٢٦ مكرر) نقض ١٩٧٤/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣١ *

في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها بتقديم ادعتهم للمحكمة مع رجحان الحكم بأداسه
إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل أمره على ما يفيد أنه محض الدعوى وأدلة انبوت
لتي قام عليها الاتهام عن عصر وبصيرة (٢٦ مكرر ١) ، ويجب عليه أنه
يأمر بالإفراج عن المتهم الموقوف احتياطيا ما لم يكن مذبذبا . ب - أمر
(م ١٧٦ ج) - وللأمر بأن لا وحده لأقامة الدعوى ذات الحجية التي للقرار
تصادر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، فلا تجوز العودة إلى تحقيق إلا
إذا ظهرت دلائل جديدة من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية
أو زيادة الإضاح المؤدى أو ظهور الحقيقة قبل انقضائه الدعوى بضي أدلة ،
وبناء على طلب النيابة العامة (م ١٩٧ ج) (٢٧) .

ثانيا - الاحالة على المحكمة

قد نكون الاحالة على محكمة الجنايات أو على المحكمة الجزئية .

(١) الاحالة على محكمة الجنايات يحين مستشار الاحالة لدعوى على
محكمة الجنايات في صورة من ثلاث .

(١) ارتأى المشرع لمعصورة الجنايات أن ينظرها مستشار الاحالة قبل
حالتها على محكمة الجنايات حتى لا يحال المتهم عليها إلا بعد الاطمئنان إلى
استيعاء التحقيقات (٢٨) . ويسمى الأمر الصادر بالاحالة بقرار اتهام . وإذا
عرضت النيابة على المستشار سواء من نيابة العامة أو قاضي التحقيق لاحالها
على المحكمة لانه يجري موازنة بين الأدلة القائمة في الدعوى وسدده في
الموازنة والتقدير غير معصورة على نوع من الأدلة دون غيره (٢٩) ، ومن ثم
رجحان ادانة المتهم أمر بالاحالة الدعوى عليها والا أصدر قرارا بأن لا وحده

(٢٦ مكرر ١) قاضي ١٩٧٧/١/٢ أحكام النقض من ٢٨ في ٣ ، ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧

ق ٤٧

(٢٧) وبإدائه طلب النيابة العامة العودة إلى تحقيق مرهون بتقدير المستشار وما إذا كانت
جدا وثقة يحصل أن تظهر من هذه (على هيئة لياقتي ب ١ من ٤٨٤) .

(٢٨) تريجانيل من ٢٦٨ وإحالة الجنائية على محكمة الجنايات لا يكون من غير الطريق الذي
رسمه القانون ويحظر متعلقا بالنظام العام (قاضي ١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢
في ٢٨٦)

(٢٩) قاضي ١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض من ٨ في ٣٠ .

لاي منها (م ١٧٨ ج ١) (٣) * وقد جاء تعريف صحة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ أن الإحالة على المحكمة تكون ذا روحته الإدارية أو عمل الأقل إذا تعادلت أدلة الاتهام وأدلة المني وفي غير ذلك يجب أن يصدر أمرا بأن لا وجه للإقامة الدعوى * وتقول محكمة النقض أن المتسوق من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم منهم بمحكمة مع رجوع الحكم بإدانة * وهو المعنى الذي يتمق ووظيفية ذلك القضاء كمرحلة في مراحل لتأسيس الإحالة (٣١) * وهذا مشروط بأن يشتمل أمر مستشار الإحالة على ما يحد أنه فحص الدعوى وأدلة التيقن التي قام عليها الاتهام عن بصير وبصيرة (٣٢) * خلا صير على الأمر المطعون فيه إذا هو لم يورد دفاعا موضوعيا ظاهر المطلق ويبعدا عن معجزة الصواب أو يرد عليه (٣٣) *

- (٣) * غرض الاتهام لا يحيل الدعوى إلى محكمة جنائية إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن للدلائل كافي على إدانة المتهم وبرهنت لديها بآفته وعيها وأن فحص الدعوى والإدانة المطروحة أمامها يتجلى ما إذا كانت تتطو على جريمة كوافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها فإن ورت في حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل تم تكن كافية لتبرير قيام دائر الضبط بمقتضى البعض على التهم وتفتيشه وبما هي ذلك اختار الفحص الواقع على المتهم بإطلا * وكان هذا بتقدير هذا سالكه فإنها لا تكون له مييزات سلطتها ولا معاملة الدوائر قضى ٤/٢٤ م ١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦ ، ١٩٦١/٤/١٧ م ١٢ ق ٨٥ ، ١٩٥٣/٢/١٠ م ١٩٠ ق ١٩٥٥/١/١٠ م ٦ ق ١٣٣ ، ١٩٥٣/٢/٣ م ٤ ق ٢١٧ * ولا كان حق الدفاع التصرع يحمي صفة الجريمة عن الفعل لأن فرقة الاتهام إذا أموت بأن لا وجه لإقامه الدعوى على التهم بالنسبة لواقعة القتل بقيام هذه الدفاع الشرعي لا تكون قد تجاوزت سلطتها لكن قولها في القانون في تقدير الأدلة والنظر فيها إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون أولا يعاقب * قضى ١٩٥٣/١/٢٧ أحكام النقض من ٤ ق ١٦٣ * وإذا انتهت الفرقة في حدود سلطتها لتقديرية أن أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإقامة التهم فيها وأسندت بناء على ذلك لمرحبا بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامه الدعوى فلا يجوز معادلتها في ذلك * قضى ١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض من ٤ ق ٢٠٦ ، ١٩٥٣/٢/١٥ م ٢٤٧ * وراجع الفصل من ٢٥٨ ويرى أنه ينبغي أن يقتض قاضي الإحالة بوجود احتمال للإدانة الناشئة إذا كان يصدر أمام قاضي المخرج إلى صالح المتهم * لأنه بإمكان أمام قاضي الإحالة يصدر ضده *
- (٣١) قضى ١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض من ٢ ق ١٥٤ ، ١٩٧٠/٤/٦ م ٢١ ق ١٣٣ * والأصل أن يستند الإحالة في سبيل تكوين عقيدته أن يحد برأي دول آخر قضى ٤/٢٥ م ١٩٦٧ أحكام النقض من ١٨ ق ١١٢ *
- (٣٢) قضى ١٩٧٠/١٢/٢ أحكام النقض من ٢١ ق ٢١٧ وراجع الأحكام المشار إليها على الأمر بأن لا وجه لإقامه الدعوى *
- (٣٣) قضى ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض من ٢١ ق ١٥٤ *

(ب) وقد يتردد مستشار الاحالة في وصف التهمة بين ما اذا كانت جنائية او جنحة او مخالفة كواقعة جديدة امانة من يعتبر موضوعها اموالا اميرية والمتهم فيها موظف عمومي اى حدية احتلاس ام لا تعتبر كذلك ولا يحدد الواقعة جنحة فهي هذه الصورة يحور له احالة الدعوى على محكمة الجنايات بوصف الجنائية والجنحة بحكم ما جاء به (م/١٧٨/٢ أ-ج) (٣٤) .

(ج) عندما تحكم المحكمة الجزئية بحكم نهائي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة المطروحة عليها جنائية مثلا جريمة سرقة ولتهم فيها عدل - سرور النيابة العامة سيطرتها على الدعوى وبها أن تجري تعقيبها أو تحايل رئيس المحكمة الابتدائية لهدف قاصر لتحقيق راد، بشره هي أو قاضي التحقيق فإن لا يهمل أن يصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى . أما اذا كان رأى قد انتهى الى تقديم الدعوى الى المحكمة ولا شك أنه لا يحور إحالتها على المحكمة الجزئية لسبق الفصل فيها نهائيا ومن ثم لا مفر من إحالتها على مستشار الاحالة ، من رأى أن الأدلة على التهمة كافية وأن الواقعة بعد حديه لابد يحيلها على محكمة الجنايات ، واد رأى أنها لا تعتبر جنائية فهو بدوره لا يستطيع إحالتها على محكمة الجزئية ومن ثم ليس أمامه إلا إحالتها على محكمة الجنايات بالوصف (٣٥) .

وبعد أعملت محكمة لنقص هذه القاعدة حتى ولو لم يصبح الحكم بعدم اختصاص نهائيا فقلت ان الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة وأن الحكم بعدم الاختصاص لا يرب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ، بل تبقى ويعور رفعها أمام المحكمة المختصة لنقص في موضوعها بحكم نهائي ولا قبله على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا ، إذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تنقض كل منهما بحكم فيها ،

(٣٤) نفس ١٢١ ، ١ / ١٩٦ ١٩٦ أحكام النقض من ١١ ق ١٢٣ .

(٣٥) نفس ١٩ / ١ / ١٩٦٧ من ١٨ ق ١٨٧ ، ١٩٢٩/٣/٢١ المسألة من ٩ ص ٨٢٥ .
١ / ١٩٦٧ مجموعة الرسمية من ٣٦ ص ١٧٧ ونفس بأنه إذا ارتكبت جريمة لا إثم أن الواقعة بعد حكم محكمة الجنايات بعدم الاختصاص هي جنحة كسرود ، إذا وجد سبب أو جب إصدار قرار بأن لا وجه لقائمة الدعوى الجنائية في البداية ، فإن هي الذمة أن تحيل الدعوى بالنسبة لهذه الجنحة فقط على محكمة جنابات بطريق المرافعة بين الجنابة والجنحة ، وأن حالتها على المحكمة بوصف الجنحة فقط كان قرارها خاطئا (نفس ١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض من ٣ ق ٤٨ - ٨ ١٩٧٧ من ٢٩ ق ٥٨) .

بين ان القانون نص ذلك بما يسمى بنوع اسارع السيسى والابجايي لما كان ذلك في عرس الدعوى على مستشار الاحالة بعد صدور الحكم الاسائي فيها فمهم اختصاص المحكمة بنظرها تكون الواقعة جنائية وصدور القرار باحالتها الى محكمة الجنايات ونظر مسنده الاحيرة بها يكون متفقا مسيح صحيح القانون (٣٥ مكرر) .

ومستشار الاحالة في الصورة التي نحن بصدها ان يصدر امرا بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فهو ليس مبررا باحالة الدعوى على المحكمة ، ونص المادة ١٨٠ ج صريح في ان الاحالة على المحكمة تكون اذا رأى ان الأدلة على المنهم كافية (٣٦) .

(٢) الاحالة على المحكمة الجزئية . يعيدل مستشار الاحالة الدعوى على المحكمة الجزئية المختصة اذا رأى ان الواقعة جنحة او مخالفة ، ما لم تكن من الجوع التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجوع المصورة بأفراد الناس - فيحيلها الى محكمة الجنايات (م ١٧٧ / ١ ج) .

٢٢٦ - الاحالة عند الارتباط

قد جمع عدة جرائم مرتبطة بمصها بالآخر في دوائر محاكم مختلصه كتروير أوراق رسميه في دائرة محكمة مصره واحتلاس بناء على هذا التروير في دائرة محكمة أخرى كما قد تكون الجرائم بالرتبطة مخلفة اسرع كجنحة ومخالفة ، فهي هاتين الصورتين وأشاههما يكون الاختصاص لمحاكم مخلفة ومن الأوفق واعمالا للقانون ان ينظر الجرائم المرتبطة امام محكمة واحدة . ولهذا نجد المشرع ينص في المادة ١٨٢ ج على أنه : اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة ، تحال جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا بأحداهما . فاذا كانت للجرائم من اختصاص محاكم من درجات مصلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة (٣٧) .

(٣٥ مكرر) نص ١٩٧٩/٥/٧ أحكام النظم من ٣٠ ق ١١٦

(٣٦) النص ج ١ من ٣٦٧ ، نص قيد الباقي ج ١ من ٢٨٧ .

(٣٧) نص ذاته يجوز بسبب الارتباط بين الجريمتين ان يقدم الحكم الى المحكمة المختصة بنظر إحدى الجريمتين ولو كان مكان كل منهما مبرورا لأن مصلفة الملهم نفسه لنظام ذلك ونصوص لقانون توصي به وان لم توجبه (نص ١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٩) .

والارتباط قد يكون غير قابل للتجربة في حكم المادة ٢/٣٢ ع كما قد يكون بسيط . فمضى كان الارتباط من نوع الأول يعني اراما على مستشار الاحالة أو يحيل الدعوى بقرار واحد على احدى المحاكم المختصة ، لأن القول بعكس هذا يؤدي الى أن توقع على المتهم عقوبات عن حريتين يوجب المشرع توقيع عقوبة واحدة فيهما هي عقوبة الجريمة الأشد (٣٨) . أما اذا كان الارتباط بسيطاً فإن الأحد يحكم المادة ١٨٢ أ ج جوارى بمسشار ان شاء حال الدعوى على احدى المحكمتين بقرار احالة واحد ، و ان أراد بحيل كل دعوى على المحكمة المختصة بقرار مستقل . وتقدير وجود الارتباط أو عدمه هو مما يدخل في سلطان مستشار الاحالة (٣٩) .

وقد ساولت المادة ١٨٣ أ ج صورة خاصة فقلت في أحول الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، دا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العدية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم يصر القانون على غير ذلك . وهذا النص يطبق لقاعدة أن الاستثناء يقدر بقدره بمعنى أنه لا يجر وراءه اختصاص آخر لم ينص عليه ، فإن النص الآخر هذا الارتباط كان الاختصاص المادي هو الأولي لأنه الأصل العام (٤٠) .

(٣٨) رجع نكس ١٩٥٥/٢/١٤ أحكام النقض من ٦ في ٢٠٥ . محمود مصطفى من ٢٧١ فلا توجب المادة ١٨٢ أ ج ضم القضايا إلا اذا كان الارتباط بينهما غير قابل للتجربة دخل لتعقيق وفهما من نكس ١٩٧١/٢/٢٢ أحكام النقض من ٢٤ في ٦٨ .

(٣٩) بولس من ٤٠٢ . والأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود سلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تنعقد قانوناً مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينهما ، فإن ذلك يكون من الإسطاء القانونية في تكليفه علاقة الارتباط التي تعددت عناصرها في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة لتقضى لاراد حكم القانون الصحيح عليها (نكس ١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض من ٢٤ في ١١ ، ١٩٧٦/٤/٢٢ من ٢٢ في ١٩)

(٤٠) وذلك تقديراً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ولا يخالف هذا الأصل إلا في الأحوال التي تناولها القانون بضم خاص . وتنبأ بك الجريمة المربطة وتنظم بقوة الارتباط لقانوني الى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتنفذ معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى في لاحاله وهي المحاكمة الى أن يتم الفصل بينها . ويظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطاً الى الجريتين المرتبتين الى أن يتم الفصل في موضوعهما مما ولا يملك فيها هذا الاختصاص ولو حتى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بدم وسرد وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة والصورة بعموم النص لا بخصوص السبب (نكس ١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض من ٩ في ٢٦٧) .

٢٢٧ - بيانات امر الاحالة

يعين الأمر الصادر بالاحالة الجريئة المسندة إلى المتهم بجميع أركانها بكمرة لها وكامة الظروف المشددة أو المصونة لتعقوبة ومادة الق ١٨١ ج) والنقص في البيانات صائفة اندكر لا يرتب عيبه استطلاع وعلى محكمة الموضوع أن تستكممه (م ١٣٤ ج) .

ولا يعيد المستلزام في امر الاحالة بالنوصف القانوني الذي تقدمت به النيابة العامة أو قاضي التحقيق وإنما يعطى الأعمال الوصف الدوري الذي يراه صحيحاً ويسمى في امر لاحالة (١) ما دامت الواقعة تحتل وصفها آخر عبر المصمم بها (٢) . وقد نصت المادة ١٧٨ ج ١ معدلة بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أن المستلزام الاحالة في جميع الاحوال أن يعبر في امر الاحالة الوصف الدوري لفصل المسند إلى المتهم وأن يضيف الظروف المشددة التي تقيي به ، وأن يدخل في الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين بشرط أن يكون لتحقيق قد تناول هذه الوقائع وأن لا يكون قد صدر بشأن مسند الوقائع أو أولئك المتهمين أمر أو حكم حار قوة الشيء المنقضى .

٢٢٨ - واجبات المستلزام عند الاحالة

إذا رأى المستشار احالة ادعوى على المحكمة المختصة بظورها فإن عليه أن يفصل في الخمس الاحتياطي وعند الاحالة إلى محكمة (الحايات بعد عائلته مشهود وعين مدافعا للمتهم ويرسب معب القصية إلى قلم كتاب المحكمة وتعلن النيابة العامة بقرار الاحالة .

(١) النظر في الخمس الاحتياطي يفصل مستلزام الاحالة في الأمر الصادر بالاحالة إلى المحكمة المختصة في استمرار حبس المتهم احتياطياً أو في الإفراج عنه أو في القبض عليه وحجبه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد فرج عنه . ويسبغ عنه الانراج الأحكام الخاصة بالكفالة إذا رأى

٤١، نظر ١٠/٣/١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ في ٧٤ ، ٢٥/٣/١٩٤٠ المضافة من ٩ في ٥٨٦ ، جراس من ٣٩٩ ، جوية من ٣٩٣ .

(٤٣) نظر ٢٤/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض من ١١ في ٣٣ ، ٢٧/٢/١٩٦٧ من ٦٨

مجلس الادراج على تقديمها (م ١٨٤ ج ١) (١٣) .

(٢) قائمة الشهود : يجب أن يكون الشهود ادين تسمع شهادتهم أمام المحكمة متى تولى مسؤولاتهم الى كشف الحقيقة ولما نصت المادة ١٨٥ ج ١ على أنه « عندما يصدر مستشار الاحالة أمرا بالاحالة الى محكمة الجديان يكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق ادينه (١٤) أن يقدم له في الحال قائمة بالشهود ادين يطلب مناع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال قامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها » . وهذه لقوائم غير ملزمة بمستشار الاحالة وإنما تحضر لرقابته ، وهو يضع قائمة نهائية بالشهود المذكورين ما لم ير أن شهادتهم لا تأثير لها على الدعوى أو أن نقصد من طلب حضورهم المثل والكافة . ويكلف النيابة العامة إعلان هذه القائمة لمسهم وللمدعى بالحقوق ادينه وإعلان الشهود المدرجين بها بالحضور أمام المحكمة . فاما أن يضمن لقائمة شهودا لم يقدمهم أى الخصوم في الدعوى (١٥) .

وقد نصت المادة ١٨٥ ج ١ في فقرتها الثالثة على أن لمستشار الاحالة أن يريد هذه القائمة فيما بعد ، بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق ادينه شهود آخرين . ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة لتبدي ملاحظاتها عليه . فقد يجد من لشهود من تكون لمعونته هائلة في الدعوى ومع أن هذه المحكمة تتحقق بالنسبة الى الخصوم جميع لا أن المشرع لم يذكر ادينه العامة وما كان أعلاه من هذه الفقرة اكتفاء بالمادة ١٨٦ ج التي قررت أن « يعلن كل من الخصوم شهوده ادين هم مدعوا في الدعوى ادينه » . والمادة ١٨٧ ج التي نصت على أنه « يجب على النيابة العامة وباقي الخصوم أن يعين كل منهم الآخر قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بأسماء الشهود معينين عن قبله ولم تدرج أسمائهم في

(١٣) لقن ١٩٥٧/٢/٢٧ لمحكم النقض من ٨ ق ٥٤ . وفي فرنسا اذا صدر امر بالاحالة على محكمة ادينات يجب دائما الأمر بحبس المتهم (مريجاتين من ٢٧٠ ، جريدة من ٢٩٤)

(١٤) ولم يذكر المسترسل من الحقوق ادينه في هذه الفقرة دون مبرر مع أنه قد يكون لديه شهود ، لا يريد المتهم الاستشهاد بهم لأي سبب كان .

(١٥) على عبد الباقي ج ١ من ٤٨٩ .

القائمة المذكورة مع بيان موضوع شهادة كل منهم (٤٦) .

وعدا استظيم الذي وصحه انشازع لا يقيد المحكمة عند طرح الموضوع عليها في أن تتخذ كل سبيل يوصلها للحقيقة ، ولو يشهد آحور لم يسمو اعلابهم . فلم يكن مراد انباءون الاحلال بالأسس الجوهرية لمحاكمة الجناية التي تقوم أساسا على شعوية ارافعه صمانا لمتهم الذي تحاكمه ولا الاثبات على حقه المبرر في لدفاع (٤٧) . فالمحكمة احيات ان تسمح أقوال والشاهد ولو لم يتم اعلانه بالحضور طبقا للقانون من رأت أنه قد يدلى بأفوال من شأنها اظهار الحقيقة ، وكل ما للحصم المبرر في هذا المجال أن يقدم بدفاهه كاملا في حضور ما يديه هذا الشاهد من أقوال ، فيكسبون على المحكمة أن تعمل على رفع المبرر الذي قد يصيبه ما لا يؤدي الى الاحلال بحق الدفاع (٤٨) . وقضى بأنه ينبغي احاطة المصالح الى صله سماع شهود الواقعة ، ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم باعلابهم لأنهم جميعا يعدون شهود في بعضى لكلمة حتى يترجم باعلابهم ولأن المحكمة هي البلاد الأخير الذي ينبغي أن يسمح لتحقيق الواقعة ونقصها على الوجه الصحيح غير مفيد في ذلك فتصرف النيابة العامة فيما تنبئه في دلة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عدوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاصوها والا انتعت احديه في المحاكمة ويغلق باب لدفاع في وجهه صارقه وهو ما تأباه العدالة أشد الاياه (٤٩) .

(٣) تعيين مدافع للمتهم : مضرا لخطورة الانهزام في مواد انحياتات أوسحت العدالة أن يقف اى جانب المتهم معين له يدافع عنه عند نظر الدعوى

(٤٦) رسم قانون الاسراءات الجنائية في مواد ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق اعلان شهود الذين تطلب النيابة العمومية من المنع بالحقوق المدنية (المتهم مدافع شهادتهم ادم محكمة الجنات فلا لم تسمع منهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة انظر هي اعرصته على طلبة مدافع مساعد ولم تستجب به ولا عليها كذلك ان هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأساس ر نفس ١٩٥٨، ١/٣ احكام لنظي من ٩ و ٣٨ ، ٢/١٤ ، ١٩٦٨، ٢/١٤ من ١٩ ق ٧٣) . ولا يترقب اعلان شهود التي على تصريح من جانب المحكمة (لنظي ١٩٧٣/١/٢٩ احكام النفس من ٢٤ ق ١٥) .

(٤٧) نفس ١٩٦٩، ١/٢٠ احكام النفس من ٢٠ ق ٢٢٢ ، ٢٦ ، ٩٧٠/١ من ٢٦ ق ٢٩ .

(٤٨) نفس ١٩٦٧/٥/٨ احكام لنظي من ١٨ ق ١١٦ .

(٤٩) نفس ١٩٧٠/٢/٢ احكام لنظي من ٢١ ق ٨٥ .

أمام محكمة الجنايات من مسئلتها إلى نهايتها (٥) وهو حتى أصيل يترتب على أفعاله بطلان جميع إجراءات المحاكمة لأنه يتعلق بالنظام العام (٥١) . بيد أنه لا حتم أن يكون التهم غير قادر على تركيز محام تكفي القنون بصفة من يدافع عنه ، فوجب على مستشار الإحالة من تلقاء نفسه بدب محام لكن منهم بحدية صدر أمر منه بإحالة إلى محكمة الجنايات إذا لم يكن قد وكن من يقوم بالدفاع عنه (م ١٨٨ / ١ ج) . ولا يوجب القانون أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه (٥٢) .

وقد تكلمت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٨٨ أ ج بينه وبين إجراءات بدب محام آخر من متهم في حالة ما إذا قامت أعداد لدى المحامي استنب فعالت . إذا كان لدى المحامي استنب من قبل مستشار الإحالة أعداد أو موانع يريد تنسبها ، فيجب عليه إيداعها بدون تأخير . فإذا طرأت عليه بعد إرسال ملف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانعقاد وحب تقديمها إلى رئيس محكمة الاستئناف . أما إذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد فتتقدم إلى رئيس محكمة الجنايات وإذا قبلت الاستئناف يتدرب محام آخر .

(٤) ويرسل ملف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف ، وإذا طلب محامي المتهم إحالة للاطلاع عليه يحدد له مستشار الإحالة ميعادا لا يجاوز عشرة أيام يبنى أثناءها ملف القضية (٥٣) في قلم الكتاب حتى يتسنى لمحامي الإطلاع عليه من غير أن يسبق من هذا انقضى (١٨٩ ج) .

(٥) وعلى النيابة العامة المحصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره (م ١٩٠ ج) .

وعند إعلان المحصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يسمى عليه بطلانه (٥٤) .

(٥١) وسوف نعود إلى حق الدفاع عند الكلام في الإجراءات أمام محكمة الجنايات

(٥٢) نفس ١٦٠٤/١/٣٠ مذكورة الرسمية من ٥ و ٩٧ .

(٥٣) نفس ١٦٧٠/٦/٢١ أحكام القطر من ٢١ في ٢١٧ .

(٥٤) الأصل أن الملف المرفوع عليه هو ملف الأصل للدموى لا ملف المنسوخ (نفس

١ / ١٩٦١ أحكام القطر من ١٢ في ١٧٢)

(٥٥) نفس ١٩٦٦/١٢/٢٦ أحكام القطر من ١٧ في ٢٤٨ .

٢٢٩ - التحقيق التكميل

بصفت المادة ١٩٢ أ-ج على أنه « إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية فملي النيابة العامة أن تقوم بأمرها وتقديم المحضر إلى المحكمة » ، فالنيابة هي التي تختص بإجراء تلك التحقيقات بصريح النص ، ولو كان السبب قائم بالتحقيق في الدعوى هو قاضي التحقيق (٥٥) ثم لعدم معصرتها إلى المحكمة فلا يستطيع أن يصدر قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى بعد أن طرحت على المحكمة (٥٦)

٢٣٠ - الطعن في أوامر مستشار الإحالة

من مستشار الإحالة محل غرفة الاتهام التي كانت تفتيه هي تشكيلها دائرة المخالفات واجب الاستماع التي تنعقد في المحكمة الابتدائية ، وسيل الطعن في الأحكام الصادرة من هذه الأخيرة هو النقص ولذا كان طبيعياً أن يكون النظم من الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بطريق الطعن فيها أمام محكمة النقض مع تطبيق ذات القواعد المقررة للطعن بالنقض وهو الحال بالنسبة إلى الأوامر الصادرة من مستشار الإحالة .

ولا يجوز للطعن إلا في الأوامر الصادرة من مستشار الإحالة بالوجه لإقامة الدعوى وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جمعة أو مخالطة وحسب حالتان منصوص عليهما على سبيل المثال (٥٧) . ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجبايات (٥٨) . ولا في الأمر الصادر بعدم الاحتصاص بنظر الدعوى (٥٩) . والأمر الصادر من مستشار الإحالة بوصفه هيئة استئنافية - أي القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى في

(٥٥) محمود مصطفى في ٢٧ هامش ١ ، وهو يلخص التحقيق التكميل على ما بيته من الظروف بعد صدور قرار الإحالة ويجب أن يبدى محكمة الموضوع نظر الدعوى .

(٥٦) جدي عهد الباقي ج ١ ص ٤٩٤ .

(٥٧) نفس ١٢، ١٩٦١/٦، أحكام النقض من ١٢ ق ١٣٠ .

(٥٨) نفس ١٩٥٣/٢/٩، أحكام النقض من ١ ق ٣٩٠ . فلهذا أحكام الملغى فيه بأن أمر الإحالة يخالف لا يجوز التمسك الأمر بطلانه لأن موجب كاد لا يؤدي إليه منخلق بطلانه من إحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد إحالتها إلى حدة المحكمة قضاء صحيح . انظر ١٩٧١/٣/٢١ أحكام النقض من ٢٢٠ ق ٦٤ .

(٥٩) نفس ١٩٦٣/٢/١١، أحكام النقض من ١٤ ق ٢٤ . ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ق ٢٤ .

حداية - والذي يحور الطعن فيه بطريق النقص هو الأمر الذي يصدر بناء على استدعاء حذر قانونا بحيث إذا حذر لقانون الاستئناف انطلق منه الطعن بالنقض (٦٠) . ويقتل الطعن في الدلتى السابقتين من النائب العام والمحامي العام في ذمته اختصاصه (٦١) . ويجوز لكل منهما أن يوكل غيره من أعضاء النيابة توكيلا خاصا بشأن قصيه يعينها بنطق بطريق النقض (م ١٩٣ و ١٩٤ أ ج) (٦٢) . لقد وكل أحدهما أحد أعوانه في التقرير بالنقض وهو عبد مادي يسوي أن يشره أيها سفسه أو يكن أمره إلى غيره بوكيل عنده ، فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كتب أحد أعوانه بوصفها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يعيد إقراره إياها ، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أحسن اختصاصاتها (٦٣) . ويضاع ورقة الأسباب في الكتاب لا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو شأن في التقرير بالطعن (٦٤) .

ويقتل الطعن من ادعى بالحقوق بديهية في أواخر مهنتشار الاحالة

(٦٥) يقضى ١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض من ١٢ ق ٤٨ ، ٦ / ١ / ١٦٦١ من ١٢ ق ٥٨ . (٦٦) نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٩٨ . لما انعمى العام الأول على طرقي من ١٩٢٢ ج المدة بق ٧٧٧ مية ١٩٦٢ و ٢٨ من ق ٤٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية نه لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مهنتشار الاحالة أو التوقيع على أسباب الطعن إلا في حالة غياب النائب العام أو حلو منصبه أو قديم مانع بديه ، وفيما هذا هذه الحالات ثلاث فإن دعوى أقام الأول لا يملك حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام (نقض ١٩٦٩/٢/١٦ أحكام نقض ٢١٢ ق ٦٨)

(٦٧) نقض ١٩٦١/٥/٩ أحكام النقض من ١٢ ق ١٠٥ . ونقض لأنه إذا كان الثابت في تقرير الطعن أن الذي ورد به في جسم المكتاب هو رئيس النيابة في اليوم ذوب أن يكون مسبوقا بتوكيل خاص صادر إليه من النيابة العام أو اذعان العام . فإن الطعن يكون غير ملغول ليلته من غير ذي صلة (نقض ١٩٥٥/٢/٢٨ أحكام النقض من ٦ ق ٢٢٦ و ١٥/١٢/١٩٥٢ من ٥٧ ق ٥٧ . ١٩٥٤/٢/١٥ ق ١١١) . ولا يمكن أن يقتصر خطاب المحامي العام إلى رئيس النيابة على الإشارة إلى موافقه على التقرير بالطعن بطريق النقض لأنه لا يملك توكيلا والطعن (للهي ٢/١ ١٩٦٤ أحكام نقض من ٥ ق ١٢٨) .

(٦٨) نقض ١٩٥٢/٣/٢٦ أحكام نقض من ١٢ ق ٦٦ ، ٢٩/٤/١٩٦٤ من ١٦ ق ٨٠ ، ١٢/١٢/١٩٧٣ من ٢٤ ق ٢٤٢ .

(٦٩) نقض ١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام نقض من ٢٦ ق ٧١ .

بالأوجه لأقامة الدعوى فقط (١٩٣ أ.ج) (٦٥) . واستطاع يقضي بأن لا يسمح
حق الطعن في الصورة المصوغة عليها في المادة ١٩٤ أ.ج الخاصة بالإحالة
على المحكمة الجزئية لأن مصلحته تنحصر في إسات الاتهام قبل المتهم (٦٦ مكرر) .

والقرار الذي يصدر بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية قدصر على هذه
الدعوى فقط . وليس مستشار الإحالة أن يتمركز للدعوى المدنية ، وفصله
في هذه الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر القضي (٦٦) . ومن
ثم لا يقبل من النيابة العامة الطعن على الأمر الصادر من مستشار الإحالة
فيما قضى به في الدعوى المدنية (٦٧) . وتذهب محكمة النقض إلى أن المدعى
بالحقوق المدنية هو على خلاف الأصل أحد أطراف الخصومة الجنائية في مرحلة
التحقيق ، وله بهذه المثابة طعنا لمادة ١٩٤ أ.ج الطعن على الأمر الصادر
من مستشار الإحالة في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للتسير في الدعوى
الجنائية وحده دون الدعوى المدنية ، ومن ثم الطعن المقدم منه لا يطرح
موضوع دعواه المدنية حتى يبرم من حسمها بمصاريفها (٦٨) . وهو غير مقيد
بفي طعنه بملوغ التعويض المدعى به نصا بما معينا (٦٩) .

وتنص المادة ١٩٥ أ.ج المعدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه
يحوز الطعن المذكور في المادتين تسامحين إذا كان الأمر المطعون فيه مسببا على
مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إذا وقع بطلان في الأمر
أو وقع في الإصرار بطلان أثر فيه . وحصل الطعن وينظر فيه بالأوضاع

(٦٥) والقرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييد الأمر المستأنف الصادر من النيابة العامة
بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو في ذاته قضاء يرفض الطعن المرفوع منه من
المدعى بالحق المدني ، ويخضع في التقدير لرقابة محكمة النقض (نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٠ أحكام
نقض س ٢٦ ق ٢٩٨) .

(٦٥ مكرر) الحق في الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بمسأله الدعوى إلى المحكمة
الجزئية قدصر على انتكاف عدم وجود ولا يمكنه المدعى بالحقوق المدنية إذ ليست له مصلحة حقيقية
في إحالة الدعوى إلى محكمة الجزئية دون الجمع أو في اعتبار الواقعة بداية وليس مصلحة طاعة
أن الأمر بالإحالة قد حقق له ثبات الاتهام ضد المتهم (نقض ٢٧ / ١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦
ق ١٤٢) .

(٦٦) نقض ٢٦ / ٥ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٤ .

(٦٧) نقض ٢٦ / ٢٢ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٨ .

(٦٨) نقض ٢٦ / ١٩ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٩ .

(٦٩) نقض ٢٦ / ٥ / ١٩٦٩ ، أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٤ .

المقررة بلطعن في الأحكام بطريق النقض (٧) . ويستلزم الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة العامة ، ومن تاريخ اعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم . وكانت المادة ١٩٥ أ ج قبل تعديلها لا تجيز الطعن في الأوامر المذكورة إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . وكانت محكمة النقض تقتصر في تفسير هذه العبارة على الحالة الأولى من حالات لظعن بالنقض المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون النقض (٧١) . في حين أنها كانت تعتبر المادة ٤٠٢ أ ج التي وردت فيها نفس العبارة شمولاً لأحوال النقض جميعاً الأمر الذي اقتضى من المشرع تعديل المادة ١٩٥ لسبب لوجه النقض بثلاثة أبعاد إليها في المادة ٣٠ من قانون النقض .

وإذا عارض الطعن على محكمة النقض فإن عليها أن تستمع إلى أقوال النيابة وباقي الخصوم في الدعوى ، وبأن محكمة النقض أن هناك وجه للنقض فإنها تعيد القضية إلى مستشار الإحالة الذي يدوم تكييفها للأعمال المرثكة ، بمعنى أنه لا يصح له أن يخالفها (م ١٨٦ أ ج) .

ولمحكمة النقض بقص الأمر للطعون فيه مصادر من مستشار الإحالة لعدم وجود وجه لانامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهم أصلاً بالمرحلة الثانية من م ٣٥ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض (٧٢) .

(٧٠) انه قرار الإحالة إجراء سائر على المحاكمة وهي لم فلا تقبل ثاره أمر متعلله لأوله مرة أمام محكمة النقض (١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام للنقض من ٢٠ في ٢١٢) .

(٧١) قض بأن المصود والنخلال في أسباب قرار عردة لانهايم الصادر بأن لا وجه لاقابة ادعوى لا بشر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها الذي يجيز للمدعي بالخلق بالنسبة الطعن بطريق النقض في الأمر المذكور (للنقض ١٩٥٦/٢/٥ أحكام للنقض من ٢ في ٦٨ ، ١٩٥٢/٢/١٠ من ٤ في ١٩ ، ١٩٦١/١٠/٢٦ من ٨ في ٢١٣ ، ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ في ١٦٣ ، ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٣ في ١٥٦ ، ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ في ٨٥) .

(٧٢) لنقض ١٩٦٩/٢/٢٦ أحكام للنقض من ١٢ في ٨٧ .

كتاب الثالث
المحكمة

قد ينتهي الدور الأول للدعوى الجنائية - سواء بعد جمع الاستدلالات أو بعد تحقيق أمرته السلطة المختصة - إلى طرح موضوعها على المحكمة للنظر في التهمة المسندة إلى المتهم وانفصل فيها - ويختص المحاكم الجنائية بنظر الوقائع الجنائية وتوزيع العقاب على مرتكبها أو الفحص ببراءة من لم يثبت قتله الاتهام - ويعوم الفضاة بولاية الفحص في المسائل المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية ، بمعنى أن من يجلس لفصل في الوقائع الجنائية يختص أيضا بانفصال في التراجع المدني أو المدني بالأحوال الشخصية ، وقد يكون اختصاص القاضي عند توزيع الأعمال كاصرا على القضايا الجنائية وحدها أو القضايا المدنية أو الأحوال الشخصية ، ومع هذا فيمكن أن تباين مهمة الفصل في قضايا من نوع غير الذي عهد إليه به - ويتم توزيع العمل بين قضاة المحكمة بمرقة جميعتها العمومية .

وقد سائر المشرع المصري الانجاء نحو تخصص الفضاة بما نص عليه في المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية من أنه يجوز تخصص القاضي بعد مضي أربع سنوات على الأقل من تعيينه في وظيفته - ويجب أن يسع نظام التخصص بالنسبة إلى المستشار وبالنسبة لمن يكون من الفضاة قد مضى على تعيينه ثمان سنوات - ويصدر بالنظام الذي يسع من التخصص قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن تراعى فيه القواعد الآتية :

أولا - يكون تخصص القاضي في فرع أو أكثر من الفروع التالية جنائي ، مدني ، تجاري ، أحوال شخصية ، مسائل اجتماعية (عمال) . ويجوز أن يرداد هذه الفروع بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ثانيا - يقرر المجلس الأعلى للهيئات القضائية الفرع الذي يختص فيه القاضي بعد استطلاع رعيه - ويجوز عند الضرورة سحب القاضي المختص من فرع إلى آخر .

والكلام على المحاكمة يتناول اختصاص المحاكم الجنائية والتحقيق النهائي أمامها وقواعد الأمر الجنائي والبطلان في الأحكام الجنائية وأجرا طرق المظن في الأحكام .

الباب الأول

الاختصاص

الاختصاص معناه منح سلطة لجهة معينة للنظر فيما قد يطرح عليه من قضايا . وتختص المحاكم الجنائية بالمعصل في شأن الجرائم ، وهي على نوعين المحاكم العادية والمحاكم الخاصة . والاولى ينص على تشكيلها القانون العام الذي يطبق على جميع الأفراد وفي كل الجهات بالدولة . وأما المحاكم الخاصة فتشكل ما لظروف استثنائية قائمة كمحاكم أمن الدولة التي تعد في ظل قانون الطوارئ^(١) ، وأما محاكم تشكل على نحو خاص في مناطق معينة نظرا لطبيعتها وعادات الأهلين فيها كما كان شأن في محاكم الحدود^(٢) . وما تشكل بالنسبة إلى أشخاص تتوافر فيهم شروط معينة كما هو الحال بالنسبة إلى المحاكم العسكرية المخصصة لمحاكمة أدلة والقوات المسلحة . وللأحكام الصادرة من هذه المحاكم بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المنصفي به طبقا لنقانون بعد التصديق عليها قانونا^(٣) .

وتتركب على هذا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة

(١) محكمة عسكرية عليا ١٩٤٢/١١/٣٠ المذبوبة الرسمية من ٤٣ ق ١١٥ رقم نصت مادة ١٧١ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ على أن « ينظم القانون محاكم أمن الدولة وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها » - وهو ما تعرض له في ليله ٢٢٥ مكرر من هذا المؤلف .

(٢) ويرى رؤوف (ص ٤٥٩) أن من ذلك نجدان المختصة بالنظر في مخالفات الذرع والسيور طبقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ لقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٦ ، ونرى من أولها محل الأمر العالي الصادر في ١٨٩٢/٧/٢٢ بشأن الذرع وحسابي . وفي هذا أن تلك والجنان لا تعد محاكم من الناحية القانونية ، وإنما هي لجان ذات اختصاص خاص لا ينبغي أن تهيئها الإدارية ، ومن ثم فلا تطبق بالنسبة إليها القواعد العامة في المحاكمات . ولقد قضى بأن اللجان العسكرية ليست محاكم حديثة وبأنها هي لجان إدارية ذات اختصاص خاص ، والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية (نص ١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض من ٧ ق ٣٦٥) .

(٣) المادة ١٠٨ من قانون الأحكام العسكرية لسنة ١٩٦٦ .

قانون بإصداره يحوز قوة الشيء المنصى به لدى نفس الوافعة ، فلا يجوز طرح دعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الارتواح في المسئولية الجنائية عن المعلن الواحد أمر يحرمه القانون وتنادى منه للمعداة(٢) .

والمحاكم العادية هي محاكم لقانون العام والأصينة في الاختصاص ، فلا يسرع اختصاصها بنظر الدعوى كون جهة أخرى مختصة بها إلا إذا صرح على جعله مفرداً لهذه الجهة ، وبهذا قصي بأن يخوّل للمحاكم العسكرية سلطة الفصل في القضايا التي ترفع إليها عن بعض الجرائم لا يحول دون حق المحاكم العادية في الفصل في تلك الدعوى متى رفعت إليها ذلك لأن قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ (الذي حل محله قانون الطوارئ) لم ينص على أن يحل المحاكم العسكرية ثمرة الفصل في الدعوى التي ترفع إليها(٣) وأن قانون الطوارئ رقم ٦٢ سنة ١٩٥٨ حصر اختصاص محاكم أمن الدولة ، وهي محاكم استثنائية - في الفصل في الجرائم التي تقع بإخلاله بالأحكام والأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمنة بالتوازي المعمول بها ، وكذلك هي الجرائم بحق عليها اتفاق العام التي يحل إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولم يسمب لجهة محاكم صاحب الولاية العامة شيئاً من اختصاصها الأصلي الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ ، ولمست في هذا اتفاقاً أو في أي تشريع آخر أي نص يفراد محاكم أمن الدولة - دون سواها - بالفصل في أي نوع من الجرائم(٤ مكرر) .

وحديثاً قضى بأن قضاء محكمة البصر استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر باتفاق رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها من المحاكم ليسب إلا بمحاكم استثنائية ، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة كمحاكم أمن الدولة - فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في

(١) نفس ١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض من ١٢ في ٥٤ .

(٢) نفس ١٩٤٣/١/١٨ ، المحسبات من ٢٤ في ١٤٦ ، ١٩٤٩/٦/٦ من ٣ في ١٤٠ .

(٣) ١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض من ١١ في ٩٥ .

(٤ مكرر) نفس ١٩٧٦/٤/١٣ أحكام النقض من ٢٧ في ٩١ ، ١٩٧٨/١١/٣٠ من ٢٦

في ١٧٣ .

تلك الجرائم مدام أن القانون الخاص لم يرد به أي نص على الأفراد المحكمة الخاصة بالاحتصاص دون غيرها ويسوى في ذلك أن يكون الجرائم معاقبة عليها بموجب القانون العام أو يقتضي قانون خاص ، إذ لو أورد مشروع أن يخصص الاحتصاص على محكمة معينة ويفردها به لا أعور النص على ذلك سراسة على غيرها من حرية عبث في تشريعاته ، من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالمة الذكر التي ناهت بدور المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها الفصل في الطلقات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتضمنة بشؤونهم وفي طلبات المعويض والمنازعات الخاصة بالخريجات والمعاشات والمكافآت ، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل التي حددها .

وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن تنوب المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ قد قصبت بأن تنوب محاكمة الوزراء محكمة عليا ، وكان هذا القانون أو أي مشروع آخر قد جاء حلوا من أي نص بأفراد هذه المحكمة المظنون غريب بالاحتصاص ولائيا بنظر الجرائم التي يرتكبها الوزراء أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، ومن ثم فإن محاكمة الوزراء عما يقع منه من جرائم سواء تلك التي يجرمها القانون العام أم تلك التي نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم العادية بحسبها صاحبة الولاية العامة أما المحكمة الخاصة التي نص عليها القانون سادف الذكر فإنها تشاركها في اختصاصها دون أن تسلبها إياه . لا كان ذلك وكانت النيابة العامة استعصا بحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم العادية فإن ما ذهب إليه الحكم المظنون فيه من قصائده بعدم اختصاص محكمة الجدييات ولائيا بنظر الدعوى إسنادا إلى أن كلا من المظنون صمما الرابع والخامس كان يشغل منصب وزير لمي تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة إليه يكون قد أحصا في تطبيق القانون (٥ مكرر أ) .

ونقصر كلامنا على المحاكم العادية ، لنبتاول أنواع الاختصاص واعتباره وائر معالجة قواعده وأجرا تشكيل المعاكم الجنائية .

الفصل الأول

أنواع الاختصاص

لا شك أن المشرع يهدف إلى تحقيق العدالة فيما يطرح عن العضاء من وظائف جنائية وهو في هذا السبيل يحول سلطة الفصل في القضايا المحاكم مجتمعها وأصبحت عصبه مصطنعة اجتماعية ، فمثلا قد يرى أن أثر الردع قوي مكن وقوع الجريمة أفضل وأحيانا لا يحمل من يتهم بارتكاب جريمة بسطة مشقة الانتقال إلى محكمة بعمله عن موطنه * وعلى هذا وزع الاختصاص بين مختلف المحاكم الجنائية وراء حكمة قصدها * فبحسب أن تكون المحكمة مختصة بالفصل في الجريمة المطروحة عليها ، واختصاصها بتحديد بآمر ثلاثة الشخص واسع المكان ، فينبغي أن يدخل في اختصاصها سلطة محاكمة المتهم في الدعوى وأن تختص بالفصل في الجريمة المطروحة عليها وأخيرا يتعين أن تكون مختصة مكاتبا *

المبحث الأول

الاختصاص الشخصي

٢٣١ - القاعدة

ينبغي أن تكون للمحكمة المطروحة عليها الدعوى ولاية الفصل فيها والسنة إلى شخص المتهم الدئل أمامها أي أن تكون مختصة قانونا بمحاكمته لأن المشرع قد يعنى بعض الأفراد من الخصوع لمحاكم الدولة أو بحمل محاكمته أمام محكمة تشكل على نحو خاص لمحكمة يريد تحقيقها * والأصل أن لمحاكم الدولة ولأنه الفصل في الوقائع الجنائية التي تقع في الجمهورية وبالنسبة إلى جميع الأشخاص الموجودين فيها ، فقد نصت المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية على أنه فيما عدا المبرعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المبرعات والمبرعات إلا ما استثنى نص خاص وبين قواعد اختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية *

بيد أن لنك القاعدة استثنائات من بينها ما يقع من رجال اسلكت
السياسى المعطرين وروحدهم وعدلائهم ، فلا يخضعون وذا لقواعد القانون
الدولى انعام لسلطه محاكم فى الدول التى يمثلون دولهم فيها (٦) .

محاكم الأحداث ارأى المشرع أن يخص الأحداث بمحاكم خاصة
- هى محاكم الأحداث - أبتداء تحقيق لمخص ممن أمانت المذكره الإحصائيه
لقانون الاجراءات الجنائيه أنه العمل على اصلاح الأحداث حسبى قائت ان
لمخص الأساسى لمحاكم الأحداث هو العمل على اصلاحهم وبذا رؤى أن
تشأ لهم محاكم خاصة يكون من شأنها تعرف طبيعه المجرم الصغير وسبب
اجرامه وتقدير الاجراء الذى يماسه ومراقبة تنفيذ الحكم الذى يصدر .
عد وقد أمنت مواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة
الأحداث من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون الاجراءات الجنائيه
موجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

وتشكل فى مقر كل محافظة محكمة أو أكثر للأحداث ، ويجوز بقرار
من وزير العدل إنشاء محاكم للأحداث فى غير ذلك من الأماكن وتحدد دوائر
اختصاصها فى قرار انشائها (م ٢٧ من قانون الأحداث) - وتشكل محكمة
الأحداث من قاض واحد يعينه حيزان من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من
النساء ويكون حضورهما اجراءات محاكمه وجوبيا ، ويعين الخبيران لمشار
القيما بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية ، وتحدد
الشروط الواجب توفرها ممن يعين حيزا بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية
(م ١/٢٨ من قانون الأحداث) .

وتختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث على اتها
فى اجرائه وبعد تعرضه للاجراف ، كب تختص بالفصل فى اجرائه الأخرى
أننى يخص عليها قانون الأحداث ، وإذا أسهم فى الجريمة غير حدث وحسب
تقديم الحدث وحده الى محكمة الأحداث (م ٢٩ من قانون الأحداث) ومن

(٦) مرسوعة بالقانون ج ١ من ٣٤٣ بند ٢٠٦ . والامتيازات والحصانات القضايه المرفقة
بمكتلى الاتفاقيات الدوليه وبمذا لعرف الدولى الميمونى الدبلوماسيين بما تقررت لهم بحكم
ان لهم صفة التمثيل السياسى للبلد الاجنبى لا يخضع لدولايه القضايه لدولة المودين اليها
وبالتالى فهم يتسعون والراد اسرهم بالحصانة القضائية بحيثوى تلك الاتفاقيات الدوليه وطحا
لعرف الدولى . وهذه الامتيازات والحصانات فاصرة على الميمونى الدبلوماسيين بالمضى التقدم
ولا يستلبد منها غيرهم من أبناء وموظفى المنظمات الدوليه الا بموجب ظايات وقوانين تقرر ذلك
١ نظى ٢٦ / ١٩٧٥/١ احكام لنقض من ٣٦ ل ١٤١)

أوضح أنه بعد صدور قانون الأحداث أصبح تقديم الحدث إلى محكمة الأحداث من اختصاص النيابة العامة سواء أكانت الجريمة المسندة إليه جنائية أو جنحة أو جنحة أو جنحة . ووفقا للمادة الأولى من قانون الأحداث يقتصر بانعقد من لم يتجاوز سنه ثلثي عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات القهر أو الاستعراى . وبهذا النص قطع خلاف حول تحديد اختصاص محكمة الأحداث ، حيث كان يجب تعيينه استقواء - وهو ما يتفق مع قانون ابرام - أي أن الصرة في اختصاص محكمة الأحداث هي بحالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة لا وقت رفع الدعوى (٧) . وهو رأى نى نظرا لا يتفق مع المحكمة من إنشاء محكمة الأحداث ، إذ متى كان المتهم المائل إليها قد تحظى سن ثمانية عشرة فلا ثدية تتحقق بمعامته على أساس أنه لم يبلغها ، ولذلك كان يتعين أن تكون الصرة بوقت رفع الدعوى ، ولا يهم عندئذ أن تزيد سن المتهم أثناء المحاكمة على الثمانية عشرة ما دامت المحكمة وقت أن طرحت الدعوى عنها كانت مختصة بطرها . وقد كان المشرع في المادة ١/٣٤٤ ج - قبل إلغائها - ينظر إلى اختصاص المحكمة وقت اتهام الصغير أمامها .

وقد نصت المادة ٣٢ من قانون الأحداث على أنه : لا يعتد في تقدير سن الحدث بخبر وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة بواسطة خبر ، وإذا كانت المحكمة هي الخبر الأعلى دائما فإنه يكون من سنطتها تقدير سن المتهم ، وله حاجة من حاجتها إلى إحالة المتهم إلى طبيب لتحديد سنه .

المبحث الثاني

الاختصاص النوعي

لم يجعل المشرع ينظر الوقائع الجنائية على نسق واحد بل أنه فرق بينها ، فمما ما حمل الفصل فيها يتم على درجة واحدة ، ومن الجرائم ما ينظر على درجتين ، كما أنه لم يوجد بين المحاكم فتقضى في جميع الجرائم بل منها ما يعتص ينظر أنواع لا يختص بها البعض الآخر . وقد اجتفى المشرع بهسدا

(٧) مؤلف من ٤٦٤ . يورأ من ٦٠٨ - قضى مرسى ١٩٣٩/٤/٣٠ بتساك في ٩٠ . ولحق بأن محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير إلا إذا كان عمره أقل من خمسة عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه (قضى ١٩٦١/١١/٢٠ أحكام النقض من ١٣ ل ١٦٦ - ٢٥ ١٩٧٣/١ من ٢٤ ق ١٦٥) .

«التوزيع لجميع ابدانه والاطلسات الى صفة الاحكام الصادره في الوقائع الجنائية بناء لمطوريها فهو حينما يتطعب في القاضي ان يكون على مستوى معين وحينما تعدد درجات التقاضي * ومن ثم يجب ان تكون محكمة مختصة بنوع (التقصية المطلوبة عميقة)»

ويحدد الاختصاص ابتداء بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى امام المحكمة (٩) ، او يسمح عملا ان يكون الترفع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كانت الجريمة قسمة أو ثابتة النوع ، وأيضا كان السبب في السرول بالمعوبة عن الحد المقرر قانونا (١٠) .

فإذا رجعت الدعوى بوصف معين على اعتبار أنها تدخل في اختصاص المحكمة النوعي ثم تبين ان الوصف الصحيح للواقعة يجعلها غير مختصة بنظرها فمن عليها ان تحكم بعدم الاختصاص (١١) ، وهي لهذا غير عقيلة بالوصف الذي ترفع به الدعوى اليها (١٢) ، وان كانت تخصص في رصعها لقانوني للواقعة لرقابة محكمة النقض .

وتقسم المحاكم الجنائية تبعاً لاختصاصها النوعي الى محاكم جزئية ومحاكم ابتدائية ومحاكم جنائيات ومحكمة النقض ، فقد نصت المادة الأولى من قانون السلطة القضائية على أن : تكون المحاكم من (أ) محكمة النقض (ب) محاكم الاستئناف (ج) المحاكم الابتدائية (د) المحاكم الجزئية ، ويختص كل منها بمظهر لمسائل التي ترفع اليها طبقاً للقانون ،

٢٣٢ - المحكمة الجزئية

تشكل المحكمة الجزئية (١٣) من قاض واحد (م ١٤ من قانون السلطة القضائية) ، وتوحد في دائرة كل مركز أو قسم ، وتتشأ بدائرة اختصاص

(٨) وقد سبق بيان حق المحاكم في تحريك الدعوى الجنائية في جرائم الجسبات والنقص فيها ، واختصاص المحاكم الابتدائية بمظهر لدعوى اللدب التي تطرح عليها .

(٩) لقض ١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٤٣

١٠ لقض ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض من ٢٠ ق ١١٢ .

(١١) جبراي من ٩٠٤ ، وراجع ما سيأتي من حدود الدعوى أمام المحكمة .

(١٢) ذق قابر من ٦٧٨ ، لقض مرسى ١٩٣٨/١١/١٠ دالوز الأسبوعي ١٩٣٩ ق ٨٥ .

(١٣) قض تلك محكمة لجنم العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالمصل

في بعض اجرائم التي كونتها الأوامر العسكرية (لقض ١٩٥٨/٢/٢٢ حكم النقض من ٩

ق ٣٥) .

كل محكمة استدلالية محاكم جريئة تكون أشدؤها وتمييز معرب وتعليق
دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل ، ويجوز أن يحدد المحكمة الجزئية
في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة
وبذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة (١٩) من قانون
السلطة القضائية (١٤) ، ولوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة
الجمعية العمومية للمحاكم الاستدلالية محاكم جزئية تخصص سائر نوع معين
من القضايا ، ويبين في القرار كل محكمة ودائرة اختصاصها (م ١٢ من
قانون السلطة القضائية) (١٥) .

وقد حددت المادة ٢١٥ ج ١ ، تخصص المحكمة الجزئية بالفصل فيه وهو:
كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة لكل فعل يعد بمقتضى القانون
جريمة ، عدا التحجج التي تقع بواسطة الضميمة أو غيرها في طرق النشر على غير
الأفراد : وتهدف على صفحات جريئة في حق موظف عام عن واقعة تتعلق
بمصلحة المصلحة يدخل في اختصاص محكمة الحسابات ، فإن كان المقصود موجه
للمحامي عليه بصفته فردا من أفراد الناس يكون الإختصاص للمحكمة
لجرح (١٦) ، والأحكام التي تصدر عن محكمة المواد الجزئية في مواد المحاكمات
والجرح نفس الطعن أمام المحكمة الاستدلالية مشككة بهيئة المحلفات وحسب
مستأنفة على تعيين سبب يأتي ذكره عند الكلام عن الطعن بطريق
الاستئناف (م ١٤٠٢ ج) .

فإذا تبينت المحكمة الجزئية أن الواقعة المطروحة عليها حادية تعين عليها
الحكم بعدم الإختصاص ، ولكن إن رأب أن الوصف القانوني الواقعة هو
جريمة أو مخالفة تعين عليها الفصل فيها حتى لو كان نظرها لجريمة مثلا
تتعلق بمادة لم ينظر في المحاكمات ما دام اختصاصها لم يكن محصورا في نظر
الجرائم المحددة من المحاكمات وفقا لقرار صادر من وزير العدل عملا بالنص
المادة الثالثة عشرة من قانون السلطة القضائية ، لا معنى لأن يعنى بعدم

(١٠) نصت م ٢/٣ من قانون الأحداث على أنه يجوز لمحكمة الأحداث عند الاقتضاء أن
تعيّن في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالأحداث التي يودع فيها الحدث .
(١١) نصت م ١٢٥ من قرار وزير العدل في ١٩٦٤/١/١٤ بشأن إنشاء هيئة ومحاكمة جزئية
بمقتضى نص في القانون بصفة محكمة قرار تنظيمي لا يستلزم الأحكام العادية اختصاصها العام
(١٢) نص ١٩٦٥/٤/٢١ أحكام النقض س ١٦ ل ٨١) .
(١٦) نص ١٩٥٩/٤/١٧ أحكام النقض م ١٠ ق ٢٦٦ .

الاختصاص ثم تعرض الدعوى بعد هذا على ذات القاضي بالمحكمة وقد خصه المشرع بالفصل في كل عمل بعد سقنقى القانون مخالفة أو حجة (م ٢١٥ ج ١) .

ويذهب رأى الى أنه اذا تبين لمحكمة المحلفات أن الواقعة صحيحة أو اذا كانت مخالفة مرتبطة بصحة ارتباطا لا يقلل الفجوة حكمت فيها بعدم الاختصاص ، أما اذا تبين لمحكمة الجتج أن الواقعة مخالفة فصلت في موضوعها (١٧) .

٢٣٣ - المحكمة الابتدائية

تشكل من ثلاثة من قضاة المحكمة الابتدائية هيئة محكمة استئنافية للنظر في المحلفات والجنح المشابة . وقد نصت المادة التاسعة من قانون السلطة القضائية على أن يكون مقر محكمة الابتدائية في كل عاصمة من عو صم محافظات لجمهورية وتؤلف من عدد كاف من رؤساء القضاة ويذهب لرؤسيت أحد مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع مدتها المحكمة الابتدائية . ويكون النقيب بقرار من وزير العدل بموافقة المجلس الأعلى لهيئات القضائية . وذلك مدة سنة قابلة للتجديد . ويجوز أن تعقد المحكمة الابتدائية في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها - أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

وهي تختص بالفصل في الاستئنافات التي ترفع لها من الخصوم عن الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المحلفات والجنح (رجع م ٢ ج ١ وما بعدها) . والاستئنافات التي ترفع لها عن الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث (م ٤٠ من قانون الأحداث) . والأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في مواد الجنح تقبل لعلى بطريق النقض وفقا لما سيورد ذكره .

٢٣٤ - محكمة الجنايات

تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في دائرة كل محكمة استئناف من ثلاثة

(١٧) روبر من ١٦١ - أحمد شحات ج ١ من ٥٨٤ .

من مستشاري تلك المحكمة (١٨) . ويرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد نوابه أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها (م ٧ من قانون السلطة القضائية و م ٣٦٦ ج ١) .

وتنص المادة ٣٦٧ ج ١ المعدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ على أن « يعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من تعهد اليه من مستشاريها لقضاء محاكم الجنايات » وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المقيدين لدور من أدوار عقد محكمة الجنايات بسبب عدم إقامته في المجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين (١٩) . وتنص المادة ٣٧٢ ج ١ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ على أنه « يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها ليجلس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها » ويجوز ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى (٢٠) .

(١٨) لما كان بين من الملوك المطعون فيه أنه صدر من دائرة تشكيل من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف القاهرة فإنه يكون قد صدر من هيئة تشكيله وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تخصص بالمواد المادية قبل النطق بالحكم ، ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد اليه من المستشارين لقضاء محكمة الجنايات لا يغير أن يكون تنظيمها إداريا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يغير نوع من الاختصاص فكلرد له دائرة أخرى لا يرتب لبطال على مخالفة (لفظي ٢٢/٣ / ٩٧ ، أحكام لفظي من ٢١ ق ١٥٦) .

(١٩) لم يرتب القانون بطلان تشكيل دائرة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير مستشارين (لفظي ١٩٦٧/١٠/١ أحكام انظر من ١٨ ق ١٨٣ ، ١٩٧٤/١٢/١ من ٢٥ ق ١٦٨) .

(٢٠) لفظي ١٩٥٦/٦/٤ ، أحكام لفظي من ٧ ق ٢٣٣ ، ١٩٥٦/٣/٢٠ ق ١١٦ ، وراجع ١٧ / ١٩٦٠ من ١١ ق ٩٢ في بيان تطبيق أحكام المادة ٣٦٧ و ٣٧٢ ج ١ ، وبالمثل باعتبارها حكمت للاحكام قانون السلطة القضائية

والمستقر لقضاه محكمة البقصر في صدد اعمل المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٤
اجراءات جدلية على أن اسين من مقدرة صهيها أن المشرع أطلق حق التدب
لوزير العدل عند توافر حالة الضرورة ليتسع بحيث يشمل نيب أي رئيس
محكمة بالمحاكم الابتدائية أو وكلائها للجنوس في أي محكمة من محاكم
الجنابات مدة دور واحد من ادوار انعقادها ولم يقبضه بالتبذ الذي نص عليه
في المادة ٣٦٧ ، اد قصرت التدب الوارد بها عند تومر حالة الاستعجال على
رئيس المحكمة الابتدائية بالجهة التي تعقد بها محكمة الجنابات
أو وكيلها (٢ مكرر) ، فلما كان الثالث من الحكم المطعون فيه أن بهيئة التي
اصدرته كانت مشككة من اسين من مستشاري محكمة استئناف أسبوط وعصو
ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة أسبوط الابتدائية ، فان تشكيل المحكمة التي
اصدرت الحكم يكون صحيحا ، ولا يحتاج في هذا الشأن بما حوئته المادة
٣٧٢ اجراءات جدلية لوزير العدل من أن تمت احد رؤساء المحاكم الابتدائية
أو وكلائها للجنوس بمحكمة الجنابات بالشروط والأوضاع المنصوص عليها
في هذه المادة ، فان هذا محض على ما نصت عليه المادة المذكورة أن يكون النسب
لحضور دور أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة (٢٠ مكرر) .

والدب للعمل بادارة التفتيش القضائي لا يرقع عن القاصي والمستدب
صعبه ولا يمنع منه ولاية القضاء ، ولا يترب على جلوس المفتش القضائي
بمحكمة الجنابات بطلان تشكيلها ، ولا يرب انمايون بطلان تشكيل محكمة
الجنابات إلا في الحالة التي تشكل عيبها من أكثر من واحد من غير
المستشارين (٢١) ، والمرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع
الذي يبين فيها هي المبررات ، مادا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الواقع
من محكمة الجنابات مشككة وفق قانون الاجراءات الجدلية وليس باعتبارها

٢٠ مكرر) نفس ١٩٧٥/٥/٣٦ أحكام التقى من ٢٦ ق ١٠٧ .

(٢٠ مكرر ١) نفس ١٩٧٤/٤/١٤ أحكام التقى من ٢٥ ق ٨٦ .

(٢١) نفس ١٩٧٢/٤/٣٠ أحكام التقى من ٢٢ ق ١٢٦ .

(م ٢/٣ و ٢/٣ من قانون السلطة القضائية) وتحتص بالعص في الطعون التي ترفع اليها اذا كان الحكم المطعون فيه مسببا على مخالفته لدستور أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو اذا كان رقع في الحكم بطلان أو اذا رقع في الاجراءات بطلان أو في الحكم .

٢٣٥ مكرر - محاكم أمن الدولة

أصبحت لمحاكم أمن الدولة في النظام القضائي أهمية خاصة ، تبدو فيها أهمية من مسؤوليات تدور حول تحديد الملاحقة بينها وبين المحاكم الجنائية الأخرى مع ما تتركه تلك الملاحقة من آثار قانونية لعل من أهمها تحديد الاختصاص النوعي لتلك المحاكم ومن المسمم به أن المشرع حين يصمم تطبيق خاصا ويرتبه انما يؤمن به أنه لا يتركه تحقيق غاية معينة أو هدف يرمى اليه الوصول اليه وهذا الهدف أو تلك الغاية يكون السبراس الهادي لكل مصدر أو شارح للقانون وللوصول الى الغاية المتعمد من تعرف حقيقة محاكم أمن الدولة لابد له أن ترجع الى التواء للمصدر الذي تطور منه المشرع حتى يحصل بمحاكم أمن الدولة الى الصورة اللازمة . وإذا كان هذا الموضوع من الصعامة والدقة والسمعة فكان لا بد من احتياج جمعية الى مؤلف قائم بذاته . فاما يقتصر حاننا على القدر الذي يستطيع من خلاله يعرف حقيقة هذه المحاكم وطبيعتها .

لقد صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ وشمر في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ صاحب بادشاء محاكم أمن الدولة وشمل اثنى عشرة مادة في أبواب خمسة ، أولها من تشكيل المحاكم واختصاصها والذي في الاجراءات أمام محاكم أمن الدولة والبالت في الاتها والتحقيق ، والرابع في الطعن في الأحكام ، واقتصر الخامس على الأحكام الانتقالية .

ويمكن تلخيص القواعد التي وردت في القانون صلب الذكر في الأمور التالية

- ١ - حصص القانون محاكم أمن الدولة - دون غيرها - بنظر جرائم معينة
- ٢ - تطبق الأحكام المقررة في قانون الاجراءات الجنائية على جرائم أمن الدولة
- ٣ - تبشر النيابة العامة التحقيق فيها ، وذلك بالنسبة الى المخابرات سلطات قاضي التحقيق .
- ٤ - تعيل النيابة العامة قضايا الجنايات على محكمة أمن الدولة العليا دون عرضها استثناء على جهة أخرى .
- ٥ - تشكل محكمة أمن الدولة المختصة من قاضي واحد وتستأنف أحكامها أمام دائرة لجمع

- استأنفه بالمحكمة الابتدائية ، ويظهر في احكام الاجرة أمام محكمة المقصر .
- ٦ - تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عمودون من ضباط القوات المسلحة انضمت بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل يصدر تعيينهما قرار من رئيس الجمهورية .
- ٧ - يحكم في القضايا التي ينظرها محاكم أمن الدولة على وجه السرعة .

ويلاحظ على ما أورده قانون إنشاء محاكم أمن الدولة ما يلي :

أولاً : احتضنت محاكم أمن الدولة - دون غيرها - بنظر جرائم معينة نصت عليها المادة ١/٣ ، ٣ من القانون في قولها « تختص محكمة أمن الدولة بمحاكمة دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفي قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن ، وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها » كذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون النجوس ، والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح أو الخسائر المنقولة لها ، وذلك إذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس ويختص محكمة أمن الدولة بمحاكمة دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي نص بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنقولة لها ، كما تختص دون غير بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن ناجر وبيع الأماكن والملاحة بين المؤجر والمستأجر .

فهذه كانت المشرع في حاجة إلى محاكم أمن الدولة ووضع قانون خاص بها لنظر القضايا آتية البيان . في رأينا أن الأمر لم يكن يدعو إلى إصدار هذا القانون ، لا سيما وأنه قد صدر في ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ بعد أيام من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ في ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ بإلغاء حالة الطوارئ ، والتي كانت بموجبها تعال مخالفة الجرائم المشار إليها آنفا إلى محاكم أمن الدولة المشيكة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . ومن ناحية أخرى كان صدور قانون محاكم أمن الدولة

بعد تسع سنوات من صدور دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ الذي نصت المادة ١٧١ منه على أن ينظم القانون محاكم أمن الدولة ويسمى اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيما يتولون القضاء فيها .

ونص المادة ١٧١ من الدستور سالفة الاشارة ايها يثير البحث حول دستورية قانون إنشاء محاكم أمن الدولة . وفي الوقت الذي رضع فيه الدستور ما كتب توجد الا محاكم أمن الدولة التي تشكل بمقتضى قانون الطوارئ ، وهو من تشريعات الدولة القائمة الى اليوم . وقد نصت المادة ١٤٨ من الدستور في صدها على أن يعين رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون . ولم يرد في الأعمال الانحصارية بالدستور أن أن واصعبه انموذ إنشاء محاكم خاصة في حوار محاكم الامن العام ، ونحن ابلغ دليل على هذا أن محاكم أمن الدولة الحالية تنظر ذات الحرائم التي كانت تنص في اختصاص محاكم أمن الدولة المشككة بموجب قانون الطوارئ ، وتتبع نفس الاجراءات المنصوص عليها فيه . ولقد وصل بهذا الى عبادة يوحد فيها نوعان من المحاكم يطلق عليها محاكم أمن الدولة ، أي ، يشكل معها لمعاون الطوارئ ، وكذلك ما شكل وفقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

ولقد كان المشرع في غنى عن هذا كله ، ويكتفى بتعديل مادة ٣٦٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضادة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ والتي تنص على أن يختص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات بنظر جنات الرشوة واحتلاس الأموال الأميرية واغتر ولتروبر وغيرها من الجنات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والحرائم المرتبطة بها ، ورفع الدعوى في تلك الدوائر مباشرة من السادة العامة ، ويعرض في هذه الدعوى على وجه السرعة وكذلك كان في دستور المشرع أن يعدل نص المادة ٢٧٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضادة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ والتي تنص على أن يحكم على وجه السرعة في انضايها الخاصة بالأحداث ، والحاصبة بالحرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وانجرثم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات اذا وقعت بواقعة لصاحب والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسبحة والنحائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . وتنظر القضية في جلسة تفقد في طرقة أسوعين من يوم احاليها على المحكمة المختصة . واذا كانت القضية محالة على محكمة

الحجيات يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصه بتحديد جلسة في الموعد المذكور .

١٠ - فيما أورد قانون إنشاء محاكم أمن الدولة هذه الاستثناءات على الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية دون مبرر مقبول أو عائدة عملية .

١ - لقد أجاز القانون في تشكيل محكمة أمن الدولة العليا أن يضاف قاضيين من القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية ، دون أن يبين لنا محكمة هذه الأضافة أو سبب الزيادة أو الإجراءات اللازمة بمسود القانون الجمهوري ، فهو استثناء ليس له ما يبرره . فإن قيل ناحتال الإفادة بحريتهم أو معلوما بهم بالمسئلة إلى مسائل معينة ممن اليسير على المحكمة دعوتهم بوصفهم عمراء . على أن هذا النص يكشف عن أي دهن المشرع لم يكن بعيدا عن أحكام قانون الطوارئ - وهو قانون لا يطبق إلا في ظروف استثنائية - لدى أجاز لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابط من الضباط القادة ، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة إلى الأعضاء والمستشارين ورأي وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط .

٢ - انصى قانون إنشاء محاكم أمن الدولة مرحلة الإحالة في الحجيات فلا يعرض لدعوى على مستشار لإحالة ولكن يحيد لها ليدانها بعد على محكمة أمن الدولة العليا مباشرة . ورغم أن هناك من الآراء من ينادي بإعطاء مرحلة إحالة كهيئة من نطاق الإجراءات الجنائية (وهو ما تم فعلا بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١) ، إلا أن إلغاء هذا المسئلة في الحجيات التي تدخل على محكمة أمن الدولة العليا يعطي انطباع انصف الاستثنائية بحاكم أمن الدولة . ومرحلة الإحالة مهما قيل في شأنها تمتثل صمنا وطمنا بالمسئلة في الحرث لمحدودة من الحريات وإلى تدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة العليا . ومرحلة الإحالة التي سمقرت في وجدان الجماهير منذ صدور قانون تحقيق الحيات الأهي عام ١٨٨٣ ليس من المقبول أن تلغى . ولقد مر التشريع المصري في صورة مشابهة عندما عرض مشروع قانون الإجراءات الجنائية الراهن على البرلمان ، وكان اقتراح الحكومة إلغاء تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بمعرفة المدعي بالحق المدني ، ولكن رفض الاقتراح احتراماً لما استقر عليه العمل وما وقر في هوس الناس . ولهذا فإن يظهر إلغاء مرحلة الإحالة يشكل امتياناً على الحرية الفردية ولن يكون فيه

أى ببسبب لاجراءات التقاضى ، لأن تأخير الفصل فى القضايا له أسباب عديدة
ليس هنا مجالها .

٣ - نص القانون على أن تحكم محاكم أمن الدولة فى القضايا التى تعرض
عليها على وجه السرعة . وهذه عبارة توحى مرة أخرى بالصفة الامتثالية
بمحاكم أمن الدولة . ذلك أن طابع الاجراءات الجنائية بصفة عامة هو السرعة
دون حاجة الى تخصيص ذلك بمصر ، على أن السرعة لا ينبغي أن تهدر
المصداقات المقررة للأفراد فى المحاكمات الجنائية ، حيث يسمى الفصل على تحقيق
العدالة بصرف النظر عما يحتاجه الدعوى من وقت . ومن المسمم به فقها
وقضاة أن إيجاب الحكم فى القضايا على وجه السرعة ليس الا إرشادا وتوجيها
ولا يرتب بطلانا حيث ينتمى فيه المقياس المحدد ، بل ان من المستقر قضاء
أنه عند تحديد مثل هذه المواجيد فانه لا بطلان عند مخالفتها .

ثالثا - تنص المادة ٢/٧ من قانون اشاء محاكم أمن الدولة على أن يكون
منايا العامة - بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها - سلطات خاص التحقيق
فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

ومن المعروف أن قانون الاجراءات الجنائية عند صدوره كان يحصل
التحقيق من اختصاص قاضى التحقيق ، ثم عدل عن هذا النظام تدريجيا حتى
عادت النيابة العامة مسطتى التحقيق والادعاء ، مع بقاء نظام قاضى التحقيق
قدما حيث يجوز لديه لتحقيق قضية معينة وفق قواعد خاصة . على أن
المشرع قيد سلطات النيابة العامة فى التحقيق حيث اشترط فى بعض
اجراءاته سبق استئذان القاضى الجرمى ، ومن هذا النيبس نعيش مرور
عبر المتهم أو شخص غير المتهم أو مد الحيسى الاحتياطى أو مسط بعض لرسائل
والأوراق ، ولقاضى التحقيق أن يباشر هذه الاجراءات دون حاجة لدرجوع
الى القاضى الجرمى ، لأنه فى نفس درجته ولا يشكل ذلك أى ضمان جديد .
عازا ما حولنا النيابة العامة سلطات التحقيق التى لقاضى التحقيق فان مؤدى
هذه انها فى غير حاجة الى أن تفجأ الى القاضى الجرمى ، ولا شك فى أن هذا
يشكل اقلا من الضمانات المسموحة لهم فى مرحلة التحقيق الابتدائى .

فإذا أضفنا الى ما تقدم ما تنص عليه المادة ٢/٥ من القانون رقم ٢٧
تسنة ١٩٧٢ بمعدل بعض النصوص المتعلقة بضمان حرية المواطنين فى
التقاضي القائمة من أنه يكون لنيابة العامة فى تحقيق الجنايات المنصوص عليها
فى الأبواب الأولى والثاني والثالث مكررا من الكتاب الثانى من قانون المتون

بجانب الاختصاصات المقررة بها سلطات قاضي التحقيق ولا تنقيد في ذلك بالقيود الملية في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٧٧ و ٨٤ و ٩٢ و ٩٧ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤١ و ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، نو أضيقا هذا الى ما سبق لتكشف لنا عن مدى عدم بهية اسياسة العامة بالقيود التي تمثل ضمانات لحرية الفردية .

والواقع أننا اذا نظرنا الى تسلسل اشريعات منذ صدر قانون الأحكام العرفية الأول - بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ في عام ١٩٢٣ ، وأعقبه قانون سنة ١٩٥٤ بعد قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم قانون الطوارئ انقائم محالي بموجب القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وأخيرا القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن اشاء محاكم الدورية لوجدا أقل القوايين مساسا بأحرينات من تلك تشريعات الاستثنائية هو قانون الأحكام العرفية الصادر سنة ١٩٢٣ . ومن أجل هذا فانه القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ جديسرم معاردة اسطر فيه نظرة واقعة تسهدف الغاء .

المبحث الثالث

الاختصاص المكاني

يكن محكمة من محاكم الجنائية دائرة اختصاص مكاني محددة لحكمة خاصة ايتماها المشرع ولما كان من المنعين يعرف متى بدخل الجريمة في ذلك الاختصاص . ورغم أن قانون تحقيق الجنايات الأهلي لم يكن ينصص نصا يحدد اختصاص المحكمة المكاني بعد جري القصاص على اعتبارها محبسة اذا وقعت الجريمة في دائرتها أو اد كان المتهم يقيم على تلك الدائرة أو تم ضبطه فيها (٢٤) ، ثم جاء قانون الانحرطاب الجنائية وقس ما درج عليه انقضاء ونصبت المادة ٢١٧ على أنه : يعبر الاختصاص بملكان ابدى وقعت فيه لجريمة أو ابدى يقيم فيه الملقم أو الذي يفض عليه فيه .

للاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية يتحدد بواحد من أمور ثلاثة مكان وقوع الجريمة أو اقامه ائتهم أو ضبطه . والصرة في الاختصاص المكاني : بما يكون بحقيقة الأمر الواقع وان مراعى ظهوره اي وقت المحاكمة (٢٤ مكرر) .

(٢٤١) نظري ١٩١٧/١/٨ ، الجمعية الفريسة من ١٨ ، ٢٢ ، ١٩٣٩/٣/٢٠ ، المضافة من ١٩

في ٥١٢ .

(٢٤٢ مكرر) نفس ١٩٧٦/٥/١٧ أحكام القضاء من ٢٧ في ١٠٩ .

٣٣٦ - (أولاً) مكان وقوع الجريمة

المكان الذي تقع فيه الجريمة هو الذي يتحدد به الاختصاص الطبيعي عادة ، لأنه الذي احتل فيه الأمر (٢٥) ، وتوقيع الحكم فيه على مرتكب الجريمة يلبية في إعادة الأمر إلى نصابه ، فضلاً عن أن المكان الجريمة أثره في سهولة تحقيقها للوصول إلى الأدلة وإسجار كافة إجراءات الدعوى الجنائية ، كدعوى الشهود أو الانتقال كسماعة متى دعت الحال لذلك .

وإذا كانت الجريمة بسيطة تتم بفعل شخصي واحد سهل تحديد مكان وقوعها (٢٦) ، فمثلاً في جريمة حيازة الأمانة تقع الجريمة في المكان الذي تم لإحلاس أو التمهيد أو الاستعانة فيه لا المكان الذي سلم فيه المال (٢٧) . وكذلك الحال إذا كانت الجريمة تتكون من عدة أفعال ووقعت كلها في دائرة محكمة واحدة ، والجرائم السلسلة - وهي التي تتم بالاستتار على عمل يوجب القانون كعدم الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة أو الامتناع عن الشهادة - تعتبر من الجرائم البسيطة مبني على المكان الذي كان ينبغي القيام فيه بالواجب ، ويختص بنظرها المحكمة التي يقع في دائرتها ذلك المكان .

ولكن قد يحدث أن تقع الأفعال التنفيذية للجريمة وتتم نتائجها في دائرتي محكمتين جاثيتين كما إذا أطلق شخص عياراً نارياً على آخر وهو في دائرة محكمة غير التي كان بها ، يحس عليه ، ينسب رأي في أن الاختصاص يعتمد لكن من المحكمتين لأن لفعل التمهيد هو انطلاق ليدور به الحامي استمرار سريانه حتى أصيب المحس عليه وقد بدأ في دائرة محكمة وانتهى في دائرة الأخرى ، أي أنه تم في دائرة كل من المحكمتين (٢٨) . فإذا رجعت الدعوى إلى إحدى المحكمتين فإن هذا لا يمنع من رفعها أمام المحكمة الأخرى

(٢٥) الفلج ص ٣١٧ ، حبراي ص ٩٨ .

(٢٦) لا تلزم المحكمة التي لم يمارس لتهم في اختصاصها المكان ينظر الدعوى بتحديد بقاها وقوع الجريمة ما كانت ليست مضمرة من عناصرها ، ولم يرتب القانون إلا حل مكان عقاباتها باعتبارها ظروفاً مشدداً للعقاب (نفس ص ٢٠٩ ، أحكام ابن خلدون ص ١٢ ق ٤٦) .

(٢٧) للنفس ١٩٥٦/٢/٢٤ أحكام النقض ص ٧ ق ١١٢ ، والنفس لرسى ١٩٣٥/١/٣ جازيت ١٩٣٥ - ٦ - ٣٥٣ ، ويعتبر مكان وقوع جريمة شيك بدون دعم هو المكان الذي حصل فيه تسليم الشيك للمستفيد (نفس ١٩٧٢/٢/٧٤ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٣٧) .

(٢٨) الفلج ص ٣١٧ .

لأنها محتصة أيضا بالفصل فيها بيد أنه إذا صدر حكم من أيهما وأصبح نهائيا امتنع على الأخرى الحكم في الدعوى لسبق الفصل فيها - وذهب رأي آخر إلى أن الاختصاص ينحصر للمحكمة التي أصيب في دائرتها المجسسي عليه (٢٩) - وذهب ثالث إلى أن المحكمة المختصة هي التي كان الفاعل في دائرتها لأن عمله - أي إطلاق العيار الناري - هو التضييق والإصابة فتسعه فقط (٣) - ونحن من هذا نرى لأن الجريمة عبارة عن نشاط يتم من جانب الجاني ، سواء بعمل إيجابي أو بموقف سلبي ، وهو أساس التحريم ، أما تحقق نتيجة ذلك النشاط أو عدم تحققها فلا أثر له إلا في اعتبار الجريمة تامة أو وقوعها عند حد الشروع ، وعلى هذا فهي الصورة الأخيرة إذا لم ينطلق العيار من صدقية الفاعل يعتبر الفعل التضييقي قد وقع في دائرة إسي كان بها المتهم وتم فيها نشاطه بإطلاق النار .

وقد تتكون الجريمة من عدة أفعال سفيدية تتم في دور محاكم مختلفة وهي حالة لم يكن قانون تحقيق الحيات الأهل يتخصص نص يضم لاختصاص فيها (٣ مكرر) مماستحدث المشرع في قانون الإجراءات الجنائية أحكاما لها ضمنها المادة ٢١٨ التي نصت على أنه : في حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت في كل محل وقع فيه عمل من أعمال العنف في التضييق ، وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار ، وفي جرائم الاعياد والجرائم الشائعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقع فيه أحد لأفعال لداخله فيها . *

١ - الشروع : إذا وقعت الجريمة عند حد الشروع اعتبرت أنها وقعت كاملة في كل مكان تم فيه عمل من أعمالها السفيدية وتكون المحكمة التي ارتكب في دائرتها العمل محتصة بسطر الدعوى الجنائية . ويجب أن يكون الفعل الذي يحدد الاختصاص مبدى بعد بدء في التنفيذ أي مكونا لمركن المادي في الشروع ، أما الأمكنة التي تمت فيها الأعمال التضييكية فلا أثر لها في تحديد الاختصاص المكاني . وفي جريمة تزوير النقود تعد الأوراق على صورة النقود الورقية ويجري طبعها في دائرة محكمة مصنعة ، ثم توثيقها في دائرة أخرى لكل محكمة تم فيها أي الفعلين تعتبر محتصة بسطر الجريمة .

(٢٩) جازو ج ٣ جلد ٥٦١ وأشار إلى بوابه تحقيق ج ١٠ من ٣٩٢

(٣) ميل ج ٤ سنة ١٦٧٤ حتى مارس ١٩٣٧ - أصدرت نضات ج ٢ من ٥٨٩ .

(٣١ مكرر) قضى بأن الأدغال تكون للجريمة تعتبر مجبها في قابل بتجربة المحكمة

الختصة بسطر الدعوى هي التي وقع في دائرتها معظم عمل الأعمال (قضى ١٢/٤/١٩١٣ كسوة

ترسية من ١٣ ق ٨٤) *

(ب) الجرائم المستمرة . وهي تتكون من نشاط إجرامي يتجدد باستمرار
إرادته الإجاسي ويعد كل مكان تتكرر فيه حالة الاستمرار محلا لوقوعها وتكون
لمحكمة ، متى يقع في دائرتها مختصة بنظر الجريمة . ومثالها جريمة عبادة
سيادة دوا ترخيص فيعتبر كل مكان قاد الشخص فيه أو زيارة محلا لوقوعها
وللمحكمة الواقعة في دائرتها مختصة ، وكذلك احفاء أشياء مختصة من جريمة
سفل بها مختصة في دوائر محاكم محسنة تعد كل محكمة وقع من لاجراء
في دائرتها مختصة بنظر الجريمة (٣١) .

(ج) جرائم العادة : وهي التي تتكون من عدة افعال لا تعاقب على كل
واحد منها على حدة واسم ينسبها لتعاقب عند تكرارها باعتبارها مظهرا
للاجرام لدى الماعل ، ولقد دعا امرها الى الاختلاف حول المحكمة المختصة
بنظرها ، فذهب رأى الى أنه اذا وقع الأفعال المكونة لعبادة في أماكن
مختلفة فان الاختصاص يتعقد للمحكمة التي في دائرتها يقع الفعل الذي
بالضمامة الى ما قبله تتم الجريمة (٣٢) . ويرى البعض ان لمحكمة مختصة
هي التي يوجد بها محل إقامة المتهم لأن العادة اذا لم تتكون في مكان واحد
فانها لا توجد الا في شخص المتهم ، ويجب ان ترفع الدعوى عليه في
محل إقامته أي أن الجريمة لا يكون بها محل (٣٣) . وقد قطع المشرع ذلك
الاخلاف بان حول الاختصاص لكل محكمة وقع في دائرتها أحد الأفعال المكونة
لركن العادة . ففي جريمة الاعتياد على اقراض النقود يربا فاحش اذا تم
القرض اثناي في دائرة محكمة أخرى كانت كل من المحكمتين مختصة بنظر
الدعوى اثباتيه ولو أن كل فعل على حدة لا يكون جريمة ، ولعله راعى في
ذلك سهولة تحديد الاختصاص من الناحية العملية .

(د) الجرائم المتتابعة . وهي لجرائم التي تقع على دفعات متعسقة لتعيد
لفكرة اجرامية واحدة وتعتبر بوحدة الغرض ووحدة الحق المسمى عليه
وتسمى أحيانا بالجرائم المتكررة ، كصورة سرقة ممتلكات معينة عس

(٣١) جريمة نكل المفسد من الجرم المستمرة ، ووقوعها بدائرة محافظة واستمرارها الى
لمحافظة الأخرى التي أصدرت بربها الاذن لا يخرج الرولة عن اختصاصها (نظري ١١/٢/١٩٧٢)
احكام التقاضي من ٢٤ ق ٦٧) .
(٣٢) أحمد ثبات ج ٢ من ٥٩٠ ، الفيز من ٣١٧ ، ورجع الفرائي ج ١ من ٤١٣ .
مير ج ٢ بند ١٦٧٦ .
(٣٣) حاور ج ٣ بند ٥٦٩ .

موضوع واحد توجد في أمكنة مختلفة تقع في دوائر محاكم متعددة ، وكل محكمة من المحاكم التي وقع في دائرتها أحد هذه الأفعال تعد مختصة بنظر الجريمة كاملة (٣١) .

٢٣٧ - (ثانياً) مكان إقامة المتهم

تختص المحكمة التي يقيم المتهم في دائرتها بنظر الدعوى الجنائية ولو كان مكان وقوع الجريمة في دائرة محكمة أخرى ، فقد يسهل في ذلك المكان معرفة حالة المتهم وسوابقه ، كما أنه قد يسهل عليه سبل المحاكمة والانتقال لا سيما في الجرائم البسيطة ، فضلاً عن ضمان أن لا يكون معن الجريمة معروفاً بوجه محدد (٣٥) . وعملاً بجري محاكمة المتهم في معن إقامته بالنسبة إلى جرائم المخالفات حتى لا يكف عنه مصروفات الانتقال إلى محكمة أخرى .

والمقصود بمحل الإقامة المعن الذي يرتبط به المتهم بمعاملاته وعلاقاته الاجتماعية ، أي هو محل إقامة عاды في الدائرة التي يمعن فيها وتوجد بها ثروته ، فلا يكفي في ذلك الإقامة المؤقتة ولا تشترط الإقامة الدائمة (٣٦) . وإذا كان لمتهم معن إقامة جارت منشرة الإجراءات الجنائية في أي واحد منهما (٣٧) .

والعبارة في تحديد محل الإقامة هو وقت بدء إجراءات المحاكمة ، فلا

(٣٤) ظني ١٩٦٦/٦/٦ أحكام النظم من ١٢ في ١٥٦ .

(٣٥) الظني من ٣١٨ ، موسوعة دالور ج ١ ص ٤٤٥ بند ٢٤٥ .

(٣٦) وقد كان قانون المرافعات الظني يستعمل كلمة المحل بمرقته ثلاثة ٣ بأنه « المركز الطبيعي المنسوب للأشخاص التي يقوم فيه باستيفاء حاله وإقامة عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضر فيه في بعض الأحيان أو أغلبها » ، وأنه لا يجهل ما يحصل فيه ما يتعلق بنفسه » ولكن قانون المرافعات الراهن استبدل كلمة المحل بكلمة المعن . وقد عرفت أن المادة ١٠ من القانون المدني المؤمل بأله المكان الذي يقيم فيه الشخص ذاته . ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن . كما يجوز ألا يكون له موطن ما ، ونصت المادة ٤١ منه على أنه « يسير المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة و حرفه موطنه بالنسبة إلى إدارة الأعمال المختصة بهذه التجارة أو الحرفة » . ويستفاد من مناقشات هذه الدون لدى مجلس الشيوخ عن المادة ١٠ أن المحل هو محل الإقامة (راجع مذكرة المشروع التمهيدى لقانون المدني من مادة ١٠) وقادراً على هذا البالي ج ٢ ص ٢٣ ، ولدهبه رأى في أن المقصود بمحل الإقامة المحل الذي يقيم فيه المتهم ولو بصفة عارضة (بعض مضمود على الذين سألهم المحاماة من ٤٢ ص ١٥٥٤) .

(٣٧) موسوعة دالور ج ١ ص ٤٤٥ بند ٢٤٨ .

يؤثر عليه اسفال المصم بعد ذلك (٣٨) * والا كان في مكنته تعطيل اجراءاته. ويذهب رأي الى أن اختصاص يعقد في هذه الحالة محل قامة انهم وقت ارتكاب الجريمة (٣٩) -

وقد احتصر المشرع الاحداث بحكم خاص كوردته المادة ٣٠ من قانون الاحداث في قولها ويتحدد اختصاص محكمة الاحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة او توافرت فيه احدى حالات التعرض للاسراف او ملكي الذي يصيب فيه الحدث او يعيم فيه هو او وليه او وصيه او امه حسب الأحوال * ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تسمع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث التي يودع فيها الحدث *

٢٣٨ - (ثالثا) مكان ضبط المتهم

يجوز أن تتخذ الاجراءات الجنائية في المكان الذي يقبض فيه على المتهم ، لأنه قد يكون من الميسور فيه جمع الأدلة التي تتعلق بالدعوى او بشخص المتهم ، كما أنه قد يكون من مصلحة العدالة محاكمته في مكان ضبطه اعمالا لتسريع التوجيه في لاجراءات الجنائية وعدم تعجيل التوبة مصروفات نقله *

٢٣٩ - لا مفاضلة بين الامكنة الثلاثة

يسعى الأمر لبحث ما اذا كانت انواع الاختصاص المكاني على قدم المساواة أم هناك أفضلية لواحد على آخر * يذهب رأي الى أنه لا يهيج انقول باختصاص المحكمة التي يعصم المتهم في دائرتها الا اذا بعد معرفة محل ارتكاب الجريمة ، اما اذا لم يعرف محل ارتكابها ولم يكن للمتهم محل اقامة فالاختصاص للمحكمة التي ضبط في دائرتها (٤٠) *

(٣٨) العراقي ج ١ ص ٤١٤ * حمراوى ص ٩٠٤ * محمود مصطفى ص ٢٠٧ ، حلي ج ٤ ص ١٦٨٠ ، موسوعة خاور ج ١ ص ٤٤٤ بند ٢٤٩ *
(٣٩) علي عبد الباقي ج ٢ ص ٢٣ * ديسوى وآل بين المكاتب الاعلام وقت التطبيق او لاجراءات المحاكمة (بروس ص ٥٤ وأشار الى عدة أحكام بينجية)
(٤٠) أحمد لغات ج ٢ ص ٥٨٧ * ولورد الشاوي مجوعة الاجراءات ص ١٢٩ ، صلي ج ٣ ص ١٦٧٠ ، جاور ج ٢ ص ٥٦ *

الفصل الثاني

امتداد الاختصاص

أوضحنا كيفية تحديد اختصاص المحكمة الجنائية ينظر الدعوى وهو
ر. يبر صعوبة إذا كانت الجريمة بسيطة ووقعت في دائرة محكمة واحدة .
يبد أنه قد يرتكب مع الجريمة جرائم أخرى وثيقة الصلة بها وتدخل في
اختصاص محكمة أخرى وتكون معها مجموعاً غير قابل لتجزئة . على أنه قد
تكون الربطة بين الجرائم المركبة بسيطة لا تصل إلى ذلك الحد . ومن ناحية
أخرى قد يتوقف الحكم في الدعوى المطروحة أمام المحكمة على الفصل في
مسائل أخرى لا تدخل أصلاً في اختصاصها . وفي الصورة السابقة قد يمتد
اختصاص المحكمة إلى جرائم هي في الأصل غير مختصة بنظرها ولها لقواعد
الاختصاص التي سبق بيانها ، ولذا يرم بحث كل من الصورتين ، فننتكز
على عدم تجزئته والارتباط وعلى المسائل الفرعية .

المبحث الأول

عدم التجزئة والارتباط

٢٤٩ - عدم التجزئة

قد يأتي اجناسي فعلاً واحداً وتكون منه عدة جرائم ، كما قد يرتكب
عدة جرائم سعيًا لفرص واحد وتكون مجموعاً غير قابل لتجزئة ، وحسب
الصورتان الوارد ذكرهما في المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي نصت على أنه
« إذا كان الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها
أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، وإذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد
وكان مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة
واحدة ، والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » . ومن أمثلة الأولى ارتكاب
جريمة هناك عرض على الطريق العام وهي تكون في ذات الوقت فصل على
« فاضح » ومن أمثلة الأخرى اختلاس أحد السيارات أموال الحكومة لتني بين
يديه ولتحقيق غرضه يرتكب تزويراً في الدفاتر التي في عهده بقصد إغلاء
« الاختلاس » أو أن يزيف شخص مقوداً ويقوم بتزويرها ، وتزوير شطرس
المستند ثم استعماله في دعوى ، ففي هذه الصور جميعاً وقعت جريمتان بينهما

ارتباط غير قابل للتحرر ويحتملها غرض واحد فنعشر كل واحدة منهما
مهمة بالآخرى . فإذا كان الفعل الواحد يكون عدة جرائم أو كانت تكون
مجموعا غير قابل للتجزئة وولدت من منهم واحد ، فقد أوجبت المادة ٣٢ من
لائحة العقوبات اعتبارا حريته وحده وتوقع بالنسبة فيها عوبه أشد تلك
الجرائم ، ونقصي المطلق ثمة بهذا أن تختص بنظر هذه الجرائم المحكمة التي
يقع في اختصاصها (نقص في الجريمة ذات العقوبة الأشد من بينها^(١))
وكونت غير مختصة بالنظر في باقي الجرائم^(٢) ، ويستوى في هذا
الاحتصاص المكاني والاختصاص النوعي وإن كان الأخير سوف يحل وراه
الاحتصاص المكاني . وقد سبق أن ذكرنا عند الكلام على مستشار الأحكام
أحكام الارتباط عند الإحالة وهي التي وردت في المادتين ١٧٢ و ١٨٣ أ-ج

إذا طرحت الدعوى على المحكمة المختصة بنظر الجريمة الأشد ونقصي
فيها بالإدانة ، ثم اكتشفت بعد هذا الجريمة الأحف فانه يسمح رفع الدعوى
اجمالية عنها ضد المحكوم عليه^(٣) ، لأنه بالحكم في الجريمة الأشد يفترض أن
عقوبة الجريمة الأحف قد انطوت داخل لعقوبة المقضى بها . والقول بعكس هذا
فيه اضرار لمادة ٣٢ ج ، وقد يسفر بفتح العقوبات على المتهم عن أن يكون
أكبر من عقوبة الجريمة الأشد . وقد نصت محكمة النقض بأن من حق المتهم
ألا تقوم عليه محكمة الجرم عقوبة الجنحة إذا تبين من التحقيق الذي تجريه
أنها مرتبطة بلعن تكون للحماية التي عوقب عيها ارماسا لا يقبل
التجزئة^(٤) . فان رفعت الدعوى فعين على المحكمة المختصة بنظر الجريمة
الأحف أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى ، اد يفترض - احراما لأحكام
قانون العقوبات - أن الحكم بالعقوبة قد صدر في الجرمين^(٥) . والواقع
أنه ما دام المتهم واحدا في الجرمين فانه لا يصور أن تسير كل من المحكمتين
لى نظر الدعوى دون أن تدرى من أمر الأخرى شيئا . اللهم الا في حالة غياب
المتهم .

(١) الفلاني من ٣٣٦ .

(٢) أحمد الشاك نجد ٢ من ٥٩٤ .

(٣) نظري ١٩٢٨/١١/١٨ مجموعة الفتاوى القانونية ج ١ ق ١ .

(٤) نفس ١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض من ٥ ق ٣ .

(٥) ورفع الدعوى عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجرم لا يسبب المتهم فيها حقه في الإدانة
مدعى عند نظر الدعوى أمامه في تباين الألبان الذي يعبه بيني وبين البداية التي سبقت
محاكمته بواقعة من أجلها أمام محكمة (منايات) نظري ١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض من ٩٣
ق ١٩ .

ويختلف الحال لو رفعت الدعوى عن الجريمة الأشد وقضى فيها بالبراءة ويجوز عند اكتشاف الجريمة الأحف تقديم المتهم فيها أى المحاكمة ، لأنه ليست هناك عقوبة قضى بها على أنهم ليعترض أنها نصبت عقوبة بالجريمة الأحف ، أى أن المحكمة التى سمعت من نظر السعوى عن الجريمة الأحف فى حاة الإدانة منفى فى هذه الصورة (٦) . كذلك الحال لو كانت الدعوى عن الجريمة ذات العقوبة الأحف قد رفعت إلى المحكمة المختصة ثم صدر حكم بالبراءة من المحكمة الأخرى فى الجريمة ذات العقوبة الأشد قبل أن يصدر قرار بصم المدعين إلى معضهما .

وما دامت الحرائم التى تكون مجموعا غير ق بن لتجربة يعفى فيها عقوبة الجريمة الأشد فتضى هذا وجوب صم الدعوى المرتبطة أى أنه الرم على القاضى لا حيار له فيه (٧) ، إذ يعفى عدم الصم إلى توقيع عقوبتي على فعلين يعتبرهما المشرع فى حكم الجريمة الواحدة .

فإذا صرحت الدعوى عن الجريمة الأحف أمام المحكمة وكانت الدعوى عن الجريمة الأشد قد عرصت إلى المحكمة المختصة ولم يعفى فيها بعد ، تبنى على المحكمة الأولى - فى رأب - اد ما عمت بالواقعة أن تقرر إحالة المدعى إلى المنظورة أمامها إلى المحكمة الأخرى دون حاجة لدفع بالإحالة من جانب أحد الخصوم (٨) . وإن كانت أحكام انقضى قد جرت على وجوب أن تقضى المحكمة بطروحة عليها الجريمة الأحف بعدم اختصاصها لارتباط الجريمتين فى حكم المادة ٣٢/٣ ووجوب الحكم بالعقوبة الأشد للجريمتين (٩) .

(٦) الارتباط الذى نفاثر به مسئولية من الجريمة الأخرى طبقا للمادة ٣٢/٣ ج ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالمعونة دون البراءة (ملحق ١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقص من ١١ ق ١٦٥) .

(٧) أحمد شحات ج ٤ ص ٥٩٦ . فإن رفض القاضي الصم رغم لوائح الارتباط التى لا يقلل التجربة كى حكمه معينا متجى انقضى لأن الصم نتيجة لازمة لوحدة الجريمة (جازو ج ٤ بند ٥٩٦ ، حتى فابر من ٦٨٢ ، بيير جازو من ٤٧٩ ، بورا من ٧١٢ ، موسوعة دالوز ج ٤ ص ٤٤٦ بند ٢٧) .

(٨) نظري ١٩٤٧/١١/٢٤ المصانة س ٢٨ ق ٢٢٦ وقرر أنه يعزب على الارتباط وهم الجريمة ضم الدعوى والتمتع بالاختصاص بالمسبة المتنوع والمكان ملج لضارب الأحكام وتنويع الوقت .

(٩) نظري ١٩٥٢/٣/٢٥ أحكام النقص من ٣ ق ٢٤٠ ، وراجع ١٩٤٩/٣/٢ مجرعه القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٧ ، ١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام لنقص من ١١ ق ١٨٢ .

وبمدير دوافع الشروط لثبوت في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها يسجل في سبيله قاضي الموضوع أنه أن يقرر ما يراه أساساً اسم الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه (١١) ، إلا إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ، فيكون عدم تطبيقها من الأحكام التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق قانون على وجه الصحيح (١٢) .

والصور أن عزمها أنها تعرض جميعاً وحدة انتهت ولكن ما هو حكم إذا تعدد المتهمون وكانت الجريمة وحدة و تعددت الجرائم ، مثلاً مساهمة عدة أفراد في جريمة النصب منهم فاعنون أصليون والآخر شركاء أو كمن يرتكب ترويراً في أوراق رسمية لاحياء احتلاس وقع من شخص آخر ، في مثل هذا الغرض لا يطبق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات حيث لا تتوفر حكمة أعمالها وتوقع على كل منهم عقوبة مستقلة عن عقوبة الآخر (١٣) ، وإن كانت الناحية العملية ومبع تضارب الأحكام يسهل إلى أن الأفصل نظر الدعوى أمام محكمة واحدة (١٤) ، ويسبب العقه الفرنسي إلى اعتبار عدة الارتباط غير قابل للتحزئة ويوجب نظر الدعوى أمام محكمة واحدة (١٥) .

٣٤٣ - الارتباط البسيط

قد ترتكب عدة جرائم وتكون بينها رابطة لا تصل إلى حد عتباتها مجموعة غير قابل للتحزئة ، أي أن يكون بينها ارتباطاً بسيطاً يتمثل في وقوعها في زمن واحد أو أنها من نوع واحد كوقوع عدة سرقات من أفراد مشتركين في اضطراب أو مظهرة أو كإتفاق بين عدة أشخاص على مقارنة

-
- (١٠) نص ١٩٦٦/٣/٢٩ ، أحكام نقض من ١٧ ق ٧٨ ، ١٩٥٥/٢/١٤ من ٦ ق ٢٥ ، ١٩٥٠/١٠/١٣ من ٢ ق ٢٢ ، ١٩٥٢/٤/٤ من ١ ق ١٦٢ ، ومقرر طلب تأجيل الدعوى لتظلم مع قضية جري مارتيل بجر بيان (ج) الارتباط وتكون الجمع بتطبيق المادة ٣٢ عقوبات نص من لا يلزم ناهية بواجبه أو بحد عليه (نظر ١٩٦٢/١/٣ أحكام النقض من ١٤ ق ١) ، (١١) نص ١٩٦٢/٤/١٧ أحكام نقض من ١٣ ق ١٩٤ ، (١٢) رؤوف من ٤٨١ وهو يستثنى إلى الأعمال التفسيرية للقانون ، (١٣) لرأي من ١٠ ص ٤١٧ ، ويرى وجوب رفع الدعوى أمام محكمة واحدة حفظاً لوحدة الجريمة وعدم تجزئة ظروف وأدلتها بالنسبة لكل منهم ، (١٤) راجع ذلك فابن من ٦٨٠ ، بيز جازو من ٤٧٩ ، بوز من ١٨٠ ، موسومة دابوز ج ٩ من ٤٤٦ بت ٣٦٩ ،

سرقاات من نوع معين كالحبال منقولان من دول المصيفين (١٥) . يقضى لتحقيق العدالة في مثل هذه الصور بوجوب نظر الدعاوى عن الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة ، لأن ظروف بعض تلك الجرائم قد ينشأ عنها على بعضها الآخر ، وتكوين المحكمة لرأيها في أحدها يساعد على فهم باقيها (١٦) . ولذلك يجوز أن ينظر الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا بسيطاً أمام المحكمة المختصة بنظر أحدها ولو كان كل منها معروفاً ، لأن فصلها لمتهم نفسه تقتضي ذلك ونصوص القانون توصي به وإن لم توجه (١٧) .

وتدركت الدعوى الجنائية عن إحدى الجرائم المرتبطة ارتباطاً بسيطاً ثم قضى فيها من هذا لا يمنع من رفع الدعوى بالنسبة إلى الواقعة الأخرى المرتبطة بها ، لأن حكمة الضم بسبب ذلك لا رباط هي أداة سبيل ظهور الحقيقة ، وفي الدول الناصية في اعتباره - عند تقديره للعقوبة - بجريرة الأخرى التي وقعت من المتهم (١٨) . ولنفس حكمة الارتباط البسيط لا يكون ضم الدعاوى المرتبطة بالرام على الناصية بل هو أمر له تجربة فيه ، إن شاء أمر بضم الدعاوى المرتبطة ، وإن أراد نظر كل دعوى على حدة (١٩) . وقد قضت محكمة النقض بأن رفض ضم صم قضائياً لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالنصيب المطروحة هو من سلطة محكمة الموضوع ، لأن تقدير الارتباط بين

(١٥) وقد ذكر قانون مطبق لجنات الفرس صورا من الارتباط البسيط على سبيل المثال وهي الجرائم التي تقع في وقت واحد من أشخاص معينة ، الجرائم التي تقع من عدة أشخاص يقع على أشخاص صائبين بينهم ولو ارتكبت في أوقات وأماكن مختلفة ، جرائم سرقة ارتكبت بعضها معوية ، لارتكاب البعض الآخر أو تسوية له أو لأشخاص آخرين أو نفيه الأفراد من عقاب عليه ، حالة إساءة الألباء التي حلت أو احتسبت وصفاً المصنوع عليها بواسطة ارتكاب جنية أو جنحة

(١٦) أحمد شحات ج ٢ ص ٥٩٥ ، الفيل من ٣٧٦ ج ٢ ص ٢٠٨

(١٧) نقض ١٩٢ / ٥ / ١٦ مجموعة القواعد ، لقانونية ج ٢٦ و ٢٦

(١٨) وقف المحكمة الجزئية بدم الإحصاءات عندما تنكشف لديها أن أصابه إحدى على قد نشأت عنها حكمة مستندة ، وإن قضى بحالة ياتى الجنب المرتبطة بالواقعة على محكمة لجنايات إلا أنه حتى قروا عدم الإحالة الانتصاف على نظر الجنابة فإنه يصح على المحكمة الجزئية الفصل في الجنب فلا تقضى بعدم الإحصاء (نقض ١٩٦٠ / ١٢ / ٢ أحكام النقض من ١١ و ١٨٣)

(١٩) نقض ١٩٦٦ / ٣ / ٢٩ أحكام النقض من ١٧ ق ٧٨ ، نقض ١٩٦٢ / ٢ / ١٧ من ١٢

ق ٩٥ ، العراق ج ١ ص ٢٤ ، بين جازر ص ١٨٠ ، بوليا من ٧١٢ ، بوسرة جازر ج ١ ص ٤١٦ ، بين ٢٧٠

انجر ثم انوجب بنظره معا هو من اسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع دون أن يكون ملزما ببيان عنه رفض الطلب (٢) .

المبحث الثاني

المسائل الفرعية

عندما تطرح الدعوى الجنائية على القاضي للفصل فيها بعد تفق في سببها بعض مسائل توجب عنه معرفة حكم القانون فيها حتى يستطيع أن يصيب قضائه عليه ، وهذه المسائل لا تكون معروضة عليه بصفة أصلية ، بل يعنى بوقف الدعوى الجنائية الى أن يصدر الحكم في المسائل الفرعية من ناحية المختصة أصلا أم يتصلى لها ليفصل حكم القانون ، وإن كان الأمر الأخير كما هو الأثر الذي يترتب على ذلك (٢١) . كدعوى حياته أمانه يحتاج الفصل فيها لتعرف ما إذا كان العقد الذي سلم المات بمقتضاه هو من أوجه الأمانة التي هي عليها القانون في المادة ٢٤١ ع ، وكاحتلاس محجورات يراد ببيان حكم قانون في وجود نحر من عنه وكدعوى ربا يحتاج القاضي فيها الى معرفة ان كى عقد الزواج صحيحا أم باطلا (٢٢) .

لم يكن قانون تحقيق اجبايات الاهل يتضمن هذا يساؤل القاعدة التي يمكن اعمالها في تلك المسائل ، ولكن القضاء كان قد درج على أن يحتص بدعى بالفصل في جميع المسائل التي تعرض له والتي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية ، وكان سنده في هذا أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع بمعنى أن القاضي الذي يحتص أصلا بموضوع الدعوى يمتلك الفصل في المسائل التي تعرض عنه وتتوقف عنها الحكم في الموضوع الأصلي المطروح

(٢) لقض ١٩٥٥/١/١٠ أحكام لقض من ٦ و ١٣٠ .

(٢١) .س. تعرض هنا لبحث حق المحكمة في بحث معجورية القوانين بوجه اليها في مؤلفات

القانون .س (ورجع في ماير من ٦٨٤ ، وبيع حلق من ٤٨٢)

(٢٢) يرقى رأى في مسائل الأوسه والمسائل الفرعية والأولى هي التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية والتي تتضمن المحكمة الجنائية بحسب الأمن ، بالفصل عيب بصفة تبعية في نفس الدعوى طبقا للمادة ٢٢٦ . والثانية هي التي يجب ان ترفع بها دعوى مستقلة أمام جهة الاختصاص وأن يوقف النظر في الدعوى الجنائية حق الفصل فيها (وژوب من ٤٨٢) ، ونظمت لمستها جميعا بامسائل لفرعية ، باعتبارها متفرقة في الدعوى الأصلية المطروحة على القاضي ، بأنه بحسب عرف حكم القانون ايها على كل الأسوال ، سواء برأى من القاضي لمروسة عليه الدعوى الأصلية ، ام من جهة أخرى مختصة بغيره القانون .

عنه (٣٣) * وقد استثنى من تلك المسائل ما يتعلق بالأحوال الشخصية لاختلاف ولاية قضائى الوطنى والشرعى قبل إلغاء الأخير * ولعل مسرد قاعدة هو وحدة القضائى المدنى والجنائى ، حيث يقوم القاصى بالاحكام بنظر ادعاءى المدنية والادعاءى الجنائية فى حين أن دعوى الأحوال الشخصية كانت تختص بها جهات الأحوال الشخصية نفس انائها ، وانما للقاعدة سابقة الذكر وتعميدا لما درج عليه القضاء فى ظل التشريع المنقضى جاء المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية بنصوص صحتها تلك القواعد فى المواد من ٢٢١ الى ٢٢٥ والنسب تناولت ثلاث صور (١) توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على الفصل فى مسألة مدنية (٢) توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على نتيجة دعوى جنائية أخرى (٣) توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية *

أولا - المسائل المدنية

٢٤٣ - وجوب الفصل فيها

نصت المادة ٢٢١ ج على أن « تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » وحكمة هذه القاعدة أنه لا معنى بتعطل الفصل فى الدعوى الجنائية - وهى بطبيعتها تسير الى السرعة - انتظارا لحكم يصدر فى مسألة مدنية لا سيما وانها قد تطرح على نفس القاصى الذى بنظر الواقعة الجنائية فى ذات المحكمة نظرا لوحدة القضائى المدنى والجنائى

فالمشرع قد أمد القاصى الجنائى وهو الفصل فى الدعوى الجنائية - اذنة أو مراده - بسلطة واسعة تكفل له كشف الواقعة عن حقيقتها كي لا يعاقب براء أو يعذب جاني ، فلا يتقيد فى ذلك إلا بقيد يورده القانون ، ومن ثم كان له الفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية لأن قاصى الأصل هو قاصى المخرج ، وليس عليه أن يعف الفصل

(٣٣) للنظر ١٢/٢/١٩٣٥ ، المادة من ١٦ فى ٢٢٢ ، ٢٠/١٩٤٤ من ٢٦ فى ٢٦٢ * لارسونج
الجنائية من ١ من ٢٧٥ ، دى مارس من ٦٨٣ * والمذبح بوقته الدعوى الجنائية انتظارا للفصل
فى مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقا من طرق الدفاع لا تكفى ثارته لأول مرة أمام محكمة
النظر (ملحق ١٢/٦/١٩٦٠ أحكام النظر من ١٩ فى ١٦) *

فيها نرى أنها عسى أن يصدر من أية محكمة غير جنائية من محاكم السلطة القضائية و من أية جهة أخرى ، وهو لا يتعين بأي قرار أو حكم يصدر منها ، اللهم إلا بحكم قد صدر فعلا من محكمة الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها في المسألة - بحسب - التي يوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية وهذا لنص المادة ٤٥٨ إجراءات جنائية (٢٢ مكرر) .

فإذا كانت الجريمة المصروحة على المحكمة الجنائية يسمح انفصل فيها إلى بيان حكم القانون في عسائه فرعية يحكمها القانون المدني (٢٤) أو القانون التجاري أو قانون المرافعات فإنه يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في تلك المسألة ، ولا يجوز لها أن توقف الدعوى انتظارا لفصل فيها من محكمة أخرى (٢٥) . فإن هي فعلت كان قصورها متعين للإلغاء ، أي أن حكم القانون في هذه الحالة ملزم للمحكمة (٢٦) . فإذا أنهم أمين صندوق جميعه معاوية سببها أموالها تبين للفصل في التهمة المسممة اليه معرفة ما إذا كانت هناك أموال محتسبة من عسائه ، فإن كان هذا يدعو إلى فحص دفاتر الجمعية بواسطة خبير وكشف نسخة الحسابية وجب على المحكمة الجنائية مباشرة ذلك الإجراء ، ولا يجوز لها أن توقف الفصل في موضوع جريمة خيانة الأمانة ريثما تفصل المحكمة المدنية في نتيجة الحساب حتى ولو كانت هناك دعوى حساب مرفوعة فعلا أمام المحكمة المدنية . وإذا أسند إلى شخص اسمه شريك لا يقبله رصيده لثمن وقابل لتسحب في بنك فدفعت انتهت بأن ورقة المحررة لا تعد شيك فإنه لا يجوز وقف الدعوى الجنائية لتعرف كنه الورقة هل تعتبر شيكا أم كميانية بحكم من المحكمة المدنية أو التجارية . بل يتعين على المحكمة الجنائية

(٢٤) مكرر) نفس ١٩٧٥/١١/٢٣ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٥٩ . للمحكمة المدنية تفصل بموجب المادة ٢٤٦ ج بالفصل في جميع المسائل التي ترفع عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهم عن اجرائم التي دونت بسبب انفصل فيها لا يمكن أن تقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت تفصل ١٩٧٧/١/٢٩ أحكام النقض من ٢٨ ق ١ .

٢٤٦ نفس ١٩٧٢/٥/٢٣ المحسمات من ١٣ ق ١١ ١٩٤٢ ١٢/٧ من ٢٥ ق ١٣ ١٩٥٢/٦/١ أحكام النقض من ٤ ق ٢٢٧ ذو حابر من ٦٧٦ .

٢٥٦ نفس ١٩٤٦/١٢/٢٢ المدامات من ٢٧ ق ١٩٩ ، ١٩٤٨/١٠/٢٥ من ٢٩ ق ٢٣٦ وفي مادة لا ادات المحكمة المتهم في جريمة تاجر محل باعجار يريد على أجر الكتل والزيادة المرفوعة قانون دون انتظار الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن خفض الأجرة لا تكون قد حالت القانون (نفس ١٩٥٢/٥/٤ أحكام النقض من ٥ ق ١٩٤) .

(٢٦) رجع تقرير لجنة العدل مجلس الشيوخ .

الفصل في هذه المسألة - وإذا دفع متهم بعدم وجود حجر في جبهة حياة ، مائة أسد اليه اركانها على ما وقع عليه حجر قصبي ، منه لا يجوز وصف اندعوى حتى الفصل فيها اذا كان هناك حجر فعلا ولو كان باطلا أم لا إجراء ابدى انحد ليست له مظاهر الحجر الشككية ، ويجب على المحكمة ان تأخذ الفصل في هذه المسائل الفرعية (٢٧) ، ولا يجوز مطالبتها بوقف نظر في ذلك حتى يحصل في دعوى رفعت بشدها (٢٨) .

ويشترط لاحتصاص المحكمة الجنائية بالفصل في المسألة لفرعية التي تعرض لها أن يكون حكمها في الدعوى الجنائية متوقفا على معرف حكم لقانون فيها ، وأن لا يقتضي نظرها لتلك المسألة الحدود اللازمة بدعوى في اندعوى (٢٩) ، وكون المسألة التي تعرض للمحكمة مما لا يمكن معه الفصل في اندعوى الجنائية لا معرفة حكم القانون فيها هو ما يجب في مطلق تقديرها (٣٠) . بمعنى أنها اذا رأيت أن إثارة الدعوى بالمسألة الفرعية لم يقصد به الا فصل الفصل في الدعوى كان لها أن تلغى عنه وفصل في الموضوع ، والرأي ابدى منهي الى المحكمة الجنائية في المسألة الفرعية لا يفيد لحكمه اختصاص بها أصلا عند عرض الموضوع عليها (٣١) .

ثانيا - المسائل الجنائية

٢٤٤ - وقف الدعوى وشرطه

تنص المادة ٢٢٢ ج على أنه اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وحسب وقف الأولى حتى يتم الفصل في اثنائية وهذه قاعدة مطلقة وعدلة فما دام الحكم في الدعوى المطروحة على المحكمة غير ممكن الا بمعرف حكم القانون في دعوى جنائية أخرى مطروحة

(٢٧) وهذا نص ذاته لا يترتب على المحكمة اذا تضمنت برفض الدفع بعدم وجود ضمة للمدعى بائق المدعي في التحدث عن المحبة التي يدعي رباستها والواقعة عليها جريمة الموقعة بها لدعوى وقسمته في موضوع الدعوى الجنائية والمدنية (٢٨) نفس ، ١٩٤٤/٤١ مجرعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٥ .

(٢٨) نفس ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٣٠ ، ١٩٦٨/٥/٢ من ١٩ ، ١٩٩٠ .

(٢٩) نفس ١٩٦٧/٥/١٦ النقض اليه في الفصل السابق

(٣٠) جري من ١٩٧

(٣١) من ج ٦ بند ٣٦٦٢ .

على القضاء فلا سيبل الا لتزيت حتى الفصل في الدعوى النامية اذ قد يبس حكم الادانة على افتراض صحة واقعة ما تم يصدر حكم من القضاء فيها يعكس ذلك . ويسوى هنا ان تكون الدعوى لاحيرة مطروحة على ذات المحكمة التي سطر الدعوى الاولى او محكمة اخرى *

ويشترط لوقف الفصل في الدعوى الجديده امران

١ - ان يكون الفصل فيها مبنياً على ما ينتهي اليه القضاء في دعوى جديدة اخرى ، أي لا يمكن الحكم في الأولى بمير حكم سابق في الأخرى ولا عبرة بأى الدعوىين رجعت أولاً اما يكفي أن يكون الفصل في احدهما مرتبطاً على الحكم في الأخرى . فادا أقيمت دعوى البلاغ الكاذب ضد متهم وكانت هناك دعوى أخرى مرفوعة عن الفعل موضوع البلاغ الكاذب ، فانه حتى يستطع الفصل في الدعوى الأولى يجب نداه بعرف كذب البلاغ أو عدم كذبه لتزيت حتى يتبين صحة الواقعة أو عدم صحتها (٣٢) ، وهو أمر يستجده الفصل في الدعوى المطروحة عن ذلك بفصل ، ويفتضى حيناً وقف دعوى البلاغ لكاذب . وادا رجعت دعوى باستعمال سند مرور وكانت هناك دعوى أخرى مرفوعة عن تزوير ذلك السند ، فانه حتى يقضى في حريضة الاستعمال يجب أولاً تعرب حكم القضاء عينا اذا كان السند مرورا أو غير مرور ، وهو الموضوع المطروح في الدعوى الأخرى ، ومن ثم توقف الفصل في دعوى استعمال السند المرور أمر منطقي *

٢ - أن تكون الدعوى التي يتوقف على الحكم الصادر فيها الفصل في الدعوى الأخرى مرفوعة بالفعل أمام القضاء . ويذهب رأى الى أنه لا يفيد برفع الدعوى اقامتها أمام المحكمة فعط بل يكفي أن تكون الدعوى قد حركت أمام سلطة التحقيق ، وبكر لا يكفي أن يصدر الأمر الى سلطة جمع الاستدلالات (٣٣) . ولكننا نرى أنه لابد أن تكون للدعوى الأخرى مطروحة على المحكمة لأن المشرع قد استعمل عبارة الفصل في الدعوى الأمر الذي لا يكون الا عند طرحها على القضاء ، ولأن حكمة الوقف هي بيان الحكم في الدعوى

(٣٢) مذكرة الاية حبة قانون الاجراءات الجنائية . وفي هذا القيس وقف لدعوى جنائية
ويشترط الفصل في دعوى جنائية بتزوير ورقة من أوراق الدعوى طعن لها أمام ذات المحكمة
بدعوى تزوير لزمية مستقلة (تلغى ٥/٧٧ ١٩٦٠ أحكام لتلغى من ١١ ق ١١٥)
(٣٣) محدود مصطفى من ٢١٦ مارس ١٩٦٠ *

الأولى على مسعاه ان يصل في الأخرى فتتقدم به المحكمة فحكم لبراءة مسعر حجة لديها ، وليس العمل كذلك لو صدر من جهة التحقيق قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، اد استبعد به أنه لا يعيدنها . أما اذا كانت الدعوى لم ترفع أصلا أمام المحكمة فلا محل لتوقف من تفحص المحكمة في الدعوى المطروحة عنينا بجميع عناصرها وتعتبر المسألة لأخرى كالمسائل المدنية من المسائل الفرعية بالنسبة الى الدعوى الأصلية (٣٤) . ولا عمرة حينئذ بما قد كتب أساسه الفرعية بدخل في اختصاص المحكمة من عدمه (٣٥) . مثلا حجة تصيب بطريق انصراف في عقار أو منقول وكانت رسيطة الجنائي أوراها رسيطة مدنية (٣٦) .

هذا صدر لحكم من محكمة الأخرى تعين على المحكمة التي أوقفت الدعوى أمامها أن تتقدم هذا الحكم بعد أن أصبحت له حجية ، ولا أصدرت المحكمة من وقف الدعوى (٣٧) . ولكن رأى المحكمة الجنائية في مسألة فرعية حالية منحصرة بالدعوى المطروحة عنينا ، لا يبرم المحكمة المختصة اذا ما عرست عليها الواقعة مسجلة ، لأن المحكمة الأولى كونت رأيها لقط في الواقعة دون أن يصدر عنها حكم تكون له حجية تمنع مظهر الدعوى أمام محكمة المختصة .

ويجب على المحكمة وقف الدعوى المطروحة أمامها متى توافر الشرطان لسماعان دون حاجة الى دفع بذلك من أحد الخصوم في بدعوى (٣٨) . فحكم القايون هما وجوبى ويعتبر متعلقا بالخطام العام لأن مخالفته تعنى فصل محكمة في واقعة حصص القايون محكمة غيرها بالحكم فيها ، أى لا اختصاص لها بمظهرها .

(٣٤) صدر لوى من ١٩٦٧ ، والمذكورة الإحصائية لقانون الإجراءات الجنائية .

(٣٥) لقض ١٩٦٩/٥/٣٠ مجموعته الفواعد القالونية ج ١ ق ٢٧٢ . محمود مصطفى

س ٣١٦

(٣٦) حكيم هذا فى فاجر من ١٩٨٥ دوى وجوب وقف الدعوى حتى تحكم محكمة المختصة

فى جديده وثقا لا جرى عليه القضاء بغير سارو من ٤٨٥ .

(٣٧) دوى فاجر من ٦٨٧

(٣٨) وينذهب صراوى الى انه يجب هل صاحب الشأن أن يدافع بضرورة وقف الدعوى وان

يكون ذلك ندمج جديدا ومينيا هل أمسان سليم (من ١٩٩) .

ثالثاً - مسائل الأحوال الشخصية

٢٤٥ - وقف الدعوى

تنص المادة ٢٢٣ ج على أنه « إذا كان للحكم في الدعوى لجانبية يوقف على بعض من مسأله من مسائل الأحوال الشخصية (٣) ، جاز للمحكمة لجانبية أن توقف الدعوى وتحدد للمسألة المدعى مدعوى المدعي أو المدعى عليه حسب الأحوال أجل لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص ، ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة » . نصت المادة ٢٢٤ ج على أنه « إذا انقضى أجل المثار إليه من زيادة نسبه ولم يرفع الدعوى إلى الجهات ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها ، كما يجوز لها أن تحدد محصم أجل آخر إذا رأت أن هناك أسباً مقبولة تبرر ذلك » ، ويستفاد من أحكام محكمة النفس أن القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي أنقضى المحاكم الشرعية وغيرها من جهات الأحوال الشخصية لم يؤثر في القواعد التي وردت نص المادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ ج تأسيساً على أن دوائر الأحوال الشخصية بالمحاكم قد حسب مكان محاكم الشرعية وغيرها من جهات قضاء الأحوال الشخصية ، وأن عبارة « الجهات ذات الاختصاص » التي وردت في المادتين تصرف إلى دوائر الأحوال الشخصية ومن ثم فلا اختصاص للمحاكم المدنية بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية (٣٩ مكرر) .

ويشترط بوقف الدعوى اجبائية أن يكون انفصل فيها متوقفاً على بعض من مسألة الأحوال الشخصية ، وما لم يكن مبني الحكم الجبائي بالإدانة

(٣٩) أي ما يختص به المحاكم حسبية قبل القضاة أو المحاكم حسبية في مسائل الإلزام على المال وعبارة الحساب من جانب الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتبنية بالصب لخدمة أو العائلة الذميمة بشخص الإنسان والتي رتب القانون عليها آثاراً في حق الاختصاص وهي عليها في المادة ٢٢٢ ج ، ٢٢٣ ج ، والتي يجوز الحكم فيها فور نفي المضي به أمام المحاكم الجبائية وهي محاكم المذهب على الإجراءات المشروطة عليها ومن ثم لالة يجب على المحكمة في حكمها أن تخلص بنفسه ملاحظات التهم بالثبوت على الحساب ليجر نفي ذلك بقرار المجلس حسب الذي صدر من غيبته فالأمر لم تقبل وانكرت على التهم سق في مناقشة الحساب بعد اعتماد من المجلس حسب أن حكمها يكون قاصراً (نفس ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام ٨ نفس من ١٩٦٦)

(٣٩ مكرر) نفس ١٩٦٦/٢/١ أحكام النفس من ١٧ ق ١٣

أو البرائة في حاجة الى الاستناد لحكم القانون في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فلا يجوز وقف الدعوى (١) . فإذا دعي بطلان عقد رواج في دعوى ربا حار وقف دعوى زنا حتى الفصل في صحة أو بطلان الزواج من دائرة الأحوال الشخصية ، ولما إذا كانت موضوع الدعوى من بربروتية طلاق بأن حضر عبر الزوج وطلق لزوجته أمام المأذون فلا محل لوقف الدعوى اجبائية بحجة تعرف حكم الشرع في مثل هذا (الطلاق) (٢) .

ويذهب الفقه الى اشتراط ابداء الدفوع ممن يرى له صانها في إثارة مسألة الأحوال الشخصية فيسبب بمحكمة أن تثيرها من تنعاء نفسها (٣) . ولعن ما يستند هذا الرأي أن المادة ٢٢٢ أوجبت على المحكمة تحديد أجل للمهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو لسمجى عليه لرفع مسألة الأحوال الشخصية الى جهة الاختصاص ، أي أنها تفرض أن واحدا من هؤلاء هو الذي أثار المسألة الفرعية . ونحن نرى أن ذلك اشترط لا موجب له ويتنافى العدالة . والاستدلال السابق فيه بحميل للنص أكثر مما يحتمل ، فبعض أن العاصي ارتأى من تنعاء نفسه في جريمة ربا مطروحة عليه أن عقد الزواج به شبهة قوية لبطلانه شرعا ولم يثر المتهمة دفعا بذلك فهو يعمل هذه المسألة وبعض في لجاجة بالإدانة . ومن يحنف مصير المتهمة في هذه الصورة عن غيره في دعوى أخرى تنبه الى مثل هذا الدفوع ؟ ما دامت مهمة القضاة في أعمال العدالة معانها الصحيح فلا مانع إذن من أن تثير المحكمة مسألة الفرعية وتكلف من نرى له صلاحها فيها بإقامة الدعوى أمام جهة الاختصاص

(٤١) قصد المشرع بما أوجبه في المادة ٢٢٢ ج من ايقاف دعوى لجنائية أنه تكون مسألة الأحوال الشخصية ما ينصون بركن من أركان الجريمة المرفوعة به الدعوى الجنائية أو بغيره لا ينبغي وجود الجريمة الا بوجوده ، والا لا تتوافر عند الاطلاق وهذه البطة في حدود هذا النص هي أن تكون المسألة ما يتوجب عليها جدي الفصل في الدعوى الجنائية ومن ثم فلا جناح على المحكمة إذا قصدت في الدعوى الجنائية المرفوعة بتروير دوقه أو كانت لورقة تمت بطله الى تراجع مطرح علم المحكمة المدنية ولم يفصل فيه . نقض ١٩٥٨/٦/٢٢ أحكام النقض من ٦ و ١٧٥) .

(٤٢) استئناف مصر ١٩٦٨/٥/٨ القضاء من ٥ من ٢٤٦ . نقض ١٩٦٧/٣/٢٧ القضاء من ٢ من ٢٧٢ ، حراوى من ١٢٥ .

(٤٣) انصاف ج ١ من ٣٤٠ ، حراوى من ٩٢٦ ، محمود مصطفى من ٣١٨ . ميل ج ٦ منذ ٢٦٨٧ ، جلدو ج ٢ منذ ٢٢٩ . بيد جاردو من ٤٨٥ ويؤسس رأيه على أن المسألة الفرعية هي دارج للمهم .

ما دامت هي مبنية من الدعوى فيها لانعدام ولايتها . ومغلا عما تقدم فان
يرت المحكمة في نظر موضوع الدعوى الجنائية حتى استصدار حكم من
المحكمة المختصة بالأحوال الشخصية أمر يوجه القانون . فان المحكمة ليست
بولاية الأمر في مسائل الأحوال الشخصية^{١٠} . وما يؤيد هذا النظر ان
مشرع أباح تكليف المحامي عليه برفع مسألة الأحوال الشخصية أمام جهة
الاختصاص مع انه ليس حصصا في الدعوى أي لا حصة له في تدفع بمسألة
نهرية .

٣٤٦ - سلطة المحكمة ازاء الدفع

إذا أثار أحد الخصوم في الدعوى الحائية دفعا باثبات مسألة من مسائل
الأحوال الشخصية كان للمحكمة حق تقدير حدية هذا الدفع وما اذا كان
يستوجب وقف الدعوى أو ان الأمر من الوضوح أو علم الجدي بهما لا لزوم
معه لوقفها (٤٢ مكرر) . فإذا بان للمحكمة أن الدفع لا يؤيده الظاهر وأنه
لم يقصد به الاعتراف سير الدعوى وتأخير الفصل فيها كان لها أن ترفضه (٤٣) .

فإذا رأت المحكمة الجدلية وقف سير الدعوى للفصل في مسألة لأحوال
الشخصية فانها تحدد أجلا لرفع المسألة من الجهة ذات الاختصاص وتكلف
بذلك من أثار الدفع أو من ترى ان له صالحا فيه (٤٤) . ويمكن أن يتم رفع
الدعوى في الأصل المصروف فلا يشترط الفصل فيها في موعد محدد (٤٥) . لأن
الحكم من اختصاص الجهة التي تطرح عليها ولكل حالة ظروفها الخاصة . فإذا
لم يرفع المسألة إلى الجهة ذات الاختصاص في الوقت المحدد كان للمحكمة أن
تعلن الخصم أخلا آخر إذا رأت أن هناك أسبابا مقبولة تبرر ذلك م ٢٢٤/٢
أج) ، أي تقضي في الدعوى حسب الوقائع والأدلة القائمة فيها ، والا
كان من مقدور الخصم تمطيل الفصل في الدعوى الجنائية بعدم دفع الدعوى
إلى جهة الأحوال الشخصية وغالب ما يبرر هذا منه دليلا على عدم حدية الدفع

(٤٢) مكرر) نفس ١٩٧٨/١/٩ أحكام بنفس من ٢٩ ق ٥ .

(٤٣) نفس ١٩٥٤/١٠/١٨ أحكام بنفس من ٦ ق ٢١ ، ١٩٢٣/١٢/١٣ بمعية لوجه

لقانونية من ٦ ق ٢٧ ، ١٩٤٥/٤/٨ المحلقة من ٢٧ ق ٢٩ . حمراوي من ٢٢٩

(٤٤) يرى حمراوي أن من وجبه بالدفع هو المكلف بحجة بذلك قياسا على المادة ١٧

من قانون نظام القضاء (من ١٩٢٧) . وهو في رأينا قد ثبت ميور من نص المادة ٢٢٣ ج

١٤٥ ، انشأوى مجموعته الاجراءات من ١٤٣ . وقد كان مشروع الحكومة ينص على الفصل

في الدعوى وعلى النص بلجنة الاجراءات مجلس الشيوخ لأن إصدار الحكم ليس من حق الخصم .

الذى تقسم به أو تسليمه بما ريد معرفة حكمه ان كانت المحكمة هي التى
أثارت الدمع (٤٦) .

وقد أشارت المادة ٢/٢٢٤ ج^١ الى اتخاذ الاجراءات أو المحقيقات
الضرورية أو المستعجلة وذلك حتى لا يكون وقف الدعوى مدعاة لضياع دليل
قد لا يستطاع الحصول عليه فيما بعد ، كحالة ما اذا حرص الجنى عليه أو
أحد الشهود وحيف عن حياته اذا طرأ أمر الوقف فلمحكمة أن تسمح
أقواله (٤٧) .

مبحث خاص

الاثبات المسائل الفرعية

٢٤٦ مكرر - تنص المادة ٢٢٥ ج^١ على أنه «لتبج المحاكم الجنائية
في المسائل غير الجنائية التى تفصل بينها ثبوت الدعوى الجنائية طرق الاثبات
المقررة في القانون الخاص بذلك المسائل» - فمن الطبيعى أن يخصح مسائل
التي يتوقف احصل في الدعوى الجنائية عليها - قى اثباتها - لقواعد المقررة
في القانون الخاص بها ، فتسمح مثلاً قواعد الاثبات المقررة في قانون الاثبات
لعمود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ ع بالسنة لحريمة حياة الأمانة (٤٨) .

واثبات وجود عدم الأمانة في جريمة حياة الأمانة هو الذى يتصلين
والالتزام فيه بقواعد الاثبات المذكورة في القانون المدعى . أما واقعه الاحتلاس
أى التصرف الذى يأتية الجاني ويشهد على أنه حول حياته الى حياة كاملة أو
بعض هذا الاحتلاس ويدخل فيه رد القوى موضوع الأمانة ، لديها واقعة مادية
يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها التهمة رجوعاً الى الأصل وهو مبدأ
حرية اقتراح الدعى الجنائي (٤٩ مكرر) . والمحكمة لى حرية حاية الأمانة
في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون
لا يفيد بها تلك القواعد الا عند الإدانة في خصوص ثبات عدم الأمانة (٤٩ مكرر) .

(٤٦) يرى الشاوى (مجموعته الاجراءات ص ١٤٣) أن لمحكمة أن تتصدي لمسألة
شرعية وتخص فيها باعتبار ان الخصم متاخر او مهمل ولا يمكن أن يتروك حصيل الدعوى الجنائية
محت صرفة ي ما لا يهدية (صراوى ص ٩٣٠) .

(٤٧) صراوى ص ٩٢٧ .

ص ٢٨٢ .

(٤٨) قض ١٩٣٥/٧/٣ المتعلقة من ١٦ في ١٦ . ١٩٤٣/٢/٨ من ٢٥ في ٨ . بيم . د .

(٤٩ مكرر) قض ١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض من ٣٦ في ١٥ .

(٤٨ مكرر أ) قض ١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض من ٢٥ في ١٢٢ .

وقد هدف المشرع بقواعد الإثبات المدنية إلى مصلحة محصوم. ومن ثم يجوز لهم التنازل عنها سواء صراحة أو ضمناً إذ لا يعتبر من البطام العام ، وهذا حري قصاء النقض (٤٩) - . ونقد نص بأن القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد وما دام انطاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم حوار الإثبات بالنسبة - ونافس الشهود الذين سمعوا في مواجته دون أن يندى أي اعتراض على سماعهم مما يعد تنازلاً منه عن التمسك بإدفع بعدم جوار الإثبات بالنسبة ، فلا يسوع له التمسك بالدفع المذكور (٥٠) . والدفع بعدم حوار الإثبات بالنسبة وإن كان لا يتعلق بنظام العام لا أنه من الدواعي الجوهرية التي يجوز على محكمة الموضوع أن تعرض له وتود عليه ما دام المدافع قد سبق له قبل البدء في سماع الشهود وعرض لدفع دون إعياء بالرد عليه هو قصور وحظ في تطبيق القانون (٥١) - . ويصح إثبات العقود التي يزيد قيمتها على عشرين جنيهاً بالنسبة إذا قل ذلك المدعى عليه صراحة أو ضمناً (٥٢) - . ويصح في العنق والقانون الأساس أن العرف أو العادة هي بعض المعاملات مما يستخرج من الحصول على دليل كتابي ، وتقدير هذا المباح من شأن محكمة الموضوع (٥٣) - . وتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تحمل وجود المصرف المدعى به قرينة لأحسان أو لا نفعه هو مبدأ

(٤٩) نص ٤/١٩/١٩٤٣ لائحة من ٥٢ في ١١ - ١٧/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض من ٢ في ١٤ ، ١٩٥٤/١٢/٢٧ من ٦ في ١٥ ، ٢/١٢/١٩٥٥ في ٢٢٨ ، ١٦/١٠/١٩٦١ من ١٢ في ١٥٥ .

(٥٠) نص ٢٦/١/١٩٤٢ قصاء النقض في جرائم الأموال في ٥١٨ - . وتقييم المانع الأدبي الذي يجبر الأنساب بالنسبة فيما كان يجب إثبات بالكتابة أو عدم قيمته مما يدخل في نطاق الوقائع لتقديره شروط القاضي الموضوع في نص ٢٩/١/١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ في ١٩٤ - .

(٥١) نص ٤/٨/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ في ١٠٣ - .

(٥٢) نص ٢/١٩/١٩٤٠ لائحة من ٢١ في ٤٦٨ - . وراجع نص ٢/٢٢/١٩٧٧ أحكام النقض من ٢١ في ٦٧ ، في محسوس لتسجيل التعويض باعتباره القرار غير قضائي وقد أوردناه عند الكلام على الاعتراض ، بند ٢٩٨ من هذا المؤلف - .

(٥٣) نص ١٢/١١/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ في ٢٥ - .

يستثنى نه قاضي الموضوع ولا رواية حكمه تبين عليه في ذلك هي كانت
رأيه لا يتعارض مع ما هو ثبت بالورقة ومهما على اسباب تبوعه (٥٣ مكرر) *

وإن الحكم المطبق الإثبات لرب من الإثبات الذي يجب ذكره
الحكم لأنه لا يتعلق بواقعة من ورائع بدعوى وإنما هو خاص بأحداث الاتبات
وليس على المحكمة أن تملأ احداث اندعوى في الحكم إلا إذا لم تشأها مزع
من الاحصام (٥٤) *

(٥٣ مكرر) نقض ١٩٧٥/١/٢٦ أمكان النقض من ٢٦ في ٢٠
(٥٤) نقض ١٩٧٢/١١/٢١ نقض النقض في جرائم الأموال في ٥٦ *

الفصل الثالث

عدم الاختصاص وتنازعه

المبحث الأول

الرفع بعدم الاختصاص

يتضمن المشرع بتوزيع الاختصاص وتوزيعه بين مختلف المحاكم من ضمن أن تحقيق العدالة سواء أكان الاختصاص مبنيًا على شخص أو نوع أو المكان فإن حولت تلك القواعد كانت المحكمة غير مختصة ، ويتعين تعريف طبيعته الاختصاص من هو متعلق بالنظام العام أو أنه إجراء جوهري قصد به مصالح الخصوم ، وكذلك متى يدفع به والآخر أنسي يترتب عليه ، وهي أمور يرجع إليها إلى المحكمة التي سلف بيانها . والتي يجب التنبه إليه ابتداءً أنه إذا دفع أمام محكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تمس فيها الفصل في الدفع قبل نظر الموضوع (١) . إلا إذا كان قصاؤها في الدفع يتطلب بحث الموضوع ابتداءً كتحقيق ورائع الدعوى لمعرفة ما إذا كان العمل يسطوي تحت وصف حماية السرعة بإكراه أم مجرد جملة سرقة (٢) . بل أنه يتعين على المحكمة التحقق من اختصاصها من تلقاء نفسها (٣) . وتسري قواعد الاختصاص

(١) ميل ج ٦ بند ٣٣٧٨ ، لريجاس من ٢٧٧ ، بير جاز من ٤٥٨ ، براس من ٧٠٧
وتنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأحكام العسكرية على أن السلطات العسكرية العسكرية من وجهة التي تقرر ما إذا كان الجرم داخل في اختصاصها أم لا . وقد قضى بأنه لا كانت النيابة العسكرية قد قروته عدم اختصاصها بدوالة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القوى الفصل الذي لا تعيب عليه شيء ، فلا كانت غريبة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري . ومن ثم فكون النسي على الحكم بأنه صمد من جهة غير مختصة بإصداره على غير مستند من القانون (نقض)

١٣/٦/١٩٧٧ أحكام انقضت من ٢٨ في ١٥٩ .

(٢) براس من ٥٢٢ ، القليل من ٣٢٢

(٣) نقض فرنسي ١٩٣٦/١١/٢٧ جازور الاسبرسي ١٩٢٧ في ٣٨ .

المصلحة التيان على اندعوى التدييه المطروحه أمام المحكمة استدلالية يعكس ما لو
طرحت أمام المحكمة المدنية عنطبق عليها قواعد ارفععات ائديية والبحارية
في لاحتصاص والدفع بعدمه(٤) *

ونداول فيما إلى كل نوع من أنواع الاختصاص *

٢٤٧ - (١) الاختصاص الشخصي : نكلم فيه على معاكم الأحداث
وقلنا إن انطاية من اشائها هو رعاية الأحداث لاصلاح شأنهم ، فليس الفرص
منها ذات الحدث وانما المصلحة العامة التي تمثل في رعاية الشئ حتى لا
يسخر من الطريق السوى وحتى يصح في مستقبل أيده عصوا بأفص
بالمة ، ومشي كان الأمر كذلك فانا ننتهي إلى انعوى بأن اختصاص المحكمة
بالسنة إلى شخص الحدث من النظام العام بما يرتب على هذا من آثار ، فعلى
المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وللمتهم أن يدفع به في أية حالة كانت
عليها اندعوى (٥) * وهو شأن أيضا في باقي أنواع الاختصاص الشخصي
لأن المشرع لم يستهدف مصلحة افراد المتهمين وانما المصلحة العامة التي
تعود على المجتمع(٥ مكرر) *

٢٤٨ - (٢) الاختصاص النوعي : حينما ورع اشرع الاختصاص
من مختلف لمحاكم وقد لنوع الحرية فانه ارتقاي أن تطرح الدعوى على محكمة
لها من تشكيلات الكفاية للمص في موضوعها * وهذه الكفاية قد تمثل في
عدد القضاة وأحياناً يكفى القاضي افراد وأحياناً يجب أن يكون القضاة ثلاثة
كما قد تمثل الكفاية في درجة القضاة لأجرائهم المعنودة من لمخالفات
والجرح يحكم فيها المقضاة أما العبايات فيختص بالمصل فيها مستشارون *
ومن الحل أن هذا التوزيع قصد به مصلحة عامة ومن ثم فهو تعبیر من النظام

(٤) إراس من ٥١٨ *

(٥) نقض ٢٢ ١٢ ١٩٥٢ أحكام انظر من ٤ في ١٠٣ ، عدد عبد الباني ج ٢ من ١ -

(٥ مكرر) قواعد الاختصاص في ايراد الجدلية من حيث اشخاص المتهمين متعلقة بالنظام

عام (نقض ١٢/٤/١٩٧٧ أحكام نقض من ٢٨ في ٢٠٥) *

العدم (٥ مكرر أ) ولا يستطيع المحكمة الجزئية أن تفصل في حياته لا د. طرح أمامها وفقا للمدون، كما لا يجوز محكمة الجنايات أن تفصل في جثة لا ما حصن به المدعون . وعلى المحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها . ولكن من الخصوص (٦) المدعى بعدم الاختصاص من أية حالة كانت عليها المدعى ولو لأول مرة أمام استفسار ولا يسقط حق الشك العامة من المدعى كونه من أنى قدمت الدعوى إلى محكمة الجرح (٧) . على أنه تستثنى من هذا صورة ما إذا تبينت المحكمة الاستثنائية أن لوقعة المحكوم فيها حياته وكون المتهم هو المستأنف وحده ولا يستطيع أن تقضي بعدم الاختصاص لأن في هذا تسوية لمكرمه والقاعدة أنه لا يضار بطلانه (٨) (م ٤٠١ و ٤٠٧، ٣٠١ و م ٤٣ من قانون القضاة) .

٢٤٩ - (٣) الاختصاص المكاني : وقد قصد به سهولة تحقيق الغرض بأبسط صور إلى الجمعية أي أنه أريد به تحقيق مصلحة عامة . والمدعى بعدم الاختصاص بناء عليه يعتبر من الدفوع المتعلقة بالنظام العام . ويبقى أن يراعى في هذا الصدد أن الاختصاص المكاني يتحدد بأمر من ثلاثة محل وقوع الجريمة أو محل إقامة المتهم أو مكان ضبطه ، وبين هذه الأمور يمكن تحقيق العدالة ولا ترتيب بينها ولا تفصيلية لواقعة على الأحرى (٩) ، بمعنى أن محاكمة المتهم أمام محكمة أي من الأماكن الثلاثة لا يحل المدعى بعدم الاختصاص ، وإنما يصح المدعى بالإحالة من محكمة على أخرى فإن احببه المحكمة كان بها والا فلا سبيل لا للمدعى بعدم حوز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعد أن يصح الحكم الصادر من أي محكمة منها نهائيا . ولكن يتمتع المدعى بعدم الاختصاص المكاني ومن ثم بعد من النظام العام إذا طرح موضوع

(٥ مكرر أ) إثبات الحكم في مدونة أن الدعوى أصبحت إلى محكمة الجنايات من مستشار الادعاء وانكم فيها على هذا الأساس على خلاف الثابت من إحالتها إليها بأمر إحالة من النيابة العامة كجديرة أن تدولة بجعل الحكم بطلان المسجود من محكمة شر مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاء الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة (نظري ١٩٧٥/١١، ٢٣ أحكام التفتش من ٢٦ و ١٦٦) .

(٦) قضى بأنه ليس للمدعى المدني أن يدعى بعدم اختصاص محكمة الجرح بدعوى أن الواقعة التي اعتبرت الجناية جثة هي من حقبة حياته (أمر تيج الجزئية ١٩٨٠/١٩٨١ المجموعه الرسمية من ١٠ ق ٩١) .

(٧) نظري ١٩١١/٧/٨ المجموعه الرسمية من ١٢ ق ١٣٨ .

(٨) انقل من ٢٢٢ .

(٩) راجع بند ٢٢٩ من هذا المذكرة .

الدعوى على محكمة لا يقع في دائرتها أي مكان من الثلاثة التي سبق
بيانها (١)

وبعد استحدثت المشرع في باب انبطلان حكم بعض المادة ٣٣٢ التي
صرحت انه « اذا كان البطلان راجع لعدم مراعاة احكام القديون المتعلقة بتشكيل
لمحكمة او بولائها بالحكم في الدعوى او اختصاصها من حيث نوع الجريمة
المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو منطبق بالنظام العام ، جار التمسك به في
اية حانة كانت عليها الدعوى ونقض به المحكمة ولو بغير طلب » . وهذا النص
يعبر صراحة - في صراحة - ولايتها احكم في الدعوى - أن الاختصاص
الشخصي للمحكمة يعد من لنظام العام . فمثلا لا ولاية لغير محكمة الأحداث
في محاكمة الحدث الذي نقر سنه عن ثمان عشرة سنة كاملة ، كما أن النص
صريح في أن الاختصاص النوعي يعتبر من النظام العام . أما الاختصاص
الجنسي فقد ذهب بعض تفهيم الى عساره غير متعلق بالنظام العام فلا يحور
بالمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع
ولا يحور ابتداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ، وسند هذا الرأي انه لم يرد
بالمادة ٣٣٣ أ-ج ذكر للاختصاص المكاني (١)

ولكننا نرى أن هذا الاختصاص يعتبر متعلقا بالنظام العام (٢) استنادا
إلى المحكمة التي سبق بيانها في توزيع الاختصاص ، فضلا عن أن ما جاء
بالمادة ٣٣٢ أ - ج كان على سبيل المثال لا الحصر ، وليس أدل على ما نقول به
من ما جاء بتقرير لجنة الاحكامات القضائية لمجلس الشيوخ من أن هذه المادة نصت
على البطلان المتعلق بالنظام العام وقدلت انه يحور التمسك به في اية حالة
كانت عليها الدعوى . وللمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به
الخصوم . وقد ذكرت هذا النوع من البطلان الباشيء عن عدم تشكيل المحكمة
تشكيلا قانونيا أو عدم ولايتها أو اختصاصها من حيث نوع الجريمة ثم قال
أو غير ذلك مما يتعلق بالنظام العام ، وهذا يدل على الأحوال المصوص
عليها فيها ذكرت على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر . وقد استقر قضاء
المعنى على أن اختصاص المحاكم لحدائية من جهة المكان من مسائل النظام العام

(١) نص فرنسي ١٩٠٨/٦/١٠ مجلة المصنوع الجنائي ١٩٥٨ ملحق ق ٦٦٧ .

(١١) رؤوف ص ٤٧٧ .

(١٢) على عبد الملقى ج ٢ ص ١١ ، صلي ج ٥ ج ٢٢٨٨ ج ٢ ج ٢٧٧ .

اسمى يجوز التمسك بها في أية حجة كانت عليها الدعوى وتفصي به المحكمة من دعواه نفسها بدون طلب منى كآب ذلك في مصلحة الطاعن وكانت عناصر المحاكمة ثابتة في الحكم^(١٣) . ويجوز اثره لدفع بمحلفها لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الدفع بعدم الاحتصاص يكون مستندا الى «دولة الحق» . بالحكم ولا يكون مستلزما تحقيقا موضوعيا^(١٤) . فإذا كان المدعي لم يقدم دفع بعدم الاحتصاص المحل أمام محكمة الموضوع وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقا فلا تقبل اثره لأول مرة أمام محكمة النقض^(١٥) ، ويسمى على المحكمة بـ «بني في حكمها» أو في محضر الجلسة مكان وقوع الجريمة^(١٦) .

واعتماد اختصاص المحاكم الجنائية بأنواعه الثلاثة من نظام اعدام^(١٧) . يرسب عليه - فضلا عما سبق ذكره في سياق بيان أنواع اختصاص - عدم جواز اتفاق الخصوم على محالته ولا يسهط الدفع به بأسكوت أو

(١٣) نقض ١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ في ١٦٥ ، ١٥/١٢/١٩٦٩ من ٢٠ في ٢٦٤ ، ١٧/٥/١٩٥٠ من ١ في ٢١٧ - «جورنال» م ٦٣ بقا ٥٤ ، ذي هاجر من ٦٧٩ . «مريجاتين» من ٢٧٦ ، براس من ٦١٧ ، ونظر لرسي ١٩٣٧/١١/٨ دالور الأسبوعي ١٩٣٧ في ١٦٧ .

(١٤) للنظر ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض من ٢٢ في ٥٤ ، ١٨/١/١٩٦٦ من ١٧ في ١٨٤ ، ١٩٥٩/٢/١٧ من ١٠ في ٧٤ ، ١٢/١٢/١٩٥٢ من ٢ في ١٠٣ - ونظر لرسي ١٩٣٦/١١/٢٧ دالور الأسبوعي ٢٩٣٧ في ٣٧ . فلا يجوز الدفع بعدم الاحتصاص لكأى لأول مرة أمام محكمة النقض ولتر تعلق بالنظام العام ما لم تكن مدعوت الحكم لمحضره (نقض ١٩٧٦/٢/١٨ أحكام نقض من ٢٧ في ٩٤) .

(١٥) نقض ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض من ٢٠ في ٢١٠ في ١٩٥٥/٢/٧ من ٦ في ٢ ، وفي أحكام النقض القديمة التي اعتبرت لاختصاص بأنسبة محل وقوع الجريمة لا يمس نظام اعدام (نقض ١٩٦٦/٢/١٨ للنقض من ٣ في ٢٨) ، ومن الأحكام التي اعتبرت كل أنواع الاختصاص من نظام اعدام نقض ١٩٦١/٦/٨ المجموعة الرسمية من ٨١ في ٢٣٦) .

(١٦) نقض ١٩٤٥/٢/٧ المضافة من ٧ في ٧٥ ، ٢١/٦/١٩١٤ الاستقلال من ٢ في ٣٩ . ومع ذلك تقضى بأن محاكم الجزئية الداخلية من دائرة محكمة كلية واحدة اختصاصا مشتركاً في نظر الجنيح التي تقع في داخل هذه الدائرة ، وعلى ذلك يتكفى معرفة حجة الاختصاص أن يظهر من الحكم أن الجريمة وقعت داخل دائرة المحكمة الكلية بدون أن يبين الجوبة متى في دائرة المحكمة الجزئية المختصة ، نقض ١٩٧٠/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية من ١ في ٩٧ .

(١٧) ألغيت لتمثلة بالاختصاص في الدوائر الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن النزاع في تقديره لها قد أدام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، والدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض من ٢٤ في ١٤٠) .

المتدارك عنه (١٨) . وإذا قضت المحكمة بمصدم اختصاصها بنظر الدعوى فإن هذا لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها إلا إذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي استند إليها الشارع - لأن حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فصلا لازما ، والبروم حاصل من نفس الاختصاص لا من ثباته (١٩) .

البعض الثاني

تنازع الاختصاص

حدد المشرع وفقا للقواعد التي سلف بيانها الجهة المختصة بنظر الدعوى سواء من ناحية الشخص أو النوع أو المكان فإن حولت تلك القواعد كانت المحكمة غير مختصة مما يستوجب إعلان حكمها ، لأن الاختصاص يعتبر دوماً متعلقاً بالنظام العام . ولكن قد يحدث أن يطرح دعوى عن واقعة واحدة على محكمتين مختلفتين فتدعى كل منها الاختصاص وهو التنازع الإيجابي أو عدم الاختصاص بنظر الدعوى وهو التنازع السلبي (٢٠) . وهو الحال أيضاً بالنسبة إلى جهات التحقيق ، وحتى لا تفسر الإجراءات في أمثال هذا الفرع أمام جهة غير التي حصها القانون أو ينتهي الأمر إلى عدم الفصل في الدعوى نظم المشرع كيفية تعيين الجهة المختصة عند التنازع ، وذلك في الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية تحت عنوان تنازع الاختصاص في المواد ٢٣٦ إلى ٢٣٩ .

٢٥٠ - الجهة المختصة بالفصل فيه

يقرر القانون بين حالتي الأولى إذا كانت الجهتان المتنازعتان تنتميان جهة واحدة أعلى منهما والأخرى إذا كانت تنتميان لجهات مختلفة . فمن الحالة الأولى نصت المادة ٢٢٦ أ-ج على أنه : إذا قدمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة إلى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم قائمتين لمحكمة ابتدائية واحدة وقررت كل منهما نهائياً باختصاصها أو عدم اختصاصها ،

(١٨) أحمد ثبات ج ٢ ص ٥٩٨ - بئر حارث ص ٤٥٨ ، بور ص ٨ ٧ ونظير لرسى

٣٠ ١٩٤٧/٧ دالود ١٩٤٩ - ١ - ٨٤ .

(١٩) نفس ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض ص ٣٠ ق ٣١٦ .

(٢٠) المصنوع بالتنازع السلبي في الاختصاص أو تنقل كل من المحكمتين في اختصاصها

دون أن تنقل في الموضوع (نفس ١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٢١) .

وكان الاختصاص منحصرًا فيهما ، يرفع طلب تعيين الجهة من فصل فيها
 في دائرة الجمع استبدقة بالمحكمة الابتدائية ، وعن الحالة الأخرى نصت
 المادة ٢٢٧ ج ١ على أنه : « إذا صدر حكمان بالاختصاص أو بعدم الاختصاص
 من جهتين تابعيتين لمحكمتين استدليتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو
 من محكمة عادية ومحكمة استئنائية (٢١) يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة
 إلى محكمة النقض » - مؤدى نص المدين ٢٢١ - ٢٢٢ ج ١ من حيث جعل
 طلب تعيين المحكمة المختصة موطأ بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات
 الجهتين استدليتين أو أحدهما (٢١ مكرر) ، والفصل في تنازع الاختصاص بين
 مستشار الإحالة ودائرة الجمع يستأنفه يعقد لمحكمة المصن باعتباره صاحبه
 لولاية العامة وعلى أساس أنها لدرجة التي يطعن في قرارات مستشار الإحالة
 أمامها (٢٢) - وكذلك الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن تنازع
 استدلتي بين مستشار الإحالة ومحكمة جديت (٢٣) - وقضاء محكمة ثاني درجة
 أعادة تدعى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي
 الصادر منها من جديد بعد سابقة فصلها في موضوعه هو قصد منه بتخصومه
 على خلاف ظاهره ، ويتميز اعتبار انطاع بالنقض في هذا القضاء ، وهو بعد
 بعبء المقرر - طلب لتعيين لجنة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع
 سلبي في الاختصاص بين محكمتي أول وثاني درجة والحكم بأحالة الدعوى
 إلى المحكمة الأخيرة (٢٣ مكرر) - ومؤدى نص المادة ٢٢٦ ج ١ هو أن دائرة الجمع
 المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة
 بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمتين
 تابعتين لمحكمة استئنائية واحدة (٢٣ مكرر أ) .

وبعد قضي بأن مؤدى نص المادة ٢٢٧ ج ١ هو أن محكمة النقض هي التي
 يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام

(٢) نص ١٩٥٨/١١/٢٥ أحكام استئن س ٩ و ٢٤١ ، قبل مساء محكمة الدستورية

لنبي

(٢١) مكرر نص ١٩٧٥/١/١٢ أحكام ، لنقض س ٢٦ ق ٩ .

(٢٢) نص ١٩٥٨/١٢/٨ أحكام ، لنقض س ٩ ق ٢٤١ ، ٢٥٤ ، ١٩٦٧/١٠/٩ س ١١ .

و ١٨٧ ، ١٩٧٢/٢/٢٦ س ٤ ق ٥٨ .

(٢٣) نص ١٩٦٢/٢/١١ أحكام ، لنقض س ١٤ ق ٢٤ ، ١٩٦٢/٢/٢٠ س ٣ ، ق ٢٤ .

١ / ١٩٦١/١ س ١٢ ق ١٥٤ .

(٢٣) مكرر نص ١٩٧٨/١٣/١ أحكام ، لنقض س ٢٩ ق ١٨٥ .

(٢٣) مكرر ١ نص ١٩٧٧/٥/١٦ أحكام ، لنقض س ٢٨ ق ١٢٧ .

تدارع سلس على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية كالمحكمة العسكرية . علما صدر القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص الى محكمة تدارع الاختصاص بموجب المادة ١٧ منه ، وجرى نقل الاختصاص المذكور الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا . وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص مسدداً المادة العنق الأولى من المادة ١٧ المشار إليها . ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة مبني على قيام تدارع صلب بين جهة قضاء عادية وهي محكمة الجنايات وحيثه أخرى ذات اختصاص قضائي وهي المحكمة العسكرية المركزية مما يقتضي بالنقص فيه المحكمة العليا عن ما سلف بيانه فإنه يتعين المحكم بعدم اختصاص المحكمة العليا بنظر الطلب (٢٤).

وشروط تطبيق هاتين المادتين أن يكون هناك تدارع إحصائي أو مادي في التحقيق (٢٥) أو الحكم بين جهتين أو أكثر منهما (٢٦) وأن يقع التدارع بين محكمين أو قرارين نهائيين صادرين بشأن الاختصاص (٢٧) وأخيراً أن يكون الاختصاص منحصراً في جهة من تتيك الجهتين المتداعيتين (٢٨).

(٢٤) نفس ١٩٧٤/٤/١ أحكام النقض من ٢٥ ق ٧٩ ، ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ ق ١٥٧ .
١/ ١٩٧٣/١ من ٢٤ ق ١٦٧ .

(٢٥) كما قد صدر قراران بعدم اختصاص أحدهما من طائفتي التحقيق بمحاكمة معينة والآخر من طائفتي التحقيق بمحاكمة أخرى (نفس ١٩٤٩/١١/٤ أحكام النقض من ٤ ق ٢٢) وإذا كان تدارع بين جهتين أو أكثر من جهات النيابة فإنه يلغى إدارياً بواسطة رئيس النيابة أو النائب العمومي (لفتل من ٢٣٦) . وقد نصت المادة ٢/٢ و ٥ و ٦ من تعليمات النيابة العامة بشأن قانون الإجراءات على أنه : إذا تقيدت النيابة الواحدة لدى دفاتر أكثر من يده مختصة لدى المحاكم ومسكنت كل طلبا يخصها وحسب المبادرة الى رفع الأمر الى رئاسة النيابة إذا كانت كلها بآدم لرئاسة واحدة فتسحب النيابة التي تخصص بالقضية مع مراعاة مصلحة العدالة وانتهى . وإذا لم تكن لأبنة لرئاسة واحدة رفع الأمر الى المجلس العام بحسب الأحوال . ويكون المحكم كذلك إذا دللت أكثر من يده تقييد الأوراق في دفاترها بحجة أنها غير مختصة أو أن مجرداً أرى منها بالاختصاص .

(٢٦) أو جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات القضاء (نفس ١٩٧٣/٢/٢٦)
أحكام النقض من ٢١ ق ٥٨ ، ١٩٦٣/٢/١٦ من ١٤ ق ٢٤ ، ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٤ ق ٢٤ .
١٩٦٧/١٠/٢٩ من ٢٨ ق ١٨٧ .

(٢٧) نفس ١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض من ١١ ق ١٤٩ .
(٢٨) تقرير لجنة العدل لمجلس الشيوخ : التشاريع مبنوعة الاجراءات من ١٤٥ .
من ٢٣٤ ، ١٩٦٥/١٢/١٢ أحكام النقض من ١٠ ق ١٦٨ .

والا يمكن رفع الدعوى الى المحكمة الأخرى المختصة .

٢٥٩ - جرمات الفصل في التنازع

لا يعتبر طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة التنازع طعنا في الحكم أو القرار الصادر بشأن الاختصاص ، و لا العرض منه معرفة الجهة التي تختص بنظر الدعوى (٢٩) ، وهو يفترض أن الحكم أو القرار قد أصبح نهائيا أي لا سبيل لنقض فيه (٣٠) . وذلك لا يشترط في الطلب اجراءات معينة أو مواعيد خاصة (٣١) ، فقد نصت المادة ٢٢٨ ج على أن « لكل من الخصوم في الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التي تحصل فيها تعريضة مشفوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب » . والمقصود بالأوراق كل ما يسعين به الطالب في تأييد طلبه ، وهي قد تكون حوزة من الحكم أو القرار الصادر وكذلك صور من أوراق التحقيقات التي يستند بها تحديد الجهة المختصة .

وإذا قدم الطلب مع الأوراق الى المحكمة المختصة بالفصل فيه تسمى عليها الأمر بإيداعها في قلم الكتاب وهو أمر لا حيلة فيه ، وذلك حتى يتسنى لكل من الخصوم الباقين في الدعوى الإصلاخ عليها وتقديم مذكرة بما يراه من الطلب

(٢٩) ومن لا تقبل محكمة النقض بقاؤه ان الطاعى لا يضار بطلبه (نظري ١٠/٢٨ ، أحكام النقض س ٣١ في ١٥٨ ج .

(٣٠) راجع لقرير لجنة الاجراءات جديده لمجلس الشيوخ .

(٣١) سوابق س ١٤٤ و ١٤٦ و ١٤٩ . ونقض ١٩٦٠/٥/١ أحكام النقض س ١١ في ٨٣ . ومعنى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطیع الغرفة فيما لو قضت ليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد ان سبق بطرحها عليها وامدادها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى لعدم احوالها اليها عن طريق غرفة الاتهام ، فان محكمة النقض حرصا على المداخلة أن يعطل مبررها يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وأن تلقى الطلب على أساس وقوع تنازع لسببين (نظري ١١/٢١ ، ١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ في ٢٤ ، ١٩٦٣/٢/٢٠ س ١٣ في ٤٤ ، ١٩٦٦/١/٧ س ١٧ في ١٤٥) . وقضاء محكمة جنايات - خطا - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وحالة الأوراق ان المبدية لاحالتها الى محكمة الأحداث المختصة وهو حكم غير منه للخصومة ، ويستقابل حتما بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها عن الأخرى ومن ثم وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى (نظري ١٩٦٢ ٤/٢٤ س ١٩ في ٢١٦ ، ١٩٦٧/١٢/٦ س ١١ في ٢٨٩) .

أن كان تأييده أو الاعتراض عليه في خلال العشرة الأيام التالية لإعلانه بالإيداع لدى سعي على قلم الكتاب التيمم به باعتباره مكملًا لأمر المحكمة بالإيداع ، ويترتب على أمر الإيداع ونصب السير في الدعوى المفصل من شأنها الطلب ما لم تر المحكمة غير ذلك (م ٢٣٩ أ ج) ، وهو أمر لا يرد إلا في حالة التنازع الإيجابي لأن التنازع السلبي يصرح أن كلا من الجهتين قد مررت بعدم اختصاصها أي خرجت الدعوى من ولايتها ، بيد أنه قد يكون من الأوفق أن يستمر المحكمة المطروحة عليها الدعوى في مباشرة الإجراءات لا سيما إذا كانت تحتاج إلى سرعة وذلك إلى أن يحصل في طلب لتنازع .

وعين محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية بعد الاطلاع على الأوراق لمحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى وتقصي أيضًا في شأن الإجراءات والأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التي قصت بالقضاء اختصاصها (٢٣ أ ج) ، ومما حدا النص أن الفصل في الطلب لا يكون بحسبة علمية يتم فيها سماع مرافعات الخصوم وإنما يكون في غرفة التداول بناء على الأوراق ، ويجب أن ينص حكم المحكمة بتعيين الجهة المختصة ولفصل في الإجراءات والأحكام التي أصدرتها الجهات المتسارعة أما بالتأييد أو الالف ، ويجوز أن تكون لقاعة نظر الدعوى إلى نفس الجهة التي أصدرت قرارًا بعدم اختصاصها (٣٢) .

فاد انتهى نظر الطلب إلى رفضه عند عدم نوافر الشروط الخاصة بالتنازع وهو لا يكون إلا في التنازع السلمي ، فإنه يجوز الحكم على الطالب إذا كان غير اللياقة العامة أو من يقوم بوظيفتها لدى جهات الحكم الاستثنائية شرعية لا تتجاوز خمسة حبيبات (م ٢٣٩ أ ج) .

(٣٢) كما كانت غرضية الانتهاء بأمرها بعدم الاختصاص قد حجت للمبدأ عن نظر موضوع الدعوى ، وكان المنعقد على ألفي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ بنظام غرفة الاستئناف ، وأما عند الحاجة إلى استشارة المحكمة فإنه ينبغي إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص بالفصل فيها (قضى ١٩٦٢/١٢/١١ أحكام منظر من ١٤ إلى ١٤) .

الفصل الرابع

تشكيل المحكمة

٢٥٢ - عناصر التشكيل

لا يكفي أن تكون المحكمة مختصة بنظر الدعوى المطروحة عليها وفقاً لقواعد الاختصاص الشخصي والنوعي والمكاني وأما يجب أن يكون تشكيلها تشكلاً قانونياً ومعنى هذا أن تكون قد جمعت في أشخاصها عناصر مختلفة حص القانون كلاً منهم بمهمة معينة * وحسب تكون تشكيل المحكمة لجنائية سلبية لابد أن تتكون من قاض أو أكثر وأن تمثل النيابة العامة بقلم الكتاب *

(١) القاضي : نشاطه مهمته الفصل في الدعوى التي تطرح على المحكمة وقد يكون العصر انحصاري في المحكمة قاض مفرد أو ثلاثة من القضاة أو المستشارين أو خمسة من استشاريين على التفصيل الذي سلف لنا ساد عنه الكلام على الاختصاص النوعي للمحاكم^(١) *

(٢) النيابة العامة : نصت المادة ٢٦٩ أ ج على أنه يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية وعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتعرض في طائفة * وتقوم تمثيل النيابة العامة لدى المحاكم بجنائية أي عصر من أعصاتها بما فيهم معاون النيابة ، على أنه لا يجوز أن يمثل النيابة العامة أمام محكمة النقض لا من كان في درجة رئيس نيابة على الأقل^(٢) * ولا تنصرف عبارة جلسات المحاكم إلى مكان انعقاد المحكمة في

(١) ان عضو النيابة الذي عين قاضياً لا يرؤى عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه من القضاء (نقض، ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض من ٣ ق ١٨٧) - وهذا قبل القاضي أو استقال يبقى له ولاية القضاء حتى يبلغ بمرسوم القضاء أو قرار قبول استقالته (نقض ١٩٤٩/٥/١٩ مجموعة التواعد اللائحية ج ٥ ق ٢٥٦ و ١٩٥٠/٥/٢٩ أحكام النقض من ٩ ق ٢٢٨) *

(٢) راجع المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية *

مقرها العادي فقط بل تشمل كذلك كل مكان آخر يعقد فيه ، إذا انتقلت المحكمة إلى محل الحادث لمعاينته أو شهود لسماع أقواله ويجب تمثيل النيابة العامة اتصالاً بقدم الكتاب - والا كان تشكيل المحكمة باطلاً (٣) .

وقد نصت المادة ٢٩٤ ج على أنه « إذا تعذر بحق دليل أمام المحكمة جاز لها أن تذهب أحد أعضائها أو قاضياً آخر لتقصيه » ، وفي هذه الصورة يجب تمثيل النيابة العامة وقدم الكتاب لأن الإجراءات التي يبتغيها انفاً هي استناب من إجراءات المحاكمة التي ينبغي فيها استكمال التشكيك ، وقد دلت على هذا المذكرة الإيضاحية عندما أشارت إلى أن النص قصد به مواجهة الحالات الطارئة التي يندر فيها تقديم دليل أمام المحكمة في الجلسة مما يستدعي امهال المحكمة (٤) .

(٣) قلم الكتاب : لم يتضمن مشروع الإجراءات الجنائية نصاً صريحاً يوجب حضور كاتب أثناء انعقاد المحكمة ، إلا أن هذا أمراً يؤخذ من المادة ٢٧٦ التي أوجبت تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة نشأت قبله جميع الإجراءات التي اتصفت بالجلسة ، وتطلبت من منى ما أوجبت أن يبين في المحضر اسم الكاتب وأن يوقع على كل صفحة منه مع رئيس المحكمة في اليوم التالي على الأكثر .

و تشكيل المحكمة على الوجه أدف البيان هو من المسائل المنعقدة بالنظام العام . فلا يصلح غير القاضي للفصل في الدعوى ولا يجوز تمثيل النيابة العامة من غير أعضائها ، ولكن يجوز بكل عضو أن يحل مكان الآخر ولو في جلسة واحدة ، فالهم أن تكون النيابة العامة ممثلة (٥) ، مع ملاحظه أنه لا يجوز لمن كان في درجة أقل من رئيس نيابة تمثيلها أمام محكمة النفس ،

(٣) متى كان بين من حضر بحسب المحاكمة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وقرأت فيها وكان بطعن لا يدعي أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلاً صحيحاً وفق أحكام المدون فلا محل للاعتراض في شأن ثقال اسم ممثل النيابة العامة في محضر الجلسة والحقن و تقض ١٩٧٢/١١/٥ أحكام تقض من ٢٤ ق ١٩٠ .

(٤) محمود مصطفى ص ٣٣٥ . وعكس هذا الحق بأنه لا يوجب أي نص في قانون يقضي ببطال التحقيقات التي يجريها القاضي المنتدب إذا لم تستمرها النيابة و تقض ١٩٧٢/٣/١٦ ، المجموع الرسمية من ١٣ ق ٥٦ ، ١٧/١٠/١٩٠١ من ٤ ص ٢٧ .

(٥) تقض ١٩٥٢/١١/١١ أحكام التقض من ٤ ق ٥٠ .

وعدم وجود كذب أثناء فقدان اليقظة يترتب عليه بطلان الإجراءات • واعتبار
المشتبهين من أساس التعقيد بالنظام العام يشترط على محاميه بطلان جميع
الإجراءات التي يوشرك فيها ، ويجوز لكل من الخصوم الدافع به في أية
حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النضر • بل يجب على
المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها •

٢٥٣ - صلاحية القاضي للفصل في الدعوى

حتى يطمئن أي أن الحكم الصادر في الدعوى قد جاء مطابقا لمحتوياته
والعدل لا يكفي أن يكون من مطلق نه قضيا ، ولكن يجب أن نحقق في
القاضي حيده لنصل في أن لا يكون قد أذى رأيا في موضوع الدعوى قد
يظهرها ولا يتوافر فيه وجه من أوجه الرد التي نص عليها التقاضي وأن يباشر
جميع إجراءات المحاكمة •

٢٥٤ - (أولا) سبق إبداء الرأي في الدعوى

من دواعي اهتمامنا بهم في قاضييه نفسه من حيده وشعوره أنه غير
متأثر في قضائه برأي معين أو فكرة سابقة على نظر الدعوى ، ولذا فمن
أسائل الأولية وجوب أن يكون القاضي الذي يطرح عليه موضوعها بعيدا عن
أي علم سابق بها أو أن يكون قد كثر له فيها رأيا • فإذا كان للقاضي رأيا
سابقا في الدعوى المطروحة عليه امتنعت العدالة منه من نظرهما والفصل
فيها خشية تأثره في حكمه بما كثر من رأي أو تمهي إليه من علم (٦) • ولم
يكن قانون تحقيق الحريات الأهل يضمن موضوع هذه القاعدة ، ولكن قضاء
القصر جرى عليها باعتبارها من القواعد الأساسية لتحقيق العدالة ، ثم
تمسها المشرع في قانون الإجراءات الجنائية بنص المادة ٢٤٧ التي قررت أنه
« يستمع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت
عنه شخصيا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بغير مأمور الصيغ القصصاني ،
أو بوظيفة النيابة العامة ، أو المدافع عن أحد الخصوم ، أو أدى فيها شهادة ،
أو بآثر عملا من أعمال أهل الصورة » ويسمى عليه كذلك أن يشترك في الحكم

(٦) إن أساس وجوب امتناع القاضي من نظر الدعوى هو قيامه بعمل يحمل له رأيا في
الدعوى أو معلومات شخصية متعارضة مع ما يشترط في القاضي من شلر الدهن عن موضوع
الدعوى ليستطيع أن يزن جميع الخصوم (درا مجرد) (نظري ١٩٦٦/٥/٣ أحكام النقض من ١٢
قد ١٩٦٧ ، ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ في ٨٩ ١٩٦٢/٦/١٢٦ من ٣٣ ق ٢٠٥)

إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، أو أن يشترك في الحكم في الخصم إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه (٧) ، « بموجب هذه المادة يمنع على القاضي نظر الدعوى إذا توافرت إحدى الحالات الآتية

(أ) إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصياً ، ومثابها إذا كان مجبياً عليه في جريمة سرقة أو قذف أو سب ، بيد أنه لا تدخل فيها جرائم الإحالة التي تقع على المحكمة إذا لا يعتبر القاضي مجبياً عليه وإنما المساس يلحق المحكمة ذاتها .

(ب) إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور القبط انقباضاً أو بوظيفة النيابة العامة (٨) ، وحكمه المسموع هو الحشوية من أن يظل القاضي متأثر بأجراء اتخذه أو فكرة سابقة كونه من موضوع الدعوى عند مباشرته لأي إجراء سابق . وإنما يشترط أن يكون قد نأشر العمل بنفسه فلا يكفي مثلاً أن يكون رئيساً للنيابة التي اتخذ أحد أعضائها إجراء في الدعوى (٩) .

(ج) إذا سبق للقاضي أو كان مدافعاً عن أحد الخصوم أو أدى شهادة فيها أو باشر عملاً من أعمال الخبرة ، لأنه في هذه الصور سوف يتأثر بمصلحة من كان يدافع عنه ، ويستبقى عميدته فيما أدلى به من شهادة ذاته أثر عليه ، ولئى يتراجع عن أى رأى اعتقه عندما كان خبيراً في الدعوى .

(د) إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو

(٧) جاء بالمادة الأصبحية لقانون الاحكام الجزائية « هذه الحالات هي التي يكون للقاضي فيها صفة لا يجوز الجمع بينها وبين القضاء مما يستوجب بطلان قضائه بحكم القانون و

(٨) ليبرالاتان م ٩٨٠ بند ٥٦ . فقد حددت المادة ٢٤٧ أ ج الأحوال التي يمنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وهي الحكم فيها لا بينها وبين وظيفة القضاء من تنازل ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى ، فيتمتع على القاضي في تلك الأحوال أن يتمتع من نفعه في نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم ذلك ، ولا وقع تضاده باطلاً بحكم القانون - وأساس وجوب هذا الامتناع هو لزوم القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من علو المنع عن موضوعها ليستلجح أن يزل جميع الخصوم ورأى مجرداً (نفس ١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام القضاء س ٢٩ ذ ١٨٨) .

(٩) نفس ١٩٧٤/٤/١٦ مجموعة القواعد الدونية ج ٢ ذ ٢٤٣

الإحالة (١) ، كما إذا كان قاضيا للمحقيق أو مستشار الإحالة (١١) فاي من للمعين يجعل له رأيا سابقا في تقدير أدلة الدعوى لى تعرض عليه ، وإن كان إبداء الرأي ليس بشرط لمعه من نظر الدعوى (١٢) ، وفي رأينا أنه يجب عليه أيضا نظر الدعوى إذا كان قد اتخذ إجراء يصدر المجلس الاحتياطي كمنع أو الإصرار عن المتهم لأن كلا من الأمرين يعد من إجراءات التحقيق (١٣) والآن الذي يصدره القاضي بتفتيش غير المتهم أو مرسل غير مرسل أو مراقبة المحادثات السلكية ولاسلكية هو حر ، من إجراءات المحقق بوجوب مشاعه عن نظر الدعوى (١٤) .

(ج) إذا كان المحكم انطموح فيه صادرا من القاضي (١٥) لأنه إذا كان القاضي قد فصل في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ثم طرح شبهاتها على دائرة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية وكانت هو أحد أعضاءها لاسفت حكمه طرح المحكم الصادر في الدعوى على محكمة من درجة أعلى ، إذ لن يعدد القاضي

(١) أن ينطبق والإحالة في مفهوم حكم باده ٢٤٧ أ ج كسب لادعاء القاضي عن الحكم حر ما يجزئ القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق - أ ج - سوء بصحة سلطة تحقيق أو حكم تقضي ٢٠ ١٩٦٩/١ أحكام تقضي من ٢٠ ق ٢٩٩ ١٩٧٢/٩/١٢ من ٢٣ ق ٢٠٥) . واستدراك القاضي في حصة غرفة المشورة التي نظرت لقضي في القرار الصادر من البداية بأن لا وجه ، وإلغاء الدرجة لهذا القرار يعتبر فضلا من أعمال الإحالة يمتنع معه على القاضي الإصرار بعد ذلك في الحكم في الدعوى (تقضي ١٧/٣/١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ٧٢) . (١٢) تقضي ١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض من ٢٣ ق ٧٦ . (١٣) تقضي ١٩٤٨/١٢/٢١ مبيوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٦ ، ونقضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم لا يعد من أسباب عدم الصلاحية (للنقض ١٧/٥/١٩٦٠ أحكام النقض من ١١ ق ٩١) .

(١٤) وجميع المجلس الاحتياطي وشبان حورية العرد لمؤلف من ١٥٠ ، وعكس عند تقضي ١٩٢٩/٣/٢٨ مبيوعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٠ ، ١٩٣١/٣/٥ ق ١٩١ ، ونقضي في لا وجه لما يقوله المكام من أن المحكمة كومت وأنها في الدعوى قبل اكتمال نظرها بالصدر الأمر بالنقض عليه وحجته ما دام أن ذلك لا يبدو أن يكون إجراءا قضائيا مما يدخل في حدود سلطتها (تقضي ١٩٧٢/١٠/٢١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٨٢) . (١٥) تقضي ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٠٥ .

(١٥) مع القاضي في نظر دعوى سبق أن نظرها وفصل فيها معه أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر لهذه ابتداء ، فإذا كان على القاضي نقرا وبملا بطلا أسبقا لأن الدعوى سمعت أن مساحتها من قبل تأريخها القانوني ولا عبرة بماتل ما اتاه وما أسراه ، وهو من بعد إذا فصل بالدعوى أصلا صحيحا مطابقا لمعاون ، فله أن يصل فيها وتكون إجراءات المحاكمة عنده من إجراءات مبدأة (تقضي ١٩٥٩/٤/٣٠ أحكام النقض من ٧ ق ٩٩) .

هر حكم أصدره (١٦) . ولا تطبق هذه القاعدة على نظر الطعن بالمعززة ، لأنه عبارة عن نظم يرفع الى نفس القاضي الذي أصدر الحكم ليسمع الى دفاع المتهم على ما سري عند الكلام على المعارضة . ولا على من كان أحد أعضاء محكمة النقض وإن ترك من الحكم الصادر بها . ينقض حكم موضوعي . فلا يجوز له نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع لأنه لم يشترك صريحاً بملائته في محكمة النقض . لا في مراعاة صحة تطبيق القانون ولا يمكن اعتباره قد أصدر رأياً في الموضوع (١٧) .

فإذا كان الإجراء الذي سبق أن اتخذه القاضي لا يجعل له رأياً في موضوع الدعوى فلا يسمع عليه نظره (١٨) . فأجبت عليه طلب التاجيل في إحدى الجلسات أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى دون الفصل في موضوعها لا يسمع من نظر استئناف المحاكم الصادر من غيره (١٩) . وكذلك إذا أخرى فيها بعض تحقیقات ما دام لم يبد له رأياً في هذه التحقيقات (٢٠)

(١٦) نقض ١٨٩٥/٦/٢٥ . نظمه من ٢ من ٢٧٥ . ١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد الدائرية ج ٧ ص ٢٧٧ ، ١٩٥٠/١/١٧ . نظام النقض من ٢ في ٥٨ ، ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ق ٥٥ وراجع ١٩٤٢/٦/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣٠ ، وفيه نص بأن المحل الذي وقع فيه الحكم النهائي الاستئنافي بالاعتراض القاضي الذي حكم ابتدائياً باعتبار مسوؤيته كان لم تكن قد تدورك باعتادة الاجراءات الاستئنافية في المعززة .

(١٧) نقض ١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد الدائرية ج ٢ ق ٢٢٩ .

(١٨) نقض ١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩ ، ١٩٤٦/٢/٢٥ ص ٨٧ ١٩٤٦/٢/١٢ في ٨ . وفي غيره لحكم من أصدره من استئنافي وجهان معاكسة وهو على نكته الحال ينطوي على الظاهر رأى المحكمة وإن مواجهة بسوابقه يتم من مجرد الرغبة من تسوية مركزه قول ظاهر . انفسك . نقض ١٩٦١/١/٣ أحكام النقض من ١٢ ق ١٧٦ .

(١٩) نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض من ١٦ ق ٢٦ ، ١٩٥٢/١/٢٨ من ٣ ق ٢٧٩ . ١٩٢٩/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧ ، ١٩٤٥/١/١٥ مجموعة الرسمية من ٢٦ من ٢٥٥ . حتى ولو أمرت بالتأجيل لإعلان ساعد وياقنض عليه وجبته ، لأن القاضي الذي أمرت به لا يبدو أن يكون إجراءً تعسفياً بما يستلزم في حدود مسيلطتها المخولة لها بقدر القانون ، نقض ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض من ٢ ق ١١٤ ، ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ق ١٢٢ .

(٢٠) راجع نقض ١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٨ ، كما أن كل ذلك يمنع بعض الشهود . نقض ١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٠ ، ١٩٢/٦/١٩٧١ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٣٧ . وأما وثبتت المحكمة بما لا يحق أن تقيده الدعوى ان يصح من سبق للمساهمة أن أوفده ليد منب من مناقشة أمامها . لنقض في هذا معنى بناء المحكمة لرأيها . نقض ١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض من ٩ ق ١٢٢ . ويقول المحكمة في مظهر مجلسه أن لدرجة التي قامت بها أيوت أحكامه صيغت النقض على الصورة الواردة في التحقيقات

وكذلك لا يمنع من نظره الدعوى سبق فصله في دعوى مدنية مرتبطة به (٢١) أو نظر مدعوى ضد هاتين آخرين أو شركاء في ذات الجريمة (٢٢) .
وبما كان دور القاضي في الحكم قاصرا على مجرد المشاركة في تلاوته دون الدولة فيه أو إداره ، فإنه ليس يحجب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضي عفسوا في هيئة المحكمة أنى أصدرت الحكم الاستثنائي السابق نفسه (٢٣) .

ويعني على القاضي لاسماع عن الاشتراك في نظر الدعوى اذا ما توافرت أية حالة من الحالات انى يصح عيبه في المادة ٢٤٧ ج ولو لم يطلب رده ، إذ تتوافر فيه عندئذ صفة لا تحور أن يجمع بينها وبين مهمة الفصل في الدعوى على ما سلف لنا بيانه (٢٤) . ومخالفة هذه القاعدة توجب بطلان فضائه بحكم القانون (٢٥) فهو بطلان مطلق يلغى العام إذ قصد بالتحريم محض ائتماله والاطمئنان الى الاحكام الفصلية . وبما أنه لا يمنع من بطلان الحكم قضاء بخصوص صراحة أو ضمنا بأن يقوم القاضي بالفصل في الدعوى رغم قيام أى من الموانع انى أشربا إليها . على أن مجرد استشعار القاضي الخرج من نظر الدعوى لا يعد من أسباب عدم الصلاحية (٢٦) ، وكذلك كون القاضي قريبا لقاضي لتحقيق انى بدنه النيابة العامة لسعيد ما أمرت غرضه الاتهام بأجرائه من استجواب المتهمين (٢٧) .

٧ يدل على أن المحكمة قد أبنت رأيا مستترا في مصلحة الختم أو ضد مصلحة صنعها من القضاء على موضوع الدعوى (نقض ١٩٥٨/٧/١٧ أحكام النقض من ٩ ق ١١٥) ، وإحالة المحكمة العسكرية لمعدوى على محكمة الجديبات المختصة وفقا للقانون ولم ١٧٠ سنة ١٩٥٦ لا يحجب لقاضي رأيا فيها ببحرم عيب الفصل في القضية عند نظرهما بالمحكمة العادية (نقض ١٩٥٢/١١/٣١ أحكام النقض من ٨ ق ٢٦٨) .

٢١ نقض ١٩٤١/٥/٢٤ مجوعة الفرائد القانونية ج ٥ ق ١١ ، ١٩٣٦/١/١٧ ج ٣ ق ١٤١

٢٢ (٢٣) ليراتان م ٣٥٢ بند ٩ .

٢٣ نقض ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٣٩ .

٢٤ (٢٤) فهو متعلق بأحد من أصول المحاكمة قرر للاطمئنان الى توزيع الامانة بالفصل

في أعمال التحقيق والقضاء (نقض ١٩٧٢/٦/٢٢ أحكام النقض من ٢٢ ق ٢٠٥) .

٢٥ (٢٥) الملائكة الاجتماعية للقانون الاجراءات الجنائية ، ليو نقض م ١٥٧ بند ١ ، على

هذا الباني ج ١ من ٧٧ .

٢٦ (٢٦) نقض ١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض من ٦ ق ٢٠٩ .

٢٧ (٢٧) نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض من ٧ ق ٢٥٠ .

هذا وقد نصت المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية على أنه «لا يجوز أن يجلس في دائره واحده قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة يتحول لصية» كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدّاع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين يطلعون الدعوى ، ولا يعتد بتوكيل القاضى الذى يربطه بأعضائى الصلة المذكورة اذا كانت الوكالة لاحقة لتبنيته القاضى نظر بدعوى (٢٨) وذلك الحكم يمد من النظام العام ومخالفة توجب بطلان الحكم (٢٩) .

٢٥٥ - (ثانياً) تلغى القضية وذهب عن نظر الدعوى

ما كان عماد لأحكام القضائية من اطمئنان الخصوم الى قاضيتهم فانه اذا قدم من الأسباب ما يمس هذا الاطمئنان تعين على القاضى أن يتنحى عن نظر الدعوى ، ويحصى أيضاً أن يطلو رده عن نظر الدعوى المطروحة أمامه ، وما كان المشرع قد أحال فى اجراءات الرد وأحكامه على قانون المرافعات المدنية والتجارية مقتصر على ما أورده قانون الاجراءات الجنائية فى هذا الصدد .

اذا توافرت إحدى الحالات المبينة بالمادة ٢٤٧ السابقة الإشارة اليها وكذلك فى أحوال الرد امسح على القاضى نظر الدعوى ، وقد نصت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أنه « يكون القاضى غير صالح نظر الدعوى مسبوع من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم فى الاحوال الآتية : (أولاً) اذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة » (ثانياً) اذا كان له أو لزوجته حصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مسج زوجته ، (ثلث) اذا كان وكيلاً لأحد الخصوم فى أعماله المحصومية أو وصياً عليه أو قسماً أو مظلوماً وراثته له أو كانت له صفة قرينة أو مصاهرة وبدرجة الرابعه توصى أحد الخصوم أو بالتقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديرىها أو كان لها العضو أو المدير مصلحة شخصية

(٢٨) القرابة والمصاهرة كسب من أسباب عدم صلاحية القاضى هي التى تمتد الى درجة الرابعة ، أما اذا تجاوزها فانها لا تسبب القاضى من نظر الدعوى (١٩٦٩/٣/٢٤) أحكام لنقض من ٢٠ ق ٨٣) ومجرد كون دللى الهيئة التى استندت اليها الحكم المطعون اليه أحد لأنداب العام فلا ينعش سبباً لعدم صلاحيته للإندراك فى نظر الدعوى بما دام الجنداب العام لم يتم بنفسه جنسيتها الحياة العامة فى الدعوى فانها (١٩٦٧/٥/١٥ من ١٨ ق ١٢٨) .

(٢٩) راجع المادة ١٤٧ من قانون المرافعات .

في الدعوى . (رابعا) إذا كان له أو زوجته أو لأحد أقاربه أو أصحابه على عمود النسب أو من يكون هو وكيله عنه أو وصيه أو قيما عليه مصلحة في الدعوى «بأنه» (خامسا) إذا كان له في أو برافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالعضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو حبرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها ، « كما نصت المادة ١٤٨ على أنه » يجوز رد انفاضي لأحد الأسباب الآتية (أولا) إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها ، أو إذا جدد لأحد خصومه مع أحد الخصوم أو زوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على انفاضي عالم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه (ثانيا) إذا كان مطلقته التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصحابه على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على انفاضي بقصد رده . (ثالثا) إذا كان أحد الخصوم حادما له أو كان هو قد أعدد مزاكلة أحد الخصوم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدبة قبل رفع الدعوى أو بعده . (رابعا) إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل (٣١) . وأحسب أن الرد استلزم عليها في المادة ١٤٨ مرافعات جوارية بمعنى أنه يجوز لخصوم السكوت عن طلب الرد أو التروك عنه بعد تقديمه (راجع م ١٥٦ مرافعات) ، وهي بهذا تقتري عن أسباب عدم الصلاحية التي تعتبر من النظام العام ولا يجوز لخصوم الاتفاق على مخالفتها (٣١) .

ويمنع رد أعضاء النيابة العامة وأموري الصبب القصائي (م ٢/٢٤٨ أ ج) لأن « يحرم في الدعوى لا بعد حكمها فيها (٣٢) » وقد عسر العسير

(٣١) الخصومة بين التامني وأحد لخصوم الخاصة من نظر الدعوى يشترط فيها أن تكون حالية عملا وقت نظر التامني للدعوى المطروحة أمامه ناكذا كانت الدعوى العمومية قد رجعت على لقيم لأحدته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه فإن قيام دعوى الإهانة المذكورة لا تحجب حلفه مانما من سماعة أو سببا من أسباب عدم صلاحيته لنظرها ، ولا يكون قلة سبيل لقمه من نظر الدعوى إلا طريق الرد (نقض ١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض من ٢ ذ ٢٦٩) .

(٣١) المراسم ج ١ ص ٦١٩ .

(٣٢) المفكرة الإلزامية لقانون الإجراءات الجنائية ، وهو مبدأ مستحدث في قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مشارا لمخالف العقول (راجع بند ١٦ من صفا المؤلف) .

عليه فيما يتعلق بطلب الرد حصصا في الدعوى (م ٢/٢٤٨ ج ١) حتى ولو لم يدع بحقوق مدنيه ، وهو احتياط له ما يبرره لاحتمال أن يدعى مدنيا فسيما بعد وتكوب الاحراءات التي نشرها القاضي عيسى عن كل ريبه ، فضلا عما في ذلك من الاطمئنان الى ارضاء عاطفه القضاة ، لدى المحضر عليه .

عاجا قام بالقاضي عيسى من اسباب عدم الصلاحية أو استبعاد الحرج من نظر الدعوى وكذا حضور في دائرة مشكلة من أكثر من قاضي عرض استأله على المحكمة للفصل في أمر تحيه من نظر الدعوى في غرفة المشورة ، وحينئذ ينسب قاضي آخر لدخول محله والقيام بقضاة الدائرة . وإذا كان للقاضي موقفا ، كقاضي في محكمة المواد الجزائية ، بأنه يعرض أمر تحيه على رئيس المحكمة التي يتبعها ليفصل فيه ويبدى غيره لمظر الدعوى (م ٢٤٩ ج ١) .

ومضى انتهى أحد الخصوم رد القاضي ليس عليه اتباع القواعد المفردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنظر طلب الرد أو الحكم فيه وهذا بموجب التعديل الذي أدخل على المادة ١/٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بموجب القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ م .

وقد قضى بأنه يتوجب على تقديم طلب الرد وقت الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيه نهائيا وفقا للمادة ٣٣٢ مرافعات (١٦٢ لعايه) التي أحال عليها قانون الاحراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلا بعلقه بأصل من أصول المحاكمة نفرد لاعتبارات تنص بالاطمئنان الى توزيع اعداله ولا يضي عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استثناءا بالمرس أو العبرة في عدم المصلحة في لطف من بقيامها وقت صدور الحكم المطلوب فيه وأن قضاء القاضي المطلوب رده قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى لأجل معين لا تستبعد به محكمة أول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الأصلية مما يتضمن معه اعادتها إليها (٣٢) .

وقد حرم المشرع في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي أو توجيهه ليمين اييه (م ٣/٢٥٠ ج ١) ، لأن هذين الاجراءين يتعارضان مع ما للقاضي من مركز واعتبار خاص وتوجيههما لا يكون في غائب لأحضان الا لآخر ح القاضي وتوجيهه (٣١) .

(٣٢) نفس ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النفس من ١٠ ق ١٤٧ .

(٣١) لدائرة الاصلية لقانون الاجراءات الجنائية .

٢٥٦ - (ثالثا) مباشرة جميع اجراءات المحاكمة

لاصل في الأحكام أن تتبع على التحقيقات النهائية التي يجريها المحكمة لدى نظرها للدعوى ، عالقاصى يكون عقيدته من الاجراءات واوراقعات التي يتم امامه ، وينبى على هذا وجوب مباشرة اجراءات المحاكمة في اجلسه بمعرفة القاصى فيسمع شهود الاتبت وصى ويجرى المعاينه وينصت الى مراجعة الخصوم ومن مجموع هذه الامور يكون عقيدته التي ينبى عيهسما حكمه (٣٥) فادده ١٧٠ مرفعات توجب الطق بالحكم بحضور القضاة الذين اشتركوا في الداولة ، وحصول مانع لأحدهم يوجب توقيعه على مسوده الحكم (٣٦) ، واستقرأ بخصوص مواد ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٨ مرفعات وورودها في فصل اصدار الأحكام ينبى منه أن عبارة بالحكم التي أصدرت والقضاة الذين اشتركوا في الحكم بما عصى القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا انصاة الذين حضروا - فحسبه - تلاوة الحكم (٣٧) ، وأن ما يثيره الطاعون بشأن بطلان الحكم لاشمراك عضو النيابة في الهيئة التي أصدرته بدلا من عضو النيابة في الهيئة التي سمعت اوراقه ، مردود بأن قابس من تمام لم يوجب البطلان سبحة ذلك ، ان أن المقصود بعبارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه هم القضاة الذين حضروا في الدعوى (٣٨) .

وموطن البحث هو تعرف أثر مخالفة تلك القاعدة وهبل هي من الاجراءات الجوهرية المناسبة بمصالح الخصوم أم تعتبر متعلقة بأسس المحاكمات ومن ثم بالنظام انعام ؟ فمثلا اذا استمع القاصى الى بعض اشهود وأصدر قرارا بأحيل نظر الدعوى بلا نصيب الى باقي الشهود ، ولأى سبب لم يتيسر له اتمام نظر الدعوى وحل محله آخر استمع الى من لم يدل بأقواله من الشهود ثم اصدر حكما بناء على اقوال الشهود التي دوت في محضر الجلسة من استمع منهم الى شهادته بنفسه ومن أدلوا بمعلوماتهم أمام القاصى الذي

(٣٥) وينبى انظر عند القاعدة في المادة ١٦٧ مرفعات التي تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في الداولة في القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا ، عدى عبد الباقي ج ٢ ص ٨٩

(٣٦) لفظ ١٩٧٥/١/٢٠ أحكام انظر من ٢٦ ق ١٦

(٣٧) لفظ ١٩٧٤/١٩/١٦ أحكام بلفظ من ٢٥ ق ١٠٢ .

(٣٨) لفظ ١٩٧٩/٥/٢١ أحكام بلفظ من ٣٠ ق ١٢٧ .

سبقة ، فهل يعد لحكم الصادر بطلا باسيميا عن أنه قد بني على اجراء بم
يستند أمام القاضي الذي أصدره وهو أقوال الشهود الأول ؟

لمعرفة حكم القاضى في هذه الحالة ينبغي معرف مدى أثر عدم استماع
القاضي الى من لم يمثل أمامه شخصيا من الشهود ، وإباعده أنه عند إصدار
حكم في موضوع دعوى يكون للقاضي مطلق الحرية في تكوين عقيدته ، وإنما
ينظم هذه الحرية أمران أولهما أن المحاضر في مواد المحاضرات نص صراحة
بعدمية أي الوقائع التي يقبها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما يعيها
(م ٣٠١ ج) والأمر الآخر أنه لا يجوز للقاضي أن يبنى حكمه على أي دليل
لم يصرح أمامه في الجلسة (م ٣٠٢ ج) أي أنه لا يجوز للقاضي أن يبنى
حكمه على دليل مستمد من علمه الشخصي والا كان قضاؤه باطلا . ولكن
للقاضي أن يستمد في قضاؤه الى المصوبات العامة التي يعرض لى كل شخص
أن يكون ملما بها (٣٩) .

والقاضي عندما يكون عقيدته في الدعوى المطروحة عليه يبنها على
ما جرى أمامه في الجلسة وكذلك قد يؤسسها على ما ذهبت أوراها ،
كمحاصر الاستدلالات التي جميعها تدور النصط القضائي ومحاصر التحقيق
التي أجرتها النيابة العامة ، ولا جدال في أنه يعد من بين أوراق الدعوى
محاصر التحقيق التي أجرتها المحكمة بهيئة مديرة تلك التي ترمع إصدار
الحكم ، فإن سى القاضي حكمه في الدعوى على أقول شهود سبق أن سمعهم
قاض غير في ذات القضية فأنما تكون قد ساء على أوراق الدعوى ، وليس
من المقبول أن يصبح بتيان الحكم على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات أو
محصر تحقيق النيابة العامة ويظل إذا أسس على تحقيق آخرته المحكمة ،
ولذا فأننا نرى في الصورة المروضة أنه ما دامت الشهادة مطروحة أمام
المحضر لمحكمة المحكمة والمدير فلا بطلان يلحق الحكم إذا ما سى عليها (٤٠) .

(٣٩) نفس ١٩٧ / ٦ / ١٥ أحكام النفس من ٢١ ق ٢٩ -

(٤) نفس ١٩٥٦ ، ١ / ٢٥ أحكام النفس من ٧ ق ٢٧ وجاء به أنه يجوز للمحكمة أن
تؤسس حكمها على ما جاء بأوراق الدعوى وإن كان محلا للمناقشة والمداونة في (المصوم ، لك
م يطلق اتخاذ أي إجراء في هذا الصدد فلا وجه للنقض من الحكم - برأى عبد عبد الباق
م ٢ من ٩٢ - ويذهب رأي إلى أنه يبطل الحكم الذي يصدره قاض بناء على تطبيقات جرت
في جلسة سابقة بمعرفة قاض آخر على محله محدود مصطلح من ٢٢٣ - ونفس ١٩٩٢ / ٩ / ٢٨
مجموعة لقواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٣ -

على أن هذا لا يمنع المحكمة من اعاده بعض الاجراءات التي تمت في جلسة سابقة تكون عقيدتها حسيما سرائي بها * واذا طلب أي من الخصوم عاودتها فيجب اجابته في مستغاه ولا كذا لرفض حسيلا بحق الدفاع وحق الخصوم في مناقشة أدلة المدعى أمام الهيئة التي تضرها ، الا اذا ايدت المحكمة أسبابا مقبولة لرفض الطلب * والذي يحصل عملا هو أنه هو حاله بغير هيئة المحكمة يقتضي لخصم بما هو مدون في محاضر الجلسات ويتمحسون على أساسه ويسى الحكم على كل ما يتم في الدعوى من إجراءات (٤١) .

ولقد قضى بأنه اذا كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمزب بحجر القضية لجلسة أخرى ورفضت لخصم في تقديم مذكرات خلال مدة معينة زمني هذه الجلسة استبدال بأحد القضاة قاضي آخر وقررت المحكمة مد أجل الحكم بعده أخرى ، وفي هذه الحالة الأخيرة أصدرت المحكمة الحكم في الدعوى مشككة من هيئة السابقة فيكون أحد القضاة قد اشترك في المداولة دون أنه يكون من بين الهيئة التي سمعت المرافعة وبالتالي يكون الحكم باطلا (٤٢) * كما قضى بأنه اذا كان انفاط. ضمن الهيئة التي بطلت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك اوده ٣٤٣ من قانون المرافعات (١٧٩ لمالية) فان الحكم يكون مشبوه بالبطلان (٤٣)

أما ان كان قد رفع الحكم مما يعيد اشتراكه في المداولة فلا بطلان (٤٤) * نادا كان اعضاء الذي اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم به يسمح المرافعة في الدعوى فان الحكم يكون باطلا طبق للمادة ١٦٧ من مفاع (٤٥) ومعاد

- - - - -

(٤١) لم يوجب القانون عند تقرير هيئة المحكمة اعادة اجراءات المحاكمة أو استدعاء الشهود أمام الهيئة الجديدة الا اذا أصر المتهم أو المدعى على ذلك ، أما اذا تنازل عن ذلك صراحة أو حسيما ولم تر المحكمة من يجابها مالا لاعادة مناقشة الشهود فلا عليها ان هي قضت في الدعوى مصادرات في حكمه على أقرب من سبع من الشهود في مرحلة سابقة أو في انتظارات الأولية ما عادت مطروحة على بساط البحث (نقض ١٩٧٤، ١/٧ أحكام النقض من ٢٥ ق ٨٤) .

(٤٢) نقض ١٩٥٥/٣، ٢٨ أحكام النقض من ٩ ق ٢٣ ومقتل الحكم صحيح راجع نقض ١٩٧٥/١٢/٢٩ أحكام نقض من ٣٦ ق ١٩٨ .

(٤٣) نقض ١٩٦٩/٢/٢١ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٧ ، ١٩٦٧/١١/٢ من ١٣ ق ١٨٤ .

(٤٤) نقض ١٩٥٦/٦/٣٦ من ٧ ق ٢٥٩ .

(٤٥) نقض ١٩٥١/١٩/٥ أحكام النقض من ٣ ق ٥١ .

(٤٦) نقض ١٩٥٦/١/١٢ أحكام النقض من ٧ ق ١٤ .

بعض المادة ١٦٧ مرفعات أن يكون مصاد البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة ، وبما كان الطعن لا يفارح في أن انقضاء الدين اشتركوا في المناقشة وأصدروا بالحكم مع الذين سمعوا المرافعة فإنه غير محتمل ما يشهد من أن سمعوا مصاد كان ضمن الهيئة التي نقلت أو محل أحداث الدعوى ، وستمعت فيه إلى أحد الشهود ما دام الثابت أن العصر الأصل في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة واشترك في إصدار الحكم في الدعوى ويكون تعيين الحكم بالبطلان غير سديد (٤٧) .

الباب الثاني

التحقيق النهائي

تقتضي دراسة التحقيق النهائي الذي يتم أمام المحكمة تدارك قواعده العامة ، خاصة الجلسة وشموعية المرافعة وتدوين التحقيق وحسود الدعوى أمام المحكمة ، ثم الكلام على الإجراءات التي تتبع أمام المحاكم الجنائية والائتات في المواد الجنائية ، نظريته وطرقه ، وأخير الحكم الذي يصدر في الدعوى * .

الفصل الأول

القواعد العامة للتحقيق النهائي

يصبح التحقيق النهائي الذي يجري أمام المحكمة لقواعد عامة يقتضي بها إحاطة المتهم بكافة الضمانات في هذه المرحلة الأخيرة ليتمشك إلى صحة الحكم الذي يصدر في الدعوى وأنه قد تناول الواقعة التي يحاكم من أجلها ولهذا أوجب القانون أن تكون جلسة المحاكمة علنية وتدوين جميع إجراءاتها وتجرى المرحلة شفاهة وتنفيذ المحكمة بحدود الدعوى المطروحة عليها

وتنص المادة ٢٩ من قانون السلطة القضائية على أن : لغة المحاكم هي اللغة العربية ، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو لشهود الذين يحيلونها بواسطة مترجم بعد حذف اليمين * فالأصل - على ما قررت محكمة النقض - أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة ، وهي اللغة العربية ، ما لم يتصدر على أحدي سلطتي التحقيق أو المحاكمه مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه حاضماً لتقديرها (١) * .

(١) نظري ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض من ٢٤ إلى ١٠٦ ، ١٩٧١/٩/٢٠ من ٢٢ إلى ١١٩

المبحث الأول علنية الجلسة

٢٥٧ - حكمتها ومضمونها

إن في محاكمة المتهم بجلسة علنية يحضرها من يشاء من الأفراد يثبت انتهاكاً منه في ذلك فلا يحشى من انحراف في الإجراءات أو تأثير في مخبراته أو دعوى أو على شهودها . فتشعور المتهم بأن إجراءات المحاكمة تنشر في حضور كل من يبغي من الأفراد تجعله يطمئن إلى تحقيق عدالة ومعرفة الحق في التهمة المصدة إليه ، فضلاً عن أن فيها حماية لثبات أحكام القضاة من احتمال انصراف البعض إلى حضوره مؤثرات خارجية في قصائده (٢) . وبهذا فالقاعدة الأساسية في التحقيق النهائي هي علنيته . وقد نص المشرع صراحة في صدر المادة ١/١٨ من قانون السلطة القضائية على أن « تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للأدب أو معارضة على النظام العام . ويكون سطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية » . ونص المادة ١٦٩ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ على أن جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة لنظام العام أو الأدب وهي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية .

ويقصد بعلنية الجلسة عقدتها في مكان يجوز لأي فرد أن يدخله وشهد المحاكمة بغير قيد إلى ما قد يعنصيه حفظ النظام . ويصبح تنظيم الحضور في قاعة الجلسات بالنسبة إلى بعض الأعضاء الهامة ولا يدخلها إلا من يحصل بطاقة تخصص لهذا الغرض (٣) ، ولا يعد هذا التنظيم في اعتبار العلنية علنية ما دامت البطاقة لا تورغ على فريق من الأفراد دون آخر ، والا كان في تخصص الحضور لأشخاص محددين بأوصافهم ما يمي صفة الانحياز عن العلنية ، وتكون المحاكمة قد فقدت قاعدتها الأصلية ، وأصبحت سرية بغير موجب من القانون .

ولما كان الهدف من علنية الجلسة تحقيق مصلحة عامة هي الاطمئنان إلى تحقيق العدالة ، فإن عقد الجلسة بصفة سرية في غير الأحوال العائز بها

(٢) بورا من ٨١٦ ، محمود مصطفى من ٣٣٦ .

(٣) نقض ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض من ٣ ق ٢٠٩ .

لثانوا - والتي منعرض ليه - يسفر عن بطلان ما تم فيها من اجراءات (١) ، واعمالا بحكم المادة ٣٠ من قانون القصد تكون اجراءات المحاكمة قد اُجريت في جلسة علنية اذا لم يكن هذا ثابتا في محضر الجلسة او في الحكم ، وعلى من يزعم العكس اقامة الدليل على عقد الجلسة بصفة سرية . وا - في حالة التمييز ان يستعين بكافة طرق الاثبات * اما ان تقتضي محضر الجلسة او الحكم اثبات علنية الجلسة فلا يميز ، امام من يدعى العكس الا لظن بالتزوير .

٢٥٨ - حضور الخصوم

لما كانت المحكمة من عليه المحاكمة هي بث الاطمينان في استعوان نحو سير اجراءات التحقيق النهائي في طريق التمييز المرسوم بها من عبر مؤثر فيه مما يريد الاطمينان ان تتخذ تلك الاجراءات في حضور الخصوم ، ويحق لكل منهم ان يحضر اجراءات المحاكمة . ولا يقتصر هذا على ما يتم نقاعة الجلسة فقط . بل يشمل ايضا ما قد يتخذ خارجها من الاجراءات كالمباينة او الانتقال لسماع شاهد لم يستطع الحضور امام المحكمة .

(١) **النيابة العامة :** معني النيابة العامة في الجلسة امر حمي او غيرها تكون تشكيل المحكمة باعلا كما سبق انبان ، وقد نصت المادة ٢٧٩ ج على انه : يجب ان يحضر احد اعضاء النيابة العامة حسبات المحاكم الجنائية وعلى المحكمة ان تسمح اقواله وتفصل في طلباته .

(٢) **المتهم :** عرضت المادة ٢٧٠ ج لثول المتهم بجدية المحاكمة ووجب حضوره بها مع وجود ولا اعلان سواء اكان مرصا عنه ام مجوس . احتياطيا على ان يحري عليه الملاحظة اللازمة حضية هربه ، ويتم جميع اجراءات المحاكمة في حضوره . على انه قد يقع من المتهم تشويش أثناء نظر استعوى كمقاطعة لكلام الشهود او الخصوم ، وجبئذ احير للقاضي ان يأمر بابعاده عن الجلسة أي يأمر باجراجه منها حتى يستطيع مساشرة اجراءات الدعوى ، وهو مقيد في هذه بالضرورة التي دعت الى الابعاد ، فمقتى رال موجبه سمح للمتهم بحضور باقي الاجراءات مع احساره بما تم في غيبته . ليسطيع ان يرتب دفاعا في هذا الشأن ولا يقصد بابعاده عن الجلسة حصنها سرية واسا سقى بها صفة العلنية ويحصرها باقي الخصوم والجمهور ، فالامداد محدد اجراء اداري يمكن المحكمة من اتمام نظر الدعوى في حدود ، ولذا ان اتخذت بعض الاجراءات وكان في الامكان اتانها بحضور المتهم

لإعدام (سبر) لإعادته ورغم هذا أبعد عن حضور الجلسة كان انقضاء معيباً (٥) ، ويجوز الدفع بطلان الاجراءات التي تمت في غيبت وهو متعلق بمصلحة جوهرية فيجب على المتهم التمسك بالدفع أمام محكمة الموضوع وهذا لقواعد البطلان التي سوف ندرجها . وعن محكمة عادة الاجراء في حضوره والا تحرم حكمها ببعض (٦) ، ولا يحوز لغير المتهم من الخصوم أن يتمسك بالبطلان وهو حق قاصر عليه فقط .

(٣) باقي الخصوم : لباقي الخصوم أي للمدعين والمدعوى لديه وللمستولين عنها أن يحضروا جلسات المحاكمة وهو أمر مستفاد من أن المشرع قد أوجب إعلانهم بتلك الجلسات ، فصلها عما نصبت المادة ٢٧١/٢ من حقهم في مناقشة التهم وهو ما يؤدي إلى حضورهم أمام المحكمة . ولا يجوز للمحكمة أن تأمر بإبعاد الخصوم غير المتهم عن الجلسة هذا يحكم المادة ٢٧٠ ج ، وإن وقع تشويش من أيهم كان لها أن تطلى حكم الاستعادة ٢٤٣ أ ج الخاص بالاحلال بنظام الجلسة ، ولا شك في أنه يعتبر من هذا القبيل مقاطعة الخصوم أو التشويش عليهم .

٢٥٩ - سرية الجلسة

بعد أن اوجست المادة ٢٦٨ أ ج في صيغتها أن تكون الجلسة علنية قالت : ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة نظام العام أو محافظته على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى فيها أو بعضها في جلسة سرية أو تمنع وثاب معينة من الحضور فيها ، - ومعنى السرية - كما هو ظاهر من تقرير لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب - مع الحضور من عشرين قاعة الجلسة ، وإنما لا يصرح هذا إلى المتهم أو المدافع عنه أو باقي الخصوم في الدعوى والا أحل حقوقهم في الدفاع . كذلك لا تقوم السرية بالنسبة إلى القهود الذين تسمح معلوماتهم في الدعوى ولا بالنسبة إلى المحامين المتردعين أو غير المتردعين فهم دائماً حق الحضور بالجلسة .

للمحكمة الحق أن تأمر بسماع الدعوى في جلسة سرية (٧) ، غير معلقة

(٥) نفس ١٢/٢٧، ١٩٣٢ مجموعة لقواعد القانونية ج ٣ في ١٧٧ .

(٦) نفس ١٩٥٢/٦/٣ أحكام النقض س ٣ في ٣٨٦ .

(٧) نفس ١٩٥٢/٢/٣ أحكام النقض س ٣ في ١٩٨ ، ١٩٥٢/٣/١١ في ٢٠٨ .

حتى هذا على رضاء المحكوم^(٨) ، وأما هي مقدمة بأن يكون العبر من ذلك تحقيق أحد أمرين إما مراعاة اسظام العام^(٩) كظن الجرائم التي تمس النظام الأساسية في الدولة . وأما أن يكون المقصد هو المحافظة على الآداب كما هو الحال عند نظر موضوع جريمة زنا أو هتك عم^(١٠) .

وسرية الجلسة مطلقة أو جزئية مرجعها لتقدير المحكمة التي تصدر أمرها بذلك ، فإذا كانت مشكلته من قاضي واحد صدر الأمر منه ، وإن كانت دائره مكونة من ثلاثة أعضاء أو مستشارين صدر الأمر من رئيسها بحسب أحد رأى المصوتين الآخرين لأن ذلك الإجراء له صفة قضائية توجب اشراكهم جميعا برأى فيه . ولا يصدر حكم بحسب لجلسة سرية وإنما مجرد قرار أو أمر بمباشرة القانون « تأمر المحكمة » وهو لا يفصل النطق استغلا . فإذا طعن بغيره ينقض في الحكم الصادر في الدعوى بالبطالان لسيادته على إجراءات محاكمة ماطلة لإجرائها في جلسة سرية بغير مقتضى من رغبة محكمة لنقض تقتصر على عدم قيام التماس بين أسباب حكمها وما انتهت إليه دون تدخل منها هي تقدير موجب السرية ، بل أن محكمة النقض ترى ألا داعي للنقض على الأسباب الموجهة لسرية متى كانت تلك الأسباب مستمدة من الظروف^(١١) . وما دام الأمر بحسب الجلسة سرية موكولا لمحكمة الموضوع فإنه متى طلبه أحد المحكوم في الدعوى حق له رفضه^(١٢) دون بيان لأسباب ، لأن التعبدية هي الأصل وتتحقق بها مصلحته لخصوم والرفض مجردا يتضمن عدم بواقي أي من صورتى السرية المنصوص عليهما قانونا .

(٨) نفس فرنسا ١٩٢٢/٣/٨ سري ١٩٩ - ١ - ٢٧٩ .

(٩) نفس ١٩٥٢/٣/١١ أحكام نقض من ٣ ق ٢٥٨ .

(١٠) قضت محكمة النقض بأن الأصل في القانون أن تكون بطلات المحاكم عينية ، وإن المادة ٢٦٨ ج أجازت للمحكمة أن تأمر بساغ الدعوى كلها أو بعضها فوجبة سرية مراعاة لنظام العام أو حفاظة على الآداب ، ولا استثناء لهذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٣٥٤ من ذلك القانون (من القضاة بموجب قانون الأحداث) ومن وجوب لقاد محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم في فترة المسورة . نفس ١٩٧٢/١٠/٨ أحكام لنقض من ٢٤ ق ١٧٠ .

(١١) نفس ١٩٦٦/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٩ ، ٢٩٤٧/١٢/١ ج ٢ ق ٤٣٥ . ويرى محمود مصطفى أن اعادة العلانية بقرار من رئيس الجلسة من ٣٣٩ . وفي مرتبة بشرط صدور حكم مبنية فيه أسباب السرية وينطبق لرقابة محكمة النقض (بوزا من ٨١٧) .

(١٢) نفس ١٩٣٠/١/٩ المطالبة من ١٠ ق ٢٤٩ .

وتتم إجراءات سماع الدعوى فقط في جلسة سرية أي آخر باب التحقيق،
النهائي وسماع المرافعة لخصوص (١٣) ، دون الحكم الصادر فيها وقد تكتفى
المحكمة بالسرية الجزئية أي بحظر الحضور على فئة معينة من الجمهور
كالتبديدات والأحداث أثناء مناقشة مسائل لا يليق عرضها على أسيادهم
فيكون من الأوفق مثلاً في جريمة هتك عرض أن يسمح أقوال المدعى عليه في
جلسة سرية ، ولا موجب لسريتها عند المرافعة .

ويجب دائماً أن يصدر الحكم في الدعوى بجلسته علنية ولو تمت إجراءات
سماع الدعوى في جلسة سرية (١٤) ، ولولا على ما نصت به المادة ٣٠٣ / ١
ج ، لأن عليه الطعن بالحكم لن تصبح حكمه محل الجلسة سرية ، فضلاً عما
في عملية الاحتكام من أثر الردع ولزجر ومن تحقيق للمعيار التي يوحاها
لشئارح وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه (١٥) .

المبحث الثاني شفوية المرافعة

٣٦ - نطاقها وجزء مخالفتها

عندما ينظر القاضي الدعوى المطروحة عليه تمهيداً لإصدار حكمه فيها ،
هنا يكون ذاته تكامل حرته غير مقيد بالاستناد إلى ما دون في محاصر جمع
الاستدلالات والتحقيق الابتدائي (٣٠٠ و ٣٠٣ / ١ ج) ، وعلى كذا الحكم مسبقاً
على وحدانه وصميره وحب أن تكون الإجراءات التي يباشرها توضح إلى مخاطبه
الوجدان والضمير أي تتم شفاهة (١٦) . فالقاضي يستعمل في الحصول على قبحته
من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذي تحدثه
هذه الأقوال في نفسه وهو يصبغ إليها ، مما يفسى عليه أن على المحكمة
التي قبحته في الدعوى أن تستمع للشهادة من فم الشاهد ، لأن المهرس في
حالة الشاهد النفسية ولت أداء الشهادة ومراعاته أو اضطرابه وغير ذلك

(١٣) محمود مصطفى من ٣٣٦ ودرى أن الإجراءات السابقة يجب اتباعها على كل حال
أمر الأحالة أو تقرير الاقحام أو سواء استند على البيانات الخاصة بشخصه لأنها إجراءات تمهيدية
لا تفسى الموضوع ولا تكون جزءاً من المرقى .

٢٤٤١ ملحق برسى ١٠ / ١٦ / ١٩٧١ سري ٧ ٢٩ - ١ - ٢٠٤

١٥٠١ ملحق ٢٧ / ٢ / ١٩٦٢ أحكام القضاء من ١٣ ق ٥٦ .

(١٦) بور من ٨١٨ .

مما يعين القاضي على تقدير أقواله حق قدره (١٧) ، ومن القواعد الأساسية من انقايون أن احكام المحكمة يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة (١٨) ، وشعوية المراجعة في المسائل الجنائية قاعدة مسلم بها ، فالأصل من الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات التي عوينا التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وسمع فيها الشهود ما دام سمعهم ممكنا (١٩) ، وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برصاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو صما (٢٠) ، على أنه من تداعي الدليل المستمد من التحقيقات الأولية فقد يجب الرجوع إلى الأصل باعتبار من أصول المحاكمة الجنائية (٢١) ، أما المحقق الإعدائي فيسبب إلا تهيئدا لتحقيق شعوى ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التي بتروء. مهأ القاضي في تكبوين عقيدته (٢٢) ، ومن ثم لا يجوز للقاضي أن يسمع أى انحصوم من مناقشة الشهود في المراجعة الشلوية اكتلاء بذاكرة يطبها ، والا يكون قد أحل بحقه في الدفاع (٢٣) .

ويترتب على الاحلال بقاعدة شعوية المراجعة بطلان الحكم الذي يصدر في

- ١٦٢، نفس ١٦٢/٢/١٢ أحكام النقض من ٢١ إلى ٢٦
 (١٨) نفس ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض من ٢٢ إلى ١٨٨ ، وراجع صورة ونمة ضم
 وراى بعد سبى الدعوى بالحكم ، نفس ١٦٢/١/١٢ أحكام النقض من ٢٤ إلى ١٧٣) .
 (١٩) نفس ١٩٧٢/٢/٢٩ أحكام النقض من ٢٤ إلى ٨٦ ، ١٦٦٩/١٢/٨ من ٢٠ إلى ٢٨٧ ،
 ١٩٦٤/٥/٢١ من ١٣ إلى ١٢٢ ، ١٩٥٦/١/٦ من ٧ إلى ٢٤ ، ١٩٥٥/١/١١ من ٦ إلى ١٤٦ ،
 ١٩٥١/٢/٧ من ٢ إلى ٢٢١ ، ولا يقدح في ضرورة سماع الشاهد أن تكون مقية في بيان
 ما دام لم يثبت لئسحكه نه امتنع عليها ذلك بعد إعلانها قانونا ، خصوصاً أنه كان يسمع محكمة
 مساعدتها من طريق الإجابة لصلالية (نفس ١٦٣ ١٩٦٩/١ من ٢٠ إلى ٢١٠) .
 (٢٠) نفس ١٩٦٥/٥/٢٤ أحكام النقض من ١٦ إلى ١٠١ ، ١٩٦٩/١٠/١٣ من ٢٠ إلى ٢١٠ ،
 من لقرء أن نص المادة ٢٨٦ أ-ج بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ يكون لمحاكمة
 لاستثناء من سماع الشهود إذا قيل الاتهام أو المنازع عنه ذلك ، يستوى من ذلك أن يكون
 القول صريحا أو ضمنا بتصرف الشهود أو المدافع عنه بما يدل على ذلك (نفس ١٩٧٦/١/٥
 أحكام النقض من ٢٧ إلى ٢) .
 (٢١) نفس ١٦٢/١/١٦ أحكام النقض من ١٢ إلى ١٤ .
 (٢٢) نفس ١٩٥٩/١/٢٢ أحكام النقض من ١٠ إلى ١٥١ ، ١٩٦١/١/١٢ من ١٢
 إلى ١٥٦ .
 (٢٣) نفس بأنه إذا كانت ثلاث من عناصر الجلسات أو محكمة أول درجة شكلت لمقرية
 إضافة وسمعت من سبى من شهود الإثبات ولم يطلب الاتهام منها استدعاء الجنى عليه لسماع
 أقواله ، فليس له أن يبنى على محكمة الاستئنافية عدم سماع الجنى عليه ما دامت هي لم تر
 ما يدور لذلك (نفس ١٩٥٦/٤/٣٠ أحكام النقض من ٧ إلى ١٨٩ ، ١٩٥٦/٦/٢١ إلى ٢٥٢)

الدعوى والألمنة عليها في قضاء استحقاق كثيرة ، فيبطل الحكم الاستثنائي
الذي حدد أسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في دأبه المنهم
على الخوال شاهد الاثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة تعييبه دون أن
يتمالك من مواجهة المنهم (٢٤) ، والحكم الذي يؤيد في ادانة المنهم على ما أورد
مفتش العمل في محضره من غير أن يبين اسباب في عدم سماعه بالحلقة في
أى من درجتى استقاصي (٢٥) ، والحكم الذى يؤسس دأبه المنهم على ما تبين من
تقرير التحيين دون سماع أى شاهد لهم للدعوى أو اجراء أى تحقيق فيها
هى أى درجة من درجتى استقاصي (٢٦) ، والحكم الذى يبنى ادانة المنهم على ما
ورد على لسان المجنى عليه دون أن يسمع شهادته في أى من درجتى (٢٧) ،
والحكم الذى يؤسس ادانة المنهم على اعترافه بمحضر صبط الواقعة دون أن
يسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستثنائية
أو تحقيق شهودية المرافعة يسمع شاهد الاثبات في الدعوى (٢٨) ، وإذا كان
محامي المنهم قد طلب بجنسه المحاكمة سماع الشاهد لدى بخلاف عن الحضور
لمرضه ولم يمتد لمحكمة بهذا الطلب فأمر الدفاع في مراعاته على وجوب
مناقشة وبكى المحكمة فترمت صحتها عن طنبه وقضت بادانة المنهم ، استنادا
إلى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور ، فإن حكمها يكون مميبا (٢٩) ،
ومتى كان الحكم قد أقدم قضاء على ما حصله من محضر جمع استدالات
موضوع أعيد فيه أقوال انصراف من قبل لنحري على كافة الوقائع التي يسمع
في التصديرة وكان هذا الاجراء لا يحمل مسحة الجحد ولا يصحح ماخذا لدليل
سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة شهود - أن يقوم على مصومات
يدينها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر عنه وليس على أقوال
يسبقه اليها المحقق مفترضا مبنوفا عنه ويجمع منها مقبولا ما يجب عليه
أن يقوله بتقوى من كافة أركان الجريمة ثم يؤيد هذا كله في محضر التطوير وانه
يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع (٣٠) ، ومتى كان في سلامة الاحكام

-
- (٢٤) نقض ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض من ٧ و ٢٧٢ .
 - (٢٥) نقض ١٩٥٦/١٢/١٠ أحكام نقض من ٧ و ٢٤٩ .
 - (٢٦) نقض ١٩٥٨/١/٢ أحكام النقض من ٩ و ١٦ .
 - (٢٧) نقض ١٩٥٧/١٠/٤ أحكام نقض من ٨ و ٢٠٢ .
 - (٢٨) نقض ١٩٥٧/٦/٣ أحكام نقض من ٨ و ٤٦٥ .
 - (٢٩) نقض ١٩٥٨/١١/٢٠ أحكام النقض من ٩ و ١ .
 - (٣٠) نقض ١٩٧٧/٤/١٦ أحكام النقض من ٢٢ و ١٣٩ .

الموصوعة على الظرف اشتمل على المقام المطعون عليه بالبروير وذكر وصفها عن ذلك لظرف ما يقطع بان المحكمة لاستثنائية لم تطلع على اسند المطعون عليه أثناء نظر الدعوى وكان هذا اسند المصوب هو من أدلة الجريمة التي يجب عرضها على بساطة البحث والمناقشة لتسوية بالحسنة عن عدم اطلاق المحكمة عنه بموجب اجراءات المحاكمة (٣١) .

ويجب على من تكون له مصلحة في الدفع بالظلال أن يتمسك به لأنه إجراء جوهري قصد له مصلحة الخصم ، ومن ثم يجوز له أن يسأل عن الدفع ، ويسقط بعدم التمسك به ، ولا يحق للمحكمة أن تقضى بالظلال من تلقاء نفسها . والتمسك بالظلال يكون من الخصم لدى حرم من المرافعة اشغونه دون غيره ، فلا مصلحة للمتهم في التمسك بأوجهه بظلال لتعقيد غيره من المتهمين ما دامت لا تمس حقا به (٣٢) .

ولذلك فإنه إذا اكتفى الخصم بمجرد تقديم مذكرة في الدعوى - لا سيما إذا طلب منه انقاضي المرافعة الشفوية - فإنه لا يستطيع بعد هذا أن يدعي بظلال الحكم تأسيسا على أن دفاعه لم تستمع اليه المحكمة شفويا ، وكذلك الحال لو سكت عنه المتهم ما دامت المحكمة لم تسمعه من انتهاء دفاعه (٣٣) .

(٣١) نفس ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض من ٢٤ ل ١٧٢ ، ٥/١٩ ١٩٧٤ من ٢٥ ق ١٠٥ . ولا كفي اطلاق المحكمة وحدها على الصور موضوع المرافعة بل يجب كإجراء من إجراءات محاكمة في جريمة حيازة لصور المرافعة للآداب عرضها باعتبارها من أدلة جريمة التي بساطة نهجها والمناقشة بالمجلس في حضور المصوب بيدي كل منهم رأيه فيها وبطلان إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها ؛ نفس ١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٥٦ .

(٣٢) نفس ١٩٥٦، ٢/٧ أحكام النقض من ٧ ق ٥٢ .
(٣٣) نفس ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٢٩ ، ١٩٥٦/١/٢٤ من ٧ ق ١٨٦ ، ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ق ٢٠٩ . سكوت الطامس وصحافية عن المرافعة في موضوع الدعوى لا يجوز أن يبنى عليه الطامس الذي على الحكم بالاستقلال يسوق الدفع ما دام الطامس لا يسعى أن المحكمة تبحث عن المرافعة في موضوع الدعوى ، والمحكمة ليست مبررة حاجاة طلب عاقبة القضية للمرافعة أو بانود على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم ؛ نفس ١٩٦٢/١/٢٢ أحكام النقض من ١٤ ق ٧ ، ١٩٦٩/١٢/٩ من ٢ ق ٢٠٧ .
ولكن عدم سيقاد التلهم دفاعه شعبا قبل حجز القضية للمحكم لم تقدمه بطلب التطبيق في المدعى البصر له بتقدمه، وإفعال المحكمة لهذا ، لطلب بحث قصورا في حبسكمها ؛ نفس ١٩٦٩/٢/٢٨ أحكام النقض من ١٢ ق ٧٣ .

ويعتبر الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها معه للدفاع الشفوي المسدى يحلله مراقبة أو هو مدلل عنها اذا لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون لهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل إن له اذا لم يتمها دفاع شفوي أن يضمها ما يشاء من طلبات التحقيق المسجلة في الدعوى واسئلة بها (٣٤) .

وعلى ذلك فيجوز للمحكمة أن تؤسس حكمها على ما جاء بأوراق الدعوى وذلك محلاً لتدقيقه والمراقبة من الخصوم ، وإذا لم يطلبوا اتخاذ أي إجراء في هذا الصدد فلا وجه لتعني على الحكم (٣٥) . ويجوز ذلك أيضا في حالة تعدد سماع الشاهد (٣٦) وقد نصت المادة ٢٨٩ أ ج على أن : للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة لثنى أديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جتمع الاستدلالات أو أمام الحير أو تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو اذا قبل منهم أو المدافع عنه ذلك (٣٧) . وهذا الحكم واجب الاسماع أمام محاكم

(٣٥) نفس ١٢٨ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢ في ٢٨١

(٣٥) نفس ١٢٨ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٧ في ٢٧ ، ١٢٨ / ١٩٥٥ س ٦ في ٢٤٤ وقد قضى بأنه اذا كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستثنائي مطروحة على سائل البحث ، وقد أتبع للمعصوم لاطلاع عليها ومناقشتها في جلسة ولم يطلب المدعى بالتفريق لمحكمة الاستثنائية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم فيه لا يصح له أن يسمي على المحكمة أنها استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تطبيق البوليس بناء على شكوى تمهيدا للحكم بشديد فقد ، بعد حالة الدعوى على محكمة والمحكم فيها ابتدائي ما دامت تد حقت بقوة المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات في الدعوى (نفس) ١٢٨ / ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ في ١٨٥ ، ١٢٨ / ١٩٧٢ س ٢٤ في ١٠٩ .

(٣٦) نفس ١٢٨ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢٩ في ٢١ ، ١٢٨ / ١٩٥٦ س ٧ في ٥٥ . وتختلف الشاهد عن المطلوب لا يمتنع بمرور من صناعه أصبح مبدعاً (نفس ١٢٨ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ في ٢٣٧) . ومنى كانت المحكمة قد انقضت من جانيها كل الوسائل الممكنة لاستدعاء الخجين فيها وسماع شهادتها وأفسحت المجال لسيادة امانة والمدعى عن التهم ، لاعلانها والارشاد عنها ولكنهم حرموا من الاعتناء اليها فبعض صناعها غير ممكن فانه لا تشرع على المحكمة انما هي مضت في الدعوى دون أن تسمح بشهادتها ولا تكون قد انحطت في الاجراءات ولا أحدث من الدفاع (نفس ١٢٨ / ١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ في ١٩٥٢ . ١٢٨ / ١٩٦٣ س ١٤ في ٢١) .

(٣٧) وقد قضى بأنه متى كانت المحكمة قد أسست قدامها على أقوال شهود ولم تسعهم ذلك سماعهم منكنا دون أن تجري أي تطبيق في الدعوى مكتله بما هو مبنون على مطر خمسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء شهود الدائمين في التفتيات وأمرت بتلاوتها لأن حكمها يكون باطلا ، نفس ١٢٨ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ في ٢٣٩ ويلاحظ أن هذا الحكم صدر

الاحتياطيات عملاً بالبند الأول من المادة ١٣٨١ ج (٣٧ مكرر) ، وتعد محكمة استعض
قاعدة القبول إلى المدعى بالحقوق المدنية أو لا يعمل أن يكون لهذا الأخير من
الحقوق أكثر مما للمتهم (٣٨) .

ومما ينبغي التنبيه إليه أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية
قد عدلت بموجب القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد أصبحت إلى النص
عمارة إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وهو ما يستوجب ملاحظة العارق
بين الأحكام السابقة واللاحقة على حد التعديل .

وفي حكم حديث نقول محكمة الاستئناف متى كان بين من مراجعته محاصر
جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطعن لم يطلب سماع أحد من
الشهود ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد
تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحول للمحكمة الاستئناف عن سماع
الشهود أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يسوي في ذلك أن يكون القبول
صريحاً أو ضامياً ، يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وأن محكمة
كأولى درجة إما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجري من
التحقيقات إلا ما ترى هي لرواها لاجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين
كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى
سماعهم ، وكان المدافع عن الطعن أو المدعى طلب سماع أقوال لشهود
أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يصير متعارفاً معه تصديق سكوتة عن التمسك
به أمام محكمة أول درجة (٣٨ مكرر) .

من تعديل مادة ٢٨٩ ج بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وإذ كان الثابت بمحضر
جلسة المحكمة أن الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة لم يمسكوا بسماع شهود الإثبات وطلب
الاكماء بقلادة أقوالهم وكانت المحكمة قد دأبت للتهديد في تفاسيل الاجتماع الواقع حينها
على التحدو لتوضح بمحضر الجلسة وكان كل واحد منهما يعتبر شاهداً مفيداً وقع عليه من اعتناء
لدى المحكمة لهذا تتحقق بها سلامة التماسه و للفق ١٠/١/١٩٥٨ أحكام النقض من ٩
ق ١٩٨

(٣٧ مكرر) ملطس ١٤/٦/١٩٧٩ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٤٦

(٣٨) نفس ٧/٤/١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ٩٥ .

(٣٨ مكرر) نفس ٨/٢/١٩٧٩ أحكام النقض من ٣٠ ق ٤٥ . ٤ ١٩٧٥ من ٢٦

ق ٨٦ .

ويستثنى من قاعدة شفرية المرافعة مواد المخابرات والمعاون لا يشترط
بنياب أحكامها على التحقيقات الشفرية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم
وتسمع فيها بشهود ، عملاً بمصر المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية (٣٩) *
والعبرة في هذا ، بحقيقة ، نوافذة ووسمها المعاون الذي تصيبه عليها المحكمة
سواء وقعت بوصف النجحة أو مخالفة (٤٠) * .

المبحث الثالث

تكوين التحقيق

٢٦٩ - ضرورة وبنطه

أوجب المشرع تحرير محضر ثبت فيه جميع إجراءات المحاكمة ليرسم
صوره صادقة لما يتم في الجلسة ، وببني أهمية في معرفة ما إذا كانت
التصاريح التي تطلبها الدون عند المحاكمة قد روعيت من عدمه ، كعيبه
الجلسة أو قيام موجب للسرية ان صدر أمر بها ، وتمثيل النيابة وحضور
مدفع في بناريات وطلبات الخصوم وإحاطتهم اليها أو رفضها وأثر هذا في
حقوق الدفاع ، وأقواب من سمع من لشهود أو اثبات انتدرب عن لم يسمع
أو التمسك به ، وهذه إجراءات يؤسس عليها الحكم الذي يصدر في الدعوى
وتؤثر في سلامته ويبني عليها انظم فيه وقد تسهر أحيانا عن بطلانه *
ونقد ضمن المشرع هذه الواجبات المادة ٢٧٦ ج التي قررت انه لا يجب أن
يحرر محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس
المحكمة وكأنها في اليوم الذي على الأكثر . ويشتمل هذا المحضر على تاريخ
الجلسة ، رئيس ما إذا كانت علنية أو سرية وأسماء القضاة والكتاب وعصو
النيابة المحاضر بالجلسة وأسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة اشهود
وأقواب الخصوم وشمار فيها في الأوراق في سيب وسائر الإجراءات التي تمت
وتدون في القضاة التي قمت أثناء نظر الدعوى وما قصي به في المسائل
المرعية ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجري في الجلسة * .

بيد أن هناك إجراءات لا يعيب الحكم وجود نقص أو خطأ فيها (٤١) إذا

(٣٩) نفس ١٩٥٦/٣/٢٠ أحكام النقض س ٧ في ١٢٠ *

(٤٠) نفس ١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض س ٩ في ١٣٩ *

(٤١) لا عبره بالمطال الذي الواقع بمحضر الجلسة وأما العبارة من بنطقة الواقعة (نفس

١٩٧٢/٥/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ في ١٩٧٣ ، ١٩٧٨/٣/٥ س ٢٩ في ٤٠) *

كانت لا تؤثر في حقوق المحضوم ، كاحتفاظ في اسم القاضي (١٢) أو اسم عضو
الهيئة الذي حضر الجلسة أو اسم محامي المدعى (١٣) وعدم توقيع المدعى على
محضر الجلسة أو كان ، القاضي قد وقع عليه (١٤) ، وعدم توقيع القاضي على
محاضر الجلسات السابقة ما دام المحضر الأخير مصححاً منه (١٥) ، ومن ثم لا
محضر الجلسة وحده كدالة لا فرق بين مثله وهامشه وكان عدم توقيع القاضي
على محضر الجلسة لا يترتب عليه انبطلان ما ما يعتبه أمين السر في هامش
المحضر يكون صحيحاً بصرف النظر عن عدم توقيع القاضي عليه ويعتبر بمثابة
تصحیح ما دون خطأ في مثله ولا يجوز إثبات ما يخالف ذلك إلا بطريق
الطعن بالثبوت لأن الأصل في الإجراءات الصحة ، ومن ثم فلا محل للدعي
على تصحيح أمين السر محضر الجلسة دون الرجوع إلى رئيس الدائرة متى
كان ما أجراه أمين السر من تصحيح يتفق وحقيقة الواقعة ومداركها له
منه (١٦) ، ولا يترتب على تأخير توقيع محضر الجلسة في اليوم التالي أي
يطلق لأن ما نص عليه في هذا الصدد المادة ٢٧٦ أ ج هو من قبيل تعطيل
الإجراءات ولم يفرض الشارع جراه على التأخير فيه كما فصل دلالية إلى
تأخير التوقيع على الأحكام (١٧) ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى التوقيع على كل

(١٢) نقض ١٩٥٢/٣/١٧ أحكام النقض من ٣ ق ٢٢٢ ، وإذا كان الطعن يستلزم في حقه
أو التفتة الذين سمعوا امره هم الذين أصدروا الحكم فإن إجراءات المحكمة تكون صحيحة
ولا يؤثر في ذلك مجرد الخطأ في ذكر الحكم أو المحضر سمع لأن لم يسمح الواقعة بدلاً من
قاضي آخر هو الذي سمعها (نقض ١٩٤٣/٦/٢٨ مجوعة ، لقاعدة قانونية ج ٦ ق ٢٢٢) ،
(١٣) لا يصيب الحكم عدم ذكر اسم القاضي الذي قرأه من التهم بضرورة في محضر
الجلسة ، نقض ١٩٤٣/٤/٨ للمادة من ٢٩ ق ٦) ،

(١٤) نقض ١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض من ٢ ق ١٢٠ ، ١٩٦٥/٦/٢٩ من ٩٦ ق ١٢٠ ،
١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٢ ق ٤٧

(١٥) نقض ١٩٦٢/٦/٢٦ أحكام النقض من ١٢ ق ١٢٥ ، ١٩٥٢/٢/٢٥ من ٢ ق ٧١٩
١٩٥٢/١١/١١ من ٤ ق ٥٠ ، ١٩٣٣/٥/١٥ مجموعة التوسيم من ٢٤ ق ١٥٥ ، ١٩٦٧/٢/٢٧
أحكام النقض من ١٨ ق ٥٦ وبذلك أنه من عدم توقيع رئيس المحكمة على محضر مهو لا يترتب
عليه بطلان الإجراءات ما دام المتهم لا يدعي شيئاً مما دون في المحضر قد جاء مخالفاً لمقتضى
وقضى بأن مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه بطلان (نقض ١٩٦٠/١١/١٠
١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ٢٢) ، طالما أنه قد وقع على الحكم (نقض ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨
ق ٢٠) ،

(١٦) نقض ١٩٧٢/٣/٣٠ أحكام النقض من ٣٣ ق ٩٢ ،
(١٧) نقض ١٩٥٦/٢/٧ أحكام النقض من ٧ ق ٤٨ ، ١٩٥٤/١٠/١٦ من ٦ ق ٤٦ ،
١٩٣٠/٢/١٣ مجوعة التواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٤ ، ١٩٣٣/١/١٦ ج ٣ ق ٧٥ ، ١٩٥٠/١٥/١٥
١٩٣٣ ق ١١٨ ،

صعوبة من معاصرا الحسنة (٤٨) . وقصور محضر الجلسة عن ذكر سبب الشهود أو مجال إقامتهم لا يعينه ، لأن هذا القصور لا يعهدهم عند المنهم وهم يعينهم بدين عمرهم بأسماءهم ومجال إقامتهم وأعمارهم انذمة بمحضر المحقق الايتنالي (٤٩) .

والأصل اعتبار أن الإجراءات كما تطلبها القانون قد روعيت أثناء الدعوى ومع هذا لمصاحب بشأن أن يثبت بكافة الطرق أنها قد أصيبت أو حولت إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة أو في الحكم فإذا ذكر أحدهما أنها تبعت فلا يجوز إثبات العكس إلا بطريق القطع بالمروير (م ٣٠ من قانون المعنى) (٥٠) .

ويجوز العمل على أن يثبت في محضر الجلسة مراعاة الخصوم وطعنهم موجبة وهذا لا يعيب الإجراءات (٥١) ، على أن تثبت ندوة طعنات التي يروم الخصوم إثباتها . ولقد نصي بأن حلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المنهم باستصليل لا يعيب الإجراءات إذ أن على المنهم أو المدافع عنه أن يعطى تدوير ما يرى إثباته من أوجه لدفاع ولطلبات (٥٢) . وبأنه إذا خلا محضر الجلسة وحكم مما يدل على أن الدفاع عن الطعن الذي طعنات معينه فانه لا يجوز للمتهم الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة أغضت الرد على طلباته فقد كان عليه إذا صححت دعواه أن تثبت مراعاة ما يهيم إثباته من الطعنات (٥٣) . كما أن عليه أن دعي أن المحكمة صادرت عنه في الدفاع قبل حجب الدعوى بحكم أن تقدم لدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المحافظة في طلب مكتوب قس .

(٤٨) نقض ١٩٥٢/٦/٥ أحكام النقض من ٤ في ٣٤٩ .

(٤٩) نقض ١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض من ٩ في ٤٦ .

(٥٠) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض من ٢ في ٢٩٧ ، ٢، ٢٧ ، ١٦٥ من ٢ في ١٦ / ١ / ١٩٥٠ . ونقض بأن علم ذكر طلبات شعبة بمحضر الجلسة لا يعيب الحكم فإن الأصل في إجراءات المحكمة اعتبار أنها قد روعيت . نقض ١٩٤١، ٥/١٩ للمحكمة من ٦ في ٨ . وأن القانون أباح لدى الشأن في حالة عدم ذكر إجراء من الإجراءات من المحضر وبحكم أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أصيبت أو حولت ولا شك أن فقدان محضر هو بمثابة عدم ذكر بعض تلك الإجراءات القانونية في المحضر وبحكم حكم عدم الذكر . نقض ١٩٣٧/٤/١٩ للمحكمة من ١٧ في ٥٢٠ م .

(٥١) نقض ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض من ٧ في ٢٨ .

(٥٢) نقض ١٩٥٣/١٢/٣٠ أحكام النقض من ٤ في ١١٦ ، ١٩٣٧/١١/١٦ للمحكمة من ٩٨

في ١١٥ ، ١٩٥٨/١١/١٥ أحكام النقض من ٩ في ١٦١ ، ١٩٦٩/١٠/١٧ من ١٠ في ١١٦ .

(٥٣) نقض ١٩٤٨/١١/٨ للمحكمة من ١٩ في ٣٤٨ .

مصدور الحكم^(٥٤) * وبك مري الأولى أن يكون المحضر صورة صادقة لما دار في الجلسة .

ويحضر كل من محضر الجلسة وورقة الحكم مكملان لبعضهما^(٥٥) ولا يرتب على افعال بيان في أحدهما أي بطلان ما دام قد ثبت في الآخر^(٥٦) . على أنه إذا وقع خلاف بين محضري الجلسة والحكم يتعذر معه معرفة الحقيقة فانه يرتب على هذا بطلان الحكم الصادر في الدعوى^(٥٧) . على أن الحكم لا يكمل بمحضر الجلسة إلا في خصوص إجراءات المحاكمة^(٥٨) دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق^(٥٩) .

—

(٥٤) نفس ٨ / ١٩٦٢ / ٥ أحكام للنقض من ١٢ ق ١١٥ ، ١٩٦٢ / ٢ / ١ ، ٤١ ، ٤ / ٢ ، ١٩٧٢ من ٢٢ ق ١١٤ ، ١٩٧٤ / ١١ / ٧ من ٢٨ ق ١٩٢ .

(٥٥) محضر الجلسة يكمل حكم من خصوص أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته (نفس ٢٢ / ٥ / ١٩٧٢ أحكام للنقض من ٢٣ ق ١٧٨ ، في بيان أسماء الخصوم) (نفس ١٤ / ١٠ / ١٩٧٣ أحكام للنقض من ٢٤ ق ١٧٤) .

(٥٦) نفس ٨ / ١٩٦٢ / ٥ أحكام للنقض من ١٢ ق ١٥٢ ، ١٥٢ ، ١٩٦٠ / ٥ / ٢ من ١١ ق ٧٨ - ١٩٥٤ / ٥ / ١٨ من ٥ ق ٢٢٢ ، ١٩٥٢ / ١٢ / ٢ ، ٤ ق ٧٨ ، ١٢ / ١ / ١٩٣٨ المحاسة من ١٩ ق ١٩٨ وإذا تضمن محضر الجلسة أسماء جميع أعضاء الجلسة التي أصدرت الحكم فانه يثبت بذلك استيفاء الشكل ويرى كل شك في هذا المصدر وسند الطريق في إمكان الادعاء بالبطلان فهو الحكم من أصبي عضوين من هيئة التي أصدرته طالما أن الطعن لا يذهب إلى أحد من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمح المرافعة (نفس ١٢ / ٩ / ١٩٥٨ أحكام للنقض من ٩ ق ٢٥٧ ، ١٩٧٢ / ٢ / ١٤ من ٢٣ ق ٤٢) .

(٥٧) فإذا كان بين الحكم ومصدره جلسة خلاف لا يمكن معه معرفة الهيئة التي أصدرت الحكم كمال ذلك من الوجه البطلان جوهرى التي يرتب عليها لنقض الحكم (نفس ١٢ / ٢ / ١٩٣٣ للمجموعة ارسمة من ٢٤ ق ٨١) * ولا يكفي بطلان الحكم أن يقع خلاف بينه وبين محضر الجلسة في أسماء التضاة يكون مرجعه خطأ في الكتابة (نفس ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨ للمحكمة من ٢٩ ق ٧ ، ١٩٤٩ / ٢ / ١١ من ٣ ق ٥٨ ، ١٩٥٩ / ٥ / ٢ ق ١٠٧) أو إذا كان الحكم كما أثبتته اللائحة بموجب من دول الجلسة على خلاف ما دون في الدورية وقت صدوره إذ هو لا يفتو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة (نفس ٢٩ / ١ / ١٩٥٧ للمحكمة من ٢٨ ق ٨) * ووقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم ليس تلة تقرير التفتيش من أعضاء المحكمة لا يسبب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد تم على هذا (نفس ١٩٥٦ / ٥ / ١ أحكام للنقض من ٧ ق ١٩٧) .

(٥٨) ومنها ثلاثة تقارير التفتيش (نفس ٢ / ٢ / ١٩٧٢ أحكام للنقض من ٥٣ ق ١١٤) .

(٥٩) نفس ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٩ أحكام للنقض من ٢٠ ق ٢٩٧ ، ١٩٥٦ / ١٠ / ٢٠ من ٧ ق ٣٠٢ ، ١٩٥٩ / ٢ / ٢ من ١٠ ق ٣٨ .

المبحث الرابع

حدود الدعوى

من أدق المسائل التي تعرض دائما في العمل وطرح على بساط البحث والمناقشة معرفة قيود المحكمة عند نظرها لدعوى المروضة عنها وعلى تعيين أيها قد تطلعت حدودها والأثر الذي قد يترتب على هذا * ذلك أنه إذا وقعت جريمة قد بسد مشارعتها إلى شخص معين وقيام عليه الدعوى الجنائية وسيان كان رفع الدعوى من ليايته العامة أم حركتها المسمى بالحق المدني مباشرة أم أقامتها المحكمة في الأحوال التي يجوز لها فيها ذلك ، وقد تكون الدعوى ضامرة البساطة من ناحية إرواقها وانسجام فيها والوصف القانوني للفصل المسند فيه * بيد أن الأمور لا تعرض دائما بهذه البساطة ، فأما الدعوى الجنائية لا تعدو أن تكون نوعا من الاتهام يوجه إلى فرد معين وي طرح على المحكمة لتقوم بمحاسبته وتعقيقه حتى ينهي إلى رأى للقضاء بالإدانة أو البراءة * وأدب عالاتهام محرر ادعاء قابل لكن يجب وتعيين وتحقيق ، وقد يكشف هذا التحقيق وذاك التعيين عن وقائع جديدة أو متهمين جدد أو ظروف جديدة لا يمكن تباينة المطروحة أمام القاضي وعندئذ بشور استئناف المعرفة موقف المحكمة وحقوقها إزاء ما حاد أمامها وكشف عنه التحقيق ، وهو ما يظهر بحلاء أهميته تعرف حدود المحكمة بتعدد الدعوى المروضة عنها * وترداد حطوره البحث إذا ما حدثت تلك الأمور أمام محكمة الدرجة الثانية لأن لجوء «الدعوى من نطاقها قد يسفر عنه حرمان السهم من حدى درجات المناقشة *

٢٦٢ - قبيل الدعوى

تقضى الصداقة بأن تنقيد المحكمة في الدعوى المطروحة عليها بأمرين الأول منهما موضوعي وهو الواقعة المروضة عنها الدعوى (٦٢) والآخر شخصي هو السهم المختص أمامها (٦٣) * فإذا أقيمت الدعوى الجنائية ضد شخص

(٦٢) - نفس ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٤ ، ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٠ ق ٢٥
فلا يعود للمحكمة أن تعرض بواقعة جديدة منطوقتها أساسا لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع
هذه الدعوى الجنائية ولا تشمل بما ورد في أمر الإحالة فضلا لا يقلل التجربة (١٧/٦/١٩٦٨)
أحكام النقض من ١٩ ق ١٤٥ *

(٦٣) - الفاضل من ٤٩٧ ، نفس ١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض من ٥ ق ١٧٨ * فمن أول
واجبات المحكمة أن تنظر من أن يكتفي بمائل أمامها من أقامت منطقة الاتهام الدعوى الجنائية
ضده ، وأنه ليس يسوغ أن تقسم قضائها على مجرد الشك في شخصيته ما دام هناك من الوسائل

بمهمة ضرب فرد من الناس فلا تجوز أدانته عن واقعة ضرب آخر إذا لم ترفع يشابهها الدعوى (٦٤) ، وإذا اتهم شخص بارتكاب جريمة ضرب فلا يجوز إدانته من أجل جريمة سب وقعت معها (٦٥) . وكذلك إذا رفعت الدعوى على شخص معين بتهمة ضرب ثم قرر المحكم عليه أن يدين المحكوم عليه الذي ضربه عن اتهم لا المتهم ، فإنه لا يحق للمحكمة أن تقضي ببراءة المتهم وبالعسقوبة على الاتي حتى ولو كان حاضرا إلا أن وجهت إليه التهمة من ناحية العامة

س في طرقها ما قد يؤدي إلى وقوع عاية الأمر في حقيقة شخصيته ، وإذا كانت المحكمة قد رفضت وميئة المستقرز التي نادت بها النيابة العامة - الطاعة - لمصادرة ما ذهب إليه إجراء قد يتغير به وجه الرأى في قضاياها ، فقد توجب محكمة بد استعجالية مطلقه والإسالة نفس ١ / ٢ ١٩٧٥ أحكام النقض من ٢٦ و ١٧٢ (

٦٤) نفس ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض من ٤ ق ٣٧٤ ، فلذا كان التمسك بالحكم في النيابة بتمسك المتهم بمحاكمته على جريمة ضرب شخص آخر سمته هو غير المجنى عليه الحقيقي وأذات على هذا الاعتبار فالله كعبير في هذه الحالة قد فصلت في واقعة لم تكن مبروزة عليها ويكون حكمها واجبا نظره ١٩٤٧/٣/٢٢ القضية رقم ١٦١ سبعة ٧ ق) .

(٦٥) فإذا أدانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة لم تكن مرفوعة عنه بواقعتها إمامها ، بل صرح النظر عنها ولم ير ثبوتها تقديمها إليها ، لأنها تكون قد أسقطت لأنها طابقت انطاس عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يقتضي بطلان الحكم الابتدائي المدعائين وبهذا فهو الدعوى في الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم (نفس ٣ / ١٩٥٩ / ١٩ أحكام النقض من ١٠ ق ١١ ، ١٩٥٠ / ١١ / ٢٠ من ٢ ق ٦٥) . كما لا يجوز إزالة واقعة جديدة عن بوقته المرفوع بها الدعوى (نفس ١٩٥٦ / ١ / ١٤ أحكام النقض من ٢ ق ١٤٣ ، ١٩٥٨ / ١٠ / ١٧ من ٦ ق ٢٥٨ ١ / ١٢ / ١٩٥٤ من ٥ ق ٨٥) ، وفي هذه القضية قدم المتهم بمحكمة جديده لأنه أحدث بالحقن هذه الصفة بالبطل صيغت وقائه للاستجبت المحكمة هذه الإصاية واستندت إليه أحداث إحدى الإصابات الأخرى باعتبارها القدر الخفيف في حالة دفاعه بالمهاد ٢٤٢ وقالت محكمة النقض أن القدر الخفيف الذي أصبح المقاب عليه هو الذي يكون اعان التهمة قد حسبه وتكون محاكمته قد خارت عليه (وكذلك نفس ١٩٧١ / ٤ / ١١ أحكام النقض من ٢٢ ق ٨٧)

وراجع تعليق التعليق على حكم مشابه وهو يلوي بصفة جريمة الشكررة أو المتتابعة إذا كانت الخادمة التي وقع فيها الضرب واحدة كسب كعبير كل حرية مسكونة بجريمة واحدة . ألحق الأقرب إلى المطلق أن تعتبر الجرائم المتتالية كلها مكونة لجريمة واحدة ما دام قد وقع أمر هذه الجريمة إلى المحكمة فإنها تستطيع أن تنظر في كل لأفعال التي صدرت من المتهم وسبائله منها (من ٤٢٢ هامش ٥) . وفي حكم آخر قالت محكمة النقض أن قرار محكمة الجناياد الاكتفاء بفكر الساحة وفصل حدة الضرب المستندة لنفس المتهم وإحالة بالقدر الخفيف وبماقبتة باعتبار الواقعة جندة ضرب دون أن تلفت نظره ذلك إحالة بحق المدعى مستوجب تقض الحكم . فالحل المتهم بالقدر الخفيف موضعها أن تكون الدعوى قد رفعت ودارت الواقعة عليه ١ / ٢ ١٩٦٢ / ١٧ / ١٧ أحكام النقض من ١٣ ق ٢٠٦) .

وقبل هو المحاكمة اعمالا لنصر امددة ٢/٢٤٢ أ ج واداً اقيمت الدعوى الجنائية على شخص بتهمة سرقة فلا يجوز الحكم على امر ثبت من التحقيق ولم تقم الدعوى عليه أنه حرص اسخاني على ارتكاب الجريمة ، ونعني هذه القاعدة سواء اكاست الدعوى أمام المحكمة الجزئية أو محكمة الدرجة الثانية ، لأن هذه الأخيرة تفصل في الدعوى مميعة بالوقائع التي طرحت على لمحكمة الجزئية (٦٦) .

ولم يكن قانون تحقيق الشايات الأهلى يضمن مصوصه حائين القاعدتين على أنهما لما كانت من القواعد الأساسية لأعمال العدالة فقد جرى انقضاء على مراعاة حكمهما ، وعندما وضع قانون الاجراءات الجنائية استحدثهما المشرع بنص المادة ٣٠٧ منه التي قررت أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعه غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بحضوره ، كما لا يجوز الحكم على غير المتهم بالتدانة عليه الدعوى (٦٧) .

ومع هذا من محكمة النقص لا تبطل حكم لو أضامت المحكمة وقائع جديدة إلى الوقائع المروضة بها الدعوى على المتهم متى كان استنباط هذه الوقائع لا يؤثر في كفاية الواقعة الأولى لادانته وكما تمت المعوية انشى نصي بينا لا تتجاوز الحد المقرر قانونا للجريمة اثباته قبل المتهم (٦٨) ، حتى لو كان هذا لتعديين أمام محكمة الدرجة الثانية ما دامت لم تشدد الحكم على المتهم (٦٩) . وهو قضاء في رأينا محض بطر ذلك لأن اصدافة المحكمة لواقعه غير انشى رخصت به الدعوى قد تكون ذات اثر في قدر المعوية ولو كان ما حكم به يدخل تحت ما قرر للجريمة قانونا ، او يحتمل أنه لو لم تكن الجريمة المصاغة في اعتداد القاضي لمرلت العقوبة هما حكم به فللمتهم مصلحة في التمسك بخروج المحكمة عن حدود الدعوى . ولضلا عن هذا فالوقائع المصاغة يضمن نظرها وانحكم فيها قد تم من غير الطريق الذي رسمه المشرع ل طرح الدعوى على

(٦٦) نفس ١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٢٧ .

(٦٧) فلا كان الثابت من تحقيق الذي أجرته النيابة أثناء التفتيش ان المتهم الذي حوكم هو غير من التحدث اجراءاته التحقيقي واليقت الدعوى ضده فان ذلك يبطل اجراءات المحاكمة التي تمت ريطل معها الحكم الذي ينسب عليها ويتمن نقض الحكم وإعادة المحاكمة (نفس ١٥/١٠/١٩٦١ أحكام النقض من ١١ ق ٨٢) .

(٦٨) نفس ١٩٢٥/١٢/٢ محرومة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٢ .

(٦٩) نفس ١٩٥٩/٢/٢١ أحكام النقض من ٢ ق ٣١٠ .

المحكمة الأمر الذي يستتبع بطلان قصدها * وهو اجر * يتحقق بالنظام لعدم
لاعدام ولاينها بأفصل في واقعة لم يطرح عليها من لجهة التي أثار لها القانون
تحريك الدعوى الجنائية *

ولسبابة العامة بوصفها سلطة اتهام أن تطلب من المحكمة إضافة تهمة
جديدة بما يسي عليه تعيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم انقائمة عليها
الدعوى قبل المتهم ، ويشترط أن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع اعدائه
إذا كان غائبا وأن يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تحرمه فيما يتعلق
بالأساس الجديد أو لجريمة الجديدة من إحدى درجتي استقاض (٧) *

٣٦٣ - تغيير الوصف وتعديل التهمة

فلما ان الأمور لا تعرض في العمل دائما ببساطة لمساواة وان اقامه
لدعوى الجنائية ضد فرد معين عن واقعة محددة لا يخلو مجرد ادعاء قبله صو *
أكان محرك الدعوى هو اسياسة العامة أم المصالح بالحق المدني أو للمحكمة ،
وتقرير وجه الحق في حد الادعاء محول للمحكمة المطروحة عليها بالدعوى راسية
يتعين عليها أن تعطي لكل واقعة وصفها القانوني الصحيح غير مقيدة بوصف
العمل كما أعلن له المتهم واحتصم من أجله * ولكن قد يجد من الأمور مما
يقضي بتعديل التهمة دائما وهو أمر حذر للمحكمة وأما يفيد حدود الدعوى
من حيث حاسبها الموضوعي والشخصي ، أي من ناحية الواقعة وشخص
التهمة *

وقد تناولته المادة ٣٠٨ ج بيان حدود المحكمة في صدد التهمة
المعروضة عنها فقالت : للمحكمة أن تقر في حكمها الوصف القانوني لبعض
المسند لمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من
استحقاق أو المرافعة هي العساسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف
بالمحضور ولها أيضا اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في صياغة
الاتهام مما يكون في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالمحضور وعمل
المحكمة أن تنبه المتهم الى هذا التغيير وأن تمتحه أحلا لتعضير دفاعه ، بناء على
الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك (٨) *

(٧٠) تفسر ١٩٧١/١٠/٤ أحكام القصر من ٢٢ ق ١٩٧٧ *

(٧١) جاء بتقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تضمنت الفقرة الثالثة من
هذه المادة في مشروع المحكمة مبدأ جديد هو أن المحكمة لها أن تغير وصف التهمة بشرط

فالفقرة الأولى من مادته ٨-٣ أ ج قد تناولت أمرين الأول تغيير الوصف القانوني لبعض المسند لمتهم والآخر هو تعديل التهمة ، وإن كانت محكمة لنقص يستحسن عبارة تعديل الوصف وتغيير التهمة (٧٢) .

٢٦٤ - (أولا) تغيير الوصف القانوني

لوصف القانوني عبارة عن بيان ما تندرج تحته الواقعة المسندة إلى المتهم من النصوص القانونية التي يحرمها ، وعلى أساسه تبني النيابة اتعامة انبعاثها ومنها توقيع العقوبة على المتهم ، والقاعدة أن لا تنفيذ المحكمة بالوصف الذي يصعب الاتهام على الواقعة التي رفعت من أجلها الدعوى ، فإن محل التحقيق أمامها عن ذات الواقعة المرفوعة بها الدعوى وبها أن تمر الاتهام على وصفه القانوني لتجريمه وإما أن تخلله ، وعلى أن حاشيته نعين عندها أن تعطى الواقعة الوصف الذي تراه صحيحا ومطابقا للقانون لأن عمل القاضي هو عمل القانون وتطبيقه على الوقائع (٧٣) ، وعلى المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيودها وأوصافها القانونية وإن نطق عندها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها أصلا (٧٤) . وذلك دون حاجة إلى أن تدعى نظر المدعي أن ذلك ما دام أن الواقعة المادية البينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالحسنة هي شأنها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا بوصف الذي دون المتهم به دون أن يصيب إليها المحكمة شيئا (٧٥) . ولها أن تعدل مواد القانون بما تراه مطلقا على الواقعة دون أن تعبر شيئا من الوقائع المسندة إلى المتهم

ولا يحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لتجريمه المرفوع به الدعوى ، وليس في قانون تحقيق الجنايات نص بهذا المعنى ، ورات اللجنة أن لا يبرر هذا ابتداء لأنه يقتضي الفقرة الأولى يجوز للمحكمة بتدبير تهمة المسندة إلى المتهم والشرط الوحيد هو ألا توجه للمتهم أصلا لم يشملها التحقيق ، وراجع المواد ٣٣ و ٢٧ و ٢٠ من قانون تطبيق الجنايات الأمل

٧٢ راجع نص ١٩٦٢/١١/١٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٨٩ .

٧٣ نقض ١٩٥٦/٥/٣٦ أحكام النقض من ٧ ق ٢٦٣ .

٧٤ نقض ١٩٧٨/٥/١٥ أحكام النقض من ٢٩ ق ٩٥ ، ١٩٧٧/٣/٢٦ من ٢٨ ق ٧٩ .

٧٥ ١٦٧٣/١/٨ من ٢٤ ق ٥ ، ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض من ٨ ق ٢٧٨ ، ١٩٦١/٦/٢ من ١٢ ق ١٢٤ . ونص ما به إذا أخذت محكمة موضوع النظر فيما حوته صحيفة الإدانة الجنائية - والتي كانت تحت نظرها - من سوانق تخرج الدعوى من نطاق اختصاصها وتلفت عنها على أساس أنها جنته دون أن تخصها وتسبغ عليها وصف القانوني الصحيح فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون (نقض ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٩) .

٧٥ (مكرر) نقض ١٩٧٧/٥/١٦ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٢٨ .

ومن ثم ليس لمتهم أن ينعى على المحكمة أنها عاقبتة بعض قضاوي لم يعثر
به في ورقة التكاليف بالمحضور (٧٥) . ويشترط أن تكون الواقعة المادية المسببة
لأمور الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بداتها الواقعة التي أحدثتها
المحكمة أساسا للوصف الجديد (٧٦) . فإذا احتسب حاكم بعض مال منجونه
واحتصمه لسياسة العامة مسندة إليه خصة سرفه فقد نهر المحكمة هذا الوصف
أو قد ترى الفعل حرية حياته أمانة . وحينئذ يسعى عليها تغيير ذلك الوصف ،
وهي غير مقيدة بما تصفيه أسبابة العامة من وصف الواقعة (٧٧) بل من وجبها
أن يعطيا الوصف القانوني الصحيح (٧٨) . لأن وصف القيد ليس بهائيا
تصميمته (٧٩) . ويلاحظ في هذا بحال أن الواقعة لم تتغير ولم تضاف إليها
ظروف جديدة . وقد قصي بأن لتغير المحذور على المحكمة هو الذي يقع في
الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها
لي يبين السهولة أن الم المنع بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن
للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن
نطاق الواقعة التي نصصها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساطة
المحضر (٨٠) . ولا يهتم تغييرا للوصف لقانوني ذكر تاريخ الواقعة

(٧٥) نفس ١٩٥٩/٤/٢٧ أحكام النقض من ١٠ ق ١٥٠ ، ١٩٦١/١/١٩ من ٩٢

ق ١٣٨

(٧٦) نفس ١٩٦١/٣/٥ أحكام النقض من ١٣ ق ٥٢ ، ١٩٧٢/١/٢ من ٢٣ ق ٩ .

(٧٧) نفس ١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٠٦

(٧٨) نفس ١٩٥١/٣/٢٩ أحكام النقض من ٢ ق ٣١٢ ، ١٩٥٢/٣/١ من ٢ ق ٢٩١ .

(٧٩) نفس ١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض من ١٣ ق ٦٥ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ق ٢١٩ .

(٨٠) نفس ١٩٧٢/١٢/٢١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٦٥ ، ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦

ق ١٠٣ ، ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٣ ق ١٨٨ في واقعة سرقة بالأكراه ، ١٩٦٥/٥/٢٢ من ٦ ق ٧١ .
وعلى كانت المحكمة قد اكتفت على التهم بالأدلة التي أوردها له هو صاحب البراءة المندرة التي
خبطت في منكره وأنه أودعها للاجبار فيها وبورسها حسبك يروجه . فإن المحكمة لا تكون
قد أثبتت بحقه في ادعاءه على اذنيه حائز البراءة المندرة لم يبرهنه ، مع أن دعوى ولدت
حبه بانه أحرم ، لأن هذا لا يجازيها لا ينفذ تغييرا في الوصف القانوني لبعض المسند إليه
ولا لمدى في التهمة موحيا لتبنيها إليه في نفس ١٩٥٧/١٢/٢٩ أحكام النقض من ٨ ق ٣٧٤ .
وإذا جرى الحكم على وصف الطريقة التي تم بها الخطب بما لا يخرج عن الواقعة فأنها التي
تصحبها أمر الاحالة ونش كانت مطروحة على بساطة البحث ، وهو وصف غير جديد في القانون .
ولا يحيد به لبعض التي كانت مطروحة في المحكمة ، فإن ذلك لا يمد في القانون تغييرا
نوصف النهاية الحال بها المدعون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الحادث منه يصبح

الحقيقي كما هو مبين في الأوراق^(٨١) مرد الحكم تاريخ الحادث الى الوقت الذي اطمأن الى وقوع الاحتمال خلاله هو مجرد تصحيح لبيان التهمة ، وليس بغيرها هي كيانها المادي ، مما يستوجب لغت نظر الدفاع اليه ليبرأه عسى أساسه ، بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من صياح الدعوى^(٨٢ مكرر) .

وجوز تغيير الوصف القانوني للتهمة حتى أمام محكمة الدرجة الثانية . وليس في هذا اجحاف باسهم إذ لم تصف وقائع جديده وكنيت المحاكمة أمام محكمة أول درجة عن ذات الواقعة . وبما قضى بأن تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من درة منزل لسعارة الى الاعتقاد على ممارسة السعارة دون اصابة أعمال جديده ليس فيه (خلل بحق بحق الدفع)^(٨٣) .

٣٦٥ - (ثانياً) تعديل التهمة

قد يقدم للمحاكمة عن وقعه محدد في أمر الاحابة أو ورقه التكليف بحضور ثم يكشف التحقيق عن ظروف أو وقائع لاصقة بالفعل المرفوع من أجله الدعوى ، قد هو حق المحكمة ارائها وما هو نطاق ذلك الحق ؟ كما اذا قدم المتهم للمحاكمة عن واقعة سرقة ثم كشفت صحيفه متابعه عن ارتكابه لجرائم مماثلة تجعله عاجداً بغير أن توجب توقيع عقوبه العناية عليه ، أو قسم للمحاكمة بنهمه شروع في قتل وعنه نظر الدعوى تبين أن المحمي عليه مات سيحة للاصابة ، أو اذا نهم بقتل عمه وكشفت التحقيق عن أن النهم كان مصر على فعله أو ارتكبه مبرصد ، أو اذا انهم باحداث اصابة مميه بالمحمي عليه ثم تبين أنه اجلت به اصابات أخرى . واذا تمتنا في الصور السابعة الذكر وأشبهاها نجد أن الظروف المشدده هي في الواقع ام مثله في شخص المتهم أو لاصقة بالجريمة وتعتبر معها حركة احرامية واحده^(٨٤) ، وحتى كان الأمر كذلك فانه من المقبول عقلا وعدلا أن يحاكم المتهم عن ما وقع منه حقيقة ، ويكون من المستساغ أن تعدل المحكمة التهمة الى وضعها الحقيقي حتى ولو كان التهديد يؤدي الى وصف قانوني أشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى

اجراؤه من الحكم دون لغت الدفاع انه ، ملص ١٦/٢/١٩٥٩ أحكام النقض من ١٠ ق ٤٣ ، ٤/١/١٩٦٦ من ١٢ ق ١٤٨ .

(٨١) ملص ١٦/٢/١٩٥٣ أحكام النقض من ٢ ق ٣٧٢ ، ٢٢/٥/١٩٦٧ من ١٨ ق ١٢٢ .

(٨٢ مكرر) ملص ١/٣/١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ١ .

(٨٣) ملص ٢٠/٩/١٩٥٣ أحكام النقض من ٤ ق ٣٦٦ .

(٨٤) ملص من ٤٦٩ .

لم تنفي (٨١) ، وهذا ما عناه المشرع في المادة ٨ ٢ أ ج بقوله ، ولها تعديل
إنهية بأصالة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة
بالمجلس (٨٥) .

وان كان الغالب أن يكون تعديل التهمة حسنيا ورد بالنص - بأصالة
الظروف المشددة الا أنه ليس ثمة ما يصح من أن يكون التعديل متعديدا كيان
الواقعة لمادة التي أقيمت بها لدعوى رتيبها التعديلي والاستماع في ذلك
بمناظر أخرى خلاف التي أقيمت بها الدعوى ، كتعديل إنهية من أحداث
إصابة معينة نشأت عنها عاهة الى ضرب أصابت أخرى مانحني شئسه
غير انني ورنيت بأمر الاحالة والتي دارت عليها المرافعة (٨٦) ، وتعديل التهمة
من جريمة حتك عرص بالقة الى جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة
فيه (٨٧) ، ومحاكمة المتهم على أساس جريمة استغلال النفوذ والحكم عليه
بمقتضى جريمة الرشوة بمر بعدلا لإنهية لاختلاف أركان الجريمتين فسي
المادة ١٠٦ مكرر عقوبات وم ١٠٣ و ١٣ مكرر عقوبات (٨٨) .

وتعديل لتهمة كما يصح ان يكون أمام محكمة للدرجة الأولى يجوز أن
تم أمام الدرجة الثانية لأنه في حقيقتة لا يتضمن اضافة وقائع جديدة والا
لطبقا حكم المادة ٣٠٧ أ ج ، فضلا عن هذا لاطلاق النص يقضى بعدم
قصره على درجة دون الأخرى . وهذا التعديل لا تملكه المحكمة الا أثناء نظر
الدعوى وقبل الحكم فيها ولا تستطيع جراؤه وقت الحكم (٨٩) .

٢٦٦ - حق الدفاع

يجب عند تعديل التهمة أو تغيير الوصف التعديلي أن يسه المتهم الى هذا
التغيير أو ذلك التعديل ، فحق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقاينه
واجب مقرر عليها هو أن تبين للمتهم لتهمة لمعدلة وتتيح له فرصة تقديم

(٨٤) نفس ١٩٥٤/١١/١ أحكام النقض من ٦ الى ٦٤ .

(٨٥) وبعبارة المبرع في تعديل التهمة لا تليدها أي كتبت عناصر الوصفة المبروعة من

أحيا الدعوى فلا تستبدل بها لم ترفع بها الدعوى بأخرى (راجع الفللي من ٦٢٠)

(٨٦) نفس ١٩٦٢/١١/١٦ أحكام النقض من ١٣ الى ١٨١ .

(٨٧) نفس ١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض من ١٩ الى ٢٠٨ .

(٨٨) نفس ١٩٦٨/٢/٧ أحكام النقض من ١٩ الى ١٥٨ .

(٨٩) نفس ١٩٥٥/٥/٢٤ أحكام النقض من ٩ الى ١٢٨ .

دفعه عنها كاملاً (٩١) . فان طلب أجلاً لتحصير دفاعه لئلا يوجب إليه .
لأنه عند رفع الدعوى ابتداءً يمتنع المتهم أجلاً للمحضور بماء اعتماد دفعه في
سبحة التمسك إليه (٢٢٣ ج ١) ، ودات العرض وحب تنبيهه الى التعديل
ومنه أجلاً للاستعداد للمرافعة ، فاذ لم تفسد المحكمة الالتماس للمدعى
ليبدل دفاعه فيه تكون اجراءات المحاكمة مشوبة بعييب جوهرية يؤثر في الحكم
بما يظنه (٩١) .

ويسوى ان يكون الأمر تغيير بوصف المأبوس لفعل أم تعديلاً
سبحة ، فيجب تسمية المتهم في أي الصورتين (٩٢) ، وعادة المادة ٣٠٨ ج
صريحه في أن منح الاجل يكون بناء على الرصف أو السعدين الجديد . وقص
بأنه اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لضربه آخر عمداً أحدث به اصابه
نشات عن عاهة مستديرة برأس المحض عليه وتشككت المحكمة في ذلك
بواقعه واناب المتهم في تهمة ضرب المحض عليه الذي أحدث به عدة اصابات
في برأس ولم يكن دفاع المتهم قد سأل الا الاصابة انسي بسأب عنها بعاهه ،
هان حكمه يكون معيباً اذا كان يتعين عليها ان تسمية المتهم في هذا التغيير لإبداء
دفاعه في شأنه . وذلك لاختلاف الواجب واستناد واقعة جديدة إليه لم يرد
ذكرها في قرار الاتهام (٩٣) . رانه اذا كانت الدعوى الجنائية التي نظر فيها
السبحة وسميت فيها المرافعة قد بينت على أن المتهم قبل المحض عليها عمداً
فان المحكمة لا في الجنائية المذكورة بل في جنحة انفل المحض انسي بحسب
من وصفها وأركانها على حيازة العسل بعد التي أحصل بها فان المحكمة تكون
به حذرت وحيث تتضمن الدعوى وكان يتعين على المحكمة ان تسمت الدفاع
ان ذلك التعديل (٩٤) . وقص بأن لتغيير الذي تحريه المحكمة في الوصف

(٩٠) نقض ١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض من ١٢ ق ٦٤ .

(٩١) نقض ١٩٦١/١/٣ أحكام النقض من ١٢ ق ٧٦ .

(٩٢) نقض بأن تغيير المحكمة وصف سبحة من سبحة الى حيازة امانة هو تنبيه في ذلك

به احلال حق مدعى ر نقض ١٩٦٧/٥/١٣ أحكام النقض من ١٨ ق ١٣٨)

(٩٣) نقض ١٩٥٥/٢/١٩ أحكام النقض من ٦ ق ٢١٣ . ١٩٦٢/١١/١٩ من ١٣ ق ٨٦ .

وقص بأنه ينبغي على المحكمة عدم التجهت من اسناد واقعة جديدة ان المتهم تكون مع الواقعة
المسبوقة اليه من وصف التهمة وجه الاتهام الجنائي وتدخل في الحركة الإجرامية التي انما
التيتم ، ان تعزى عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد ان تفسد الى التعديل الذي أجركه
ببدي دفاعه فيه طلباً للمعانة ٢٠٨ ج (نقض ١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض من ١٠ ق ١٣) .

(٩٤) نقض ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٧١ ، ١٩٥٥/١٢/١٢ من ٦ ق ٤٣٤

١٩ ١٩٥٥ ق ٤٤١ ، ١٩٥٧/١/٢٢ من ٨ ق ١٦ ، ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ق ٥٤ .

في حماية شروع في قتل إلى حماية ضرب نشأت عنه عاهة مستندية ليس مجرد تعبير في وصف الأفعال الميضية في أمر الإحالة وإنما هو تعديل للتهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عمية استبعاد واقعة فرعية هي سبة القتل بل يحاور ذلك إلى استبعاد واقعه جديده إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة لعاهة مما يستوجب لغت الدعوى عنه في ذلك (٩٥) .

لذا كان التعبير الذي أجرته المحكمة في التهمة من حماية جرح نشأت عنه عاهة مستندية إلى حماية شروع في قتل عمه مع سبق الإصرار والترصد إنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إيراد إلا أثناء المحاكمة وقيل بالحكم في الدعوى لأنه يتضمن إضافة عناصر حدثت إلى الواقعة هي قصد القتل مع سبق الإصرار والترصد والتي قد يشير الطاعنون جدلاً في شأنها كالمجادلة في بوافر بيه الفتى وتوافر بيه سبق الإصرار والترصد مما يقتضي من المحكمة بسبه الدفاع إليه عملاً بأداة ٣٠٨ ج أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد نشأ على إجراء باطل (٩٥ مكرر) . وإذا عدلت المحكمة وصب التهمة بالسبة إلى المتهم من قتل عمه مقترن بجناية أخرى هي حماية سرقة بحمل السلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمه وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح دون أن تسبه أن هذا التعبير عن المحكمة تكون قد أصابت بهذا التعديل عملاً جديداً لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية قتل كسبجه محتملة لجناية لسرقة ويكون حكمها معيباً لإحالة بحق الدفاع (٩٦) . وقيل المحكمة بتغيير وصف التهمة وإضافة مواد أخرى من اتفاق نص على عقوبة أشد وتطبيقها دون لغت نظر المتهم ، ذلك إحلال بحق الدفاع (٩٧) . وكذلك إذا عدلت المحكمة وصب التهمة من دروير إلى اشتراك فيه وتسبب إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الإحالة دون أن تسبه إلى هذا التعديل كمن يؤسس عليه دفاعه (٩٨) . ولكن التعديل في مواد القانون دون تعديل وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يسجل في سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لغت نظر الدفاع (٩٩) .

- (٩٥) نفس ١٩٧٦/١٢/٣٦ أحكام نظير من ٢٢ ق ١٩٤ ، ١٩٥٦/١/١٠ من ٧ ق ٨ .
 ١٩٥٦/٢/٢٠ ق ٦٧ ، ١٩٥٠/١٠/٢٣ من ٤ ق ٣٦ ، ١٩٥٧/٤/٨ من ٨ ق ٩٨ .
 (٩٥ مكرر) نفس ١٩٧٦/١/٤ أحكام نظير من ٢٧ ق ١٥٨ .
 (٩٦) نفس ١٩٥٦/٥/٢٩ أحكام نفس من ٧ ق ٢٤٩ ، ١٩٥٦/١/٢ ق ٣٦ .
 (٩٧) نفس ١٩٧٢/١/١٢ أحكام نفس من ١٣ ق ١٣٥ .
 (٩٨) نفس ١٩٥٦/٢/٢٨ أحكام نفس من ٧ ق ٨٢ ، ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ق ١٢٧ .
 (٩٩) نفس ١٩٧٣/١٢/٢ أحكام نفس من ٢٤ ق ٢٥٥ .

وتقضي بأنه إذا كانت المحكمة قد صدقت الهمزة المرفوعة به الدعوى على المتهم من حدية احتلاس في احدى أشياء متحصلة من هذه الحدية دون أن يسبه أو المدافع عنه إلى هذا التعديل ، إلا أنه لا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تخص اتصافه بالإلصاق بالحدية ، بل وعلمه باحتلاسها فإن التعديل الذي أقرته المحكمة في هذا السطابق حين تعتبر المتهم مرتكباً لحريمة احدى أشياء متحصلة من حدية احتلاس لا يترتبها تسمية المتهم أو المدافع عنه ما دامت لم تصف إلى الفعل المادى المرفوعة به الدعوى أية عناصر جديدة (١) . ويلاحظ على هذا الحكم أن المحكمة استعملت لفظ التحوير الذي لم يرد له ذكر في القانون ولم تكشف عن ما إذا كان هناك تعديل للتهمة أو مجرد تغيير في الوصف القانوني ، وإن كان متغيراً على أي الصوريين لفت نظر المدافع إلى ذلك .

وإذا حثرت الدعوى للحكم وأرادت المحكمة تعديل اتصافه وجسبه عليها فتح باب المراجعة وإعلان المتهم بالتهمة في وصفها الجديد (٢) (١) . وكذلك إذا ما أرادت تغيير الوصف القانوني فقط ، فإننا نرى أنه يتعين عليها فتح باب المراجعة وإعلان المتهم بالوصف الجديد (٢) (١) لأن التهمة بهذا الوصف قد تكون غير متكاملة الاوكان ومن ثم وجب أن يمكن المتهم من فرصة لدحض الاتهام لموجه إليه ، ولا يقدح في هذا قول المادة ٣٠٨ - ج أن « للمحكمة أن تعبر في حكمها الوصف القانوني بعمل المسند للمتهم » وأنه يعبد حارة بغير الوصف دون حاجة إلى سبق لفت نظر المتهم وذلك لأنه من المحتمل أن يستعيد المتهم من نفسه فضلاً عن أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٨ - ج تكلمت على الوصف أو التعديلين عندما تناولت السبب . ولكن قضاء المحكمة لنقص بحري على أنه إذا كان الوصف الجديد لم يترتب عليه إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفضت بها الدعوى الجنائية ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها من نادى الأمر فليس للمتهم أن يتقدم من تغيير الوصف بتدوين لفت نظره إليه (٣) (١) .

(١) نفس ١٩٦٧/٦/١٩ أحكام القطر من ١٨ ق ١٧١ .

(٢) نفس من ٧٣٦ .

(٣) قال رؤوف من ٥١٦ وهو أن كان يسلم بانطلاق النص إلا أنه انتهى إلى مذهب قضاء القطر .

(٤) نفس ١٩٥٦/١٢/١٠ أحكام القطر من ٧ ق ٣٤٧ ، ١٩٧٩/٣/٢٩ مجموعة القواعد الفارسية ج ٢ ق ٢٢٣ ، ١٩٣٣/١٠/٣٠ ج ٢ ق ١٥٢ ، ١٩٣٨/٥/٩ ج ٢ ق ٢١٨ ، ١٩٣٨/١/٢٤ / ١٩٣٨/١ ق ٢٥١ ، ١٩٣٦/١٠/٣١ ق ٢٥٧ ، ١٩٥١/٦/٢١

ولا يشترط شك خاص لتسمية المتهم في تمييز وصف التهمة أو تعديلها^(١٤) فيسوى أن يكون صريحا أو بطريق الضميمة أو بالحدود الحرة^(١٥) يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه^(١٥) . ويقضى عنه أن تكون النيابة العامة في طلبه بالجلسة وقام بتحقيق المحكمة على أساسه وتداولته مراجعة الخصوم^(١٦) .

وإذا غيرت المحكمة الوصف العام في لفظ أو عدلت التهمة فدمج المتهم عن نفسه على أساس الوصف الأخير أو التهمة لجديده فإنه لا يجوز للمحكمة بعد هذا أن تراجع إلى الوصف الأول أو التهمة الأصلية لأن في هذا إحلالا لدفاعه^(١٧) إلا إذا كانت قد طلبت إليه اسداع على الوجهين وهو ما يحصل عملا^(١٨) .

ويختلف الحال لو أصبحت المحكمة بعض الظروف المشددة أو أهدت

أحكام بعض من ٢ في ٤٢٧ ٤٧/١٠/٢٥٥ من ٦ في ٤٦ للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعتبر منهم غريبا لا ماعلا في الجريمة لمخرج بها للدعوى (نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض من ٩ في ١٨٠ ، ١٦/٤/١٩٥٧ من ٨ في ٢٢٤)

(١٤) نقض ١٩٦١/٢/١٤ أحكام النقض من ١٢ في ٢١ رؤوف من ٥١٢

(١٥) نقض ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض من ٢ في ١٨ ، ١٩/٥/١٩٦٩ من ٢ في ١٤٨ .

١٨/١٠/٩٦ من ٦ في ١٢٦

(١٦) نقض ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض من ٧ في ١٦٢ ، ١٩/١١/١٩٥٦ من ٢ في ٤٥

وهي كل الوصف الذي يجره للمحكمة قد سبق للدفاع أن أشار إليه في طلبه السقوط دونه بالندسة والثانية هي مذكورة بلا أساس لا يتعد من إحلال محله في الدعوى نقض ١٩٦١/١/٢ أحكام النقض من ٢ في ٢١٩)

(١٧) الأولى من ٤٢٥ محمود مصطفى من ٢٤٩ ونقض بأنه متى كان المتهم حين

سألت حكم الإيد في القصاص ياددته على أساس التمدد الذي أجرتة محكمة أول درجة في التوبة من قيده إلى نصب عاده يكون عن علم دولة التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي ملغيا في هذا التعديل الوارد به ولا وجه لقوله بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة (نقض ١٩٥٧/٦/٣ أحكام النقض من ٨ في ١٦١ ، ٢٤/٢/١٩٦٢ من ١٢ في ٩٩ ٣٠/١/١٩٦٩ من ٢٠ في ٢٢١ ، ٢٨/١١/١٩٧٧ من ٢٨ في ٢٠٤)

(١٨) نقض ١٩٣/١/١٧ ، التماسا من ١٠ في ٢٢٢ رؤوف ٥١٢ . وقد قضى بأن جميع

المحكمة بنصت نظر الدفاع إلى المرافعة على لرحى القدر الخفيض لا ينبغي من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تخلص إليه من ذلك وحاصل في الدعوى (نقض ١٩٥٨/١١/٢٤ أحكام النقض من ٩

في ٢٢٧) .

ببعض الظروف المحيطة أو استبعدت بعض عناصر من الواقعة المطروحة (١٠٩) .
ففي هذا مصدحه لمتهم وليس هناك أساس بحقوقه ومن ثم فلا حاجة لتبنيه
إلى هذا التغيير أو التعديل ما دامت المرافعة في الدعوى قد صاوت ذات الواقعة
التيه بامر الإحالة وسي كانت مطروحة بالحسنة (١١٠) . ومبناها لاستبعاد
طرف سبق الإصرار من تجرئة المرفوعة عنها الدعوى (١١١) أو طرف العسيرة
عن واقعة قتل (١١٢) وتغيير وصف التهمة من قتل عميد مع سبق لإصرار إلى
ضرب أقصى إلى موت مع سبق لإصرار (١١٣) . وأنه متى كان التعديل وصف
تهمة الضرب المعصي إلى الموت حسبما انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد
مسئولية المتهم عن الضربة التي نتجت ابوة ومسؤولية عي باقي ما وقع منه
من اعتداء على المجني عليه وهو ما كان فاحلا في الوصف الذي أحيل به استهم
من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة يرمتها مطروحة بالاحسنة ودارت عليها
المرافعة دون أن نضيف المحكمة شيئاً فإن المحكمة اد فعلت ذلك فأنها لا تكون
قد خالفت القبول أو احلت بحق الدفاع (١١٤) . وإذا قررت المحكمة ضم
دعوى مقامتين ضد منهم واحد للأرسلات وفقاً لنص م ٣٢ ع فلا يبرم تسمية
المتهم إلى هذا الاجراء لأنه لم لمصاحبه وبض في الدعويين بمقوبة واحدة دون
إضافة لوقائع جديدة بوقائع المرفوعة بها الدعوى ودارت عليها المرافعة (١١٥) .

-
- (١٠٩) نظن ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٦٧ .
(١١٠) نفس ١٩٥٩/٤/١٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٦٥ ، ١٩٥٥/٦/٢٠ من ٦ ق ٢٢٣ .
١٩٥٩/٤/٢٧ من ١٠ ق ١٠٥ ، ومن هذا القين تغيير وصف التهمة من احرار جواهر مخدرة
إلى احرار بقصد التعاضد (نفس ١٩٥٦/٣/٨ أحكام النقض من ٧ ق ٢٧٥) .
(١١١) نفس ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض من ٧ ق ٢٢٠ ، ١٩٥٦/٦/٢٤ ق ٢٨ ،
١٩٥٦/٢/١٤ ق ٥٤ ، ١٩٥٦/٣/٢٦ ق ١٤٥ ، ١٩٥٥/١/١١ من ٦ ق ١٥٢ ، ١٩٥٥/١١/١٩
ق ٣٩٧ . ولفي بأن نسبة الحكم فعل الاكراه في جنابة موكدة باكرام إلى مجهول من بين المتهمين
بدلاً من معلوم لا يعد تغييراً في الوصف مستوجباً لتبنيه الدفاع له (نفس ١٩٥٥/١٢/١٢
أحكام النقض من ٦ ق ٤٢٧ ، ١٩٥٢/٣/١٩ من ٤ ق ٢٧) .
(١١٢) نفس ١٩٥٢/١٢/١٢ أحكام النقض من ٤ ق ١٠٢ .
(١١٣) نفس ١٩٦٧/١٠/٢٦ أحكام النقض من ١٨ ق ٢١٧ ، ١٩٥٥/٣/١٩ من ٦ ق ٢١٤ ،
١٩٥٧/١٢/٢٢ من ٨ ق ٢٥٩ .
(١١٤) نفس ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض من ٧ ق ١٢٨ .
(١١٥) نفس ١٩٦٢/٥/٢٨ أحكام النقض من ١٢ ق ١٢٧ .

٢٦٧ - الأخطاء المادية

لما كانت الأخطاء المادية لا اثر لها في حقوق الخصوم ، ومن ثم فانه كان من الطبيعي أن تسمح المحكمة بحق اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عماره الاتهام مما يكون في امر الاحاطة أو طلب التخليف بالحضور (م ٣٠٨ ج١) (١٦) . فيعين على المحكمة اصلاح الخطأ المادي في تاريخ نواقعه الذي ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوى على هذا الأساس ، أما وقد تمكنت المحكمة هذا الطريق ، وقصت داسرأة لمحض وقوع هذا الخطأ المادي لبحث في حكمه يكون معيبا (١٧) .

(١٦) تقضى ١٩٥٣/٥/٢٦ أحكام النقض من ٢ الى ٢٢٢ . ١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القوانين الدولية ج ٧ ق ٣٦٤ - الخطأ المادي في الميات : سماعه حصوى الزلعة لا يوجب الحكم (تقضى ١٨ ١٩٦٠/١ أحكام النقض من ١١ ق ١٣١) .

(١٧) تقضى ١٩٦٦/١١/١٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٦٤ .

الفصل الثاني

إجراءات المحاكمة

رأبنا من التصرف في الدعوى -بما به يحد من حدها الأولى- قد يكون بإصدار أمر بحفظ الأوراق بناء على محضر جميع الاستدلالات أو قرار بشأن لا وجه لإقامة الدعوى أو أخرى فيها تحقيق ، أو قرار بإحالتها على المحكمة المختصة في موضوعها . وطرح الدعوى بحائية على المحكمة بدعو لدراسة تكليف الخصوم بالحضور وأثر حضورهم أو غيابهم ثم إجراءات نظر الدعوى .

المبحث الأول

التكليف بالحضور

٢٦٨ - تقديم المتهم للمحاكمة

تتم حانة الدعوى الحائية على المحكمة في الجرح والمعاملات على ما نصت عليه المادة ١٦/٢٢٢ ج المادة بإقرار بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ بأمر من قاضي التحقيق أو مدعيه اجمع استندة معقدة في شرعة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل احد أعضاء النيابة العامة أو من المدعي بالدعوى المدنية ، أو بتوجيه لاتهام من النيابة العامة في صورة خاصة . ولا تتصل المحكمة بالدعوى من غير الطريق الذي رسمه القانون (١) .

(١) الاحالة على المحكمة : إذا أصدر قاضي التحقيق عند تحقيقه الدعوى أو محكمة الجرح المسانعة معقدة في غرفة المشورة أمراً بإحالة الدعوى على المحكمة فإنه سترتب عليه خروج الدعوى من حيرة أي من تلك الجهات لكسبه لا طرحها على المحكمة إلا إجراءات تكليف الخصوم بالحضور أمامها عن طريق النيابة العامة . فقد أوجبت مادة ١٤٧ ج على « النيابة العامة عند صدور القرار بإحالة الدعوى على المحكمة الحرثية أن تقوم بإرسال جميع الأوراق إلى

قدم كتاب المحكمة في ظرف يومين (٢) - وبإعلان الخصوم أمام المحكمة في أقرب جلسة (٣) وفي المواعيد المقررة ، ويجب أن تنظر القضية في جلسته بمقعد في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة إذا كانت من انحصار المصادر ليها في المادة ٢٧٦ مكرراً ج المصاحفة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - وإلى أن يتم الاعلان لا تكون الدعوى مطروحة على المحكمة . وإلى أن تقوم النيابة العامة بإعلان الخصوم لا يحوز لأي من الجهات لمشار اليها ، أما لصدور عن الأمر الصادر منها بإحالة الدعوى على المحكمة ، إذ تكون به قد حرحت من حوزها (٤) ، حتى ولو لم يتم به أحد لأنه بمجرد تحريره والتوقيع عليه تتعلق به حقوق الخصم

(٢) التكاليف بالحضور : تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة يكون من المدعى بالحقوق المدنية أو من قبل أحد أعضاء النيابة العامة .

(١) يكون تكليف المتهم بالحضور مباشرة من المدعى باستغرق عليه بإعلانه على يد محضر للمثول أمام المحكمة في يوم يحدده قدم الكتاب ويدكر في الصحيفة ريادة على البيانات الخاصة بالهبة ومواد القانون بين بالثهم والمدعى المدني وطلبات الإحير فيما ينبغي القضاء به من تعويض وعبره .

(ب) ويجرى تكليف النيابة العامة للمتهم بالحضور أمام المحكمة على نموذج خاص ، به بيانات معيه أوجتها المادة ٢/٢٣٢ أ ج (٥) - ومحدد تأشير عضو النيابة العامة على الأوراق متكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة في يوم معي - وهو التصرف الذي يسمى اصطلاحاً في العمل تقديم القضية

٢. وهو معيار منظمي لا يتربى على مخالفته مطلقاً (على عبد الباقي ج ٢ ص ٩٥ هامش ١) وإن كان يستوجب المسئولية الادلوية ولكن إذا امتنعت النيابة عن تقديم امر الاحالة جرى البعض انه يجري للمحكمة نظر الدعوى وتكليف قلم الكتاب بالاعلان العريبي ج ١ ص ٦٤ - وعلى لوكي لبيو قدس م ١٣٢ م بند ٦ - ويرى سراجي أيضاً ان المدعى المدني يستطيع أن يقوم بالاعلان تنفيذاً لقرار المحقق ج ١ ص ٦٢ - وليبو ثمان م ١٨٢ بند ١٥١ - وعكس هذا حارو ج ٢ بند ١٥١٩ .

٣. المقصود بالاعلان هو الحضور جلسة برئاسة قيسه بلام إعلان الخصم بجلسته محددة لصدور الحكم (نظري ١٩٥٦/٥/٣ أحكام النقض ص ٧ في ١٤٥) .

(٤) محمود مصطفى ص ٢٥٧ - جبرائيل ص ٩٥٤ - ورواج بند ٢ ك من هذا المرفأ .

(٥) لا يشترط قامراً لصحة اعلان صحيفة الدعوى استماتها على بيان (دائرة) التي ينتقل أمامها الدعوى (نقض ١١/٢٦، ١٩٧٢ أحكام النقض ص ٢٢ في ٢٩٥) .

للمجلس - لا يتربى عليه طرح الدعوى على المحكمة ، ومع هذا لا يجوز لحضور النيابة أن يرجع في إثباته السابقة ، لأن لتصرفه قوته ما دام قد وقع عليه شأنه في هذا شأن صدور الأمر من قاضي التحقيق أو محكمة جرح النيابة معقدة في غرفة المشورة وبشأن القرار الصادر بأن لا وجه لادعائه الدعوى قبل إعلان الخصوم به ، وفصلا عن هذا عن عبارة « تكليف المتهم بالحضور » التي وردت بالمادتين ٦٣ و ٢١٤ ج يمكن انتباه في نهاية التحقيق بدلا من عبارة تقدم للمجلس ، ويكون على قلم الكتاب استيفاء لأحكام اللائحة بعد هذا إذا سمحت ورقة التكليف بالمحضر سور في قلم المحضرين لإعلانها إلى المتهم لا يستطيع النيابة العدول عن نصره فيها لتسريح لأمر لديها ولذلك فعبارة « يعدل عن تقديم القضية للمجلس » التي جرى العمل بها لا أساس لها قانونا لأن الأمر الأول مبرم ولم يرسم القانون طريقا للعدول عنه (٦) .

وتعتبر الدعوى أنها قد دخلت في حوزة المحكمة حتى قبل وصول الإعلان إلى المتهم ، وإذا خرجت الدعوى من حوزة النيابة العامة على الوجه أنتم إبيات وطرحت على المحكمة ولم يكن اسمهم قد أعلن بعد فانه يتعين على المحكمة تأجيل نظر الدعوى حتى يتم علاقه (٧) . وعلى خرجت الدعوى من ولاية سلطات التحقيق فانها لا تملك التصرف فيها على أي وجه ولا يمكن أن تعود إليها التحقيقات في ظل النظام القضائي القائم (٨) .

(٣) توجيه النيابة للاتهام : استحدث المشرع قاعدة شمول المتهم أمام المحكمة بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ حين قال « ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة

(٦) راجع في هذا الصدد حدود مصطفى من ٢٥٢ ، على عهد النيابة ج ٢ من ٩٩ جادو ج ٢ بند ١٠٧٩ ، ونقض ١٩٤٩/١١/١٧ محصورة التواحد القانونية ج ٧ ق ٢٣٨ وقد جاء به أن الدعوى لا تعد مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للمجلس . بل لا بد كذلك من إعلان المتهم بالحضور جلسة معينة . وجمراوى من ١٥٦ ويرى جواد عدول النيابة عن إثارة تقديم القضية للمجلس وأصدر قرار بأن لا وجه لادعائه الدعوى . ويقول بيير حورو (من ٦٥١) ما يطرح الدعوى على المحكمة هو قرار أو أمر الإحالة (بوا من ٨٢٤ و ٨٢٧ ، هين من التحقيق الجنائي من ٢٥٤) ويضيف يرأس أن الإعلان باليوم والساعة ليس إلا إجراء شكليا لتنظيم (من ٥٩٠ وشيخ إلى النص يلجئ ١٩٣٦/٣/٣٠) .

(٧) بيير جادو من ٦٥٢ .

(٨) قضى ١٩٦٨/١/٨ أحكام النفس من ١٩ ق ٢ .

من النيابة العامة وقيل المحاكمة ، وصيررتها أن يحضر الفرد لنفسه شاهدا أو مدعى مدنيا ثم يوجه اليه الاتهام^(٩) ، أو أن تظهر واقعه جديدة تسد إلى المتهم ويقبل المحاكمة عسار^(١٠) . وكان دافع المشرع لتقرير تلك القاعدة هو تبسيط الإجراءات ، وقد رأى في ذات الوقت حق المتهم في الدفاع عن نفسه^(١١) . وأعمال حكم القانون في هذه الصورة يتطلب خمسة أمور أولا: مثول المتهم أمام المحكمة بمحض إرادته فلا يصح ذلك إذا قنع عليه وإقيده إلى ساحة المحكمة^(١٢) . ثانيا أن يوجه التهمة من النيابة العامة لأنها المختصة أصلا بتحريك الدعوى الجنائية^(١٣) . ثالثا أن يقبل المتهم المحاكمة إما صراحة أو ضمنا يشكك لا يحتمل لجحد كما إذا تراجع في التهمة استند إليه ، فلا يستعاد ذلك من مجرد سكوته^(١٤) ، وإذا تراجع في الدعوى مرشحا أسهر هذا عن بطلان المحاكمة . رابعا أن تكون المحكمة مختصة بنظر الدعوى^(١٥) . خامسا . أن تكون التهمة عن واقعة تعد مخالفة أو جريمة لأن لنجائيات طريق خاص يجب اتباعه^(١٦) .

٢٦٩ - مواعيد الحضور

توجب المدالة في المحاكمة ملج الخصوم فسخة كافية من الوقت لأعداد دفاعهم في الدعوى ، وأعمالا لهذه القاعدة أوجب المشرع في المادة ١/٢٢٣ ج أن يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل اعداد

(٩) نفس فرسي ١٩٧٢/٩ سبتي ٩٧ - ١ - ٢٠٠ .

(١٠) موسوعة دالور ج ٢ ص ٢٤٠ ، بوزا ص ٨٢٩ .

(١١) وهذه الطريقة أسانفتها خطة العمل لمجلس الشيوخ . ويجب عدم الخلط بين عدم الحضور ورجح حق محكمة في الالة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالجلسة .

(١٢) نفس فرسي ١٩٢٥/٦/١٨ سبتي ١٢٦ - ١ - ٤٤٢ .

(١٣) يذهب رأي إلى جوار تحريك الدعوى الجنائية من هذه الطريق بواسطة مدعي داخلي مدعي رعي عهد النهائي ج ٢ ص ١٠٠ (لفرغ ملزمة واستنادا إلى الفقه والقضاء الفرنسيين) . الصرايح ج ١ ص ٦٢٦ ، وهذا في رأي لا يتفق مع صريح النص واعتبار النيابة العامة المختصة أصلا بتحريك الدعوى الجنائية ، وإذ يجب أن سبق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق الجنائي .

(١٤) نفس ١٨٨١/٦/١٦ دالور ١٨٨٢ - ١ - ٤٧٩ ، ١٨٨١/١١/١٥ بلتان في ٢٢٣ ،

١٩٤٠/١١/٠٤ جازيتة ، ١٩٤٠ - ٢ - ٢٦٠ ، وقبل في التطبيق الجنائي ص ٢٦ .

(١٥) براس ٥٩١ .

(١٦) نفس ١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض ص ٦ في ١٢٥ .

الجلسة يوم كامل في المباحث وثلاثة أيام كاملة على الأقل في التحج غير
هواعيد مسددة الطريق (١٧) * ولا يترتب على الإحلال بذلك المواعيد أى بطلان
لأن في المقدور تحقيق المحكمة منها بسحب الخصم أحلا لتخصير دفاعه ، فإذا طلب
إسباجيل للاستعداد في الدعوى سبب إعلانه في موعد أقل من المتصور عليه
فانربا تبين على المحكمة إجابته الى طلبة ، فان هي رفضت كان في هذا إحلال
بحق الدفاع بتسبب عليه بطلان الحكم الصادر في الدعوى ، متى ولو ترافع
الخصم في موضوعها متى ثبت أنه كان مرغما على ذلك (١٨) * ولكن اذا لم
إعلانه صحيحا في المواعيد المقررة قانون لا ترم المحكمة بإجابة طلب إسباجيل
للاستعداد (١٩) فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستندا لايداه أوجه دفاعه
وكذلك الشأن بالنسبة للمدعى فيجب أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة
التي أعلن موكله وفقا لتدابير بالخصوص اليها ، فإذا طرأ عليه عذر مبرر
منعه من القيام بواجبه ، فعلى هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ،
ويكون على المحكمة متى تبين صحة عذره أن تمهل الوقت الكافي ليحضر
دفاعه (٢٠ مكرر) * والمواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالخصوص أمام مرجه
الإحالة ومحكمة استئناف مبررة لمصلحة المتهم نفسه وسكوته عن التمسك
بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع يعتبر تنازلا عنها (٢١) * وإذا طلب إعطاء
ميعاد لمحضرة دفاعه ، تأذن له المحكمة بالميعاد المقرر بأفقره الأولى * فقد
راعى القانون المصلحة العامة من ناحية الإسراع في مباشرة الإجراءات ، ومن
ناحية أخرى حفظ حق المتهم في الدفاع عن نفسه من طلب أحلا لأعداده *
وبموجب المادة ٢٧٦ مكررا أوج المصدقة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧
يكون ميعاد التكليف بالخصوص يوم كامل عبر هواعيد مسددة الطريق في مواد
لتحج استصوح عليها من الأيوب الأول والثاني والثاني مكررا والرابع
والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والحرائم لمصوص
عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات اذا وقعت

١٧ - مد كل احد ، ذو مشروع المكرره فحضر ميعاد المساحة على المتهم بجمه لأنه بحاجة
لتخصير دفاعه في ميعاد للرد للأعلى وحساب ميعاد المساحة يرجع فيه الى قواعد قانون
مدد برب باعتباره بقرر لأعداده ١٩٥٤ لا يتعارض مع المادى العامة للإجراءات الجزائية *
(١٨) نفس ١٩٢١/١/١٥ مجوعة لقواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٥
(١٩) نفس ١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض من ٢٩ ق ٢٧ ، ١٠/٧ ، ١٩٥٧ ، من ٨ ق ٢٠٦
٢٤ ١٩٥٥/١ من ٦ ق ١٦٧ ، ١٩٥٥/٢/٢٦ من ٦ ق ٢٦٩ ، خراوى من ٦٧٣ *
(٢٠ مكرر) نفس ١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض من ٢٩ ق ٢٧ *
(٢١) نفس ١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض من ١٧ ق ٦٤ *

بواسطة الصحف والقانون رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

٢٧ - بيانات ورقة التكليف بالحضور

لما كانت الفاية من ورقة التكليف بالحضور هي إخبار المتهم وإجرام
أسسه إليه متعاء أعداد دفعه عنه (٢١) ، اقتضى الأمر أن تنص الورقة ما
يحقق ذلك العرض ، فصحت المادة ٢/٢٢٣ ج على أن تذكر في ورقة
التكليف بالحضور التهمة وحواد القانون التي تنص على العقوبة (٢٢) .

فيجب أن يبين في ورقة التكليف بالحضور التهمة التي الوصف القانوني
للجريمة المسندة إلى المتهم ، ويتكفي أن يبين باختصار وأبصار (٢٣) مثلاً
سرقة أو ضرب أو حيازة أمانة ، فليس شرط أن يذكر الوصف الدسوقي
للائهام بشكل مفصلي (٢٤) ، بإستثناء مواد الحيايات حيث يتطلب القانون
ومات خاصه في أمر الإحالة ، وإذ كان التكليف بالحضور من إحدى المدعى
فلا يشترط بيان مسندة بالجرم (٢٥) ، ولا شك أن تاريخ الودعه المسندة
إلى المتهم يعد مكملاً لبيان التهمة ، فقد يستند لظهور أكثر من تهمة من نوع
واحد في أوقات مختلفة .

ويجوز مادة القانون التي ينطوي تحتها العمل بعد حتمية للتهمة ، وإلغاية
منه أن يعلم المتهم بصفة إجمالية موضوع محاكمته ، أما وقوفه على تفصيلات
المدعى فيكون باطلاً على أرواده ، وعن صوره هذه الفكرة تكفي ذكر مادة

(٢١) بررس من ٥٩١ ، بيروت عام ١٤٥٥ ، عدد ٥

(٢٢) يذهب من يرى تطبيق قواعد الإجراءات المدنية والإجرائية فيما يخص فيه قانون
الإجراءات المدنية إلى أن ورقة التكليف بالحضور لا تنص من حيث بياناتها على المادة ١/٢٢٣
ج دون قواعد الإجراءات (بصراني ج ١ ص ٦٢٥ ، حمزوي ص ٩٧١) .

(٢٣) وقد نفي بأن كل ما يوجب القانون في ورقة التكليف بالحضور هو بيان موضوع
التهمة والتصريح القانوني بالعقوبة ، نظراً ١٩٣٦/١/١٣ مجموعة القواعد الدولية ج ٣
٥ ٤٣٤ ، ويجب بيان الأفعال المسبوبة للمتهم والتي تكون سواء إيجابية وسالبة هذا اليمين
ينترقب عليه طلائع التكليف حمزوي ص ١٧٤ ، وقانون عمل عبد الباقي ج ٢ ص ١٩٣ ويرى
أن يكفي أن يكون موضوع التهمة قد ذكر جبراً ودفعاً لا تدع مجالاً للشك في طبيعة
الجرم

(٢٤) مجموعة طائور ج ٣ ص ١٠١ ، عدد ١٢٥ ، حيل التطبيق لجناي ص ٣٦١

(٢٥) نظراً ١٩٣٤/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٥

بما يوثق المظنوى تحتها البعض اسمه لشخص دون القرارات استعنت لهذا ما دامت تلك المادة تنصص النص على أن تعيدها يتم بإصدار قرارات معينة ، ولا تأثير لعدم ذكر العواين العدة نص المادة المطلوب العقاب بموجبها لأن النص يل امر «لزم نكافه» (٢٦) ، أو عدم ذكر مواد انعسود اد يكفى أن تطلب اليابه العامة تطبيقها في الجسة (٢٧) . ولا تأثير لذكر مادة القانون القديم بورقه التكييف بالضرورة ما دامت المحاكمة قد جرت في الجسة على أساس مواد لقانون اجديده (٢٨) . ولا يترتب على إلغاء النص القانوني بطلان الاعلان وانما يصغر عن تبرئه المتهم لأن صحة الواقعة رافضياق نص قانوني عليها من مهمة المحكمة بل ان اغفل ذكر مواد الاتهام لا يدعو للقضاء بالبطلان (٢٩) . وللمتهم أن يطلب اكمال أى نص وأن يطلب ميعادا لتحضير دفاعه عملا بمادة ٢٣٤ ج .

٢٧١ - كبلية الاعلان

الأصل أن يتم اعلان أوراق التكييف بالحضور على يد محضر ويكون الاعلان لشخص المعن ايه فان لم يوجد صح اعلانه في محل قائمته وفقا للقواعد المصوص عليها في قانون المرافعات (م ١/٢٣٤ ج) (٣٠) . وقد نصت نصيا لهذا أنه يجب أن يعلن ورقه التكييف بالحضور بالطرق المقررة في قانون المرافعات ولما كانت المادة ١٠ من هذا القانون تقضى بأن تسلم ورقة الاعلان الى الشخص نفسه أو في موطنه (٣١) ، كما تقضى المادة ١١ منه بأنه اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه تسليم الورقة الى أحد المقيمين معه الميسين في تلك المادة (٣٢) . فإذا لم يجد أحدا وجب

(٢٦) نفس ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٩ .

(٢٧) نفس ١٩٣٥/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢ .

(٢٨) نفس ١٩٤٢/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٠ .

(٢٩) المراسم ج ١ من ٢١٦ مجموعة نادر ج ٢ من ٢ بند ١٢٥ .

(٣٠) نفس ١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام نفس من ٢٣ ق ١٠٢ .

(٣١) يجوز عملا أن يكون للشخص أكثر من موطن في وقت واحد ، فليسج اعلانه في

أى منها (نفس ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام نفس من ١٨ ق ١٣٢) .

(٣٢) وبه استلزم ورقة الاعلان من هذه الحال قوتة على علم الشخص المطلوب اعلانه

ما لم يدحضها اثبات العكس (نفس ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النفس من ١٨ ق ١٣٢) . وعلى كاست

العبارة التي اثبتها المحضر بورقة لتكليف بالمحضور قد جاءت حلق من بقاء عدم وجود المطلوب

أن يسلمها - حسب الأحوال - إلى مأمور القسم أو العبد أو شيخ القبيلة
الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربعين
وعشرين ساعة أن يوجه إلى المدعي إليه في موطنه كتابا موصى عليه^(٣٣) يخبره
أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وعلى المحضر أن يوقع كل ذلك في حقه
بالتعصيل في أصل الإعلان وصورته ، لما كان ذلك من ورقة إعلان المتهم
للجلسة التي حددتها المحكمة لنظر المعارضة المقدمة منه والتي كتم فيها
المحضر بآثبات إعلانه مع سدوب القسم لاعتقاده محلته تكون باطلة^(٣٤) .

ومن المقرر على مدى من صريح نص المادة العاشرة مرافعات أن إسكان
شروط تسليم الإعلان إلى الأرواح والأقرب والأصهار ، ويتعين على المحضر أن
يشبث ذلك في أصل الإعلان وصورته ، إذ هو بيان جوهري يترتب البطلان
على اعتدائه ، وأنه لا تشترط الإقامة بالنسبة لوكيل المدعي أو من يمثلون في
خدمته ، بل يكفي أن يتم تسليم صورته الإعلان في موطنه وتقدير قيسام
عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن ، وكذلك توافق
رابعة السعية ، من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ،
وأن العمرة هي نواحي رابعة السعية بين من تسلم الإعلان والتمتع به المراد
إعلانه وليس نوع الخدمة التي يؤديها^(٣٥) مكررا . وشخص غير مكلف
بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان مما ورد ببيانهم في المادة ١٠
مرافعات طالما أن هذا الشخص قد حوّل في موطن المراد إعلانه ، كما أن
الاحطار غير لازم إلا في حالة تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة في حالة امتناع
من ورد ببيانهم في المادة العاشرة عن إسكانها^(٣٦) مكررا . ولا يجدى الطاعن

إعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان قد أدلى باسمه أم لا ، وكان عدم مرافعة
ذلك يترتب عليه بطلان عملاً بالمادة ١٩ من المادة بعدم تحقيق غاية المشرع من تمكين المحكمة من
الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من اجراءات فإن ورقة التكليف بالضرورة تكون باطلة ، ونقض
١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٨٤ -

(٣٣) إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه الذي يرسله المحضر إلى المدعي إليه يخبره فيه
بتسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة - بأصل الإعلان غير واجب (نقض ١٩٦٦/١١/٢٠ أحكام
النقض من ١٧ ق ٢٤٦) .

(٣٤) نقض ١٩٥٢/٥/٧ أحكام نقض من ٣ ق ٣٣١ ، ١٩٦٢/٣/٢٦ من ١٤ ق ٥٣ ،
١٩٦٦/١٢/٢٦ من ١٣ ق ٤٤٦ ، ١٩٦٦/٥/١٦ من ٢٠ ق ١١٩ ، ١٩٧٢/٤/٢٢ من ٢٤
ق ١١١ .

٣٤١ مكررا أ) نقض ١٩٧٤/١٣/٨ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٧٨ .

٣٤٢ مكررا ب) نقض ١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض من ٢٨ ق ٧٦ .

بعد تسليم الإعلان لمسكنه الادعاء بأن اصفه التي قورها مسسبم الاعلان بداحن
المترى عند توجه المحضر غير صحيحة ، ولا المتابعة في اقامته الفعلية ، لا
لنمارعه في اقامته الفعلية تقضى تحقيق موضوعا يحضر عنه وظلعه محكمه
التقضى (٢١ مكرر د) وتوجه المحضر الى محل اقامة الطاعن لاعلانه بتدسسه
العارضة ومحاطته روحه انسى رفضت ذكر اسمها ومتسبب عن تسليم الاعلان
يعرض تسليم الاعلان بعد ذلك بامور نعمم صحيحة في القانون (٣٤ مكرر د) .
وبدرج الطاعن نعمم خطاره من سلمت اليه الصورة لا يجزئه ذلك ان البين
من احداث الاعلان انها قدمت بعد ٢٩ / ٨ / ١٩٧٤ فيكون قد ادركها التعديين
بمحل على المادة ٢ / ١١ مرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ المعمول به
تتبارا من هذا التاريخ وليس لا تشترط اخطار المعلن اليه بكتيب مسجل
يحبر فيه نعمم سلمت اليه بصورة ، اذا كان الاعلان قد تم في موطنه وقصرت
هذا الاخطار على حالة الاعلان لجهة الادارة (٣٤ مكرر د) .

ونص المادة ٥ / ٩ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦
لا يوجب اشتداد ورقة الاعلان على ما يهيد اثبات مسبب الامتناع عن تسليم
الصورة ، وكل ما اوجه القانون في حدة امتناع المعلن اليه عن تسليمها ان
يسلمها للمحضر في اليوم ذاته لجهة الادارة وان يوجه اليه خلال اربع وعشرين
ساعة في موطنه الاصل كنادا مسجلا يخبره فيه بذلك وفقا لما تنطسه المادة ١١
من قانون المرافعات (٣٤ مكرر و) والمقصود بالسبب الذي يجب بيانه بورقة
الاعلان على ما نصت عليه المادة ٥ / ٩ مرافعات هو سبب الامتناع عن التوقيع
على الاصل لا مسبب الامتناع عن استلام الصورة (٣٤ مكرر ر) .

وقضى بأنه لا يحوز الاعلان بنسبة الا اذا تبين بعد البحث في محل اقامته
الذي عيه المنهم أنه لا يعيم فيه ولم يهيد الى معرفة محل اقامة له ولا كيان
المحكم باسلا (٣٥) . ويجب ان تترك حوزة التشكيل بالحصور لمصنهم والا كان

(٣٤) مكرر د - نفس ١٧ / ١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٢ .

(٣٥) مكرر د - نفس ٣ / ٥ / ١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٢٦ .

(٣٥) مكرر د - نفس ١٧ / ١ / ١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٢ .

(٣٥) مكرر ر - نفس ١٦ / ١ / ١٩٧٩ أحكام النقض من ٣ ق ١٣ .

(٣٥) مكرر د - نفس ٢٦ / ٥ / ١٩٧٥ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٨ .

(٣٥) نفس ٤ / ١١ / ١٩٥٥ أحكام النقض من ٦ ق ٤٤٤ - اعلان الأوراق الإضافية الى
السياسة العامة بدلا من اعلانها بنسخة لورد اعلانه او في محل اقامته . انما حازم القانون
على سبيل الاستثناء ولا يمنع النقص فيه الا اذا ثبت انما من داتجرات الكاتبة الدقيقة ، التي م
كل باحث يجد نزيه حسن اذنية للنقص في محل اقامة المعلن اليه بحيث لا يكتفى ان ترد الورقة

باطلا وهو بطلان يؤول بحصور انتهم اندي به أن يطلب ميعاد لتحصير
دفاعه لأن المقروص أن ورقة التكليف بالحضور ترشده الى التهمة الموجهة
ليه للاستعداد للمرافعة فيها (٣٦) .

وقد ارأى المشرع تيسيرا للعمل في مواد المخالفات لمساطتها ، وكذلك
من النصح التي يمسها وزير العدل بقرار يصدر منه بعد موافقة وزير بداخيه
أن يتم اعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة انصاه
(م ٢/٢٢٤ ج ١ ج المضافة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٢) . وهو امر يتم
في المدن بواسطة أحد رجال الشرطة ، ويجوز الاعلان بواسطة أحد المحصرين
و أحد رجال السلطة العامة في الحرائم المشار في المادة ٢٧٦ مكررا أو ج
المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

وتعرض المشرع للعدالة التي لا يعرف فيها للمتهم محل اقامة عاجب
أن يسلم الاعلان للسلطة الادارية لئلا يحل بها آخر محل كان يسكن فيه ، واعتبر
مكث وقوع الجريمة هو آخر محل لاقامته ما لم يثبت خلاف ذلك (م ٢/٢٢٤ ج ١)
و ساوت المادة ٢٢٥ ج ١ اعلان المحصورين الى مأمور السجن أو من
يعوم مصادره . ويكون اعلان الضباط وجنود الصب والعساكر الذين في
خدمة جيش الى ادارة الجيش . وعلى من يجب تسليم الصورة اليه في العدالة
المذكورين أن يوقع على الاصل بذلك ، وإذا امتنع عن التسليم أو التوقيع
بحكم عليه من قاضي المواد الجزائية بفرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، وإذا
أصر بعد ذلك على امتناعه تسلم الصورة الى النيابة العامة بالمحكمة المختصة
لها المحصر لتسليمها اليه أو الى المطلوب اعلانه شخصيا .

٢٧٢ - نقص بيانات التكليف بالحضور

وبما أن الشروط والبيانات التي تطلبها المشرع في ورقة لتكليفه
بالحضور قد ائتمنى بها تحقيق مصلحة المتهم ليستطيع التعرف لانتهام المسد
اليه وتحصير دفاعه عنه ، ولذا فانه اذا شاب التكليف بالحضور أي اخلال

بأنه إعلان ليس ذلك لمبنى هذا الطريق الاستثنائي ، إلا أن تدهور كفاية المحررات التي تسمى
الإعلان لتسليمه من موضوع يرفع الى ظروف كل حالة على حدة وتبين ذلك من موضوع بقدر
درجته على من محكمة القضاة في ذلك ما دام قضاءه دائما على أسباب سائلة (انظر
١٧، ١٣، ١٩٧٩ أحكام كنفدي من ٢ في ٢٠٢) .

(٣٦) موسوعة دار - ٢ من ٣٠٤ سنة ١٩٨٠ . من التطبيق الجنائي ٤٦٤ .

يبدأ به أو يموعه أمكن مسلفاته ما دام لا يرتب عليه أي ضرر لهم ،
فيصح التكييف بالحضور أو يمنع منهم أجلا لتحضير دفاعه (٣٧) * ومن أجل
هذا نجد أن المشرع نص في المادة ٣٣٤ أ ج على أنه « إذا حضر المتهم في
الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فيس له أن يعمد ببطان ورقة
التكليف بالحضور ، و بما به أن يطلب تصحيح التكييف أو استيفاء أي
مقص يه واعطاء ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وعلى
المحكمة احديده في طيه » (٣٨) * فإذا لم يجب المحكمة المتهم إلى طلبه عند
هذا منها اجالا بحق الدفاع يستوجب بطلان حكمها * ونتمسك ببطلان
الاعلان لا يجوز لا لني وجه به الاعلان (٣٩) ، ولا يقبل من غيره من حصول
الدعوى الاحتجاج به *

ويجوز أن يحضر المتهم لجلسة المحاكمة حتى قبل أن يصله الاعلان
عنها (٤٠) * كحاله ما اذا كان متنبها لمسار الاجراءات ، ويجوز عندئذ نظر
الدعوى راسما يجب اعطائه ميعادا للاستعداد متى طلب ذلك *

(٣٧) ينص رأي ال ٢٩١ قريب اليوم في الجلسة ولم يرسل وكلاء عنه فملى بعد ،
أن تتحقق في استيفاء التوفيق السابقة في التكييف بالحضور ماذا لم تكن قد روعيت نقض بطلانه
(محمود مصطفى ص ٣٤٥ ، وهو يستنتج من نظري ١٣/١٠/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية
ج ٧ ق ٣٩٥) * ونحن نرى كما سبق القول أنه لا محل للنقض بالبطلان ، بل على المحكمة
تأجيل نظر الدعوى لاعادة تكييف المتهم بالحضور ذلك لأن المحكمة وقد فصلت بولايتها بالدعوى
بمجرد تكليفه بالحضور ، فإنه لا يؤثر في هذا تأجيل وصول الاعلان اليه واما المستوعدة منه هو
نظر موضوع الدعوى رغم انتهاء ما يدل على ذلك الاعلان بين أوراقها ، وهو ما جاء بالحكم الصادر
انه أيضا إذ أن المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى دون حضور المتهم أو اعلانا اعلانا صحيحا
وبين أدل هو ، نقول من أنه لو كان الاعلان الناقص المبيانات يرتب عليه اللغض بالبطلان
حتما لا كان هناك محل للنقض في المادة ٣٣٤ أ ج على أن حضور المتهم في مثل هذه الصور
لا يوجب له حقا في التمسك بالبطلان ، واما طلب تصحيح التكييف أو استيفاء أي نقص فيه *
أ عيان ما عده للمشرع هو أن يمثل للمتهم بالجلسة ، وحتى لم هذا نص يمكن اصلاح كل نص
أو خطأ * ولقد ذهب الرأي بمثل في أنه إذ كانت المحكمة قد فصلت بالدعوى بقدر من قاضي
التحقيق أو مستشار الاحالة فان لا تقضي ببطلان التكييف بالحضور واما تأجيل نظر الدعوى
حتى يملأ للمتهم على لوجه الصحيح ، وهي تفرقة لا محل لها ، بل هي رأينا أن الشطر الأخير
هو بوجوب التطبيق *

(٣٨) نظري ١٢/٥/١٩٦٨ أحكام التقاضي ص ١٩ ق ٣٥ ، ١٢/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ق ٤٥٨
وهذا ما كان قد خرج عليه قضاء النقض ، نظري ٢٠/٣/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢
ق ١١ *

(٣٩) نظري ١٢/٥/١٩٥٧ أحكام التقاضي ص ٨ ق ١٥٦ *

(٤٠) بيج حازر ص ٦٥٤ *

٢٧٣ - حق الاطلاع

اتماما لمحاكمة من البيانات التي تطلبها المشرع في ورقة التوكيد بحضور وهي اعداد الخصم لدفاعه استحدث المشرع نصا في قانون الاجراءات الجنائية فقررت المادة ٣٣٦ أن للمتهم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد اعلانهم بحضور أمام المحكمة . فإذا لم ييسر حضور الاطلاع على أوراق الدعوى (٤١) لأي سبب كان وطسوا إلى المحكمة التأجيل لهذا الغرض تسمح عليها احاسهم إلى مباعهم ، والا عد رفضها احتلالا بحقهم في الدفاع وبصرف لعد الحضور هنا إلى جميع أطراف الدعوى الجنائية والمدنية .

المبحث الثاني

الحضور والغياب

تناولت المواد من ٢٢٧ إلى ٢٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية قواعد حضور الخصوم وغيابهم أمام المحاكم الجنائية ، فأيات حتى يجب حضور المتهم بنفسه وحتى يجوز له أن يوكل غيره ورقت أحكام النخلف عن الحضور واستحدثت نظام الحضور الاعتراري وفقا يأتي .

٢٧٤ - حضور المتهم نفسه أو بوكيل عنه

تكلم المشرع على حضور المتهم أمام المحاكم الجزئية وعرفي في حالتين أوجب عليه في احدهما أن يحضر بنفسه وفي الأخرى أجاز له أن يبيب عنه وكيل .

(١) نص مواد النسخ أوجبت المادة ١/٢٣٧ ج على المتهم أن يحضر بنفسه متى كانت العقوبة المقررة له السجن هي الحبس الذي يوجب القانون عقوبة فور صدور الحكم به ، وفقا لتعديلات النص بموجب القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . ويستوى في هذا أن تكون العقوبة المقررة للجريمة هي الحبس فقط أو الحبس والغرامة أو حبس بدلتخير مع الغرامة . فيكفي أن يكون القصد بعقوبة الحبس حائرا (٢٢) ، محسنة انصرب المنصوص عليها في

(٤١) الأصل أن الملف المحول عليه هو الملف الأصلي للدعوى لا الملف للنسخ وقد كان في مكان الدفاع الاطلاع على الأوراق اذا طلب ذلك ر نص ١٩٦١/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥٢ ق ١٧٢ .

(٤٢) نص ١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ل ٤٦٩ .

مادته ١/٢٤٢ ع يجوز الحكم فيه بإعدامه أو غس و مع ذلك يجب على لهم أن يمثل بشخصه أمام المحكمة متى كان ممكناً وفقاً لنص المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وتطلب حضور المتهم لا يقتصر فقط على الجلسة التي أعلن فيها وأما يستمر طبيعة إجراءات المحاكمة فلا يصح التوكل بالحضور هي جلسات لاحقة (٤٣) . وإذ كان التأجيل لعدم محدد ولا حجة لاعادة الإعلان من جديد أما إذا كان لغير حصة محدد فله يشرع الإعلان بالجلسة عند تأجيلها (٤٤) حتى يؤخذ بالحكم التحلف عن الحضور ، وهذا يحصل عملاً عند تأجيل نظر الدعوى تارة إذا ما تصادف أن كان يوم نظرها عطلة .

ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيل عن المتهم مجرد تقديم عذر بتخلعه عن الحضور لأن حكمه مثول المتهم بالمحكمة هي تحت موضوع الاتهام على حضوره فإذا اقتصر الأمر على مجرد إساءة عدده استفاء التأجيل فلا مانع من قيام الوكيل به ، وعلى المحكمة أن ثبت صحة العذر أن تؤجل نظر الدعوى ولا أحلت حقوق الدفاع . فإذا أراد الوكيل التفرغ لأي دفاع آخر في الدعوى ، ولو لمساءلة فرعية أو متعلقة بالاحتصاص فلا يعمل منه ذلك لأدنى أي مسألة منها قد نقضت تعرضاً لموضوع الدعوى وهو الموضوع منه في غياب المتهم (٤٥) .

فإذا كانت العقوبة المقررة للمتهم هي الغرامة أو حبساً لا يوجب إعلاناً تنفيذية فور صدور الحكم به (م ١/٢٣٧ ج ١ ج المبدل) جار للمتهم أن

(٤٣) برام من ٦ ٢ ٦ ٥ - نظري فرسي ١٨٩٨/٤/٢٢ سيري ١٨٩٩/١/٥٣٢
(٤٤) ميل من الطابق الجنائي من ٥٦٦ - نظري ١٢ ٢٥ ١٩٥٦ أحكام النقض من ٧
ق ٣٦١

(٤٥) وعكس هذا نظري بأن حضور المتهم أمام المحكمة في الجلسة التي استوجب الحكم بالحبس ليس يلزم إلا عند الفصل في موضوع التهمة فقط فإذا كانت المرافعة قاصرة على دفاع فرعية أو على حقوق مدنية جاز سماع المرافعة من التوكيل دون حاجة لإيجاد حضور المتهم الأصلي (نظري ١٨٩٣/١٢/٣ ، المضافة من ٤ ق ٣٢٥) . وقارن على عبد نياض ج ٢ من ١١٥ وحينئذ من ٩٤ . ويرى ج و نظر عليه الاقتراح عن المتهم أن ثابتته . وفي غرب يذهب إلى أنه والتظلم أن جواز التوكيل للدفع بعدم الاختصاص إذا كان لا يتعلق بموضوع الدعوى أو بالدفع بمسألة فرعية (ميل ج ٩ بند ٨٥٦ وأحكام عديدة أخرى لها في موسوعة دالوز ج ٢ من ٣٦ بند ١٤٦ ، ونظري فرسي ١٩٠٩/٧/٩١ ، دالوز ١٩١١ - ٥ - ١٧٥) على أن هذا لا يجوز . منهم من يذهب إلى أن القبض أو الغس (نظري فرسي ١٩٢١/٨/٤ دالوز ١٩٢٢ - ١ - ٢٢٣ حين التطبيق الجنائي من ٣٦٥ من نادر من ٧٩٤) .

يختص بنفسه كما يجوز له أن يوكل عنه آخر . ويجوز كذلك حضور وكيل عن المتهم حتى ولو كانت الواقعة أصلاً يعاقب عليها بالحبس المشاور إليه متى قضى فيها بالبراءة فقط وطعن انتهم وحده في الحكم أما بالمعارضه أو بالاستئناف . لأنه في أي تصورين من ههنا ما لم تكن النيابة قد طعنت هي أيضاً بالاستئناف لاحتساب أن يلحق الحكم ونقض دعوى (٤٦) وإذا كان الحكم الاستئنافي انخياصاً بالمعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي انقضت بطعن لطعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة ، وكان الطعن قد أثار عنه وكيلاً حضر بالجلسة فإن المحكمة إذا قضت بعد ذلك باعتبار المعارضه كأن لم تكن على أساس أن المعارض تحذف عن الحضور يكون قد أخطأت في تطبيق القانون (٤٧) . ويجوز للمتهم أن يوكل عنه غيره إذا اقتصر الأمر على مجرد نظر الدعوى المدنية أمام محكمة الدرجة الثانية بناء على طعن من المدعى بالحق المدني (٤٨) .

وبموجب الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ أ ج المضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه « مستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون ، يجوز للمتهم في الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن يسب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه مع عدم الإخلال بما تسمح به المحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصياً » . وقد أراد المشرع بهذا أن لا يستخدم طريق تبرئ الدعوى الجنائية بالطريق المشار في الجرائم الواردة في المادة ١٢٣ عقوبات سميلاً لأهداف المتهم وتعطيل عمله . ولم يعد لهذا النص محل بعد تعديل المادة ٢٣٧/١ أ ج بالقرار القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

ولم يخالف دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم وللمدعى أن يبينوا عنهم في المرافعة أمامها أو وادعاهم وأصبرهم أو دوى قروهم لعدله الدرجة الثالثة مستثناء محكمة لنقص (م ٨٢ و ٨٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨) . وقيام التوكيل أو عدمه مسألة يفصل فيها للقاضي (٤٩) ، وبالنسبة للمدعى لا يشترط أن يكون التوكيل حاصلاً عن الواقعة المطروحة بل يكفي أن يكون عاماً (٥٠) . وتمثيل المتهم في غير الأحوال

(٤٦) جرائد ص ٩٨٤ . واستئناف أسيرط ١٩٩٩/١/٦ المجموعة الرسمية ص ١٠

(٤٧) نظير ١٩٧٣/١١/٣٦ أحكام القطر من ٣٤ ق ٢٢٩ .

(٤٨) نقض لرئيسي ١٩٦٦/١٢/٢ دالور ١٩٢٧ . ١٠ - ٥ .

(٤٩) نقض لرئيسي ١٩٨٧/٨/٥ - نقض ق ٣٨ .

(٥٠) نقض لرئيسي ١٩٨٤/٥/٦ دالور الإرسوني ١٩٥٤ ق ٤٠٤

انجائرها فيها ذلك لا يؤدي إلى بطلان الإجراءات (٥١) .

(٥٢) وفي مواد المخالفات يجوز للمتهم أن يسيب وكيله للدفاع عنه دائماً ، حيث ألغيت عقوبة الحبس في مواد المناقشة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

عن أنه ما كان من المحتمل أن ترى المحكمة في حضور المتهم ، يعيد في الوصول أن الحقيقة في الدعوى كما إذا ارتضى استجوابه (٥٣) ، عقبيه منحها إشراح الحق في أن تأمر بحضوره شخصياً ، وهذا بالضرورة لا يكون إلا في الأحوال التي يجوز فيها للمتهم أن يكون غير ليقدّم دفاعه (م ١/٢٣٧) ، على أنه لا توجد وسيلة لإكراهه على الحضور (٥٤) . ويعتبر الحكم الصادر ضد المتهم إذا حضر وكيل عنه حكماً حضورياً (٥٥) .

ويوصف الحكم الذي يصدر في حضور المتهم بأنه حكم حضوري ، والمقصود بالحضور في نظر القديون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك (٥٥) ولو لم يكن أو يدافع ما دامت قد اتبعت له فرصة الدفاع عن نفسه وكان عمل المحكمة بعد ذلك مفصلاً عن النطق بالحكم (٥٦) ، فمبدأ اعتبار الحكم حضورياً هو بحضور

(٥١) فلا يستطع المتهم الدفاع به لأنه قد قرر لصلحته وهو الذي أتاب عنه وكيله (هي ج ٦ بند ٢٨٨٨ - ليونتان م ١٥٨١ بند ٦ ، برز م ٨٢٩ ماس ٣ ليون بولسا ١١/١٩/١٩٥٢ ، الدور الأسبوعي ١٩٥٤ ق ٢٢٣) . ولا يجوز للدعي الذي ألحق به جوار حضور معام عن المتهم لأنه لم يقرر لصلحته (نظري قريسي ١٩-٨/٣/١٤ كانون الأول ١٩١٢ - ١ - ٢٨) . (٥٢) حمرازي م ١٨٥ - وفي فرنسا يجوز استجواب المتهم أمام المحكمة وبذلك يؤدي حضور وكيل عن المتهم إلى عدم استجواب الأخير (هي ج ٦ بند ٢٨٥٩ ، ليونتان م ١٨٥ بند ١٩) .

(٥٣) موضوع د لور ج ٣ م ١٩٩ بند ٢٦ ، عدو عبد القاي ج ٢ م ١١٧ . (٥٤) ليونتان م ١٨٥ بند ٢٥ ، بيز جارد م ٦٥٤ - بول بند ١٣١٨ ، الص م ج ٦ م ٦٨٨ .

(٥٥) راجع المادة ٤/٣٤ من قانون الأحداث في شأن حضور بولي أو الوصي نيابة عن المعلن .

(٥٦) نظري ١٦٥٨/٦/٢٢ أحكام النقض م ٩ ق ١٧٨ . ١٩٥٧/٦/٢٥ م ٨ ق ٦٢ والمبررة في وصف الأحكام من حقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة للمتهم لا إذا حضه وكليات له الفرصة لإدعاء دفاعه كاملاً (نظري ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض م ٢٠ ق ٢ ، ٥/٦ ١٩٦٨ م ١٩ ق ١٢) . وحضور العناصر بالجلسة التي خلّفت فيها الدعوى وتمت فيها مناقشة وجرت فيها للحكم يستلزم أنه تطبق حكم م ٣٣٩ ج ، ولا يقدر من ذلك تخلف المتهم

انهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى (٥٢) . والحكم الصادر في دعوى نظرت في حضور أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه هو حكم حضوري ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين وانعبرة في تمام المرافعة بالنسبة لمتهم هي بواقع حالها وما انتهت إليه ، اعلى هذا الواقع في صورته قرار أو لم يعد . أحلت الدعوى بالنسبة لغيره من الخصوم لتمام دعوته أو لم تؤجل ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة سماعه (٥٣) . والحضور كما يكون بنفس الشخص يكون بوكيل عنه متى جاز ذلك (٥٤) . ويجوز دائماً للمدعى بالحق المدعى والمستأنف من الحقوق المدنية الحضور بنفسيهما أو بوكيل عنهما (٥٥) . ويكون الحكم الصادر حضورياً (٥٦) ومع ذلك يجوز بمحكمة استئناف المدعى بالحق المدعى للمناقشة ، وهي تسجد هذا الاجراء باعتباره من اجراءات التحقيق وامتناعه لا يسع من كوى الحكم حضورياً (٥٧) .

والقاعدة المقررة انه يتمين على أطراف الدعوى تمتيع سمرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . فإذا كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم فإنه يكون عليه بلا حاجة أن يعلن أن يتميع سمرها من جلسة إلى أخرى ، دامت الجلسات متلاحقة (٥٨ مكرر) . والقرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائر إلى دائرة أخرى بالمحكمة

من حضور جلسة تنظر بانكم ما دام لم يدع أن غيابه كان مانع قهري : نقض ١٩٥٨/٣/٢٧
الحكم نقض من ٩ في ٩ ، ٢٩ ، ١٠/٥/١٩٧٠ من ٢١ في ١٦٠ ، فلا يلزم قانوناً إعلان الحكم
بجلسة التي حددت لصعود الحكم فيها متى كان خاطراً جلسة المرافعة أو سبباً بها إعلان
صحيتها : نقض ١٩٧٧/٢/٢٨ أحكام النقض من ٢٨ في ٦٦ ،
(٥٧) نقض ١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض من ٢٣ في ١٤٤ ،
(٥٨) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض من ٢١ في ١٦ ،
(٥٩) ودعي كان حضور المتهم شخصياً أمراً واجباً فإن حضور وكيل عنه ضلوك للقانون
لا يبرهن الحكم حضورياً : نقض ١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٤ في ٢٥٩ ،
(٦٠) حيل ج ٦ بق ٢٨٦٠ ، بورا من ٨٢٩ ، نقض لرسى ١٩٣٧/٦/١١ دالوز ١٩٣٨
١٢ ١ ١

- (٦١) مرسومة دالوز ج ٢ من ٢٦ بق ١٥٧ ،
(٦٢) حيل ج ٦ بق ٢٧٦١ ، والنظير لجداى من ٣٦٦ ،
(٦٣ مكرر) نقض ١٩٧٩/٦/٢٢ أحكام النقض من ٢ في ٢٥٠

ذاتها، هو ما لا يوجب القانون اضطار الغائبين من الخصوم به (٦٢ مكر ١) إلا أنه من جهة أخرى إذا ندد للمحكمة بعد حصر الدعوى للحكم أن يعيدها بمراجعتها استثنائاً لتسير فيها بحكم دعوى الخصوم للانضال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوى إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون، أنه يثبت حضورهم وقت المطلق بالقرار (٦٢ مكر رب) . ومن المفرد أن تحديد أيام انعقاد جلسات الدوائر المختصة بالمحكمة هو إصرار تطبيقي لحسن سير العمل بما لا يترتب البطلان على مخالفته (٦٣) .

٢٧٥ - الحكم في العينة

نصت المادة ١/٢٢٨ أ ج هي أنه « إذا تم حصر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبني بورقة التكميف ، ولم يرسل وكيله عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ، بحور الحكم في غيبته بعد الاستماع على الأوراق » . فالأصل أنه متى وصلت ورقة التكميف بالحضور للخصم وحب عليه أن يمثل أمام المحكمة في اليوم المحدد على أنه لا جوار عليه في ذلك . ولكن من ناحية أخرى لا يصح أن يكون غيابه سبباً في تعطيل انقضاء الدعوى . ولذلك أحير للمحكمة أن تصدر حكماً في غيبته . وهو احتساري لما قال إرمات أن في حضور الخصم ما يسر مسير الوصول إلى الحقيقة كان بها أن تأمر بإحيل نظر الدعوى إلى حذسه أخرى لإعادة تكميفه بالحضور . ويشترط حتى يصدر الحكم في العينة صحيحاً أن يعلم المتهم بتاريخ الجلسة المحددة بنظر الدعوى فإن انتهى هذا يعلم كان لحكم ناصلاً (٦٣ مكر) . ولا يترتب أثر فيما يتصل بالحضور الاعتساري متى كان المتهم قد سبق أن شهد بعض جلسات المحاكمة (٦٤) .

(٦٢ مكر ١) : تقضى ١٩٧٦/١/١٨ أحكام التقضى من ٢٧ و ١٤ .

(٦٢ مكر ب) : تقضى ١٩٦٩/١/٦ أحكام التقضى من ٢٠ ق ٢ ، ١٩٦٧/٢/٢٣ من ١٨ و ١٣٩ .

(٦٣) : تقضى ١٩٧٩/١٢/١٩ أحكام التقضى من ٢٧ ق ٢١٩ ، ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ و ١١ .

(٦٣ مكر) : فلا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونياً بإجابه التي يحدد بنظر دعوى ولا يطلت إجراءات المحاكمة ، لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالإجابه (تقضى ١٩٧٨/١/٩ أحكام التقضى من ٢٩ ق ٧٠) .

(٦٤) : تقضى ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام التقضى من ٧ ق ٣٦١ . وقد جاء به أيضاً أنه لا يمكن اعتبار الحكم بدعي يستلزم من الدعوى بعد تجهيلها من النيابة دون إعلان المتهم حضورياً بالنسبة إلى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضر الإجراءات التي تمت بعد تجهيل الدعوى ولم يكن يعلم بها .

هذا وقد نصت المادة ٢٢٨/٢ أ.ج المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أنه : « ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم عيديا أن ترحل الدعوى الى جلسة تالية وتامر باعادة اعلان الخصم في موطنه مع تسببه الى أنه اذا حضر من المطرور في تمام الجلسة يدرر الحكم الذي يصدر حضوريا » . فاما ان يحضر ويبين للمحكمة الا حضور لعمد حضوره يحضر الحكم حضوريا » .

وقد أورد المشرع حكم جديدا في المادة ٢٤٢ أ.ج التي قررت أنه : اذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم في عيبته وحسب اعادة نظر الدعوى في حضوره » . فاما كان الحكم قد صدر عيديا وفقا لنص المادة ٢٢٨/١ أ.ج وحضر الخصم قبل انقضاء الجلسة : فانه تعديلا لاطاله الاجراءات بالطعن في الحكم بطريق المراجعة اوحسب المشرع اعادة نظر الدعوى في حضوره » . وليس بشرط أن يفصل فيها في ذات الجلسة ، بل يكفي أن يبدأ في معادتها بمرورها وبو صدر الحكم في جلسة تالية » . ونطبق في هذه الحالة قواعد الحضور الاعتباري التي سوف نذكرها » . ويسرى حكم هذه المادة بالنسبة الى جميع الخصوم في الدعوى اذ لم يعصمه المشرع على المتهم فقط (٦٥) . ويتجلى في هذه الصورة أن يكون المحكوم اذ كان حاضرا وقت صدور الحكم في امية لم يصرفوا عنه اعادة نظر الدعوى ، حتى لا يصاروا من الحكم الذي قد يصدر فيها » .

٢٧٦ - الحضور الاعتباري

استحدثت المشرع في قانون الاجراءات الجنائية نظاما لم يكن له ما يقابله في قانون تحقيق الضمانات الأخرى هو الحضور الاعتباري . ومعاده أن اجراءات المحاكمة انحدثت لمعلا في غيبة الخصم ، ولكن لمرور شروط معينة حددها المشرع يستتبع منها انه ينبغي اعادة الاجراءات وتعطيل الفصل في الدعوى بفترض كأنه حضر أمام المحكمة ومن ثم يعتبر الحكم بالنسبة اليه حضوريا .

(٦٥) وقد قضى قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية بأنه اذا حكم بالبراءة وبسحب الدعوى لديه عند نظر دعوى الجنحة مباشرة اذا ما طالب المدعى فلا يجوز اعادة نظر القضية في حالة حضور المدعى قبل انتهاء الجلسة ، اذ لا يمكن في هذه الحالة اعتبار الدعوى المدعى مرفوعة بالنسبة لدعوى جنوية قاله (قضى ١٩٢٥/٥/١٧ ، المعلقة من ٦ ق ١١٢) . وقضى بأن خلاف نص المادة ٢٤٢ أن حضور الخصم الذي نظرت الدعوى وصدر الحكم فيها في غيبته قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طعنا الى المحكمة لا يبررها بترتيب عليه بطلان الحكم ويوجب على المحكمة أن تعيد نظر الدعوى في حضوره (قضى ١٩٧٧/٥/١٣ أحكام النقض من ٢٨ ق ٧٧) .

وقد هدف المشرع بما استحدثه أن يصيب سبيل استسقاء استعمال طريق
الطعن بالمعرضة المراتب على مختلف الخصم عن المحصور وما يقترب على ذلك
من اطلاله الاجراءات (٦٦) . ويقتصر تطبيق نظام المحصور الاعتمادي
على الاجراءات أمام المحكمة الجزئية فلا يسرى بالنسبة إلى الجدييات التي
تنظرها محكمة الجنات (٦٦) ، ولكن يؤخذ به بالنسبة إلى الحجج التي تنظرها
هذه المحكمة عملاً بأماذه ٢٩٧ ج ١ - وقد فرق المشرع بصله المحصور الاعتمادي
بى ثلاث صور على الوجه الآتى :

المصورة الأولى - وقد تدركها المادة ١/٢٣٨ ج ١ المعدلة بالقرار
بمليون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ في نهايتها بقولها : « إلا إذا كانت ورقة
التكليف بالمحضور قد سلمت شخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر بعدم
حضوره فيعتبر الحكم محصوراً » ويشترط لاعتبار الحكم محصوراً لاعتبار هذا
الحجج أمران أولهما أن تكون ورقة لتكليف بالمحضور قد سلمت للشخص
الخصم (٦٧) ، وهو السبيل القياسي لمعرفة بالجدسة المحددة لنظر الدعوى
والسبب بمرور حرمانه من حق مصادره * وإذ حرر لا يبين المحكمة عدداً
بمرور غيابيه ، لأن هذا يستلزم منه عملة عدم بحضور والمالعة في الاجراءات
وبقي الأعمال جراه انقايون و اعتبار الحكم بالنسبة إليه محصوراً * فان
أبدى الخصم عدداً لسلطة عن المحصور وقد بعينه المحكمة وهو يخصص
لتدريسه (٦٨) ، مثلاً قد يرى أن مجرد إشغال الخصم في عمل مصححي يمكن
الاعتداد به لا مبرر غيابه فيعتبر الحكم الصادر بالنسبة إليه محصوراً - ومن
يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عدوه في عدم المحصور أو
يرسم طريقاً معيناً لأبلاغ قاضيه بعدم التقالم لديه بل أن له أن يعرضه
بأية طريقة تكفل ابلاغه إلى المحكمة (٧٠) .

واعتبار حكم محصوراً في الصورة آتية للميان وحوي على المحكمة ،
ورعاية لظن خصم بعتاب كإن المشرع يوجب على المحكمة بيان أسباب اعتبار
الحكم محصوراً * وكان يكفي في هذا الصدد أن يثبت الخلف الخصم عن المحصور

(٦٦) راجع المذكره الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية .

(٦٧) نظري ١١٧٥/١/٢٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٧ - ٥، ٢٨ ١٩٥٧ س ق ١٥٤ .

١٩٦٩ س ٢ ق ٢

(٦٨) انظر كالم الثالث بوجه لتكليف بالمحضور أن المتهم اعطى مع شخص آخر قال الحكم

لصالحه هذه يكون لغيره ويكون له أن يقرر بطلان فيه حتى اتخاذ اجراءات التفتيش ضده بالنظر

١٩٥٣/٣/١٧ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢٧ .

(٦٩) عدل عبد الباقي س ٢ ص ١٢٠

(٧٠) نفس ١٩٦٦/١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ٨ .

رغم أنه قد أعني لشخصه ولم يقدم عنرا ، أو إن تكلم بعد لا تراه المحكمة مبررا لغيابه (٧١) . ورغم أن المشرع أعمل هذه العمارة عند معديته للنص بموجب لقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ ، إلا أن هذا لا يحسب استبعادا حكمها ، بل أن ذكر الأسباب وحسب لتبيان مطابقة الحكم لقانون .

ويلاحظ أن المشرع دكسر الخصم ولم يقتصر على المتهم ، ومعنى هذا أنه يجوز اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، وأما المدعى المدني فلا محل لاعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إليه ، لأنه حتى لو كان غيبيا فإنه محروم من إطلاع فيه لطريق المعارضة نصريح من المادة ٣٩٩ ج١ (٧٢) . ولا يتصور غياب النيابة العامة لأن حضورها شرط لصحة تشكيل المحكمة .

الصورة الثانية : نصت المادة ٢٧٩ ج١ على أنه : « يعتبر لحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند البدء على الدعوى حتى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو خرج من الحضور في الحلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عنرا مقبولا ، فيشترط لأعمال هذه المادة أمران أولهما أن يحضر المتهم عند البدء على الدعوى لأن حضوره يعد بمثابة الاعلان بشخصه في الصورة السابقة بن أقوى منه ، حتى أن المشرع جعل جراد التحلف عن الحضور خير عذر مقبول وجوب اعتبار الحكم حضوريا إلى أنه الرام على انقاضي لا خيار له فيه (٧٣) . وقد كشفت اذكره الايضاحية لقانون الاحكامات الجنائية عن حكمة ذلك انجاء بقونها ، ان اسحاب الخصم أثناء نظر قضيته وعدم حضوره بعد ذلك فضلا عما ينطوي عليه من استهداف بعمرة النص ، فإنه يدل على الرغبة في التسوية والمصالحة ويكفي في هذه الصورة أن يحضر الخصم عند البدء على الدعوى سواء بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يحور فيها التوكيل ، ويشمت هذا عادة في محضر الجلسة ، وإن انصرف بعد

(٧١) ينقد عن عبد المالح هذا البند لأن الأسباب التي أوردتها المادة كالمه (ج ٢ من ١٦٩) .

(٧٢) ولم فرنسا لا يستد الحكم إلى المدعى يدعي المدني في نفس فرنسا ١٩٤٦/٧/٢ دالوز الأسبوع ١٩٤٦ في ٢٨٧ .

(٧٣) رؤوف من ٦٥٨ . وقد كان القضاء يجري في ظل القانونين المنفي على اعتبار الحكم غيبيا متى تطلب المتهم عن بعض جلسات المرافعة (نظري ١٩٣١/٢/١٩ ، المجلد ١٠ من ٢٧ ، أحكام النقض من ٢ في ٣٦٦) .

ذلك أثناء نظر الدعوى أو لم يحضر في جلسة من جلسات تأليفة يؤجل إليها نظر القضية ، فلا يؤثر هذا في وجوب وصف المحكسبم بأنه حضورى اعتبارى (٧٤) ، بشرط أن يكون التأجيل لجسبات ملاحقة (٧٥) . والأمـر الآخر أن لا يكون للمتهم مدرا يـرر غيابـه يقدمه للمحكمة متقاربه وتمسده مقبولا (٧٦) .

وأما وإن لم ينص المشرع في المادة ٢٣٩ أ ج على وجوب بيان لأسباب لثى يستند إليها القاضي في اعتباره حكم حضوريا ، لما كانت بشرطة المادة ٢/٢٣٨ أ ج . إلا أنها - لا محالة - المحكمة التشريعية في تصوريين . ترى وجوب ذكر الأسباب لى الصورة الراهنة . ولا يقال أن بيان الأسباب فى الصورة الأولى كان مرده أن اعتبار الحكم حضوريا هو أمر جزائى للمحكمة فى حين أنها ملزمة بذلك فى الصورة الأخرى . لأن اعتبار الحكم حضوريا وجوبا فى هذه الصورة رعين بعدم قبول محكمته لعدم الخصم وهو ما نقدره المحكمه ويجب أن تبين أساسه (٧٧) . وهـمـلا عما تقدم فإن هذا هو اتجاه المشرع بصدد قواعد الحضور الاعتبارى ، وقد رأينا فيما سبق أنه ليس هناك ما يـد على عدول المشرع على وجوب بيان لأسباب وهو اجازى عند العمل .

الصورة الثالثة : نصت المادة ٢٤٠ أ ج المعدلة بالقرار بمادون دعم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أنه « إذا رفعت الدعوى على عدة اشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب

(٧٤) نقض ١٧/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ و ١٩٤ . لما كان الظاهر لم يحضر بدعيه الآخره التى جرت فيها لفظة بالحكم مع سبق حضوره بخصمه فى جلسات سابقة .
 كان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقته الأمر حضوريا اعتباريا طبقا لنص م ٢٣٩ أ ج .
 وإن رسمته المحكمه بأن حضورى على خلاف الواقع . إذ المرة لى وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى فى حقيقته الواقع فى الدعوى لا بما دد فى المنطوق (نقض ١٧/٢/١٩٦٩ أحكام النقض من ٢ و ٤)

(٧٥) نقض ٢١/٥/١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٦٦ أما إذا قطعت المصلحة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا قانونيا بالجلسة التى حدثت لنظر الدعوى بعد الجلسة التى لم تـسـد فيها المحكمه . نقض ٢١/٥/١٩٥٧ أحكام النقض من ٨ و ٣٦ .
 هـ ١٦١ ١٩٦ من ١١ ق ١٥٢ ١٦٨/٦/١٩٦٨ من ١٩ و ١٣٤ .

(٧٦) إذا قدم المتهم هذا مقبولا وكان فى ملقور المحكمه أن تثنى طريقا فى تحقيق قديم أو علم قيام العذر وتـم ذلك بم عمل مان حكمها يكون فى حقيقته حكما غيابيا حائر الممارسة فيه رجوعا للأصل العام لاستئناف طلة اعتباره حضوريا اعتباريا (نقض ٢/٢/١٩٦٠ أحكام النقض من ٢١ ق ٥٩)

(٧٧) نقض ٢٥/١/١٩٥٧ أحكام النقض من ٨ ق ١٩٢ . مبنى التطبيق الجنائى من ٢٦٩ .

لغايون ، فعلى المحكمة أن تؤجل الدعوى جلسة مقبلة وتأمر بإعادة إعلان من
مختلف في موطئه مع تبنيهم إلى بهم إذا دعوا عن الحضور في هذه الجلسة
يعتبر حكم الذي يصدر حضورياً ، إذا لم يحضروا وبين للمحكمة لا مرور
لعدم حضورهم يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة لهم * .
في هذه المادة يقتصر الأعمال بعدد الأشخاص المروعة عليهم الدعوى
ويستوى في هذا أن يكونوا متهمين أو مسئولين عن حقوق مدنية (١١) * وإن
يكونوا قد دعوا بالحضور حسب القانون ولا يشترط في هذه الحالة أن يكون
الإعلان قد تم لأشخاصهم حيث لم يتطاع الأمر (١٢) * وإن يكون الدعوى قد
رفعت عن واقعة واحدة لم يحضر بعض الخصوم ويتخلف البعض الآخر *
في هذه الصورة حتى لا تفسد الأحكام ولا تطول الإجراءات نتيجة
باعتبار جسد غياب حق الحضور وحضور البعض الآخر يجب على المحكمة أن
تؤجل نظر موضوع الدعوى إلى جلسة مقبلة * وتأمر بإعادة إعلان من مختلف
من الدعوى عليهم بالحضور مع التبنيهم عليهم بأنهم - ب - ندلاً -
يعتبر الحكم الصادر بالنسبة اليهم حضورياً ، والإعلان في هذه الصورة غير
مفيد إن يكون لأشخاص متهمين كما هو الحال في مادة ٢٣٨ ج (٨) * وإن
لم يحضر من خلف من الخصوم بعد هذا الإعلان الثاني اضمحل بالتبني عليه
ولم يقدم للمحكمة عدرا يبرر غيابه أو لم تبني المحكمة من أي طريق آخر
أن هناك سببا لغيابه - فماذا تبنيت به مسجون - وجب عليها أن تعتبر
الحكم حضورياً وهو لا حائل لها فيه ، كما شأن في الحالة المنصوص عليها
في ٢/٢٣٨ أ ج فإذا سبق لأي الخصوم الحضور أمام المحكمة لم تحط بعد
هذا بصير عدد مقبول ، فيعمل حكم المادة ٢٣٩ أ ج أي يعتبر الحكم صادراً
بالنسبة اليه حضورياً وحسباً ويتعين أيضاً في هذه الصورة أن تبني
للمحكمة الأسباب التي استندت اليها في اعتبار الحكم حضورياً *

٢٧٧ - آثار اعتبار الحكم حضورياً

رمت المادة ٢٤١ أ ج على اعتبار الحكم حضورياً أثرين ، أولهما خاص
بمظر الدعوى والآخر بحق الطعن في المعارضة ، فخصت على أنه : في الأحوال
المتقدمة التي يعتبر الحكم فيها حضورياً يجب على المحكمة أن تحقق بالدعوى

(٧٨) راجع المذكرة الإيضاحية لغايون الإجراءات الخطائية

(٧٩) ولذا جاء بالمذكرة الإيضاحية أن تنص الفترة الثانية من المادة ٢٣٨ لا يسمى من عدم

مادة ، إذ يجب لاعتبار الحكم حضورياً طبقاً لتلك الفترة أن يكون الإعلان قد سلم إلى الخصم

الخصم شخصياً *

(٨٠) الشاوي ، مجموعة الإجراءات من ١٩١٣ *

أمامها كما لو كان الخصم حاصرا ، ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز . *

(١) غياب الخصم لا ينفي أن يؤثر في تحقيق العدالة ومن ثم كان طبيعيا أن يجري تحقيق الدعوى في غيابه كما لو حاصرا . ولما كان الأصل أن دعاوى لا يحكم إلا بما يطمئن إليه ضميره ، فإن غياب الخصم لا يعبر من أن يصل على الوصول إلى الحقيقة ومن ثم لم يكن لهذا الشرط من النص ما يبرره وإن كانت فائدته تظهر بمقارنته بالمادة ١/٢٢٨ أ ج اسي تعبير الحكم في الغيبة بعد إطلاع على الأوراق . وقد قصي بأن صدور الحكم على استئناف من محكمة أول درجة حضوريا اعتسافيا ، في أساس أنه أغفل لشخصه دون سماع الشهود ، وطلب من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود ، وإن عنيها استئناف ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاصرا ، والا كان الحكم بطلا لاحتلاله بحق الدفاع (٨١) .

والمادة ٢٤١ أ ج واجبة التطبيق بالنسبة إلى الأحكام المحضورية الاعتسافية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق من أحكام بين أحكام محكمة الدرجة الأولى التي لا يحور استئنافها ومن أحكام تأتي درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها (٨٢) . *

(٢) ولما كانت النتيجة الطبيعية لاعتبار الحكم حضوريا أنه لا يعبر المعارضة ولما كان في هذا احتمال لأن يسفر الحرمان عن ضرر للخصم الذي قد يكون محدودا بعبأيه فقد أجاز المشرع المعارضة في الحكم باعتباره حضوريا من المحكمة الجزئية أي محكمة الدرجة الأولى - إذا ما توافرت الشروط الآتية (٨٣) (أ) أن ثبت الخصم قيام عذر منه من الحضور ، ولا يوجب القانون عليه أن يوكن غيره في إبداء عذره في علم الحضور ، بل إن له أن يعرضه بأي طريق يكفل إبلاغه إلى المحكمة (٨٤) . والعذر أمر تقدره المحكمة التي تنظر المعارضة (ب) أنه لم يستطع تقديم هذا العذر قبل الحكم ، وهذا

(٨) نفس ١٥/٢٤ ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧ .

(٨٢) نفس ٢٩/٥/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٦ .

(٨٣) نفس ٥/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٨ ، ١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٢ ق ٦١ .

(٨٤) نفس ٢٦/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٥ .

أيضا مرجعه لتقدير المحكمة^(٨٥) . (ج) أن يكون استئناف الحكم غير جائز ، لأنه إذا كان انطعن بالاستئناف جائزا فإن لمخصص أن يدل بدعائه أمام محكمة الدرجة الثانية^(٨٦) . فإذا كان الحكم المحصورى الاعتبارى صادرا من محكمة الدرجة الثانية فإذ المعارضة قد لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عدد معه من المحصور ولم يستعمل تقديمه بل الحكم وفق نص المادة ٢/٢٤٢ ج^(٨٧) مكرر .

٢٧٨ - قواعد المحصور من النظام العام

كون الحكم الصادر من الدعوى غيابيا أو حصوريا سواء فعلا أو اعتذارا هو من النظام العام^(٨٨) ، والمرة فيه نالوانع يصرف استطرع يرد في سطوق الحكم خطأ^(٨٩) ، وهو يخضع في هذا لرقابة محكمة النقض بعد استبعاد طرق الطعن العادية^(٩٠) ، إلا إذا كان الطعن مبنيا لأسباب موضوعية كعمرة ما إذا كان العذر مبررا للغياب من عدله .

٨٥- فإذا كان المعارض قد سبق تقديم عذره وتبينه بل الحكم المحصورى الاعتبارى فإنه لا يبقى لأجالة معارضته سوى تصديق هذا عند باعتماد دليله (لنقض ١١/١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ٤٨) فإن لم تبين المحكمة بعد لأستئناف صدقته لنقض بعدم كيوته لركبها من حكم غير قابل لها (لنقض ٢٧ ١٩٥٨،٥ أحكام النقض من ٩ ق ١٥٢) .

٨٦- فإن عودى من الحكم مبنيا على محكمة الدرجة الأولى الفصل بعدم جواز المعارضة (لنقض ٢ ١٩٥٨/٢ أحكام نقض من ٩ ق ٢٩ ١٩٥٨/١٧ ١٧٢ ق ١٩٥٨،٤/٩ ١٩٥٥ من ٩ ق ٢٤٨ ودرج لنقض ١٩٥٦/٦/٩ من ٧ ق ٦٠) وقد كان النص لى مفرغ الحكومة يتضمن حالتي ما إذا كان الحكم صادرا من محكمة استئنافية أو كان استئنافه غير جائز ، وحذيت العبارة لأولى لأن المقصود هنا الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة أولى فولية لما للمعارضة لى الأحكام الغيابية الصادرة من المحكمة الاستئنافية لموضعها المادة ٢١٨ - راجع تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس لسيوخ ونقض ٢١ ١٩٦٦/٣ أحكام نقض من ٧ ق ٦٥ .

٨٦ مكرر) لنقض ١٧/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٩٤ ، ٢٧/٣/١٩٧٧ من ٢٨ ق ٨٤ .

٨٧- يوليس ١٩٤٥/٧/٩ ، ١٩٤٥ - ٢ - ١٧١ .

٨٨) لنقض ١١/٥/١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٦٢ ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ق ١٢٩ ، ٧ ١٩٥٥/٦ من ٦ ق ٢١٩ ، ١٩٤٢/١٢/٢٠ للجمعية الرسمية من ٤ ق ٣٠ ، ١٩٧٨،٢/٢٦ أحكام انطعن من ٢٩ ق ٣٠ .

٨٩- لنقض ١/١/١٩٣٢ لمعاماة من ١٢ ق ٣٥٠ .

المبحث الثالث

إجراءات نظر الدعوى

يختلف الاجراءات التي تسبق المحكمة لدى طرح الدعوى بين ما اذا كانت محكمة جزئية أو محكمة أحداث أو محكمة ابتدائية معقدة بهيئة محكمة مجالس وجمع مسابقة أو محكمة حسابات أو محكمة نفس وقد أريد بترتيب الاجراءات في حصة المحاكمة تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها ، فلم يرد ذلك الترتيب على سبيل الاكراه ولم يقصد به حماية مصلحة جوهرية للحصوم . ولد فان الاحلال بالترتيب لا يوجب اسطوان (٩) مادام لم يحرم الخصم من ادعاء دعيه وظلماته ومن لزم عليها ولم يمس ما لديهم من حق في أن يكون الآخر من يكلم (١٠) . واذا أثبت أن لهم عبر قدر على الدفاع عن نفسه بسبب ضاعه في عقله طرات بعد وقوع الجريمة وحسب ايداع وضع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود اليه ويشمل عملا المادة ٣٣٩ ج (٩١ مكرر) .

والأصل اعتبار أن الاجراءات قد انحسرت على الوجه الذي تطلبه القانون (٩٢) . وعلى من يمس العكس أن يمس وفقا لما تنص عليه المادة ٣٠ من قانون النطق (٩٣) .

وسوف ترجى الكلام على الاجراءات أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة النفس الى حين دراسته طريفي لظن بالاستشفاء والنفس .

٢٧٨ - الاجراءات أمام المحكمة الجزئية

يعقد المحكمة الجزئية بسطر في مواد المختصات والجمع وتنحصر الاجراءات أمامها في اثبات حضور الحصوم وسماع الشهود اثباتا ونسب والمرافعة في الدعوى ثم إصدار الحكم . وقد أتت هذه الاجراءات المواد ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ ج . وتتناولها فيما يلي .

٩٠ ق ٢٤/٢/١٩٥٤ أحكام النفس من ٥ ق ١٤٣ . ويده المحكمة بالنفس من الرتبة المتقدمة في الترتيب الزمني ٤ يعيب الاجراءات ولا ينفذ على المتهم حقا ٥ نفس ١/٢/١٩٦١ أحكام النفس من ٢ ق ١

(٩١) نفس ١١/٦/١٩٥٢ أحكام النفس من ٣ ق ٢١٣ ، ٢٦/١٢/١٩٥١ ق ١٣٢

(٩٢) مكرر نفس ٤/٦/١٩٧٨ أحكام النفس من ٢٩ ق ١٠٣ .

(٩٣) نفس ٢/٢/١٩٥٦ أحكام النفس من ٧ ق ٦٦ ، ٢/٢/١٩٥٥ من ٩ ق ٢٣٤ .

(٩٤) نفس ١/٥/١٩٥٦ أحكام النفس من ٢ ق ١٩٧

(١) ينادى على الخصوم والشهود لتسليم المحكمة الحاضر منهم وبغالب المقصود بالخصوم هنا المتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن مصادره الحقوق ان وجد الإحيران لأن النيابة العامة مفترض حضورها اد تمثيلها يكون، تشكيل المحكمة بإطلا على ما سلف بيانه (٩١) ، ويصرف له ما لشهود الى شهود الاثبات وللعلى ، فقه يكون تعذب الأحرار سيما لتأجيل نظر المدعى ويثبت حضور الخصوم والشهود أو غيابهم بمعصر المجسدة وقد مبس أن حليا ان مدعى المدعى المدعى هو من القواعد الأساسية للمحاكمة . وإذا كان انهم حاضرا فانه يسأل عن اسمه ولقبه واسمه وصناعته ومحل قامه وموطنه (م ٢٧١ أ ج) ، وهو أمر لا يحصل عبلا اكتفاء بما هو ثابت على هذا الصدد بأوراق الدعوى ، وبأنه هو الذى يتقدم بنفسه عند نداء الاسم على مدعى نظر الدعوى .

(٢) وقد تعذب المشرع فى المادة ٢٧١ أ ج أن تثل التهمة الموجهة الى المتهم بأمر لاجابه أو بورقه التكليف بالحضور على حسب الأحوال ، وذلك حتى يتسنى فى بدء المحاكمة ما يسد الهمة ، على أن عدم التلاوة لا يسفر عن بطلان فى الإجراءات ، لأن التهمة الموجهة الى المتهم قد أعلنت اليه فى ورقة التكليف بالحضور أو أمر الإحالة ، فضلا عن حقه فى الاطلاع على أوراق الدعوى وطلب التأجيل لاعداد دفاعه ان لم يكن قد حكى من ذلك الاصلاح .

(٣) ولما كانت النيابة العامة هى التى يمثل الاتهام أمام المحاكم الجنائية على انشئ ندم بطبيعتها الى المحكمة أولا ، وان كان هناك مدع بحقوق مدنية ندم بطبيعته من بعدها ، وعلى أساس هذه الطلبات جميعا يتم المتهم دفاعه فيما يرى الهمة . وليس هناك وقت محدد لتقديم الطلبات ، والعبارة فى اثبات طلبات الخصوم هى بحقيقه لواقع لا بما يشته سبوا كاتب احسنة (٩٥) .

(٤) وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٧١ أ ج فى صدرها على أن يسأل المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسمته اليه ، فان اعترف

(٩٤) لا يمد الجنى عليه حسب ما الدعوى (نفس ١٢/٢/١٩٥١) أحكام النظم من ٢

ق ١٤٧ - ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ ق ١٧ - ٢١

(٩٥) نفس ٢٩/٦/١٩٥٩ أحكام النظم من ١٠ ق ١٥٢

جار للمحكمة الاكتفاء باعتراؤه وانحكم عليه بغير سماع شهوده (٩٦) وسؤال
سليم يقتصر على مجرد معرفة قوله مجملًا في المهمة المنسوبة إليه أن كان قد
قرب لجريمته من عمله فلا يصح مناقشته تفصيلًا في الأدلة الموجودة في
ملفها أو أن الدعوى لأن هذا يعد استجوابًا محرما على المحكمة إلا بقيود معينة
على ما سرى عند الكلام على طرق الاثبات ، وسؤال المتهم لا يعتبر من النظام
العام ولا يتعلق بمصلحة جوهرية للخصوم وإنما اجرة تنظيم ولا يترتب
المطالبة على اغفاله (٩٧) ، إذ لى مقدوره أن يتكلم عندما يكون هذا في
صاحبه (٩٨) ، وسؤال المتهم عن نيته ليس واجبا إلا أمام محكمة أول درجة
لما لدى الاستئناف والماتون لم يوجب هذا السؤال (٩٨ مكرر) .

(٥) وقد أباحت المواد ٢٧١ في نهايتها و ٢٧٢ و ٢٧٣ أ ج قواعد
ترتيب الشهادة أمام المحكمة . فيبدأ سماع أقوال شهود الاثبات ثم معومات
شهود البنى وسرى مناقشتهم بمعرفة الخصوم في الدعوى فضلا عن حق
المحكمة في توجيه الأسئلة . ولما كان شهود الاثبات يحضرون من بين الأدلة
التي تقدمها النيابة العامة وشهود البنى من بين الأدلة التي
يبيع بها المتهم الفعل المندب اليه ، اقدم هذا ورائه أن تكون مناقشة
شهود الاثبات بمعرفة النيابة العامة ثم للمحني عليه ثم المدعى بالحقوق المدنية
ثم المتهم ثم المسئول عن الحقوق المدنية كما تكون مناقشة شهود البنى بمعرفة
المتهم ثم المسئول عن الحقوق المدنية ثم النيابة العامة ثم المجنى عليه ثم المدعى
بالحقوق المدنية . ويلاحظ أن المشرع أحاز للمحني عليه مناقشة شهود الاثبات
والمدعى مع أنه قصد لمناقشة اعانة الخصوم على اعداد دفاعهم ولا يعد المجنى
عنه حصا في الدعوى إلا اذا ادعى مدنيا ، والمدعى المدعى نص على حقه في
لمناقشة صراحة ولذا فنحن نرى أنه لا محل لذكر المحني عليه في النص .

ولما كانت مناقشة الخصوم لشهود في الدعوى سواء في هذا شهود
الاثبات أو البنى قد تكشف عن معومات جديدة لم تكن محل لمناقشة سابقة
اقتضى هذا أن يسمح الخصوم حق مناقشة أولئك الشهود مرة ثانية ايضا

-
- (٩٦) نفس ١٩٥٢/١٠/٦ أحكام النقض من ٤ ق ٦ ، ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ ق ١٠٧ .
 - (٩٧) نفس ١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٥٩ ، ١٩٥٩/١/١٥ من ٢ ق ١٢٦ .
 - ١٩٥٢/٢ ١١ من ٥ ق ١٤١ ، ١٩٦٠/١١/٢٢ من ٢٩ ق ٢٧١ ، ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ ق ١٩٢ .
 - (٩٨) نفس ١٩٥٩/١٠/٢ أحكام النقض من ٧ ق ٢٦٩ .
 - (٩٨ مكرر) نفس ١٩٧٧/١١/٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٩٢ .

لشهود ليس أدوا الشهادة عنها في أجوبهم على الأسئلة التي وجهت اليهم .
وقد احتصر المشرع شهود الحق بحكم خاص أوردته في الفقرة الثانية من
مادة ٢٧٣ التي قررت أن « لكل من المحصوم أن يطلب اعسادة سماع الشهود
المذكورين أو تحقيق الوقائع التي أدوا شهاداتهم عنها أو أن يطلب سماع
شهود غيرهم لهذه الغرض » . فقد يحتاج المحصوم الى سماع أقوال بعض شهود
الاعتداء أن تدحض معلوماتهم أقوال شهود . انتهى .

على أنه يجوز الاستعانة عن سماع الشهود - وفقا لنص المادة ٢٨٩ ج ١
المعدلة بإشهارون رقم ١١٢ سنة ١٩٥٧ إذا قبل منهم أو المدافع عنه ذلك
صراحة أو ضمنا سواء يتصرف منهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك ، كما إذا
لم يمسك بطلب سماع شهود (١٩) ويكون للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال
الشهود الغائبين ، وهذا من الاجارات التي رخص بها الشارع بها فلا تكون
واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه (٢٠) .

وعلى هذا لا يحول عدم سماع الشاهد أمام المحكمة من أن تعتمد في
حكمها على أقواله التي أدلى بها في التحقيقات الأولية ما دامت أقواله هي تلك
التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتناولها الدفاع في
مرافعته (٢١) .

(٦) وحتى تصير الاجراءات في جو منتظم منحت المحكمة حق الاشراف
على مناقشة الشاهد ليستطيع أن يدلي بأقواله في جو من الهدوء غير تأثير على
نفسيته بآراء أو غيره . وقد عني المشرع بتقرير هذا الحق في المادة ٢٨٣
التي نصت على أن « المحكمة في أية حالة كانت عليها المدعى ان يوجه
لشهود أي سؤال يرى ضرورة لظهور الحقيقة أو تأذن المحصوم بذلك . ويجب
عليها مع توجيه أسئلة للشاهد اذا كانت غير متعلقة بالمدعى أو غير جائرة
القبول ، وعليها أن تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة
مما يبين عليه اضطراب أفكاره وتخلفه » ولها أن تمنع عن سماع شهادة

(١٩) نقض ١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض من ١٤ ق ٢١ ، فاللحق من الحكم بالإحالة على
الدفع للإحالة للمحكمة مؤلف منظر شخصيا عن ذلك يكون على غير أساس ١ نقض ١٩٦٣/٢/٢٦
حكم النقض من ١٤ ق ٥٢ .
(٢٠) نفس ١٩٦١ ١/١٠ أحكام النقض من ١٣ ق ١١ ، ١٩٥٩/١/٥ من ١ ق ١ .
(٢١) ١٩٧٣/١/٢ من ٢٤ ق ٢٥١ .
٢ ١٩٧٣/٣ أحكام النقض من ١٤ ق ٤٤ .

شهود عن وقائع يرى أنها واضحة وضوحاً كامياً ، و قد لحق بالمحكمة أن يراقب الأسئلة الموجهة إلى الشهود وتسمع الإجابة عن بعضها ، ولكن هذا أمر يجب البتة في محضر الجلسة الذي يعتبر صورة صادقة لما دار فيها .

(٧) فإذا انتهت الإجراءات على الوجه سالف البين انتهت الدعوى إلى دور المرافعة وحق لكل من الخصوم أن يدل بدفاعه (٢) ، ولما كان انتهم هو المدعى في الدعوى الجنائية فمن الطبيعي أن يكون آخر من يتكلم هم (م ٢/٢٧٥ ج) ، فإن كانت المحكمة مراعاة ذلك وله أن يطالبها به والا عد بارأى على حقه (٢) ، ولا تشترط الإشارة صراحة في الحكم إلى ذلك (١) . ورفض المحكمة مطلب المتهم التفتيب على أثر استيضاح أحد الشهود بعد اتمام المرافعة بجس الحكم معيناً (٥) ، وكذلك الحال لو قدمت مكررة من أحد الخصوم في الدعوى دون أن يطلع عليها أو يعدل بها ، لاحتلال هذا بحقه في الدفاع (٦) .

هذا وقد نصت المادة ٦٩ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ على

(١-٢) نصي بأنه متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قد قنع بإجرائه شهادة مرضية للمتهم وطيب تاسويل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدر معلة ذلك بغير ، فإنها تكون قد أحلت بحقه في المدعى (نفس ١٠/٢٢/١٩٥٦ أحكام ، نفس من ٧ ق ٢٨٦) . مطلق انقول بعدم الاطلاعان إلى شهادة لمرضية يستعمله الحصول عليها لا تصبح سبباً لاعتراضها ولا يبنى عليه بالضرورة أنها قدمت ابتداءً بمعدل الفصل في الدعوى ، وبأن الوكالة ترم في ايده الممار لغوري الناتج منهم من حضور الجلسة وتقديم دليله ، بل ان القانون لم يحدد وسيلة بعبها تعرضها على المحكمة . نفس ١٧/١/١٩٧٧ أحكام ، نفس من ٢٨ ق ١٥) وإذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من ابداء دفاعه ولم تخرج بملجسة بالكلف على المرافعة فإنه لا يبين منه النقص على المحكمة أنها أخذت بحق الدفاع (نفس ١/٢/١٩٦٢ أحكام ، نفس من ١٤ ق ٧ ١٥/٥/١٩٦١ من ١٤ ق ١٧) وتفسير محكمة النقض لما قد يترجم في بسبابه الأمر الذي ضلع به لا يتطرق على كونه (نفس ٥/٢٩/١٩٦١ أحكام ، نفس من ١٤ ق ١٩٩)

(٣) نفس ٧/١١/١٩٥٢ أحكام ، نفس من ١ ق ٦٣ ، ٢٩/١٢/١٩٥٦ من ٣ ق ٦٥٣ ، ٥/١/١٩٤٥ لحاملة من ٢٧ ق ١١٦ ، ١٥/١١/١٩٧٦ أحكام ، نفس من ٢٧ ق ٥ ، ١٢/٥/١٩٧٧ من ٢٨ ق ٢١٢

(٤) نفس لمرضى ٢٩/٤/١٨٨٢ بطلان في ٧٦٢ .

(٥) نفس ٢٨/١١/١٩٤٧ مجموعة للواحد المدونية ج ٧ ق ٧٦٢ .

(٦) نفس ٢٨/٥/١٩٧٢ أحكام ، نفس من ٢٤ ق ١٢٩ ، ٢٧/١١/١٩٥١ من ٣ ق ٢٢٩ .

٢٤/٥/١٩٦٥ من ١٦ ق ١٠٣ .

أن « حق لدفع اصابة أو بالوكالة مكفول ، ويكون لعمادون بعد نقادريين ماليا وسائل الانجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم » .

ولا يوجب القضاة حضور مادم عن المتهم بصحة أو «خاتمة خلافا للحايات» (٦ مكرر) ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه مانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا (٦ مكرر أ) ، فان لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد بسمعه ما لم يثبت بها أن شهادته كان لعدم قهرى (١٠٧) . والمحكمة ليست ملزمة باعائه استدعى للمرافعة مجرد سماع دفاع عن المتهم كان في مقدوره ابدائه متى حضر أمامها . ولا يحوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة فيصبح الظن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعه من المرافعة الشفوية بالحسنة (٨) . حتى لو قنصر الدفاع على المرافعة في الدعوى دون الموضوع (١٠٨ مكرر) .

وليس للمتهم أن يبنى على المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع اذا رأت رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القضاة أن يحضر بالحسنة مستعدا للدفاع ولأن طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب (١٠٩) .

ولما كان حق الدفاع من الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور فإنه يتعين أن يمكن المتهم من الادلاء يدعيه في أية مرحلة خلال الاجراءات الجنائية ، وبوجه خاص في مرحلة المحاكمة باعتبارها تمثل الفرصة الأخيرة للادلاء بوجهة نظره ، وبعدها لئلا لا يمكن أن يفرض عليه طريق معين للدفاع أو وقت خاص لا بدائه . يستوي أن يكون هذا الدفاع قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية ، الا اذا اعتسر بمقارلا عنه ركضا هو إخلال بالحسنة الى سماع الشهود . فلا يقدح في التزام المحكمة بوجوب تعيين حكيمها ما يرس

(٦ مكرر) نفس ١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض من ٧٩ ق ٧١ .

(١٠٦ مكرر أ) نفس ١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض من ٢٧ ق ٨١ .

(١٠٧) نفس ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض من ١٨ ق ١٩ ١٧ ١٢/١٢/١٩٦٢ من ١٣ ق ٢٧ .

(١٠٨) نفس ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض من ٣ ق ١٤٧ .

(١٠٩ مكرر) نفس ١٩٧٤/١١/١٨ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٦٣ .

(١٠٩) نفس ١٩٦٢/١٠/٢٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦٨ ٢٣/١٠/١٩٦٧ من ١٨ ق ٢٠٨ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ ق ١٢ .

وراجع بند ٣٦٩ من هذا الملأ .

عن مراجعتها عناصر الدعوى والألغام بها أن يكون الطاعن قد أمسك عن إدارة
دعائه من قبل أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الأخير متى الإدلاء
بالدفاع لا يذهب حتما على عدم حديته ما دام مستمعا من شأنه أن يدفع به انتهمة
أو يتخير به وجه الرأي في الدعوى ، كما أن استتصال لتهم بطله المبروع في
الدفاع عن نفسه هي مجلس القضاة لا يصح ابته أن يعتك بعدم لجديته ، ولا
أن يوصف بأنه جاء متأخر ، لأن المحكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه
المتاوب لكن منهم حقه في أن يدل بما يعين له من بيانات التحقيق وأوجه الدفاع
والرم المحكمة انظر فيه وتحقيقه مسادام فيه بعلية للتحقيق وهنداية الى
(نصوص) (٩ مكرر) وحق الدفاع الذي يتمتع به انهم يحوله ابداء ما يعين له
من طبقت التحقيق مادام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، ومن ثم فإن مرور المدافع
عن الطاعن - ياتى الأمر - عن سماع ضابط المباحث بمثابة أحد شهود
الاثبات واسترساله في المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا السوول ولا يسنه
حجه في العودة الى التمسك بطب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة
ما زالت دائرة لم تتم بعد (٩ مكرر) .

ويعتبر انطامى لاثرا عن الخصم من الدعوى التي بعد الأصيل فيها ،
وهي ثم فإن حضور المحامي لا ينفي حق الخصم في أن يتقدم بما يعين له من
دفاع أو طعنات وعلى المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض ما يبيده الخصم مع
وجه نظر محاميه ، وعليها أو ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا (١٠) .
وإذا أبدى الدفاع طعنا واستناعت المحكمة له لحديثه ، فليس لها بعد هذا
أن تعدل عنه الا لسبب سائغ سرر هذا العدول (١١) . أما القسار الذي
تصدره المحكمة في حدود تجهير الدعوى وجمع الأدلة فإنه لا يندو أن يكون
قرارا حثريا لا تكولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه
صولا لهنه لحقوق (١٢) .

(١٠) مكرر) نفس ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض من ٢٩ ق ٨٤ ، ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨

ق ٦ .

(١١) مكرر) نفس ١٩٧٨/١٢/٢٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ٢٠٣ ، ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨

ق ٥٨ .

(١٢) نفس ١٩٦٥/١/١٤ أحكام النقض من ١٦ ق ١١٥ .

(١٣) نفس ١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض من ١٨ ق ١١٩ .

(١٤) نفس ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٢٩ .

(٨) ومعنا لاطالة الترافعات ولاحسرسال فيها يعبر مبرر اجبر المحكمة أن تمنح لمنهم أو محاميهم من الاسرسل في المرافعة اذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر ادوائه (م ٣/٢٧٥ أ ج) ، وأنه وإن نص على هذا الحق بالنسبة لمنهم ومحاميه فقط ، إلا أنه يطق ايضاً بالباقي الخصوم في الدعوى لاتحاد المحكمة في التصورين إذ لا مبرر لخصره على انتهم مع أنه أولى بالرعاية في هذا التعبير .

(٩) وبعد ان تسمع المحكمة المرافعات تصدر قراراً بأفعال باب المرافعة ثم تطبق بحكمها بعد المداولة على ما مبدى (م ٤/٢٧٥ أ ج) (١١٢) . ويكون الحكم على وجه السرعة في انصافاً المنصوص عليها في ماده ٢٧٦ مكرر أ ج المضافة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ . ومنى حجرت : بحكمه القصية للحكم فيها لا ترم بإعادتها الى المرافعة لاحره تحقيق فيها (١١١) ، واستبعادها المذكورة الطاعن لورودها بعد ابتعاد المصريح له منه بتقديم الاسكرات لا احلال فيه بحق الدفاع (١١٥) .

فإذا صرحت المحكمة للدفاع بتقديم مذكره في فترة حجر القضية للحكم ، فإن الدفاع الذي يرد بها يعترض تنمة للدفاع الشفوي ، متى يجتسنة المرافعة أو هو بديل منه ان لم يكن قد ابدى فيها ، ومن ثم يكون لانتهم أن يقدمها ما يشاء من اوجه الدفاع بل له اذا لم يسبقها دفاع شفوي أن يقدمها ما يصح له من طلبات التحقيق استلحه في الدعوى والمتعلقه بها (١١٥ مكرر) . عاداً اقصر انتهم في دفاعه بالمذكورة المصريح بتقديمها على التحدث عن الدفع ، ففضاء الدعوى الجنائية يمهي المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دور استماعه بدفاعه أو تحدد له بطاقة أو تجربته عليه فإن ما يثيره من دعوى الاحلال بحق الدفاع لا يكون له وجه (١١٥ مكرر أ) .

(١١٣) مجموعة الاجراءات المتتاليه لم تحرم بعد حجر الدعوى للحكم - تأجيل استاذه أكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم وجب التبع لصوصها دون لصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق بالحكم الصادر من المحكمة الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المتطورة امامها بعد تأجيل النطق به (نقض ١٩٧١/٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٢ في ٦٧) .

(١١٤) نقض ١٩٦٩/١/٢ / أحكام النقض من ٢٥ في ٢١٩ . ١٩٧١/١/١٧ من ٢٢ في ١٣ .

(١١٥) للنقض ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض من ٢٠ في ٢٦٩ .

(١١٥ مكرر) نقض ١٩٧٨/٦/١١ أحكام النقض من ٢٩ في ١١٠ . ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ في ١٣ .

(١١٥ مكرر أ) للنقض ١٩٧٥/٢/٢ / أحكام النقض من ٢٩ في ٢٢ .

وعلى أمرت المحكمة بإقبال باب المرافعة في الدعوى وحجرتها للحكم فهي بعد لا تكون مفرمة بإحالة طلب التحقيق الذي يبدیه الطاعن في مدكره التي قدمها من مرة حجر بعصمه للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بنصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقبال باب المرافعة في الدعوى (١١٦) .

٢٨ - الاجراءات أمام محكمة الأحداث

نصت المادة ٣١ من قانون الأحداث على أن : تتمتع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال القواعد والإجراءات المقررة في مواد المصحح ، ما لم يوجد نص يخالف ذلك ، وعلى هذا ، لقاعدته بعامه أن جميع الأحكام التي سلف بيانها عن لاجراءات أمام المحكمة الجزئية تتبع أمام محكمة الأحداث ، بيد أنه لما لهذه المحكمة من صفة خاصة ترجع الى تحقيق حكمة معينة من اشائها هي رعاية الأحداث ودراسة أحوالهم للاصلاص من شأنهم (١١٧) فقد خصصها بـ « شرع ببعض القواعد التي توصل الى هدفه على التفصيل الآتي » .

(١) نصت المادة ١/٢٤ من قانون الأحداث على أنه : لا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث لا أبداً ، والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن أجارت له المحكمة لحضور نائب خاص ، وأعماله الشئى ابتعاها للشرع من هذا هي انعقاد الحدث على قدر الإمكان عن حو المحاكمة وما يتبعه من رهبة قد تؤثر في نفسيته أو قد تعطله بعد المحاكمة فلا يتأثر بشئله أمام الأعضاء معه ذلك . وإذا تحدد تحقيقاً لذلك الدية قد نص في المادة ٣٧ من قانون الأحداث على أن لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث ، وبمشتبا مع ذلك لفكرة في أي انعقاد الحدث عن حو محاكمة اذا كانت مصمخته في ذلك مع المحافظة على حقه في الدفاع . نصت المادة ٣٤ ٢ من قانون الأحداث على أن : للمحكمة أن تأمر بإخراج احدث من الجلسة بعد منأله أو بإخراج أحد ممن ذكروا في الفقرة السابقة اذا رأت ضرورة ذلك ، على أنه لا يجوز في حالة إخراج احدث

(١١٦) ظهير ١٩٧٢/١٢/١١ أحكام المجلس س ٢٢ ق ٢٠٨ ، ١٩٧٨/٢/٦ س ٢٩ ق ٢٥ ، ١٩٧٨/٢/١٢ ق ٢٦ ، ١٩٧٨/٢/٦ ق ٤٢ .

(١١٧) راجع بند ٢٢١ من هذا المرفأ . ففي بأن البقرة في سس طخت في سلسلها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها (للنس ١٩٦٩/١٢/١ أحكام المجلس س ٢٠ ق ٢٢٩) وهو ما اختلف به المذاهب الأول من قانون الأحداث

أن تأمر بإخراج معاميه أو مراقب الإحصائي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد إقحام الحدث بما تم في غيبته من إجراءات ، وبمحاكمة عفاء الحدث من حضور المحاكمة بعينه إذا رأت أن مصداقه يقتضي ذلك ويمكن بحضور وليه أو وصية نيابة عنه ، وفي هذه الحالة يصير الحكم حصوياً .

(٢) فإذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم جديدة وجب أن يكون له محام يدافع عنه فإن لم يكن قد اختار محامياً تولت النيابة العامة أو المحكمة بدنه وذلك طبقاً لنقود المدونة في قانون الإجراءات الجنائية (م ١/٢٣ من قانون الأحداث) ، أما بالنسبة إلى الجميع فقد نصت م ٢/٣٣ من قانون الأحداث على أنه إذا كان الحدث قد حاولت سنه خمس عشرة سنة فيجوز للمحكمة أن تسبب مجازاً له في مواد الجرح .

(٣) وإذا كان علاج أسباب إجرام الحدث أو انحراجه هي هدف المشرع فإنه قد أوجب على المحضرين المتعاونين لقاضي محكمة الأحداث والذين أوجب حضورهم ، أن يقدموا تقريراً للمحكمة بعد بحث ظروف الحدث من جميع الوجوه ، وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها (م ٢/٢٨ من قانون الأحداث) وقد نصت المادة ٣٥ من قانون الأحداث على أنه : يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنائيات والجرح وقتل للفصل في أمر الحدث أن تسمع قوال المراقب الاجتماعي بعد تقديمه تقرير اجتماعي يوضح العوامل التي دعت الحدث للانحراف أو التعرض له ومقترحات إصلاحه . كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأحد الخبرة .

وهذه المادة تقابل المادة ٤٤٧ أ ج - قبل إلغاؤها - وكانت توجب في مواد الجرح والإجبايات قبل الحكم على المتهم الصغير التحقق من حاله الاجتماعية والبيئة التي نشأ فيها ، والأسباب التي دفعه لارتكاب الجريمة ، ويجوز الاستعانة في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم من الأطباء والخبراء . وعلى ما قضت به محكمة النقض كان هذا الأمر متروكاً للمحكمة ، فإن هي حصلت بعينها ما دأب المشرع بها تخصيصه من التحقيق لدى تعريضه بنفسها أو من أوراق الدعوى ، كان لها أن تكفي بذلك دون معقب عنها (١٩٨) .

(٤) وقد نصت المادة ٣٦ من قانون الأحداث على أنه : إذا رأت المحكمة

(١٩٨) نقض ١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض من ٩ ق ٢٦ .

ان حالة الحدث البدنية او العقلية او النفسية مسلمة وحصة قبل الفصل في
الدعوى قررت وضعه تحت الملاحظة في أحد الأعمالي الأساسية لمدة ثنى قديم
لذلك ، ويوقف السير في الدعوى الى أن يتم هذا المنعصره *

(٥) ويحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث عملاً بمصر المادة
٢٧٦ مكرر المضافة بالقانون رقم ١١٣ في سنة ١٩٥٧ .

٢٨١ - الاجراءات أمام محكمة الجنايات

تتخذ محكمة الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل
يخالف ذلك (م ٣٦٩ أ ج) (١١٦) ويحدد تاريخ امدح كل دور من أدوار
الانعقاد قبله شهر عن الأقل بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس
محكمة الاستئناف ويشتري في الجريدة الرسمية (م ٣٧٠ أ ج) ، وهذه
أنواعه تعتبر تنظيمية ولا يترتب على مخالفتها أي بطلان (١٢) وتنص المادة
٢٧١ على أن « بعد في كل دور جدول بالفضاء التي تنظر فيه ، وتوالت محكمة
الجنايات جلساتها الى أن تنتهي القضايا (المقيدة بالجدول)» (١٣) « فإذا ما
أحيلت الدعوى على محكمته استئناف (١٤) سواء بناء على أمر قد صدر
من قاضي التحقيق أو النيابة العامة (١٥٦ أ ج) فان « على رئيس محكمة
الاستئناف عند وصول ملف القضية اليه أن يحدد الدور الذي يجب أن تنظر
فيه القضية وعليه أن يمد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد ويرسل
صور ملفات القضايا الى المستشارين المعيّنين للدور الذي أحيلت اليه ويأمر
بإعلانه المنهم والتمهود بالدور واليوم الذي تحدد لنظر القضية وإذا دعت
أسباب جدية لتأجيل نظر القضية فيجب أن تكون التأجيل ليوم معين سواء
في ذات الدور أو في دور مقل » (م ٣٧٨ أ ج) « وفي قضايا الجنايات
المشار اليها في المادة ٢٧٦ مكررا (المضافة بموجب القانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٥٧ تنظر القضية في جلسة يحددها رئيس محكمة الاستئناف المختصة
تتخذ في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة »

(١١٦) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض من ٦ ق ٢٧ .

(١٢) نقض ١٩٥٥/٤/١٢ أحكام النقض من ٦ ق ٢٦٠ ، ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ق ١١٣ .

(١٣) نقض ١٩٥٤/٣/٢١ أحكام النقض من ٥ ق ١٤٩ .

(١٤) لا تنظر الدعوى انفراداً ولا على حدة محكمة الجنايات الا اذا دعت اليها طيلة

لسادة ٢٧١ أ ج بقرار بالإحالة (نقض ١٩٦٨/٦/٣ ، أحكام النقض من ١٩ ق ١٢٤) .

وتتبع محكمة الجنايات الاجراءات المطبقة أمام المحكمة الجزئية ما سم
يتمس القانون على خلاف ذلك (م ٢٨١ ج) . وما تضمن به محكمة
الجنايات ما يأتي

(١) التكاليف بالحضور : نظرا لخطورة الجنايات بالنسبة الى غيرها من
الجرائم واحتياج المرافعة فيها الى مساحة من الوقت كبيره اوجب المشرع
ان تكون تكاليف المتهم والشهود بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد اجلسه
شهادية أيام على الأقل (م ٢٧٤ ج) (١٢٣) ومعنى المادة ٢٧٦ مكررا يكون
ميعاد التكاليف بالحضور في الجنايات ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد مساوئة
الطريق ، وذلك في الجنايات الخاصة بالأحداث والجنايات المنصوص عنها في
الآبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والربح عشر من الكتاب
الثاني من قانون العقوبات ، ولجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ . فإذا كان المتهم مقيما خارج مصر يصر اليه أمر التكاليف
بالحضور بحل اقامته ان كان معلوما وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى
شهر على الأقل غير مواعيد المسافة ، فإذا لم يحضر بعد اعلانه صدور الحكم
في غيبته (م ٢٨٧ ج) .

(٢) سماع الشهود : سبق لكلام عن اعداد قائمة الشهود بمعرفة
المحامي العام وحق الخصوم في إعلان الشهود (١٢٤) . وقد نصت المادة
٢٧٩ ج على أن ذلك من السيادة العامة والمتهم واللهى باحتساق المديونة
والمستول عنها أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلاتهم
باسماتهم (١٢٥) . ولم يجعل القانون الاعلان شرطا لسماع الشاهد ، والمحكمة

(١٢٣) لأن أعلن المتهم في أقل من الميعاد المذكور كان له أن يطلب أجلا لاعداد دفاعه ،
فان منكت عن هذا وترافع في الدعوى ، فليس له أن يعرض على المحكمة انها لمكت يظه في
الدفاع (نفس ١٩٥٦/١/٢٧ أحكام النقض من ٧ في ٣٣٧) . وان طلب أجلا لتتبع طاعة
كان على المحكمة اجابته والا كانت اجراءات المحكمة باطلة (نفس ١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض
من ١٧ في ٦٤) .

(١٢٤) رجع يند ٢٢٨ من هذا المؤلف .

(١٢٥) وقد قضى بأنه إذا حضر لهم في إعلان شهوده كما قضى بذلك المام ١٨٦ ج
مع ما كان في الوقت من جلسة فلا جناح على المحكمة الا لم تبيح الى طلب التأجيل لاعلانهم
(نفس ١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض من ٧ في ١٩٩ ، ١٩٩ / ١٩ / ١٩٥٤ من ٦ في ٢٦ ، ٢٩٥٦/٣/٣٠
من ٧ في ٣٣٦ ، ١٩٥٨/٦/٢٣ من ٤ في ١٢٤ ، ١٩٦٨/٤/٢٤ من ٢٩ في ٨٢) . وان اذا كانت
المحكمة قد عرضت لسمعة اعلان شهود في لاعتبت الجنب منهم ، ولكنها لم يحضر وتسا

إحصائيات أن تسمح أقوانه ولو لم يتم إعلانه بالمحضور طبقاً للدعاوى من راب
أنه يدل بأقوال من شأنها إظهار الحقيقة (١٢٥ مكرر) .

(٣) القبض على المتهم : وقد منحت محكمة الجنايات حفا مضف في أن
تأمر في جميع الأحوال بالقبض على المتهم أو تأمر بحسبه احتياطياً أو تخرج
عن المتهم المحموس احتياطياً كعقاله أو بقر كماله (م ٢٨٠ ج) (١٢٦) . وأمر
المحكمة بحسب المتهم احتياطياً لا نال من سلامة المحاكمة (١٢٦ مكرر) . وليس
من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع
الشهود أما وهو لم يقص بصفة غير معولة هو أنه أكره على السار عن سماعهم
فإن نفعه على الحكم يكون غير سديد (١٢٦ مكرر أ) .

٢٨٢ - حق الدفاع

بما عدا الكلام على التصرف في التحقيق أنه يجب عند إحالة المتهم على
محكمة جنايات تعيين مدفع له أن تم يكن قد انسحب من يقوم بالدفاع عنه
(م ٢/١١٤ ج) ، وذلك ابتقاء رعاية مصلحته في الدفاع عن نفسه في
تلك الجرائم الخطيرة (١٢٧) . حتى أن الدستور المصري لسنة ١٩٧١ عني بالنص
على ذلك في المادة ٢/٦٧ ع بقوله كل متهم بجناية يجب أن يكون له محام
يدافع عنه . وهو أمر يقتصر على الدفاع في الجناية ، فإذا كانت التهمة
المسندة إلى المتهم هي جثة فلا أثر لعدم حضور محام معه (١٢٨) . والمرض من
وجود المدفع لا يحقق إلا إذا حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى
نهايتها فلا بد أن يتم سماع الشهود وصداب النيابة في وجوده شخصية أو

الدفاع سديها بيدي في مر لمة عنة أقوالها بالنسبة لمركز مركبه في الدعوى في المحكمة
إذا تم لوجه لى طلبه تكون قد أحدث بطل في الدفاع (نطق ١٩٥٨/٣/١٧ أحكام انفس من ٩
ن أ)

(١٢٥) مكرر نطق ١٩٧٧/٩/١٤ أحكام النطق من ٢٨ ن ٥٨

(١٢٦) راجع المجلس الاحتياطي وثمان حرية الدم من ٦٧ .

(١٢٦) مكرر نطق ١٩٧٨/١/٩ أحكام النطق من ٢٩ ق ٧٣ .

(١٢٦) مكرر أ (نطق ١٩٧٨/٢/٦ أحكام النطق من ٢٩ ق ٢٥

(١٢٧) ولا فرق بين طلبات العاصي المشتب والعاصي المؤكل بما طامت كسائق بحق من حقوق

الدفاع (نطق ١٩٦٠/١/٢٦ أحكام النطق من ١١ ق ٢٩) .

(١٢٨) نطق ١٩٧٣/١٢/٢٩ إحصائيات من ٩٤ ق ٩٥ .

بمثلا بمن يسوب عنه (١٢٩) . فلا يؤتى هذا الضمان الا بحضور متقدم أثناء المحاكمة ليشهد ابراءها ويعاين المتهم معارضة ايعاياه بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع ، وعدم اثبات ان الحاضر مع المتهم تراضع عنه أو قدم أي وجه من وجوه المعارضة له . وكان أن قررت المحكمة حجب القضية للحكم وإلتمت إلى اداة المتهم فان حيا الاستعانة بمدافع يكون في هذه الحانة قد قصر على منوط غايته وتعطلت حكمة تقيده ومن ثم تكون احراوات المحاكمة قد وقعت باطلنة (١٣٠) .

والأصل أن المتهم حر في اختيار محاميه ، وإن حجه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه (١٣١) . إذا حثار المتهم محاميا وليس للناص أن يعينات على اختياره ويعين له مدافعا آخر ، إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل سير الدعوى (١٣٢) .

ويعتبر وجود مدافع مع المتهم بجناية من الاحراوات المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز التبرول عنها (١٣٣) ، وعلى وجه المحامي وتمت الاحراوات في حضوره وراضع في الدعوى فقد استوفى حله (١٣٤) . ولا يجوز للمتهم الدفع بالبطلان تأسيسا على أنه قد طلب التأجيل للحضور محاميه الموكل ، ولا

(١٢٩) تظن ١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض من ٢٧ ق ٢ ، ١٩٢/٦/١٩ المحاماة من ١١ ق ١٣٩ ، ١٩٣٧/٣/١٥ من ١٧ ق ٥١٥ ، ١٩٥٣/٥/٢٢ أحكام النقض من ٤ ق ٣٥٧ . ومع ذلك قلبي بأنه لا ينال من صلاحية الحكم متأنسة للمحكمة للطبيب نمرض في لجنة بعض المحامين عن القضاة ، لذلك بأن ما إذاه القانون بالنص على أن كل حتم يجب أن يكون له من يدافع عنه يحفظ بحضور عدم بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد ابراءها ويعاين المتهم بكل ما يرى احتكاك بالدرجة من وجوه الدفاع . تظن ١٩٧٧/٥/١٣ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٣٠ .

(١٣٠) تظن ١٩٧١/٣/٨ أحكام النقض من ٢٢ ق ٥٥ .

(١٣١) تظن ١٩٧٣/٤/٥ أحكام النقض من ٢٢ ق ٣٠ ، وقد ورد به أن قبول مدافع ورضى بالنسبة لدراسة أمن محكمة الجنايات شرطه أن يكون مثلهما يتناول المحامي المستعبد بجمهورية مصر العربية

(١٣٢) تظن ١٩٨٣/١٩/١١ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٩٤ ، ١٩٦٧/١٠/٢ من ١٨ ق ١٨٥ ، ١٩٧٤/٦٠/٣٠ من ٢٥ ق ١٤٨ .

(١٣٣) تظن ١٩٣٥/١/٣٠ (الجمعية ارسية من ٨ ق ٩٧

(١٣٤) تظن ١٩٣٩/١١/١٦ مطبوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥ .

الأجنحة بأنه كان لمتهم محام آخر ليهاوونه في دفعته ما دام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه أن يحول بين المحامي وبين الحصول مع موكله في الجلسة ائسى حدثت لنظر الدعوى (١٣٥) . ماذا امتنع المحامي عن الدفاع وطالب استأجيل حتى حضور زميله ومع ذلك لم تجزه المحكمة لطيفه ولم تدب عنيره للاطلاع على الأوراق ومرافعة بل قصت يدانة المتهم فان هذا التصرف يخلو على احلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض الحكم (١٣٦) . أما اد اتدنت محام آخر ولم يعترض المتهم أو يتمسك بحضور محاميه الموكل وحكمت في الدعوى فلا احلال بحق المدعى (١٣٧) . وكذلك ان نرافع محامي المتهم ولم يطالب بالتأجيل للاستعداد (١٣٨) .

ولا يجوز تغير المحامين الممولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو انعكاس الاستئنافية المرافعة أمام محكمة الجنايات (٣٧٧ ج) فلا تقبل مرافعة المحامي تحت السريين أمام محكمة الجنايات ولو عن مدع بمحقق مبدية (١٣٩) ، ولو كانت مرافعته باسم المحامي ائدى بعمل معسسه (١٤٠) . والاحلال بهذه القاعدة يسوجب بطلان الاجراءات وبطلان الحكم المترتب

(١٣٥) نفس ١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد الدبوية ج ٥ ق ٢٨ ، ١٩٥٦/١/٢ احكام النقض من ٧ ق ٣٦٦ ، ١٩٦٧/١٠/٢٣ من ١٨ ق ٢٠٨ .
(١٣٦) نفس ١٩٥٥/٤/٤ احكام النقض من ٦ ق ٢٤٠ .
(١٣٧) نفس ١٩٧٨/١٢/١٨ احكام النقض من ٢٩ ق ١٩٨ ، ١٩٦٦/١٢/١ من ٢٠ ق ٢٧٨ ، ١٩٥٥/٥/١ من ٦ ق ٨١٩ . لما اذا تمسك بحضور محاميه الموكل ، فانقضت ايحكمه على طالب استأجيل وطالب في نظر الدعوى وحكمته بالقوة مكتفية بحضور المحامي المتدب دون ان تصح في حكمها من ائمه التي تبرر عدم اجبته أو ائبه الى ائفاعة، بأن الفرض من طلبه بتأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، ائفيع هذا، اخلاا بحق المدع عيظلا للحكم (نفس ١٣/١/١٩٥٨ احكام النقض من ٩ ق ١٤١) واعادة القضية الى المرافعة واجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الاول فيه، اخلاا يحل المدع ولا يقنى من ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من حضور محام من المحامي الاصيل ما كانت المحكمة لم تبيح ما اذا كان هذا الاخير قد ائفيع بئراده الصادر بعد ائام المرافعة وسجن القضية للمناقلة ولم توضح كيف كانت ببة المحامي الحاضر عن المحامي الاصيل ومن كان ذلك يتكليف منه أو من المتهم أو من قبيل التطلع ومن ائفيع و لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق فن حضور المحامي الاصيل (نفس ١/١/١٩٥٨ احكام النقض من ٩ ق ٤٩) .

(١٣٨) نفس ١٩٥٤/٧/١ احكام النقض من ٥ ق ٢٧٦
(١٣٩) نفس ١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة الوسيلة من ٣٠ ق ٧٧ .
(١٤٠) نفس ١٩٢٨/١١/٢٩ المماناة من ٩ ق ٢٠ .

عليها (١٤١) . وحضور محام واحد عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات فيه الكفاية (١٤٢) .

والإمام لرعاية حق المتهم في الصواع أمام محكمة الجنايات نصت المادة ٣٧٥ ج على أنه : فيما عدا حالة العذر أو المانع الذي يثبت صحته يجب على المحامي سواء كان متقدما من قبل قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس محكمة الجنايات أم كان موكلا من قبل المتهم أن يداوم مع المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه ، والا حكم عليه من محكمة الجنايات بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مع عدم الإخلال بالعقوبة التأديبية إذا اقتضاه الحال . وللمحكمة اعتماد من الفرامة إذا ثبت لهب أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو أن يقيم عنه غيره . وتعارلت المادة ٣٧٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ النص على أن تعاقب المحامي المتسبب بفقائت « للمحامي المتسبب من قبل قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس محكمة الجنايات أن يطلب تقدير أتعاب له على الخسارة العامة إذا كان المتهم فقيرا ، وتقدر المحكمة هذه الأتعاب في حكمها من الدعوى ، ولا يجوز انطعي في هذا التقدير بأي وجه . ويجوز للخسارة العامة متى رالت حالة فقر المتهم أن يستصدر عليه من الأمر بالتقدير أمرا بأداء الأتعاب المذكورة » .

والمدافع الذي يندب لمراعاة عن المتهم يجب أن يكون مدع حقيقيا لا شكليا وهي مسألة مبروكة لتقديره ، فلا يصح أن يطلب منه اتخاذ حجة معينة في الدفاع بل له أن يركب مدع حقيقيا لما يراه هو في مصلحة المتهم (١٤٣) . واستعداد المحامي للدفاع أو عدم استعداده - لا سيما في حالة النوب العوري في الجلسة - مسألة مبروكة لتقديره (١٤٤) ، حسبما

(١٤١) نظري ١٦/٢ / ١٩٥٨ أحكام النقض من ٢ في ٧٧ ، ١٩٥٤/٦/٢٩ من ٤ في ٣٦٨ .
١٩٧٢/٥/٢٣ من ٢٣ في ١٧٩ .

(١٤٢) نظري ١٦/٢ / ١٩٥٥ أحكام النقض من ٦ في ٢٦٠ ، ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ في ٤٩ .

(١٤٣) فإذا وجد أن المتهم معترف اعترافا صحيحا بالخيرية كان له أن يعلى دفاعه على طلب الزالة فقط دون أن يندبه إليه كصير في ذلك (نظري ١٩٧٥/٤/١ مجموعة التواعد الدولية، باب ٣ في ٣٥٢) .

(١٤٤) نظري ١٦/٢ / ١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ في ٢٧٨ ، ١٩٦٩/٢/٢٦ في ١٠٤ .

يعليه عليه ضميمه ويوصى به اجتهاده وتقاليده مهتبه (١٤١ مكر)

وبحور للمحامي أن يترافع عن أكثر من مضم في الجباية ما دامت مصيبتهم في الدفاع لا تنارض (١٤٥) ، فان قام انتراض بين المصالح وسمحت المحكمة لخدم واحد بالرافعة عن المتهمين فانها تكون قد حلت محل دفاع ويكون قد شأب احراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه (١٤٦) - ولا يرفع عوار حضور محام واحد عن متهمين كان من المحكم فصل دفاع كل منهما عن الآخر أن المحكمة قد قطعت أثناء الرافعة وبعد صياح الشهود الى وجود ذلك انتراض وندبت مدافعاً مسبقاً لنطاق الأول ، ذلك أن العرض من ايحاب حضور مدافع عن كل متهم منهم بحاية لا يمكن تحقيقه على لوحة الأكل الا اذا كان المدافع متنعاً احراءات المحاكمة بالجلسه من أولها و أخرها مما يكفل له حرية مناقشه الشهود والتعقيب على أقوالهم في حدود مصلحة موكله الخاصة (١٤٧) وصالح التراض بين مصمحه المتهمين أن يكون لاحدهم دفاع يلزم عنه عدم صيغة دفاع الآخر بحيث لا يضر على محام واحد أن يدافع عنهما (١٤٨) رقبام المصمحه أساسه الواقع ولا يسمى

وبمب الطاهر ذلك المدافع عنه من حين طلب الى المحكمة معاملة بالرافعة دون أن يطلب من المحكمة تبرئته - لا يصلح وحده لدى مع قضاء محكمة بالرافعة (١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض من ١٩ و ٢٥)

(١٤٤ مكر) نقض ١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢١ -

(١٤٥) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٥٣ ، ١٩٥٥/٦/٧ من ٦ ق ٣٢٢ - ولا محل للانتراض فيما التراض اذا كانت الطائفت لم يبدألا الاتهام والتراف جانب الاتكار (نقض ١٩٧٩/٤/١٩ أحكام النقض من ٣ ق ٨٦ ، ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ق ٢٦) - ولا محل لما يتمه لطا من مضاف الى الاجراءات حضور محام واحد رغم تراض للمصالح ما دام لم يتخذ على حضوره - أي من اجراءات المحاكمة (نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض من ١٦ ق ٢٢)

١٤٦، نقض ١٩٦٢/١/٢٢ أحكام نقض من ١٢ ق ١٧ ، ١٩٦٢/١١/٥ ق ١٧٢ ، ١٩٥٦/١/٣٩ من ٧ ق ٣٦ ، ١٩٥٤/١٢/٧ من ٦ ق ٩١ ، ١٩٥٨/١١/٣ من ٩ ق ٢١١ - لذا استندت المحكمة فيما استندت اليه في اجته الطاهر الى أقوال المتهم الأول فقد حقق فيما تناقض بين مستحجبه في الدعوى ومن ثم على ثبوت عدم راسد الدفاع عنهما يجب الحكم ويوجب نفسه ونظراً للاعتبارات وتخطيها لمس سير المداوله يتعين نقض الحكم بدائسجه لطا من رايهم الأول (نقض ١٩٥٦/١١/١٥ أحكام النقض من ٧ ق ٣١٤) - ولو أن المدعي يتفق بالنظام اسم الا أنه لا يجوز اتادنه لأول مرة أمام محكمة النقض اذا تطلب تحققة موضوع (نقض ١٩٦٠/١٢/١٩ أحكام النقض من ٧ ق ٣٤٩)

(١٤٧) نقض ١٩٧٢/١٢/٢ أحكام النقض من ٣٤ ق ٢٧٨ -

(١٤٨) نقض ١٩٦٩/٨/٢٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٣ ، ١٩٧٧/٦/٢٢ من ٢١ ق ٢١٧

١٩٧٢/١/١٨ من ٢٣ ق ٩

على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يتيهه من أوجه الدعا ما دام لم يندم بالفعل (١٤٩) .

٢٨٣ - الحكم بالاعدام

وجوب المشرع على محكمة الجنايات إذا أرادت أن تصدر حكماً بالاعدام أنه يكون ذلك بإجماع آراء أعضائها وأن تأخذ رأي المفتي وإذا لم يبد رأي في حلال عسره الأمام التالي لأمران الأركان إليه بحكم المحكمة في الدعوى وفي حالة حنو وظيفة المفتي أو غيره أو قيسام مانع لديه بتدبير وزير العدل بمرار منه يقوم مقامه (م ٢٨١ أ-ج المادة بالقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) .

ورأي المفتي لا يقيّد محكمة الجنايات وهو أثر من آثار تطبيق الشريعة الإسلامية . وقد خصي بأن القانون إذا أوجب أحد رأي المفتي في عقوبة الإعدام حصل بوقوعها إنما قصد أن يكون انقاضي على نية مما إذا كانت أحكام الشريعة تجبر الحكم بالاعدام في انواقعة الجنائي المطلوب فيها العوى قبل الحكم به. لمقوية دون أن تكون ملزمة بالأحد يقتضى العوى وليس المقصود أن من الاستثناء تصرف رأي المفتي في تكليف الفعل المسند إلى العاين ووصفه القانوني (١٠) . ولا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأي المفتي في حكمها (١٥١) . وأن المشرع قد ربط بين هذا الإجماع وبين أحد رأي المفتي وهو الإجراء الذي كان يسببه المشرع عند كل التعديل لإصدار الحكم بالاعدام ، فأصبح الحكم به وفقاً لهذا التعديل مشروطاً بتسليمه لإجراء من سألني الذكر بحيث إذا جعل أحد هذا أو كلاهما بطل الحكم ، والإجماع في مطلق التعديل المستحدث لا يعدر أن يكون من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح المسمى عنه في الحكم شرط لصحته ولكنه لا يمس.

(١٤٩) رخص ١٩٧٩/١/٨ أحكام نقض في ٣ ذ ٤ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ في ١٤١
إذ قيام الجنائي الذي ذهب من مستند الإحالة للمرافعة عن الطاعن - طرف حصول حنة
أبديت بالرجوع غير المدعور بالمعزى لديه ، وهو من حانة في يدج في صيغة الحكم أو يؤثر
على سلامة ما ظم. إكديت من محظ. اجلسة أن الإطاعي . وكل معنيا منه حول المرافعة بالفعل
(نقض ١٩٧٩/١١/١٤ أحكام النقض من ٢٧ قد ٢-٢)
(١٥١) نقض ١٩٦٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ في ٢٢٧ ، ١٩٦١/٩/٢١ أحكام
النقض في ٢ قد ٢-٢ .
(١٥١) نقض ١٩٤٢/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ في ٢٤٠ .

أساسي. الحق في توقيف عموية الإعدام ذاتها ، ولا ينال الحرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العموية لانفاء أو التعديل بل ولا يمتشي. لمقررها أعدادا أو ظروفها تغير من طبيعة تلك الحرائم أو العموية المقررة لها (١٥٢) . وأن النص على الإجماع قرين المنطق بالحكم بالاعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العموية . ولا يكفي أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع ما دام لم يثبت بوثقة الحكم أن تلك الأسباب قد تلبت عما يجلسه المنطق به مع المنطوق (١٥٣) .

٢٨٤ - الاجراءات بالنسبة الى المتهمين الفاتيين

إذا أعلن المتهم إعلانا قانونيا بالاحتمال أمام محكمة الجنايات ولم يحضر في يوم انعقاد الجلسة المحدد بأمر الإحالة أو ورقة التكييف بالاحتمال فإن المحكمة بين أمرين ، إما أن تحكم في غيبته (١٥٤) ، أو تؤجل الدعوى وبأمر بإعادة تكليفه بالاحتمال (م ٣٨٤ ج ١) وتسير الاجراءات في الطريق المرسوم لها ، فينبغي أمر الإحالة والأوراق المنشئة لإعلان المتهم ، وتبدي النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية أن وجد أقوالهما وظبائهما وتسمع المحكمة متى رأت ضرورة ذلك أقوال لشهود ثم تفصل في الدعوى (م ٣٨٦ ج ١) . ولا يجوز أن يحضر أحد للدفاع عن المتهم انقلب أو يموت عنه وأما يجوز فقط أن يحضر من يندى عنده أن وجد ، وكيله أو أحد أقاربه أو أصدقه ، والمحكمة حرة في قبول العذر من عدمه ، فإن قبضته تبيحت موعدا يحضر المتهم أمامها (م ٣٨٨ ج ١) .

والحكم الصادر بالإدانة (١٥٥) من محكمة لجنايات عينايا في حياته (١٥٦)

(١٥٢) نقض ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض من ٤٠ ق ٣ .

(١٥٣) نقض ١٩٦٨/٢/٢٥ أحكام النقض من ١٩ ق ٧٠ .

(١٥٤) ليس محكمة الجنايات الحكم على متهم في غيبته إلا بعد اعلانه قانونيا والأبطال

إجراءات المحاكمة (نقض ١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٧٤) .

(١٥٥) لأن كل الحكم المطعون فيه قد صدر في هيئة المعلنون ضمنه من محكمة الجنايات

بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية السرقة التي اتهم بها ، إلا أنه لا يعتبر أنه أضر

به لأنه لم يندى بها ومن ثم فهو لا يبطل بصدوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى

أمام محكمة ابتدائية مقصور على الحكم الصادر بالعموية في جريمة المتهم بجناية سميما يبين من

صريح نص م ٣٩٥ ج ١ ، ولعلنا فإن مبادئ النص بطريق النقض ينتج من تاريخ صدوره (نقض

١٩٦٩/٤/٢٠ أحكام النقض من ٤٠ ق ١١٤)

(١٥٦) ما دام أن الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جديدة

فلان الحكم الذي يصدر فيها عينايا يخضع لمدة التقادم المقررة للعموية في مواد الجنايات (نقض

١٩٧٣/٤/٢٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٩١) .

لا يستعمل بمضى المدة واحدة سقطت العقوبة المحكوم بها ، ويصح بحكم نهائي بسقوطها (م ٣٩٤ أ ج) ، وذلك حتى لا يكون حال المحكوم عليه حضوريا وهربا من السيفد أسوأ ممسا هرب قبل صدور أي حكم عليه (١٥٧) . فإذا حصر المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة بطلت حتما الأحكام السابقة. صوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتصميمات ويماد نظر الدعوى أمام المحكمة من جديد (١٥٨) . وإذا كان الحكم السابق بالتصميمات قد تعد تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها (م ١/٣٩٥ ، ٢ أ ج) . وإذا دعى من حكم عليه في غيبة فانه يمدد للحكم بالتصميمات في مواجهة الورثة (م ٣/٣٩٥ أ ج) . ولكن هل تقتضي محكمة الجبايات عند الحكم في الدعوى بالحكم النهائي انصدار بالسبب في المتهم فلا يجوز لها أن تتعدى ؟ في راسا أن انقضاء التي تقضى بأن لا يصدر الطاعن بطئة موضعها قيام طعن من حاسب المحكوم عليه أما في الصورة الثانية فيس ثمة طعن ، وإنما حكم باطل بعوة لقانون ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تقضى بالدعوى في حدها الأخرى . وإعادة المحاكمة الجنائية هي بحكم لقانون بمثابة محاكمة متداه وبمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها (١٥٩)

وتطبق القاعدة أمة البيان بالسبب إلى الحكم انصدار في الدعوى المدنية. وقد قررت محكمة النقض بأن ما يشترط الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه

(١٥٧) جاء بقرار من الاجراءات ابتدائية لمجلس الشيوخ في المادة ٣٩٥ (م) هو أن الدعوى ما زالت لم تنته بحكم نهائي يمكن أن تسقط بمضى المدة . والحكم النهائي ليس نهائيا ولا نهائي الدعوى . ولكي المادة ٣٨٤ في اصل المشروع التي أصبحت المادة ٣٩٥ في باب محاكم الجبايات نصت على أنه إذا حضر للمحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل الحكم السابق صدوره ومعنى ذلك أن الذي سقط في هذه الحالة هو العقوبة وليس الدعوى وأن المادة ٣٨٤ (م) في تطبيق لهذا يبدأ الذي يخالف اللجنة العامة والذي لم يذكر بعض صريح ، فانه نتيجة ضرورة النص صراحة على هذا لبدء أولا وبعده قاسرا على الجبايات وأضافت لذلك المادة ٤٩٧ في مشروع اللجنة التي تضمنت المادة ٣٨٤ في مشروع الحكومة نتيجة طبيعية لها .

(١٥٨) ولا يجب للمحكوم علم اشتراكه في الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجبايات لأن الحكم يبطل حسب بصوره المتهم ومثله أمام المحكمة طبقا للمادة ٣٩٥ أ ج ١ نفس ١٦/٢٣ ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ١٧٤ .

(١٥٩) نفس ١٦٧١/١/٤، أحكام النقض من ٢٢ ق ٨٣ .

لنقصاته تنعويض يتركه عن المحكوم به ولقب صدر الحكم الغيابي مردود بان
دعوى عدم وجوب تسوية مركز الطعن لا يطبق على الحكم الصادر غيابيا من
محكمة الجنايات في مواد التجديلات ، ذلك بان الحكم الصادر منها في هذه الحالة
ينطلق حتما اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم
نمضى لئلا يمتد سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالعويضات ويعاد نظر الدعوى
من جديد أمام المحكمة (١٥٩ مكرر) .

ويقتصر السقوط على الحكم الصادر في الدعوى غيابيا فحسب ، أما ما
يسبقه من إجراءات فيبقى صحيحا . فمن المقرر أن سقوط الحكم الغيابي
وإعادة المحاكمة في مواجهة المتهم لا يترتب عنه إهدار الأقوال والشهادات
التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى ، بل تظل مصبورة من عناصر الدعوى
شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، ومن ثم فإن للمحكمة أن
تستند إليها في قضائها (١٥٩ مكرر أ) . ولا يوجد في القانون ما يمنع محكمة
الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم
الغيابي السابق قانونا أساسا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة
قضائها بالادانة (١٥٩ مكرر ب) .

فإذا هرب المحكوم عليه غيابيا بعد القبض عليه وقبل محاكمته اعتبر
الحكم قائما حيث انضمت المحكمة من بطلانه وهو ما جرى عليه العمل (١٦٠) .
وإذا قضى غيابيا سراحة المتهم فإنه يترتب على هذا خروج الدعوى من حسيورة
المحكمة فلا يعود إعادة نظرها (١٦١) .

وإذا غاب المتهم بجنحة معسمة إلى محكمة الجنايات تنزع في شأنه
الاجراءات المنعول بها أمام المحكمة الجزئية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا
للمعارضة (م ٣٩٧ ج ١) (١٦٢) . فإذا كانت الدعوى مرفوعة بوصف الحاية

(١٥٩ مكرر) نقض ١٩٧٧/٣/١٢ أحكام النقض من ٢٨ في ٧٣ .

(١٥٩ مكرر أ) نقض ١٩٧٤/١/٢١ أحكام النقض من ٢٥ في ١٢ .

(١٥٩ مكرر ب) نقض ١٩٧٨/٣/١٣ أحكام النقض من ٢٩ في ٥١ .

(١٦٠) معسومة مصطلح من ٣٦٠ .

(١٦١) نقض ١٩٧٧/١/١٢ أحكام النقض من ٢١ في ١٩ ، نقض ١٩٨٩/٥/١٣ من ١٥ .

في ١١٢ ، ١٩٨٠/٥/٩ من ٦ في ٢٠٦ ، دؤوبه من ٥٢٢ .

(١٦٢) نقض ١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٤ في ٢٥٨ .

وتبين لمحكمة أن الوصف الصحيح للواقعة هو صحة طبقت القواعد الخاصة بالجنابات ، فقد قضى بأن العبوة مما يتفق بالوصف الذي يضعها قانون الإجراءات للمحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست بب نقصي به المحكمة في موضوعها (١٦٣) *

(١٦٣) نفس ١٩/١٢/١٩٣٢ مجموعة الفرع القانوني ج ٢ ل ٤٧ *

الفصل الثالث

الاثبات

تبحث الأول

نظرية الاثبات

٢٨٥ - الادانة بطريق الجزم

القضاء يادانة المرد أمر خطير لأنه يؤدي في محاراته هي شخصه او حاله
أو في الاثنين معا فيصير من هذا وذاك ضرر بالغ * وكان من اسلالم اذن
تحقيقا لعدالة وحب أن يكون ثبوت اسناد العمل في المتهم مؤكدا أي مبنيا
عن الحزم و ليس لا على انظف ولا احتمال (١) ، ومن الحيز للمجتمع أن يثبت
المحرم من حكم القانون على أن توقع عقوبة على مريء * وهذا فإنه متى قدم أي
سك في اسناد العمل إلى المتهم وجب القضاء ببراءته (٢) ، ومن هنا جاءت

(١) نفس ١٩٧٧/١١/٢٦ أحكام النقض من ٢٨ ق ٣٩ ، ١٩٧٢/١١/١٢ من ٢٣ ق ٢٦٨ ،
١٩٦٨/١٠/١٤ من ١٩ ق ١٦٢ ، (في كان الدليل الذي صاغة الحكم وعمل عليه في ادانة المتهم
هو دليل على مبنى على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا يمتنع إلا على
سجج قلمية التثبت كفيه المزم واليتجأ إلى الحكم يكون مبنيا مستوجبا بالنقض) نفس ١٩٧٢/٣/١٧
١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ٨١ ، ١٩٦٢/١٠/١٥ من ١٢ ق ١٥٧ ، والعبارة في مواد لجالية
هي باسقاط الضرب لا بالاحتمالات والروايات المجردة) نفس ١٩٧٢ ٤/٣ أحكام النقض من ٢٣
ق ١١٥ ، ١٩٧٦/٥/٢٣ من ٢٧ ق ١١٤ .

(٢) نفس ١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض من ١٢ ق ٩٥ ، ١٩٥٦/١/٢١ من ٧ ق ٤١ ،
١٩٥٦/٣/١٩ ق ١١٥ . ولما لا يشترط لرد في حكم البراءة على كل دليل من أدلة الاتهام
(نفس ١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض من ٧ ق ٧٢) ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكم المحكمة
على ما يفيد انحصار الدعوى وأصلها بطرقها عن بصر وبصورة (نفس ١٩٦٩/١٢/١ أحكام
النقض من ٢٥ ق ٢٧٢) ، ولا يصح في الاستدلال القضاء المسيل على دليل لم يصرح (نفس
١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض من ٢١ ق ٣٩) ، ومتى كانت المحكمة قد تخلت من جانبها كامة
لوسائل المحكمة لتحقيق مدع المتهم ، فإن استعانة بتلبيد ما أمرت به لا يمتنع من القضاء بالادانة
ما قامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية بثبوت (نفس ١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض من ٢٩
ق ٢٨) .

القاعدة التي نقضي بأن الشك يفسر دائما لما فيه صالح المتهم * وحتى يسي
الحكم على اليقين ينبغي أن يصبح انقاضي من السبل والوسائل ما يمكنه من
الوصول الى الحقيقة في الواقعة المطروحة عليه *

وتقوم ابيات العامة بتمثيل المجتمع في الدعوى الجنائية ، إذ بعد أن
تطرح على المحكمة منعدم بسمه وتطلب توقيع الدعوة على المتهم قولاً بأنه هو
المرتكب بفعل انطروح أمامه ، ولدى بعد جريمة هي القانون ، فالبيان العامة
هي التي تقوم بالدعاء في الدعوى الجنائية حتى ولو كان محررها هو المدعي
باسحق المدعي ، إذ يقتصر دوره على مجرد تحريكها ثم تولى النيابة العامة
السفر فيها * ومتى قلنا ان ابيات العامة هي التي تمثل الادعاء امسح هذا
أن يعبر على عاتقها عبء الاثبات والنيابة على من ادعى ، فعليه أن تقدم الأدلة
على صحة الفعل الممسك الى المتهم وأنه هو مرتكبه * والأصل في الاستدلال
البراءة حتى يقوم الدليل على اذنبه ، ومن ثم فمجرد توجيه الاتهام للمتهم
لا يبرمه أن يقيم الدليل على براءته ما قامت ابيات العامة لم تقدم من حادها دليل
الاثبات ، فادفع المتهم ما أسند اليه بقيام سبب من أسباب الإباحة او مانع
من موانع المسؤولية أو لعقد ، كان على القاضي بحث صحة لدفع ، ثم يسي
حكمه على ما يطمئن اليه صميره سواء ارتأى تحقيق لدفع أو يأن به أن المرص
منه هو مظهر في نظر الدعوى ، ومجرد تقديم البيان العامة لما يعتقده دليلاً
على معارضة المتهم لجرم لا يوجد حتماً النقص بالاداة حتى ولو قعد المتهم
عن دفع الاتهام الموجه اليه ، إذ يجب على القاضي أن يتحرى الحقيقة من أي
سبيل كان ، فلا يكون موقفه سلبياً وما يتخذ موقفاً إيجابياً يعينه على
الاصداء لوجه الحق

والقاضي عندما يرفع الفصل في الدعوى المبسوطه أمامه يسي عقيدته
على ما تضمنه وعلى ما يطمئن اليه صميره من الأدلة القائمة فيها والعناصر
المعرضه أمامه (٣) * وقد عيّنت المادة ٣٠٢ ج بالنص على هذه القاعدة مخالفت

(٣) نفس ١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النص من ١٦ في ٢٩٤ ، ١٩٥٥/١٠/٣ من ٦ في ٢٤٣ .
فلا تصح مطالبة القاضي بالإدلاء بدليل دون دليل أو بالتفويض في تكوين عقيدته في الأحكام المحررة
بالقانون لاثبات الحقوق والتعاضد منها في المواد المدنية والتجارية (نفس ١٩٥٩/٤/٢٦ أحكام
النص من ٦ في ١٠٣) إلا إذا قيده القانون بنص خاص (نفس ١٩٦٦/١٤/٥ أحكام النص
من ١٧ في ٣٢٥) فسي انظر أن الأدلة في المواد الجنائية اقلية وللحكمة أن تخلص من دليل
اثنى ولو حصدته أوراق وصية ما دام يصبح في العقل أن يكون كذابين غير ملتزم مع الحقيقة
التي إلتصقت اليها من باقي الأدلة في الدعوى (نفس ١٩٧٩/١/١٩ أحكام النص من ٣٠ في ١٢ ،
١٩٧٨/١/٩ من ٢٩ في ٥) *

« يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته » ، وهو نص لم يكن له ما يقابله في التشريع الأهل إلا أن حكمه كان معمولاً به باعتبار أنه من أسس العدالة التي تبنى عليها الأحكام الجنائية^(١) ، ولقاضي حرية تقدير التبرؤ من عبئته وهو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على منبهم آخر في ذات الواقعة^(٢) ، وهو يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأي غيره^(٣) ، فتقدير الدين في دعوى لا يستلزم أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضي بالحكم في مطروحة دون الأدلة المقدمة في الدعوى ، ولا إساءة العجبية بين حكمين في دعوتين مختلفتين موضوعاً ومهماً^(٤) ، وليس ثمة ما يمنع من حكمه للحج من أن يأخذ بتقرير عدم يقدم للمحكمة المدنية متى أصاب ليه ووجد فيه ما يعفيها من ارتكابات المتهم الجريمة^(٥) مكرراً^(٦) .

وأوراق الدعوى ليس يطرح عن القاضي تنصص أدلة مجتمعة^(٧) ، نسيء على محاضر جمع الاستدلالات^(٨) ، وانحقيقات الابتدائية سواء أجزتها النيابة العامة أم قاضي التحقيق^(٩) ، ولتحقيقات التي تست أمام لمحكمة وما

(١) قننل من ٣٥٢

(٥) نص ١٠٠/١٠/١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦٦

(٦) نص ١٩٦٦/٢/٧ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٤ .

(٧) مكرراً لنقض ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض من ٢٩ ق ٨٧

(٨) مكرراً (١) نص ١٩٧٧/٥/١ أحكام النقض من ٢٨ ق ١١٣

(٩) يحكم الموضوع حق التمسح العقود بما لا يخرج عما تحمله عباراتها وتلزم بصفة اعتماد على استنباط حقيقة الوقائع منها وتكييفها الكيف الصحيح ولا رقابة لمحكمة النقض فيما وراء مدقق ولا يقابل مع خصوص المقاد (لنقض ١٩٦٢/٥/١٩ أحكام النقض من ٢ ق ١٣٠ .

(٨) نص ١٠/٣/١٩٦١ أحكام النقض من ١١ ق ١٢٢ . ويجوز اعتماد الحكم إلى معاملة أجزائها وتبين شيخ الخثرة (لنقض ١٩٦٠/١/٣٦ أحكام النقض من ٧ ق ٣٩) وإلى محضر بحريات وتشريف (نص ١٠/٣/١٩٦١ أحكام النقض من ١١ ق ١٢٢) . ولتحقيقات الإلغوية (لنقض ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٢) .

(٩) لمحكمة أن يحول في حكمها على أقواله متعاهد أو أكثر في تحقيق الابتدائي وهو ثم جيل بالخصوص أمام المحكمة لادله التساهة ما دام أنواره في ذلك التطبيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة . يستحق أنها مودعة بسلك القضية الذي كان تحت نظر المدعى (نظير ١٩٦٢/٤/٢٤ أحكام النقض من ١٣ ق ١٠٩ ، ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ق ٢٤٦) . والمعايير التي يحررها أعضاء النيابة العامة لاثبات التحقيق الذي يباشره في معاصر رسمية لصدره

استدلاله من وسائل الإثبات الأخرى كالمعاينة وتقدير الحسنة ، ومن هذه الأدلة المختلفة يبنى القاضي حكمه في الدعوى على ما يطمئن إليه منها بعد رقيب عليه إلا صميره (١) . فله أن يطرح ما يشاء من الأدلة ويأخذ بما يشاء منها وهو أن طرح أي دليل قولاً منه بعدم اعطائه إليه فلا محذور لمراجعته أو مطلب بيان أساس عدم الاطمئنان (١) ، إذ أنه يحتمل أن يكون مراده هو إحساسه وشعوره بشهادة أدلته أمامه . فمحذور أن يكون معنى حكم الادانة هو قول متهم على آخر حتى وإن لم يتم في الدعوى أي دليل غميره قبل المنهم (١٢) ، كما أن القاضي يستطيع أن يسمط اعتراف متهم على نفسه أن رأي أنه قد بقتى به غرضاً معيناً كمن يرغب في افتراء متهم آخر بعد كبر أسرته ، أو من يسعى دخول السجن هرباً من المعاناة أو ادماة للخدرات .

من موقف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها وإن كانت حجة لا تحول بين المتهم وبين زبداد دفاعهم على الوجه الذي يروونه منها كان محاربت مع ما ثبت فيها ونقض ١٩٦٢/١/٢٨ أحكام النقض من ١٣ و ٧) دون حجة بل الظن بالتدوير (نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ و ٨٠) .

١٠١ ، نقض ١٩٥٦/١/٢١ أحكام النقض من ٧ ق ١٢ ، ١٩٥٦/٣/٢٦ و ١٩٦٦ ، ١٩٥٥/٣/٢٦ من ٦ و ٢١٧ . ولدانك بعد أن محكمة النقض قد قررت أنه لا يلزم في القانون أن يكون الدليل حياً تماماً ودائماً بقاءه ونكفي أن تكسائه الأدلة وأن يكون مطلباً بقاءه ، وللمحكمة أن تستخلص من مجموعها ما ترى أنه مؤيد لثبوتها (نقض ١١/١ / ١٩٥٤ أحكام النقض من ٦ ق ٤٨ ، ١٩٦٩/١٢/١٥ من ٢ ق ٢٩١) . لئلا مقتد بعضها أو امتنحه وجب لئلا النظر فيما يلي منها (نقض ١٩٥٤/١٢/٢٨ أحكام النقض من ٦ ق ١٩١ ، ١٩٦٩/١ / ٢٢ ق ٢٠ ق ٢٢٩) . ولقد قضى بأن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وإن خرد صودتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها دون قيد في هذا تصوير دليلي يبينه أن نوال سهره بدواهم (نقض ١٩٥٥/٤/١٢ أحكام النقض من ٦ ق ٢٥٩ ، ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ و ١٢ ق ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٩ و ٢١٨ ، فلا تشرب على لمحكمة أن هي حجت بأقوال المجني عليه وهو محضر ، ما قامت به لجانته إليها وفكرت الظروف التي صدرت فيها (نقض ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض من ٧ ق ٢٢٦) .

١١ ، للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى ذلك في حكمها (نقض ١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض من ٤ ق ٢٣) . ودون أن تبين العلة في ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ، ما دام له أصل فيها (نقض ١٩٥٩/١١/٢٧ أحكام النقض من ٧ ق ٢٣٥ ، ١٩٦٢/١ / ١٢ من ١٢ ق ١٢) . ولا حجاج على المحكمة إذا هي أجدت بما ورد في تقرير لصفه التشريعية ، وبما قرره بعض جهود الإثبات من المساق بين المتهم والمجني عليه وطرقت ما قاله المجني عليه من حجة المسافة (نقض ١٩٥٦/١٢/١٠ أحكام النقض من ٧ ق ٢٤٥) .

١٢١ ، نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض من ٢ ق ٢٢٨ .

وبه أن يأخذ بأدبه في حق منهم ولا يأخذ بأدبه في حق منهم آخر ولو كانت متماثلة (١٣) . ويجوز للمحكمة تجرئة أي دليل يطرح عليها وتأخذ منه ما تطبق عليه (١٤) . وهي تكون عينية من أي عنصر في الدعوى يعطى إليه بدون معقبة عليها في ذلك (١٥) . على أنه وإن كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التمهيلية لعناصر الدعوى المطروحة على مساهم البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الهية التي لا تستطيع المحكمة بحسبها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها (١٦) . وليس يلزم أن يطبق أقوال الشهود معصومة الدليل العي ، من يكفي أن يكون جباغ الدليل القول غير متوافق مع الدليل الهية تناقصا ببعضه على الإلمة والتوفيق (١٧) .

(١٣) نفس ١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض من ٦ ق ٢٧٧ ، ١٩٥٦/٢/١٠ من ٧ ق ٣٤٩ .
(١٤) نفس ١٩٥٥/١/٢٩ أحكام نفس من ٦ ق ٥٨ . حتى ولو كان عنفا (نفس ١٩٥٥/١/٢٥ أحكام النقض من ٦ ق ٤٧) . ولا يعد هذا تناقض يعيب حكمها (نفس ١٩٥٩/٤/٧ أحكام النقض من ٤ ق ١٥) . إلا أنها حتى تعرضت في بيان خبرات التي دعته إلى تجرئة الشهادة ليجب ألا يلم نفاذ بينه وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها من شأنه أن يجعلها متناقضة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها (نفس ١٩٧٧/١٠/١٠ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٧١) .
(١٥) نفس ١٩٥٥/١/٣ أحكام النقض من ٦ ق ٣٤٦ فلا حرج عليها أن تتخذ من ورقة الصديق التي قدمها لتهم تمسكا بضمونها كبره مودة لأدلة الأبيات القائمة حينه ولو لم يكن يوما عليها منه ؟ نفس ١٩٥٧/٣/١٣ أحكام نفس من ٨ ق ٧) . ولشهادة الغرض لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى فكلما لتقدير حكمها الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أجدها الأسباب التي من أجلها رفضت التمويل على قنك نسجده ، فإن لمحكمه النقض أن تراعى ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي ركنها ، الحكم عليها (نفس ١٩٥٧/٤/٢١ أحكام النقض من ٨ ق ١١٨) . ونفس بأن واقعه فدره المحس عليه أو عجزه عن الكلام عقب اصدائه لا تعتمد ولا تقبل التجرئة سواء أحد بها الحكم أو لم يأخذ نفس ١٩٥٩/٣/٢ أحكام نفس من ١ ق ٥٧) . وللمحكمة الموضوع اطراح أية ورقة غير مبدية عليها نفس ١٩٥٩/٣/٧ أحكام نفس من ١٧ ق ٥٥) . وللمحكمة الأحد يشرف لشهود على الحكم ولو لم يجر عرصه في جمع من إشباعه ما دامت قد اطاعت إليه (نفس ١٩٦٦/٦/٦ أحكام نفس من ١٧ ق ٢٣٦) .

(١٦) في الواقعة لعرف مقدرة التهم على الكلام أثر الحادث (نفس ١٩٦٧/١٢/٨ أحكام نفس من ١٢ ق ١٥٢ ، ١٩٧٦/١٢/٢٦ من ٢٧ ق ٢٢٢) . ورجع لأحكام المشار إليها هذه الكلام على تقدير رأي الغير فيما يحد .

(١٧) نفس ٢٨ ، ١٩٦٨/١/١ أحكام نفس من ١٩ ق ١٧٤ ، ١٩٧٣/٥/١٣ من ٢٤ ق ١٣٠ ، ١٩٧٨/٢/٥ من ٢٦ ق ٢٣ .

وأن كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية القاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائفة في الدعوى ، فله أن يقدر لدليل استعدير الذي يطمئن إليه دون أن يكون ملزماً ببيان سبب اطرحة ، إلا أنه متى أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها لم يسوّل من الدليل ثامه يلزم أن يكون مألوفاً واستدل به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعصب في الاستنتاج ولا يتدفق مع حكم العقل والمنطق ، وإن لمحكمه الحق أن يراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى استجابة اتى مجلس إليها (١٧ مكرر) .

٢٨٦ - الأدلة والقرائن

متى كان القاضي حراً في تكوين عقيدته قائم يجوز أن يبنى قصده على أدلة يستمدّها من محتاضر جميع الاستدلالات فقط ، بل أنه يجوز أن يكون عماد القضاء مجرد قرائن تتضافر وترتقي في نظره إلى دليل مقنع على صحته الواقعة المسندة إلى المتهم أو نفيها (١٨) ، فالمحكمة غير مطلوبة بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة ، متى كان ما حصله احدهم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتصاد العقلي والمنطقي (١٨ مكرر) ، على أنه لا يجوز اتخاذ اعتداع منهم على الإجابة في التحميق قريبة على ثبوت التهمة عليه ، لأن له أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ومن حقه أن يحتار الوقت والطريقة التي يمدى

(١٧ مكرر) نقض ١٩٧٩/٥/٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٣

(١٨) نقض ١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٦ . وهي أدلة غير مباشرة يصح الاعتماد عليها وسدّها في الإدانة (نقض ١٩٥٥/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٦٠) وهي من طرق الإثبات الأصلية في مواد الجنائية (نقض ١٩٥٧/٩/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٤ ، ١٩٥٥/٥/١٧ س ٦ ق ٣) . والمحكمة أن تتخذ منها ضلالم للأدلة للطروحة (نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٩) وهي هذا التيسيل ما يرد في صيريات الشرطة (نقض ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام نقض س ٢٠ ق ٢٢٨ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ٢٤ ، ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ق ٢٥) وله قضي بأن استصافه الكلاب البوليسية لا يمدو أن يكون قريبة يصح الاستناد إليها في تقرير الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي في ثبوت التهمة على المتهم (نقض ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام نقض س ٨ ق ٢٤٧ ، ١٩٦٧/١٢/١٣ س ١٨ ق ٢٨ ، ١٩٧٧/١١/١٤ س ٢٨ ق ١٩٦) والمحكمة أن تتخذ من موقوف المتهم قريبة تكيفية في الإثبات (نقض ١٩٦١/٤/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٨١ ، ١٩٦١/١٠/٣٠ ق ١٧٢ ، ١٩٧٦/٣/١ س ٢٧ ق ٢٩) .

(١٨ مكرر) نقض ١٩٧٧/٢/٢١ أحكام نقض س ٢٨ ق ٦١ .

فيها دواعه (١٩) .

وكل ما يشترط في الدليل ان يبنى عليه حكم الادانة ان يكون له أصل في الأوراق (٣) والا كان التمسار معينا بما يستوجب بقتله (٤١) ، وأن يؤدي عملا الى صفة ما ينهي اية العاصي (٢٢) ، وأن يكون الأخير مبنيا به المنها شاملا بهيئة له أن يمحى التحريض الكافي الذي يدل على أنه قام بما ينبغي عليه من تدقيق البحث لمعرفة الحقيقة (٢٣) ، ولا يشترط أن يكون الدليل صريحا دالا بصفته على الواقعة المراد ثبوتها بل يكفي أن يكون مستخلصا

- (١٩) نقض ١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض من ١١ ق ٩ ، ١٩٧٢/٣/١٨ من ٢٤ ق ٤٣ .
(٢٠) نقض ١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض من ٢٣ ق ٥ ، ١٩٧٥/٢/٢٤ من ٢٦ ق ٤٢ .
ونك الخطأ في مصدر الدليل لا يضيغ آخره . نقض ١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٥٧ ، ١٩٧٣/٢/٤ ق ٥٩ ، ١٩٧٣/١/٣ من ٢٨ ق ٣) .
(٢١) نقض ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٧٢ ، ١٩٥٨/٤/١ من ٩ ق ٩٦ .
١٩٧٩/٢/١٢ من ٢١ ق ٢٨ ، وهي كانت محكمة قد بثت حكمها على شهادة شاهد في قضية جنحة أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا إثر لأقرانه في أورتها ، ولم تأمر بضم قضية الجسعة المذكورة حتى يطرح فيها الخصوم ، فإن الدليل الذي استند به عليه الصورة في شهادة ، وشاهد المذكورة يكون مطلقا والاستناد اية ببعض الحكم معيبة بما يطلعه (نقض ١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض من ٩ ق ٣٠ ، ١٩٦٩/١١/١ من ٢٠ ق ٢٤٨ ، ١٩٧٦/١/١٤ من ٢٧ ق ١٢٣) لا يجوز بمحكمة أن ينسب رأيا في دليل لم يعرض عليها وهي إذ ثبتت فقد سبقت أن الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمسحها مع ما يمكن أن يكون لها أثر في عقبتها أو أنها اطلعت عليها (نقض ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض من ١٢ ق ١٨) .
(٢٢) فلا يلزم لاستخلاص صورة من لفظة التي تترجم في وجهان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعرض التسويد ، وإنما يكفي أن يكون مستنبط بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المسكات العقلية ، دام ذلك متلبا متفقا مع حكم العقل والمنطق (نقض ١٩٥٦/٥/١٤ أحكام النقض من ٧ ق ٢٣ ، ١٩٥٨/٣/١٨ من ٩ ق ٨١ ، ١٩٧٣/٢/٢٥ من ٢٤ ق ٨٠) .
وصفي بأن مجرد ضبط الأشياء المتناولة في الأسواق التي تنسبها جماعة سبعا من المبروفات لا يفيده عتلا أن عدم الواقعة تحجب دليلا على مساهمة المعلنين في اقتراف جريمة القسوة فاتهم الحكم المطعون فيه هذا الضبط دليلا حول عتبه في ادانة الظاهري يعيب الحكم بالنسبة الاستدلال (نقض ١٩٧٢/٢/١٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٨) .
ويصح في المطلق القول أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ولو كانت رؤيته من الخلف أثناء ثراوه خصوصا إذا سبقت له معرفة بمن رآه وكان حصول الرؤية في زاوية ليلها (نقض ١٩٧٠/٢/٢٣ أحكام النقض من ٢١ ق ٧٤) .
(٢٣) نقض ١٩٦٢/١١/٢٦ أحكام النقض من ١٣ ق ١٨٧ ، ١٩٥٦/٢/١٧ من ٧ ق ١٦٨ ،

ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج من لقرائن التي تقوم لديه (٢٤) .

والأدلة في المواد الجنائية متساسة يكمل بعضها الآخر ومنها مجتمعته يكون القاضي تقييده فلا يفتقر إلى دليل يهيئه لمناقشته عن حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجملها كوحدة مؤدية إلى ما قصدت إليه المحكمة منها ومسجحة في اثبات القصاص العاصي وطعنانه إلى ما ينهي إليه (٢٥) فتتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو سببه تعدد تعرف منتج الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اعتمدت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت مسهية إليه من نتيجة بر أنها لم تكن إلى أن هذا الدليل غير قائم (٢٦ مكرر) ويجب على القاضي أن يدل على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها لا تشوبها خطأ في الاستدلال أو مناقض أو متبادل (٢٦) . كما يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة لاثبات التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف وجه استشهاده ، كي تمكن المحكمة التمس من أعمال رقائده على تطبيق القانون تطبيق صحيحا على الواقعة التي صارت اثباتها في الحكم (٢٧) . فانه و كان الإيجاز ضربا من حسن التعبير لا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور ومن ثم فانه إذا وجد خلاف في أقول الشهود عن الواقعة الواحدة أو كأي كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد

(٢٤) نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٧ ١٥، ١٢، ١٩٥٤ من ٦ ق ٦٠٢ .
(٢٥) ١٩٥٩/٢/٢٤ من ٩ ق ٥٤ لوجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة كلهم ما دام القاضي حرا في حرية في تكون اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه . قد انتهى إلى الأدلة التي رتبها في يافته بوجه استخلاص سائج من وادعه الدعوى وأدبه الثبوت فيها (للنقض ١٩٦٩/١/١١ أحكام النقض من ١٢ ق ١٩) .

(٢٦) نقض ١٩٦٦/٢/٢٧ أحكام النقض من ١٢ ق ٧٠ - ١٩٦٤/٩/٢١ من ١٦ ق ١١٩ .
١٩٧٨/٤/٩ من ٢٩ ق ٧٢ .

(٢٧ مكرر) نقض ١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض من ٢٩ ق ٧٤ .
(٢٨) نقض ١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض من ٨ ق ٨٢ . فيصيب الحكم اعتقاده من ثبوت الواقعة إلى أقوال شاهدين ، وى التقريرين للعين التمهيد على ما يبينها من تعارض دون أن يورد ما يرفع عنه التعارض (للنقض ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض من ٨ ق ٢٤٥) ولذا أستخدم الحكم إلى صيانة محل أحداث دون أن يورد مؤدى عنه للمباشرة أو يذكر شيئا عنها ليوضح وجهة اتخاذها دليلا مؤيدا لإدانة لا يثبت لأشرف التي يبينها بالرفق من أن التهم استشهد بهده بالمدينة علبها على براءته مما أورد إليه فانه يكون قاصر البان (للنقض ١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض من ٨ ق ٩٤) .

(٢٩) نقض ١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٥٤ .

عندها غيره في أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة (٢٨) .
والاحالة في بيان مؤدى الشهادة من شاهد إلى آخر لا تصح في أصول
الاستدلال إلا إذا كانت أقوالهما متفقة في الوقائع المسبوبة بها بلا خلاف
سواء في الوقائع أو في جوهر الشهادة (٢٩) .

فالقاعدة الأساسية لاثبات في مواد الجنائية هي حرية القاضي في
تكوين عقيدته واقتناعه . ومع هذا فإن المشرع يتدخل . لا في اقتناع القاضي
بقيام الجريمة من عدمه أو في توفر دليل أو اثباته . وإنما ليس وسيطة
الاثبات في بعض الأحوال على التفصيل الآتي .

١ - يتقيد القاضي بما جاء في المحاضر المحررة في مواد المخالفات ، فهي
تعتبر حجة السمة التي أنشأت في يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت
ما ينفيها (م ٣٢١ ج) . ويجوز نص ما جاء بها بأية وسيلة من وسائل
الاثبات لاطلاق النص فهو لم يحدد طريقا معينا لذلك . باعتبار هذه الأوراق
حجة لا يعني أن المحكمة تكون مبرمة بالأحد بها ما لم يثبت ترويضها أو
ما ينفيها ، بل أن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأحكام بها ورد لها دون
أن تعيد تحقيقه بالجلسة ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية ، فترفض
الأحد بها ولو لم يطمع فيها على الوجه الذي رسمه القانون (٣) .

٢ - ووفقا لنص المادة ٢٢٥ ج ، تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير
الجنائية التي يعرض فيها تسمات للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في
القانون الخاص بتلك المسائل ، وقد سبق أن تكلمنا على ذلك في المسائل
الضريبية (مكرر) ، على أن المحكمة الجنائية لا تلتزم بقواعد لاثبات المدنية إلا
في أحكام الادانة دون البراءة (٣١) .

٣ - وقد حدد المشرع أدلة الإثبات بالنسبة لشريك الزوجة إرادية في
المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات التي نصت على أن « لأدلة التي تقل وتكون
حجة على المتهم بالزنا هي القميص عليه حين تنسبه بالفعل أو اعترافه أو وجود

(٢٨) نص ١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض من ١٩ ق ٧٩ .

(٢٩) نص ١٩٦٧/٤/١٠ أحكام النقض من ١٨ ق ٩٦ .

(٣) نص ١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض من ١٣ ق ٥٨ ، ١٩٦٥/٤/٥ من ١٦ ق ٧٢ .

(٣٠) مكرر ، راجع بند ٢٤٦ مكرر من هذا المؤلف .

(٣١) نص ١٩٦٩/١٠/٢ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢١٢ .

مكتوباً^(٣٢) أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم هي المكافئ المحض لتحريمه . ويلاحظ بالنسبة إلى جريمة الربا أن يكون سبباً للالتياب فقط ضد الشريك في الربا إحدى الوسائل الأربع المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ ج ، فإن توافرت أوضاع وجب أن يتسع القاصي مع ذلك بوقوع الفصل من الشريك ، أي أن مجرد توافر أي من تلك الأدلة لا يكفي وحده للاثبات . مما لا وجود لاثباتهم في منزل مسلم هي المحل المحض لتحريمه لا يمنع معه انقاضي موضوع الربا منه بسبب الظروف التي وجد فيها أو الأسباب التي دعت إلى وجوده في ذلك المكان^(٣٣) . أما الزوجة نفسها فلم يشترط العاون في شأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر للقواعد العامة بحيث إن قسح القاصي من أي دليل أو قرينة ارتكابه الجريمة منه التفرير مدانته. وبوقوع لعقاب عليها^(٣٤) .

٤ - وقد نصت المادة ٢٠٢ أ ج في نهايتها على أنه لا يجوز للقاضي أن يمسى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة . وهو نص متحدث في قانون الإجراءات الجنائية وتفسير لما درج عليه القضاء لأن حييدة القاضي توجب عليه أن لا يسم قصده إلا على ما طرح أمامه وكان موضوع البحث والتحقيق . والقاعدة الأساسية أن القاضي لا يحكم بعلمه^(٣٥) ، أي لا يجوز له أن يسم قصده على معلوماته الشخصية^(٣٦) . بيد أنه تبين أن معرفة سبب العلم الخاص والعلم العام ، فالمعلومات الخاصة التي ترد للقاضي في غير مجلس القضاء عن ذات الدعوى لا يجوز أن يمتنع قصده عليها ، ويختلف الحال بالنسبة إلى العلم العام أي المعلومات التي تعلمها الكافة ، فهذه يجوز للقاضي

(٣٢) الصورة الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكتوب التي يشترط مع دلالتها على فصل أن تكون محررة من المتهم نفسه (نقض ١٩٦٢/٦/٢٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٣٠) .
(٣٣) لم تشترط المادة ٢٧٩ ج أن تكون هذه الأدلة مؤدية بنتائج فوراً ومباشرة إلى ثبوت من الربا . نعمت كوعر فقام دليل من هذه الأدلة (السيرة) يصح للقاضي أن يعتمد عليه في الربا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصبه على حصوله وذلك متى فُصل بناءً عليه أن الربا قد وقع فعلاً (نقض ١٩٦٢ ٥/٢٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٣٠ ، ١٩٧٤/٦/٦٠ من ٢٥ ق ١٢٤) .

(٣٤) نقض ١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٣٠ ، ١٩٧٤/٣/٦١ من ٢٥ ق ٥٨ ، ١٩٧٦/١٢/١٢ من ٢٧ ق ٢٦٢ .

(٣٥) نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٣ .

(٣٦) جازو ج ١ بند ٢٦٢ واستخلاص نتائج من المقدمات هو صميم عمل القاضي

ولا يصح أن يقال إنه غلط منه (نقض ١٩٦١/١١/١٧ أحكام النقض من ١٢ ق ١٧٨) .

أن يستند عليها في قصاده كارتفاع أسعار سلعة معينة في ظروف معينة ،
وكسقوط القمر في ليلة الثامن من الشهر العربي (٣٧) .

٥ - وقد نصت المادة ١٢٣/٢ أ.ج المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ على أنه يجب على المتهم بارتكاب جريمة
القتل بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم
بمحقق عند أول استجواب به وعن الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان
الأدلة على كل عمل أسند إلى موظف عام أم شخص ذي صفة مدنية عامة أو
مكتب خدمة عامة والا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة
الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، فإذا كلف المتهم بالحضور أمام
المحكمة مباشرة بدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة وادعى
بالحق المدني بيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكاليف بالحضور
والا سقط حقه في إقامة الدليل .

(٣٧) نفس ١٢/١٢/١٩٩١ أحكام النقض من ١٢ ق ١٣٢ - ولغلام بمعدود متلذعات من
طمان في الأرض بسبب النزاع على مياه الري أو الجريان العوس هو من العلم العام (نفس
١٦ ١٩٦٨/١٢ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٢٥

المبحث الثاني

طرق الإثبات

قلنا ان المقاصد يبنى حكمه على العقيدة التي يكونها من لأدلة اسي
يعطرح أمامه ، وهو يتبع في سبيل تكوين تلك العقيدة من الطرق ما يراه
موصلا الى الحقيقة (٣٨) * وقد عني المشرع في قانون الاحكام المدنية بالنص
على هذه القاعدة فقال في المادة ٢٩١ منه : للمحكمة ان تأمر بولو من تلقاء
بفسها أثبات نظر الدعوى بعدم أي دليل يراه لازما في ظهور الحقيقة (٣٩) ،
عني أنه يتمتع على القاضي أن يلجأ في ذلك الى وسائل غير مشروعة ، فلا يجوز
استعمال الاكراه أو اسهديد مع المتهم أو الشهود أو الالتجاء الى وسائل
بره حاشه (٤٠) -

ولنحصر في الدعوى ان يطلب الى القاضي تحقيق أي دليل في
الدعوى على أنه غير مفرم بإحابتهم وان وجب عليه بيان سبب الرضا ، عني
أن يطلب اسي يسمى على المحكمة اجابة أو لرد عليه عند رفضه هو الطلب
الاجازم الذي يفرع سمعها ويشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمة (٤١) ، ومثلا
لا يلزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة بل في صياغة الدفاع في صيغة رجاء (٤٢) .
وإذا قدرت المحكمة جدية طلب من طلمات الدفاع فاستعانت به ، فادى
لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب منافع يبرر هذه العدول (٤٣) * عني أن
القرار احدى تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو
أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمصنوم توجب حتما العمل على

(٣٨) راجع في تطور الابيات يرى في قسم الاجتماع المدني .

(٣٩) فالأصل أن جرائم على اختلاف أنواعها - الا ما استثني بعض خاص - يدار ثباتها
بكافة الطرق القانونية وسواء البينة وقرائن الاحوال (نقض ١٩٧٢/٤/٢٩ أحكام) بتفصيل في ٢٢
في ١٩٦١)

(٤٠) راجع في ٧٥٢ ؛

١٩٧٢/٨٠/٨١٥ - أحكام : النقض ، من ٢٩ في ١٩٦٤

١٩٦١/٣/١٤ - أحكام : النقض ، من ٢٩ في ١٩٦١

(٤٣) نقض ١٩٦٩/٥/٥ - أحكام : النقض ، من ٢٠ في ١٩٦١ - ١٩٦٩/٥/٥ - أحكام : النقض ، من ٢٢ في ١٩٦٩

تنفيذه صونا لهذه الحقوق (٢٤) . على أن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه من عvidences بحقيقة ما دام ذلك ممكنا ، وهذا يعني أنظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقق أدلة الادعاء في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهيبا بمسببة المتهم في الدعوى فإن متى استبعدت عن تحقيق هذا الدليل فمعناها أن بين عدة ذلك بشرط الاستدلال السامع (٢٥ مكرر) .

وبما كانت المحكمة بمجرد طرح الدعوى الجنائية عليها تصبح وحدتها محدثة بنظرها والفصل فيها وكانت لنيابة العامة تمثل سبطه الإتهام أمامها فإنه لا يقبل أن تتنازل المحكمة عن بعض ولايتها وتعهدها إلى النيابة العامة باستدباب منها مباشرة بعض الإجراءات كالانتقل وإجراء مصرية (٢٥) وقد قضى بأنه إذا عذر تحقيق دليل أمام المحكمة فإنها سبب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به من المادة ٢٤٩ أ ج ، ذلك لأنه نأحاه الدعوى من سبطه التحقيق عن قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد رانت وخرج اختصاصها والتفيل استبعد عن التحقيق الكميلى السدى تقوم به النيابة العامة بناء على طلب المحكمة أثناء سير المحاكمة باطل ، وهذا يتطلب معنى بالنظام لعدم سببته بالسليم التصاننى ولا يصححه رصد الشهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء (٢٦) .

وسلكم على بعض طرق الاثبات التى يسعين بها القاصى فى تكمولين عقيدته ، وهناك طرق أخرى للاثبات بالاستعانة بالوسائل العلمية موضوعها دراسة التحقيق الجنائى العملى .

(٢٤) نفس ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٧٢ . ١٩٧٨/١٢/٧ من ٢٩ ق ١٨١ .
(٢٥) مكرر نفس ١٩٧٨/٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٩ ق ٨٤ . ١٩٧٨/٢/١٢ ق ٤٧ .
(٢٥) نفس ١٩٦١/٢/١٩ أحكام النقض من ١٢ ق ١١٠ .
(٢٦) نفس ١٩٦٢/١/٢ أحكام النقض من ١٨ ق ١٧٨ .

أولا - الانتقال

٢٨٧ - مباشرة

قد يدعو امرؤ وجهه من آخر باقي الأوراق، وأمروحة أمام المحكمة إلى الانتقال لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق في غير المكان المقرر لاستفسار المحكمة أصلاً، كمعاينة محل الحادث، لا سيما إذا كانت قد بسطت عن التباين أو ركن من أركان الجريمة، كما هو الحال في قضايا الإصابات أو اقبل الحطأ^{١٠}، وانه وإن لم يضمن المشرع في كتاب المحاكم من قانون الاحواط اجمالية النص على انتقال المحكمة إلا أنه هذا لا يمنع انقاضي من اتحاد هذا الاجراء إذا رأى فيه فائدة في سبيل اظهار الحقيقة اعملاً بمقتضى المادة ٢٩١ ج(٤٧) -

وقد يتم الانتقال من تلقاء نفس المحكمة، كما قد يتخذ بناء على طلب أحد الخصوم، فإن لم يمس فليس به أن يمس على المحكمة عدم انتقالها إذا كان الأمر نقدياً بها وفق ظروف الدعوى، فإن طلب الانتقال حصص من الدعوى فلا ترم المحكمة باجابتها في مبعاه اعمالاً لمبدأاتها في التقدير، على أنها ان رفضت اطلب تعيين عليها بيان الأسباب المقبولة التي حست بها إلى ذلك، والا كان الرضا منها اجلاً بحق ادعاء(٤٨)، فلا ترم المحكمة بالانتقال ذلك أنه لا يتجه إلى نفي العن انكون بجريمة أو ثبات استعجاله حصول الواقعة وكان الهدف منه مجرد استشكيك في صحة أقوال المدعى المسمى (وشهوده) (٤٩)،

وإذا قررت المحكمة الانتقال إلى غير المكان المقرر عقدها فيه عادة وحب أن تكون حين اسعائها مشكلة تشكيلاً صحيحاً فيتعين أن تكون لديه الدعة

(٤٧) نفس ٥/١٢ ١٩٥٤ أحكام النقض من ٥ ق ٢٠٩، ١٦/٦/١٩٦٨ من ١٩ ق ١٧١ -
(٤٨) نفس ١٩٦٨/١٢/٢٩ أحكام النقض من ١٩ ق ١٧١، ١٥/٢٨/١٩٥٠ من ٢ ق ٤٦٩ -
ليو نقلاً م ١٥٢ بند ٢١٠، متى كان ادعاء قصد من طلب المدعية أن تخلق المحكمة من حالة الضوء بنفسه لتبين مدى صحة ما ادعى به الشهود في شأن المكان رؤيته المسم عند القائه بالفضاء، ومن من الطعنات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لأظهار الحقيقة فيها وكذا أنه قاله المحكمة لا يصح رد: على الطلب، فانه حكم يكون مشوباً بالتقصير (نفس ١٦/٢٧ ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ٢٤) - ونفس حكم للتصريح بأن ارد على طيف المدعية لا يدرم حكمه الاصابة بان تجري المناقشة على طلب الادعاء، دامت ثم تر لروما لها بقررت رفض بدعيه وأسبب متأنة (نفس ١٩٦٦/١/١٦ أحكام النقض من ١٢ ق ١٢) -
(٤٩) نفس ٥/٥/١٩٦٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٢١ -

مهمة وأن يحضر الإجراءات كاسب الحسمه ليحور محضرا بما يتحد عيها ، كما يسمى أن يحظر الخصوم باليوم المحدد للاستماع وإن كانت المحكمة مشككة من أكثر من قاض كان لها أن تنديب أحد أعضائها للانتقال ، وبعد هذا سوف يمرض محضر الاجراءات على المحكمة كاملة ويكون من بين عناصر الدعوى المطروحة لمناقشته بمعرفة الخصوم جميعا * وتستطيع المحكمة ببدا من الاستماع بنفسها أن تنديب حبرا لانحداد لاجراء المطلوب بما لها من الحق العام في تدب الخبراء ، وحيث لا يعيب حكمها الامتداد الى تقرير الخبير (٥١) *

ثانيا - طلب الخبراء

قد يكون من بين العناصر التي يستعين بها القاضي لتكوين عقيدته في الدعوى اثباتية مسائل فنية لا تقسح عنه لتعرفها ولا وقتا لخصمها كتحصيل دما أو تحقيق خطوط أو احراء محاسبة ، منه في أمثال هذه الحالات حتى يسمى رايه على أساس يطمئن اليه أن يستعين بأحد الخبرة * ولقد ضمن اعشع هذا الحق في المادة ٢٩٢ أ ج وأجار للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تدين خبرا واحدا أو أكثر في الدعوى * فلها مطلق الحرية في أن تستعين بخبير دون توقف ذلك على طلب من حاسب الخصوم ودون التزام من جانيها بطريق معين في الاثبات ما دامت ترى أن في الخبرة ما يوصلها الى الغرض المطلوب (٥٢) * وقد ترى المحكمة أن المسألة المعروضة عيها تحتاج لرأي أكثر من خبير لتشعب نقاط المبحث فيها أو حتى لو كانت نقطة واحدة فقد ترى اطمئنانها في اجتماع أكثر من خبير ، وفي أي من الصورتين يجوز لها أن تنديب أكثر من خبير في الدعوى (٥٣) *

(٥١) قض ١٩٥٦/٣/٢٧ أحكام النقض من ٢ ق ٣٢٥ * إذا طلب التهم انتظام المحكمة لمعانة مكان حدث لاثبات بطلان الاتهام فبدلا من انتهاء التهمة خبرا وحددت له مأمورية لتس في ذلك أي بطلان ، ولا تدارل عن ولاية القضاء لأن للمحكمة الحق قانونا في تدب أي خبير لايضاح نقط حجة (قض ١٩٣٦/٤/٢ بمعانة من ١٧ ق ٢٩) *

(٥٢) قض بأنه لا سرح على المحكمة في الاعتماد في تقدير من المجنى عيها على تقدير الخبير الفني ولا يصح النص على الحكم في ذلك بما يفرضه القاضي من أن حقيقة التهم معروفة من فاد الخبريرية لأن هذه الدار ليست هي الجهة الرئيسة التي تحفظ فيها السجلات المعدة لقد المواليد (قض ١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض من ٤ ق ١٤٧) *

(٥٣) قال ذات المحكمة الاستماعة برأي أكثر من خبير تم استعانت الى بطي منهم فقط ولم يتسك التهم بمناقشة من كم يصح ، فليس له أن يعنى على الحكم (قض ١٩٥٤/١٠/١) أحكام النقض من ٦ ق ٤ * قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتوقيع الكشف على التهم

وإذا طلب أحد المحصور تعيين جريح من الاسرى ، رأت المحكمة رفض طلب وحب عليها بين الأسباب التي شادت عليها قصاصها^(٥٣) ، وإذا كان هذا منها إحلالا بحق الدفاع^(٥٤) ، هذا إلا إذا كان التمتع المحكمة من إجابة الطلبه وعمر الرد عنه نفس مما يؤثر في سلامة الحكم أو بعينه^(٥٥) . ومن ليست مبررة بإجابة المتهم دائما إلى نفسه فإذا رأت أن المسألة المطلوب الاستعانة برأي حير فيها وأصبحت أو هي مقبورة أن تشق طريقها فيها حتى لها أن ترفض إجابة الطلب^(٥٦) . ولا يعاد على المحكمة عدم إجابتها الطاعن في طلب جريح آخر ما دامت الواقعة قد وضححت لديها ولم تر ضرورة لاتخاذ هذا الإجراء^(٥٧) . ومديرها لإجابة طلب المحصور أو رفضه من اختصاصها . فلا رقابة محكمة البعض عليه^(٥٨) . هذا، لا إذا كان طلب الدفاع يتصل بمسألة فنية محنة^(٥٩) . فلا يجوز للمحكمة أن تحل بنفسها محل الخبير فيها كعقدته المحنى عليه على الكلام يتعمل عقب إصابته^(٦٠) .

عمر رئيسه الذي بدنه المحكمة لا يوم من سلامة الحكم ، ما دامت المحكمة قد اطاعت إلى عمله وإلى ما ذكره غير الإجابة السريع من أن توزيع الكشف الضمى على المتهم كان بحضوره وتمت استيفاء ، وما قام مدير مدير موقولا إلى المحكمة ، نفس ١٩٥٧/٤/٨ أحكام بعض من ٨ في ٩٩ .

(٥٣) نفس ١٩٤٨/٢/١٩ مجموعته القواعد القانونية ج ٧ في ٥٤٢ ، ١٩٤٦/٤/١ في ١٢٠ ، ١٩٥٦/١٢/١ أحكام النقض من ٧ في ٣٤٨ .

(٥٤) نفس ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام ، نفس من ٩ في ١١٧ ، ١٩٥٦/٥/٢٦ من ٢ في ٤٣٧ (٥٥) نفس ١٩٥٨/٤/٨ أحكام ، نفس من ٩ في ١٣ . ولا تطلب على المحكمة من رفض تمديد جريح ينقل إليها معاني الأسيرات متى وجبها اليوم الأهم الأهم ردا على سؤال من إجريمه طالما كان باستطاعة المحكمة أنه تبيين بنفسها معنى هذه الإجابات ، نفس ١٩٦٨/١/١٦ ١٩٦٦ أحكام النقض من ١١ في ١٦٤ .

(٥٦) نفس ١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام ، نفس من ١٧ في ٧٤ ، ١٩٦٦/٤/٨ في ٢١ . ولجريح أقوال أحد شهود الإثبات بسبب ما يحويه من دعوى ليلامي وإثمه يمكن أدراكها نفس غير ما حابه إلى النجوى إلى خبره . وللمحكمة التمييز في إثبات ما اقتضت به في خصوصها على أقوال الشهود (نفس ١٩٦٧/١/١٦ أحكام النقض من ١٨ في ١٨١)

(٥٧) نفس ١٩٦٢/٤/١٦ أحكام النقض من ١٣ في ٨٩ ، ١٩٦٥/١/١١ من ١٦ في ١٢ ، وكأبداء الرأي في حالة نكته بعقوبة (نفس ١٩٦٢/٤/١ أحكام النقض من ١٢ في ٨٣) .

(٥٨) نفس ١٩٣٥/٤/١ لحامات من ١٥ في ١٩١ ، ١٩٤٤/٢/٢٢ من ٢١ في ١٢ ، ١٩٤٠/١/١ ١٩٤٧ من ٢٨ في ٣١٩ .

(٥٩) نفس ١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض من ١١ في ١٣١ ، ١٩٦٩/٦/٢ من ٣٠ في ١٦٥ .

١٩٧٦/١/٣٦ .

(٦٠) نفس ١٩٦٠/٤/١٩ أحكام النقض من ١١ في ١٧٩ ، ١٩٧٧/٤/١ من ٢٤ في ٩٢ .

٢٨٨ - القواعد المنظمة للخبرة

تم يضمن المشرع كتاب المحاكمة لقواعد المنظمة لاجراءات الخبرة ، كما فعل بالنسبة الى مرحلة التحقيق الابتدائي في المواد من ٨٥ الى ٨٩ أ.ج. ، على انه رغم هذا تطبق تلك الأحكام بالنسبة الى الخبرة أمام المحاكم ، من باب التخيير (٦١) ، وحسب اليمين (٦٢) والورد وحضر ، لقاضي والمختصوم وتقديم التقرير والاستماعه بحسب استشاري . وهذا ما أحدث به محكمة النص ففرد ان سكوت المشرع عن وضع اجراءات تنظيم الخبرة بمعرفة محكمة الموضوع زعم وضع صوطل يراعيها الخبراء في أداء مسؤولياتهم يشير الى اكتفائه بما وضع عنها من نص من قبل وانه لا يرى تعديلا أو صفة اليه . وحسبنا وقد أشار في المادة ٢٠٣ الى التقارير المقدمة من الخبراء في التحقيق الابتدائي ، وأجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقص بعملان الخبراء لتقديم ابصاحات عنها بالجلسة ولا معن للاستعانة في هذا ، قصد بخصوص قانون المرافعات ما دام قانون الاجراءات الجنائية قد نص على القواعد التنظيمية (٦٣) .

٢٨٩ - تقديم رأي الخبير

إذا قدم الخبير تقريره بما طلب اليه ابداء الرأي فيه فإنه يصحح من باب الأدلة المطروحة بمناقشة أمام المحكمة - ولا يوجب قانون ثلاثة في احسنه (٦٤) - ويكون محللا لتقريرها وهو تقديم موضوعي يخرج عن رقابة

٦١ - يعتبر مقرر محكمة في كل قضية يختصم فيها بأبداء الرأي (نص ١٩٦٨/١/٢٢)
حكم النقض من ١٩ و ١٧ - ٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ل ٦١) .

٦٢ - يجب الحكم أن يستند في ادعاءه ان اقبال الطبيب الفرعي التي أدى بها ما قبله .
٦٣ - يجب ان خبرا من لدوى - مع حذف بها - ما دام قد ادعى عند مباشرته لوظيفته
نفس في ماله في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم (نقض ١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض
من ١ ق ، ١) . إذا كان لطبيب الفرعي الذي تدعى في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب
أخصائي قم آخر رأيه وميناه ، وأدى ربه في طائفة عل غرضه غرض يقيمه الحكم الذي يستند
الى هذا التقرير الذي وسعه الطبيب الفرعي كون الطبيب الاخصائي لم يثبت اليقين (نقض
١٩٦١/٢/١ أحكام النقض من ٢ ق ١٨٩) .

(٦٣) نقض ١٩٥٤/١١/١ أحكام النقض من ٦ ق ٥٧ .

(٦٤) نقض ١٩٥٢/١/٩ أحكام النقض من ٣ ق ٢٩٦ . ١٥ ١٩٦٥/٣/٢٧ ق ١٧ ١٠١

محكمة المص (١٥) . فان شاعت أحدث نتيجة وان ارادته طرحت (١٦) .
ولها ان تأخذ بأجراء منه وسيسعد الأجراء الأخرى كما أنها لها سلطة الجرم
بما لم يجرم به الأخير في تقريره متى كانت وثائق الدعوى قد أكدت ذلك
عنده . وأكدت له (١٧) . فان وجدت تقارير الجراء فأبها مصادق بينها
وتأخذ منها ما لراء وتطرح ما عداه (١٨) ، وهي غير ملزمة ان قام قاضي بين
تقريرين ان تعين حيزاً ذلك لترجيح بين التقريرين ، بل لها ان تأخذ بأحد

(٦٥) نفس ١٩٥٦/١/٢٥ أحكام النفس من ٧ ق ٢٦ ، ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ق ١٦ .
١٣/١ ١٩٦٩ من ٢٠ ق ٢٠٧ ، ٢٥/٣ ١٩٧٢ من ٢٤ ق ٨٢

(٦٦) نفس ١٩٥٥/٤/٣ أحكام النفس من ٦ ق ٢٤ ، ١٢/٧ ١٩٥٤ من ٥ ق ٥١ .
ولكن لا يجوز لمحكمة ان يفتي رأي حيز في من مسألة عنه بمداينة الشهود (نفس ١٩٥١/١/٢٤)
أحكام النفس من ٩ ق ٢٤٢ . وفي تعرضت لمحكمة لراء الأخير نفس في مسألة له
بعض ، انه ينبغي عليه ان يستند في تقيده او اسباب ذية لحظه ، وهي لا تمنع في ذلك
ان تطل محله غير فيها ، نفس ١٩٧٢/١/٢٣ أحكام نفس من ٢٣ ق ٢٦) . اذا كان الحكم
قد استند به ما يستند اليه في اداة التفتيش ان ان المعنى عليه له حكم به اسببه وانفس
بأسببه ، المسألة الى الشهود والادع تطعن في قدرة المحنى عليه على التمييز والامتناع عند اصديته
دانه كان ينبغي على محكمة ان تحقق هذا الادع بوجهي عن طريق تختص ليه - وهو
تطبيق لتعري اما وهي لم نفس في حكمها يكون عيب لاجلاله بحق الدفاع بما ينبغي معه
نفسه (نفس ١٩٥٩/٢/١٩ أحكام النفس من ١٠ ق ٤٠٨) . وعلى المحكمة متى واجهت مسألة
حية ان تفحص ما تراء من الوسائل لتعديتها بطورا الى اداة الامر فيها دانه وان كان لها ان
مستند على حكمها الى لفتات التاثير عليه . لا انه لا ينبغي له ان يقتصر - في تقيده تلك
لمسألة الفسة على الاستناد الى ما استخلصه احد علماء الطب الشرعي في موثبات له بمجرد
رأي غير عنه بلطف ربما الذي يبعد الاحتمال (نفس ١٩٦٢/٤/١٠ أحكام النفس من ١٢ ق ٨١ ،
١٩٧٣/٤/١ من ٢٤ ق ٩٢ ، ١٩٧٨/٤/٢٣ من ٢٩ ق ٧٩) . وقد لفي انه لا مانع من ان تأخذ
محكمة بجمع في اداة منهم ياتروك بتقرير حيز قدم لمحكمة المدنية متى اطاعت اليه وزجعت
عنه ما يقدمها بارتكابه التروك (نفس ١٩٤٧ ١٢ ٢٧ مجموعة القواعد القانونية - ٧ ق ٤٢٦) .

(٦٧) نفس ١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النفس من ٢٣ ق ٢٦ ، ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٢ ق ٨٩ .
١٩٧٨/٦/٥ من ٢٩ ق ١٠٧ ، ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ق ٦١ - ولا ينبغي على المحكمة ان هي
جرعت بصحة ما هجر الطبيب عن الوصول اليه في تقريره بشأن حالة اصداو العي قبل الاصابة
على اجبار ان هذا هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليه (نفس ١٩٥٩/٤/٦)
أحكام النفس من ١ ق ٨٩ ، ١٩٦٩/١/٢٧ من ٢١ ق ٤١) .

(٦٨) نفس ١٩٦٣/٥/٨ أحكام النفس من ١٣ ق ١١٠ ، ١١/١ ١٩٦٦ من ١٧ ق ١٩٩ .
١٣/١ ١٩٧٨ من ٢٩ ق ٧٣

التقريرين دون الآخر (٦٩) * لأن مدعى حيدر في الدعوى لا يسبب المحكمة
حماها في تقدير وفادتها وما قدم بها من أدلة التثبت وانرجح بين أقوال
الخبراء المتعارضة (٧) *

فإن سببت المحكمة أن بالتقرير بعض نواحي يحتاج الأمر إلى استجلائها
فإن بها أن تدعو الجسر لسؤاله عنها ، وهو ما نصت عليه مادة ٢٩٢ ج فقامت
المحكمة من «دعاء» نفسها أو «دعاء» على طلب الخصوم (٦٩) أن تأمر بإعلان
الخبراء ليقيموا إيصاحات بالحقيقة عن التقارير المقدمة منهم في تحقيق
الابتدائي أمام المحكمة ، وإذا دعي الجسر أمام المحكمة شافشته في التقرير
المقدم منه هل يعتبر شاهدا في الدعوى ومن ثم يجب تحصيله أيمين أو يكتفى
بدليمن انتهى حمدا قبل مباشرة عمله أو المأمورية التي تدب لها ، أما لو
نظرنا إلى الواقع نجد أن بخير أثناء مناقشته لم يكتسب صفة الشاهد لأنه
يحل مجموعات قبية عنه مناقشته ، وليس فيما يقول ما استقى من خارج
العمل الذي سب له ومناقشته تعتبر «سأما» للخبراء الذي أريد معرفته وأبسه
فيه ، ولذا لا محل لإعادة تحصيله أيمين أمام المحكمة (٧٢) * وسننهي من
ذلك صورة أما إذا أريد تعرف مضمونه من وقائع عنها أثناء مباشرة
للمأمورية وحارحة عنها ، مثلا اعتراف المتهم بارتكاب الحادث أثناء فحصه
لحسمه لبيان ما به من إصابات وسببها فهو في الأدلة بمضمونه عمن
اعتراف المتهم يعتبر شاهدا لا حيدرا في الدعوى *

ثالثا - الدليل الكتابي

٢٩ - قوته

يهضد الدليل الكتابي ما يسند من محركات تكون من بين أوراق
الدعوى المطروحة لمناقشته من الخصوم ، وتعتبر المحررات من بين أدلة

٦٩ ، بعض ١٩٢٩/١/٢٤ مجموعة قواعد المأورية ج ١ ق ١٣٠ ١٣ / ١٢ / ١٩٦٩ أحكام
النقض من ٢٠ هـ ٢٧ ، ١٩٧٣/١/٢٢ من ٢٤ ق ٢٢ * لفت بفرم خالد استقلالاً على تقرير
المدير الاستشاري (٢) ١٩٥٩/٢/٢ أحكام للنقض من ١٠ ق ٦ *
٧) ١٩٦١/٢/٢٨ أحكام للنقض من ٢٢ هـ ٢٤ ، ١٩٦٦/١/٢٧ من ١٧ ق ١٨ *
٧٦) ١٣ كان لديهم لم يطلق استناده ، الخصم الذي يقول بصادق وأبوه فلا يقبل منه
المدعى عبد غمدت عليه المحكمة من ذلك (١) ١٩٥٨ / ١ / ١٧ أحكام للنقض من ١ هـ ٨٨ *
٧٢ هـ ٢٦ ١٩٥٣ ، أحكام للنقض من ٢٠ ق ١٠٤ *

الادعوى ولد معنى تصحيح لتقدير العاصي شأنها غيرها (٧٢) سواء في هذا كدلت المحررات رسمية أم عرصية (٧٤) . فالقاضي في حل من عدم الأحكام بالدليل المستند من أية ورقة رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته واصح في بعض أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة (٧٥) . ولا يشترط لأعداد قيمة المحررات أن يطمح بالتزوير عند الابتكار (٧٦) ، على أن هذا لا يمنع كل خصم في لدعوى من الطعن بالتزوير في أي ورقة مقدمة في الدعوى الجاثية على ما أجازته المواد ٢٩٥ إلى ٢٩٩ ج .

ونقد جعل مشرع لبعض الأوراق حجية حصة بالنسبة إلى ما أثبت فيها حتى يقوم الدليل على العكس ولو كان بالعلم بالتزوير . وهذه الأوراق هي المحاضر المتعلقات ومحاضر المحاكمات . فالنسبة إلى محاضر المحاكمات نصت المادة ٣٠١ ج . على أن تعتبر المحاضر المحررة في مواد المخامات حجة بالنسبة لموقّع أي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما يثبت .

(٧٢) محكمة الموضوع هي الخبير الأعلى في كل ما يتعلق به تفصل فيه نصها . أو إذا كانت قد أطلقت على المحررات المكون فيها بالتزوير وتلك بالعلم بالعلمة بدسها على رأي الاستئناف وعلى ما تجرته من استئناف بنفسها وأصابت من رأي الخبير في هذا الشأن فلا يجوز مضادة المحكمة فيما خلصت فيه (نظري ١٩٦٢/٤/١٦ أحكام لنقض من ١٣ ق ٨٩) . ولأصل أن المحاضر لم ينظم سواء في عادي الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بموجب مرسوم بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٢ (نظري ١٩٦٢/٤/١٦ أحكام لنقض من ١٣ ق ٨٩) . والقاضي بأن إجراء من صحيح أو لا صحيح إن يثبت أساسا لكشف الحقيقة وبموجبك أن تكون عقيدتها في ذلك بكونه طرق الإثبات غير مفيدة بل تعد الإثبات لكونه في قانوني للمضي فبحسب لها أن تأخذ بالصورة التزويرية كدليل في الدعوى إذا ما طبقت إلى مطالبها للأصل (نظري ١٩٦٦/١١/٧ أحكام لنقض من ٢٧ ق ١٩٢) .

٧٤ ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية . لأحكام لقوة لنقض فيها محنة الإجراءات المدنية والتجارية . حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجري مضاملك في مقتضاها ، ولا تكونت على المحكمة أن هي لم تأخذ بتاريخ ميلاد إثبات لنقض لاكتسابها من الأدلة التي أوردتها بأن هذا التاريخ مضاهي للتوقيع ١ نظري ١٩٥٩/٤/٢١ أحكام لنقض من ١٠ ق ١٣) ، ولم ينظم المسرع المضاهية سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو قانون المرافعات في خصوص مرسوم بتاريخ مضاهية المطلق ١ نظري ١٩٦٢/٤/٦ أحكام لنقض من ١٦ ق ٨٩) .

(٧٥) نظري ١٩٦١/٣/١٣ أحكام لنقض من ١٢ ق ١٦٤ ، ١٩٧٢/٦/٣ نظري من ٢٤ ق ١٤٥ (٧٦) إن التزم عندما يدعي أثناء محاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المثبتة في الدعوى كدليل عليه لا يصح قانونا مطالبة ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية بأن يثبت طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرها (ورقة صحيحة فيه) تشبه به عليه ١ نظري ١٩٥٨/٣/١ أحكام لنقض من ٩ ق ١٢٠ .

وقد قضى بأن التدوين لا يشترط في مواد المحالقات أن مبني أحكامها على استحيصات الشفوية التي تحريها المحكمة في مواجهة اشتم وتسمع فيها الشهود (٢٧) . وقد نصت المادة ٣٠ من قانون النقص على أن « الأصل اعتبار أن الإجراءات قد روعت أثناء الدعوى ، ومع ذلك فلصاحب الشأن أن يست بكافة الطرق أن تلك الإجراءات أهميت أو حولت ، وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم ، فإذا ذكر في أيهما أنها اتبعت فلا يحوز ثبات عدم اتساعها إلا بطريق الطعن بالسوابق » (٢٨) .

٣٩١ - دعوى التزوير الفرعية

تم يحرص قانون تحقيق الجبايات الأهلي للصورة التي يرى فيها أحد الخصوم للطعن بالتزوير في إحدى أوراق الدعوى بصفة فرعية تم أورد قانون الإجراءات الجنائية خصوصاً خاصة في هذا الصدد ، ولم يحد إلى اتناغ قواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بقصد تبسيط الإجراءات (٢٩) . فعند مبحث المائة ٢٩٦ « لسيادة العامة ولسائر الخصوم في أية حانة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أي ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها » . ولطعن جائر في مرحبتي التحقيق لا بد في ولها في وحس إمام محكمة النقص (٨) ، وفي أية ورقة من أوراق الدعوى وصريت المذكورة الانصاحية أثناء بمحضر بحساب ، لأوراق المقدمة في الدعوى كالعود والنسداد ، ويحصل الطعن بتفسير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، ويجب أن تعين فيه الورقة تطعون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها وهذا لا يمنع من قبول أدلة أخرى (٨١) . كما يجب أن تكون الورقة

٢٧٧، نقض ١٩٥٩/٢/٢٠ أحكام النقض من ٧ في ١١٠ .

٢٧٨ يصور محضر الجلسة حجة بما هو قادت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا في طريق الطعن بالتزوير كما دسسته مادة ٢٩٦ أ ج . ولا ينبغي في ذلك مزج أسباب لعدم بقاء عدد التزوير (نقض ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض من ٨ في ١٧١) .

٢٧٩ بموجب المرسوم للطعن بالتزوير عدم المحاكم المقدمة هي طريق خاص بها وليس على تدوين ما محضر بمحاكم الجنائية أو ترسية لأنها في الأصل حرة في انتخاب التمييز أو عمل إلى اقتضاها ولم يرسم لقانون في المواد الجنائية طريق خاصاً بذلكه الخاص في تحري الأدلة (نقض ١٩٧٢/١٠/٢١ أحكام النقض من ٢٤ في ١٧٩) .

(٨١ ، ٨٠) المذكورة الايضاحية لقانون الإجراءات الجنائية .

قد قدمت فعلا بين أوراق القضية (٨٢) .

وقد نصت المادة ٢٩٧ أ ج على أنه : إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للتسير في تحقيق التبرير لتحيل الأوراق الى النيابة العامة . ولها أن توجب الدعوى ان أن يفصل من التروير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها . فالحجة التي تنظر الدعوى سواء أكانت جهة تحقيق أم محاكمة إما أن تسيى حديثه انطس بالتروير وإما أن تراه على غير أساس . فان كان الأمر لأخير فهي تسير في إجراءات المحاكمة ، وتكتفى بالرد على انطس في أسباب حكمها (٨٣) . ولما إذا رأت وجها للتسير في دعوى التروير فانها تحيل الأوراق على النيابة العامة لتحقيقها حسب القانون . ناد كانت النيابة العامة في امتى تقسم دلتحقق أصلا ، فهي تتولى بنفسها التحقيق في دعوى التروير المرفوعة .

وإذا كان الفصل في شأن الدعوى الأصلية يسيى على الورقة المطعون فيها بالتروير ، كان للجهة المختصة بالدعوى أن توقفها حتى الفصل في شأن التروير . والواقع أن الوقف وجوبى لأن الجهة المطروحة أمامها الدعوى إما أن ترى أنه من الممكن التصرف في الدعوى بصرف النظر عن التروير ولا معنى عندئذ لوقف الدعوى . وإما أن ترى أنه لا يمكن انفصال في الدعوى إلا بمعركة صحة الورقة أو ترويرها وحيث أنه يكون الوقف وجوبيا وإلا كان تصرفها مخاللا للنظم (٨٤) .

(٨٢) نفس ١٦٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض من ١٦ ق ١١٥ . رانطس بالتروير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز أن تكل في سبيل سرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية من حدود القانون . أو أن تعطل الاداء عن مساومة الحق لقول أهم قانونا في التبتيع غير نرثم أو الاستناد الى طريق اجنالى مباشر عند الاقتضاء (نفس ١٦٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض من ١١ ق ١١٥) .

(٨٣) لا بد من المحكمة بإحاطة المتهم أن انطس بالتروير اندعى متى اقتضت صحة الأوراق التي أنكرها (نفس ١٩٦١/٢/٢ أحكام النقض من ١٧ ق ١٥ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ ق ١٢) . انطس بالتروير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والمحاكمة لا تطلق انطس نفسها وإلا تعيد الى النيابة العامة ولا توقف انفصال في الدعوى الأصلية إذا تدرت أن انطس غير جدي (نفس ١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض من ١٧ ق ١٢٢ ، ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ق ٢٩ ، ١٩٧٨/٤/١٠ من ٢٩ ق ٧٥) .

(٨٤) نفس بأن لمحكمة المنظورة أمامها الدعوى يقتضى المادة ٢٩٧ أ ج في حالة انطس بالتروير في أي ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق الى النيابة العامة إذا رأت وجه لتسير في تحقيق التروير . ولها أن توقف الدعوى في أن يفصل في التروير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على ورقة مطعون فيها (نفس ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض من ١٦ ق ١٧١ ، ١٩٧٧/٤/١٧ من ٢٨ ق ١٠١) .

وقد وضع المشرع حراء في حالة إيقاف الدعوى وقرر في المادة ٢٩٨ ج ١ بأن يقضي في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود تزوير بالزام مدعي التزوير بقرينة قدرها خمسة وعشرون حسية (٨٤مكرر) ، والقرينة هنا تعتبر على حالة وقف الدعوى وإخانة الاوراق على النيابة العامة للتحقيق ، ويصدر بها حكم من المحكمة التي عرض عليها موضوع التزوير ، أو قرار من النيابة العامة إذا أصدرت قرارا بأن لا وجه لإقامه الدعوى العمائية وهي صورة تصبح فيها النيابة العامة حكما في دعوى التزوير ، على أنه يجوز لمدعي التزوير لطعن في قرارها بأن لا وجه لإقامه الدعوى العمائية قياسا على حق المدعي مدني لأنه وإن كان انطعن بالتزوير طريقا سماحا إلا أن من دفع به يعتبر على الواقع مدعي . وأوصحت المادة ٢٩٩ ج ١ : أثر حكم لمحكمة بتزوير وثائق إذا حكم بتزوير ورقة رسمية كلها أو بعضها تأمر المحكمة التي حكمت بتزوير باخائها أو تصحيحها على حسب الأحوال ، ويحرر بذلك محضر يؤسر على الورقة بمقتضاها .

رابعاً - الشهادة

سبق أن تناولنا الشهادة عند الكلام على سماع الشهود في دور التحقيق الابتدائي وتنق القوانين العامة التي سبقت بيانها مع تلك الخاصة بسماع الشهود أمام المحكمة ، ولذا نعرض لها بإيجاز . وانعكاسة في المحاكمات الجنائية أنها تنس على التحقيقات الشفوية التي تعريها المحكمة بالحسنة أمامها من سماع شهود ومرافعات الخصوم في الدعوى وعلى حسب ما تعلقش الى استخلاصه تصدر حكما في الدعوى . ولذلك سبقت على المحكمة أن لا تكتفي بما أثبتت في محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي وإنما عليها أن تباشر التحقيق أمامها من جديد ، وحتى أمكن سماع الشهود ذاته ينبغي عليها سماعهم إلا إذا قام مانع من هذا أو قبل المتهم أو المدافع عنه - لك (م ٢٨٩ ج ١ المصدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧) (٨٥) - فإن هي لم

٨٤ مكرر . من المقرر أن قرينة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ ج ١ هي قرينة مدنية . ليست من قبل القواعد الجنائية المنصوص عليها في مادة ٢٣ عنوانات إذ هي مقرررة ترمح برفع الخصوم في التصادق في الابتكار والاعتراف بالنقص في الدعوى وليس على جرمه لأن الادعاء بالتزوير لا يفرض أن يكون دونه في الدعوى لا يوجب وقفها حكما وليس فعلا محرم د نفس ١٩٧٤/٥/١٣ أحكام نقض من ٢٥ ن ١٠٠) .

٨٥ (ويستوي أن يكون الشهود عريضا أو غسما يصرف عنهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك) لنص ١٩٧٣/٦/١٠ أحكام نقض من ٢٤ ن ١٤٩)

تسمع الشهود بنفسها ولم يبين سبب عدم سماعهم لهم وبنت محكمة على مزدي أقوالهم في التحقيقات كان حكمها مبيهاً (٨٦) ويستثنى مما تقدم حالة غياب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه يجوز للمحكمة عملاً بمقتضى المادة ١/٢٣٨ ج أن تحكم في الدعوى بناء على الأوراق .

٢٩٢ - دعوة الشهود للحضور

يكون حضور الشهود في الدعوى إما بناء على طلب الخصوم أو بناء على رغبة المحكمة أو من تلقاء نفس الشاهد إذا كان لديه من معلومات ما يريد الإدلاء به (٢٧٧ / ٣ ج ١) (٨٧) فالشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بخواصه (٨٧ مكرر) . فالمحكمة قد ترى أنها في حاجة إلى سماع شاهد معين لتكون رأيها في الواقعة المطروحة عندها ولو لم يقدم أحد الخصوم في الدعوى يطلب سماع شهادته (٨٨) وبما أن مصدر أمرها الدعوى وبعد الضرورة تصدر أمراً بطلبه واحضاره (٢٧٧ / ٢ ج ١) . كما قد ينطرح فرد للدلاء بمعلومات عن بعض وقائع علمها تمويراً للعدالة (٨٩) . وإن استندت المحكمة شاهداً لسماع أقواله ثم عدلت

(٨٦) نفس ١٩٦٧/١/١٦ أحكام النقض من ١٣ في ٨٨ ، ١٩٥٦/١/١٥ من ٣ في ٩٦٢ ، ٢/١ / ١٩٥١ في ١ ٣ ، ١٩٧٧/١١/٩ من ١٨ في ١٨٩ والأحكام المتكافئة التي لا بد من الإشارة إليها . ويستثنى المعلن أمام محكمة أولى درجة بسماع شاهد كان متهم معه ثم قضى ببراءته . ويجب سماعه ولو لم يبق معه أحد يطلب أمام محكمة أولى درجة لأن سببه لما يكن قد قام أمام محكمة . وما جد بعد ذلك من توسع الإقليم جدياً في خطوط سماع شهادته بقضاء محكمة أولى درجة لم يرق له . ويجوز سماعه . انظر بعد أدلة الإقليم في نفس ١٩٧٩/٣/١٥ أحكام النقض من ٢٧ في ٦٦) .

(٨٧) نفس ١٩٦٧/٥/٨ أحكام بنقض من ١٨ في ٦١٦ .

٨٧٨ مكرر في نفس ١٩٧٨/٢/٩ أحكام بنقض من ٩٩ في ٢٥ .

(٨٨) نفس ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض من ٧ في ٢٧٣ ١٩٥١/١١/٢٧ من ٣ في ٨٥ . ويستحكمة أن تسمح للشهود من المأقرين بالجلوس وما قام انهم لم يخشوا على سماعهم أو على تعسفهم انهم لا يحق له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض في نفس ١٩٥١/١٢/٢٩ أحكام النقض من ٣ في ١٣٥ .

(٨٩) لا محال بلقران بتجريم شهادة من يشهد من تلقاء نفسه إلى محاكمة المحكمة طالب سماع شهادته بدلاً من مثل هذا فتشاهد مريب لأنه إن صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم بشهادة يتكلمون منفردين بخاصة الصعوبة المصاحبة لهم أو المجنى عليه ، ذلك صحيح أيضاً أنهم يكونون متفرعين بخاصة احتقال الحق في ذاته . وكل ما في الأمر أنه على محكمة الموضوع أن تلاحظ طرق عرض الشاهد نفسه على القضاء . نفس ١٩٣٢/٢/٢١ مجموعة القواعد القارية ج ٢ في ٣٤٢ .

عن قراره، فلا محل لبطال حكمه ما دامت هي التي كانت قد أقرت باستدعائه من تلقاء نفسها (٩٠) .

ولا تدر المحكمة بأجوبة الخصوم إلى طلبهم سماع الشهود ، قلها مطلقا التصدير فيما إذا كانت هناك فائدة يحصل أن يظهر من سماع أقوالهم . من عدمه ، بيد أنها في حاته رفض الطلب ينبغي عنها أن يوضح لاستدعاء الشهود يستند إليها في ذلك - مراعاة أو صحت - حتى لا يعد إعرض عنها احتلالا بحق الدافع (٩١) . وليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها ، إلا أن استدعاء أي منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو المحكمة أني تؤدي الشهادة أمامه محلا لذلك (٩٢ مكرر) .

ويلاحظ أن شرط اجابة طلب سماع الشهود ان يلقى في معالمة جازمة (٩٣) والتنازل عنه لا يمنع من معاودة التمسك به ما دامت أثاره مفعلة ما زالت مستمرة (٩٤) . وإذا رأت المحكمة من شهادة الشهود أن من سمعهم ما يكفي لظهور الحقيقة في الدعوى فهي ليست ملزمة بسماع شهود لم يطلب الدافع سماعهم (٩٥) . وقد قضى بأنه وإن كان القضاة قد أوجب سماع

(٩٠) نفس ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض من ٢ في ٢٨٢ ، ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٠ في ٩٥ .
(٩١) إذا كان لطلب سماع شاهد ولم تر المحكمة أن سماعة لازم لظهور الحقيقة وردت على ذلك بأنها اجبت القضية مورا لظهور شهود على قيم يقتضوا بها من طرف انظر في سماع حد . نساهد (نفس ١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض من ٣ في ٧٢) . وطلب سماع شهود التي هو دافع موضوعي يجب أن يكون ظاهر انتمتق بدو موضوع الدعوى ، أي أن يكون الفصل فيه لازما لفصل في الموضوع ذاته ، والا لمحكمة أن من عدم الاستجابة إلى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها (نفس ١٩٥٨/١١/٧ أحكام النقض من ٩ في ٣١٥ ، ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ في ٢٦٠) .

٩٠ مكرر نفس ١٩٧١/١٢/٤ أحكام النقض من ٢٨ في ٢٨ . وقضى بأن وجود الشاهد في بعض حالاته لا يجعل سؤله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق اطلاقه (نفس ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض من ٢٨ في ٥٨) .

(٩٢) نفس ١٩٩٠/١/١٧ أحكام النقض من ١١ في ١٢٨ . من كان الدافع وإن طلب من محكمة أول درجة بإحدى جلسات مدع شاهد من ، إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب في جلسات التذية ولا أمام محكمة ثاني درجة ، فإن ذلك يعد تنازلا عنه عن سماع هذا الشاهد (نفس ١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض من ٢ في ٢٢١ ، ١٩٧٣/٥/٢٨ من ٢٤ في ١٢٢) .

(٩٣) نفس ١٩٥٩/١٢/١ أحكام النقض من ١ في ١٢٨ .

(٩٤) نفس ١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض من ٤ في ٢٩٣ .

ما ينديه المتهم من أوجه الدفوع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وصحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب بحقيقته غير مسج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين العلة (٩٦) .

ولكن لا يجوز لمحكمة أن ترفض سماع شاهد يدعى أنه سوف يقول بها أقوالاً معينة ، لأنها تبني حكمها على افتراضات قد يكون الواقع غير ما افترضت (٩٦) . فحصل سلطة المحكمة على تقدير أقوال الشهود أن تكون سمعتهم وناقشهم في أقوالهم حتى يتسنى لها ورأيها ومعرفة غشها من سمعها . أما أن تحكم عليها قبل أن تسمعهم بأنهم كاذبون وأنها لم تصدقهم فهذا تكن شهادتهم فهذا ليس من حقها (٩٧) ، وقد قضى بأنه إذا طلب مدعي اختتم سماع شهود نفى ثم ترافع في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه ثم أصدرت المحكمة حكمها فليس له أن يتنص على الحكم إحلاله بحقه في الدفوع بعدم سماعها شهود النفي الذين رخصت باطلاعهم من قبل (٩٨) . وأنه إذا

(٩٦) نص ١٥٦/١٠٢ أحكام النقض من ٧ في ٣

(٩٦) نقض ١٩٥٩/٦/١٤ أحكام نقض من ٢ في ٤٤٤ ، ١٤/٢/١٩٧٧ من ٢٨ و ٥٨ وإذا كان المدعي يطلب الدفوع طلب سماع شهادة الشاهد بعد حجب القضية بحكم ، وكان ما ضيق رد المحكمة على ذلك أن يستبعد كان القاضي ليدعي لدى التركة التي يقاتل ووسايلها وأن ضيق سماع شهادة جزء متأسرا . فإن ذلك لا ينطوي على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيوداً معينة فيها وأن يرمى إلى استبعاد أن من هذا الشاهد ثم يكن يرمى على المدعي يطلب الدفوع إلى ما بعد حجب القضية لحكم وعلاجه عرق في القسم من قيام التماس : نقض ١٩٥٩/١٠/٧ أحكام النقض من ٧ في ٢٧١) فلا يصح القضاء بناء على دليل لم يصرح به نقض ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض من ٢ في ١٤٢) .

(٩٧) نقض ١٩٤٥/١٢/٢٤ مجوعة الكوعد القانونيه ب ٧ في ٤٦ لأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً واعتداله بحي للمحكمة أن تدعي ما تراه في شهادته (نقض ١٩٢٦/١/١٦ أحكام النقض من ١٣ في ٨٨ ، ١٧/٣/١٩٤٨ من ٩ في ٩) . فلا يقبل من المحكمة القول في تعيين المضي بأن هؤلاء الشهود لم يروا سناً لأنهم كانوا يلقوا . حاج العنة ، لما ينطوي عليه هذا الاعتراض من معنى القضاء على أمر لم يعرفه عليها (نقض ١٩٦٢/١٢/٢٤ أحكام النقض من ١٣ في ٢١ ، ١٩٦٦/١/٢٤ من ١٢ في ٢١) . وإذا كانت المحكمة قد قبلت برفض طلب سماع أقوال شهود الإثبات ومحو الخطأ بأنها ترى في أمرهم الخطأ صحت الواقعة ما يقتضيه بيوت التهمة ، لأنها تكون قد أحبت بحق الدفوع وهو سبق منها لحكم على أقوال الشهود بغير أن تسمعهم : نقض ١٩٦٨/١١/١٧ أحكام النقض من ١٩ في ٣٩٧ .

١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض من ٩ في ٧٦ ،

(٩٨) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض من ٢ في ٨٥ ، ٣٦/١/١٩٤٤ من ٦ في ٤٤ . وذلك يعتبر لولا مسنا على الخطب ، ولا يقع من أعمال هذا الخطأ ما أشار إليه المدافع عن ختم في مظهر جنسية صافيه من أعمال حكم القانون في الشهاده المتخلف عن المصور : نقض

كان الدفاع عن لضم قد تمسك بوجوب حضور أحد الشهود سواء
ومناقشته في أقواله بما لها من أهمية في الدعوى فأجابت المحكمة في طلبه
وأجبت القضية لإعلانه ثم لما لم يحضر هذا الشاهد واعتذر بمرضه وقدم
شهادة طبية تفيد أنه بحاجة إلى راحة لمدة ١٠ أيام وبأنه الحاضر التأجيل
حتى يحضر ، ولكن المحكمة لم تستجب له وسارت في الدعوى وحكمت فيها
مستندة في الإدانة إلى أقوال هذا الشاهد ، وردت على طلب الدفاع ردا غير
سديد من حكمتها يكون معيبا وكان عليها أن ينظر حضور الشاهد ويسمعه
في جلسة أخرى ما دام أن ذلك لم يكن يضر سير العدالة (١٩) .

وإن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أداه في التحقيقات
الأولى ، مما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما قد يبديه في جلسته
المحاكمة ويسع الدفاع مبادئه اظهارا لوحده الحقيقة (٢٠) ، ولا يصح
مصادره في ذلك بدعوى أن المحكمة قد سقطت في حكمها، شهادته من
عناصر الإثبات لعدم امتطاعه الدفاع أن يتبعها بما قد يدور في وجدان قاضيه
عندما يخدو إلى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه أثره
على مداونة القاضي وحكمه ، ولأن وجدان القاضي قد نشأ بما يدور له أن
أطرحه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتا ونفيًا (٢١) ، ولا يؤثر في
وجوب استماع المحكمة لسماح لشاهد أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة
أخرى في إثبات التهمة ، إذ الأدلة في أدوات العقلية متساوية يمكن بعضها
بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد
تعدر التعرف على منع لأثر الذي كان للدليل انماطل في الرأي الذي استند
إليه المحكمة (٢٢) .

وتحري دعوة الشاهد بالحضور بما بإعلانه على يد محضر أو معرفة أحد
رجال الصلح أو عبر إعلان عن طريق المحكوم (م ١/٢٧٧ ج ١) ، وميعاد
الحضور بالنسبة إلى الشاهد هو أربع وعشرون ساعة غير ميعاد مسافحته
الطريق . وتسنّى حالة بليلس لما تقسم له من طابع لتسريحه فعليه يجوز

(١٩) قضى ١٩٥٠/٢/٢ أحكام النقض من ١ ق ١٩٤٣ .

١ وذلك لاستدراك جوب شهادة التي سمعها بحكمه ونجاح الدفاع مناقشتها
بما يتبينه بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في دعوى (نقض ١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٤
ق ١٩٦١) .

(٢٠) قضى ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢١ .

(٢١) قضى ١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٩٤٤ .

المكلف بالحضور في أى وقت ولو شعبيا بواسطة أحد رجال السلطة العامة (م ١/٢٧٧ ج ١ ، ولو أعلن الشاهد في غير الميعاد المحدد قانونا لا يصبح اعتباره مبنيا على الحضور وبمصادقته على هذا الأساس لتوقيع الجراء عنه (١٤) .

٢٩٣ - التخلف عن الحضور

مضى على الشاهد بالحضور وجب عليه تلبية الطلب ولو كان معه من أداء الشهادة وفقا لقانون المرفقات ، لأن واجب الحضور غير الاعفاء من الشهادة (١) ، هذا إلا إذا كان الشاهد من أفراد السنك السياسي المعفون بمقتضى العرف الدولى . فإذا تخلف الشاهد عن الحضور فالمحكمة بين أمر من ثلاثة ، إما أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور أو تصدر أمرا بالمعسر عليه واحصاره أو بحكم عليه بغرامة لا تزيد على خميه في المحاكمات وعسر حبيبات في الجمع وثلاثين خميه في الجنايات بعد سماع أقوال النيابة العامة (١٥) .

ولكن لا يجوز المحكم على الشاهد لتخلفه عن الحضور إلا إذا أريد دفعه مرة ثانية بسماع شهادته ، فإن امتنع عن سماع أقواله فلا محال لتوقيع المعصية عليه ، لأن الفرض من الجراء هو التهديد بالحضور ، ومن أجل هذا أحيث أقاله الشاهد من الغرامة (١٦) . فإذا لم يحضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور للمرة الثانية فالمحكمة أيضا بين ثلاثة أمور إما أن تأمر بالمعسر عليه واحصاره في نفس الجلسة أو تأمر بالمعسر عليه واحصاره في جلسة ثانية تؤجل إليها أو توقع عليه غرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى مقرر عليه في المادة الأولى (م ٣/٢٨٠ ج ١) (١٧) .

(١٣) حمراوى ص ١٢١٢

(١٤) المراسم ج ١ ص ٥٥١ ، حمراوى ص ١١١٧ ، ج ٢ بند ٢٩٣

(١٥) يجوز للمحكمة أن تحكم على الشاهد (طبقا لمادة ١٦٧ ج ١) إذا تخلف عن الحضور ولو لم تطلب النيابة منها ذلك نصريحا ، بل تكفى أن تبقى النيابة ألرب في ذلك الأمر (اختلاف بين مؤلف ١٣/١٢/١٩٦٦ المبيعة الرسمية ص ١٨ ص ٨١) .

(١٦) نيل ج ٦ بند ٢٥٩٧ ، تكفى هذا المراسم ج ١ ص ٥١٨

(١٧) يري حمراوى مواد تفويض العقوبة ابتداء لأن القانون لم يشترط للمحكم بطلب أقصى العقوبة سابقة الحكم بالمراسم هذه التخلف للمرة الأولى (ص ١٢٢) وتخص كثرى المنكر بأن التعديل المقترح له أن العقوبة الأولى لم تكن نهائية ، ذلك أفراد لم مرة ثانية وأنه لا كان لمن مطلقا إلا أن سابقة وحكمة التبرير يؤيدان إلى ذلك .

وإذا حضر الشاهد وأبدي اعتذاراً مقبولة جاز للمحكمة بعد سماع أقوال النيابة العامة أن تعفيه من انحرافه عنها لا جرم - منها فقط (٨) (١) م ٢٨٠ (١ ج) - وإذا عتذر الشاهد بعدم إمكانية الحضور بغير مقبول جاز للمحكمة أن تنتقل به لسماع أقواله بعد إخطار النيابة والحضور (م ٢٨١ (١ ج) -) - والحكم الصادر بانحرافه يجوز للطعن فيه بالطرق المعتادة إن لم يخبر الشاهد أمام المحكمة حتى صدر الحكم في الدعوى (م ٢٨١ (١ ج) -) وأما إذا كانت المحكمة لا تزال تطعن الدعوى في مسبق لتعلم من الحكم الصادر صدقه يكون لدات المحكمة ويعرض عليها سعيها أو كتابة - دون حاجة إلى تقرير - وهو يقدم في أي جلسة قالة مهما امتدت الفترة بينها وبين الجلسة التي صدر فيها الحكم (٩) (١) -

٢٩٤ - خلف اليمين

إذا كان الشاهد قد بلغ أربع عشرة سنة كاملة فإنه يخلف يميناً بأن يشهد بحق ولا شيء غير الحق (م ٢٨٣/١ (١ ج) -) والشاهد هو كل من عدا انهم المرفوعة عليه الدعوى ، ولا يمنع من تحليفه أن يكون قد سبق انهم أو أنه يحتفل أن تقدم عليه الدعوى من وقائع منصفه بالولاية لتبني شهادتها أو كونه أبدي أقوالاً أمام سلطة التحقيق بغير يمين (١١) - واستحلاف الشاهد هو من طيات التحقيق بغية حمله على قول الصدق (١١) - وتقدير من الشاهد مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع (١٢) - أما إذا كان الشاهد لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة جاز سماع شهادته على من يمين

١٠٨ - تمسك من ٢٦٥ ماضي ١ - ويرى حراوي (ص ١٢٢٥) أن المحكمة إن قبلت القدر وسبب أدلة الشاهد من المقولة فلا تكفي بتعميقها ، أما إذا لم تغير بغير أصلاً - م يمين في مظهرها تماماً لجور لها تخفيض بمقولة حيث يكون لها تفهيمها -

١١ - مبرر الإحصائية ١٣/٧/١٩٢٥ لجانها من ١٦ ق ١٧٨

(١١) - نص ١٩٥٢/٧/٢ أحكام القضاء من ٤ ق ٣٧٠ - ١٩/٥/١٩٥٢ من ٣ ق ٣٥٨ ، ١٩٤٩/١١ من ١ ق ٩ - ولا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادة المتهم إن جبهة مع حليفه اليمين - بعد أن قررت محكمة لجنايات فصلها عن جديده - ما دام هذا الشاهد أو يكن عند أدلة الشهادة أمام محكمة المرفوعة عليه بدعوى لجنايات كمنهم في ذات لوائحه محلي المحكمة ، قضى ١٤/١/١٩٥٧ أحكام القضاء من ٨ ق ٩ (٩) - (١١١) قضى ١٧/٤/١٩٦١ أحكام القضاء من ١٢ ق ٨٢ - (١١٢) جازر - ٢ بطل ٤٠٩ ، مبرر ج ٧ بطل ٣٥٢٣ -

الاستدلال بدوى يمين وبناء الحكم عليها (م ٢٨٢ / ١ أ ج) ، بشرط أن يكون مميرا (١١٣) . وهناك نص المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية التي أحاطت اليها المادة ٢٨٧ أ ج أنه يجب للأحد بشهادة اشهاد أن يكون مميرا . فإن كان غير ممير لأي سبب فلا تقبل شهادته ولو على مسيل الاستدلال .
 إذ لا يسمى عن الأقوال التي ينطى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . وعلى المحكمة متى طعن على الشاهد بأنه غير ممير أن تحقق هذا الطعن بدعوى أن غاية الأمر فيه (١١٤) . على أنه إذا حلف المصير الميمير اليمين فلا يسفر هذا عن بطلان لأجراءات (١١٥) . وإذا كان الشاهد أصميا أيكما فإن استخلاص اليمين من انطاني البعده عن مأبوف مثله ، فلا يكلف القاضي باستجواب (١١٦) .
 ويسمح للمدعي بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين (١١٧) (م ٢٨٨ أ ج) وقضت محكمة النفس بأن المدعي بالحقوق المدنية يسمح كشاهد ويحلفه اليمين إذا طلب ذلك أو طلبه المحكمة سواء من تعفاء نفسه أو ماء على طلبة انحصوم (١١٨) . وهذا قضاء منها غير دقيق حيث لم يعد الأمر - بعد صراحة نص المادة ٢٨٨ أ ج - يتمتع بطلب من أي جانب . ولا يصح الحكم أن يقول

(١١٣) حتى بأنه إذا كان لطاع لا يسمى أن تطلق التي أحاطت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما القصر على لقول بعدم مكان الإعتناء إلى أقواله لصغر سنه وجرار التأثير عليه فذلك منه يكون محاولة غير مقبولة في تقدير الأدلة (نفس ١٢/١٢/١٩٥١ أحكام لنفسه س ٢ ق ٢٨٤ ١/١/١٩٧٣ من ٢٤ ق ٩١) . ويجب للأحد بشهادة الشاهد أن يكون مميرا ، لأن كان غير ممير فلا تقبل شهادته ولو على سمين الاستدلال (نفس ١٧/١١/١٩٧٥ أحكام لنفسه س ٢٦ ق ١٥٤) . فإذا قامت مبررة جديده حول قدرة الشاهد على التمييز فإنه يصح على المحكمة أن تحقق هذه الملاءمة بلوغا إلى غاية الأمر أنها للاستبيان من قدرة هذا الشاهد على تحصيل الشهادة أولا أو ثانيا عليها بما يقتضيه (نفس ٢٥/١/١٩٧٦ أحكام لنفسه س ٢٧ ق ٢٠ ٢/٢/١٩٧٦ من ٢٠ ق ٩) .

(١١٤) نفس ٧/٢/١٩٧١ أحكام لنفسه س ٢٢ ق ٤٨ .

(١١٥) نفس ٣/٢/١٩٧٣ لخدمة س ٩ ق ٢٢٢ . ويجب المحكوم عليه بطريقة جنابة مدة معقولة لتبيخ لا يترتب عليه بطلان وتظل هذه الشهادة في قبس الاستدلال التي جرت تقديرها للقاضي (نفس ٢٢/٦/١٩٦٥ أحكام لنفسه س ١٦ ق ١٢٩) .
 (١١٦) نفس ٢٢/١١/١٩٢٨ للمدعى س ٩ ق ٢٢ .
 (١١٧) نفس ١٣/١/١٩٤٨ مبيوعة الترافد القانونية ج ٧ ق ٦٧٠ قبل النفس على ذلك صراحة في القانون .
 (١١٨) نفس ٦/٢/١٩٧٨ أحكام لنفسه س ٢٩ ق ٢٥ ، ٢٢/١/١٩٧٢ من ٢٤ ق ٢٢ .
 ٢/٢/١٩٧٠ من ٢٦ ق ٩٥ .

هي قصاته على أقوال المدعى بالحق المدعى ما دامت المادة ٢٨٨ آ ١ تجبر سماعه كشاهد (١١٩) . ويسمع المجلس عليه بعد حلف اليمين (١٢٠) - ومتى حلف الشاهد اليمين أمام هيئة المحكمة فإن كل ما يقوله من أقوال أمام الهيئة ذاتها يكون بناء على اليمين التي حلفها - وأما إذا كان ذلك في عدة مرات وأوقات في نفس الجلسة (١٢١) .

ولا يحظر القبول سماع اشهاده التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، من المحكمة أن تأخذ بها وتمسك بعقيدتها متى اقتضت نصحتها (١٢٢) .

عندما كانت المحكمة قد اطّأنت إلى أقوال المجلس عليه التي أداها في محضر التحقيق الاستدائي فبشر حلف يمين بعد أن استحالت سماع شهادته أمامها لوفاة فان لا يقبل مصادرتها في عقيدتها فإنه وإن كانت الشهادة لا تكامل عن غيرها فيكون الإحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا يعني من الأقوال التي مدلى بها الشاهد بعير يمين أنها شهادة . فالشاهد لغة هو من طلع على الشيء وعابه والشهادة اسم من المشاهدة وهي الإطلاع على شيء عياناً ، وقد اعتبر القبول الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم فلا نصيب الحكم وصلة أقوال المحقق عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة (١٢٣) .

وصيغة اليمين هي أن يشهد الشاهد بالحق ، فلا تبطل اليمين إذا لم يحلف بالألفاظ المنبئة بالنس لأبنا على أي الصور تؤخذ الفرض منه وليس من الضروري ذكر صيغة اليمين التي حلفها الشاهد في محضر الجلسة إذ

١٩١ - نص ٢٤ ١٢/١٢/١٩٧٣ أحكام نقض من ٢٣ و ٢٢٢

و ١٩٢ - المحقق عليه في دعوى لا يعتبر نصها للمتهم فيها بل سمع المتهم في الدعوى

التي هي من النيابة لصومية وادد للمحكمة أن تسمع المجلس عليه كشاهد هل للمتهم (نقض ١٢٢/٢/١٩٥٦ أحكام النقض من ٢ في ٢٨٧ ، ٢٨/١١/١٩٥٠ في ١٠٧) .

١٩٣ - نقض ١٧/٥/١٩٤٨ مجموعة بقاوت الدواية ج ٧ ص ١١ ، ١١/٥/١٩٢٢ المحل

١٥ و ١٥

١٩٤ - نقض ١/٢/١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ في ٢ ١٥/٢/١٩٦٦ من ٢٧ و ٤٣ .

١٩٥ - نقض ٢١ ١/١/١٩٦٨ أحكام النقض من ١٩ في ١٦ ١٦/٤/١٩٧٣ من ١٤

في ١٩ - وقد ورد به أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تسمع من طرفها بالإبادة من

وأن سماع سبل على سبيل الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطّأنت إلى أقوال المجلس عليه التي

أداها في محضر قبيل الواقعة يتبر حلفه يمين فإنه لا يبعد من طاعن مبيد . محكمة من

عقيدتها .

المفروض أنه حلف اليمين بالصيغة التي نص عليها القانون (١٢٣ مكرر) ومنى كان الثالث أن يشاهد حلف اليمين هناك الإجراء يكون صحيحاً ولا يؤثر في ذلك أن يكون الشاهد أثناء الحلف قد وصح يده على المصحف ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون بزياد في طريقة الحلف (١٢٤) ، وعدم اشتغال محضر الجلسة من ذكر حلف الشهود اليمين لا يترتب عليه بطلان في الإجراءات (١٢٥) ، وإذا كان منع الشاهد بدون حلف يمين قد تم بحضور محامي المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء فإن حقه في السفح بطلانه يكون قد منقذ (١٢٦) .

و لا منع عن اليمين وكذلك عن شهادة بوجوب الحكم على الشاهد في مواد المناقصات بالمرامه التي لا تزيد على عشرة جنيهات وفي مواد الجبايات والجمع بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو مرامه لا تزيد على ستين جنيهاً (م ٢/٢٨٤ ج) ، وعسوق الشاهد عن امتناعه قبل الفصل باب المرامه يعفيه من العقوبة المحكوم بها كنها أو بعضها حسب تقدير المحكمة (٢٨٤ / ٣ ج) .

ويجوز أن يمتنع عن الشهادة من يظنه أو يمتنع عنه قانون الإثبات أداء أقواله (١٢٧) ، كما يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد أصوبه وفروعيه وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثانية ودرجة ولو بعد انقضاء راطله الزوجية وذلك ما لم تكن الحرية قد وقعت على الشاهد أو على أحد أقاربه وأصهاره الأقربين أو إذا كان هو المبلغ عنها أو إذا لم تكن هناك أدلة أثبتت أخرى

(١٢٣ مكرر) نقض ١٩٢٥/١/١٥ ، لمطاعة من ٥ من ٦٧٤ .

٢٤ ، نقض ١٩٢٨/٦/١ مجبوعة القواعد (الدورية) ج ٧ ق ٦١٧

(١٢٥) نقض ١٩٠٧/١٢/٢٨ ، مجبوعة المرسمة من ٩ من ٩٦

(١٢٦) نقض ١٩٥٥/١٠/٣ أحكام النقض من ٦ ق ٣١٢ ، ١٩٥٧/٤/١ من ٨ ق ٨٦ .

(١٢٧) أن المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه لا يجب على أحد الزوجين أن يشي ما يأنه به الآخر أثناء الزيجة فقد أضافت أنه يجوز الاستسناد بأقواله لأن عبدة النص لا تقيد أكثر من اعتد السامد في الإدلاء بالشهادة من السر الفير استودعت (نقض ١٩٤٩/١/١٧ مجبوعة القواعد الدورية ج ٧ ق ٧٨٨) ، ولا يستند الحكم السابق إلى ما يحصل بسبب أحد الزوجين أو يقع عليه بصره (نقض ١٩٦٠/٢/٢ أحكام النقض من ١٦ ق ٢٦) ، أن الإفك ، المحذور هو ما عساه يكون قد أبلغ به أحد الزوجين الآخر أثناء الزوجية ولو بعد انقضاءها ، في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بسبب بقاء أو جنة وقعت منه على الآخر (نقض ١٩٦١/٣/٢ أحكام النقض من ١٢ ق ٦٢ ، ١٩٧٨/٢/٦ من ٢٩ ق ٢٥) .

(١/٢٨٦ أ ج) وهذا النص لا يمنع الشاهد من الشهادة ضد زوجته أو قريبه بل يعفيه من الشهادة أو أراد (١٣٨) . ولا يجوز أن يسمح كشاهد القاضي الذي يعصل من الدعوى أو يسعى فيه العينة المطلوبة ، ولا وكيل النيابة المحاضر في الجلسة لتعارض الشهادة مع كونه حاضرا في الدعوى ، وإن دعت الحاجة إلى شهادته وجب أن يعثل النيابة غيره ، وكذلك لا يصح أنه يؤدي الشهادة كاتبا الجلسة خشية عدم الاطمئنان إلى تحريره لمحضرها (١٣٩) . ولا يوجد ما يمنع من استدعاء مأمور الضبط القضائي وأعضاء النيابة العامة شهودا في القضايا التي بشرها بعض إجراءاتها (١٤٠) ، على أن استدعاء أحد منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو لسلطة التي يؤدي الشهادة أمينا محلا بذلك (١٣٩) .

٢٩٥ - كيفية سماع الشهود

أبانت المادة ٢٧٨ أ ج كيفية سماع الشهود وهي تخلص في إبداءة عليهم واثبات حضورهم في محضر الجلسة سواء كانوا شهود إثبات أو شهود نصي ثم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم (١٣٢) . وعلا يكون خارج الجلسة ويستمع كل واحد منهم على انفراد ، ومن يئى بأقواله لا يقدر قاعة جلسة إلى حين سماع باقي الشهود حتى لا تتأثر الشهادة (١٣٣) . وذلك أو وقت افعاله أو بمرأفة ما لم توحى المحكمة للشاهد بالخروج أو اذا أحتت الدعوى لجلسة مفصلة (١٣٤) . ولقد أجاز المشرع إبعاد الشاهد أثناء سماع شهادة آخر حتى ينتهى التأثير عليه أن اقتضت المصلحة ذلك ، ويصح مواجهة الشهود بعضهم متى كان في ذلك فائدة في ظهور الحقيقة (م ٢٧٨ أ ج) . ولا توجه

(١٣٨) نقض ١٩٦١/٢/٧ أحكام النقض من ١٢ ق ٦٢ .

(١٣٩) نقض ١٩٥٣/١/١١ مجبوه للرجوع المدونة ج ٦ ق ٦٨ ، جازر ج ٢ ق ٤١٢

أبوالقاسم م ١٥٦ ق ١ ٢ .

(١٤٠) نقض ١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة النجاة القانونية ج ١ ق ١٠ .

(١٣١) نقض ١٩٦١/١/٦ أحكام النقض من ١٢ ق ١٧

(١٣٢) وقد قضى بأنه لا يجب الحكم أنه لم يستع محضر الجلسة أن شاهده سمع لم يكن موجودا خارج الجلسة ، وقد كان لفتهم أن يتقدم بمحكمة بدلية من اعتراض من هذا القبيل ، وما دام هو لم يعص وليس له أن يشر ذلك أمام محكمة النقض ؟ نقض ١٩٥١/٢/١٢

أحكام النقض من ٢ ق ٢٨٣ ، ١٩٧٠/٦/١٦ من ٢٥ ق ١٢٨) .

(١٣٣) نقض ١٩٣٨/٥/٢ لمادة من ١٩ ق ٨٩ .

(١٣٤) لا يطبق حكم المادة ١٦٦ أ ج على حالة ما اذا تسكى الشهود الذين لم تسمع شهادتهم من الاحتلال مع من سمعت شهادتهم أثناء الفترة التي توسعت جلسات الصلح ونسأه نقض ١٩٦١/١/٢٨ لمجموعة الرئيسية من ١٢ ق ٦٢) .

المادة ٢٧٨ ج على المحكمة سماع لشهود جميعاً في جلسة واحدة أو ضرورة اجراء مواجهة بينهم وإن سوغ ذلك ولم يرتب القانون البطالان على مخالفة الاجراءات استصوص عليها في المادة المذكورة (١٣٥) .

والأصل أن يكون الادلاء بالشهادة شفويًا دون الاستعانة بأوراق أو مذكرات ، ومع هذا فإن الاستعانة بورقة مكتوبة لا تبطل الشهادة ، وهو أمر يفهمه القاضي حسب طبيعة الدعوى كما إذا كانت الشهادة منصبة على أرقام حسانية (١٣٦) .

ولقد أجاز القانون تلاوة أقوال اشهاد التي سبق أن أدلى بها إذا تعذر سماع شهادته بعد ذلك لأي سبب كان كسفره أو مرضه أو وفاته (١٣٧) ، وكذلك إذا لم يذكر الواقعة التي يشهد عليها ، وأجراً إذا تعارضت شهادته في الجلسة مع تلك الثابتة في الأوراق (م ٢٨٩ و ٢٩٠ ج) (١٣٨ مكرر) ولقد عسر تقرير لجنة الإجراءات القضائية لمجلس الشيوخ عبارة تمذر سماع الشاهد بأنها تشمل كل الأحوال التي لا يحضر فيها الشاهد أمام المحكمة سواء لأسباب قهرية أو لامساعه عن الحضور ، كما يشمل امساعه عن أداء الشهادة ، ومن الصور أيضاً عدم الاعتداء إلى اشهاد (١٣٨) . والأصل أنه متى أمكن حضور الشاهد وجب استدعاؤه وصنع أقواله ، فلا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي إلا عندما يتحسول انقضاء ذلك في الأحوال الواردة على سبيل الحصر (١٣٩) . وإذا لم يحضر الشاهد ما كتبت

(١٣٥) قاضي ١٩٠/٢/٨ أحكام القضاة من ٢٦ ق ٩٥

(١٣٦) قاضي ١٩٥٤/٧/٥ أحكام القضاة من ٥ ق ٢٢٣ ، ١٩٧٤/١٢/٢٢ من ١٥

و ١٩ .

(١٣٧) قاضي يأنه ليس من الأوسع المصلحة للإجراءات رلا للحكم أن تلاح المحكمة بأقوال

يجي عليه فتوى دون تلاوتها بالجلسة (قاضي ١٩٢١/٢/٢٩ المصلحة من ١٧ من ١٤) .

وبأنه من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الإجراءات التي تخص باب المنازع للمحكمة

عند تمذر سماعه لأي سبب من الأسباب ولست من الإجراءات التي أوجب عليها القضاة (قاضي

١٩٥٧/١٠/٢٨ أحكام القضاة من ٨ ق ٣٢٥ ، ١٩٥٩/١/٥ من ١٠ ق ١) . إلا أنه طمأنها للهم

أو المداخلة منه (قاضي ١٩٦٥/٥/٣ أحكام القضاة من ١٦ ق ٨٤) .

(١٣٧) مكرر) وينبغي هذا الحكم أمام محكمة الجنايات عملاً بأشادة ٢٨١ ج (قاضي

١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام القضاة من ٢٧ ق ٢٣٠) .

(١٣٨) إذا كانت النيابة قد قررت أنها لم تستدل على الشاهد وكان منهم لم يبه استعاده

للتبطل هنا فاعتبرت المحكمة على أقواله في التفتيشات فلا وجه بالنسبة إلى حسمتها (قاضي

١٩٥٢/٥/٢٧ أحكام القضاة من ٣ ق ١٢٤) .

(١٣٩) قاضي ١٩٦١/٤/١٧ أحكام القضاة من ١٢ ق ٨٦ .

محكمة بسلامة أقواله ولم يعترض أحد المصوم في الدعوى على ذلك الاجراء ولم يطلب حضوره سماع شهادته فلا محل للسعى على التحكم ان استند الى تلك الأقوال (١٤) . وقد صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل م ٢٨٩ ج وحول المحكمة الاستئنافية عن الشهود اذا قبل منهم أو اندخلهم عنه ذلك ويستوى في ذلك أن يكون القول صريحا أو ضميا ينصرف المتهم أو المدعى عنه (١٤١) . ولا يحول عدم سماعهم أمامها من أن تصمد في حكمها على أقوالهم لئى أدلوا بها في التفتيشات لأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة (١٤٢) .

وبعد أن يؤدي الشاهد الشهادة فإنه يوقع عليها ، على أن انشاء التوقيع لا يرتب عليه بطلانها ، والأمر يرجع الى اطمئنان المحكمة لها ، وما نصته عنه المادة ١١٤ أ ج إنما هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التي لم يرتب انقايون المطلق على مخالفتها (١٤٣) .

ولا يجوز رد الشهود لأن أقوالهم محل مناقشة من المصوم وتقدير من محكمة (م ٣٨٥ أ ج) (١٤٤) .

٢٩٦ - تقدير الشهادة

الشهادة هي عماد الاثبات في الدعوى الجنائية وهي ككن الادلة مبيها تصحح لتقدير القاضي (١٤٥) . فله أن يأخذ بما يطمئن اليه منها ويترج ما لا يرتاح اليه (١٤٦) ، وهو غير ملزم ببيان سبب عدم طمئنه الى أقوال شاهد

-
- (١١) نفس ١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ في ٢٩ ، ٢٥ ، ١٩٥٤ في ٢٣٧
 (١٢) نفس ١٩٥٩/١/١٥ أحكام لنقض س ١٠ في ١ ، ١٩٦٣/١/٢٩ س ١٤ في ١٣
 ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٨ في ١٣٠ ، فانما رفضت محكمة جنح سماع الشهود واسطر الدفاع لقبول ما أتته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع شهود ، فإن الحكم في دعوى دون اجابة هذا الطلب يمت احلالا بحق المدعى (نفس ١٩٦١/٢/٦ أحكام لنقض س ١٢ في ٥٧) .
 (١٤٢) نفس ١٩٦٥/٥/٢ أحكام بنقض س ١٦ في ٨٤ .
 (١٤٣) نفس ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ في ٤ .
 ١٤٤ نفس ١٩٧٧/٢/١ ، الصانعة من ١٧ في ٩٨٥
 (١٤٥) نفس ١٩٦١/١١/١٧ أحكام النقض س ١٢ في ١٨ ، ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ في ١٢٠ .
 (١٤٦) نفس ١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ في ٨٧ نفس بأن سكوت الضابط من الادلاء بأسماء أفراد القوة العسكرية له لا ينال من سلامة أقواله وكذايتها كدليل في الدعوى (نفس ١٩٧٩/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ في ٢٦) .

معين ، لأن هذا قد يكون معناه ما لاحظته بنفسه على شهادته عند ادلائه
بقوله - ومن يستقر عليه في قضائنا تأسيس على ذلك ان المحكمة الأحد
يقول شاهد في التحقيق الابتدائي وان حالف قولاً آخر له في الجلسة اد
ليرجع في ذلك ما تقتضيه به وتطعن اليه (١٤٧) * والممكن - حرج يسرى ان
لها الأحد بأفوال الشاهد في الجلسة وان خالفت أقواله في التحقيق
الابتدائي (١٤٨) ، وهي في أي الصورتين غير ملزمة ببيان عدة اطرافها أو
أحدتها بأي القولين (١٤٩) الا أنه متى أفصحته المحكمة عن الأسباب التي من
أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد فان محكمة التقضى أن تراقب اذا كان من
شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خصصت اليها (١٥٠ مكرر) *
هالمحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أحدتها بما
اقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما يطمئن اليه وتخرج ما عداها ، ولها
في ذلك أن تأخذ بأقوله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون
أن يبين الغلطة في ذلك ودون أن تكسر بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى
مادام له أصل فيها (١٥٠) * ولا حرج على المحكمة اذا هي أخذت بأقول الشاهد
في التحقيق دون أقواله بالجلسة لشي وجهت إنيابة اليه على أثر الادلاء به
بهمة شهادة الزور وأداته المحكمة فيها (١٥١) * وللمحكمة أن تأخذ بأقوال
شاهد في التحقيق وان لم يسمح شهادته بنفسه ما دام مطروحة على بساط
استحت في الجلسة ، وما دام الطاعن لم يطلب ايها سماع ذلك الشاهد اذا
كان يرى أن في سماعه ما يستدعيه (١٥٢) * ونقص الحكم وعادة القصية
للمحكم فيها من جديده لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادة اني أدبت
أمام المحكمة في المحاكمة الأولى بل بها نظر معتبره من عناصر الدعوى شأنها
في ذلك شأن مصادر التحقيق الأولية وبمحكمة أن يستند اليها في
قضائها (١٥٣) *

- (١٤٧) نظري ١٩٥٥/١/٦٠ أحكام التقضى س ٦ ق ١٢٠ ١٨ / ١ / ١٩٦٦ من ٦٧
ق ١٨٥ ، ١٩٧٢/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨١ *
(١٤٨) نظري ١٩٥١/١/٤ أحكام التقضى س ٦ ق ٢ ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ ق ١٢٥ *
(١٤٩) نظري ١٩٥٥/٣/١٩ أحكام التقضى س ٦ ق ٢١٤ ، ١٩٥٢/٢/٤ س ٢ ق ٢٥٥
١٤٩ مكرر بقى ٢٤ ١٩٧٨/٤ أحكام التقضى س ٢٩ ق ٨٦ *
(١٥٠) نظري ١٩٧٣/٤/٩ أحكام التقضى س ٢٥ ق ٩١ ١٩ / ١ / ١٩٦٦ س ٢ ق ١٥
(١٥١) نظري ١٩٥٣/٢/٢ أحكام التقضى س ٥٠ ق ٣٧٠
(١٥٢) نظري ١٩٥٨/٩/٢٣ أحكام التقضى س ٩ ق ١٧٦ ، ١٩٥١/٣/١٠ س ٥ ق ١٢٩
١٩٥٦/٤/١٠ س ٣ ق ١٦٢ *
(١٥٣) نظري ١٩٦٢/١/٢٦ أحكام التقضى س ١٣ ق ١٦٩ *

ويشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهي لا تعبر كذلك إذا صدرت أثر إكراه أو تهديد كأنما ما كسبان بدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه (١٥٤) ، وقد قصت المادة ٤٢ من دستور مصر سنة ١٩٧١ على أن كل مواطن يقطن عليه أو يحبس أو يقيد سريته بأي قيد يجب معامته بما يحفظ عليه كرامه الأسباب ولا يجوز ابتداءه بديس أو معثون كما لا يجوز حرقه أو حبسه في غير الأماكن الخاصة للقوانين الصادرة لتنظيم السجن - وكل قول يثبت أنه صادر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه ، والدفع بطلب أقول لشاهد بصورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري ينتمي على محكمة المصنوع أن تعرض له بالمناقشة والتقصيد ينتمي على صحته (١٥٥ مكرر) والعبرة في أمية الشهادة هي بوقت وقوع الأمر الذي يؤدي عنه وبوقت أدائها (١٥٥) .

ومحكمة المصنوع أن تجري أقوال الشاهد فإحد بعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحلها وما دام يصح في العمل به يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر (١٥٦) وأن تأخذ بما تظن أنه من أقوال الشاهد في حتى بعض الماديين وتعرض عملاً بظن إليها في حق البعض الآخر دون أن يعد هذا ناقضاً يصيب حكمها (١٥٧) ، ولها أن تجري أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أحده عنه والفكر الذي رواه وبين ما أحده من قول شاهد آخر ، ما دام ما أحدث به

(١٥٤) نفس ١٩٧٥/٥/١٢ أحكام النقض من ٢٩ ق ٩٨ ، ٢٧ / ١٩٦٩/١٠ ق ٢٠ ق ٢٢٩ ، ومجرد نفوذ الشاهد وضيقته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سزائه بالتحقيق لا يصح عقابه لثبوت أنه لا أثر للقانون المترتب على تلك الأقوال حتى إطلاقات المحكمة التي صدرت بها بطلانها للواقع (نفس ١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٠٠) .

(١٥٤ مكرر) نفس ١٩٧٥/٥/١٢ أحكام النقض من ٢٦ ق ٩٨

(١٥٥) نفس ١٩٦٥/٦/٢٩ أحكام النقض من ١٦ ق ١٢٥

(١٥٦) نفس ١٩٧٨/٦/٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ٢٥ ، ١٩٧٣/٤/٨ ق ٢٤ ق ١٢ ، ١٩٥٥/٤/٥ ق ٦ ق ٢٤٢ ، ١٩٦٥/٦/١٥ ق ١٦ ق ١١٨ . ومن المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من الوال الشهود إلا بما تقيم عليه قضاها (نفس ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٢٤) .

(١٥٧) نفس ١٩٥٥/١/٨ أحكام النقض من ٦ ق ٢٤٢ ، ١٩٥٥/١/١١ ق ١١٩

١٩٥٥/٢/٢٦ ق ١٨٧ - ١٩٥٤/١١/٢٢ ق ٦٩ ، ١٩٦٥/٦/١٥ ق ١٦ ق ١١٨ .

في شهادتهما يصح على واقعه واحدة ولا يوجد خلاف فيما نقلته عنهما معا (١٥٨) . وحده المحكمة في تحرئة أقوال الشهود أن يكون فيما يمكن التحرئة ، بأسباب خاصة بمنهم أو بسبب بدوهم أو لاعتبارات هامة تصرف في كل المصالح والمخالفات في حقهم جميعا ، بشرط أن لا تفسخ المحكمة تلك الأقوال بما يحجبها عن معناها ويجرمها من مواصفاتها (١٥٩) .

وللمحكمة أن تطرح أقوال من لا تثق به ولا تطعن إلى صحته روايته من الشهود وأن تأخذ بما يرتاح إليه ضميرها ما دامت تستخلصه بأسباب مدعاة عقلا ويكون له أصل كتاب في الأوراق (١٦٠) . والمحكمة حين تطرح قول من لا تثق بشهادته غير ملزمة بتبرير هذا الإطراح (١٦١) ، ويسوى في ذلك أن يكون أدلة الشهود شهود اثبات أو نفي (١٦٢) ، ما دام الرد على أقوالهم يستفاد من الأحاد بأدلة الثبوت التي أردها الحكم (١٦٣) ويجوز للمحكمة أن تسمح شهادة المحكوم عليه بمعونه الجدية على سبيل الاستدلال ، لأحد بأقواله متى اطاعت إليها (١٦٤) .

وللمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد ولو كان قريبا للمجني عليه ، لأن ذلك

(١٥٨) نفس ١٦٦٩/١٢/٨ أحكام النقص من ٢٠ ق ٢٨٨ ، ١٩٧٨/٢/٦ من ٢٩ في ٩٥ .

(١٥٩) نفس ١٩٧٦/١٠/١٧ أحكام النقص من ١٧ ق ٦٧٨ . ولا يجوز للمحكمة أن تستدل في رواية الشاهد ذاتها وبالحديث على وجه خاص يخالف صريح عبارتها أو أن تقيم قضاءها على مروي عن القاضي صريح روايته (نفس ١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقص من ٢٧ ق ١٤١ ، ١٩٧٤/١/٢٥ من ٢٥ ق ١٦٥) .

(١٦٠) نفس ١٩٦٢/٤/٢٢ أحكام النقص من ١٣ ق ١٠٥ ، ١٩٥٥/٤/١١ من ٦ ق ٢٥٢ . وهذا يشاهد في أقواله السابقة لا ينفي وجودها (نفس ١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقص من ٢٣ ق ١٦٤) .

(١٦١) نفس ١٩٥٧/١١/٢٥ أحكام النقص من ٨ ق ٢٥٦ ، ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ق ٥٣ .

(١٦٢) نفس ١٩٥٤/٦/٣ أحكام النقص من ٥ ق ٣٧٠ . على أنه، حتى تعرضت لردّه على أقوال شهود انفي عليه أن ينرم الوقائع الخاصة بالمعنى وأنه يكون لما استخلصته أصل ثابت في الأوراق وإذا خالف ذلك لأن سكتها يكون مطلوباً على خطأ في الاستدلال (نفس ١٩٦٢/١/٣٠ أحكام النقص من ١٣ ق ٢٨ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ق ١١٧) .

(١٦٣) نفس ١٩٥٦/٣/٢٦ أحكام النقص من ٧ ق ١٣٦ ، ١٩٧٣/١/٢٨ من ٢٤ ق ٢٥ .

(١٦٤) نفس ١٩٥٤/١١/١٩ أحكام النقص من ٦ ق ٣٩٥ .

أمر موكوله أي اطمئنان محكمة الموضوع لصحة ما شهد به (١٦٥) . ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت سماعية (١٦٦) منقولة عن شاهد آخر حتى ولو أنكر الشاهد صحة صدورها منه متى بيّنت صحتها واستبعدت بصورها عن نفي عنه (١٦٦ مكرر) ، إلا أنه يجب مع ذلك أن تكون مدونات الحكم كافية بدانها لا يصح أن للمحكمة حين قصت في الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بمسبب الأدلة القائمة فيها وأنها تبيّنت حقيقة الأساس الذي يقوم عليه شهادة كل شاهد (١٦٧) . وللمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ، ولو كانت بيّنة وبين التهم خصوصاً قائمة ، أو المبره في تقدير الشهادة والاعتداد بها هو بما تقتضيه المحكمة وتطمئن أي صحتها (١٦٨) . وكذلك ليس من شأن اختلاف أقوال الشاهد ورأي الخبير المعنى في تقدير الساعات ما يهدر شهادة الشاهد ما دامت المحكمة قد اطمأنت اليه (١٦٩) . ومن المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مصموم الدليل القوي ، بل يكفي أن يكون حجاج بدليل القوي غير متناقض مع الدليل القوي تناقضاً يستلزم على الملاحمة ولو يوفق (١٧٠) . وقد قصى بأن صحة استدلال المحكمة بأقوال الشاهدة لا يؤثر فيها بعل الحكم من ملاحظته أثبتها المحقق في محضره من أنها كانت تذكر أقوالاً خارجة عن الموضوع وما يراعى له في ذلك من أن بها ضعف في قواها العقلية ما دامه المحكمة قد اطمأنت إلى صحة أقوالها وذكرت من البيانات وانقراض ما يؤيد هذه الأقوال (١٧١) . وأن التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدلة من قولهم استخلاصاً صائفاً بما لا تناقض فيه (١٧٢) .

(١٦٥) نفس ١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض من ٢ ق ٢١ = ١٩٥٥/٥/٣١ من ٦ ق ٢١٥ ، ٢٥ ، ١٩٧٢/٣/٢٤ ق ٢٤ ، ٨٤ ، ١٩٧٧/١/٣ من ٢٨ ق ٢٨ (١٦٦) نفسه ١٩٦٦/١١/١٥ ، ١٩٦٨/٦/١٧ ، ١٥٣ ق ١١ ، ١٩٦٨/٦/١٧ من ١٩ ق ١٤٧ ، ١٩٧٣/٦/١ من ٢٤ ق ١٥٠ .

(١٦٧) مكرر نفس ١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٢ ، ٢٤ ، ١٩٧٨ من ٢٩ و ٨٧ .

(١٦٨) نفس ١٩٦٣/٣/١٢ أحكام النقض من ١٤ ق ٢٨ . (١٦٩) نفس ١٩٧٩/٢/٤ أحكام النقض من ٣٠ ق ٤٠ ، ١٩٥٧/١١/١١ من ٨ ق ٢٣٩ . ويصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من بيوبه خصوصاً إذا سبق له المساعدة معرفة (نفس ٢٧ ١٩٦٧/١١ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٥٦) .

(١٦٩) نفس ١٩٥٤/٤/٢٠ أحكام النقض من ٦ ق ١٨٥ ، ١٩٥٢/١١/٢٣ من ٤ ق ٦٧ . (١٧٠) نفس ١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٣٠ . (١٧١) نفس ١٩٥٥/٣/٢٩ أحكام النقض من ٦ ق ٢٣٥ . (١٧٢) نفس ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض من ٧ ق ١٣٩ ، ١٩٦٦/٣/١٥ من ١٧ ق ٦١ ، ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ق ٢٣٤ .

وخطأ المحكم في تريب الوقائع التي رواها الشاهد لا يقدم في صلاته ما دام أنه سس من شأنه أن يعبر من جوهر الشهادة التي استند إليها الحكم (١٧٣) .

ولمحكمة الموضوع أن تكون عقدها من نظم إلى من أدلة الدعوى، وعناصرها وهي غير مكلفة بتتبع الدواعي في كل جرتية يثيرها أو يثار على ما شهد به شهود المعنى إذ يكون ردها على ذلك وطرحها أقوال أدرك لشهود مستعداً من قصائنها بالادانة للدلة التي تبينها (١٧٤) . وإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد سمعت شاهد على صفات شهادته مؤيدة لدواع الطاعن ثم أدلت الحكم لأسبابه ولم تعرض لهذه الشهادة ، فذلك لا يهدح في سلامة حكمها . إذ هي غير ملزمة بالتعليق على شهادة شاهد المعنى وتبرير أطرافها أيها وأحداهما بشهادة شاهد الإثبات (١٧٥) . وإذا كانت المحكمة قد تعرضت لشهادته شاهد المعنى وأدلت بعدم امثليتها إليها فلا تجوز مناقشة حكمها في عدم تمويه عندها (١٧٦) . ولا يعيب الحكم استناده إلى أحد شهود المعنى أقوالاً خلافاً للثابت بالأوراق ما دام لم اتحد من هذه الأقوال دليلاً من الأدلة التي استند إليها (١٧٧) .

ولا يشترط في الشهادة التي تأسد بها المحكمة أن تكون واحدة على الحقيقة المطلوب ثباتها تكميلها بجميع تفاصيلها على وجه دقيق من يكتفي أن يكون من شأن الشهادة أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج منافع يلام مع ما قاله الشاهد بالتقدير الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها (١٧٨) . وإذا ظهر من حكم المحكمة أنها فهمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه محصلها الذي ثبتته في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي إليه واعتبرته دليلاً على الادانة فهذا منها فساد في استدلال يوجب نقض الحكم . ولا نأس على الحكم أن هو أورد مؤدى شهادته شهود لا يثبت حصة ،

-
- (١٧٣) نقلي ١٩٦٥/٦/٢٢ أحكام النقض من ١٦ ق ١٢١
 (١٧٤) نقض ١٩٥٧/١٢/٦ أحكام النقض من ٨ ق ٢٥٦ ، ١٩٥٤/٥/٢٤ من ٥ ق ٢٤٩ .
 (١٧٥) نقض ١٩٦٢/٦/١٦ أحكام النقض من ١٢ ق ٢٥٥ .
 (١٧٦) نقلي ١٩٥٤/٦/٢٢ أحكام النقض من ٥ ق ٢٦٢
 (١٧٧) نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض من ٧ ق ٢٤٨ ، ١٩٥٩/٢/١٢ من ١٠ ق ٦ .
 ١٩٥٧/١٢/١ من ٨ ق ٢٦٢ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ من ٢٤ ق ٨٠
 (١٧٨) نقض ١٩٥٣/١١/٢٥ أحكام النقض من ٩ ق ٤٠ ، ١٩٦٥/٦/١٥ من ١٦ ق ١١٨ +

من نسبها اليهم جميعاً تفادياً من التكرار الذي لا موجب له (١٧٩) . كما انه يجوز في سببهم الحكم لاحالة على بيان شهادة الشهود اى الحصول شاهد آخر صفة معها (١٨٠) .

خامساً - الاستجواب

٢٩٧ - تعريجه

« كانت مرحلة المحاكمة في المرحلة الاخيرة من الدعوى الجنائية وموجب تمكين المتهم من الحرية الكاملة في الادلاء بما يشاء من أقوال دون دفعه الى ذلك مضطراً فيسأل الى قول ما ليس في صالحه ويسهر هذا عن دين اذاتته فنصى الأمر بحريم استجوابه أمام المحكمة ، وهو ما نصت عليه المادة ١٧٤/١ ج بصرها انه « لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل » (١٨١) . والمقصود بالاستجواب المحرم كما دعت محكمة استعصى في أحكامها العديدة هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الادلة انقائه في الدعوى اثباتاً ونعياً في انشاء بصرها سواء أكان ذلك من المحكمة أم المحصوم أو من المدافعين عنهم ما له من خطورة ظاهره وما له يد يودى الى ارباكه وربما استدراجه الى لول ما ليس في صالحه (١٨٢) . وكما يحرم الاستجواب أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه غير جائز أمام محكمة الدرجة الثانية لاتحاد المحكمة في الحالين .

ولكن لما كان تحريم الاستجواب قد قصد به رعاية مصلحة المتهم فان من حقه ان يتنازل عن ذلك التحريم ويقبل استجوابه (١٨٣) اذ قد يرى ان

(١٧٩) نقض ١٦٥٣/٣/١٤ أحكام النقض من ٤ ق ٣٩ - ١٩٧٢، ٥/٧ من ٢٣ ق ١١٦ .

(١٨٠) نقض ١١/١٧ ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ٤١ ، ١٩٦١/١٠/١١ من ١٢ ق ١٥٦ .

نقض ١٩٦١، ٣/٧ من ١٢ ق ٩٢ .

(١٨١) وهو من نصيب النظام الاجليري .

(١٨٢) نقض ١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض من ١٣ ق ١٩٣ - ١٩٣٩/١/٢ المحاكم من ٩

ق ١٨٣ . وحديثاً حتى بأن الاستجواب لمحظور هو الذي يراجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي

دناق عليه فليلاً دنياً بغير كنية فيها سلباً بها او دخولها لها ز نقض ١٩٧٢/٣/١٢

أحكام النقض من ٢٣ ق ٨٢ .

(١٨٣) المحل مقصود به مصلحة المتهم وعدم الله ان يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ،

ما يتبادر من حقيقة ان استجوابه أو بعدم معارضة هو أو المدافع عنه على الاستجواب

اجابة على الأسئلة التي توجهها الله المحكمة (نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٩

١٩٧٠/١٢/٢٠ من ٢٩ ق ٢٩٦)

مناقشته في بعض النقط التي يقوم الاتهام عليها يفيد في ثبات براءته -
ورضاء المتهم بالاستجواب يجب ان يكون صريحا وحاليا من كل صنف او
كراه (١٨١) ، وكذلك اذا لم يعترض عليه هو او المدافع عنه ، فهو
رضاء صميم (١٨٥) . وليس على المحكم من احلال بحث الدفاع بقالة ان المبركه
لم تقم من تمام بعضها بالاستجواب في التهمة المسند اليه غير
صديده (١٩٥ لكرر) .

بيد انه لما كان هناك خصال وجود بعض نقط في الدعوى تحتاج الى
مجرد ايضاح من المتهم في سميل ظهور الحقيقة ، فقد اجاز المشرع للمحكمة
ان تطلب ذلك منه وترخص له بتقديم الايضاحات (١٨٦) . بيد انه لا يجبر
على الاجابة ، فان اوسع وكذلك اذا كانت الاقوال التي يدلى بها في الجلسة
تخالف اقواله الأولى في محصر جميع الاستدلالات أو التحقيق حار بمحكمة
ان تأمر بتلاوة تلك الاقوال (م ٢٧٤ / ٢ ، ٣ - ج) . واستيضاح بعض نقط
الدعوى قاصر على المحكمة فقط ، وهذا هو الفرق بين الاستجواب الذي
يجوز لجميع المحصوم الاشتراك فيه . فقد جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون
الاجراءات الجنائية « يدعى انه اذا قبل الاستجواب كان من حق المحصوم في
الدعوى ان يشترك فيه ، اما استيضاح المتهم من جانب المحكمة عن بعض
وقائع ظهرت أثناء سير الدعوى ، فهو غير مسموع ما دام لا يشترك فيه غير
المحكمة » .

-
- (١٨٥) دافع كاد ٢٢ من دستور مصر لسنة ١٩٧١ وبتد ٢٩٦ في هذا الخلف .
(١٨٥) نفس ١٠/١١/١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ ق ١٧٤ . وقد نفى بأنه من حيث
ان لا جراب لغيره عام محكمة أول درجة قد تم بواقعة الدفاع دون اعتراض منه ، وليس
له ان يبنى عليها من بعد أنها سنجوته ، والدفع بالباطل يسقط اذا حصل الاجراء بحضور
محامي ويدون اعتراضه منه (نقض ٤/٢٠ ١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٨٦ ، ١٩٥٦/٢/١٤
من ٦٠ ، ١٩٥٥/٥/١٠ من ٦ ق ٣٩١) . ولما لم يمتنع المتهم ببعض احيائه على استئنف المحكمة
بغير اعتراض منه أو من المدافع عنه يدل على ان صلبه لم يخاض بالاستجواب (نقض ٢/٢/١٩٦٨
أحكام النقض من ٩ ق ٣١ ، ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ق ٥٥) .
(١٨٥) مكرر نقض ١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض من ٣ ق ١٤٦ .
(١٨٦) نفس ٢/٢٦/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٩ . في توجيه المحكمة الى المتهم من
استئنف من صوابه لا يعد استجوابا لبا من استعماله مما يرد في صحيفة الحالة المدنية المودعة
خلف الدعوى (نقض ١٣/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض من ١٢ ق ٢٠) وكذلك استصدار المحكمة
من المتهم ما اذا كان أحد من هائمه قد قتل قبل الحادث وليس انهم يقتله (نقض ١٩/١٩/١٩٦١
أحكام النقض من ١٢ ق ١٩٣) .

سادسا - الاعتراف

٢٩٨ - دليل يقدره القاضي

كان الاعتراف معتمداً في القديم سيد الأدلة ، فسمح القاضي كرس مسبقاً للوصول إليه ولو بتعذيب المتهم أما اليوم فهو يحصص لقاعدته أصبح انقاضي شأن باقى الأدلة (١٨٦) . وسأول اشرع انكسار على الاعتراف أمام المحكمة فى لده ٢٧١ ، ٢٠١ ج فقال « يسأل منهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المستند إليه . وان اعترف حار للمحكمة الاكتفاء باعترافه و لمحكم عليه يعير سماع الشهود » أى أن اشرع أجاز للمحكمة أن تسمى حكمها على الاعتراف وحده وتوقيع العقوبة على المتهم ، وجاء تقرير لجنة التنسيق « ان المقصود هنا بالاعتراف هو تسليم المتهم بالتهمة تسليماً غير متقيد اذا لم يعترض محاميه . فان كان الاعتراف جريماً أو قيد المتهم بحفظات أو اعترض محاميه وحب على المحكمة المضى الى تحقيق الدعوى وسماع شهودها» (١٨٨) .

والحكم بالادانة بناء على اعتراف المتهم هو أمر حواري للمحكمة فيجوز لها على الرغم منه أن تسمح للشهود والمرافعة في الدعوى ويلاحظ أن الاعتراف يجزى بمحكمة أن لا تسمح للشهود ولكن لا يحق لها مع المرافعة ، ولعل حكمة هذا احتمال أن تكشف المرافعة عن ظروف محفوفة تؤثر فى قدر لعقوبه . ونقد جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية « رؤى اذعان تعديل فيما يمنع عبد اعتراف المتهم فى الجسنة . فخص على أن الاعتراف اذا كان مصفاً على كل نقص لتكون لتجريمه ، حار المحكم فى الدعوى بدون

(١٨٧) تقضى ١٩٥٧، ٥/٢٧ احكام النقض من ٨ فى ١٥- ١٩٥٦، ٢/٢٢ من ٧ فى ٧٦ . وهذه القاعدة كتنق مع مبدأ سرية القاضي فى تكوين الجنائحه لانه يجزى له الحكم ولا يوجب عليه كذا كذا حال فى قانون تحقيق جنديات الامن م ١٣٤) تقضى من ٢٥٩ (١٨٨) الاعتراف هو ما يكون بعد ان ارتكب الجريمة و تقضى ١٩٦٨/٣/١٨ احكام النقض من ١٩ فى ٦٠ اعتراف المتهم امام المحكمة باحدى التهم المستند اليه لا يبرر ما يادكم من جيبا بالنسبة ليدعى انهم الذى دبر بها دون سماع الشهود فى جوازها و تقضى ١٩٥٤/٢/٢٦ احكام النقض من ٨ فى ٥٢ . ومن لئلا أن خطأ المحكمة فى تبنيها لالقرار اعترافها لا يفتح من ملأه حكمها بلأن أن الاقرار قد يكتفى من ائذلائه ما يعزى أدلة ، الدعوى الأخرى، وما دامت محكمة لم يبرئها عنها وسبق الاقرار لقانون المحرر للوزير (١٩٦٩/٥/٢٩ احكام النقض) من ٢٠ فى ٤٤ .

مساع شهود على أن ذلك لا يصح أن يكون سببا للحكم في الدعوى بدون مراعاة ولا مناقشة كما هي الحال في قانون تحقيق الجنايات الأهل ،

والاعتراف ككل الأدلة في الدعوى الحاثية يخضع في صحته وقيمه لتقدير القاضي (١٨٩) وأطعنانه في ما ورد به من أن المتهم هو المرتكب للعمل المسند اليه (١٩) ، ولا يخضع في تقديره لرقابة محكمة النقض (١٩١) .
ومحكمة موضوع ليست ملزمة في أحدها بأقوال المتهم أن يلتزم نفسها وظاهرها ، بل لها أن تأخذ منها بما تراه معادقا لتحقيق (١٩٢) ، فإن استبان القاضي أن الاعتراف لصادر من سبب قد أبغى به عرض معين وأنه لم يرتكب الجريمة كما به أن يطرح ذلك الاعتراف (١٩٣) ، ويحرى التحقيق في الدعوى للوصول إلى الحقيقة (١٩٤) ، إذ يحدث عملا أن يعترف المتهم كذبا بعصافه بجرم المسند اليه ابتغاء إبعاد التهمة عن غيره فربطه بها صلة معينة كأكبر أفراد عائلته ، أو أنه يبقى دخول لمسجن وقد ضاقت به سبل العيش ، وللقاضي أن يأخذ باعتراض المتهم في محضر الشرطة أو في أي مرحلة من مراحل التحقيق متى أمكن إلى صدقة وعطافته للحقيقة وإن عس عنه في

(١٨٩) وكذلك تقدير قيمة الأدلة في (جرائم) قض ١٩٧٢/١/٨ أحكام النقض من ٢٤

في .

١٩ قض ١٩٦١/٥/٧ أحكام النقض من ١٢ ق ٦٢ ، والإقرار مجرد طريقة لأن موضوعه يتعبد دائما على مسألة لا بدلتا لقر لتعريف به أو التصريح عليها ، قض ١٩٥٢/٣/٢٦ أحكام النقض من ٨ ق ٨٢ ، ٤/١٠ ١٩٥٧ من ٨ ق ١٦ ، فلا محل لتعيين القاضي لج في اتباع قواعد الاتهام المعمورة في المواد المدنية في شأن الاعتراف (قض ١٩٥٥/١/٦١ أحكام النقض من ٣ ق ٣٢٨) ، وتقدير الأدلة المسند من اعتراف المتهم في التحليل الإداري هو من أساس الموضعية (قض ١٩٥٧/٦/١٧ أحكام النقض من ٨ ق ١٨١) ، ولمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم ولها أن تخذل حقيقتها دون الأجل بظاهرها (قض ١٩٦١/١٠/٥ أحكام النقض من ١٢ ق ١٦٨ ، ١٢/١٢/١٩٦٧ من ٨ ق ٣٦٧) ، وبها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من الاعتراف المقرر له له أحد بطرس الأكراد (قض ١٩٦٢/١/٧٢ أحكام النقض من ١٤ ق ١٨) .

(١٩١) قض ١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض من ٧ ق ٦٩ ، ١٩٥٦/٢/٢٨ ق ٨٣ .

(١٩٢) قض ١٩٧٨ ٤/٩ أحكام النقض من ٢٩ ق ٧٢ ، ١٩٧٣/٤/٥ من ٢٤ ق ٣٠

(١٩٣) قض ١٩٥٥/١/٦١ أحكام النقض من ٦ ق ١٣٠ ، ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ق ٢٢٢

وبذلك يدير معيب ما قامت المحكمة بتقديره على أساس سادته (قض ١٥ ، ١٩٧٨ ، أحكام النقض من ٢٩ ق ٧٠) .

(١٩٤) قض ١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض من ٦ ق ٢٥٥ ، ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠

ق ١٥٥ .

يقضي مراحل الدعوى (١٩٥) . ولم يحكمه أن تأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش من استظهرت صحته وإطمأنت إليه لاختبارات ساتعة (١٩٦) .
ومضى بأنه لا يصح الاستدلال على الروجة بالاعتراف المسمد أي شريكها من مسمر استعصى البطل (١٩٧) . من أن احطاً من الاستناد في اعتراف لا يؤثر إذا كان لا يقتصر في لا إلى واقعة فرعية دون جوهر الاعتراف (١٩٨) .

وقد قضى بأن التسمييل الصوتي يعد ولا ريب اقاراراً عبر قصائي ، ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها أي المطعون ضمه قد انكر أن هذا التسمييل خاص به ، فإنه يجب على الطاعة أن تثبت صدوره منه طبقاً للقواعد انصافه في الاثبات في لعدون المدعى . راد كالم هذه القواعد بوجوب الحصول على دليل كتابي في هذا الصدد ، فإن قضاء الحكم المضمون فيه بعدم جواز الاثبات بالبينة يسحب على هذا السجين ويخصم لرد عليه ما دام لا يعد عنصراً مستقلاً عن العناصر إلى أدنى الحكم وأيه فيها (١٩٩) .

وكما أن اعتراف المتهم على نفسه يكون محلاً لتقدير العاصي فكذلك اعترافه على نفسه وأقواله على غيره فقط ، فإن اطمأنت إليه جاز أن يسي قضاءه عليه (٢٠٠) حقول متهم على آخر في حقيقة ، الأمر شهادة يسوغ لمحكمة أن تعمل

(١٩٥) نقض ١٩٥٦/٥/٢٨ أحكام النقض من ٧ في ٢١٨ ، ١٦/١٤ ، ١٩٦٦/١٦ من ١٧
٢٧ د

(١٩٦) نقض ١٩٥٦/٢/٢٦ أحكام النقض من ٧ في ١٢٨ ، ١١/١ ، ١٩٥٤/١١ من ١
في ٥١ .

(١٩٧) نقض ١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض من ١ في ٧٦ .

(١٩٨) نقض ١٩٦١/١٠/٢٣ أحكام النقض من ١٢ في ١٦٤ .

(١٩٩) نقض ١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض من ٢١ في ٦٧ .

(٢٠٠) نقض ١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض من ٣٠ في ٤٥ ، ١٩٧٣/١٠/٨ من ٢٤ في ١٦ .
١٩٥٥/٢/٢٦ من ٦ في ١٨٤ . فمن حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت
إليه ولم يكن في الدعوى من دليل مبرحاً ، ولها أن تثبت على حصوله من التفتيش صدوره منه
وتثبت على تلك الأقوال من رأت أنها صحيحة وسادة (نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض
من ٢٠ في ٢٦٣) . وبما كانت تلك الأقوال واردة في معطر الشرطة أو تحتين (باري) (نقض
١٩٦٩/١/١٧ أحكام النقض من ٢٠ في ١٠ ، ١٩٧٣/١٠/١ من ٢٤ في ١) . وبما لقررت أن تقدير
الأقوال التي تصدر من متهم على آخر أثر تفتيش باطل وتعدية مدة هذه الاعمال إرفاقه بالتفتيش
وما الشج عنها هو من شئون محكمة الموضوع (نقض ١٩٧١/١/٢ أحكام النقض من ٢٧ في ٢) .

عنها بالإدانة (٢ مكرر) . ويجوز للمدعى تحرلة اعتراف المتهم فيخذ بعضه
ويطرح بعضه الآخر (٢ ١) . ولا يلزم أن يكون الاعتراف المثلث بمحض
التحقيق موقعا من المتهم ما دام انحصر فيه وقع عليه المحقق والكاتب (٢ ٢) .

ويجب أن يكون الاعتراف الذي يعطى إليه القاضي ويسى عليه حكم
الإدانة صادرا عن إرادة حرة وتلقائيا دون أى مؤثر خارجي ، فإن لاسمه الإكراه
أو جدار أسير هذا عن إطلاقه (٢ ٣) . والدفع بطلان الاعتراف لصدره تحت
تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على المحكمة مناقشته والرد عليه ما دام
الحكم عول في قصده بالإدانة على هذا الاعتراف (٢ ٤) . ولقد سبق ذكر ما
نصت عليه المادة ٤٢ من دستور جمهورية مصر لعربية سنة ١٩٧١ (٢ ٥) .
فالاعتراف بالشئ من الإكراه المادى أو الوعد أو الوعيد كائنا ما كان قدره
لا يصلح دليلا للإدانة في الدعوى ويجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا (٢ ٦) .
وقد بقي قيام الدافع الخارجى المؤثر والدافع الى الاعتراف فانه يصح الاعتماد
عليه في بناء الحكم (٢ ٧) . ومن هذا القيس اعتراف المتهم بارتكاب الجريمة
أثر استدعائها لعرضها على الكذب البوليسى ما دام هذا الإجراء قد تم بأمر
إسبابة ومقصود اظهار انقياده (٢ ٨) . ولا يؤثر في صحة الاعتراف انقوله فانه
كان جميعه الخوف من الاعتداء والإهانة ما دام المتهم لا يدعى أن هذا الخوف
كان وليد أمر غير مشروع (٢ ٩) . وسنجد رجس البوليس لاعتراق صادد من

-
- (٢ ١) مكرر) نفس ١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض من ٢٧٠ ق ٢
(٢ ١) نفس ١٩٦٦/١١/١٥ أحكام النقض من ١١ ق ١٥٣ . ١٦/٥/١٩٦٦ من ١٧
ق ١١١ ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ ق ٢٨ .
(٢ ٢) نفس ١٩٥٥/٤/١٢ أحكام النقض من ٦ ق ١٦٠ .
(٢ ٣) نفس ١٩٥٣/١٢/٢٥ أحكام النقض من ٥ ق ٥٢ . ١٩٧٢/٢/٥ من ٢٤ ق ٦٦ .
(٢ ٤) نفس ١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٢٤ . ١٩٧٣/١١/١٣ من ٢٤
ق ٢٨ ، ٢٨/١١/١٩٧٥ من ٣٦ ق ١٦٠ .
(٢ ٥) راجع عند ٢٩٦ من هذا المؤلف .
(٢ ٦) نفس ١٩٥٨/١٢/٢ أحكام النقض من ٩ ق ٢٤٦ . ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢١
ق ٢٣ .
(٢ ٧) نفس ١٩٦٥/٥/٢ أحكام النقض من ١٦ ق ٨٧ .
(٢ ٨) نفس ١٩٥٤/٤/٢٦ أحكام النقض من ٦ ق ٢٧٥ .
(٢ ٩) نفس ١٩٦٢/١/٢٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦٤ . ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ق ٥١ .
ووفقى بأنه متى كان جنح وليس مكتب المخابرات ومعه قوة كدفية على منزل المتهم مشروعا ،
وكانت قد أدلت باعتراقها أمام وكيل النيابة المحقق بعد إخلاء القيد والقبض فيصبح ملاحق

المتهم ليس فيه مناعة للأجلائي (٢١٠) *

وقد يكون اعتراف المتهم بارتكاب الجريمة معوقا بتحفظات تدركه
المسؤولية ، وفي هذه الصورة يتعين على القاضي أن يبحث الاعتراف والصروف
التي يستند اليها التهم فإن اطمأن أي لا يعرف ويتم يعم لديه الدليل القنع
على صحة الظروف المحيطة به كان له أن يأخذ به كدليل في الادانة *

وفي وقت كان مكنولا نها فيه حرية ادفاع من نفسها بكافة الضمانات فإنه لا يصح الاعتراض
على الاعتراف بشرط أنه قد تولد من خورج من اقراء تمثل فيما تملك التهمة من خوف ولا يمكن
التمرد بخوف من القبض أو الحبس متى يتحمل المقر من اقراءه اذا كان القبض أو الحبس
وفقا صحيحا وفقا للقانون (نص ١٩٥٨/٢/٢٦ أحكام النقض من ٩ ق ٨٢) * سلطان
كويتة في ذات أو معرد المشية عنه لا يعد اكراما مطلقا للاعتراف ما دام لم يستغل بالأذى
مباذبا أو مسوريا (نقض ١٩٦٦/١٦/١٤ من ١٧ ق ٢٠٤ ، ١٩٦٩/٢/٢ من ٢٠ ق ٤٥ ،
١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ ق ١٥) *

(٢١١) نقض ١٩٥٦/٦/١٢ أحكام النقض من ٧ ق ٢٥٩ * وفي الواقعة تغلي ضبط
شرطة في محل المتهم عليه بناء على طلبه ليسمع اعتراف المتهم عناصر جوية دبا للمجلس *

الفصل الخامس

الحكم

٢٩٩ - تعريفه وتقسيماته

الحكم هو الرأي الذي تشهده المحكمة في الموضوع المسموع أمامها^(١) . ذلك أنه إذا ما طرح أحد الدعوى عليها وانتهت الإجراءات أمامها وفقا للقواعد التي سبق بيانها فإنها تصدر قرارا بأفعال باب المرافعة ثم يعلق بحكمها بعد المداولة (م ٤/٢٧٥ ج ١) . وبهذا الإجراء تخرج الدعوى من حوزتها بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من منسب قضائية ، كما لا يحوز لها تعديل حكمها فيما أو إصلاحه إلا بناء على الفصل له بالطرق المقررة أو تصحيح الخطأ المادي المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ ج ١^(٢) .

بعد استجواب المشرع في قانون الإجراءات الجنائية النص على القرار بأفعال باب المرافعة ، وعفاة أن الإجراءات التي تمت في الدعوى تبقى لأن يكون بخاصة أنه في موضوعها يسقط بحكمه . وعملا يصدر القرار بأفعال باب المرافعة بصيغة تتضمن ذلك النص ، مثلا : قررت المحكمة لعلق بالحكم بجلاسة كذا أو بحكم آخر الجلسة أو لحكم بعد المداولة ، وهذه العبارة التي جرى العمل بها تشير جميعها إلى أن باب المرافعة قد أفل .

وبعد أن يتقرر أفعال باب المرافعة تجري المساواة في الدعوى . ويقصد بذلك مراعاة ما تم فيها من إجراءات ومرافعات بهدف إصدار الحكم . وتتم المداولة في موضوع الدعوى بصيغة سرية أي لا يجرى بها دأر فيها إلا الأعضاء .

(١) في فرنسا يطلق لفظ jugements على الأحكام الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات ولفظ arrets على الأحكام الصادرة من المحكمة الاستئنافية ومحكمة الجنايات ومحكمة النقض .
١ بيير مارو ص ٦٥٧ ، بورا ص ٨٧٦ ، دي باير ص ٨٢٢ .
(٢) ومن ثم إذا كانت المحكمة قد أمرت باستئناف القضية من الرول لعدم سداد الرسوم المقررة بعد الحكم عليها تكون قد أسقطت (نقول ١٩٥٨/٦/١٠ أحكام النقض ص ٦ في ١٦٤ ، ١٩٥٩/٣/٢٢ ص ١ في ٧٥) .

ولا يشترط أن تقوم في معرفة المخصصة لهم بالمحكمة فصيحاً بدو له في قاعه
الجلسة العملية ما دامت لا تتأول إلا انعصاة ولا يسمعها غيرهم من
الحاضرين (٤) ، وهو ما يحصل عادة في المسائل الواضحة التي لا تختم
بخلاف ولا تدعو لمناقشات كالنظر في طلب تأجيل أو دعوى شاهد وتكون
مداولة في هذه الأمور مجرد أحد للرأي .

ويصدر حكم المحكمة الجزئية من قضيته بعد مراجعته لأوراق الدعوى ،
وبالدور ، لتسوية بالمحكمة الابتدائية لمظهر في استئناف المدعوات والصح
أو محاكم الجايات فإن الحكم يصدر بعد تبادل الرأي والمشورة بين أعضاءها (٥)
بأغلبية الأصوات التي تتساوى فيما بينها مع مراعاة الأحوال التي يوجب
فيها القانون جماع انعصاه على ما سري عند الكلام على الاستئناف (م ٤١٧/٢
ج) ويحكم بالأعدام (م ٣٨١ أ ج) . ولا يشترط أن يصدر بحكم فور
فعال باب المرافعة أو يقدم المداولة مباشرة ، فالمحكمة أن تروى في إصدار
حكمها مهما أمد بها الوقت حتى تنتهي إلى النعصاء الذي يرمى صميمها (٥) .

رأي أن يصدر الحكم في الدعوى لا يقبل من الخصوم ادعاء طعنات أو
وجه دفاع جديدة وإلا كان يمكنهم أن يجيبوا أو منعاهم أن يعطوا انعص
في الدعوى والمحكمة غير مدرجة بالحاجة طلب إعادة التقصية للمرافعة أو بالرد

(٤) مقرر من ٤٤٧ بجر حاور من

(٥) إذا كان التأييد من حضرة الجلسة والحكم أن الحكم قد صدر بعد مداولة قاموس بـ مودع
رمدودة أبو طنج اسد روى القضاء الذي . أصدره فإن ما ينصه القاضي من بطلان الاجراءات نحو
حكم مما يعيد مودعه بعد أحد لا . يكون على قدر أساس ، قضى ٣ / ١ / ١٩٦١ أحكام بلفظ
من ١٢ في ١٧٠

(٥) راجع بلفظ ٤ / ١ / ١٩٥٦ حكم لتقرر من ٧ في ١٥٤ . فلا يشترط أن يصدر الحكم
خلال ثلاثي يوم من صدور المرافعة (بلفظ ٣ / ٦ / ١٩٥٦ أحكام البصر من ٧ من ٩٥ ج . وقد
جاء بغير جنة لاجراءات البصية بالجلسة الشريخ . سمعت باقن عبادة الفترة التي توجب
صدور التأييد في جلسة التي سمعت فيها المرافعة أو الجلسة التي سمعت . فانه من لقرار أن هذا
ليس امر ، جوهرية وإن مخالفتها لا يترتب عليها بطلان الحكم . لأن القاضي قد لا يستطيع
إصدار حكمه في نفس البصية أو بغيره في بعد البصية . إذا كانت البصية تحتاج إلى
بصائر قانونية أو كانت مدعواها طويلة وتحتاج إلى مراجعة قد تستغرق مدة أطول ولا يمكن
تجديده هذه المدة بغيرها . وقد جرى العمل بتأجيل انطق بالحكم إلى مدة أسابيع في كثير
من القضايا ولم وجود نص مسأل في قانون تجزئي الجنايات ينبغي ولم تفكر محكمة بطلان في
الحكام من هذا . فلا فائدة إذن من النص على تجديد مدة لإصدار الحكم إذا كان لا يمكن التسل
بذلك النص ولا يترتب على مخالفتها بطلان .

على هذا الطلب^(٦) ذلك ان كفاية الدفوع بموجب اسمعاع المحكمة الى ما يبيده منهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل ادخل باب المرافعة بما لا يسوغ لمتهم اداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات^(٧) . ولكن ان قرارات المحكمة في باب المرافعة . هي الدعوى من جديد لأي سبب كان - كاستيفاء بعض أوجه انتقص التي تعين على تكوين الرأي في موضوع الدعوى - فانه يجوز للمحكمة التقدم بدعاهم وتكون لهم عندئذ حقوق الخصوم حينما أمام المحكمة .

والحكم في الدعوى الجنائية قد يصدر قبل الفصل في موضوعه ، كما قد يكون فاصلا في الموضوع . ولقد أشير قانون الإجراءات الجنائية الى النوع الأول في المادة ٤٠٥ بباب الطعن بطريق الاستئناف وعبر عنها بالأحكام التحضيرية واستمهيدية والصادرة في مسائل فرعية وفي المادة ٣٦ من قانون التفسير وسماها الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع^(٨) . والأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع^(٩) اما أحكام وقتية تفصل في مسألة لا اثر بها على موضوع الدعوى كالافراج المؤقت عن المتهم . واما أحكام تحضيرية يراد بها الاعداد لانصاح بمصادر الجريمة للفصل في الدعوى فلا تدخل على اتجاه المحكمة في تكوين رأيها ، كالحكم بالانتقال لإجراء محاكمة^(١٠) . واما أحكام استمهيدية وهي اسي تفصل في مسألة متصلة بموضوع الدعوى وتكشف عن اتجاه رأي المحكمة كمدد حيز لتقدير مدة اللزامة لملاحق المحس عليه .

(٦) نفس ١٩٦١/٣/١٣ أحكام للنقض من ١٢ في ٦٧ ، ١٩٥٧/١٠/٢٠ من ٨ في ٢٩ .

(٧) نفس ١٩٦٢/٥/٧ أحكام للنقض من ١٣ في ١٤ .

(٨) ريلانظ ان قانون المرافعات يستعمل لفظ عبارة الأحكام الصادرة قبل الفصل في

الموضوع ، وفي فرنسا تقسم الأحكام الى أحكام صادرة في الموضوع وأحكام صادرة قبل الفصل

في الموضوع وهذه اما وقتية او تحضيرية او استمهيدية (بيج جاز من ٦٥٨ من ١ من ٨٧٥

في آذار من ٨٢٩) .

(٩) يجري ، فصل بالتصريح عن الأحكام الوقفية والتحضيرية بأنها قرارات فيقال قرون

محكمة الافراج عن المتهم او قرون الانتقال الى محل الملاحقة ، وهو نص غير سليم ذلك ان المشرع

استعمل للدلالة عليها لفظ الحكم ، ومن ثم يجب ان تتوافر فيها شروط الأحكام وبخاصة التعلل

التي سوف يرد ذكرها (انظر المراجع المشار اليها في بعض السطور)

(١٠) ان قرار المحكمة بإعلان طلب لتسليم أو طلب لتفريغ هو من قبيل الأحكام

التحضيرية التي لا تتولد عنها حقوق للخصوم . ومن حق المحكمة أن تعلن عنها عند علم ساجه

الدعوى ان هذا الإجراء طالما أوردت الأسباب لسابقة التي تدل على ان الدعوى في ذاتها أصبحت

غير مختلقة اليه (نفس ١٩٥٨/١٠/١٢ أحكام للنقض من ٩ في ١٩٤) .

المبحث الأول

شروط الحكم التסקية

١٥- ترما في الحكم شروط شككية هي أن يصدر عنها ويجرى بحريته ثم التوقيع عليه وأما الشروط الموضوعية وهي الخاصة بصدره من محكمة ذات اختصاص بصدره ومشكلة على النحو مخصوص عليه قانوناً ولأعضائها صلاحية للحكم في الدعوى بعد سبق الكلام عليها^(١١)

♦ ♦ ٣ - علنية الحكم

سبق أن قسنا عند الكلام على انقراعد انعامه في التحقيق النهائي انه يجب أن تجرى المحاكمة في جلسة علنية ، كما قد تقضى من هذه النظام العام أو الآداب نظر الدعوى في جلسة سرية^(١٢) . ولكن اسباب تفرير سرية جلسته لا تتوافر عند النطق بالحكم ، بل انه على النقص من هذا يكون لاصدار الأحكام في جلسة علنية أثرا كبيرا في الردع فاعلان توقيع العقوبة على كل خارج على قانون . ولذا نصت المادة ٣٠٤ أ ج في صدرها على أن يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى قد نظرت في جلسة سرية^(١٣) كما تضمن المادة ١٦٩ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ في نهايتها على انه « في جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية » . والاحلال لمادة علنية الحكم بعد احلالا « اجراء متعلق بالنظام العام موجبا لبطالته ويجوز الطعن به أمام محكمة النقض إلا اذا نطلب الامر بحفظا موضوعيا^(١٤) » .

ويجوز العمل أحيانا على حجر الدعوى لاصدار الحكم في نهاية الجلسة من بحرر نقاضى أو رئيس الجلسة منطووع ويشركه مكاتب لسوى لنيانه العامة الاشراف على تهيئته ، وهو اجراء مخالف لقانون منطل للحكم . ولكن لما

(١١) راجع بند ٢٥٢ وما بعده من هذا المؤلف .

(١٢) راجع بند ٢٥٧ من هذا المؤلف

(١٣) ويذهب رأى الى قصر هذا الوجوب على الأحكام المنظمة لصادرة في الموضوع ولا محل لعدم حكم على الأحكام المنطوية والامهيدية (رؤوف ص ٦٧) (وهو في رأينا نقبت بشر حكما ولا موجب له من طلاق لنص »

(١٤) متى كان المدعي تابع المدينى قد تدارى أمام محكمة الموضوع عن ادفع بطلان الحكم الاستدالي لا تشابه من يطلان في الاجراءات لعدم التعلق به من جلسة علنية لا يسوغ انه لتسببه به أمام محكمة النقض لأنه دواع بطالب بحثا موضوعيا لا تختص به هذه المحكمة ر نقض ١٩٥٧/٦٠٧ أحكام النقض ص ٨ ق ١٨٢ .

كانت المادة ٢/٣٠ من قانون البعض تعترض أن الأصل في الإجراءات الصحيحة وأنها قد روجعت بأنه قد أثبت في محضر الجلسة أو ورقة الحكم أنه نطق به علناً فإن سبيل استات العكس هو انطعن بأنثروير .

٣٠٩ - البتات الحكم

يجري العمل على البتات منطوق الحكم مرتين الأولى في محضر لجلسه والأخرى بورقة الحكم ذاتها وتحرر عادة مستقلة عن محضر الجلسة . بيد أنه ليس بشرط أن يكون أثبت الحكم في ورقة مفصلة عن محضر الجلسة بل يحذر في ظهوره أو في نهايته . والبتات الحكم محرراً أمر واجب - شأن كل إجراءات التحقيق - دلت على هذا المادة ٣٠٣ أ ج في نهاية فقرتها الأولى نصها على أنه « يجب إثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة والكاتب » ، والمادة ٣١٢ أ ج التي تضمنت في صدرها على أنه « يجب أن يحضر الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتبتها » (١٥) . واستعجالة قراءة الأسباب يجعل الحكم حالياً منها بما يستتبع بطلانه (١٦) .

ولم ينص القانون صراحة على وجوب قيام كاتب الجلسة بتحرير الحكم إلا أن هذا أمراً مستلزاماً من شروط توقيع عليه ، بيد أنه لا مانع من أن يحضر القاضي منطوق الحكم وأسناده بخطه . وليس في الإجراء متخالفه مستوجب البطلان ، لأن حكمه تحرير محضر الجلسة بعرضه لكاتب وهي أن يتعرض القاضي لسحب القضية من الدعوى متعديه هنا ، بالحكم بأسببه يحذر في الغالب بعد نطق به ، ومضلاً عن هذا فإن عدم توقيع الكاتب على الحكم لا يترتب عليه بطلانه (١٧) . هذا وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم تحرير مسودة للحكم إلا في حالة وجود مانع لدى القاضي الحرثي من التوقيع على الحكم بعد إصداره (١٨) .

وإذا وقعت في الحكم بعض الأخطاء المتبادرة عند تحريره فإنها

(١٥) المبره في الأحكام بالسودة التي يخرجها الكاتب ويوقع عليه هو ورئيس الجلسة (لنقض ١٩٥٦/١٢/٣ أحكام النقض من ٧ إلى ٣٢٨)
(١٦) لنقض ١٩٧٣/١١/١٢ أحكام النقض من ٢٤ إلى ٢١
(١٧) لنقض ١٩٥٦/١/٩ أحكام النقض من ٧ إلى ١٥٢
(١٨) لنقض ١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض من ٢٢ إلى ٣١ .

لا نعيه (١٩) ، وانعبره في الحكم في نسخة الاصلية التي بوقع عليها القاضي لا مسودته (٢٠) ، التي لا تعدو أن تكون ورقة لتخصير الحكم وبتحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع ولأسباب ان وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه (٢١) ، مما لا تتعدد به حقوق الخصوم عند رادة النص (٢١ مكرر) .

٣٠٢ - التوقيع على الحكم

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٣١٢ ج التوقيع على الحكم فقلت : « ... ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتابتها وإذا حصل مانع لرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ، وإذا كان الحكم صادرا من المحكمة الحرة وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بخطه بحور رئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع نفسه على نسخة الحكم الاصلية أو يبدل أحد القضاة لتوقيع عليها بناء على ذلك الأسباب ، فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يظل الحكم لهو من لأسباب » : وهناك فرق بين عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة وعدم توقيع الحكم إذ أن الأول لا يترتب عليه بطلان أما دسيسة أي الآخر فإن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطا لقيامه فإذا تخلف هذا الشرط فإن الحكم يعتبر معدوما ، وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وسائله من الأسباب التي أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته (٢٢) .

(١٩) نقض ١٩٥٦/٣، ٢١ أحكام النقض من ٧ إلى ٤

(٢٠) لا يندرج في صحة الحكم كون المحكمة أحالت في مسودته - بطرس حصولة - إلى لائحة حكم آخر ، ما دام أنه حصل معونات وحقوق قانونا (نقض ١٩٥٦/١٢، ٣ أحكام النقض من ٧ إلى ٢٢٨)

(٢١) نقض ١٩٧٢/٥، ٢٨ أحكام النقض من ٢٣ إلى ١٨٢ ، ١٩٦٨/٢، ٥ من ٢٦ إلى ٢٩ .

(٢٢) مكرر نقض ١٩٧٨/٣، ٢٧ أحكام النقض من ٢٩ إلى ٣٥ ، ١٩٧٧/١، ١٦ من ٢٨ إلى ١٧

(٢٣) نقض ١/١٤ ١٩٦٣ أحكام النقض من ١٤ إلى ٣٠ ، ١٩٦٨/٦، ٣ من ٢٩ إلى ١٣١ ، ١٩٧٨، ١ من ٢٩ إلى ١٤٩ ، أعمال القاضي التوقيع على نسخة الحكم الأصلية المدونة معروفة يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته (نقض ١٩٦٦/١١، ٢٨ أحكام النقض من ١٧ إلى ٢١٨)
والحال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم (نقض ١٩٧٢/٢، ١٤ أحكام النقض من ٢٣ إلى ٤١ ، ...)

ويترك المشرع يحدد لتوقيع على الحكم بين حالتين ، الأولى إذا كان الحكم صادرا من محكمة جرتية و لأخرى إذا صدر من محكمة مشككة من ثلاثة قضاة - أي من دائره بالمحكمة الاستئنائية منعقدة بهيئة محكمة مختالعات وحجج مدعاة او من محكمة جنايات .

١ - فإذا كان الحكم صادرا من محكمة جرتية وجب على القاضي أن يوقع نفسه عليه . فإن حصل له ما يحق قبل التوقيع - كما إذا نقل الى وظيفة أخرى أو أحيل الى المعاش أو توفي - فإنه إما أن يكون قد كتب أسباب الحكم بخطه وعندئذ يجوز أن يوقع رئيس المحكمة على الحكم بمعه أو بمسب أحد قضاة المحكمة للتوقيع على نسخة الحكم الأصلية بناء على تلك الأسباب (٢٢) . وإذا أن لا يكون القاضي قد كتب أسباب الحكم بخطه فيعتبر حكما ماعلا لأنه يجب أسباب . واشتراط المشرع أن تكون أسباب الحكم محررة بخط القاضي مرصحه الاطمئنان الى أنها صادرة منه ، وأن الحكم قد صدر في المستوى بعد دراسته ليا واطمئناة الى الرأي الذي استقر عليه .

٢ - فإذا كان الحكم صادرا من دائرة مختالعات والحجج استئنائية أو محكمة الجنايات فيوقع عليه رئيس المحكمة أي رئيس الدائرة (٢٤) . فإن حصل مانع به قدم بتوقيعه أي قاض من اشتركوا معه في اصدار الحكم (٢٥) . فإن أمكن تصور قيام مانع لعضوه الثلاثة الذين اشتركوا في اصدار الحكم فمضى اعمل القعدة لمصوص عليها في الصورة الأولى بمضى أنه متى كانت الأسباب محررة بمعرفة أحد القضاة السابقين كان لرئيس المحكمة أو قاض يند به لذلك حق التوقيع على الحكم ، فإن لم تكن الأسباب قد كتبت بمعرفة أحد أو تلك القضاة بطل الحكم .

(٢٢) نفس ١٩٥٦/٣/٢٠ أحكام النقض من ٧ ق ١٢١ .

٢٤. فلا يشترط توقيع بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم (نفس ، ١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٩٧) لكن متى كان أحد قضاة الهيئة التي سمحت المراجعة في الدعوى لم يشترك في الهيئة التي بطلت بالحكم ، ومع ذلك لم يوقع على مسودته (و على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ مرافعات) كان الحكم يكون مشويا بالبطلان (نفس ١٩٥٧/١١/١٢ أحكام النقض من ٨ ق ٢٤٢) .

(٢٥) ذل المشرع بالمادة ٢١٧ أ.ج.م. أن التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل ، فيمكن منه أن يكون من أي من حضروا المداولة ، وليس لهم على استحصان لرئيس بالتوقيع إلا بقصد تفكيك حصل وتوقيعه ، إذ لرئيس كراماته في ذلك (نفس ١٩٥٦/٦/٢٢ أحكام النقض من ١ ق ١٥) .

٣٠٣ - ميعاد تحرير الأسباب

نصت المادة ١/٣١٢ ج^١ في صدرها على أنه « يجب أن يحرر الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ويوقع عليه رئيس محكمة وكاتبها » ونصت الفقرتان الثانية والثالثة منها على أنه « ولا يحوز تأخير توقيع الحكم على السبب الايام المقررة الا لأسباب قوية » وعلى كل حال يبطل الحكم اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ما لم يكن صادراً بالبراءة » وعلى قسم الكتاب أن يعطى صاحب الشكأن بناء على طلبه شهادته بعدم توقيع الحكم في الميعاد المذكور » « القاعدة هي رجوح التوقيع على الحكم في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ صدوره » يستوي في هذا صدور بالحكم في نهاية جلسة الدفعة أو في جلسة دالية احلت اليها القضية للطلق بالحكم قسم نأخذ لمشرع في قانون الاحراءات لجنائية بالفراغ الواردة في قانون المرافعات لمدة والتجارية من رجوح مداع أسدب الحكم مع سقوطه ان صدر في غير جلسة المرافعة »

ولا يربط على قوات الأدم التسمية بطلان الحكم ، فقد جاء نص المادة ١/٣١٢ ج^١ أن يكتم ذلك بقدر الامكان (٢٦) « على أنه يتعين التوقيع على الحكم في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به والا كان باطلاً الا اذا كان الحكم صادراً بالبراءة » ولا يصرف تعدل م ٢/٣١٢ ج^١ بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ ، لى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالدعوى الجنائية ، لأن مؤدى عملة التعديل - وهي على ما أمضى - المدكرة الاصلحية لتقديرات الا يضار انهم المحكوم ببرائته لسبب لا دخل له فيه - هو أن قرار الشارع قد توجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية - من العطف على حكم السراة بالطلاق اذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانوناً ، أما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم وبطلان الحكم بالنسبة لهم خاصاً للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ فيبطل اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه (٢٧) « وبطلان الحكم في هذه الحالة محفوظ في تقريره اعتبارات تأتى بطبيعتها أن يمتد الأجل لأى سبب من الأسباب التي يمتد بها المواعيد بحسب

(٢٦) نفي ١٩٦٣/٢/٢٥ أحكام النقض من ١٤ ق ٤٦ .

(٢٧) نفي ١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض من ٢٣ ق ١١٤ ، ١٩٥٦/٣/٣٠ من ٧ ق ١٢ .

١٩٥٢/١١/٢٤ من ٤ ق ٥٥ ، ١٩٧٦/٦/٥ من ٢٨ ق ١٤٧ .

قواعد قانون المرافعات (٢٨) • وإثبات عدم التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني يكون شهادة من علم الكتاب تثبت أن الطالب قد توجه إلى القلم المذكور بعد بجد الحكم وقت تحرير الشهادة (٢٩) ويستفى أن تكون الشهادة على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بعدم الكتاب موقعاً عليه وقيم صدرها (٣٠ مكرر) • وقد أوجب القانون حصول التوقيع والإيداع مما في وقت واحد (٣١ مكرر) • فإذا كان الطاعن قد حصل على تأشيرة تعيد إيداع الحكم ملف الدعوى في تاريخ لاحق على محاسب الثلاثين يوماً التالية لتصدره من ذلك لا تحصى في معنى حصول التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني (٣٢) • وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يسي عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقرر في القانون • ولشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تمنع إيداع الحكم بعد ذلك ، لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تزيد عملاً بعدم انتهاء الميعاد (٣٣) •

(٢٨) نقض ١٩٦٨/١٢/٩ أحكام النقض من ١٩ و ٢١٩ ، ١٩/٤/١٩٥٦ من ٦ و ٢٤
١٩٧٢، ٢/٦ من ٢٤ ق ٢٥٣ •

(٢٩) نقض ١٩٦٤/٣/٤ أحكام نقض من ١٤ و ٢١

(٣٠) نقض ١٩٧٧/١١/١٦ أحكام النقض من ٢٨ و ١٥ ، ١٤/٥/١٩٧٢ من ٢٣ و ١٥٦ •
١٩٥٦ من ٧ و ١٥١ ، ١٧/٥/١٩٦٥ من ١٦ و ٩٧ • ولا ينظر هذا ما أخر به عدم كتاب على تلك الشهادة في إيداع أسباب الحكم غير حرجية عند صدور "لأر بتدوين موجب حصول الإيداع والتوقيع مما في ميعاد الثلاثين يوماً • ولأن الأجرة في الحكم هي بسببها الأصلية التي منحها الكاتب ويوقع عليها القاضي ويحفظ في ملف الدعوى • وتكون ترجيح من أحد الخصومة التنفيذية وهي المطلق عليه من ذوي الشأن • ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أملاً و مسودة - لا تكون إلا مسودة بالمحكمة كامل اجزائه في بقية وهي اجراء ما قرأه من شأن الوثائق والأسباب مما لا تتحدد به جزئياً لعدم عدد ورقة الطعن (نقض ١٩٦٩/٤/٧ أحكام نقض من ٢٠ و ١١ ، ١٩/١٢/١٩٧٣ من ٢٤ ق ٢٤٤) • ولا ينفي عن تقديم شهادة تأييد أحد الخصوم قيام الكتاب بأن القطب له لا ولت طرف القاضي للكتابة الأساليب (نقض ١٩٧١/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٣ و ٢٨) •

(٣١ مكرر) نقض ١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض من ٢٨ و ٩٧ •

(٣٢) نقض ١٩٦٣/٦/١٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٣٧ •

(٣٣) نقض ١٩٧٤/٣/١٩ أحكام النقض من ٢٤ و ٧٧ ، ١٩/١/١٩٧٣ من ٥ •

وبحسب الميعاد مسالف اذكر من تاريخ اليوم التالي لليوم اندي صدر فيه الحكم^(٣٤) . وبعبارة اخرى ، حقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ منه أو في محضر الجلسه^(٣٥) ، والمواعيد التي صيرها المشرع هي التوقيع على أصل الحكم فلا يكفي أن تكسب أسبابه أو توضع حسودته في خلال تلك المواعيد . ولا يفرق العاينون في هذا لصفه بين الأحكام التي تصدر في المجلس ذاته والتي تصدر في جلسة حثرت فيها الدعوى كمنطق بها^(٣٥) .

وتقديم الشهادة المسمية ليس شرطاً لبطالان الحكم ، إذ انعبره في هذا الصدد يواقع الحال ، فيترتب لبطالان حتماً على عدم توقيع الحكم في الميعاد ، سواء قدم اطاعن الشهادة لسلبيه أم لم يقدمها ، وذلك أيها لا يعدر أن تكون دليل اثبت على عدم انقيده بهذا لأجراء الذي استبرمه اعاينون واستبرمه شرطاً لقديم الحكم^(٣٥ مكرر) ، ويضى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى يظفر اطعن فيه حالياً من التوقيع ، هذا ما لم يكن الحكم صادراً بدسراة^(٣٦) .

وقد استثنى المشرع من القواعد السابقة الأحكام الصادرة في دعوى الفلأف بطريق النشر في احدى الصحف أو غيرها من المطبوعات في حلق مطب عام أو من في حكمه وذلك بموجب اللسانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ فواجب أن ينطق بالحكم مشعوعاً بأسبابه .

المبحث الثاني

مشمات الحكم

أدبت المادتان ٣١٠ و ٣١١ من قانون الإجراءا ب الخصائبة مشمات الحكم فنصت الأولى على أنه : يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي يبر

(٣٤) نقض ١٩٥٦/٢/٢٤ حكم انقض من ٧ و ٦٩ . عدد تاريخ يوم بحسب كمنه ، من ١٦ ١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام انقض من ٢٤ و ٢٥) .

(٣٥) نقض ١٩٥٥/١/١٠ أحكام انقض من ٦ ق ١٢٥ . كذا أن انعبره في اعتباره غياباً أو حضورياً في بسيمه الواقع لا بما يذكره المحكمه (نقض ١٩٥٥/٤/٩ أحكام انقض من ٦ و ٢٤٨ ١٩٥٥/٦/٧ ق ٣١٦)

(٣٥) نقض ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام انقض من ١٨ ق ١٢٩ .

(٣٥ مكرر) نقض ١٩٧٧/٤/١٧ أحكام انقض من ٢٨ ق ١٣ .

(٣٦) نقض ١٩٧٧/٥/٩ أحكام انقض من ٢٨ ق ١٢١ . ٢٤ ١٩٧٨/٤/٢٩ ق ٨٦ . ٣/١ ١٩٧٧ ق ٧٨ . و د اهد الحكم المطعون فيه الحكم لاشدائي . اعان من توقيع القاضي - لأسبابه فانه يميز وكأنه حال من الأسباب مما يعنيه (نقض ١٩٧٧/١٢/١٣ ١٩٧٧ حكم انقض من ٢٩ ق ٢٩٣) .

عنها وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان انواقمة المستوحدة للمقربة
والظروف التي وقعت فيها وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه »
وهذه الأخرى على أنه « يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها
من الخصوم وتبين الأسباب التي « = إليها » ، ومباح هذه المشتكلات
تكشف عن حكمة نطقها إذ توجب لميتها دراسة الدعوى المطروحة من ناحية
وقائعه وحسب انطوائها تحت طائفة لادون ودفع الخصوم ودفاعهم ، ومن
ثم يوفر للأفراد الاطمئنان الى أن القاضي قد أصدر حكمه في القضية بعد أن
ألم بمصاعدها كاملة ، ذلك الاطمئنان الذي يعد ركنا في المسندة لحائيته
وهي من ناحية أخرى تسمح بحكمة البعض الاشراف على التطبيق القانوني
السليم ، وهل كان له نصيبا في الدعوى أم أن التوفيق قد خال القاضي ومن
ثم يتعين مراجعة حكمه ، وتكون الحكم من ديباجة وأسباب ومطوق (٣٧) .
وتحرير الحكم على نموذج مطبوع لا تقتضي بطلانه ما دام لثبات أن الحكم قد
اسمى أو سمعه الشككية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون (٣٨) .

٣٤٤ - (أ) ديباجة الحكم : هي عنوانه وتنصس ببيانات تفيد أن
الحكم قد صدر من هيئة مختصة قانونا بالفصل في مراع قضائي بين خصوم
معينين عن مسألة معينة . ولم يفتقر القانون اثبات والبيانات التي مكان معين
من الحكم (٣٩) . وتشمل ديباجة الحكم بيان صدره باسم الشعب (مادة ٧٢
من دستور جمهورية مصر العربية) (٤) . وكانت محكمة النقض تعتبر أن
حلو الحكم مما يعيد صدره (باسم الأمة) يسس داتمه ويفقده عنصرا جوهريا
من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا أصليا ، وهو بطلان من نظام العام .
ومحكمة النقض أن تقضي به من تنفاء نفسها (٤١) . فإذا كان الحكم المطعون
فيه وأن دون فيه ما يعيد صدره (باسم الأمة) إلا أنه عيبه أبعد الحكم
الاستثنائي الصبي . والذي لم يكون (باسم الأمة) لم يشيء لقضائه أصليا
جديدة بن اعتماق أسباب ذلك الحكم الباطل أصبح باطلا بدوره (٤٢) . وكان
هذا القضاء محل نظر ذلك لأن الشعب بمقتضى الدستور هو مصدر السلطات
ورعفا لسنة ٧٢ من دستور سنة ١٩٧١ تصدر الأحكام باسمه ، فاعتقال ذكر

(٣٧) نقض ١٩٥٩/٣/٢٩ أحكام النقض من ١٠ ق ٢٢

(٣٨) نقض ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦١ .

(٣٩) نقض ١٩٦٣/١٠/٢٣ أحكام النقض من ١٣ ق ٦٦

(٤٠) نقض ١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض من ٨ ق ٣٠٣ .

(٤١) نقض ١٩٦٩/١٤/٢٤ أحكام النقض من ١٢ ق ٢٦٦ ، ١٩٥٦/٦/٧ ق ٢٥٧

(٤٢) نقض ١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٦٦ ، ١٩٦٧/١/٢ ق ١٨ ق ٢ .

صدور الحكم باسم الشعب لا يعني إطلاقاً أنه صدر باسم آخر إذ أن هذا غير
مصور عملاً ، بل هو أمر مفروض بداهة بحكم القوانين المعمول بها لا يحتاج
إلى بيان خاص

وأخيراً أصدرت محكمة النقض حكمها القاضي بأن حلوا الحكم من صدوره
باسم الأمة أو الشعب لا يفتقر من شرعيته أو يمس دأئيه ، والتي من نص
الامتياز نصرة وقوانين دستورية انقضائية شاعقة أن ، لشارع لم
يعرض فيها البنية لبيانات لدى يجب أنابها في رقة الحكم ، والنصر على أن
صدر الأحكام وسعد باسم الأمة أو للشعب يفصح عن أن هذا الصدور في
دنه أمر معترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب عملاً إيجابياً من أحد ولا
يعتبر من بيانات الحكم طبقاً للمادتين ١٨٧ مراجعات و ٣١٠ إجراءات ، وإيراد
اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كشفاً عن ذلك
الأمر المفترض وليس مشأاً (٤٣) .

كما يشمل الحكم على بيان المحكمة التي أصدرته (٤٤) ، واسم القاضي
و القضاة الذين اشتركوا في إصداره (٤٥) واسم العضو الذي مثل البات
العامة واسم الكاتب ، ويتعين أن بين في الحكم تاريخ صدوره والا بطل الحكم
بفعله عنصراً من عناصر وجوده قانوناً (٤٦) . ولا يشفع في هذا من محضر

(٤٣) نقض ١٩٧٤/١/٢٦ ، حكم النقض من ٢٢ عدد ٣ من ١ هـ .
(٤٤) حيز الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته يؤدي إلى الإبهام وبعبارة أخرى لا وجود
له (نقض ١٩٥٧/١/١٥ أحكام النقض من ٨ ق ١٦ ، ١٩٧١/١/١٠ من ٤٢ ق ١١ ،
١٩٧٩/١/٢٢ من ٤ ق ١٦٥)
(٤٥) وحلوا الحكم ومحمو جلسة لدى يكتله في عدد خصوصي يجب الحكم بإطلا كان
لا وجود له (نقض ١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض من ٣ ق ٢٠) ، حتى كان بين من الإطلاع
على الأوراق أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة والذي ألبى الحكم علم اشتراكه في نزونه
قد وقع من قاضيه الحكم بما يشهد اشتراكه في إصداره طبقاً لما توضحه المادة ١٧ من نص
الحكم يكون سلبياً بنسب إلى دعوى البطلان (نقض ١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض من ٢٩
ق ٢٩) .

(٤٦) نقض ١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٠-٨ ، ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ق ١٤
١٩٥٧/١/٢٣ من ٤ ق ٣ ، ١٩٦٥/١/١٠ من ١٦ ق ٤ ، على أن مجرد عطا المادى في تاريخ
الحكم لا يبيح (نقض ١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض من ٨ ق ١٩ ، ١٩٦٦/١٠/٢ من ١٧ ق ١٦٧)
والمراد في تعدده هي حقيقة الرابع (نقض ١٩٥٥/١/١٠ أحكام النقض من ٩ ق ١٢٥) .
ومحضر الجلسة يكتل الحكم في خصوص بيانات الدليجة على التاريخ ، ولا يبيح الحكم ، يرد
تاريخ إصداره في تاريخ (نقض ١٩٧٢/٢/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦٣) .

الحسنة قد ستوفي هذه اسيان ، لأنه ان كان الأصل ان محضر المجلس يكمن الحكم في خصوص بيانات اديباجة لا أنه من المستقر عليه ان ورقة الحكم هي من الأورق الرسمية انى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطليانها عنصر من مقوماتها ١ قانوناً (٤٧) . واما كانت الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود لحكم على لوجه الذى صدر به بناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده يكمل أحرائه مثبت لأسبابه ومطروحة ، وهو بطلان متعلق بالنظام انعام (٤٨) . ويبسط أثره حتماً الى كافة أحرائه بما فى ذلك المطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من لحكم والنتيجة انسى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قننه ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً (٤٩) .

وتشمل الديباجة كذلك البيانات الخاصة بآلتهم ، وتفرض من ذكرها فى الحكم هو التحقق من أنه اشخص المطلوب محاكمته ، فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولعنه ومنه وصاعته فلا يكون لنقصه ، ناي آخر كمحل إقامة اتهم أو عمال هذا الشأن حملة صلبا فى البطلان (٥٠) . كما لا يعيب الحكم عدم بيان صاعه المتهم أو منته (٥١) . ويبين فى الحكم كذلك اسم المدعى المدعى وطبائعه واسم المستول عن الحقوق المدية ، واعمال لحكم الاشارة فى ديباجته الى مواد القانون انى طلبت اسياسة تطبيقها لا يطلبه كما أنه ليس فى القانون من يوجب بيان مواد الاتهام فى محاضر الجلسات (٥٢) .

-
- (٤٧) نفس ١٩٦٢/١٤/٢٦ أحكام النقض من ١٣ ق ٢١٥ - ١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ ق ٢٤٧ والهيئة العامة للمواد اجرتية فى ١٩٦٥/٥/١٨ أحكام النقض من ١٦ من ٢٢٩ .
١٩٧٨/١/١٦ من ٢٩ ق ١٢٨ .
- (٤٨) نفس ١٩٦٣/٣/٤ أحكام النقض من ١٤ ق ٣٢ - ١٩٦٩/٢/٢ من ١٢ ق ٤٤ ، انما من الحكم الاستندى المطوق فيه قد آخذ بأسباب الحكم الباطل (لم يتقوى لفضاله أصلاً) جديدة قائمة بداته . ذاته يكون بطلاً كذلك لاستناده الى حكم باطل (نفس ١٩٧٢/٦/٥ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٠ ، ١٩٧٧/١/٩ من ٢٨ ق ٢٨) .
- (٤٩) نفس ١٩٦٩/١١/١٠ أحكام نقض من ٢٠ ق ٢٤٧ .
- (٥٠) نفس ١٩٥٦/١/٤ أحكام النقض من ٧ ق ٣٢٢ .
- (٥١) نفس ١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض من ٧ ق ٨٧ ، ١٩٥٦/٣/٦ ق ٩٤ ، ١٩٥٥/١٦ ق ٢٠ من ٦ ق ٤٠٤ ، ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ق ٢ .
- (٥٢) نفس ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٩٤ .

وتخلو الحكم من هذه البيانات يجمعه باطلا . على أنه من المقرر أن محضر المحكمة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية (٥٣) . إذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وأيدته المحكمة الاستئنافية لأسبابه كان حكمها نهائيا (٥٤) . أما الاستئناف العادية فهي محدث عند تحرير الحكم منه التعلق به ولا يؤثر في صحته (٥٥) . كالأشارة إلى نص قانوني غير مطبق على الواقعة المطروحة ما دام الحكم قد أشار في الوقت ذاته إلى الفصل الصحيح الذي حكم بموجبه (٥٦) .

٣٤٥ - (٢) أسباب الحكم . وهي ما عني المشرع بالنص عليه في المادتين ٣١٠ و ٣١١ ج حـي أوجب في الأحكام وفي الفصل في طلبات الخصوم بيان الأسباب التي أقيمت عليها (٥٧) . وأسباب الحكم - وينطبق عليها أيضا حيثيات الحكم - هي الأسانيد الواقعية والمنطقية والقانونية التي استندت عليها المحكمة لتصل إلى ما انتهت إليه في مطروقتها ، لأن الحكم نتيجة تسخيرها المحكمة من مقدمات تناول الواقعة استنوعه لعمومية والظروف التي وقعت فيها وبعد أسبابا للحكم . وكما تقول محكمة المقتضى أن إيراد ذلك سبب لتعبر بتحديد لأسانيد والجمع لمسي الحكم عليها واستتحة هي له سواء من حيث الوقائع أو من حيث اتفاق (٥٨) . ولكن يحقق العرض منه يجب أن يكون في بيان حل مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إخراج الحكم في عبارات عامة معبأة أو وضعه في صورة محملة فلا يحقق العرض الذي قصده المشرع من استيعاب سببب الأحكام ولا يمكن محكمة المقتضى من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم (٥٩) .

- (٥٣) نقض ١٩٧٨/١٢/١١ أحكام النقض من ٢٩ في ١٩٢ . ١٩٧٣/٦/٢٥ من ٢٤ ق ١٦٤
(٥٤) نقض ١٩٩٦/١/١٦ من ١٢ في ١٥٨ . والحكم يكن معناه الجلسة هي إثبات حصول تلافؤ تقري
الخصم (نقض ١٩٧٩/١/٢٦ أحكام النقض من ٢٢ في ٣١)
(٥٥) نقض ١٩٥٥/١١/١٧ أحكام النقض من ٦ في ٣٨٣ . ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ ق ٧٥ .
(٥٥) نقض ١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض من ٦ في ٨١ . ١٩٧٨/١٠/٥ من ٢٩ ق ١٣٦
(٥٦) نقض ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦٢ . ولا يعيب الحكم سكونه من
إراد خصوص القانون التي لا تتعلق ببيان العقوبة ما دام قد أشار إلى مواد العقاب التي د
لها من يد (نقض ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض من ٣٠ ق ١) .
(٥٧) راجع شرط سببب الأحكام اثباته شروط هي
(٥٨) ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٧ .
(٥٩) نقض ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض من ٢ في ١٤٢ . ١٩٧٠/٤/١٦ من ٢١ ق ١٤٩
١٩٧٣/١/٢٩ من ٢٤ ق ٢٧ ، ١٩٧٥/٤/٢٧ من ٣٦ ق ٨٣ . ١٩٧٦/٣/٢٢ من ٢٧ ق ٧١

ومن قضاء البعض أن لا يطلب من المحكمة أن تعدد المحاضر التي أدى فيها الشهود بأقوالهم ما دام انطاعن لا يتعارض في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم (مكرر) والاصل ألا تنترم لأحكام ما ورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاة (مكرر أ) ولا يسبب الحكم انسيال في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد شاهر آخر ما دامت متفقة فيما استند إليه الحكم منها (مكرر ب) - وللمحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذ تعددت وبيان أحدها بما اقتضت به بل حسنها أن يورد منها ما تطنش إليه ويشرح ما عداه (مكرر ج) - وإذا كانت شهادة الشهود تصيب على واحدة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على المحكمة أن هي أوردت مؤدى شهادتهم حقة ثم نسبته لهم جميعا تفاديا للتكرار الذي لا موجب له (مكرر د) وإذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة لواحدة أو كان كل منهم شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادته كل شاهد على حده (مكرر هـ) -

والبيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الحرة الذي يدور حيسه اقتناع القاضي دون غيره من الاجراء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع (٦) - وإذا يجب على المحكمة إيراد الأدلة التي تستند إليها وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا - ولا يكتفى بالإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واضحة يبنى فيها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبني اعاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم ليتضح رجه استدلاله به (٦) - ولكن

١٦/١/١٩٧٨ من ٢٩ ق ١١ -

٥٩ مكرر نقض ١/١٢/١٩٧٥ أحكام النقض من ٢٦ ق ٨ -

٥٩ مكرر نقض ١٦/٢٤/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ٨٣ -

٥٩ مكرر ب نقض ٥/٨/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ٩١ -

٥٩ مكرر ج نقض ٦/١٩/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٧١ -

٥٩ مكرر د نقض ٢٨/٣/١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٨٦ -

٥٩ مكرر هـ نقض ٦/١٢/١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٥٨ -

٦٦ نقض ٤/٥/١٩٥٥ أحكام نقض من ٦ ق ٢٤٢ - ١/١١/١٩٥٥ ق ٢٥٢ -

١٦/١/١٩٧٨ من ٢٩ ق ١١ -

(٦١) نقض ٣/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ ق ٥٨ - وله قضى بأنه إذا كان الحكم

قد قضى بالبرء بناء على ما قدمه من أنه من المستور أن تكون العلاقات المصطنعة مفسدة هي هو بينهم لذلك له وكان الحكم قد انشغل أن المتهم اعترف للضابط الذي قام بالتفتيش بأنه يملكه الآفون من غير أن يبين وجه عدم صحة هذا الاعتراف لأن المحكمة تكون قد قضت بالبرء دون أن تعرض للنقض ذلك مطروح أمداها ويكون حكمها بذلك قاصر البيان (نقض ١/٧/١٩٥٣ أحكام النقض من ٥ ق ١٨) - وإذا كان الحكم للمتهم أنه قد قضى في ما.

المحكمة لا ترم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها^(٦٢) - ومن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها الا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سهلا وأن يكون الدليل الذي يعول عليه موديا الى ما رسمه عليه من نتائج من تفسير تعسف في الاستنتاج ولا يتعارض مع حكم العقل والمنطق^(٦٣ مكرر) - وعقيدة المحكمة بما تقوم على المعايير لا الاعتساف والمساوي^(٦٤ مكرر أ) .

ويستوى الحكم الصادر بالإدانة مع الحكم الصادر بالبراءة في وجوب تحرير أسباب له . بيد أن حكم الإدانة يقتضي عن انقضاء بالبراءة في أن الأخير يكفي فيه أن تبين المحكمة سببا واحدا يدعوها الى نسبة المتهم دون الالتزام بذكر جميع الأسباب الموحية لذلك متى تصادقت في الدعوى^(٦٥) . حكمي تشييكها في صحة اسناد اسبهم الى لشهم ما دام الظاهر من حكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة^(٦٤) معلى محكمة الموضوع أن تورد في حكمها بالبراءة ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأبى بها على وهو يوضح عن أنها قطعت أليها ووارست بيها^(٦٤ مكرر) . وهي غير ملزمة بتتبع أدلة

الأدلة بالإحالة في محضر الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بتدريجه القانونيه كانه الأمر الذي يستلزم هذه المحكمة من مراقيه صحة تطبيق القانونيه على الواقعة كد صدر ابياتك بالحكم واستقرير رأي فيما يتجه الطعن بوجه الطعن في نقض ٤ ١٩٧٩/٢ أحكام انقض من ٣٠ ق ٦٥)

(٦٢) نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام لنقض من ١٩ ق ٥١١ ١٩٧٣/٤/٦ من ٢٤ ق ٩١ ١٩٧٨/١/١٥ من ٢٩ ق ٨ -

(٦٣ مكرر) نقض ١٩٧٩ ٣/١٨ أحكام لنقض من ٣٠ ق ٧٥ ١٩٧٩/٥/٩ من ٢٧ ق ١٣ -

٩٢ مكرر أ ١ نقض ١٩٧٧/١/٧ أحكام لنقض من ٢٨ ق ٢٢

(٦٣) نقض ١٩٦١/٣/١٤ أحكام لنقض من ١٢ ق ٦٩ ١٩٦١/٦/٢٦ ق ١٤١

(٦٤) نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام لنقض من ٢٤ ق ٧٩ ١٩٦١/١١/٦ من ١٢ ق ١٧٥

- ١٩/٢ ١٩٦٩ من ٢ ق ٢١٣ ١٩٧٨/١/١٥ من ٢٩ ق ٧ - ولكن من المفرد أن المحكمة الاستئنافية اذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة عليها أن تلتزم بما استندت اليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب والا كان حكمها بالبراءة مالفيا تقصيا جوهريا موجباً للنقض في نقض ١٩٦٨/١١/١٨ أحكام لنقض من ١٩ ق ١٥٩ - ولهم بيان الحكم لظروف الدعوى التي حسنت عن تطبيق نطاق التهم بسببه في صر ١ نقض ١٩٧٢/١١/١ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٢٥٧ - (٦٤ مكرر) نقض ١٩٧٦/٦/٥ أحكام لنقض من ٢٧ ق ٤

البينة أو المدعى بالحقوق المدنية التي أريد بها تدعيم نهضة قبل المتهم والرد عليها وحدا بعد الآخر (٦٥) . من يكفي أن يكون الرد مستمدا من حكمها بإبرئة أسسها إلى ما اطمأنت إليه من أدلة (٦٦) . ولا يقدح في سلامة الحكم التقاضي بالبرائة إذ تكوّن إحدى دعائمه دعوية ما دام الثابت أنه قد أقيم على دعائمه أخرى متضمنة لم يوجه أي عيب وتكفي وحدها لحمله (٦٧) .

ويبرم بحكم الصادر بالإدانة أن موضح فيه الأسباب التي انتهت إلى القضاء بها ببيان نوافر أركان الحرية في حق المتهم (٦٨) ولا يشترط أن

(٦٥) نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض من ١٦ ق ١٩٢ لأن أعمال النجدة عنها يفيد ضمها (به اطرحةا) [نقض ١٩٥٧/٢/٢٥ أحكام النقض من ٨ ق ٨٠] ، ولا يبيح الحكم متعده عن الرد على أحد أدلة الإلهام ما دام قد امتثل على أن المحكمة قضت له (نقض ١٩٧٢/١/٢٢ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٧) .

(٦٦) نقض ١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض من ١٩ ق ١٨٠ ، ولا يصح التمسك على المحكمة أنها قضت بإبرائة يتناه على احتمال ترجيح لادعاء يعزى قيام احتمالات أخرى قد تخرج لدى تفرعها لار ملاك الأمر يرجع إلى وجدان قاضها وما يطعن به ما دام أقام قضاؤه على أسباب لعدم (نقض ١٩٧٧/١٠/٢ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٦٧) .

(٦٧) نقض ١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض من ٢٢ ق ٢٩٥ ، ٩٧٦/١١/٧ من ٢٧ ق ١٦٢

(٦٨) نقض موسى ٩٦٨/٣/٣٠ سبى ١٩١٩ - ١ - ١٨٥ ، وقد قضى بأنه لا يعيب حكم عظم محضته صراحة عن فصل المتهم ما دام ما ذكر به يكفي لبيان الواقعة بما يتبين جميع المتناصر الدائرية الجزئية انصب (نقض ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض من ٧ ق ٢٢٦) ، ومن الأحكام العسيرة التي اعتبر تمهيداً كافياً في جرائم مختلفة ، نقض ١٩٥٥/١/٣ أحكام النقض من ٦ ق ٣٧٠ ، ١٩٥٥/١/١١ ق ٤٥ ، ١٩٥٥/١٢/١٣ ق ٩٢ عن سبق الإصرار في القتل و ١٩٥٥/٥/١ ق ٢٨٧ ، ١٩٥٥/٢/١٥ ق ١٧٦ عن سبق الإصرار والتمسك في القتل و ١٩٥٥/١٦/١ ق ٣٧٢ عن إلقاء أسروقات ، و ١٩٥٤/٤/١١ ق ٢٥٢ ١٩٥٥/٦/١٤ ق ٣٣١ عن احتلاس المعجورات والتبديد ، و ١٩٥٥/١/٢٦ ق ٢٦٧ عن التهديد ، و ١٩٥٥/١/١٠ ق ١٢٧ عن اختفآت ، و ١٩٥٤/١/١٠ ق ١٢ عن بلة القتل ، و ١٩٥٤/١/١٠ ق ١٢٧ عن اختفآت ، و ١٩٥٤/١١/٢٣ عن لعالية في اسبى ومن الأحكام التي اعتبرت معيبة للصورة في التفسير ، و ١٩٥٥/١/١٠ ق ٣٥٤ في جريمة دخول مخفر ، و ١٩٥٥/١/١٧ ق ٢٦١ ، ١٩٥٥/٦/١٣ ق ٣٢٨ في جريمة قتل عبد ، و ١٩٥٥/١١/١ ق ٢٧٥ ، و ١٩٥٥/٤/٢٦ ق ٢٧٦ في حرر مخدرات ، و ١٩٥٥/١١/١٩ ق ٣٦١ في ملحة مستهينة ، و ١٩٥٥/٥/٢ ق ٢٨١ ١٩٥٥/١/٢٤ ق ١٥٤ من قتل خطا ، و ١٩٥٥/١/١١ ق ١٤٢ ١٩٥٤/١١/٩ ق ٩٢ ١٩٦٣/١/١٤ ق ١٤ في ادخاخ الشرعى ، و ١٩٥٥/١/١١ ق ١١٤ في اشتراك في تزوير و ١٩٥٥/٢/١٨ ق ١٨١ ، ١٩٥٤/١١/١ ق ١٣ في سب ، و ١٩٥٤/١٢/٢٨ ق ١٢١ في قذف و ١٩٥٥/٧/٢٢ ق ٣٢٣ في قس ، و ١٩٥٤/١٠/١١ ق ٢١ في تهديد .

نرد المحكمة على جميع توجه دواعي نتهمة تنفيذها أو سبب كون مقر لن والدلائل والشبهات المدّعى في الدعوى والتي قد يثيرها نرد عليها ما ذهب الأسباب التي اعتمدت عليها فتضمن بذاتها الرد وتطرح تلك الأوجه لقرائن (٦٩) . ونقصد أن لا يصح بين أسباب الحكم تناقض - أي لا يوجد من الأبواب - يعرف بعضها الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة (٧٠) - وأن لا يكون استدلال المحكمة عن الواقعة مهما والا اعتبر الحكم معاً في الاستنباط (٧١) . وما ما يريد به المحكمة بعد استيفائها دليل الحكم واستطرادها فيه من قبيل العرض الجليل ولا تتعلق له بجوهر الأسباب ولا غائرها في الحكم فلا يعينه (٧٢) .

(٦٩) نقض ١٩٦٥/٥/١٧ من ١٦ و ٩٤ ١٩٦٥/٦/٢١ و ١١٩ ١٩٧٨/١٢/٦ .
من ٢٦ ق ١٨٢ - ما يصح يكره لحيته هو من المدعى بوضوح التي لا تستلزم ردا خاصة
نقض ١٩٧٧/١/٢ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٤ - وكذلك حلف المدّعة متى لا ينتج أي فهم
عمل المكرر للجريمة أو التمت استجابة حصول الواقعة كما روي بشهود (نقض ١٩٧٦/٦/٢١
حكم النقض من ٢٧ ق ١٥٢) - فهي غير مبررة بالرد على التوكيل بشهود التي (نقض ١٩٥٦/٤/٩
حكم النقض من ٧ ق ٩٥٢) - ما إذا كانت كلية عن التعرض لدواعي الطعن ومعرفة عن انتهية
من وجهات التي بناء على ذلك من في المحكمة قد لم يحدث هذا الدواعي وهي على بناء من امره
منسب يكون مبررة (نقض ١٩٦٥/٥/٢٥ أحكام النقض من ١٦ ق ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩
و ٨٤

(٧٠) نقض ١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض من ٢٩ و ٩١ ١٩٧٢/١/١٨ من ٢٤ ق ١٥
١٩٦٥/٥/٢ من ١٦ ق ٨٥ ١٩٥٦/٦/١١ و ٢٠ ق ٢٣٩ والتناقض يساري على الواقع استدام
الأبواب (نقض قاضي ١٩٦٢/٥/٥ حازية ١٩٦٢ ب ٢٧٠/٢) - ومعنى كانت المحكمة قد اعلمتهم
بما جديده وطبقت مواد لأنهم وحواد أخرى من ذات القانوني هو ان تلقى مثل الخصم وتم تبين
مدرس وازكان عدم انتهية الجديده وجمعت بين الجوانب الخاصة بالجريمة وتم نقض من أي جريمة
واقعت للثمة وكانت الإدارة التي استندت اليها لا تؤدي أي ثوابت أركان الجريمة القانونية على
الحكم فيه يكون له اسما في القانون اذا جاء فاصر ومتحاذلا يتبع لنقضه (نقض ١٩٦٢/٦/١٢
حكم النقض من ١٣ ق ١٢٥) - وعدم دفع تناقض بين الدلائل والقول والتي يعيب الحكم
نقض ١٩٧٢/٦/١٧ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٥٨) - وتناقض رواية الشهود ليس يعيب
نقضه لا يعيب الحكم أو يدفع في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من الأقوال استخلاصا
سالك لا تناقض قبل - وما دام لم يورد هناك الاتصالات أو يركن إليها في تكوين قضيته (نقض
١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض من ٣٠ و ٦) -

(٧١) نقض ١٩٥٦/٢/٢٦ أحكام النقض من ٧ ق ٢٥٦ -

(٧٢) نقض ١٩٥٦/٣/١٤ أحكام النقض من ٧ ق ٦ ١٩٥٦/٣/٢٦ ق ١٢٧ و ٨/٥

١٩٧٨ من ٢٩ ق ٩١ -

على أن هناك من الأخطاء ما قد يقع في الحكم ولا يؤثر في سلامته كالخطأ في بيان الناعث ما دام هو ليس من أركان الجريمة أو عناصرها (٧٣) ، والخطأ في الاستناد ما دامت المحكمة لم تجعل للواقعة أي اعتبار في ادانة المتهم أو تأثيرا في عقيدتها وكان حكمها ما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليه (٧٤) .

وخطأ المحكمة في ترتيب متهم بين دافعي المتهمين متى كانت قد عبثت بذكر اسم هذا المتهم عند استناد لوقائع المسند اليه (٧٥) .

والخطأ في اثبات سعة حصول الحادث أو عدم تحديد تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه ما دام لا يحصل بحكم اعابون فيها أو في تكوين عقيدة المحكمة للتبعية التي انتهت إليها (٧٦) والخطأ في ديباجة الحكم لا يعيب لأنه خارج عن موضوع استدلاله (٧٧) . ومن هذا القبيل أيضا الأخطاء المادية (٧٨) ومجرد السهو المادي الذي وقع فيه الحكم لا يؤثر في سلامته (٧٩) . وحلوا لحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يخطئ (٨٠ مكرر) . ولا يقدح في سلامته استحكام تسمية أقوال المتهم اعتراضا عليه أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف (٨١ مكرر) .

وان كان من حق الخصوم ابداء الطعنات ومن واجب المحكمة احاطتهم ايها الا أنه اذا كانت الواقعة قد وصحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فيها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطعن . والطعن الذي يرمي المحكمة باجرامه أو الرد عليه هو الطعن الحارم الذي يصير مقبضه عليه ولا يفتك من التمسك به أو لاصرار عليه

-
- (٧٣) نقض ١٩٦٣/٤/٥ أحكام النقض من ١٤ إلى ٢٣ ، ١٢/١٢/١٩٥٤ من ٦ إلى ١٣ .
- (٧٤) ١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض من ٦ إلى ٤٢٧ ، ١٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ إلى ٤٣ ، ١٢/١٢/١٩٥٩ من ١٦ إلى ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ إلى ١٠٩ .
- (٧٥) نقض ١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض من ٦ إلى ٢٠ .
- (٧٦) نقض ١٩٦٣/٣/١٦ أحكام النقض من ١٤ إلى ٢٧ ، ٢٦/٦/١٩٦١ من ١٢ إلى ١٤١ ، ٢٥/٣/١٩٧٢ من ٢٤ إلى ٨٤ .
- (٧٧) نقض ١٩٧٢/١٠/١٤ أحكام النقض من ٢٤ إلى ١٧٣ .
- (٧٨) نقض ١٩٦٠/١٠/١٨ أحكام النقض من ١١ إلى ١٣١ ، ٢٥/١٢/١٩٦١ من ١٢ إلى ٢٧ .
- (٧٩) ١٩٦٦/٤/١ أحكام النقض من ١٢ إلى ٧٩ . والخطأ الثاني في بيان رقم القضية لا يؤثر في سلامته الحكم (نقض ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض من ٢٤ إلى ١٧٣) .
- (٨٠) نقض ١٩٦٧/١٢/١٦ أحكام النقض من ١٩ إلى ٢٢٥ .
- (٨١) مكرر نقض ١٩٧٦/٣/٢ أحكام النقض من ٤٧ إلى ٢٢ .
- (٨٢) مكرر (١) نقض ١٩٧٨/٤/٢٣ أحكام النقض من ٢٩ إلى ٧٦ .

في طلباته الخصامية (٨) . فإذا كان المدافع عن الطاعن قد طلب في مستهل
نظر الدعوى سماع الشهود ثم طلب في ختام مرافعة أصيب الحكم بـ «براءة
واحتياطيا استدعاء الشهودين لمناقشتها أمام المحكمة فإن هذا الطلب
يعد بيازما يلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى إسماع (٨١) ولا
يصح للطاعن أن يسعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك عن المطالبة
به (٨٢) . ومع هذا فلا يعدح في اعتبار دفع الطاعن جوهرية أن يستكت عن
طلب دعوة أصل من صراحة ، ذلك بأن ممارسة الطاعن في تحديد الوقت الذي
وقع فيه الحادث ينحصر في ذاته بطريقه بجارمة لتحقيقه ولورد عليه بما
يفيده (٨٣) .

ويشترط لكي تكون محكمة الموضوع مبرمة بالرد على أوجه الدفاع
بموضوعية التي تثار على وجه الحرم في أثناء المرافعة وقبل اقفان بابها أن
يكون الدفاع ظاهر النعق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازما
لفصل في الموضوع بأنه ومتناحية (٨٤) . على أن الأخير في الإدلاء بالدفاع
لا يدل حسب على عدم جديده . ما دام متناحية من شأنه أن تدفع به اسهمة أو يميز
وجه الرأي في الدعوى . واستعمال التهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه
في مجلس القضاء لا يصح استه أن يصت بعدم الجدية ولا يوصف بأنه جاء
متأخرا لأن المحكمة هي وقته المناسب (٨٥) . فإن تعرضت المحكمة بالرد على
الدفاع وجب أن يكون الرد صحيحا (٨٦) . ولا تلزم المحكمة بالرد على دفاع
قدوسى ظاهر البطلان (٨٧) ، أو دفاع م يش أمامها (٨٨) ، أو القصدات التي

٨٨ نص ١٩٧٣/٢/٤ أحكام النقض من ٢٤ ق ٧٠ ، ١٢/١٢، ١٩٦٢، ١٣ من ١٣ و ١٢٥
١٩٦٩/٢/٧ من ٢ و ٩٥ ، ١٢/٢/١٩٧٧ من ٢٨ و ٥٦ ، ١٥/٥/١٩٧٨ من ٢٩ و ٩٤
(٨١) نفس ١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٦ ، ١/٤/١٩٧٣ و ٩٣ ، ٥/٢٢
١٩٧٧ من ٢٨ و ١٢٦

(٨٢) نفس ١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٩٠ .

(٨٣) نفس ١٩٧٣/٢/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٩٢ .

(٨٤) نفس ١٩٦٦/٦/١٩ أحكام النقض من ١٢ ق ١٣٥ . ولا تغريب على محكمة لا هي
م بعض الدفاع غير المنهج في الدعوى أو أغلقت لورد عليه (٨٥) نفس ١٩٧٢/٢/١٧ أحكام النقض
من ٢٢ ق ٨٢ ، ١٥/٤/١٩٧٨ من ٢٩ و ٨٢ .

(٨٥) نفس ١/٢٢ ١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٣ ، ١٢/٥/١٩٦٩ من ٢ ق ١٤٢ .

(٨٦) نفس ١٩٦٦/٦/٢٧ أحكام النقض من ١٢ ق ١٤٥ .

(٨٧) نفس ١٩٦٦/٢/١٤ أحكام النقض من ١٢ ق ٣٦ ، ٣/٥/١٩٦٥ من ١٦ ق ٨٤ .

١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ ق ٢٥ ، ٤/٦/١٩٧٣ من ٢٤ ق ١٤٦ ، ٢٠/٦/١٩٧٨ من ٢٩
ق ١٥٢ .

(٨٨) نفس ١٩٧٣/١/١٧ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٤ .

ينبغي من باب الاحتياط ، فللمحكمة أن تطرحها دون أن تكون معدلة بالرد عليها(٨٩) - ولا تقرب على المحكمة أن هي صككت عن الطلب المحمل إيراد به وردا عليه متى اصطلت الى أدلة ثبوت في الدعوى (٩٠) *

على أن المحكمة تكون غير ملزمة بالرد على المدكرة التي ابدت فيها وجوه ادعاء أو كانت لم تقدم ، إلا بعد افعال باب المرافعة ولم يكن ثمة مرجع من المحكمة بتقديم مذكرات(٩١) - كما لا يلزم المحكمة بأن تصرح بتقديم مدكرة بدفاع الطعن ما دامت قد بسرت وأتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوي بحسبة المحاكمة(٩٢) - وادعاء المكتوب في مدكرة مصرح به هو ثمة لادعاء الشفوي ابدى يجلسه المرافعة أو هو مدلل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها - ومن ثم يكون بمتهم ان يصحبها ما يشاء من أوجه الدفوع من له - إذا لم يسبقها دفاع شفوي - أن يصحبها ما يشاء من طلبات استحقاق استحقاقه في الدعوى والمتعلقة بها(٩٣) *

ويجب الرد على كل دفاع جوهري(٩٤) ، أي كل دفاع لو ثبت صحتة لاذى الى تغيير لرأى الذي اسهمت اليه المحكمة في قضائها(٩٥) ويكون متعصفا

-
- (٨٩) نقض ١٩٦١/١٢/٢٦ أحكام النقض من ١٢ في ٢١٤
(٩٠) نقض ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض من ٢٣ في ١٢ ، ١٩٧٤/٥/٢٠ من ٢٥ في ١٠٧ .
(٩١) نقض ١٩٧٣/١/٢١ أحكام النقض من ٢٤ في ١٨ ، ١٩٧٣/٢/٤ في ٦٢ .
(٩٢) نقض ١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض من ٢٤ في ٧٤
(٩٣) نقض ١٩٧٣/١/٣ أحكام النقض من ٢٤ في ١٤٤ .
(٩٤) يجري قضاء النقض على أن لا يرفع بطلان التفتيش هو من أوجه الدفوع الجوهريه
لأنه يصح الرد عليها ، هذا كان الحكم المرفوع به قد استند في اقامة التهم الى دليل المستند
من التفتيش دو أن يرد على ما دفع به من بطلان لأنه يكون قاصر ببيان (نقض ١٩٦٢/٥/٧
أحكام النقض من ١٣ في ١١١ ، ١٩٧٨ ٤/٢ من ٢٩ في ٦٦) ، وإذا طلب الحكمي الحاضر مع
التهمة تأخير الدعوى لحضور الجاني الأصلي أو حجزها لتحكيم قضايتها المحكمة للحكم وصيرحت
بتقديم مذكرات فلا إحلال بحق الدفاع (نقض ١٩٦٢/٤/٣٢ أحكام النقض من ١٣ في ٩٧) .
والدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهريه التي يشتمل لخصم لها ، نقض
١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض من ٢ في ٢٢٢) ، والدفع ببطلان أقوال شاهد لسدور من تحت
تأثير الاكراه هو دفع جوهري (نقض ١٩٦٦/١/٢٤ أحكام النقض من ٢٧ في ١٩ .
(٩٥) نقض ١٩٥٥/٦/١٤ أحكام النقض من ٦ في ٣٢٢ ، ١٩٥٥/٦/١٧ في ٣٣٩ ،
١٩٥٤/١١/٢٣ في ٧٢ ، ١٩٥٤/٢/٢١ في ١١٢ ، ١٩٥٦/١١/٢٦ من ٧ في ٢٢٧ من جريدة سيادة
أمانة ، ١٩٥٩/١/٦ من ١٠ في ٣ ، ١٩٥٩/١/٢٠ في ٩ ، ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٢ في ٥٢

بالدهوى منظور، ممد (٩٦) * فيشترط في الدفاع الجسورى كىما تفرم
المحكمه بالتعرض له والرد عليه ان يكون على جوهرية جدا يشهد له الواقع
وبسببه ، فادا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فان المحكمة تكون
فى سبيل من الاعتناء اياه عود ان تناوله فى حكمها ولا يهـ سـ كونه اءه
، خلا لا بحق الدفاع ولا قصورا فى حكمها (٩٦ مكرر) وسكوت المدافع لا يصح
ان يسي عليه طعن ما دامت المحكمة لم يصح من مباشرة حقه فى الدفاع (٩٧) ،
ويجب بيان الأدلة التى استندت اليها المحكمة فى قضائها ان كان لقانون
يحددها كىما هو الحال بالنسبة الى الشريك فى جريمة الربا لأنها فى حقه
تخصص لقراءة محكمة النقض (٩٨) *

وما دام الحكم بالأداة مسر عن توقيع عقوبة على المتهم فقد طعن المشرع
ان يصحس بياناً لتواقعة المستوحاة بدهويه (٩٩) وبطروف التى وقعت فيها
أى المشددة أو المخفضة (١٠) والاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه والا

(٩٦) نقض ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض من ١٤ ق ٦١ *

(٩٦ مكرر) نقض ١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٥٤

(٩٧) نقض ١٩٦٢/٥/٨ أحكام النقض من ١٢ ق ١١٥ *

(٩٨) بورد من ٨٧٧ حاملي ١ *

(٩٩) ولا يجب حكم فى جريمة شرب مخدرات مدة علاج الجسوى عليه ما دام قد اشهر
ان التقرير الطبي الذى اوضحها (نقض ١ ٥ ١٩٥٩ أحكام النقض من ٧ ق ١٩٦) ولا يؤمر
فى صلاحته عدم بيان مدى العاقة (نقض ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض من ٧ ق ٢٢٢) ولا يمان
فى سلامة الحكم فلم يردده نفس تقرير الخبر بكل امزائه (نقض ١٩٧٣/٣/٢٨ أحكام النقض
من ٢٨ ق ٨٨) - ولكن يعد قصورا فى الحكم عدم ذكره سببا عن الاصابات التى أحدثها التصريح
ووعيا ولها من التى أدت الى وفاة الجسوى عتيا (نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض من ٧
ق ٢٥٦) * ولم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ به الحكم بيان اراقة يسترحبه بمتابعة
والظروف التى وقعت لوب (نقض ١٩٧٣/٢/٩ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤) *

(١٠) نقض ١٩٧٨/٦/١٢ أحكام النقض من ٢٩ ق ١١٩ - وقد جاء تقرير لجنة الايمان
لبنائية مجلس النيوخ * صحت المادة على ضرورة استكمال الحكم على الظروف التى وقعت فيها
الجريمة وهى عبادة لم تكن موجدة بالمادة ١٤٩ من قانون تطبيق الجنايات المالى وريست فى
ماده التى نص بصددها من المخروص والمصد بها بيان الظروف المشددة كالعود مسبق لاصرار
والظروف المخفضة كالأعداد القانونية وظروف الرأفة التى استنى عليها تشديد أو تخفيف العقوبة
فى الحكم * ونظى بأن تقدير قيام موجبات برأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع دون تطبيق
عليه فى ذلك ، وبمحكمة فى ملزمة ببيان الأسباب التى دفعت بتوقيع العقوبة بالتدبر الذى رأته
(نقض ١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٠١) *

كان مشهوراً بطلان (١٠١) . ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى مواد المظنون مطبقها بمعرفة السيد (١٠٢) على أنه يجب أن ينص الحكم على أحده مواد الاتهام ، فقد قضى بأن جُلُو الحكم من بيان مادة العتاب التي برل حكمها بطلان ، ولا يصحبه من بطلان اشعارته في دماسته أن مادة الاتهام أو إثباته في مطلقه إخلاله عليها ما دام أنه لم يصح عن أحده بها (١٠٣) ويمكن أن يكون حكمه الدرجة الثانية قد أحده بما ورد بحكم محكمة أول درجة من أسباب وتضمن هذا الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي صلت (١٠٤) . وبطلان حكم الإدانة لعدم اشعاره إلى نص القانون الذي حكم بموجبه معصور عن عدم الاشارة إلىصوص القانون الموضوعي دونصوص قانون لاهرات الحائية (١٠٥) . والحق في رقم الماتة المطبق لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام أنه قد وصف العمل وبين الواقعة المستوحجة للعمولة بيانا كافيا وقضى بمعززة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها (١٠٦) . ولم يرسم القانون شكلا خاصا تصوع به المحكمة ما أشربا إليه ولذا يمكن أن يكون ما ذكره المحكمة موصفا لما يتطلبه القانون (١٠٧) .

-
- (١٠١) نظري ١٩٧٨/١/٢٦ أحكام نقض من ٢٩ ل ١٤٧ وهو تطبيق للقاعدة شرعية لاهرات والمقوبات ر فريجانيل من ٢٨٩) . ونظري ١٩٦١/١٠/١٦ أحكام انقض من ١٢ ق ١٢٥ . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حدد بالبراعة ونظري الدعوى الثانية لا يلزم بصيغة ادخال الاشارة إلى مادة الاتهام (نقض ١٩٦٢/١/١ أحكام انقض من ١٢ ق ١٠١ . ١٢/٦ ١٩٧١ من ٢٧ ق ١٧٢ ، ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ق ١٩٥) .
- (١٠٢) وحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الاتي وأحده بأسيانة يستل فيما تشمله مادة العتاب ولا محل للنص على الملوكين بالفعالها ابراد النص الذي عوقب منهم بموجب ما دام الحكم الاتي قد أشار إلى نص القانون الذي لم يصح على بيان أركان جرمه وما من أوجب على وجوب العقاب عنها (نقض ١/١٩٦٢ أحكام انقض من ١٤ ل ٥) .
- (١٠٣) نظري ١٩٧/٦/١٤ أحكام انقض من ٢١ ق ٢٥ .
- (١٠٤) نظري ١٩٥٧/٥/٢٨ أحكام انقض من ٨ ق ١٥٥ .
- (١٠٥) نقض ١٩٦٢/٤/٣ أحكام انقض من ١٨ ق ٢١ .
- (١٠٦) نقض ١/١٩٥٨ أحكام انقض من ٩ ل ١٠ ، ١٩٧٤/٢/٢١ من ٢٥ ق ٧٦ .
- (١٠٧) نقض ١٩٧٨/٥/٨ أحكام انقض من ٢٩ ق ٢١ ، ١٩٦٥/٦/١٥ من ١٦ ق ١١٨ ١٠/٢ ١٩٦٢ من ١٢ ق ١٥٠ . ولذا قضى بأنه متى أثبتت المحكمة أنها اطعت على المرد التي طلست الثانية للسبب لم تطلت في الدعوى بعد ذلك فلا يصح أن يطعن في حكمها بقوله أن الحكم خلا من ذكر المواد التي أحده بها (نقض ١٩٥٦/٦/٢ أحكام انقض من ٧ ق ٢٢١) .
- ٧٦ إذا لم يطل الحكم أن مادة الاتهام هي التي أطعت بها المحكمة وأثبتت العقاب يستتبعها فإنه يكون باطلا (نقض ١٩٥٨/٦/١٣ أحكام انقض من ٩ ل ١١٢) .

وإذا كان الحكم صادراً من المحكمة الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من المحكمة الجرحية فيكفي أن تثبت البيانات والأسباب في الحكم الجرحي ، أي أنه يجوز للمحكمة الدرجة الثانية أن تحيل في أسبابها على ذلك الواردة في الحكم المستأنف وليس من الغايين ما يصرها بأن تذكر تلك الأسباب في حكمها (٨) ، وإن وقع نقص في بيانات الحكم الأخير وجب أن يكملها الحكم الصادر في الاستئناف (١٠٩) ، والعكس صحيح بمعنى أن البيانات السببية أوردتها المحكمة الاستئنافية يصح أن تكملها البيانات التي أوردتها المحكمة المستأنفة (١١٠) . ولكن متى حلا الحكم الاستئنافية من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف فلا هو أحد بالأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة لئلا انتهت إليها فإنه يكون باطلاً متعيماً بقصده (١١١) . فإن قصت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة وحبس اشتغال حكمها على الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رآه محكمة الدرجة الأولى وأن ترد على أسباب الادانة بما يعيد على الأقل إليها عطفت إليها وورعها (١١٢) . ولا تلزم المحكمة الاستئنافية عند إلحائها

(١٠٨) نقض ١٩٧٢/١٢/١٦ أحكام النقض من ٢٩ في ٢٥٠ . قضى بأنه لا يقيم في صحيح القانون تماثل الأدلة التي يبينها الحكم الصادر من محكمة الجنايات مع القضي على الحكم الصادر عليه فيما يتعلق مع الأدلة التي يبينها الحكم الصادر من محكمة الجنايات وأحكامها من حكمها الذي والاعتماد عليها (نقض ١٩٥٦/٢/٧ أحكام النقض من ٧ في ٥٢) . وكثير من الحكم على نموذج مطبوع لا يغطي مثلاًه . ، فإنه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أحد الأسباب . مما يجب منه اختيار هذه الأسباب مسوة من محكمة ثاني درجة (نقض ١٩٦٩/١/١٦ أحكام النقض من ٢٠ في ١٩٦ ، ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ في ٩٠) .

(١٠٩) نقض ١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض من ٧ في ٩٠ ، ١٩٧٢/٢/١١ من ٢٤ في ٤٠ . (١١٠) نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض من ٧ في ٢٣ ، ١٩٥٤/١٠/٢ من ٦ في ٣ . (١١١) ١٩٥٦/٨/١٥ في ٥٨ . وفيما يتعلق بالبيانات مواد الملاحقة للنقض ١٩٥٥/١١/١٧ أحكام النقض من ٦ في ٣٨٦ ، ١٩٥٥/٤/٩ في ١٤٦ ، وقد قضى بأنه إذا كان الحكم الاستئنافية أورد أسباباً جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي وكانت هذه الأسباب كافية ضمن قضائه ، فإنه إذا قرر بعد ذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأمسباب مكسلة له فإن ذلك يكون ملغاه أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع الأسباب الجديدة (نقض ١٩٥٥/٦/٢٠ أحكام النقض من ٦ في ٣٣٥ ١٩٦٨/١١/٤ من ١٩ في ١٨) .

(١١٢) نقض ١٩٥٣/١/٢٤ أحكام النقض من ٢ في ١٧٥ . وكذلك إذا التصرف في الإحالة على حكم استئناف في خصوص واقعة الدعوى وبعدها (نقض ١٩٦٢/١٠/٢٢ أحكام النقض من ١٢ في ١٦٣) .

(١١٣) نقض ١٩٥٢/٤/٢١ أحكام النقض من ٤ في ٢٩٥ .

الحكم الابتدائي بقاضي بالبراءة بأن مدعى أسباب هذا الحكم ما دام حكمها بالادانة مبنيًا على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي حدثت اليها (١١٣) .

٣٠٦ - (٣) منطوق الحكم : هو ما انتهت إليه المحكمة في الأمر المبرور عليها سواء عيب يتعلق بالدعوى لجنائية (١١٤) أو الدعوى المدنية بوجدها ، وبهذا منطوق تتحدد حقوق الخصوم ، وهو الذي ينشأ عنها في الجلسة ويرد عادة بعد عبارة « عنده الأسباب أو من أجل هذا » ولا يلزم أن يصر صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أداها المتهم في الواقعة اكتفاء بما ورد في أسبابه إذ في قضائه بالادانة ، يفيد صراحة أنه أطرح عنه الدفوع (١١٥) .

والمبررة فيما يقضي به الأحكام هي بما ينطوي بها لقاضي في وحده لعدم في مجلس القضاة (١١٥ مكرر) ، عقب نظر الدعوى ، فلا يمول على الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موصفة ومستمدة للمطوق . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل أعضاء متفوية العراة في منطوقه مع وجوب الحكم بها يكون قد حالف القانون ولو ضمن أسبابه انقضاء بها (١١٦) وإذا كان البطلان مسببًا حتمًا إلى كونه إجراء الحكم بما في ذلك منطوقه وكان الحكم المطعون فيه قد أبدى رعيه بطلانه ، فإن البطلان يستلزم إليه بدوره ولا يعبر عن الأمر أن يكون الحكم مطعون

(١١٣) نفس ١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦٨ - ونظر بأن حكمه الاستثنائية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة عليها فإن تلك ما تستند إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب ولا كان حكمها بإلغاء ما تعقب نفس جرحيًا (نفس ١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض من ٢٧ ق ٨٦)

(١١٤) يشترط أن يكون الحكم مبنيًا بطلانه من قدر القوة المحكوم بها ولا يكفيه في ذلك أي من آخر خارج عنه (نفس ١٩٧٢/٥/١٨ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٨١) .

(١١٥) نفس ١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض من ٧ ق ٣١٣ - والمحكمة غير ملزمة حتمًا بأن فصل في الدفوع الفرعية قبل الفصل في الموضوع ولها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكمًا واحدًا . ولا يوجد قانونًا ما يمنعها من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلجج الدفوع التي ما دعي صاحبها من تأويلها بملحقات النتيجة (نفس ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض من ١٩ ق ١٢٢) .

(١١٥) مكرر والمبررة بما هو ثابت في مجلس الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية ، بما لا يجوز المطالبة فيه إلا بعد الطعن في التكوين (نفس ١٩٧٧/٥/٢ أحكام النقض من ٢٨ ق ١١٤) .

(١١٦) نفس ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٦٧ - ١٩٧٢/٩/٢٠ من ٢٨ ق ١٤٠

فيه قد أشيا لغضائه أسببه خاصة به مادام قد أحال أي مطلق الحكم يستأنف
لباطل ، مما يؤدي أي امتداد السطاب اليه اليه هو الآخر (١١٦ مكرر) . العبره
كذلك في الكشف عن ماضي الحكم هي حقيقة الواقع ، ومن ثم فإن لازم ذلك
هو الاعتماد بما يبين يقينا من الحوادث من أن العقوبة المحكوم بها قد شملت
برقم التمثيل لا بما تقسمه نسخة الحكم الأصلية من تحريده من هذا
لوصف (١١٧) .

المبحث الثالث

موضوع الحكم

تناول في موضوع الحكم الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية
ومحكمة الأحداث ومحكمة جنابات والحكم بالمصروف مرحلي بحث موضوع
الحكم الصادر من المحكمة لاسدائبه ومحكمة استعص ي حين نكلام على الطعن
نظر في الاستئناف والتقص .

٧٠٣ - (١) أحكام المحكمة الجزئية

إذا تبين لدى المحكمة الجزئية أن الواقعة المطروحة أمامه ينطبق عليها
الوصف المرفوعة به ادعوى وأنها مطالعة أو جنحة وأنها غير ثابتة أو كان
انقانون لا يصف شيئا (١١٨) فإنه يحكم ببراءة المتهم ويخرج عنه أن كان
محبوسا من أجل هذه الواقعة وسدما (م ١٠٤ / ١ أ ج) . فإن كانت الواقعة
ثابتة قبل المتهم وتكون فعلا معاقبا عليه فإنه يقضى بالعقوبة المقررة في
انقانون (م ١٠٤ / ٢ أ ج) (١١٩) . هذا وتوجب المادة ٤٣٢ أ ج المعدلة بق
١٠٧ سنة ١٩٦٢ في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحسن

(١١٦ مكرر) بقضي ١٩٧٧/٥/٩ أحكام انقض من ٢٨ ق ١٢١

(١١٧) بقضي ١٩٦٦/١٠/٦٦ أحكام انقض من ١٧ ق ٧٣ .

(١١٨) وتخرج تحت هذه التصويبات نوافر سبب من أسباب الإساءة أو العناد الاستثنائية
أو جوانع العقاب (بيزر جازو من ٦٦٤) . وفي القرار أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع
أن تنفي بالبراءة بملك في صحة استناد الزعم أن المتهم أو لعدم كفاية أدلة التبرير . لم يجر
ذلك منوط بأن تكون قد التزمت النطاق الثابتة بالأوراق وحلا حكما من عيوبه بتسليم
١ بقضي ١٩٧٩/١/٢٥ أحكام انقض من ٣٠ ق ٣٠ .

(١١٩) وأنه وإن كان الأصل أن تقدر بطوعة هو من إطلاقات دعوى الموضوع ، إلا أن
ذلك منوط بأن تكون المحكمة وهي تمارس حقها في هذا التقدير قد ألت بالزعم لدعوى
والمراسل التي سلكتها وما تم فيها من إجراءات الملاءم محيط (بقضي ١٩٧٣ ١٢/٤ ١٩٧٣ أحكام
الانقض من ٢٤ ق ٢٢٤ ، ١٩٧٢/٣/١٩ من ٣٣ ق ٨٨) .

بمسبب معاده في عمله أن يأمر بحرقه في أحسن المجال المعهدة بانهراحي
لعقليه (١٢٠)

وقد يرى القاضي ان اعمى الطريق امامه يجب حرية لا تدسل في
احتصاص المحكمة الجبرية ، وعلى هذا حصت المادة ٣٠٥ أ ج للمعنة بالقانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بقولها « اذا تبين للمحكمة الجبرية أن الواقعة حاية
أو حجة من الصبح الى قمع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عن
غير الأمراد تحكم بعدم احتصاصها وبعبئها الى النيابة العامة لاستأما
يهرم فيها » .

٣٠٨ - (٢) أحكام محكمة الأحداث

اختص المشرع الأحداث في بعض الحالات بعقوبات وتدابير خاصة تتفق
مع نفسياتهم ومدى الأمل في اصلاح حالهم وابعاداً لهم عن معاينة السجن ،
وتماها لتحقيق هذه الغاية أورد قواعد خاصة في شأن الأحكام التي تصدر
من محكمة الأحداث ، ولم يجعلها ثابتة وإنما أجاز إعادة النظر فيها حسب
الظروف بكون متفق مع حالة الحدث ، نصت المادة ٤٥ ، ١ من قانون الأحداث
على أن « للمحكمة فيما هذا التدبير المنصوص عليه في المادة ٨ أن تأمر بعد
اصلاحها على التقادير المعسمة اليها أو بدء على طلبة النيابة العامة أو انحدث
أو من له الولاية عليه أو من سلم اليه تأهيل التدبير أو تعديل نظامه أو تأديله
مع مراعاة حكم المادة ٤٥ من هذا القانون » (١٢١) .

وقد يحدث أن يحكم على فرد بإعادة حدثاً ثم يتبين أنه ليس كذلك بعد
أو العكس ، وقد تناولت هاتين الحالتين المادة ٤٦ من قانون الأحداث بمصفا
على أنه « اذا حكم على متهم باعتذار أن سبه حاورت العاصمة عشرة ثم تست
أوراق رسمية أنه لم يحاورها ، رفع رئيس النيابة الأمر الى المحكمة التي

د (١٢) نفس ١٩٦٤/٦/٢٢ أحكام المشرع من ١٩٦٠ ق ١٥٠ = ١٩٧٢/٣/٤٠ من ٢٣ في ٩٧
١٩٦٦/١١/١٧ من ٢٧ في ١٩٣ .

١٢١ ، وهذه المادة تقابل المادة ٣٦١ من المادة ٤٠ وقد اشترطت المذكرة الإيضاحية أن فكرة
اصلاحها بقولها « نفا حسن سيره يمكن تعديل الحكم بتسليمه الى والديه أو وليه ، وإذا هرب
أو ساء سيره يمكن تعديل الحكم بوضعه في اصلاحية » .

أصدرت المحكم لإعادة النظر فيه وفقا لمطابقين . وإذا حكم على متهم بـعشر سنة جاوزت الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها رجع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وبقتضاء بالعدالة . وإذا كان الأوراق التي أياها إدانة المصروف فيها . وهي التي لا يمكن استئناف يوقف تنفيذ الحكم ويجوز الاحتفاظ على المحكوم عليه طبقا للمادة ٢٦ من هذا القانون . وإذا حكم على متهم باعتباره حدثا (١٢٩) . ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة ، يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين في الفقرتين السابقتين .

وبلاحظ أن المشرع بالنسبة إلى الأحداث الأولى والثانية قد أوجب على رئيس أسبابه رفع الأمر للمحكمة التي أصدرت الحكم حين أنه قد جعله جواريا في الحالة الأخيرة ، ومرد هذا أنه يستع موقيع عقوبة أو إجراء على الحدث من غير التسرع المقرر له حين أنه لا ضرر إذا وقعت على غسسيير الحدث عقوبة من المخصوص عليها بالنسبة إلى الأحداث . واشتراط انتمت استن بأوراق رسمية مرحة إلى أنه لا محل لإعادة النظر إذا كان الأمر مسب على التدبير جريا وراه استعراز الأحكام وعدم المساس بها لا في حالات توجبها الضرورة .

٣٠٩ - (٢) أحكام محكمة الجنايات

لقاعد بالنسبة إلى الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات هي أعمال حكم المادة ٣٠٤ ج التي سبق بحثها عند الكلام على الأحكام الصادرة من محكمة للزاد الجزئية عملا بالمادة ٣٨١ ج .

ولقد حص المشرع محكمة الجنايات بأحكام خاصة إذا ما طرحت عليها واقعة بوصف الحدية ثم تبين لها أن بها جبهة أو جبهة على أنها مرتبطة بجناية ورأت أنه لا وجه للازتياد .

١ - فقد نصت المادة ٣٨٢ ج على أنه « إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جبهة فيها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق فتحكم فيها » . وإذا أحييت الواقعة على محكمة الجنايات بوصف

(١٢٢) والمقصود بذلك المبررات المختلفة المتروكة للأحداث والتي لا يقضى بها على مواعيد (نظري ١٩٥٨/٣/١ أحكام النقض س ٩ ق ٦٥) .

الحماية وراثت محكمة لجبايات أنها جنحة ومن ثم فهي غير مختصة بنظرها بحسب الأصل ، فقد فرق المشرع جيبين حالين الأول أن يكون سيدها لذلك من مجرد الاطلاع على أمر الإحالة وأوراق الدعوى ، وجيبين يجوز لها أن تحكم بسنم الاحتصاص وإحالة الدعوى على المحكمة الجزئية . ويرى لها أيضا أن تفصل فيها وعبارته النص نفيد حينما قلنا « قلنا أن تحكم » . وأما إذا كان بيانها لتحقيق الواقعة وأنها جنحة قد جاء بعد تحقيق آخره فعليه ربما أن يفصل فيها . إذ ينص المشرع أن يستفاد من الإحراء التي تمت هي الدعوى ويختصر الوقت في نظرها ، وس يشار أحد من ذلك لما في تشكيل محكمة الجبايات من القضايا الكافية (١٢٣) .

٢ - ونصت المادة ٣٨٣ أ ج على أن « لمحكمة الجبايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجباية وراثت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة ونحيلها إلى المحكمة الجزئية » . وهذه الحالة تشابه ما نص عليه في المادة ٣٨٢ أ ج من ناحية كشف الهمام وجه الارتباط قبل تحقيق الدعوى أو بعده ، وب أن كان هذا قبل التحقيق بفصل الجنحة عن الجباية ، وإحالتها على المحكمة الجزئية حيث جواربه للمحكمة (١٢٤) . أما إذا كان الأمر قد تم بعد تحقيق آخره لمحكمة فإنها تلزم بالفصل في الجنحة ، وذلك ليس لمحكمة التي سبقت بيانها . وارتباط الجنحة بالحماية من الأمور الموضوعية التي يحصص

(١٢٣) هناك رفضت الدعوى على التماس أمام محكمة لجبايات بجباية المذمة السعدية . راء تهم بعد تحقيق على أساس لجنة أحاط بالقرار يبقى فلا ضل عليه . نفس ١٩٦٣/٢/٢٢ . أحكام النقض من ١٣ ق ٢٩ . وإذا كانت محكمة الجبايات لم تحقق من أن الواقعة التي أدعت المتهم من أجلها جنحة إلا بعد التدقيق الذي قبله لأنها إذ قضت فيها تكون قد أعطت حكم لتدبر على الترجه الصحيح (نفس ١٩٦١/٥/١ أحكام النقض من ١٢ ق ١٧ ، ١٩٧٧/١١/١ من ٢٨ ق ١٨٧ ، ١٩٧٦/٢١ ق ٢٧) .

١٢٤ : والواقع أني أعت بها م ٣٨٢ أ ج منظمة لأعمال محكمة الجبايات لا يرمي قانون بطلان على عدم مراعاتها (نفس ١٩٦١/١١/١ أحكام النقض من ١٢ ق ١٧) . ونصل تهمه الجنحة عن الجنحية ليس من شأنه أن يجوز دون تحقيق الدعوى يرتبها بها فيها وقصة الجنحة التي فصلت فيها على توجه الذي يكتن متبناه دفاع المتهم ، ومن حي لمحكمة من من وجبها أن ترفض لها بوصفها غصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد دفاع الطاهر لتقرر كلمتها في تحقيقها بما لا يجاوز حاصرات الدعوى المطلوب من المحكمة لفصل فيها ولا خصوصيتها (نفس ١٩٥٦/٣/٢٧ أحكام النقض من ٧ ق ١٣٠) .

لتقدير المحكمة (١٢٥) ، وهي غير مدركة بأن تبين الأسباب التي يست عليها
أمرها بفصل الجثة عن الجناية (١٢٦) .

وإذا صدر الحكم من المحكمة الجزئية بسلم الاحتام من لأن الواقعة في
جناية ، ثم طرحت الدعوى على محكمة الجنايات ومعها جمعة مرتبطة بها ، من
مستطيع المحكمة فصل الجثة في هذه بحاله تأسيسا على انتهاء الارتباط
أنه متى كان الحكم الصادر بعدم الإختصاص بها ليا ، فإن محكمة الجنايات
تقتضى من الدعوى بكاملها حتى لا تصل إلى صورة من صدور تنازع
الإختصاص .

• ٣٩ - (٤) الحكم بالمصاريف

سأول المشرع الكلام عن مصاريف الدعويين المدنية والجنائية التي يحكم
بها في الفصل العاشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات
الجنائية في المود ٣١٣ الى ٣٢٢ وقرق فيها ما اذا كان المتهم واحدا أو
تعدد المتهمون وبين المدعى بالتحقيق المدنية والمستول عنها على بعض
الأشياء :

(١) اذا حكم على المتهم في جريمة يجوز للمحكمة أن تقتضى بالرام—
مصاريف الدعوى الجنائية كلها أو بعضها (٣١٣ أ ج) ، وإذا حكم بجوء
منها فقط وجب أن يحدد الحكم مقدار ما يحكم به (م ٣١٨ أ ج) ، وسكوت
المحكمة عن النص على المصاريف يعتبر أنها لم تلزمه بها ، فلا محل لأقبضائها
إلا اذا نصت عليها صراحة في حكمها ، ولما كان معاد نص المادة ٣١٣ أ ج
أن لقضاء بالبراءة يقتضى عدم الرام المتهم بالمصاريف فقد رأى المشرع أن
يخصه بحكم اذا صدر في معارضة ، فنصت المادة ٣١٥ أ ج على أنه « اذا
برئ المحكوم عليه شيئا بيا بناء على معارضته يجوز إلزامه بكل أو بعض
مصاريف الحكم الغيابي وأجراءاته » ، ولتحقق بهذا فائدة عدم مبدعة استعمال
طريق الطعن بالمعارضة .

(٢) « وإذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعين كانوا
أو شركاء بالمصاريف التي تحكم بها تحصل منهم بالتساوي ما لم يقتضى

(١٢٥) نفس ٢ / ١٩٦٧ أسكلم النفس من ١٨ ق ١٨٣ ، ١١ / ١٩٦١ س ١٢

ق ١٧٦ .

(١٢٦) نفس ١٩٥٤ / ٢ / ١ أسكلم النفس من ١٢ ق ١٢٧ .

الحكم سوريها يسهم على خلاف ذلك والراهم بهب متصاميين ، م ٢١٧ ج .

(٣) وإذا فصلت المحكمة لجنايته في دعوى مطروحة عليها ، التفت الى الحكم بادانة المتهم وحب عليها الحكم عليه ليلتمى بالحقوق المدنية بالمصاريف ، التي لحملها (١٢٦ مكرر) ، وللمحكمة مع ذلك أن تحبس مقدرها اذا رأت أن بعض هذه المصاريف كان غير لازم (م ٣٢٠ / ج١) ، فلا يحوز للمحكمة في هذه الحالة أن تعفي المتهم المحكوم عليه من مصاريف اندعى اندية كلها ، وبما أن المسئول عن الحقوق المدنية مماثلة المتهم فيب يحبس بمصاريف اندعى المدنية كني أو بعضها وجب الرام المسئول عن الحقوق المدنية معه بما حكم به ، وفي هذه الحالة تحصل المصاريف المحكوم بها من كسل مهيب بالنقصان (م ٣٢٢ ج١) .

(٤) ويجب على المدعى بالحق المدني أداء الرسوم المقررة عند ادعائه مدية ويسمح في تقديرها وكمية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم التقضائية (م ٣١٩ ج١-٢) (١٢٦ مكرر) ، وإذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات تكون عليه المصاريف اني استمرها دحوله في اندعى ، أما اذا خفض له بعض التعويضات التي طلبها يحوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم (م ٣٢٠ / ج١-٢) ، فمثلا ان قضى له بنصيب مداته جازالرامة بنصيب المصاريف على أن يفرم المتهم بالباقي منها (١٢٧) .

(١٢٦ مكرر) : إذا كان التثبت أن المتهم والمتدعي عن الحقوق المدنية : الطاعن ، قد سدد دعوى الاستئناف فانهم يفرمون بمصاريفها ، وإذا تأخر الطاعن عن أداء التعويض المحكوم به للمدعي بالحق المدني على ما قضى به الحكم الابتدائي وأيدى في ذلك الحكم الاستئنافي قال الطاعن يكون مدوما غيبا عن المصروفات الابتدائية بالمصاريف المدنية الاستئنافية ويكون تسويها على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر الظباء به في جديد في سدد الترفع المرفوع عنه الاستئناف ، وإذا أدرم الحكم بطوري فيه عند نظر قالة يكون قد اسباب صحيح القانون ، وذلك أصلا للمادة ٣٢٠ ج١ و ١٨٤ من المات (نفس ١٦٧٤/١/٢٧ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٥) .

(١٣٦ مكرر ١) : إن مجال افعال نص المادة ٨٩ من المات هو عندما يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير قيمته لتقديرها استصدار امر على صريضة يقدمها المحكوم له لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم (نفس ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٩٤) .
(١٣٧) : نفس ١٩٧٢/٢/١٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ٩١ .

المبحث الرابع

قوة الحكم

توجب العدالة أن لا يحاكم اشخص الواحد عن فعل واحد مرتين ذلك أن الازدواج في السنوية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون ونسأدى به العدالة^(١٢٨) ، ولا بد وأن يأتي الوقت الذي تقع فيه الدعوى الجنائية عند حد معين فيستقر الأمر بشأنها ، ولذا برزت القاعدة التي ينص عليها الشيء المحكوم فيه ، ومماها أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية هو ديني وعنون على صحة ما جاء به بالنسبة إلى من صدر قسله سواء في هذا قصى بالأدانة أم بالبرء^(١٢٩) . وكما نقول محكمه النقص أن حكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم فلا يصح النيل منه إلا بالطرق المقررة لذلك في لقانون^(١٣٠) ولا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى ، إذ أن الشارع قصد بثبر شك أن يحتمل طرق انطعن المذكورة في لقانون على سبيل الحصر هذا يجب أن تلف عبءه حينما نحسن سير العدالة واستمرارا للأوضاع النهائية التي انتهت إليها كسمة القضاء^(١٣١) . ولم ينص قانونه متى الحيات الأهل صراحة على تلك القاعدة ولكنها كانت مطقة على للحكمة التي بتيت عليها ، ثم ضمن قانون الإجراءات الجنائية في اتيابه الخامس من الكتاب الثالث منه ، قوة الأحكام النهائية ، وبصت المادة ٤٥٤ على أن « بعضى الدعوى الجنائية بالنسبة لمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها ليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز عادة نطرها إلا بالنقص في هذا الحكم بالطرق المقررة في لقانون » . كما بصت المادة ٤٥٥ على أنه « لا يجوز الرجوع في الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدله جديدة أو ظروف جديدة أو ساء على تفسير الوصف القانوني لمجرمة » .

والمبرة في قوة الأحكام هي بمتطوقها القاصد في المراع المطروح على

(١٢٨) نفس ١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقص من ٢٤ ق ٢٦ .

(١٢٩) وهي قاعدة منتقدة من أصحاب المذهب الوضعي لاحتمال أن يكون من صدر الحكم ببراءة هو المرتكب للجريمة مثلا ، راجع بورا من ٢٥ والمراجع التي أشار إليها وفي ثابر من ٧٨٧ .

(١٣٠) نفس ١٩٦٩/٢/٢٦ أحكام النقص من ٢٠ ق ٨٧ ، ١٩٧٦/١/٦ من ٢٧ ق

١٢٩

(١٣١) نفس ١٩٧٣/٢/٦ أحكام النقص من ٢٣ ق ٦٩ .

المحكمة والأسباب المكتملة لهذا المنطوق ومرتبطه بها ارتباطاً وثيقاً غير متجري، بحيث لا يكون منسلوق قوام إلا به (١٣٢) ، فإذا ما تناولت الأسباب وقائع أخرى غير موضوع المحاكمة وأدلت فيها رأياً فإن هذا لا يكسبها أية قوة ولا يبيع القضاء من الفصل في أمرها إذا ما طرحت عليه (١٣٣) ، ولا يشترط ليجوز الحكم قوة الشيء المقضي به أن يكون صحيحاً في القانون ، والحكم الصادر من محكمة غير مختصة ما دام قد أصبح نهائياً له قوته (١٣٤) .

٣١١ - شروط القوة

اشتراطت محكمة النقض للتمسك باندفع بقوة الشيء المحكوم به في مسائل الجنائية بما يبين معه الامتناع عن نظر الدعوى أن يكون هناك حكم جنائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة * أن يكون بين حسنة المحاكمة والمحاكمة الثانية انسي براد للتمسك فيها باندفع اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي الأشخاص وأن يكون صادراً في موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وبوليغ العوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها (١٣٥) .

(١) فحجب أن يكون هناك حكم جنائي (١٣٦) أي صادر من جهة حولها القانون سلطة الفصل في الجرائم ، وسيان في هذا كانت المحكمة من محاكم القانون العام أو محاكم أمن الدولة التي تشكل وفقاً لقانون الطوارئ * أما

(١٣٧) نقض ١٩٧٣/٣، ١٩ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٥ ، ١٩٦٣/١، ١٢ من ١٣ ق ١٣٨ ،
٤ ١٩٦٨/١١ من ١٩ ق ١٨٦ ويراد الحكم في أسبابه أو المحسود بها ورد في مقررته من
المحكمة كمنه منتهين أنه الحسن مع الفصل عنه منتهين لا غير من خطئه في تطبيق القانون (نقض
١٩٧٩/١١ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٦٢) *

(١٣٨) نقض ١٩٥٠/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٧ مجموعة داور
من ٢٨٥ بند ٢٦

(١٣٩) يوزا من ٩٥ حسن ٥ مجموعة داور ج ١ من ٢٨٢ منه ٨ رافض بوس ٢١ / ١ /
١٩٦٨ ملئان ق ٨٢٦

(١٤٠) نقض ١٩٧٤/٣، ١٩ أحكام النقض من ٢٥ ق ٥٤ ، ١٩٧٣/١، ١١ من ٢٤ ق ١٤٢
١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ق ١٩٦ ، ١٠/٢٩ ١٩٧٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ من ٢٨١ ، وفي
قادر من ٨٨٧ *

(١٤١) ومجرد صدور حكم لا وجود له لا تنفي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء
محكوم فيه نهائياً ما كانت طرق الطعن لم تستعمل (نقض ١٩٦٩/١١/١٤ أحكام النقض من ١٢
ق ١٨) *

الأحكام تصدر من هيئات إدارية كمجالس التأديب (١٣٧) فانها لا ترفع اختصاص محاكم الجنائية بالفصل في التهمة اذا ما عرست عليها ، فادانتهم حين استعمال التسمية مع أحد الأفراد تم محكوم تأديبيا فلا يسمع محاكمته بسبب العامة من إقامة الدعوى طلبة ولا المدعى بالحقوق المدنية من تحريك الدعوى الجنائية مباشرة * على أنه بالنسبة الى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، عامة وفقا لما تنص عليه المادة ١١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ لأحكام المحاكم العسكرية قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في أحكامها أمام أي هيئة قضائية خلافا لما نص عليه في هذا القانون ويكون للأحكام الصادرة منها قوة المحاكم الجنائية (١٣٨) *

ولما ما عدا الأحكام فلا تقع من المحكمة ، فالأوامر التي تصدرها سلطة الانهاك كالأمر بحفظ الأوراق والتي تصدرها سلطة التحقيق كاتقرار بأن لا وجه لإقامة دعوى لا قوة لها (١٣٩) ، فالأمر لا يسمع من تحريك الدعوى الجنائية سواء من السبب العامة أو المدعى بالحقوق المدنية والآخرى لا يسمع من العودة الى التحقيق وتحريك الدعوى الجنائية متى توافرت شروط معيئة على ما سبق ذكره (١٤٠) * وتقدير المحكمة للدليل في دعوى لا يستحق أثره على دعوى أخرى ما دامت لم تطنش الى الدليل المقدم فيها لأن قوة الأمر المنقضى تحكم في مسطرته دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولا ينفذ للحجية بين حكمتين في دعوتين مختلفتين موضوعا وسببا (١٤١) *

ويشترط أن يكون الحكم نهائيا ، فان كان يقبل الطعن بأي طريق فلا يصح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية (١٤٢) ، وتسمى كل قضية في طريقها الطعن حتى اذا ما فصل في إحدى الدعوتين نهائيا حار لاحتمال الحكم الصادر فيها أمام المحكمة الأخرى *

(١٣٧) نفس ١٩٤٦/١٢/٢٠ مجموعة المواد الدورية ج ٧ ق ١ ، مجموعة دائر ج ١ ص ٧٢٣ ق ٥
(١٣٨) نفس ١٩٦٠/١/١٤ أحكام نفس من ١١ ق ١ ، ١٢/٣/١٩٦٢ من ١٣ ق ٥١ *
(١٣٩) نفس ١٩٧٢/٥/٢٧ أحكام النفس من ٢٤ ق ١٣٤ ، ١٩٧٧/٦/٨ من ٢١ ق ٢ *
(١٤٠) نفس لرئيس ١٩٦٢/١٢/٢١ سيرة ١٩ - ١ - ٢١٥ *
(١٤١) نفس ١٩٧٢/٦/٢٢ أحكام النفس من ٢ ق ٢١٤ ، ١٩٧٧/١/١٠ من ٢٣ ق ٢٢٥ ، ١٩٦٦/١١/٧ من ١٢ ق ١٧٧ *
(١٤٢) نفس ١٩٨٢ من ٨٨٢ *

ويجب أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى سواء أفضى بالإدانة أم بالإبراء (١٤٣) . أما إذا صدر الحكم في مسألة غير مضمنة في الموضوع فإنه لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه كحكم سبب حبير (١٤٤) . وكذلك لا قوة للأحكام التي تخرج استوى من حرة المحكمة ولكن لا تفصل في المراجع كحكم بعدم الاحتمال أو بعدم قبول الدعوى لأنه يجوز رفع الدعوى بعد هذا إلى المحكمة المختصة أو حتى توافرت شروط قبولها .

(٢) يجب لتمسك بالدفع أن يكون المتهم واحداً في الدعوى . فإذا حوكم شخص عن واقعة معينة وقضى في الدعوى نهائياً من هذا لا يمنع من محاكمة شخص آخر من ذات الواقعة سواء بصفتة فاعلاً أصلياً أم شريكاً فيها (١٤٥) . ولكن لو قضى الحكم بالإبراء وكان سببها يؤدي بصدده إلى براءة لغيره المطلوب محاكمته بحيث لو أن محاكمة المتهمين الاثنين كانت قد ست في دعوى وحده لزمى الحكم فيها بالتناقض إذا هو أن أحدهما وبراء الآخر فإنه يجوز ادخار بقوة الشيء المقضى به . وهذا هو الشأن في أحكام البراءة التي يكون أساسها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها في حد ذاتها مهما كان أشخاص المتهمين فيها (١٤٦) أو انقضائها بالتقادم وهو يستفاد ضمناً مما أحد به المشرع في المادة ٤٤١ ج الخاصة بأحوال إعادة نظر الدعوى وهي يجب إذا صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث تستلزم منه براءة أحد المحكوم عليهما (١٤٧) .

وقد قضى حديثنا بأن مؤدى سياسة إنشراح مع انعاشه العامة التي أوشده المشرع إلى عناصرها بالأحكام الواردة بالقرء الجامعه من ماده ٤٤١ و بقرء لأخيرة من ماده ٤٥٤ والمادة ٤٢٥ ج أن مقتضيات الحفاظ على قوة

١٤٢١ - نفس ل سى ١٩٣٤/٧/٤ - جازيت ١٩٣٤ - ٢ - ٥٤٢ .

١٤٢٢ - نفس ١٩٣٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٢ . موسوعة قانون ج ١ ص ٣٨٢

بند ٧ . وشار إلى نفس نوسى ١٩٤٥/٥/١١ .

١٤٢٣ - نفس ١٩٤٥/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ٩٢٥

(١٤٦) من مقرر أن أحكام إعادة خليه على أسباب غير شخصيه الشخص المحكوم بهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المزعومة بها التعرى مادى تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة للولاة المتهمين أو غيرهم متى يتجهون في ذات الواقعة متى كان ذلك من مصلحت أولئك الغير ولا يفرق عليهم أى من مقرر فى القانون ١٩٦٢/٥/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٦ ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ق ٢٦ .

(١٤٧) دى لير من ٨٨٧ . بوا من ٩٥٢ . موسوعة قانون ج ١ ص ٣٨٥ وشار إلى نفس

١٩٥٩/٦/٢٨

الأحكام وحظراتها التي تمنحها المصلحة العامة - تعرض قيد على سلطته سيادة العامة على تحديد الدعوى الجنائية على منبهم آخر يوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدائته - سواء كان فاعلا منفصلا أم مشترك - إلا أنه لا يجوز لها تحديد الدعوى قبل حتمهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت إلى دعواهم الأخرى في استناد الواقعة ذاتها إلى منبهم جديد بدلا من صدر حكم إدائته أو يجمع عليها في هذه الحالة تحريك دعواهم الجديدة طالما بقي الحكم الأول قائم يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة ، وسيادة العامة طلب إلغاء الحكم الأول عن طريق استمساك إعادة النظر فإذا ما تم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الأول (١٤٨)

وتقوم السيادة العامة بممثل المجتمع في إقامة الدعوى الجنائية ، ومن ثم فهي منبهم المتهم دائما حتى في حالة تحريك الدعوى مباشرة من المدعى بالحق الخاص لا بد دور الأخير يقتصر على مجرد تحريكها وبعد هذه تسير في الحظ تطسب الرسوم لها (١٤٩) .

(٤) ويشترط أن يكون المنبهم في الدعوى واحدا هو الفصل المحرم قانونا واستند إلى المتهم وإيراد توقيع العقوبة من أجله (١٥٠) كجريمة قتل أو ضرب أو سرقة . فإذا أقيمت الدعوى على منبهم لارتكابه جريمة مدنية فإن هذا يصح محاكمته عنها ثانية وإنما يجوز أن يقدم للمحاكمة عن جريمة معينة أخرى لاصقة بها . فإذا حوكم للمتهم عن جريمة ضرب وقضى برأؤه ثم بأن أنه كان قد ارتكب مع جريمة الضرب سب فإن الحكم استمساكي في جريمة الأولى لا يجمع من رفع الدعوى في جريمة السب (١٥١) . ومتى كانت

١٤٨ - مقتضى ٢/٢١ ١٩٦٩ أحكام النقض من ٢ في ٨٦

١٥٩ - مرسومة دالور ج ١ من ٢٨٥ بد ٤١ ج ١ من ٦٥٢ ، بين جازر من ٧٢٦ .

١٥٠ - مقتضى بأن طلب المنبهم بجريمة إصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى بنظرها مع مقرر يقوم بمصوغها عن ذات الشيك يفيده بعدم جواز نظر الدعوى بسبق الفصل فيها . مقتضى ١/٢٩ ١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٤ في ٢ ١٩٧٢/٤/٣٠ من ٢٣ في ٤٠) . ودعوى تدار مسك بدون رصيد تخفيف موضوعا وصيا عن دتوى وزير اسك واستصداره مع إلغاء . مقتضى ١٩٧٦/٥/٣٠ أحكام النقض من ٢٧ في ١٢٤) .

١٥١ - مقتضى ١٩٥٤/٢/١٦ مجرعة القواعد القانونية ج ٦ في ٥٥٣

الواقعة التي اصبحت عليها الادانة أو الجرامة غير التي يراد تقديمه عنها فلا محذور لمسلك بقوة بحكم النهائي ، فضلا إذا قسم المتهم للمحاكمة عن جريمة سرقة ثم قضى ببرأته فإنه ليس ثمة ما يمنع من تقديمه للمحاكمة في جدد بجمعه إجماع أشياء متحصنة من جريمة سرقة لأن المادة ١٥٤ لـ ب سرور بغير الوصف القانوني للأفعال المرتكبة وإنما هي جريمة جديدة بها أركان خاصة وقائع مستقلة عن جريمة السرقة (١٥٤) . فيجب القول بالتحديد، بسبب أن تكون الواقعة التي يحاكم عنها المتهم هي بعينها الواقعة التي كانت محل المحاكمة السابق ولا يكفي القول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة اثباتية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعة كنتاجا حقة في سلسلة وقائع متتالية ارتكبتها المتهم بمرضى واحد إذا كان لكل من هاتين الواقعتين دابية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المعايير التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما (١٥٤) .

وتدق الصورة في حالة الجريمة المذكورة أو انتدعه أي التي ترتكب على دعوى تحقيقا لفرض واحد والاعتداء فيها يقع على حق واحد ، ففي هذه الحالة تقع السرقة بين ما إذا كان العمل يكون واقعة متحدة من كل الوجوه أم أنه وقائع مختلفة وإن اتحد العرض فيها . ففي صورة سرقة منزل معين على مرات تعد الواقعة واحدة ومحاكمة المتهم عن بعض السرقات تسمح بمحاكمته عما قد يظهر من الوقائع سابقا بما حركه عنه . أما إذا كان العرض هو سرقة أمتعه مبارل المصيص مثلا فإن المحاكمة عن السرقة من أحدها لا تسمح من المحاكمة عن كل سرقة تقع في منزل آخر سواء كانت سابقة أم لاحقة لواقعة موضوع المحاكمة ، وقد قصت محكمة النقض بأنه لا يصح في مواد المحاكمة الدخول بعدم حوار نظر الدعوى لتسقط لفعل فيها إذا لم يتوافر شرط اتحاد السبب في الدعويين ، ويجب القول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أحدها هي بعينها التي كانت محل الحكم السابق وفي الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متعاضدة ترتكب بمرضى واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه فإذا اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بحد على نشاط إجرامي يخص عن

(١٥٢) لقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام نقض من ٢٠ في ١٤٥ . ويستثنى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة . نقض ١٩٥٧/٦/١ أحكام النقض من ٨ في ٧٥ .
(١٥٣) لقض ١٩٧١/١٠/١٨ أحكام النقض من ٢٢ في ١٣٦ .

طريق تكرار الفعل المرتكب في ماسبب مختلفة فان السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الفرض (١٥٤) . وان جريمة ادارة محل سبق غلقه جريمة مستمرة امتداداً متتابعاً متتالياً ، ومحاكمة الخاضع على جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة غير رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . يعني المحكمة الاستئنافية ضم الدعاوى المقدمة على المحكوم عليه لادارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وان تصدر فيها حكماً واحداً بعمومية واحده . دام لم يصدر فيها حكم بات ، ومحاكمة ذلك خطأ في تطبيق القانون (٥٥١) . فليس محاكمة الخاضع على جريمة مستمرة جميع الأفعال أو الحالة بحالته السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . هذا استمرار الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل ارادته ، فان ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها (١٥٦) .

وقد تلحق بالجريمة ظروف تشدد العقوبة أو تخفف منها أو تغير نوع الجريمة كما أن الوصف القانوني للوقعة قد يتغير ، فبمثل لأي من هذه الأسباب عند بواقي أثر من التمسك بقوة الحكم النهائي . فقد ساول سائده ٤٥٥ ، مع هذه الحالة فنصت على أنه : لا يجوز الرجوع والدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة ، والأدلة الجديدة مفهوم أمرها كشهادة الشهود أو ضبط جسم الجريمة أو اعتراف المتهم ، والظروف الجديدة مثالها أن يصدر حكم عن واقعة يوصفها سرقة بسيطة ثم يبين بعد ذلك أنها سرقة قد لا تسبب ظروف تشدد العقوبة كالليل أو التسموم ، وقد تغير هذه الظروف من نوع الجريمة فتقضيها إلى حياصة كسر باب إذا شملت عن الإصابات عمالة . مستدعاة بعد الحكم النهائي (١٥٧) . ففي الصور السابقة يكون الحكم النهائي بونه ولا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية .

(١٥٤) نقض ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القوانين ج ٧ ق ١٩٨ ، ١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨ ، ١٩٦٨/٥/٢٢ س ١٩ ق ١٣ ، نقض لزمي ١٩٣٥/١١/١٦ ساري ١٩٣٦ - ١ - ٧٤ ، ورجع أحكام الشار إليها في باب العقاب ، ونقض ١٩٧٨/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٣ في شأن جريمة الزنا غير ترحيص .

(١٥٥) نقض ١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٣ ، ١٩٧٢/١٢/١٢ س ٢٣ ق ٣١٦ .

(١٥٦) نقض ١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢ ، ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ ق ١٤٥

(١٥٧) نقض ١٩٥٢/١١/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٤٧

ويبقى الأمر في صورة تفسير الرصيد القانوني للحريمة ، فإذا تناول الحكم الواقعة ونص فيها بحكم فانه لا يجوز رفع الدعوى من جديد على أساس وصف قانون آخر لها ، صملا اذا قسم بينهم عن تهمة قذف وقضى مرأته فانه لا يجوز القول بأن الواقعة تعتبر كى وصفها القانونى سم وعلى أساسها يقدم للمحاكمة من جديد (١٥٨) .

(٤) ويشترط احدا أن يكون موضوع الدعوى واحدا . وموضوع الدعوى الحادثة هو طلب توقيع العقوبة على المتهم ، فإذا كان المتهم قد رفعت عليه دعوى تأديسة أو دعوى مدنية يطلب تمويض عن الضرر الذى أصغرت عنه الحريمة ، فإن هذا لا يحير الدفع بقوة الشيء لخصى به ولا يمنع من رفع الدعوى الحادثة .

٣١٢ - الدفع من النظام العام

والدفع بقوة الشيء المحكوم به هو فى المواد الجنائية من النظام العام قبحور بدو له لأول مرة أمام محكمة القصر (١٥٩) ، ويجوز لأى الخصوم الدفع به ، ويستعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها اذا ما توافرت شروطه (١٦٠) . الا أنه يشترط بقبول الدفع أمام محكمة القصر أن تكون معصومة واصحة من عدوليات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى حرا تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وطعه محكمة القصر (١٦١) .

(١٥٨) نص ١٩٧٦/٣/٢٨ أحكام نقض من ٢٧ ق ٧٧ . ويصعب القضاء فى مرتب فى احارة رفع الدعوى من ربه باعتبارها قلا عدا ربه أن صدر فيها حكم باعتبارها ملكا حقا (نقض من ٢٠ ١٩٣١/٢ سبرى ١٩٣٢ - ١ - ٢٧٢) . وهو قضاء منقاد على التقه لأن الرتبة معروضة على المحكمة وعليها أن تناولها من مختلف أوصافها القانونية ر لى نادر من ٨٨٥ بور من ٩٤٥ ، موسوعة داور ج ١ من ٣٨٥ بند ٤٥) .

(١٥٩) نقض ١٩٧٢/٤/٣٠ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٤ ، ١٩٧٦/٢/٢٢ من ٢٧ ق ٥٦ .

١٦ نقض ١٩٣٧/١٢/٢ موسوعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٩ . لى نادر من ٧٨١ بور من ٩٥٢ . بجر جاورو من ٧٢٠ .

١٦١ نقض ١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض من ٢٤ ق ٣٦ ، ١٩٧٦/١/١٨ من ٢٢ ق ١٣١ .

١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٠ ق ٨١ ١٩٦٢/٦/١٢ من ١٢ ق ١٢٧ ، ١٩٧٧/١/١ من ٢٨ ق ١١ .

الباب الثالث

الأوامر الجنائية

ان الأمر المحفوظ دائما في المحاكمات الجنائية ان المتهم عاصيا ما يسحق الى كل طريق مده به القانون يبيحه على اطالة الاجراءات ، لا يهي من هذا ان يشهد الضعيف أو يظهر براءته واسا يروم العراز من حكم القانون أطول فترة مستصاعة . وقد كانت أولى النتائج التي ترتبت على ذلك ان أحدثت لاجنائبات حشيرة الى ارتفاع مضطرب في عدد القضايا المطروحة على المحاكم وتكثفت الأوراق والدعوى مما ترتب عليه تعميل الفصل في عديد من التهم . فتح ازدیاد الحر ثم وترايد السكن تضخمت الأرقام بسبب قلة الفصل في القضايا لاطالة الاجراءات .

ولا كان من الأوفق حتى تؤدي انعواحي الجنائية مهمتها في الردع ان يفصل في المصانعا على وجه سريع فقد رؤى تخفيفا لعبء العمل على المحاكم الأحد بنظام الأوامر الجنائية ، واقتصر عبء على الجرائم البسيطة لى يقضى فيها بعقوبة صغيرة غالبا ما يرتضمها بالحكم عليه .

والفكره في نظام الأوامر الجنائية ان أوراق الدعوى في الحر ثم المبسطة تتضمن من الأدلة ما يكفي لفصل في برها دون حاجة الى السر في الاجراءات بالطريق العادى من اجراءات معديات وسماع شهود ومرافعات ، فمستوى اطمأن القضى الى الادانة فانه يصدر أمره بالعموة والا فانه يرض اصدار الأمر أو بعض البراعة ، ورعاية لحقوق الخصوم في الدعوى الجنائية فتح لهم باب التقرير بعدم قبول الأمر الجنائي الصادر فيها ، وعندئذ تسير الدعوى في الطريق الطبيعي المرسوم لها^(١) .

١. وقد أعد بهذا النظام قوانين عديدة منها التشريع الأدنى (م ١١٧ و ١٥٢) وقانون التركي (م ٣٨٦ وما بعدها) والقانون الايطالي (م ٥٠٦ الى ٥١٠)

المبحث الأول

اختصاص طلب الأمر الجنائي

٣١٣ - من يطلب الأمر الجنائي

النيابة العامة هي سلطة الاتهام في الدعوى الجنائية وطلب الأمر بتوقيع العقوبة على متهم هو بثبوت رفع الدعوى إلى المحكمة ، ومن ثم فإنه يكون من جانب سلطة الادعاء أي النيابة العامة ، سواء طلبت إصدار الأمر من القاضي أو أصدره وكيل النائب العام نفسه إذ أنه في هذه الصورة يجمع في شخصه سببتي الاتهام والحكم . وقد نصت المادة ٣٦٣ ج ١ على أن لنيابة العامة أن تطلب من قاضي المحكمة الجزئية ، لكل عضو من أعضاء النيابة العامة أن يطلب من قاضي المحكمة الجزئية توقيع العقوبة على المتهم بأمر يصدره بذلك . عدا معاون النيابة إذ أنه لا يعد إلا من مأموري الصبغ القضائي كما سنعلم البيان .

ولا يجوز للمدعي بالحقوقي المدنية أن يطلب إلى القاضي إصدار أمر بتوقيع العقوبة على المتهم والرامة التعويضات لأن في إباحة هذا الصبغ له مخالفة للفكرة التي يقوم عليها نظام الأوامر الجنائية من أن النيابة العامة بوصف سلطة الاتهام تقدر ظروف كل دعوى عند سماع هذا الطريق وفيها لما بين يديها من أدلة وأوراق ، ومضلا عن هذا فإن للمدعي بالحقوقي المدني أن يتقدم بإدعائه مطالبا بالتعويض حتى صدور الأمر ، ثم إن له الحق في رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بعد صدوره . وأخيرا فإنه لا يجوز للقاضي أن طرح عليه الدعوى لسطرها وفقا للإجراءات العادية أن يصدر فيها أمرا حاليا . فهو مقيد بالصورة التي تقدم بها الدعوى إليه من سلطة الادعاء لفصل فيها .

٣١٤ - متى يطلب الأمر الجنائي

لقد قيد للشرع حق النيابة العامة في طلب الأمر الجنائي بقيود تتعلق والمحكمة التي ينبغي تحقيقها من تشريعه وهي قيود تختص بتحديد الجريمة التي يصدر بشأنها الأمر وظروف هذه الجريمة .

(١) **الجريمة التي يصدر بشأنها الأمر** - ما دام الأمر الجنائي يصدر بناء على أوراق ادعوى والأدلة المقدمة فيها دون تحقيق أو مراجعة ، كان من الأنطيمى أن يقتصر استصداره على الجرائم البسيطة التي تنفق والحكمة من هذا النظام ، فيمنع طلبه في الجنايات إطلاقاً ، ويصدر فقط في مواد المحالعات والحبس التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بعرامة يريده حداً الأدنى على مائة جنيه (م ٣٢٣ ج ١) (٢) ، فيشترط في الجريمة أن كانت حصة أن لا يقضى فيها وجوباً بعقوبة الحبس ، وأن لا تكون عموية المرافعة يريده حداً الأدنى على مائة جنيه . فإذا كانت عموية الحبس وجوبية فيها كانت مدته ولو لأربع وعشرين ساعة امتنع إصدار الأمر الجنائي ، وإذا كان الحبس اختيارياً مع المرافعة التي تحصل في حداً الأدنى على مائة جنيه ، وأقل فانه يجوز أن يطلب فيها إصدار أمر جنائي كالجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . وهذا بعد تعديل المادة ٣٢٣ بالقرار الصادر رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

(٢) **ظروف الجريمة** - يجب أن يتوافر في الجريمة من الظروف ما يجعل توقيع العقوبة بموجب أمر جنائي متفق مع حكمة تشريع لأوامر الجنائية وقد أفصح المشرع عن هذا بقوله في المادة ٣٢٣ : إذا رأيت (النيابة العامة) أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عموية المرافعة لعامة مائة جنيه غير العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ، . والمراجع في تقدير ظروف الجريمة هو النيابة العامة ، فترعى ظروفه المتهم وسوابقه وجسامته الجريمة والظروف التي ارتكبت فيها وغيرها وأنه يكفي

(٣) **قانون م ١ من ١٩٤٦ لسنة ١٩٤٦** - وقد كانت المادة ٢٢٣ ج ١ تجوز إصدار الأمر الجنائي في مواد الحبس فقط التي لا يحكم فيها بعقوبة الحبس والمرافعة إذا ردت (النيابة العامة) أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عموية المرافعة لعامة مائة جنيه غير العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف . ولم يكن يجوز استصدار الأمر الجنائي في مواد المخالفات اكتفاء بنظام المصالح فيها (ج ١ م ٣٢٣) . ثم عدلت المادة ٢٢٣ ج ١ بموجب القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٢ وأحسب إصدار الأمر الجنائي في جميع المحالعات التي يعاقب عليها بقدر الحبس والمرامة وأجراً عدلت تلك المادة بدرجة القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نظم المصالح في مواد المخالفات ، وكان مقتضىها أنه في المخالفات ١٦ و ٢٠ على قانون الإجراءات الجنائية وأصبحت المادة ٣٢٣ تتضمن القواعد التي فيها أنه . ولم يكن يجوز إصدار الأمر الجنائي بصدوره تكليفه على التعديل لا يجوز وكان مرسوم الحكومة بحسب إصدار الأمر بعقوبة تكميلية فألفت لجنة ، حصل بحسب المرسوم هذه العبارة دون أن تفسح في مقصده .

أن تكون الدعوى الأصلية هي العرامة إلى مائة جنيه ، فإذا رأت ن هذا إجراء غير كاف تقدم المتهم إلى المحكمة متبعة الطريق العادي . ونصود بتعيينات إلى أعضاء النيابة العامة بسبب فيها بعض جرائم من طلب أمر جنائي رغم توافر شروط استصداره وتوجب تقديمها للمحاكمة بالطريق الأصلي .

٣١٥ - ممن يطلب الأمر الجنائي

نصت المادة ٣٢٣ أ.ج قى لهايتها على أن النيابة العامة تطلب من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى ن يوقع الدعوى على اسمهم . فامتنع ماصدار الأمر الجنائي هو قاضي المحكمة الجزئية الذي يحصل في اختصاصه الشخصي والدعوى والمكانى يحصل في الدعوى أن رفعت إليه بالطريق العادي . وهو الذي يطلب منه الأمر الجنائي . ولا يجوز أن يطلب الأمر من قاضي المحكمة الكلية حيث لا اختصاص به في أي دائرة من دوائر المحاكم الجزئية . بيد أنه يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يمدد ماصيا لمحل محل القاضي الجزئي في إصدار الأوامر الجنائية . ولرئيس المحكمة من باب أولى أن يصدر أمرا جنائيا ، فسي كان له أن يطلب غيره من القضاة حتى أن نتولى هو هذا القضاء بنفسه (٢) .

المبحث الثاني

إصدار الأمر الجنائي

٣١٦ - صدور الأمر الجنائي

يطلب الأمر الجنائي بصيغة يشتملها على الأوراق وهي عادة : سند صدر أمر جنائي ، وبذلك تميز النيابة العامة أنها قد تصرف في الأوراق وحررت الدعوى من حوزتها ودخلت في اختصاص المحكمة بغير حاجة إلى إجراء آخر ، وعندئذ تعرض الأوراق على القاضي ليصدر أمره إما بتوقيع العقوبة أو بالبراءة أو بالرفض . فلا يجوز للنيابة العامة أن تعدل عن صرحها على الوجه السالف لتفسير بالدعوى في الطريق العادي .

(٢) وسوف نرى فيما بعد أن المشرع أجاز لتوكيل نائب العام في بعض الحالات أن يصدر أمرا جنائيا

ويصدر الأمر عادة من القاضي بتوقيع العقوبة بمباراة أمرها بتعويض
المتهم مبالغ كذا * * * ويكون هذا في جلسة غير علنية وهي غير حضور
المحكوم لا النيابة ولا المدعى بالحق المدنية * ولا يحري القاضي أي تحقيق
ولا يسمح إلى شهود أو مرافعت وإنما يبنى أمره على ما تضمنته أوراق
الدعوى وادلتها ، وقد عرفت عن هذا المادة ٣٢٣ أ ج فعالت « بأمر يصدره
على الطلب بناء على محاضر الاستدلالات أو أدلة الاتبات الأخرى بعد اجراء
تحقيق أو سماع مرافعة » * وأنه إن نص المشرع على محاضر جمع الاستدلالات
وقطع إلا أنه - من باب أولى - ليس أنه ما يسمح من إصدار الأمر بناء على
محاضر تحقيق تضمنها أوراق الدعوى * ونقصد بأدلة الاتبات ، لأخرى كل
ما يمكن الاستناد اليه ويكفي للقاضي غير محاضر جمع الاستدلالات أو
نتائجها ، سواء أكانت هذه لأدلة تضمنها أوراق الدعوى كالمسندات
وتقارير الخبراء أم أنها مادية كعصا استعملت في جريمة ضرب

٣١٧ - مضمون الأمر الجنائي

نصت المادة ٣٢٤ أ ج على ألا يعرض في الأمر الجنائي بغير الغرامة
والعقوبة - السكينة والتضييق - فيما يخص عدم وإيداع الرهبة ولا يجوز في
مواد الجرح أن تتجاوز الغرامة مائة جنيه (٤) * ونقصى في الأمر الجنائي
بما يأتي

١ - لغرامة لا يحدد حد أقصى بموئمة لدى يجوز أن يعرض بها
في الأمر الجنائي حين إذا كانت الواقعة محللة أو حقة حيث يجوز أن
تخص لغرامة أي مائة جنيه ، بموجب التعديل الذي تم بأقرار بقانون رقم
١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ أن المشرع أحار في المادة ٣٢٣ أ ج بزيادة استصدار
أمر جنائي إذا رأت أن ظروف جريمة تكفي فيها عقوبة لغرامة لغاية مائة
جنيه * وأما الحد الأدنى فإنه لم يخصص على حدده ، وقد يجوز أن يصدر
الأمر بغرامة قدرها خمسة قروش سواء في مواد العقوبات أم الجرح ، وإن كان
بعقوبة حد أدنى معين فلا يستطيع القاضي أن يتول عنه *

٤٤ وقد كانت ٢٣٤ ج قبل تعديلها نص على « ما لا يقل عن الأمر بطر الغرامة
والتضييق » ما يجب ده والمصاريف ، ولا يجوز أن تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات ، ثم عدلت
المادة الأخيرة من المادة بموجب القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ وحلت « ولا يجوز
في مواد الجرح أن تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات » وأخيرا عدلت بالمادة رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢
وأصبحت بصيغتها الزمنية « ثم بالأقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ »

٢ - العقوبات التكميلية ، يجوز أن يعفى في الأمر الجنائي بالعقوبات التكميلية كالغنى أو الإزالة أو المصادرة ، وهو ما أدخله المشرع في تعديده لسنة ١٩٥٥ بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ (٥) .

٣ - لتصميمات أي التعويضات التي يطلبها المدعى بالحق المدني وهي غير معينة بحد أقصى .

٤ - ما يجب رده .

٥ - المصاريف .

٣١٨ - بيانات الأمر الجنائي

نصت المادة ٣٢٦/أ ج المعدلة على أنه « يجب أن يعين في الأمر لفضلا عما قضى به اسم المتهم والواقعة التي عوقب من أجلها ومادة القانون التي طُبقت » (٦) . وتمتد أهمية هذه البيانات من ناحيتين ، الأولى أنها تبرر صدور الأمر الجنائي بعد دراسة حقه لموضوع الدعوى وتعرف مدى انطباق

(٥) وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٩ « نصت المادة ٣٢٥ على أن لا يجوز كلفا في أي يعفى في الأمر بين الدفوع والطعنات وما يجب رده والمصاريف ، ومنذ ذلك أنه لا يجوز له التمسك في الأمر بالمصريات التكميلية على خلاف ما كانت تنص عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ بشأن الأمر الجنائي من اجراء الطعن بصف العقوبات بهذا من شأنه أن يضيّق كثيرا في دائرة العمل بنظام الأوامر الجنائية وهو نظام أبيض المثل مألوفه إذ هو ييسر العمل في الجرائم قليلة الأهمية ويخفف عبء من هامش التقاضي الجزئي ، ويؤهل له الوقت فكانت تظهر لقضايا الهامة ، ولقد روي العديد من المحققين القضاة في الأمر بالمعزوية التكميلية ، ولا خير على المتهم في ذلك إذ له أن يقبل الأمر أو يبرهن عليه بإعلانه عدم قبوله له ، يترتب على هذا الاعتراض سقوط الأمر كما واعتباره كإن لم يكن وتقديم الدعوى إلى المحكمة بنظرها بالطرق العادية .

(٦) وقد كانت المادة ٣٢٦ ج قبل تعديدها بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه « يجب أن يعين في الأمر لفضلا عما قضى به اسم المتهم والواقعة التي عوقب من أجلها ومادة القانون التي طُبقت ولأسباب التي بني عليها » وقد أقيمت العبارة لأجره بالمرسوم بقانون المعدل إليه أنصَح فالأمر الجنائي لا يبنى على أسباب مكتوبة كما هو الحال بالنسبة للاستكشاف إذ أن هذا النظام يهدف إلى اختيار القضايا البسيطة على وجه السرعة ، وفي تطبيق الأسباب ما يؤتمر الأساس الذي بني عليه ، وفي إشارة أحد المحققين بهذا قائمه طريق التقرير بعدم قبول الأمر الجنائي أن لم يبرهنه .

لقد يكون عليها ، والأخرى فأنه لا يجوز ان يتصرف بمصروفها بدون ما
ذا كان من مصالحهم انفسهم يعلم قبول الامر الجنائي أم انصاف به وعادة
« الواقعة التي هو قاص من أجلها » ، تشمل بيان تاريخ الواقعة ووصفها
العائلي مثلا يندرج كذا أحدث عندما الإصابة التي أعرض - ١٩٤٤ من ١٩٤٤
الشخصية مدة تقبل عن عشرين يوما الامر المنطوي تحت المادة ٢٤٢/١ من
قانون العقوبات ، لأن الامر الجنائي هو بمثابة حكم في الدعوى يتم على صورة
معينة تحقيقا لحكمة خاصة .

٣١٩ - اعلان الامر الجنائي

نصت المادة ٢/٢٢٦ ج ١ على أن « يعلن الامر أي المتهم والمدعى
بالحقوق المدنية على السوذج الذي يفرره وزير العدل ويجوز ان يكتب
الاعلان بواسطة أحد رجال السلطة العامة » ، فيتم اعلان الامر الجنائي للمتهم
والمدعى بالحقوق المدنية ولا يفسر به النيابة العامة ان عريض عنها بالامر
الصادر سواء بالعقوبة أم بالرفض أم بالبراءة من وقت صدوره . وحكمه
الاعلان هو حساب لدى سريان الميعاد الذي يحق لمن أعلن بالامر أن يقرر عدم
تقبله خلاله . وقد أعمل المشرع اعلان المسئول عن الحقوق المدنية بل انه
سم يذكره اطلاقا في الفصل الخاص بالأوامر الجنائية ، الامر الذي يؤيد منه
أنه قصد إيماده على نطاق هذا النظام ، لما يرسب على قبوله من اجراءات
وتحقيقات تدعى مع تساطع وسرعة الفصل في الدعوى بطريق الامر
اجنائي . فان أدخل المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى الجنائية قبل أن
يصدر فيها أمر جنائي يعين على القاضي أن يرفض إصدار الامر ، ولا يجوز له
أن ينقض في الامر مغللا طلباته ، لأنه ان ألزم المتهم بالتصويض لتأثيرت عندئذ
حقوق المسئول عن الحقوق المدنية مع أنه يفسخ مسج المحاكم له للدفاع عن
نفسه ونسباً لثبته الذي قد يؤثر دفاعه في مصالحه .

٣٢٠ - رفض إصدار الامر

« يرفض القاضي إصدار الامر اذا رأى (أولا) أنه لا يمكن الفصل في
الدعوى بحلها انتهى هي عليها أو بدون تحقيق أو مراعاة (ثانيا) أن الواقعة
ظنرا لسوق المتهم أو لأي سبب آخر تستوجب توقيع عقوبة أشد من
العقوبة التي يجوز صدور الامر بها . ويصدر القاضي قراره بالرفض مباشرة
على الطلب الكتابي المقدم له ولا يجوز التماس في هذا القرار ، وترتب على
قرار الرفض وجوب السهر في الدعوى بالطرق العادية (م ٣٢٥ ج ١) »

كانت المحكمة من نظم الأمر الجنائية نتحقق بصدد اجراءات الصغيرة التي ينشئ فيها بقوة بسيطة ونكفي الأدلة المقدمة فيها للأدلة ، فانه متى دسنى أي الأمرين تعين رفض إصدار الأمر الجنائي . فنادى كانت التهمة محتملة التمدد - كما لو كان الاتهام المسند إلى المتهم أنه أحسب بأمر إصدارات أعجزه عن أشعله الشخصية مدة تقل عن عشرين يوما ولم يشك العجبي عليه بعد الأمر الذي يحتمل معه أن تزيد مدة العجز على عشرين يوما - أن لم يصل مضاعفات الإصدي إلى نهاية مستديمة - فلتقضى أن يرفض إصدار الأمر ، وكذلك متى رأى في أوراق الدعوى تضاريا بين أقوال الشهود يستدعي تحقيقا لاستحالة الحقيقة أو غيوبا يتطلب أيضا من الخصوم كان له أيضا أن يرفض إصدار الأمر الجنائي . ولخصا إذا قدر القاضي أن لجريمة بالطروحة عليه لا تكفي فيها عقوبة العزلة التي تصل إلى مائة سنة كالعزلة من أس على أية ، وقد صوب المشرع مثلا بحالة ما إذا كان لمتهم سوابق ثم اردف بعبارة « أو لاى سبب آخر » ، مع أن العبارة الأخيرة نفس عن المتن السابق . ويؤشر القاضي على الأوراق ضد الرقص بالعبارة الآتية عادة « رفض » أو « يرفض إصدار الأمر » .

ومحل التساؤل هو معرفة ما إذا كان يجوز إصدار أمر بالإبراء أم لا ؟ لقد كانت المادة ٣ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية تنص على أن القاضي يرفض إصدار الأمر إذا رأى عدم ثبوت الواقعة أو أن القانون لا يعاقب عليها ، ولم يكن للقاضي أن يصدر أمرا بإبراء المتهم من الفعل المسند إليه . وقد كان مشروع قانون الإجراءات الجنائية يتضمن هذه القاعدة في المادة ٢٤٠ منه ، ولدى تقديم القانون إلى البرلمان رأى استبعاد هذه الحالة من الحالات التي يجوز للقاضي فيها رفض إصدار الأمر ، وهو ما يستفاد منه حواش أن يصدر القاضي أمرا ببراءة المتهم مما يعرئ إليه (٧) .

وإذا رفض القاضي إصدار الأمر فانه يترتب على هذا وجوب السير في الدعوى بالطريق العادي أي أن تطرح الدعوى على المحكمة لصرحها وفق

(٧) وقد جاء بتقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ ، لقضى هذه المادة بأن المتهم يرفض إصدار الأمر إذا رأى وجوب حكم بالإبراء ، أو يرفض طليعت المدعى بالحقوق المدنية بينما كانت سياسة توجب في حالة الادعاء بحكم بالقوة والتبويض . وراثت اللجنة أن لا مبرر لهذه التفرقة ، وأنه يجب أن يكون بنفس الحكم في الحالتين ، سواء بالإدانة أو ببراءة وبالسري أو براهنه ، ولا ضرر من ذلك ما دام أن للديانة المدة أو لدعى بالحقوق المدنية حق المعارضة في الأمر كالتهم .

الاحراجات العادية - فلا يحوز للنيابة العامة بعد أن يرفض القاضي إصدار أمر جنائي أن يصير أمراً يحفظ الأوراق لأن عبارة النص تحتم السير في الدعوى بالطرق العادية ، والسير في الدعوى بعد تحريكها أمام جهة انحصاء عنها نصحها أمام المحكمة ، ولأن محذور طلب النيابة العامة من القاضي إصدار أمر جنائي يعني أن الدعوى خرجت من نطاقها وأخيراً فإن النظر في الصور متى أوردتها المشرع لرفض إصدار الأمر الجنائي تفيد بداهة أنه ينبغي لتقصاء أن يفصل في الدعوى بالطرق العادية .

المبحث الثالث

النظام من الأمر الجنائي

حصصا الدعوى الجنائية هما لسادة العامة والمتهم وإن كانت هذه الدعوى صدية وحدها تدعى بالحقوق المدنية ، وقد لا يرتضي أي من هؤلاء الأمر الجنائي الصادر في الدعوى ولذا أجبر لكل منهم أن يعلن علمه قبله للأمر وتظهر الدعوى بالطريقة العادية .

٣٣٦ - اجراءات علم القبول

يكون إعلان علم قبول الأمر بتقرير في قلم كتاب المحكمة فلا يصح لإعلان صحفه تعبر إلى باقي الخصوم . ويجب أن يتم هذا التقرير في ظرف ثلاثة أيام بحسب من تاريخ صدور الأمر الجنائي ، وتسبب إلى النيابة العامة أن يفرص عليها في مذكر ليوم ، وتسلمة إلى باقي الخصوم - أي المتهم والدعى بالحقوق المدنية - بحسب ايعاد من وقت إعلان الأمر بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٢٦/٢ ج (م ٢٢٧/١ ج) . ويحدد الكاتب يوماً لنظر الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة في المادة ٢٣٣ ، وبسبب عن المقرر بالحضور في هذا ايعاد ، ويكلف باقي الخصوم والشهود بالحضور في ايعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ (م ٢٢٧ / ٣ ج) . وحلاصة هذه الاجراءات هو نظر الدعوى بالطريق العادي ، فالمادة ٢٣٣ بموجب أن يكون تكليف المقرر بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المحادثات وثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجلسات ، ويكون تكليف باقي الخصوم بالحضور في ايعاد أربع وعشرين ساعة .

٣٣٣ - أثر علم القبول

نصت المادة ٢٢٧/٢ ج على أنه « يترتب عن صدق التقرير منقوط

الأمر واعتباره كأن لم يكن ، • ونصت المادة ٣٢٨ أ ج على أنه ، إذا حصر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة بنظر الدعوى في مواجهته وفقا للإجراءات العادية ، وسمح له أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بمهوبة أحد من الخرافة التي تصبى بها الأمر الجنائي • أما إذا لم يحصر معصوم للأمر موه ويصبح نهائيا واجب السعي ، • فالأثر الذي يترتب على مجرد التقرير بعدم قبول الأمر الجنائي هو سقوطه واعتباره كأن لم يكن • وهذا السقوط يعتبر وقتيا ، وأثره يختلف بين ما إذا كان التقرير بعدم القبول صادرا من النيابة العامة أو من باقي الخصوم وقد نصت محكمة النقض بأن الاعتراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل الاعتراض على الأحكام العينية ، بل هو لا يعد أن يكون إعلان من ، يعترض لعدم قبول إنهاء الدعوى بتلك الإجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الأمر بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن ، شريطة أن نهائية هذا الأثر القانوني يرتبط بحضور المصروع بالجلسة المحددة لنظر الاعتراض ، فإن ضعف عنها عد اعتراضه غير جدي واستعداد الأمر قوته وأصبح نهائيا وحب السعي مما مؤداه عدم جوار الاعتراض فيه أو استئنافه رجوعا إلى الأصل في شأنه (٨) •

(١) النيابة العامة النيابة العامة عنصر تشكيلي المحكمة الجنائية ومغير وجودها يعتبر التشكيل باطلا ، ومن ثم يسقط الأمر الجنائي واعتباره كأن لم يكن بالسمة إليها يقتصر قطعا • وبما كانت النيابة العامة هي التي طلبت في الماضي إصدار أمر جنائي فهي قد ارتضت أن يقضى بالبراءة إلى مائه جنبيه ومن ثم أن قضى في الأمر بالبراءة كاملا وبالعقوبات التكبيرية والرد والحصار لا يجوز لمصلحة العامة أن تقرر عدم قبولها بالأمر الجنائي والا تعني بعضاء بعدم جوار التمييز لأنه في الواقع بمثابة طعن ومن الفواعد الأساسية أن تطعن في الأحكام لا يقبل من قضى له بكل طلباته ولا يتصور التقرير بعدم القبول في هذه الحالة إلا في صورة ، إذا كانت النيابة العامة قد أحطت بطبيعتها الأمر الجنائي من القاضي في حالة لا يجوز فيها قانونا استصداره ثم أحط القاضي بدوره وأصدر أمرا جنائيا فيها (٩) •

١٨: نفس ١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض من ٢٢ ي ١٤٩ • ١١٣٥/٥/٢ من ٣٦ ف ٨٩ •
(٩) وقد ذهب رأي ، أن لا يشرع لم يقيد حتى أسبابه أو لدعي لدى في الاعتراض بأي منه يجوز أيضا الاعتراض حتى ولو حكم بما طلبه يعكس الحال في المادة ١٤١ من القانون القديم و المساوي تعديلات من ٢٠٥ • ويرى أن الخلاف بين القانونين القديم والجديد في هذا الصدد هو خلاف في الصياغة فقط ، لا يمس به لا تقرير قاعدة عامة في الأول وليس في القانون الأخير ، بلهم منه أنه قابل عنها •

(٢) **التهتم والمدعى المدني** : إذا قرر المحم أو المدعى بالحقوق المدنية بعدم قبول الأمر الجنائي ثم تم يحضر في الجلسة المحددة تعود للأمر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ ، أي أن سقوط الأمر الجنائي واعتباره كأن لم يكن بالنسبة إلى أمها هو سقوط مؤقت ولا يترتب به أي شيء إلا إذا حضر من قرر بعدم قبوله الأمر بجلسته المحاكمة . ويتكفي أن يحضر المقرر الجلسة الأولى للمحاكمة ثم تطبق قواعد الحضور والغياب ، فإن حضر منهم مثلاً بعد هذا بدون عذر مقبول كان على المحكمة أن تعتبر الحكم الصادر حضورياً ، وإن أعذر بعدد مقبول جار لها أن تصدر الحكم في غيبته فلا تستطيع أن تقضي بعودة القوة للأمر الجنائي .

ويثور التساؤل معرفة حق المدعى المدني في تقريره بعدم قبول الأمر الجنائي وأثره في طرح استعويين المدنية والجنائية ، من يطرحان معاً أم يقتصر الأمر على أحدهما فقط . كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ ينص في المادة الثالثة على أن انقاضي بعض إصدار الأمر إذا رأى عدم القضاء للمدعى بالحقوق المدنية بما يخل به ، وأوصحت لمذكره الإيضاحية لذلك القانون أن انقاضي الأمر يجب المدعى بالحق إلى كل ما يطالبه أو يرفض إصداره الأمر وهو ما يترتب عليه نظر الدعوى بالطرق العادية . ويبدو من مناقشة القانون أمام مجلس النواب أن الأمر قد يخص أو لا يخص بطلبات مدعى بالحق المدني وأنه لأنه من إيجاد وسيلة لإصلاح خطأ بإحالة اعتراضه على الأمر الجنائي وإذا عاد الأمر الجنائي قد أحاط المدعى بالحق إلى كل طلباته ، فما كان يعود له الاعتراض عنه . فهل تغير الحال في قانون الإجراءات الجنائية؟ لم يرد نص المادة ٣٢٤ التي أبايت أحوال رفض إصدار الأمر الجنائي ذكر لطلبات المدعى بالحق المدني كما كان الحال في القانون السابق ، وهذا يستفاد منه أن المشرع اتبع مخالفة القاعدة التي كان منصوصاً عليها في المادة الثالثة من القانون الملغى ، فسجور للمدعى أن يحجب المدعى المدني إلى بعض ما ابتغى القضاء به فإن هو أحالة إلى كل طلباته امتنع عليه أن يعلن عدم قبوله للأمر الجنائي شأنه في هذا شأن السادة العامة كما سلف البيان .

وفي وفي ظل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الملغى كانت معارضة البيان أو المدعى بالحق المدني تسقط الأمر بالنسبة إلى جميع الخصوم في الواقعة الواحدة لأن المعارضة حين تكون معتمدة من المدعى بالحق المدني وحده مثلاً واقتصر أثرها على حقوقه المدنية لأجل ذلك يتماشى العسبة لا سيما إذا

نظرا الى طبيعة الأمر الجنائي وأنه يصدر من غير اعلان ولا مراعاة^(١٠) وقد ذهب رأى إلى أن الحال لم يتغير في ظل قانون الاجراءات الجنائية^(١١) ونحى بوى أن تقرير المدعى بالحقوق المدني بعدم قبوله للأمر الجنائي يترتب عنه سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن بالنسبة الى الدعوى المدنية فقط ، فالأصل أن لا يصرف أثر الاجراء الذى يتخذه الشخص الا الى حقوقه ، والا لترتب على هذا أن المدعى بالحقوق المدني يستطيع أن يصل الى تشديد العقوبة على المتهم بتقريره عدم قبول الأمر الجنائي حين أن المتهم واسيانه العامة وهذا لخصما من الدعوى الجنائية - كالأمر قد رضى الأمر ، وهي نتيجة غير مقبولة . ولذا يجب تفسير عبارة « سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن » الواردة في المادة ٣٢٧/٣ ج بأن استقوطها انما يكون بالنسبة الى من أعلن عدم قبوله للأمر الجنائي - وصرح المدعى المدني فقط على المحكمة الجنائية ليس مستعرب في القانون ، فالمدعى بالحقوق المدني قد يستأنف ادعوى المدنية وي طرح وحدها على المحكمة دون الدعوى الجنائية ، ولعلنا نجد عند الرأى في عبارة المادة ٣٢٨/١ ج التي قررت انه اذا حضر لمحضر الذى لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة نظر الدعوى في مواجته وفي الاجراءات العادية ، بما يفهم منه أن الدعوى تنظر في مواجته بالنسبة الى حقوق من اعبر عدم قبوله للأمر الجنائي .

وقد نصت المادة ٣٢٩ ج على أنه « اذا تعدد المتهمون وصدر ضدهم أمر جنائي وقرروا عدم قبوله وحضر بعضهم في اليوم المحدد نظر الدعوى ولم يحضر بعض الآخر تنظر الدعوى بالطرق المعتادة بالنسبة من حضر ويصبح الأمر بهائيا بالنسبة لمن لم يحضر » ، فاذا صدر أمر جنائي ضده عدة متهمين فانه إما أن يقرر الجميع عدم قبولهم للأمر أو أن يقرر بعضهم عدم القبول ويرفضيه البعض الآخر . فمن يرفضه يعتبر الأمر بالنسبة اليه بهائيا واجبا انتفذه . وأما اذا قرروا جميعا عدم قبول الأمر وكذلك ان لم يرضى به البعض فتتوقع النتيجة على الحضور وعدمه . فمن يحضر منهم تسرى بالنسبة اليه كل القواعد الساعية لبيان ، واما من لم يحضر فيعتبر الأمر الجنائي بالنسبة اليه بهائيا ، أى أنه لا ارتباط بين المتهمين و لوقائع وكل منهم مستقل عن الآخر في الاجراءات ، وهو أمر قد يترتب عليه اختلاف النتيجة بالنسبة الى مختلف المتهمين .

(١٠) راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ .

(١١) عدل عبد الباقي ج ٤ ص ٢٨٥ .

فقد، بخلاف من قرر بعدم قبوله للأمر الجنائي عن ايجبور في الجلسة المحددة لمصر الدعوى فقد فسدا انه وقد نص المادة ٣٢٨/٣ أ ج يعود للأمر بقوة ونصيح نهائيا واجب التنفيذ ، وهذا يعني أنه لا يجوز الطعن بالممارسة أو الاستئناف^(١٢) ، وما سيجل انتهم سببهم هو الأتيكال في التنفيذ ان موافقت شروطه .

وقد فسدا ان التقرير بعدم قبول الأمر هو بمثابة اعطى فيه ، والقاعده ان الطعن لا يجب قطعه ، ان يستصح ان يعزل العقوبة اتي قصي نها في الأمر الجنائي ، ومع هذا عقد نصت المادة ٣٢٨/٢ أ ج على أن « للمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بقوة أشد من العرامة التي نصي بها الأمر الجنائي » ، وهي قاعده تثير التساؤل . وقد قبل في تبريرها ان الأمر الجنائي هو بمثابة صبح عن الحريرة المسندة الى المنهم بينه وبين المجتمع فان هو لم يرض هذا لصبح تعود بحاية اتي ما كانت عليه من قبل وكانه لم يصدر في الدعوى أي أمر وتجرى المحاكمة ابتداء ومن ثم يحسور أن تصل بمصوبة الى حياها الأقصى^(١٣) . والحجة الأخرى في هذا الصدد هي القاعده العملية لأن الأحد بهذه القاعده يدعو المتهمين الى اتحرر عند التقرير بعدم قبول الأمر ، وقد تتحقق المحكمة من نظام الأوامر ايجائيه بتبسيط الإاجر « ان وعدم شغل وقت القضاء بالجرائم الصغيرة » .

المبحث الرابع

اصدار النيابة للأمر الجنائي

اعمالا بذات المحكمة اتي من أجهده شرع لنظام الأوامر لجائيه وهي سرعه انفصل انصايا البسيطة الأهميه بمعونه العرامة التي يرنصيه المتهم

(١٢) نص ١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٢ ، ١٩٧١/١١/٨ ، ٢٢ ق ٢٢ ، ١٩٩٠ ، (١٣) ومن مذكره الإيضاحية لقانون الأوامر الجائيه الصادر بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ « لا يصح التوب بأن المتهم قد تمسك بالأمر الجنائي أي من ، ذلك لأن الممارسة في الأمر ليست في الحقيقة ممارسة بمعناها المبروف في الأحكام القضايه التي تصدر في المحاكمات العادية في جلسات علنيه وبعد اعلان قانوني ، وما هي في نوافع اعتراض على المحاكمة بالنسبة اتي تست عليه ، اعلان منه بعدم قبوله لا عرض عليه من المحاكمة بصورتها العادية ، وطلب ان تكون محاكمتة بالكيفية المعتاده ، وهي وساله عند يجب أن تعيد الدعوى الى سيرتها الأولى حين صدور الأمر فيها . فلا يجوز ان تمنح عند إعادة المحاكمة من أن يحكم القاضي بأية عقوبة أخرى يسمح بها القانون ، ولو كانت أشد مما صدر به الأم » .

المالب من الأحيان ، ارتأى المشرع أن يخفف العبء على القاضي ومدعي وكيل الدائب العام سلطان الفصل في نوع معي من الجرائم المسيطة وشروط معقدة ، وهو بهذا يضع استثناء من القاعدة العامة التي تحرم الجمع بين صنف الخصم والحكم في شخص واحد (١٤) .

ومن المادة ٣٢٥ مكررة من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بقراره بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أنه « لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالحق في اختصاصه نظر الدعوى صدر الأمر الجنائي في محتلفات وفي المصحح التي لا يوجب القانون الحكم فيها بدخس أو انصرامه التي يزيد حدها الأدنى عن مائة حنية ولم يطلب فيها التصديت وما يجب رده والمصاريف » ولا يجوز أن يؤمر فيه بدخس انصرامه التي لا تزيد على مائة حنية والمقتوبات التكميلية » وللمحامي العام ورئيس النيابة ، حسب الأحوال ، أن يلغى الأمر لحده في تطبيق القانون في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره ، ويتروك على ذلك عند الأمر كان كم يكن ووجوب السير في الدعوى بالطرق العادية »

٣٢٣ - متى يصدر الأمر

اصدار الأمر الجنائي من النيابة العامة ترد عليه العيود الآتية

١ لا يصدر لأمر الجنائي الا من يكون في درجة وكيل نيابة من رتبة المبرة أو من هو أعلى منه أي رئيس النيابة أو المحامي العام أو الدائب العام فلا يجوز أن يأمر به وكيل أو مساعد نيابة ، وقد يوظف في عسك تحويله هذا إلى أن الأمر الجنائي هو بمثابة الحكم في الدعوى فيجب أن

والآن ولقد استحدث هذا النظام بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل المادة ٣٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بيد أن هذا لتعديل أسفر عن تلك أحكام مادة المذكورة وهو ما لم يقتضيه المشرع ، ومن ثم فقد عاد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ بالمادة ٣٢٥ إلى أصلها وأضاف المادة ٣٢٥ مكررا صراحة لوكيل النائب اعلم الحق في اصدار الأمر الجنائي . ثم عدلت لفرة الأولى من هذه المادة بموجب القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ الذي جاء بمذكرته الإيضاحية « بالنظر إلى ما سلفه نظام الأوامر الجنائية من دافع أصبه القضايا تلبية الأهمية في المحاكم لتتفرع لمواجهة القضايا التي تستدزم معجزة في المحاكمة ، فقد رأى استزادة من هذه التذرع المحمودة الأثر تعديل المادة ٣٢٥ مكررا هل وجه يتيح لوكيل النائب العام اصدار الأمر الجنائي في الجمع التي سينها وزير العدل بقرار منه وفي اعمود اللجنة في النص » .

يكون المصدر من الكفاءة والخبرة ما يطمئن معه في أعمال هذه السبطة . وإذا كان القائم بأدارة أعمال النيابة الخريجه هو وكيل نيابة ، وليس بها عضو في درجه وكون نيابه ممتازة فهو أنه يجوز في هذه الصوره - استثناء - أن يصدر الأمر الجنائي من وكيل النيابة قياسا على ما كان قد استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل قانون تحقيق الجسايات الأهلي من إحارة الطعن بطريق الاستئناف في مواد الخسج من مساعده النيابة إذا كان مديرا لنيابته خريجه ، مع أن نص المادة ١٧٥ من ذلك القانون كانت تحول حق الطعن بالاستئناف من كان في درجه وكيل نيابه . ولنعووظ في هذا الصدد هو الدحية العمية والواقعة (١٠) .

ويتميز أن يكون بوكيل النيابة استمارة الاختصاص المركزي لأصدار الأمر أي أن يكون موقعا به أصل في دائرة المحكمة التي يطرح عليها موضوع الدعوى لو أنها سارت في الطريق العادي ، شأن وكيل نيابة في هذا شأن القاضي الخري . وتطبيقا لدات لقواعد التي سبقت سابها فيما يتعلق باختصاص أعضاء النيابة العامة وعدم سخرتها بجور لرئيس النيابة أن ينبغي أحد أعضاء النيابة الكلية من اعنه الممتازة لأصدار أوامر جنائية في قضايا معينة من اختصاص أي من إسيابات الجزئية التي تقع في دائرة عمله .

٢ - ولما كان تحويل وكيل النيابة من الفئة الممتازة لأصدار الأمر الجنائي مرده تخفيف عبء العمل استنتج هذا أن لا يؤمر به إلا في الجرائم البسيطة التي غالب ما يرتضى من إصدار هذه الأمر بالعقوبة التي توقع فيها ولهمذا لا يحق له إصدار الأمر الجنائي في مواد الخسج التي يعاقب عليها بالحبس وحوون . ويسمح إصدار الأمر الجنائي في الخسج والمخالفات التي يدعى فيها مدنا بطلب التعويض أو إرد ما يحتاجه مثل هذه الطلمات من أبحاث تنامي العكرة التي يقوم عليها هذا النظام .

٣ - وتفق الأمر الجنائي الذي يصدره قاضي المحكمة الجزئية مع ذلك الذي يصدره وكيل النيابة من الفئة الممتازة في أن كلا منهما لا يؤمر فيه بعقوبة أصلية إلا إخرامة التي لا يريد على مائه حية ولعقوبات التكميمية .

٣٢٤ - الرقابة على الأمر

وصح المشرع نوعاً من الرقابة على ما يصدره وكيل النائب العام من لفظة امتنزة من أوامر جنائيه تتمثل فيما حول للمحامي العام ورئيس النيابة من حق الصائها وللمائب العام من باب أولى أن ينفذه ومساعد القضاء الأمر هو وجود خطأ في تطبيق القانون ، مثلاً إذا كانت الشرامة التي أمر بها أكثر من ماله جيبه . أما إذا لم يشمل الأمر على خطأ في القانون في سبيل للنيابة العامة إلى العائه حتى ولو كانت ترى أن العقوبة التي أوقمها وكيل النائب العام من لفظة الامتنزة غير كافية . وقد حدد المشرع مدة التي يحور فيها القضاء الأمر الجنائي بعشرة أيام بحسب من تدرج صدور الأمر (١٦) .

ويترتب عن القضاء الأمر الجنائي اعتباره كأن لم يكن ووجوب السبر في الدعوى بطرق انعادية أي بحسب طرح الدعوى على محكمة قيس للنيابة العامة أن تصدر أمراً بحفظ الأوراق . ولا يجوز بها أيضاً أن تطلب من القاضي جري أن يصدر أمره بتوقيع العقوبة على المتهم ، لأن نظام الأوامر الجنائية ليس هو طريق التقاضي العادي ، ونص الفقرة الثانية من المادة ٣٦٥ مكرراً أ ج صريح في أنه يجب السبر في الدعوى بالطرق العادية عند القضاء الأمر لجنائي الصادر من وكيل النائب العام .

٣٢٥ - عدم قبول الأمر

لستهم أن يعنى عدم قبوله للأمر لجنائي الصادر من وكيل النائب العام وفي العودعه التي سلف بيانها بشأن إعلان عدم قبول الأمر الجنائي الصادر من القاضي (١٧) . ولا محل لإعلان عدم قبول المدعى بالحقوق المدنية للأمر الجنائي الصادر من وكيل النائب العام إذ لا يقضى فيه بالتعصيمات بل ولا تطلب فيه ، ولكن أن ادعى من اصادة ضرر من الجريمة مدنياً فإنه ينبغي على

(١٦) ويتم هذا مثلاً بأن تقرر كشوف ترجع فيها الجريمة ولأمر الصادر فيها وترسل رئيس النيابة العامة ، فإن ادعى وجهها خطأ في القانون فإنه يأمر بإلغاء الأمر الجنائي وتتم بقوله هذا الإلغاء بناء على شكوى من صاحب الشأن أن تبنى لها وجه .

(١٧) نصت المادة ٣٢٧ ج على أن « للنيابة العامة أن تعنى عدم قبولها للأمر الجنائي الصادر من القاضي ، ولجائى الخصوم أن يعنوا عدم قبولهم للأمر الصادر من القاضي أو من وكيله بالنائب العام ١٠٠ » .

وكيل النائب العام ان يصحح من اصدار الامر الجنائي ، فان اصدر الامر بالعمية والتعويضات يتمي على رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ان يلغيه و الحال كذلك ان أمر يرفض بحريصات وعلى الصورة لاجره بحق للدعوى بالحقوق المدنية ان يملن عدم قبوله الامر الجنائي ، فان نص المادة ١/٢٢٧ ج قد جاء بما بأن لباقي الخصوم ان يصحوا عدم قبولهم للأمر الجنائي اصدار من القاضي أو من وكيل النائب العام ، ومن أصابة ضرر من الخريجه ن ادعى مدنيا أصبح حصصا في الدعوى .

المبحث الخامس

الاشكال في تنفيذ الامر الجنائي

٣٣٦ - صورته والفصل فيه

فما ان الامر الجنائي يصحح نهائيا واجب التنفيذ اذ لم يعرض عليه أو تحلف من اعلى عدم قبوله عن الحضور بالجلسة التي حددت بنظر الدعوى (١/٢٢٧ و ٢/٢٢٨ ج) . ولكن قد يحدث ان يثير المتهم عند تنفيذ الامر الجنائي اصدار صلبه اشكالا يستند فيه الى اسباب مختلفة ذكر المشرع أمثلة لها ، كما اذا ادعى أن حقه في عدم قبول الامر لا يزال قائما بعدم اعلانه به أو أنه لم يحضر بالجلسة لمنع قهرى . ففي أشده هذه الصور رسم القانون الطريق الذى يتبع للفصل في الاشكال فمن فى المادة ٣٣٠ ج عن أنه إذا ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الامر لا يزال قائما لعدم اعلانه بالامر أو لعدم ذلك من الأسباب أو أن مدعا قهرى معه من الحضور فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، أو اذا حصل اشكال آخر فى التنفيذ يقسم الاشكال الى اقسامى احدى اصدار الامر لفصل فيه بعد مراجعة ، إلا اذا رأى امكان الفصل فيه بحالنه أو بدون تحقيق أو مراجعة يحدد يوما ليظهر فى الاشكال وفقا للاجراءات العادية وكذلك المتهم وباقي الخصوم بالحضور فى اليوم المذكور ، فاذا قبل الاشكال تجرى المحاكمة وفقا للمادة ٣٢٨ .

والاشكال يقدم الى انقاض احدى اصدار الامر ، ولا يشترط أن يكون انقاضى هو مداته وشخصه مصدر الامر واسما المراد هنا هو لقاضى الجزئى المختص . ولقاضى عندئذ بين أمرين . اما أن يفصل فيه بعد مراجعة كما اذا بين أن سبب المتهم فى الاشكال ظاهر الفساد من مطالمة لأوراق ، كادعائه عدم الاعلان بالامر مع أن الثابت بالأوراق التى لم يظهر عليها أنه قد أعلن .

وبما أنه لا يستطیع أن يفصل فی الاشكال بناء علی مجرد الاوراق أي بدون تحقیق أو مراعاة ، ففی هذه الصورة یحدد العاصی يوماً لنظر الاشكال وفقاً للاجراء العادیة ویكتب اسمهم وباقی الخصوم بالخصوم فی بیوم المذكور ، وحیث لا یزال الاشكال تحری المدکة وفقاً للاجراءات العادیة فستحدد یوم لنظر الاشكال هو لمحدث قبوله أولاً قبل تطور موضوع الدعوی لأن مسی الاشكال هو ادعاء انتهم أن الأمر الجنائی بصفده لم یصبح واجب الفاء .

وبلغ اقتصر المشرع فی المادة ٣٣٠ أ-ج علی بیان ما یتبع بشأن اشكال المحكوم علیه فی الأمر الجنائی الصادر من العاصی الحرئی ، ولم یشاول حالة ما اذا كان الأمر الجنائی صادر من وکیل النائب العام (١٨) . ویری أن حکمه استریع تقصی طرح الاشكال أمام القدسی الحرئی ، لأنه لجهة المختصة اصلاً بنظر الاشكال فی التعمید بالنسبة الی الأول من الحائیة والأحكام الی مصدر منه (م ٣٣٠ و ٥٢٤ أ-ج) . واحتصاص وکیل النائب العام فی هذا الصدد استثنائی لا محل للتوسع فیه بفسیر نص لأن الاشكال فی التعمید هو فی الواقع یزعم من اعلان عدم قبول الأمر الجنائی فیطرح علی العاصی الحرئی .

(١٨) لأن نظام إصدار الأمر الجنائی من وکیل النائب العام لم یکن قائماً عند صدور القانون الاساسی الثنائیه ، واجب استحضار بالتسليم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ وفات المشرع تعدیل المادة ٣٣٠ بناءً علی قانون ونظام الذي أتى به .

الباب الرابع

البطالان

وصنعت قواعد الاجراءات الجنائية (بمضاء تعرف الحقيقة عن الجريمة ودرتكها لتوقيع الجراء عليه أو انهاء براءة البريء ومن ثم يجب انهاء دعاء لك مطعنه انشروع تحقيقه يفرض منب ، ولكن قد يحدث أن تفعل بملك الاجراءات أو بحالف وعندها يحق لسؤال عما اذا كان يربب عليها البطلان وما هي حدوده وآثاره ان تقرر . وقد تترتب استثنائية الجنائية في حق من يحالف قواعد الاجراءات ان تكون فعله جريمة كحبس شخص بغير أمر صادر بذلك من جهة مختصة كما قد تترتب المسؤولية المدنية و لاداريه (١) . ونحن نقصر هنا على بحث أثر مخالفة الاجراء صحة وبطلان . وليس ثم . وبه الاجراء وبيان أثر مخالفة صحة وبطلان بالأمر اليسير فإذا رخصت له المقاييس فيسعى ان تكون هي لدقة بحيث لا تصيب دائرة البطلان منتصر بعض حريات الفرد لمساس بها بغير موجب من القانون أو تنسج الدائرة منهادر العائدة لمرجوه من الاجراءات .

ونقدر صحة وبطلان الاجراء عند المخالفة اما ان يكون بطريق قانوني أو بطريق ذاتي . فإذا أخذ بنظرية البطلان القانوني فان هذا يعني ان الاجر . لا يعد بطلا الا اذا نص عانوا عليه عند مخالفة ويكون حالات البطلان وارده على سبيلين احصر . وأما طريق البطلان الذاتي فانه لا يحصر حالات البطلان ولكنه يعسر الاجراء باعلا حتى انبى على مخالفة لما نطلمه القانون وبغير نص على ذلك . ويأخذ انتشار مع لفرسي بالبطلان القانوني ، فنقد اقتصر قانون تحقيق الجناياب الفرنسي عند صدره على وضع قواعد عامة لبطلان بالمادة ٤٠٧ منه وما بعدها ، ولكنها كانت قاصرة على تحقيق المراد منها ، ودرج

(١) وقد يكون الاجراء المخالف للقانون سببا للمخالفة . والقانون الفرنسي يجرى كونه بطريق ذاتي على بطر الموطف: عند علم اتباع بعض الاجراءات التي أوجبها .

القضاء على اكتمالها في أحكامه وأيده دفعه في هذا مصيراً إلى الإحلال يحوى الدفاع الأساسية يوجب لبطان . ثم صدر قانون ١٨٩٧/١٢/٨ وعدد بعض الحالات التي يستوجب البطان ودل ظاهره على حصر حالات البطان بسبباً إلى أنه لا يطلان إلا بعض ، ومع ذلك فقد جاءت تلك الحالات قاصرة ، وكذلك اثنان في قانون ١٩٣٣ و ١٩٣٥ ، وبقي الققه والقضاء على مذهبها السابق ومن البطان إلى الإحلال يكن اجراء جوهرى في لقانون (٢)

ولم يكن قانون تحقيق لجبايات الاجل بعض على ماعده عمده تنصيص اجراء عدم اتباع أحكامه ولكنه قرر البطان في بعض نصوص متفرقة منه عند مخالفة ما جاء بها من الأحكام ، ففى بعض الاحيان كان بعض باعتباره الاجراء لاغياً أو باطلا عند المخالفة . بيد أن هذا لم يكن يعنى أنه لا اجراء على المخالفة في غير الصور المنصوص عليها ، بل كانت المحاكم تهتدى بحكمه لتشريع الموقوف على صحة الاجراء أو بطالنه . فلما جاء قانون الاجراءات الجنائية انتهى تقنين قواعد عامة من البطان رسمياً الفصل اثني عشر من الكتاب الثالث من قانون الاجراءات الجنائية في المواد من ٣٣٦ إلى ٣٣٧ تحت عنوان « في أوجه البطان » ودل عليها في المذكرة الاضاحية خلا التدوين الحالي (بمعنى) من بيان القواعد العامة التي تتبع في احوال البطان الذي يشأ عن عدم مراعاة الاجراءات المفردة لتحقيق أو المحاكمة وكتفى بالنص على البطان عند مخالفة بعض الاجراءات دون لبعض الآخر مما قد يؤدى إلى الوقوع في الخطأ ، ولذلك روى لتلافى هذا النقص وضع القواعد التي تبين الأحوال التي يعكم فيها البطان والتي لا تدعو لذلك والاجراءات التي تمنع لبتمسك نابطلان وعندى البطان إذا ما حكم به . »

ولكن هل من التدريع البعض الذي كان قائماً في القانون المنقح ٩ أن المنتفع للنصوص الواردة عن لبطان يحدها أنها لم تضع معياراً محدداً دقيقاً ثا يظن وما يتقن صحيحاً من الاجراءات عند المخالفة ، وثمما وصفت هتاييس محسنة ومساوية ثم آحالت المذكرة الاضاحية في هذا الصدد على العلة استرجعية لكل حكم فقالب . ذا كان الغرض من الاجراء ليس إلا الارشاد ونوحيه فلا يطلان اذا لم يراع هذا لاجراء لأنه ليس جوهرى في التحقيق أو لدعوى فمثلاً اذا نص القانون على وجوب الحكم في الاستئناف في ظرف ثلاثين يوماً ولم يراع هذا اسعاد فلا يطلان . إما اذا كان الغرض من الاجراء

(٢) نور من ٧١٣ ، بير جازو من ٦٧٩ ، دى جازو من ٧٦٥ ، فريجافيل من ٢٦ .

المحافظة على مصلحته عامة أي مصلحته المتهم أو غيره من الخصوم فإنه يكون جوهرياً ويرتب على عدم مراعاته المظالم ، ونسب الأحكام الجوهريّة يجب دوماً الرجوع إلى عدم التشريع ، وادّعى صاحب لم يتقدم عما كان عليه الحال في ظل قانون تحقيق الجنايات الأهل وما دمج عليه القضاء من أحكام إذ رغم اعتقاد هذا المأثور إلى نص يقرر قاعدة عامة فإنه لم يمنع المحاكم من القضاء بالمظالم إذا كانت المخاضة تنافي المحكمة التشريعية .

والسبب ببطالان الأحكام يكون ناسخ إحدى طرق انقضاء التي نص عليها المأثور ، ومن ثم فلا يجوز رفع دعوى مبدأة ببطالان الحكم حيث لم ترد قاعدة في هذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية (٣) .

وهناك قاعدة أصولية عامة معروفة يفترض أن الأصل في الاجسراءات الصحيحة (٤) ، وهذا أمر بداهي إذ يفترض أنها سبب القول إلى يلتزم كل فرد بالحدود والضوابط التي وضعها القانون ، وهو في هذا يأخذ بحكم الظاهر حيث لا يمكن تكليفه بأمر لا يدور في تقدير المسير الطبيعي للأمر ، وإن تكشف الحال فيما يمه مخالفة الواقع لذلك الظاهر ، فلا ينبغي إصدار التصرف وإنما ينبغي الاعتداد بنتائجه ما دام الظاهر يرشح لذلك ، ولهذا قررت محكمة النقض أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر ، وهي لا سفل من بعد مروراً على ما قد يكشف في أمر الواقع (٥) . وقد عمل المشرع على الأصل وأدار عليه بصورة ، ورتب أحكامه ، ومن شواهد أنه اعتنى التلبس بالحريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ أ ج وصفاً يلحق المظاهر الخارجية التي تنبئ عن ارتكاب المتهم جريمة بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها ، وكذلك الحال إذا ما بتى الإجراء على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر حال اتخاذ مقومات صحتها ، فلا يدرك المظالم من بعد ذلك ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وإن تراش كشفه ، من ذلك ما نصت عليه المواد ١٦٣ و ٣٦٢ و ٢٨٢ أ ج مما حاصره أن الأحكام بالظاهر لا يوجب بطلان في العمل الإجرائي الذي يتم على حكمه تسيراً لتعميد أحكام المأثور وتحقيقاً للعدالة حتى لا يعلت الجناة من العقاب . فإذ كان الحكم المظالم فيه قد أطل أن تقتبس المتهم لجنة صوره من لياقة

(٣) نفس ١٩٦٠/٤/١٩ أحكام النقض من ١١ ق ٧٧ .

(٤) نفس ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض من ١٩ ق ١٢٤ .

(٥) نفس ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١ .

الاحداث حين لم يكن حدث دون ان يشتت الى ان هذا الادن قد صدر احدا
به ورد في محضر التحري من ان المتهم حدث الامر الذي ايدته هو نفسه ولم
يكشف حقيقته الا باجراء لاحق على صدور الادن حين عرص على انطبائه
لشرعي فاق الادن يكون صحيحا(١) *

وعضاء النقص مستقر على ان ادفع بالبطلان يكون من نقر الاحراء
حماية لمصلحةه ، فلا صحة لغير من وضع في حقه اجراء ما ان يدع مطالبه
ولو كان يستفيد منه لان تحقيق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ،
ومن ثم انه ليس للطاع ان نشير لدفع ببطلان ما ائتمه مأمور الصبط المعصائي
من اقوال باقي المتهمات في الدعوى(٢) *

٣٢٧ - تقسيم الاجراءات بالنسبة الى البطلان

تنقسم الاجراءات الجنائية وفقا لقواعد البطلان التي اوردتها القانون الى
ثلاثة انواع (١) اجراءات تتعلق بنظام العام (٢) اجراءات جوهرية تتعلق
بصالح الخصوم (٣) اجراءات غير جوهرية * ويختلف لآثر التي يرتبها
القانون على ضمانه كل نوع من تلك الاجراءات على التفصيل الآتي(٤مكرر) *

٣٢٨ - الاجراءات التي تتعلق بالنظام

صنعت المادة ٣٣٢ ج.ع. على انه ان كان البطلان واجبا لعدم مراعاة احكام
القانون لتعقده بشككين المحكمة او يولايتهما بالحكم في الدعوى او باحصائيا
من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، او بعد ذلك مما هو منطبق بالنظام
العام حار التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقتضي به المحكمة
بغير طلب - وجاء تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ - نصت
هذه مادة على البطلان المتعلق بالنظام العام وقالت انه يجوز التمسك به في
أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم
يتمسك به الخصوم * وقد ذكرت من هذا النوع البطلان الماشيء عن عدم

(١) نفس ١٩٦٦/١٢/٨ احكام النقض من ١٧ في ٢٢٤ *

(٢) نفس ١٩٧٢/١٢/١١ احكام كنفس من ٢٣ ق ٨ ، ٤/٩ ، ١٩٧٨ من ٢٩ ق ٧١ *

(٣) مكرر، وقد سبق ان عرضنا في مختلف مواضع هذا المؤلف لآثر مخالفة الاجراء صحة
وطاها . ولا عر هنا عن الفو عدم انعامه مع حصي بعض اجراءات التفتيش بالبيان لما لها من أهمية
في العمل

تشكيل المحكمة تشكيلا قانونيا أو عن عدم ولايتها أو اختصاصها من حيث نوع الجريمة . ثم قالت أو غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام وهذا يدل على أن الأحوال التي ذكرت على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر وصيرت المذكورة الايضاحية أمثلة أخرى منها الاحكام الخاصة بعقوبة الجسديات وبسبب الاحكام وحرية الدفاع وحضور مدافع عن المتهم في الجديات أو أحد رأى المفتي عند الحكم بالأعدام واجراءات الطعن في الاحكام ، . فقد ايدى بذلك النص حكم مخالفة الاجراءات المتعلقة بالنظام العام ، بيد أنه لم يصح تعريفا دقيقا لتلك الاجراءات أو صراحة يحددها ويمكن تعريفها بأنها ما كان هدف المشرع منها أساسا تحقيق العدالة لصالح الجماعة ولم يكن لغرض منها انتفاء صالح الخصوم ، وده ان استمرت تلك الاجراءات عن صالح لهم قائما بمآتي هذا تبعا لمصلحة المجتمع .

ويترتب على اعتبار اجراء ما متعدد بالنظام العام أنه يجوز لأي الخصوم في الدعوى أن يدفع باسقاط عنه مخالفته ، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى حتى ولو لأول مرة أمام محكمة المقص (٨) . بل على المحكمة إذا تبين ذلك البطلان أن تقضي به من تلقاء نفسها بعد تعليق هذا على طلب من جانب الخصوم . ومتى تقرر بطلان الاجراء استتبع بطلان ما ترتب عليه اد ما يبتى على الساطل بعد بدوره باطلان .

٣٢٩ - (٢) الاجراءات الجوهرية

نصت المادة ٣٢١ ج على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة احكام النظامين اسلمة باى اجراء جوهري . ولم يفصح المشرع عن ايراد بالاجراء الجوهرى تاركا للقاضي تقديره ، اذا كتب الاجراء بعد جوهريا من عدمه مرشدا بأنه ما جاء بالمذكورة الايضاحية حين قامت اذا كان الغرض من الاجراء المحافظة على مصلحة عامة أى مصلحة المتهم أو غيره من الخصوم فانه يكون جوهريا . ويترتب على عدم مراعاته البطلان ، ولتعرف الاحكام الجوهرية يجب دائما الرجوع الى علة التشريع .

(٨) المدع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة لفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام ويجوز انتزاعه لأول مرة أمام محكمة الطعن ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون طرواؤه والمصلحة من جنومات الحكم ، أو كانت عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى ابراء تحقيق الموضوع . لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة الطعن (لفظ ١٦٥٩/٤/٢٢ أحكام لنقض س ١٠ حتى ١٠٢) .

وهذا هو أن المذكرة الإيضاحية قد وضعت خطأ بين الإجراءات المتعلقة بالنظام العام والإجراءات الجوهرية المتعلقة بمصلحة الخصوم ، لأنها قالت أن من أنواع الأخير ما يكسونه بفرض منه المحافظة على مصلحة عامة . والمصلحة العامة تعد من النظام العام . ولذا فإن تفسير المذكرة الإيضاحية لمصلحة العامة بأنها ما قصد بها مصلحة المتهم أو غيره من الخصوم هو خطأ وعدم دقة . وفضلاً عن هذا فإن الأحكام المتعلقة بمصلحة الخصوم كما أباست المواد اللاحقة على المادة ٣٣١ يسقط الدفع بها في بعض الأحيان ويحور البرول عن التمسك بها وهو حكم لا يقتصر أعماله بالنسبة للإجراءات التي يكون الحرض منها المحافظة على مصلحة عامة .

ويمكننا تعريف الإجراءات الجوهرية بأنه ما قصد به حماية مصلحة معينة لخصم واحد وتبعا يكون من صفة أن يرسل عن الدفع بطلان ذلك الإجراء عند المخالفة ، وعلى ضوء هذه القاعدة يبحث الإجراء المراد لطعن بطلانه بتعريفه ما إذا كان جوهريا من عدمه (٩) .

ومن بين الأمثلة التي صرح بها المشرع في المذكرة الإيضاحية البطلان أساسا عن مخالفة إجراءات تعد متعلقة بمصلحة الخصوم الأحكام الخاصة بالتفتيش والضبط والقبض والحبس والاستجواب والاحتصاص من حيث المكان ، وهي أمثلة لا تنفق دائما مع القاعدة التي نقول بها . فلقد سبق أن أوضحنا عند الكلام على اختصاص المحاكم الجنائية أنه قد اُبتنى بتوزيع الاختصاص للكافي لتحقيق مصلحة عامة ، وأن محكمة النقض اعتبرت مسائل الاختصاص جميعا من النظام العام ، وكذلك ترى التفتيش الذي يقع من فرد عادي في منزل آخر يعتبر باطلا لمخالفته للنظام العام وعلى المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها دون تمسك من جانب المتهم ، لأن صفة من يقوم بالتفتيش قطعه بها ضمان علم المساس بحرية الفرد وحرمة مسكنه - وهما من حقوق الأمن في المجتمع - إلا على الوجه الذي يحدده القانون ، وهو حين يحضر أفرادا

(٩) إن المشرع حاول تنظيم أصول البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٣٣٦ وما بعدها من ق. أ.ج. ، إلا أن هذه النصوص تدل في عبارتها لصريحته على أن المشرع لم يحسم - والتواضع السياسية والادوية والمالية والجنائية أبدا متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام وذكر بعضها من هذه المسائل في المادة ٣٣٢ وترك للقاضي استنباط غيرها وتفسير ما يحضر منه من النظام العام ، وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم لديها أمر البرول من عدمه (نقض ١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض من ٩ ق ١٥٦) .

معينى بحق التعيشى فانما لانه قد رأى فيهم من الضمانات ما يكفى للاطمئنان
الى محيطهم سلك السطوات بشكل لا يحل استعماله باسم المجتمع ، ولذلك
فالتعيشى في الصورة التى عرضها يكون باطلا ولا يعتد برضا المتهم به .

ومضى كانه تعريف الاجراء جوهرى هو ما استدعا وجب على من يريد
التمسك بالدفع ببطلانه ان يبيديه ، ويحوز السداد عنه صراحة او ضمنا بعدم
التمسك به ، وأجرا فانه ليس للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ، لأن
سكوت الخصم عند الدفع به يعتبر بمثابة المروء عنه .

٣٣ - سقوط الدفع بها

ذكرت المادة ٣٣٣ من قانون الاحراء الجنائية علة صور اعترفتها
فرولا حسبا عن الدفع ببطلان الاجراء المحاكمة بقانون ، فقالت انه في غير
الاحوال ، يشار اليها في ابداء السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات
الخاصة بجمع الاستدلالات او التحقيق الابتدائى او التحقيق بالجلسة من الجمع
والجبايات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون عراض منه
اما في مواد المخالفات فيعترف الاجراء صحته اذا لم يعترض عليه المتهم ولو
لم يحضر عنه محام في الجلسة ، وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالجلسة
للبناية العامة اذا لم تتمسك به في حينه .

هذه المادة تتكلم على سقوط الدفع بالبطلان المتعلق باجراء جوهرى
وفرقت بين المتهم والبنائة العامة .

١ - فالنسبة الى المتهم يختلف الحكم فى حالة ما اذا كانت الاجراءات
المحاكمة للقانون تتعلق بجباية او حصة وبين ما اذا كانت قد اتخذت فى
مخالفة .

(١) فى الجبايات والجمع اذا حضر محام مع المتهم أثناء اتخاذ الاجراء
وكن مخالفا لقانون ولم يعترض عليه سقط الحق فى الدفع بالبطلان سواء
اكان من الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أم التحقيق الابتدائى أم لتحقيق
النهائى (١) . واذا لم يكن مع المتهم محام وقت مباشرة الاحراء يتخالف

(١) فاذا كان صرح المتهم بارتكاب جنحة مرتبطة بجباية كشاهد بين ابداء بدون
حلف يبنى قد تم بحضور محامى الطاهر ثم طعنه ، لمحاكمة دون اعراض عنه على هذا الاجراء .

للقانون ، فلا يسقط سكوته حقه في الدفع بالبطلان (١١) .

وقد قضي بأنه لا جدوى لمتهم فيما يشبه في خصوص بطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق الاستدائي لان متى أحرم معاون بناية من غير اسدب خاص اذا كن لتأيت أن محاميا حضر مع المتهم في ذلك التحقيق من مدته وحسن الاجراء يحضوره بدون اعتراض منه الأمر الذي تترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على معنى ما نصت عليه المادة ٣٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية (١٢) . وهو قضاء محض نظر ، فنحن نرى أن التحقيق الذي يجريه معاون النيابة من غير أن يتحبه له يعد باطلا بطلانا متعديا بالنظام العام ، لأن الأمر لا يتعلق بمصالح المصنوم وإنما يدور حول تحديد الجهة التي منحها المشرع سلطة التحقيق وهو حين احتارها إنما ابتغى تحقق العدالة وفائدة المجموع كما صلب نقول ، وإذا تمسكنا مع محكمة النقض في القاعدة التي أخذت بها لانهينا الى سقوط الدفع بالبطلان بالنسبة الى تحقيق باشره ضابط شرطة وكان مع المتهم محاميه ادا رفعت النيابة التهمة الأوراق الى

فانه يقترب عن ذلك سقوط حقه في الدفع (للنص ١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض من ١٢ ق ٩٩ ، ١٩٥٥/٣/٢٦ من ٦ ق ١٨٥) . ونفهم بطلان اجراءات سابقة على المحاكمة لم يشرها التهم أو الملاحع عنه أمام محكمة الجديت ، لا تجوز قارئة لأول مرة أمام محكمة النقض (نص ١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض من ١٠ ق ٢٢) والدفع ببطلان قرار الإحالة المساعد من غرض الاتهام لخوف من أسماء القضاة الذين أصدره يكون أمام محكمة الموضوع لأنه اجراء سابق على المحاكمة فلا تجوز إثارته أمام محكمة النقض (نقض ١٩٦٢/٦/٢٥ أحكام نقض من ١٣ ق ١٤٣) وبطلان الحكم قسم إعلان التهم من الواجب دناهو بملفئة قبل صناع أحد من المتهمين والا سقط الحق به (للنص ١٩٥٨/٢/١٩ أحكام النقض من ٩ ق ٢٥ ، ١٩٧٨/١٠/٣٠ من ٢٩ ق ١٥٢) . وقضي بأن الحق في الطعن في اجراءات التفتيش لا يسقط بعدم إثارته من الدفاع في استجواب النيابة ، إذ المبرة في سقوط مد الحق لا تكون الا بعدم ايثاره أمام محكمة الموضوع (نقض ١٩٦٣/٢/٢ أحكام النقض من ١٤ ق ١٩) .

(١١) فظي بأنه متى كان اتنايت من الأوراق ان محكمة اوس حوجه لم تسمح شهودا وان الدفاع يطلب أمام محكمة تدعي حوجة صناع شهود الواقعة فأنجلت للمحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت جلسة التي صدر عنها الحكم اكتفت سؤال المجنن عنيها بعد حنق الئيس عما يدعيه لظهم من صحتها بطلانته دون أن تسأله في موضوع الدعوى وأصدرت بحكمها في حواجهة التهم ابتكر بتهمة مستندة الى أقوال حده الشاهدة ، وكان التهم لم يحضر حده صناع يمكن أن يعترض ببطلانته على ما لم من اجراءات فإن حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص م ٣٣٢ ج (نقض ١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض من ٩ ق ١٣٩) .

(١٢) نقض ١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض من ٦ ق ١٥٩ ، ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٢ ق ٨٢ ، ١٩٧١/٦/٢٧ من ٢٢ ق ١٢٤ .

محكمة الجنايات مباشرة بناء على المحضر المشار اليه . ان الواقع انه ليس ممن يتفق مع قواعد القانون وفكرة لشرع ان تصل في هذه السبحة ومعاون النيابة لا يعدو ان يكون أحد مأموري التبسيط لقضائي .

(ب) وفي المخالفات يعتبر الاجراء صحيحا ما دام قد تم بحضور المتهم دون اعتراض منه ولو لم يحضر معه محام أثناء اتخاذه ببساطة تلك الحرائم وقلة أهميتها في غالب الأحوال .

في التكميل بالمتصور جاء المشرع باستثناء لقواعد السابقة بما أورده في المادة ٣٣٤ أ ج التي نصت على أنه ، اذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه او بواسطة وكيل عنه فيس له ان يمسك بطلان ورقة التكميل بالحضور واسا له ان يطلب تصحيح التكميل أو سنيفاء أي نقص فيه واعطائه معاداةتخصير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعن المحكمة اعاقته ان ملته « . فورقة التكميل بالمتصور قصد بها احطار المتهم بالواقعة المسندة اليه وحواد الاتهام وتاريخ ومكان محاكمته ليمد دفاعه فيما يجرى اليه ، وهي تعد من الاجراءات الجوهرية ومن ثم كان الأصل القضاء ببطلان التكميل بالمتصور ان تمسك المتهم بمخالفته لقانون . بيد ان المشرع رأى انه اذا كانت ورقة التكميل بالمتصور قد وصلت الى المتهم ومثل بالمحكمة أو أوقف وكبلا عنه في لأحوال التي يحور فيها ذلك ، فانها تكون قد أدت حرها مما قصد به وهو احطاره بتاريخ الجلسة ومكان المحاكمة ، فان حدث بعد ذلك خطأ أو نقص حق لتسليم اعدادا لدفعه أن يطلب اكمال البقص أو اصلاح الخطأ وعن المحكمة عندئذ أن تمنحه أجلا لتخصير دفاعه . فان هي رفضت كان هذا منها اجالا بحقه في لدفاع موجبا لبطلان الحكم (١٣) .

٢ - ويسقط حق النيابة العامة في الدفع ببطلان الاحراء اذا لم تتمسك به وقت مباشرته .

٣ - اما باقي الخصوم ، أي المدعى بالحق المدني والمستنول عن الحقوق المدانة ان وحدا ، فصرى أن تطبق بالنسبة اليهما ذات القواعد المقررة للمتهم

(١٣) ان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة محاكمة يملعه في التمسك بطلان ورقة التكميل بالمتصور عن ما قضى به المادة ٣٣٤ أ ج (نقص ٥/١٣ ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ في ١٣٠ ، ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ق ٨٥ ١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٢٤) .

« ليس من المفبول أن تكون حقوقهم في الدرع مطلقا الاجراءات المخالفة لعدولون وسقوطه أكثر من تلك المسموحة له »

٣٣١ - (٣) الاجراءات غير الجوهرية

لم يتناول المشرع الاجراءات غير الجوهرية بنص خاص وإنما وردت عرضا في المذكرة الايضاحية حيي قالب « اذا كان العرس من الاحسراء هو الارشاد والتوجيه فلا بطلان اد سم يراع هذا الاجراء لأنه ليس جوهرية في التحقيق أو الدعوى ، فمثلا اذا نص القانون على وجوب الحكم في الاستئناف في ظرف ثلاثين يوما ولم يراع هذا الميعاد فلا بطلان » . أي أن الاجراءات غير الجوهرية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان . ومن هذا القبيل ما قضى به من أن ترتيب الاجراءات في المحكمة ليس من الاجراءات الجوهرية المتعلقة بصالح الخصوم ، وأن ما يتطلبه القانون من سؤاا المحكمة للستهم عن العمل المسند اليه هو من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب السطلان على افعالها (١٤) . وأن قانون الاجراءات انجذائية لم يترتب السطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص ضبط وتحرير متعلقات لجريسة لأنه قصد به : تخليص المامل والعرس من عدم اوعية الدليل دون أن يترتب على الاهمال في ذلك أي بطلان (١٥) .

٣٣٢ - اثر البطلان

تناولت المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية بين اثر البطلان فقالت : « اذا تقرر بطلان أي اجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ولزم اعادته حتى أمكن » وضربت المذكرة الايضاحية مثالا لهذا فعالت « اذا لحق اجراء التعقيب عيب يبطله يقضي ببطلانه وبطلان الدلس المستند منه فقط » . وهذه المادة تقرر قاعدة مطلقة فمتي كان الاجراء ماطلا امشتمع بطلان كل ما يسي عليه اد ما يسي على الماطل يصد باطلا (١٦) . وهي تطلق بالنسبة الى الاجراءات المتعلقة بالنظام العام والاجراءات الجوهرية التي تمس مصالحا للخصوم ، ولا يحصل لمخالفاتها بالنسبة الى الاجراءات غير الجوهرية اد لا يترتب عليها بطلان .

(١٤) نقض ١٩٥٥/١/١ أحكام النقض من ٦ في ١٣٦ .

(١٥) نقض ١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض من ٦ في ١٥ ١٩٥٥/٢/١٤ في ٢٦ ١٩٥٥/٢/٢١

١٩٥٥ في ٢١٩

(١٦) نقض ١٩٧٢/٤/٢٩ أحكام النقض من ٢٤ في ١١٦ .

وقد أوجبت نهاية المادة إعادة الإجراء الباطل إذا ما أمكن ذلك ، أي أنه كلما تسرت إعادة الإجراء صحيحها بغير أساس بصالح الخصوم تعينت أعادته . ومثال هذا أن تسمح المحكمة الجزئية أقوال شاهد غير حلف اليمين ولم يكن مع انهم مقدم ثم يدعى بطلان تلك الشهادة أمام محكمة مدعجه الثالثة فإن عليها أن تسلم أقوال لشاهد بعد تعيينه اليمين .

ولقد نصت المادة ٣٣٥ أ ج على أنه « يجوز دعوى أن يصحح من تلقاء نفسه كل إجراء يتبين له بطلانه » وهو حكم لا يتضمن أعماله بدسيسة إلى الإجراءات غير الجوهرية إذ لا يترتب عليها بطلان ، ولا بالنسبة إلى الإجراءات استعانة بنظام العام لأنه لا يجوز تصحيحها بعد وحدث معدومه أصلا . وأما الإجراء الجوهرى المتعلق بصالح الخصوم فهو الذى يصحح أن تكون مجبلا لتطبيق هذه المادة ومن صورته مثال الذى سبق أن نقناه عند الكلام على مادة ٣٣٦ أ ثمة السن ، وإنما تتميز هذه الحالة بأن القاصى يستطيع أن يصحح الإجراء الباطل قبل القضاء بطلانه وقبل أن يدعى بخصوم بالبطلان .

وإذا دفع بطلان إجراء معين أمام النيابة العامة أو قاضى التحقيق وكان مسيا على أساس سليم من انقايون فمن أن ينتج الدفع أثره ويترتب عليه إصدار القرار بأن لا وجه لادعاء الدعوى .

٣٣٣ - تصحيح الأخطاء المادية

نصت المادة ٣٣٧ أ ج على أنه « إذا وقع خطأ مادي فى حكم أو فى أمر صادر من قاضى التحقيق أو من محكمة المبح المسماة منقمة فى غرفة المشورة ، ولم يكن يترتب عليه البطلان فتولى الهيئة التى أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وذلك بعد تكليفهم بالحضور ، ويقضى بالتصحيح فى غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ، ويؤشر بالأمر الذى يصدر على هامش الحكم أو الأمر . ويتبع هذا الإجراء فى تصحيح اسم المتهم ولقبه » .

وهذه مادة مستحدثة فى قانون الإجراءات الجنائية ، وجاء عنها فى المذكرة الإيضاحية أنه « رأى تدوين جهات الحكم والتحقيق لعق فى تصحيح الأخطاء المادية التى تقع فى الحكم أو فى الأمر ، ولم يكن يترتب عليها بطلان وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . فإذا حصل خطأ مادي

في اسم لقاضي أو عضو النيابة أو الخصوم أو تاريخ لجلسة يمكن تنازكه (١٧) .

ولا يعد الخطأ المادي واصلاحه طعنا في اجراء أو في حكم ، ولذا فاستطاع أن يتم تصحيحه بمعرفة الهيئة التي أصدرت الحكم أو صدر منها الأمر . ويجوز صدور الأمر بالتصحيح أيضا من النيابة العامة بصفتها سلطة تحقيق إذ أن نص المادة ٣٣٧ أ-ج قد وضع في ظل الاحكام التي تجعل التحقيق من اختصاص قاضي التحقيق ، والآن وقد حلت النيابة العامة مكانه تسرى عليها ذات الاحكام فضلا عن توافر المحكمة في أي من الحالتين .

ويشترط في لأخطاء المادية أن لا يكون من شأنها تزييف البطلان عليها ، إذ متى كان الخطأ المادي يسفر عن بطلان معين يكون قد تعلق للخصوم حق في الدفع به . فالخطأ في اسم ممثل النيابة العامة يصح تصحيحه وإنما لو بان أنه لم يكن من بين أعضاء النيابة العامة لثرت على هذا بطلان الحكم ، ولا يقال بأنه خطأ مادي يجب تصحيحه (١٨) .

وقد يجري تصحيح الخطأ المادي من تلقاء نفس جهة التحقيق أو الحكم متى تبينته وقد يكون بناء على طلب الخصوم ، وفي الحالتين يمكن تكييف الخصوم بالحضور ، لاحتمال أن لا يكون الخطأ المراد تصحيحه ماديا ، وإنما هو بطلان في الاجراءات . ويكفي مجرد دعوة الخصوم للحضور وليس يشترط إبداءهم لدعوات . ويصدر الأمر بالتصحيح عندئذ من تلك الجهة وهي متعاقبة بهيئة غرفة مسورة . وإن رأيت الهيئة تصحيح الخطأ المادي تقضى بالتصحيح ، ويؤشر به على هامش الحكم أو الأمر . وهو لا يعد اجراء قضائيا يقبل الطعن من جانب الخصوم وإنما هو حق من نوع خاص منح امتثاله وللمحكمة نصية (١٩) . فلم يجر قانون المرافعات في المادة ١٩١ منه الطعن في القرار

(١٧) الخطأ المادي الذي يقع في الحكم عند نقده من مسودته لا يزول في سلامته (نقض ١/٩/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق. ١ ٢ ١ ٩٧٣/٢/٩ ق. ١٠٦) .

(١٨) ان قضاء المحكمة بمساقبه التهم بالخطأ بالاشتمال التناقض تطبيقا لمفردة الأولى من المادة ٢٨٨ ع ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ أ-ج . فلا تسلك المحكمة لتعديله أو تصحيحه لزوال ولايته في الدعوى بأمره الحكم فيها ، ولا يسوغ قانونا تداركه هذا خطأ الا في طريق الطعن في الحكم بطريق النقض (نقض ١٩٥٨/٥/١٩ أحكام النقض من ٩ ق. ١٢٨) .

(١٩) هناك الطعن بالنقض في أمر التصحيح أن تبادر المحكمة حقا في تصحيح الأخطاء المادية من في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه (نقض ١٩٦٢/٩/١٢ أحكام النقض من ١٧ ق. ١٣٩) .

انصادر بتصحيح الحكم من الاخطاء المادية البحتة كدنيية كانت أم حسابية ، إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيها ، وذلك بطريقا النص الجائرة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز النص على استقلال (٢٠) .

٣٣٤ - وأينا في بطلان الإجراءات الجنائية

الأصل أن جميع ، نص عليه من قواعد في قانون الإجراءات الجنائية قد ابتغى به المشرع غرضا معينا يهدف به إلى النهاية إلى تحقيق العدالة الجنائية بين أفراد المجتمع ، فهو لم يصمم نصوصه قواعد للبحث وإنما لأعمالها في الواقع ، وادى ما نقول بأن من بين قواعد الإجراءات الجنائية ما هو غير جوهري ولكن قصد بها التنظيم فقط ولا يترتب على مخالفتها أي بطلان هو أمر يبقى اطراحه اطلاقا . ولا جدال في أنه من غير الميسور النص بكل قاعدة إجرائية على أثر مخالفتها ولذا يسمى وضع قواعد عامة تنظم البطلان وهي تقتضي بداهة تقسيم الإجراءات لسطوي تحت كل نوع منها ما يتحدد في الأثر حسب مخالفته . والإجراءات في نظرها على نوعين ، الأول قصد به مصلحة المجتمع في تحقيق العدالة صلا على أمنه واستقراره وتما يستفيد منها الخصوم . ولنوع الآخر الغرض من مصلحة للخصوم بادخال الطمأنينة إلى صوبهم بأن الإجراءات التي اتخذت وتمس حقوقهم توصل لعلا إلى معرفة وجه الحق في الدعوى المطروحة . وينطبق على النوع الأول إجراءات متعلقة بمصلحة المجتمع وعلى الآخر إجراءات متعلقة بمصلحة الخصوم .

ويترتب على اعتبار إجراء ما متعلق بمصلحة المجتمع أن أي مخالفة فيه تعدمه وتعدم كل ما يبنى عليه من الإجراءات فهو قد ولد ميتا ولن يحييه رضاء الخصوم أو تباركهم عن التمسك به ، ويتعين على المحكمة القضاء به من بداء نفسها ، وتجوز اثارته ولو لأول مرة أمام محكمة النقض . أما إذا كان الإجراء متعلق بمصلحة الخصوم فهو يسر بمثابة الحق الشخصي ومن ثم تترتب عنه آثار مغايرة للإجراء المتعلق بمصلحة المجتمع ، فحق للخصوم التبرول عن التمسك به ويتم هذا برصائهم بالإجراء المخالف للقانون صراحة أو ضمنا ، ولا تقتضي نه المحكمة من نقاء نفسها ، ونحب اثارته أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الدفع نه لأول مرة أمام محكمة النقض . ويتبقى السؤال عن رخصة ما هي الإجراءات التي تعتبر متعلقة بمصلحة المجتمع والإجراءات التي تعد متعلقة بمصلحة الخصوم .

بعض إذا القياس نظرة شاملة على الإجراءات القضائية نحدد أن أيها على نوعين الأول منهما يسمح سلطانا بجهات معينة قد تميز بمقتضاء بعض الحريات العامة المخصوص عليها ، ويستتور كالحرية الشخصية وحرمة المسكن والموقع الآخر إجراءات تنظيم كيفية استعمال تلك الجهات للسفطات المفتوحة لها

فيدخل تحت النوع الأول تحديد جهات التحقيق والحكم وتوزيع الاختصاص بينها ، وفي جهات التحقيق وجهات الحكم عينا بينها ، وسبل طرح الأمر عليها ، فيجب أن يكون مباشر الأجراء مختصا به وفقا لرسمه القانون عملا في أجراء جميع الاستدلالات لا يجوز لأمر مأمور الصبغ القصصاتي هي دائرة اختصاصه أن يفتش في حالة الناس ، وفي التحقيق الابتدائي لا يجوز لقاضي لتحقيق مباشرة تحقيق قضية لم يندب لها ، ولا يجوز لو كمن السادة تقديم دعوى في جناية إلى محكمة الجدييات .

وأما النوع الثاني فموضوع بحث أثر مخالفة أي يكون بعد التحقيق من صحة النوع الأول وينطوي تحته كيفية مباشرة الإجراءات التي منحها القانون للجهات السادة على بوجه المرسوم به ، ولا كان العرض منها إطنابا الخصوم لعدم على الوصول إلى وجه الحق في الدعوى ، من الدفع بمخالفاتها لا يوجب الطلاق إلا إذا رأى القاضي أن تلك المخالفة يترتب عليها إهيار قوة الأجراء في تحقيق الغرض منه ، وهو أمر خاضع لتقديره ، ولذا قلنا أن هذا الدفع سفي أثاره أمام المحكمة الموضوعية حيث تمرد بالتقدير ولا رقابة محكمة النقض عليها ، ومن أمثلة هذا النوع كيفية مصدر التفتيش أو دعوى اشهود أو ترتيب إجراءات المحاكمة أو طرق الإثبات .

ولا يعترض على هذا التقسيم بمقولة أن كل أجراء يتعلق بمصلحة الخصوم متعلق أيضا بمصلحة المجتمع ، لأن هذا الاعتراض يقوم بوجه كل تقسيم للأجراءات ، وإنما مبني الفكرة هو رجحان كفة على أخرى تستفيد منها من الأخرى ، وشرع في نظرنا لا ينص على تقدير القاضي وإنما المقياس هو ما إذا كان الأجراء يسمح سلطانا معينا فهو متعلق بمصلحة المجتمع ، وأما تنظيم استعمال السلطان فهو الذي يعد متعلقا بمصالح الخصوم .

امتكمالا لهذا التقسيم تعرض قبا إلى مختلف مراحل الدعوى القضائية لرى مدى أعمال المقياس المميز لنوعين وما يسهي إليه من نتائج ، وهي وأن كانت تعالف في بعض الحالات ما درجت عليه أحكام القضاء ، إلا أن فصل هذا التقسيم في رأينا هو ما فيه من ضوابط عامة .

١ - **اقامة الدعوى الجنائية :** هي نوع من السبطة ينترتب على اعيالها المساس بحرية الفرد الشخصية ، فيجعلها المشرع من اختصاص جهات معينة ، ومن ثم فان حركات الدعوى من غيرها كآداب احوالها بطلت ، وهو بطلان لمسلته احوال متعلق بمصلحة المجتمع . وقد كرم على حق اقامة الدعوى الجنائية بعض القيود كسحق تقديم شكوى وهي تعد تنظيما لمصلحة السابقة ، ومن ثم فانها تتعلق بمصلحة الخصوم وينترتب على محافظتها ما سبق ذكره من آثار واحكام احوال من اسفح بعدم لمول الدعوى أو سقوط الحق فيه . وسلطة اقامة الدعوى الجنائية تبقى قائمة الى أن يصي المدة المقررة لانقضاء الدعوى بالتقادم وهو ما ينبغي عليه اعتبار مدة الانقضاء متعلقة بمصلحة المجتمع ، فهي ليست تنظيما لسلطة ولكن منح الاختصاص الى أهل مه في .

٢ - **جمع الاستدلالات :** حواء ان جميع الاستدلالات فيها سلطات تتبع بمصلحة المجتمع وقيود على مصلحة الخصوم . ونجديد من لهم الحق في ممارسة احوال جميع الاستدلالات وسلطاتهم هو من النوع الأول ، كنجد مأموري الضبط القضائي وحقوقهم في دخول الاماكن والقبض والتفتيش وضبط الاشياء ، فيجب أن تكون مباشرة الاحراء من مأموري الضبط القضائي ، فان انتعت هذه الصفة اتمتع استعمال اية سلطة من تلك السلطات وأما كيفية تبعذ مأمور الضبط لتلك السلطات فقد اشترطت لمصلحة الخصوم كضروته قيام حالة لتس أو حضور شهود أو وجود دلائل كافية أو تحرير المضبوطات .

٣ - **اجراءات التحقيق :** تصح احوال التحقيق لدات اسقيم انخاص بجمع الاستدلالات ، فحالتها محددة هي البيانه اجملة وقامي لتحقيق ومأمور الضبط القضائي في حله منه لتحقيق ، ومن سلطاتها القبض والتفتيش ، ومن ثم فلا تصح مباشرة أي من الحقوق السابقة بغير حوله مما حص بها ، والفرقة التي تعد بها السلطات وشروطه هي لصالح الخصوم كاشراط الاتهام في جريمة معينة وميهم الدلائل وحضور الشهود وحالات القبض والحبس الاحتياطي .

ولقد جرى قضاء انقص على أن الحماية المقررة للمدكن هي لحائره فقط ، ومن ثم فلا يجوز لمعه أن يدع سلطان تفتيش المنزل ما دام صاحبه لم يتسك بالدفع . وادا عيضا هذه القاعدة لانتهت بها الى نتائج متعارضة ولاحتمت

مصادرات المتهمين - في ظروف متشابهة - وفقا لتمسكك أو عدم تمسكك صاحبه المنزل ببطلان التفتيش * وليبدن هذه تعرض بعض القروض التي يتصور أنه تحدث عملا ، فان تمسكك صاحب المنزل بالبطلان وقام في الدعوى دليل آخر كالاقرار ، فان هذا الاعتراف يمنع من سماح الدفع بالبطلان فهل يؤثر هذا على موقف المتهم الآخر الذي كان يستفيد من الدفع بالبطلان بهريق السبعية * وهل اذا تمسكك صاحب المنزل بالدفع يتعلق حق الشخص الآخر به ولا يسقط اذا لم يسمح دفع صاحب المنزل بسبب اعترافه ، تأسيسا على أن الحق تولد له مور دفع صاحب المنزل به ، أم أن حقه تابع لحق صاحب المنزل وجوذا وعمدا لم يسقط سقوط دفع صاحب المنزل ، مع ملاحظة أن سقوط حق صاحب المنزل كان يعمل من جانبه هو ، ولا شأن للشخص الآخر بهذا العمل * وصورة أخرى ، اذا أثير دعوان أمام المحامي العام فقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجبائية بالنسبة إلى صاحب الحق من الدفع بالبطلان وأحال زميله الذي يعيد من الدفع بطريق التصعية أن محكمة الجبايات ، فما أثر هذا على الشخص المقدم للمحكمة ، مع ملاحظة أن أمر المتهم الأول غير معروض إطلاقا على محكمة ، مع احتمال أن يكون قرار المحامي العام منسأ سبب موضوعي وليس بسبب بطلان التفتيش * لا شك أنه من الأوفق تحقيقا لمعادلة وعملا على التوافق بين الحلول إيجاد قاعدة موحدة ، وفي رأينا أن المسكن هو مكان يطمئن فيه الشخص على نفسه وعلى ماله ، وأن تلك هي طبيعته في الحماية ومن ثم يستوى فيها أن يكون الموجود بداخله هو الحائر له أصلا أو شخص موجود فيه بصفة عارضة ومن ثم فلا مندر لتقصير الحماية على صاحب المسكن فقط ، فحرمة المسكن هي من الأهمية التي جعل المشرع يعنى بالنص عليها في الدستور .

٤ - إجراءات المحاكمة : الفصل في الدعوى نوع من السلطان اختصت به جهات معينة مشككة على نحو خاص ، فيقوم بمهمة القضاء فيها فصاة يجلسون في محاكم من درجات مختلفة ، لها سلطة لكل محكمة وسلطان لكن قانس يجعل ترتيبها مما يتعلق بمصلحة المجتمع ، فلا يجوز أن تطرح الدعوى على جهة لم يخصها القانون سلطة الفصل في القضايا ولا يجلس للقضاء من لا تتوافر له صفة العاصي * وأما إجراءات المحاكمة ذاتها فهي النسييل إلى تعرف وجه الحق في الدعوى ومن ثم فهي لمصلحة الخصوم ، كترتيب نظر الدعوى ونصب الخبراء والمعاينات وسماح الشهود .

ويعتبر الحكم السلطة الكبرى للقاضي ، لأنه قد يكون القول الفصل فيه

يُطرح أمامه ، ومن ثم يتم أن يحمل في ظاهر بياناته ما يدل على أنه يدانه
هو ما منح لنفاذ من سلطة فيما عرّض عليه * فالبيانات التي تشتملها دراسة
الحكم وتوقيع القاضي هي من الأدلة على أن من قام بسنّ القانون المضاء شخص من
حصن القانون بذلك وأنه كان في حدود ذلك السلطان من ناحية شخص
المتهم وموضوع الدعوى * وأسباب الحكم بعد كاشفة عن أن من قام بانفصال
في الدعوى كان في نطاق السلطان الذي حوّل القانون إياه * وسرق الطعن
في الأحكام ومواعيدها هي سلطات حصن بها جهات معينة لفترة محددة ومن
ثم فهي تتعلق بمصلحة المجتمع *

وصعوبة القول أن كل إجراء إذا نظر إليه مجرداً فكان سلطاناً فهو يعد
سما يتعلق بمصلحة المجتمع ، وإنما إن كان النظر إليه يسفر عن أنه ترتيب
تنظيم لسلطان اعتمر متعلقاً بمصلحة الخصوم *

الباب الخامس

طرق الطعن في الأحكام

يبنى القاضي حكمه في الدعوى التي تبسط أمامه من واقع ما يطعن إليه. ويحدد ثبوت اجرم المسند إلى متهم أو عدمه وعندئذ يدرج حكم القانون ، بيد أن معهم وقائع القضية واستخلاص النتائج منها قد لا ينعى فيها رأى مع آخر كما أن الخلاف قد يتور حول تطبيق القانون وتفسيره ، ولما كان القاضي غير معصوم من الخطأ اقتضى تحقيق العدالة ونيل الاطمئنان في نفوس الأفراد اتاحة فرصة أخرى لدراسة الحكم الصادر في الدعوى من جهة تمكن عن بحر خاص للاشراق على صحة الأحكام موضوعا وقانونا أو قانونا فقط وهو الحال بالنسبة إلى الطعن بطريق الاستئناف والنقض - وقد لا نتاح في بعض الأحيان الفرصة للمتهم ليمثل أمام القاضي - بسبب غيابه - ويبقى دفاعه ولذا يجب أن يسمح طريقا لنظر حكم الصادر في غيبته أمام ذات القاضي الذي أصدره وهو طريق الطعن بالمعارضة . وقد يحدث أن تحد بعد الحكم النهائي ظروف لو أنها كانت مطروحة على المحكمة وقتذاك لتغير القضاء في الدعوى وهو الحال في إعادة نظر الدعوى .

وتنقسم طرق الطعن عادة إلى قسمين الأول منهما الطريق العادي ويشمل المعارضة والاستئناف والأخر الطريق غير العادي وهو النقض وإعادة النظر . ومراح التقسيم أن الطريقين الآخرين لا يطرحان الدعوى على محكمة النقض إلا في صور خاصة ، وأما الطريق الأول من شأنهما طرح الدعوى على المحكمة الموضوعية في كل الأحوال - وفي رأينا أن طرق الطعن ثلاثة معارضة والاستئناف والنقض ، ولا محن لتفرقة بينها ولقول بأن الأربين عاديان وإنشأت غير عادي ولكنها جميعا سبل للنظر في الحكم الصادر في الدعوى ، وقد جعل المشرع لاستعمال كل منها شروطا معينة ، ففي المعارضة تطيب الحكم في الغيبة وفي الاستئناف وضع قيودا عليه وفي النقض كانت شروطه مما يدور حول مسائل قانونية . وأما إعادة نظر الدعوى فهي لا تند طعنا فسر الحكم ولكنها وسيلة لتحقيق العدالة فيه لما بان أنه قد شيد على أسس ما كانت

تأخذ بها المحكمة لو تكتشفت لها وفائع كانت حافية عليها ظهرت بعد الحكم ، ولما وجد المشرع قد استعمل عبارة طلب إعادة نظر الدعوى ولم يقل طعن في الحكم ، من كان قد تناولها تحت الباب الخاص بالطعن في الأحكام .

وهذا قواعد عامة تنظمها جميع طرق الطعن ومؤسسة على المحكمة منها .
لما كان الطعن يعتبر تظلم في الحكم فان تمسك به مباشرة الاجراء أو عدم مباشرة يكون للمحكوم عليه دور غير يمارسه أو لا يمارسه حسيماً يرى فيه مصلحته . وليس لاحد أن يوجب عنه في مباشرة هذا الحق الا بإذنه ، وتدخل المصالح عنه لا يكون الا بناء على إرادته الطعن في الحكم ورغته السير فيه^(١) . وتشبهاً مع القاعدة أنها البين تكون المصلحة هي مناط الطعن^(٢) .
ولا كان الطاعن لا يقضي سوى الإعادة من طعنه ، فهناك قاعدة قانونية عامة تقضي بوجوب عدم كسوى مركز الطاعن^(٣) .

(١) نص ١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض من ١٨ ق ٩٢ . ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ق ٢ .
(٢) نص ١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض من ١٩ ق ٨ . وفي القرار ينص المادة ٢١١ من المرافعات انه لا يجوز الطعن في الأحكام الا من أمكوم عليه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرأ في الخصومة وصدر الحكم من غير مصلحته بصفته التي كان متصفاً بها من الدعوى (نقض ١٩٦٩/١/٢٥ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٠٤) .
(٣) نص ١٩٦٧/٢٧/١ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٥ .

الفصل الأول

المعارضة

المعارضة طريق المظلم من الحكم لغيابي الصادر ضد المعارض أمام د ت المحكمة التي أصدرت الحكم ، إذا كان غياب الخصم قد يؤدي إلى أن تحكم المحكمة في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق (١/٢٣٨ ج) فإن لمخالفة تقصى تأجيله في أن يطلب إليها أن تعيد نظر الدعوى من جديد لتسمع دفاعه (١) .
أن قد يسفر الأمر عن تغير وجه الرأي في الحكم الذي أصدرته ، ولذا يجوز أن ينظر المعارضة نفس القاصي إلى أصل الحكم الغيابي (٢) .

المبحث الأول

الأحكام التي تقبل المعارضة

٣٣٥ - الأحكام الغيابية والمعتبرة حضوريا

الأصل أن الحكم الغيابي هو الذي يقبل الطعن بالمعارضة (٣) إلا إذا كان القانون يسمح (٤) ، والحكم الغيابي هو الذي صدر ضد خصم كلف بالحضور حسب القانون ثم لم يمتثل أمام المحكمة أو لم يرسل عنه وكيلًا عن الأحوال التي يحور فيها ذلك (١/٢٣٨ ج) (مكرر) . والعبرة في معرف ما إذا كان

(١) موسري تدوير ج ٢ ص ٢٦ بند ٧٧ - مير جازو ص ٩٧٨ ، بون ص ٨٩٧ ، براس ص ٦٢٥ .

(٢) نفس ١٩٥٥/١/١٠ أحكام نفس ص ٦ ق ٢٤ .

(٣) وهو نفس مطلق يصرح حكمه على الأحكام التي تصدر من درجة تنافس ، نفس

١٩٦٩/٤/٧ أحكام نفس ص ٢٠ ق ٩٨ .

(٤) كالأحكام الصادرة بالمخالفة لأحكام القانون ولم ٤٥٣ لسنة ١٩٥١ بشأن المجالس التجارية

و تجارية عملا بالمادة ٢١ منه (نفس ١٩٥٩/٦/٨ أحكام نفس ص ١٠ ق ١٢٩) .

(٥) مكرر) واضح من هذا المبدأ ما جاء بالمادة ٢٧٥ وما بعده من هذا المؤلف عن حضور

الخصم وغيبته ونفس ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام نفس ص ٨ ق ١٩٢ . ويذهب رأي إلى أن العبرة

في القضاء الجنائي باعتبار الحكم غيابيا هي ألا يكون الخصم قد أبدى دفاعه في جلسة المرافعة

ولا يعني من ذلك مجرد حضور جلسة أو أكثر ولو كانت بينها جلسة التطق بالنكح إذا لم تجر

فيها مراعاة د رؤوب ج ١٥٥ . - ولست من هذا الرأي لأنه قواعد الحضور والغياب التي

استحدثتها لشرح إلى قانون الاجراءات الجنائية تكفي بمجرد حضور الخصم أمام المحكمة ثم تخلصه

بعد ذلك بدون عند لاعتبار الحكم حضوريا دون نظر إلى ما تم في الجلسة التي حضرها .

الحكم حضوريا أم غيابيا هي بواقع الأمر لا بما قد يوصف به الحكم مخالفاً للواقع . نادراً وصف الحكم بأنه قد صدر غيابياً والحال أن المتهم قد حضر المحاكمة كان الحكم حضورياً ومن ثم فالعص فيه بطريق المعارضة غير جاثراً (٥) . وإن وصف الحكم حضورياً وكان الواقع أن المتهم لم يمثل أمام المحكمة أبداً كان الحكم غيابياً (٦) ، وقد يترتب على هذا أحياناً أن يصدر الحكم في الدعوى بوصفه غيابياً وواقع الحال أنه حضوري ثم يعلن به المتهم فيقرر بالمعارضة وعندئذ يقضى بعدم قبولها لرفعها عن حكم حضوري ، فإذا انتهى المتهم التبرير بالاستئناف فعليه ما يكون موعد الطعن قد فات . وقد يقال إن النتيجة تسفر عن ظلم للمتهم ولكن بالنسبة فيها نجد أنه يعلم بالواقع والخطأ الذي حاه بالحكم ما كان يفير من علمه بالحقيقة .

وبموجب التعديل الذي أدخل على صدر المادة ٣٩٨ ينعزل ينعزل رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « يقبل المعارضة في الأحكام القضائية الصادرة في المخالفات والجلب ما لم يكن مستثنى عنها جاثراً » ، أصبحت المعارضة قاصرة على الأحكام الصادرة في مواد المخالفات التي لا يجوز استئنافها - وفقاً للفراغ المنصوص عليها في المادة ٤٠٢ ج - ذلك لأن للمتهم أن يستأنف الأحكام الصادرة في مواد الجلب ، والبيان العام لا يقتضيه صدور حكم غيابياً بالنسبة لها ، وحرم المشرع المدعى المدني من حق المعارضة (م ٣٩٩ ج) ، وإذا كان حكم الذي صدر غيابياً قد تناول الدعوى المدنية ، وكانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على التعويض الذي يحكم فيه القاضي الجزئي بها ، فانه أعمالاً للفراغ السابقة ، ومن المادة ٣٩٨ المعدل يجوز للمستأنف عن حقوق المدنية المعارضة في أحكام الصادرة غيابياً في الدعوى المدنية ، كما يجوز ذلك للمتهم أن تقتصر المعارضة على الدعوى المدنية ، كما في حالة الحكم بالبراءة .

وقد أجاز المشرع أيضاً المعارضة في الأحكام المعتمدة حضورياً الصادرة من محكمة الدرجة الأولى بثلاثة شروط (١) أن يثبت المحكوم عليه قيام عدد خمسة من المحصور (٧) (٢) وأنه لم يكن في مقدوره تقديمه قبل الحكم (٨) .

(٥) تفسر ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام التفسير من ٨ و ١٩٢ ١٩٥٦/١١/٧ من ٧ في ٣٧٣ .
(٦) تفسر ١٩٥٥/٤/٩ مرسومة داور من ٢ من ٢٥٦ بند ٧٧
(٧) تفسر ١٩٥٧/٢/٥ أحكام التفسير من ٨ و ٣٦ ١٩٧١/١/٢١ من ٢٢ في ٣٦ .
(٨) فإن لم تعد المحكمة بالعدل الذي تقدم به أمارس لتعبيد أن تسيب لحكم الصادر بعدم قبول المعارضة = تفسر ١٩٦٠/١٠/٣ أحكام التفسير من ١١ في ١٣٣ .
(٩) تفسر ١٩٧٢/١٢/١٨ أحكام التفسير من ٢٣ في ٢١٧ .

وتقدير هذا وذلك مرجحه للمحكمة التي يطرح أمامها المعارضة (٣) أن يكون استئناف ذلك الحكم غير جائز (م ٢/٢٤١ ج ١) لأنه متى كان استئنافه جائزاً قلنا الخصم سبيل التظلم أمام محكمة الدرجة الثانية ، فإذا تخلف أحد هذه الشروط في الحكم فإنه لا يقبل المعارضة (٤) . فإذا كان الحكم المعتبر حصورياً صادراً من محكمة الدرجة الثانية أي المحكمة الابتدائية متعددة بهيئة محكمة مخالطات وجميع مستأنفه فإنه يقبل المعارضة إذ يوافق الشرطان الأولان (٥) وتقدير توافرها للمحكمة نفسها . فعلى الخصم أن يثبت قيام عذر صفة من انحصور وأنه لم يسقط تقديره قبل الحكم ، فقد نصت المادة ٤١٨ ج ١ على أن « يتبع في الأحكام الغيابية والمعارضة فيها أمام المحكمة الاستئنافية ما هو مقرر أمام محكمة أول درجة » ، وما دامت المعارضة هي الأحكام المعسرة حصورياً جائزة إذا كانت صادرة من محكمة أول درجة فهي أعمالاً لنصين سابقين المذكورين تجوز إذا كانت صادرة من محكمة الدرجة الثانية ، ثم إن تشابه الحالتين يوجب توجيه الحكم فيهما ولا يهدح في هذا القول بأن نص المادة ٢/٢٤١ ج ١ جاء به « وكان استئنافه غير جائز » وهو ما قد يفهم منه انحصار أعماله على أحكام الدرجة الأولى فقط ، لأن ائتمار نصه لا يقتضي أن تخصص أحكام محكمة الدرجة الأولى بذلك التقييد معاً من إطلاله الإجراءات فضلاً عن قيام سبيل لتظلم من الحكم الصادر من هذه المحكمة . وأخيراً فإنه قد جاء صراحة في تقرير لجنة الإجراءات انجباتية لمجلس الشيوخ « إذا كان الحكم يعتبر حصورياً صادراً من المحكمة الاستئنافية يطبق عليه حكم المادة ٢/٢٤١ ج ١ » .

وتجوز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية أو من محكمة الدرجة الثانية في مواد المخالفات والجميع وكذلك في الأحكام الصادرة من محكمة الجبايات في جملة مقسمة اليها ، إذ تنبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجبايات مبرراً على حكم المادة ٣٧٠ ج ١ . ولا تجوز المعارضة إلا في الأحكام القطعية ، أي الأحكام التي تصدر قبل الفصل في

(١) نفس ١٩٥٥/٤/٦ أحكام النقض من ٦ في ٢٤٨ - إذا كان المتهم لم يدفع في جلسة المعارضة بأنه كان ملزماً في تخلفه عن شهود البينة التي صدر فيها الحكم المحضوري الاختياري ولم يبين وجه العذر الذي منه من التوب فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى فإن الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة يكون ملتبساً (نفس ١٩٥٧/٢/١٩ أحكام النقض من ٨ في ٢٨)
(٢) ١٩٦٦/٣/٢٢ أحكام النقض من ١٧ في ٦٥
(٣) نفس ١٩٥٩/٢/٢ أحكام النقض من ١٠ في ٢٨ - ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ في ٦٥ .
(٤) ١٩٧٢/٢/٣ من ٢٢ في ١١٤ .

الموضوع قائمها لا تقبل، المعنى بطريق المعارضة استقلالا (١١) * وأعلم، في الحكم الموضوعي يؤدي إلى طرحها أمام المحكمة الشان في هذا شأن ما نصت عليه المادة ٤٠٥ أ-ج عن الطعن بطريق الاستئناف *

للبحث الثاني

إجراءات المعارضة وأثرها

٣٣٦ - من حق المعارضة

القاعدة أن المعارضة ماصرة على من كان حصصا في الحكم انقياسا إلى الصادر في المرفق (١٢) * ويحصر الخصوم في الدعوى انجائية أصلا في النيابة العامة وبتهم، وإذ وجدت دعوى مدنية وجد المدعى بالحقوق المدنية كما قد يحتصم الممثل عن تلك الحقوق وأما هذه هي أن لكل من المتهم والممثل عن الحقوق المدنية أن يعارض في الحكم الصادر ضده غيابيا (١٣) * وأما النيابة العامة فقد قدأها من أسس تشكيل المحكمة وحضورها لازم حواما في جساتها ومن ثم لا يتصور أن يكون الحكم بالنسبة إليها غيابيا، وقد نصت المادة ٣٩٦ ج على أن لا تقبل لماصرة من المدعى بالحقوق المدنية، أي رغم أن الحكم الصادر قد يصبو غيابيا بالنسبة إليه، لا يجوز التظلم منه بالمعارضة. والعكس من هذا أن طرح لدعوى مدنية أمام المحاكم انجائية هو استثناء من قواعد الاحتصاص ومن ثم يجب أن لا يكون نقيب المصطفى بالحق المدعي سببا في إطالة الإجراءات أمام تلك المحكمة (١٤) *

(١١) عكس هذا قيل في التطبيق ابتداء من ٢٢٢، ويرى جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في شقوق لرجية *

(١٢) ومجزة ذكر اسم شخص في أسباب الحكم على أنه مرتكب للجريمة لا يجعل له حق المعارضة (موسوعة دالور ج ٢ ص ٣٠٦ بند ٨) - ولكن إن صدر الحكم في الغيبة على من لم يكن مخصصا وأعلن به فإنه يجوز به المعارضة في الحكم الصادر، فإن أصبح نهائيا كان له أن يستشكل تطبيقه وفقا للقواعد المخصوص عليها قانونا (م ٣٢٦ أ-ج) * وقد قضى بأنه يصح من المحكمة وقد اعتبرت أن من ارتكب الحادث ليس هو للمحكم عليه غيبا الذي صادر في الحكم النهائي الابتدائي واستأنفه ومثل أمام اللجنة الاستئنافية، بل هو مخصص تمسك باسمه * أن قضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المسأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير صفة (تقض ٣٩٥٩/٢/٩ محكمة النقض من ٩٠ ق ٤٠) *

(١٣) مكرن تقض ١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض من ٣٧ ق ١٤٥

(١٤) في فرنسا لكل من الخصوم الطعن بالمعارضة (هيبي في التطبيق ابتداء من ٢٢٢) * وفي سويسرا كذلك (براس من ٢٣٦) *

ويجب أن يكون للخصم المعارض مصلحة في معارضته فلا يجوز للطعن في أسباب الحكم ما دام متعلقة في صالح الخصم (١٤) . وكما يجوز لخصم التقرير بالمعارضة بنفسه فإنه يصبح أن يوكل غيره في مباشرة هذا الإجراء على أن يكون التوكيل خاصا (١٥) .

وقد كان مشروع قانون الإجراءات الجنائية يجبر للمستئول عن الحقوق المدنية المدعول في الدعوى الجنائية في أية حال كانت عليها متى وجست دعوى مدنية ، ثم رجعت لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ لقيود الأخير وأصبح للمستئول عن الميعود المدنية التدخل في الدعوى الجنائية دون اشتراط قيام الادعاء المدني (م ٢٥٤ أ ج) ، وحكمة هذا هي معة سبيلا لدفاع من المتهم حشيه المواطنين والأهبال من طالب الأخير ما تنأثر به حقوقه . واستحدث ذلك المبدأ استثناء من القواعد العامة الأمر الذي يوجب تفسيره بالقدر الذي يحقق الحكمة من النص وفي حدوده فقط ودون تعميله أكثر مما يحتمل . والفرض موضع البحث هو من المستئول عن الحقوق المدنية حق استعمال طرق الطعن المقررة لمتهم إذا قدم هذا الأخير عن استعمالها باعتباره خصما منضما قياسا على ما عليه الحال في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ذهب رأي إلى القول بالاصحاب إسنادا إلى فتح باب الطعن فيه تحقيق للحكمة من دعوى المستئول عن الميعود المدنية في لدعوى الجنائية وأن ذلك هو ما توجيه قواعد المرافعات المدنية والتجارية (١٦) . وفي نظرا أنه وأن كان هذا الرأي يحقق للمستئول عن الحقوق المدنية بعض الفائدة إلا أنه يصل إلى نتائج من غير المبسور قبولها عملا . ففي المعارضة إذا كان المستئول عن الحقوق المدنية قد حضر أمام محكمة الدرجة الأولى فقد أدلى بدفاعه ومن فلا معنى لفتح باب المعارضة له لاستعمال حق المتهم والا فهذا تنأخ له فرصة طرح دفاعه مرتين عن دعوى واحدة . وإن صدر الحكم في غيبته ولم يكن قد أدى بدفاعه وكان المتهم بدوره غائبا فلا معنى لاستعماله لحق المعارضة المقررة لمتهم لأن الإلحاح فاصرة على دخوله في الدعوى دون استعمال طرق الطعن والنول بالعكس يصل بنا إلى نتائج غير مقبولة . ذلك أنه من وجهة نظر الرأي العكسي يكون استعمال طريق الطعن للدفاع عن مصلحة المستئول المدني أن أهمل المتهم أو مواطن وهو أمر لا يمكن البقاء الا لقوات ميمسك المعارضة

(١٤) موسوعة دالور ج ٢ ص ٣٥٦ بند ٨٢ .

(١٥) موسوعة دالور ج ٢ ص ٣٥٦ بند ٨١ .

(١٦) رؤوف ص ٥٨٣ .

وعندها لا يحق للمستول مدنيا - كما لا يحق لمتهم - أن يطعن بالمعارضة .
ثم يحرص أن المستول عن الحقوق المدنية قد عارض خلال الميعاد المصروب
قانونا وبرايع في الدعوى باسم المتهم وصدر الحكم بالتأييد ، ثم يبين أن
بمتهم عدد معه من لتقرير بالمعارضة في الميعاد وفور زوال المصدر طعن
بالمعارضة حين تنظر المحكمة الدعوى أو تقضى بعدم حوار نظرها بسوق الفصل
فيها ؟ لا يستطيع المحكمة أن تنظر لدعوى لأن الفرص هو استعمال المستول
عن الحقوق المدنية طرق الطعن باسم المتهم ، وإن هي قضت بعدم حوار نظر
الدعوى فقد أفسد المتهم البى قد يكون له من أوجه الدفاع ما ينهى التبر
براءته . ثم به لو شاء المشرع مع مسئول عن الحقوق المدنية حق استعمال
طرق الطعن المقررة للمتهم لنص عليه صراحة . ويذهب الرأي انعكسي عن
سير عدم النص على ذلك في أن وضع المادة ٢٥٤ أ-ج في صيغتها الراهية كان
بمعرفة لجنة العدل مجلس الشيوخ ، ومن ثم فهي لا تعيد رفض المشرع للقاعدة
لو أنه تبه لها عند كلامه على الطعن في الأحكام ونحن نرى العكس أي أنه ما
كان يفوت تلك اللجنة ذلك الأمر لا سيما مع ادخالها لقاعدة مستحدثة ،
فصلا من لجنة التسيق انبى بولت بحث مشروع قانون الاجراءات الصائية .

والقول بالرأي انعكسي أيضا يثير مسائل ليس من السهل إيجاد حل
لها ، مثلا من يحق للمستول عن الحقوق المدنية الطعن في الحكم بصادر ضد
المتهم حتى ولو لم يتدخل في الدعوى الصائية ؟ إذا قلنا بلا يجب فقد حرجنا
عن قواعد تدخل في مواد المرافعات المدنية والتجارية لأن استعمال الخصم
المتدخل لحقوق الخصم الأصلي يقتضى أن يكون متدخلا في الدعوى ، وإن دحنا
أي نفى قرنا في النتائج بين مسئولين عن الحقوق المدنية من تبه لها
وتدخل في الدعوى ومن لم يدربها فلم يتدخل . ولي يصدر المستول عن
الحقوق المدنية من الحكم الصادر ضد المتهم في غائب الأحوال ، لأنه وإن كان
الحكم الجنائي مرما للقضاء المدني إلا أن تلك الحجية قاصرة على البت الجزئية
وسببها إلى المتهم . ويستطيع المستول عن الحقوق المدنية دفع مسئولية
شخصيا حتى مع قيام مسئولية المتهم وفقا لقواعد القانون المدني . ومن ثم
فهي رأينا أن المستول عن الحقوق المدنية وإن كان يجوز له التدخل في الدعوى
الصائية في أية حالة كانت عليها فإن هذا مشروط بطرح هذه الدعوى على
المحكمة وأما طرق الطعن فهي قاصرة بالنسبة إليه على الدعوى المدنية إن
وجدت .

٣٣٧ - ميعاد المعارضة

حدد المشرع ميعاد التقرير بالمعارضة بثلاثة أيام مجوء لمتهم أو المستول

عن الحقوق المدنية (م ٢٩٨ ج ١) ، ويضاف اليه ميعاد مسافة طريق ان وجد
ويحسب ميعاد المعارضة بالأيام لا بالساعات (١٦) ، بمعنى ان بدأ سريانه هو
اليوم التالي لاعلان الحكم العدلي و الحكم للمعبر حصوريا (١٨) ، أما يوم
الاعلان ذاته فلا يحسب ، ولكن يدخل اليوم الأخير في المدة (١٩) ، وقد نص
صرحاً في المادة ١/٢٩٨ ج على أن مصادره تكون في ظرف ثلاثة الأيام
انسابية لاعلانه بالحكم النهائي .

فإذا صادف اليوم الأخير عطلة امتد ميعاد لمصادره الى أول يوم عمل
بعدها (٢٠) ، ويتعين أن تتم المعارضة فيه والا فيقضى بعدم قبولها . وإذا
قامت قوة قاهرة منعت الخصم من التفرير بالمعارضة في الميعاد كموصى اليهم
أو سحبه أو قطع سبل المواصلات بين مكانه ومقر المحكمة التي ينبغي ان يعرر
حيثا بالمعارضة بسبب غرق أو فيض أو عند انعقاد الى حين زوال المنع (٢١) .
ويسعى أن يتم التقرير في اليوم التالي لزوال المنع (٢٢) . وقيام المنع أو
انتفاؤه تقسم محكمة الموضوع فلا يخضع لرؤية محكمة استئناف الا اذا كانت
الأسباب من شأنها أن لا تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها الحكم فانه حينئذ
يكون قاصراً (٢٣) .

والأصل أنه متى تم الاعلان بدأ سريان ميعاد المعارضة سواء بالنسبة
الى المتهم أو المستول عن الحقوق المدنية . ولكن المشرع رأى أن يستثنى حالة
الحكم الصادر بالإدانة في الدعوى الجزائية فلا يسرى ميعاد المعارضة بالنسبة
الى المتهم الا من يوم علمه بالاعلان فعلاً . فان كان الاعلان لشخصه حسب

(١٧) نقض ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩ .

(١٨) للنقض ١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٢٩ . ١٩٧٢/٢/٢٨ من ٢٤ ق ٦١ .
عن المقرر وجوب تنبج أطراف الدعوى منوهاً عن جلسته الى أخرى طالما كانت متعلقة حتى يصدر
محكم فيها ، ومن ثم فإن مختلف لظواهر من حضور جلسة أخلت إليها الدعوى في حضرتها ولم
يظهر بجعل ميعاد النقض بالمعارضة يبدأ من يوم صدوره (نقض ١٩٧٨/٣/٦ أحكام النقض من ٢٩
ق ٤٤) .

(١٩) ميل في التطبيق اختفى من ٢٢٢ ، بغير جازر من ٦٨٠ .

(٢٠) أما في فرنسا فلا يمتد الميعاد اذا كان الحساب وكأنه اليوم الأخير عطلة (موسوعة دالور
ج ٢ ق ٢٠٧ بند ٩٠) .

(٢١) قضى في فرنسا بأن الميعاد لا يمتد حتى في حالة قيام مانع كمرض خطير (نقض
من ١٩٦٢/٣/٦ بتاريخ ق ٦٤ . موسوعة دالور ج ٢ من ٢٥٧ بند ٩٥) .

(٢٢) نقض ١٩٤٧/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٩ .

(٢٣) نقض ١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض من ٤ ق ٧٢ .

استبعاد مذاك لوقت ، وإن تم الاعلان في موطنه حسب الموعد من وقت انتمى
الخصم ، وهذا يورده اوراق فتح ولائحه (١١) . فوجد نص المادة ٤٩٨ ، ١٥ ج
على أنه : ومع ذلك إذا كان اعلان الحكم لم يحصل في شخص المتهم فإن مصاد
المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالنسبة المحكوم بها (٢٥) يبدأ من يوم
عنه يحصل الاعلان ، والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي
المدة (٢٦) - فإذا تم الاعلان في موطن وقرر المتهم بالمعارضة بعد ثلاثة
الأيام التالية لذلك الاعلان ولم يدفع بأنه لم يعلم به تقضى المحكمة بعدم قبول
المعارضة شكلا إذ معاد عدم الدفع بذلك أنه قد علم فعلا بالاعلان يوم سماعه
في موطنه (٢٧) ولكن هذه القرينة غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن
يدحضها بأشياء العكس (٢٨) .

والذي عليه العمل هو أن نعلن الأحكام العيانية والمهيرة حصوريا وفقا
لنوعه المقررة في قانون المرافعات (٢٩) ، بمعنى أن يتم الاعلان على شخص
محصر بشخص الخصم أو في موطنه وبصورة كفية من الحكم الصادر ضده .
بيد أن المشرع أجاز اعلانهما بواسطة أحد رجال السلطة العامة في مواد
المخالفات وفي مواد الجسج التي يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير
الداخلية (م ٢/٣٩٨ و ٢/٢٢٤ ج ١) كما أجاز اعلان عندهم الحكم على
السوق الذي يقرره وزير العدل (١/٣٩٨ ج ١) (٣٠) .

(٢٤) نقض ١١٧٤/١٢/٦ أحكام نقض من ٢١ ق ٢٨٧ ١٩٤٨/١/١٩ مجموعة القواعد
الدولية ج ٧ ق ٥٠٦ ، والتفيل على المتهم بقصر حدة علنية بتلك المصادق منه (مجموعة
الاور ج ٢ من ٣٠٧ بند ٩٩) .

(٢٥) لا يسرى هذا حكم بالنسبة بالتعويض المدني (نقض أولي ١٩٥١/١/١٥ بكتان
ق ٢٨٥) وقد يسر ذلك على أن الحكم بالتعويض يصبح نهائيا في الوقت الذي يقضي فيه بالقام
حكم العياني إذ هو من فيما بعد (ذي جابر بند ٤٩١ بيج حلوه من ٦٨٠) .

(٢٦) على أنه إذا سلمه المحضر المتهم وانتع من استلام الاعلان يؤمم أنه ليس الشخص
الطوب فاعلته المحضر لنيابة ، فلا يصح الاعلان في هذه الصورة أنه لم يحصل بشخص المتهم
(نقض مرسوم ١٩٤٢/١٢/٢ بكتان ق ٥٦) .

(٢٧) لعدم منازعة لخاص عند نظر المعارضة أمام محكمة الموضوع في شأن اعلانه بالحكم
العياني أو عدمه يحصل الاعلان أو صحة من تبسم الاعلان بنية عدم كسب المجادلة في ذلك
لأن مرة أمام محكمة استئناف غير مقبولة ؛ نقض ١٩٦١/١١/٢٧ أحكام النقض من ١٤ ق ١٩٠ .
(٢٨) نقض ١٩٦٥ ٥/١٧ أحكام النقض من ١٦ ق ٩٦

(٢٩) أنظر المادة ٢٣٤ ج اعلان التكليف بالظهور بالتصميم . ويجب أن تشمل ورقة
الاعلان اما على قديم من سجلت انه مبررة لورقة على الأصل أو لبيان امتناعه وسببه ، والا نكل
الاعلان (نقض ١٩٦١/١٢/٦ أحكام النقض من ١١ ق ١٦٩) .

(٣٠) من أوجب القانون الاعلان لاعتداد ابراء أو بدء مهلة ، بأن أي طريقة أخرى لا تقوم
بمنه (نقض ١٩٥٧/٢/٣ أحكام النقض من ٨ ق ٣٦ ، ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ ق ١٢٤) .

ويذهب رأى الى أنه يجوز إعلان الحكم الجنائي بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ، ويبدأ حينئذ سريان ميعاد استئناف الدعوى المدنية والجنائية (٣١) . ونحن نرى أنه لما كانت المادة ٢٦٦ ج نصت بوجوب تطبيق قواعد الاجراءات الجنائية على الدعوى المدنية المطروحة امام المحكمة الجنائية ، فانه يتربى على هذا ان إعلان الحكم الصادر في الدعوى يكون عن طريق النيابة العامة بوصفها القائمة على تنفيذ الاحكام (م ١٦١/١٩ ج) والقول بالرأى الآخر يؤدي الى أحد أمرين ، اما انه يتمين حساب بدء سريان ميعاد المعارضة بالسلسلة الى انهم في الدعوى الجنائية من وقت اعلانه بالحكم الصادر في الدعوى المدنية وحينئذ لا يكون لاعلانه بالحكم الجنائي بمعرفة النيابة العامة أى معنى ، واما أن يقتصر سريان ميعاد المعارضة على الدعوى المدنية وحينئذ قد يترتب على نظر المعارضة في الحكم الجنائي مستقلا بعد اعلانه بمعرفة النيابة تعارض بين الحكمين المدني والجنائي ، وبلا شك ان وحده لأحكام وعدم قيام المعارض بينهما يوجب الاعتداد بإعلان النيابة العامة فقط في بدء سريان ميعاد المعارضة .

ومن البديهي أن لكل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية ان يقرر بالمعارضة في أى وقت ما دام الحكم الجنائي لم يمس اليهما بعد (٣٢) .

٣٣٨ - اجراءات المعارضة

تنحصر اجراءات المعارضة على ما بصت عليه المادة ٤٠٠ ج فيما يلي :

(١) يجرى تقرير المعارضة بمعرفة المتهم أو المستول عن الحقوق المدنية بشخصيهما أو بوكيل عن أيهما على نموذج معين محرر في دفتر خاص معد في قلم كتاب المحكمة ، وهو من اصل ومقابل ، ويودع لاصل ملف الدعوى ويبقى المقابل بلك الدفتر لرجوع ابيه عند الحاجة (٣٣) . ويتم التقرير بالمعارضة في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم الجنائي المعارض فيه فلا يجوز ذلك الاجراء في قلم كتاب محكمة أخرى ، لأن لتقرير يوجب اتخاذ اجراءات تستلزم بياناتها من ذات ملف الدعوى الموجود في قلم كتاب

(٣١) رؤوف ٦٦٢ . والرأى في فرنسا ان ميعاد المعارضة يبدأ بإعلان الحكم الجنائي بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية (موسوعة فانور ج ٢ ص ٣٠٦ بدء ٦١) .

(٣٢) حيل من التطبيق الجنائي ٢٢٢ ، موسوعة فانور ج ٢ ص ٣٠٧ بدء ٩٣ . محمود مصطفى ص ٤٢٦ ، رؤوف ص ٥٨٦ .

(٣٣) وفي فرنسا لا يشترط بالتقرير بالمعارضة شكل خاص (دى فانر ص ٨٤١ بدء ١٤٨٩) وقد قضى بأنه يكفي للتقرير بالمعارضة مرة واحدة ولو كان من عدة أحكام صادرة في عدة قضايا (نفس ١٨٤٦/١/١٥ بقتان ١٩) .

المحكمة التي أصدرت الحكم ، وتلك الإجراءات هي تكليف الخصوم والشهود بالحضور . ولا نقبل المعارضة بغير التقرير على الوجه آلف السيد * فلا يجوز أن تتخذ بصحيفة دعوى تعلق إلى البينة العامة أو إلى المدعى بالحقوق ائدية لأي المشرع قد فرض على البينة العامة بموجب التقرير عدة واجبات سذكرها فيما بعد .

ولقد قسمت محكمة النقض بأن التقرير بالمعارضة يصح في القانون إذا كان الشكل الذي يتخذه ما دام يحقق الغرض منه وهو حصول معارضة في الحكم النهائي ، طال أن التقرير الذي يسعى عليه الخصم شكه لتحريره على نموذج هو بحسب الأصل بالتقرير بأشياء قد أدى الغرض منه من ناحية عدم الجلسة المحددة والمحكمة التي ستعقد دعواه ولم يتخلف عن الحضور إلا بسبب أمر لا صلة له بما يثيره في الجلسة ، فيكون ملغاه في هذا الصدد في غير محله (٣٤) .

(٢) وتوجب المعارضة على المعارض الحضور في جلسة يحددها كاتب المحكمة عند التقرير بها ، ويراعى أن تكون أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها . ويوجد بديل لنموذج التقرير بالمعارضة آلف الذكر صيغة إعلان المعارض بالحضور في الجلسة المحددة ، فيسب عليه بحضورها عند التقرير ويوقع بها يعيد عليه بذلك (٣٤ مكرر) ، فإذا لم يخطر المعارض بالجلسة المحددة حين تقريره بالمعارضة فعليه أن يعلن بها إعلاناً قابلياً (٣٥) . وكان قضائه النقض قد جرى على أنه إذا كان التقرير بالمعارضة قد تم بواسطة وكيل عن المعارض وجب إعلان الأخير بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، ولا يكفي مجرد إخطار محاميه أو وكيله بتاريخ الجلسة (٣٦) ، لأن الإعلان القانوني الذي يرتب عليه آثاره هو الذي يتم

(٣٤) نفس ١٩٧١/١/٣٦ أحكام النقض من ٢٢ ق ٣١ .

(٣٤ مكرر) إن توضيح المعارض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة المعنية ينتظرها بقى على اعتلله بها (نفس ١٩٧٩/١٢/٢٦ أحكام النقض من ٣٠ ق ٢٦١ ، ١٩٧٦/١/١٩ من ٢٧ ج ١٥)

(٣٥) فإن لم يعلن وتختلف عن الحضور فلا يقضى باعتذار المعارضة كأنها لم تكن (نفس ١٩٥١/١٠/٣٠ أحكام النقض من ٩ ق ٣٨) .

(٣٦) نفس ١٩٦٣/٤/٢٦ أحكام النقض من ١٤ ق ٤٩ . وقضى بأنه لا يقضى من إعلان المعارض بمجرد التظلية العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة كالتبرير وكيله على تقرير المعارضة عليه بتاريخ الجلسة المحددة لطرف وتميمه بانتظار المعارض ، والحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتذار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيباً (نفس ١٩٥٩/٤/٢٤ أحكام النقض من ٧ ق ١٨٢ ، ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ ق ٢٢٤) .

لشخص نفسه أو في موطنه (٣٧) . والموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . فالمكان الذي يباشر فيه الموظف عمله لا يعتبر موطناً (٣٨) . ولا كان من المقرر أن اعلان المعارضة يحل محل الجلسة العادية يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، وكان قضاء محكمة القصر وإن جرى على أن يحضر غير مكلف بالحق من صفه من يتقدم له بإسسلام الاعلان وأن تسديده من خاطئه في هذه الحالة يعد قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ، إلا أن له أن يدحض هذه القرينة بأثبات عكسها (٣٨ مكرر) .

ولكن المشرع غير هذه القاعدة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي عمل المادة ٤٠٠ ج بصيغته على أن « تحصل المعارضة بتقرير من مهم كتاب المحلة التي أصدرت الحكم يثبت فيه تأريض جلسته التي حدثت لغيرها ويعتبر ذلك اعلاناً لها ولو كان التقرير من وكيل » .

(٣) وحتى تم التقرير بالمعارضة وحسب على النيابة العامة أن تكلم باقي الخصوم في الدعوى - كما يستول عن حقوق المدنية أو المدعى بالحقوق المدنية أو انتهم ان كذب المعارضة من المشنوع بحقوق المدنية - بحضور الجلسة المحددة وعلى النيابة العامة اعلان بشهود لتلك الجلسة لأن الحكم نصياً في مصدر بساء على الأوراق ولقد نص المصادق ١/٢٤٨ ج ، ومن ثم يجب السماح للشهود عند نظر الموضوع من جديد .

٣٣٩ - أثر المعارضة

قلنا ان المعارضة هي نوع من التظلم يرفعه المحكوم عليه الى المحكمة التي أصدرت الحكم في غيبته يعني بها أن يستدع إلى دفاعه ثم يعرض في الدعوى .

(٣٧) قضى بأن الاعلان يلحق الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كذا لم تكن (نقض ١٩٥٦/١/١٠ أحكام النقض من ٧ ق ١٠ ، ١٩٦٧/١/٣١ من ١٤ ق ٢٥ ، ١٩٧٧/٥/١٢ من ٢٨ ق ١١٢) . وفي الواقعة لم يكن في الأوراق كدعى ما يثل على اعلان التظلم في موطنه الجديد الذي ذكره في التقرير بالمعارضة . وقد قضى بأن اعلان المعارضة في النيابة لا يصح في القانون أصلاً لا صدور حكم صحيح عليه في المعارضة ، نقض ١٩٥٢/١١/٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٤ ، ١٩٥٤/٦/٢٠ من ١٤ ق ٢٦ ، ١٩٦٦/٥/٢٥ من ١٤ ق ٢٦ ، ١٩٦٧/١١/٢٤ من ٢٤ ق ٢٦ . وقد جاء بهلنا الحكم أن اعلان المعارضة بواسطة - قدم بالكتاب - وقت التقرير بالمعارضة - بالمجلسة التي جرت أولاً - لم تقبل بمعارضته ، انتهى أمره لعدم حضوره ، بالتالي الجلسة وعدم صدور حكم بها في غيبته ، ومن ثم فلا يصح من بعد الحكم في معارضته بناء على اعلانه في جهة الادارة جلسة تالية () . ونقض ١٩٧٣/٢/٢ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٦ .

(٣٨) نقض ١٩٦٦/٣/١ أحكام النقض من ١٧ ق ٢١ ، ١٩٧٣/١١/١٢ من ٢٤ ق ٢٠ . (٣٨ مكرر) نقض ١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ١١٨ .

ولذا كان طبيعياً ، أن لا تكون للحكم الغيابي قوة الحكم الصادر بعده الاستماع إلى دفاع الخصم . وتوجب انقضاء الدن أن يترتب في تنفيذ الحكم الصادر في عينة المتهم بالادانة إلى أن تصبح له قوة الحكم الصادر بعد ابداء الدفاع ، وهو ما قرره لائحة ١٩٦٧/١ ج حيث قالت : يجوز تنفيذ الحكم الغيابي بالعقوبة إذا لم يعارض المحكوم عليه في الميعاد المبين بالفقرة الأولى من المادة ٣٩٨ ، وإذا لم يقرر المحكوم بدائته غيابياً بالمعارضة في الثلاثة الأيام التي ضربها القانون يصبح للحكم الصادر ضده قبلاً لتنفيذ ، أي يجوز تنفيذه . ويوقف تنفيذ الحكم الغيابي خلال الميعاد المقرر بنقض بالمعارضة فإذا عارض المحكوم عليه في الميعاد يوقف التنفيذ خلال المعارضة حتى صدور الحكم فيها (٣٩) .

وإذا عارض المتهم بعد الميعاد نفي هذه المشرع فلا يسمح هذا من جواز التنفيذ عليه . ومع هذا فقد يمتد المنهم أعداداً مقبولة تبرر تأجيل التقرير بالمعارضة في الميعاد كعجزه أو عدم وصول الإعلان إليه ، وفي هاتين الصورتين واشباههما أثار العادون للنيابة العامة أن توقف تنفيذ الحكم حتى الفصل في المعارضة ، لأن تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية يكون بناء على طلب منها (م ١٩٦٦/١ ج) .

وللمحكمة عند الحكم غيابياً بالحبس مدة شهر فأكثر إذا لم يكن لمتهم محل إقامة معين أو إذا كان صادراً ضده أمر بالحبس الاحتياطي أن يأمر بناء على طلب النيابة العامة بالقبض عليه وحبسه ، ويحبس المتهم عند القبض عليه تنفيذ لهذا الأمر حتى يحكم في المعارضة التي يرفعها أو ينقضي الميعاد المقرر لها . ولا يجوز بأية حال أن يبقى في الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها ، وذلك كنه ما لم تر المحكمة المرفوعة إليها المعارضة الإخراج عنه قبل الفصل فيها (م ١٩٦٨ ج) . وقد ألغى المشرع عن الفرض من هذا النص في المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية والتي جاء بها : قد لوحظ أنه كثيراً ما يؤمر بحبس المتهمين احتياطياً على أن تنفذ مثل هذه الأوامر عند ضبطهم . ولما كان تنفيذ مثل هذه الأوامر عند ضبط المتهمين بعد صدور الأحكام الغيابية عنهم غير جائز قانوناً ، وكان في هذا ضرر محقق إذ يؤدي إلى الخلل في الجرمين بعد ضبطهم روي وضع حكم صريح يتفق والمصلحة العامة . وأمر المحكمة في الحالات المشار إليها أن يكون بصريح النص بناء على طلب النيابة العامة فلا تستطيع إصداره من تلقاء نفسها . واشترط طلب النيابة العامة حسن المتهم مراعاة لأنها أقدر من القاضي في معرفة خطورته واحتمال حربه باعتبارها رئيسة الضبط القضائي .

(٣٩) موسوعة خالو ج ٢ من ٣٨ بند ١٩٢ ، جبر طرو من ٦٨١ ، بوزا من ٩٠٠ .

ولقد فرق المشرع في الحكم القياسي بين ما اذا كان صادرا بإدانة المتهم أو بإثباته التهمة ، ذلك لأن الأمر قد يقيد من حرية المحكوم عليه ونسبوا كون صادر بإثباته التهمة لاحتمال تعيدها بطريق الإكراه القسري عند عدم أدائها ، وأما الأكثر فأنه لا يقيد حرية المحكوم عليه ، وهذا كأي طبيعيا أنه يجوز منحه مؤقت حتى لا يضار المدعى بالحقوقي المدنية نتيجة لغياب التهمة وتعمده إطالة الاجراءات ، وهذا يوصف بالنسب على أنه يصدر من المحكمة بالنسبة إلى الممنوع المحكوم به كنه أو بعضه سواء مع تقديم كفالة أو الاعساف منها (٤٦٧ / ٢ ، ج ١) . وهذا هو الحال أيضا اذا كان الحكم صادرا ضد المشتبه عن الحقوقي المدنية لإطلاق النص مناصف الذكر .

المبحث الثالث

الحكم في المعارضة

يختص الحكم الذي يصدر في المعارضة بين ما اذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لظهورها أو مثل أمام المحكمة .

٣٤ - تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة

قلنا ان المعارضة نظم يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في التهمة إبقاء سماع دفاع المعارض ، ولذا يجب على هذا الأخير أن يحضر الجلسة التي حددت لظهور الدعوى ، فإن لم يمثل فيها أمام المحكمة فكأن لم يتقدم خطوة واحدة على الحكم القياسي وأبصر الحال من إطالة الاجراءات بغير ضرورة الأمر الذي يوجب وضع حرج على تخلف المعارض عن الحضور في تلك الجلسة يتمثل في القضاء باعتبار المعارضة التي قرر بها معارض كأيها لم تكن بغير حاجة إلى طلب من جانب الخصوم (٤) ، بمعنى أن تصبح الدعوى كأن لم تحصل فيها أية معارضة وتعود للحكم القياسي قوة الحكم الحصري (م ٤٠١ / ٢ - ج) . وذلك دون بحث لموضوع الدعوى (٤١) .

ولما كان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن هو حرج تخلف المعارض

(٤٠) رؤوف من ٦٧١ . وفي فرنسا لا بد أن يطلب الخصوم القضاء باعتماد المعارضة كأنها لم تكن (ميل في التطبيق الجنائي من ٢٢٣) وهو ما يقرب إليه العراقي عند (ج ٢ ص ١٧٧) .

(٤١) فستان ميل ج ٦ بند ٢٩٧٤ .

عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته وحب أن يكون هي علم بتاريخ الجلسة (٤٢) ، وينحلف عن الحضور بالجلسة سواء يفتيه أو بواسطه وكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها التوكيل ، وأن تقوم المحكمة بتعيين ذلك بنفسها (٤٣) .

فأدراج اسم المعارض برول الجلسة على خلاف اسمه الحقيقي مما يشع عنه عدم تمكنه من التول في الجلسة ، ثم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يعيب الحكم بإبطاله في الإجراءات (٤٤) . وإعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع معارضته لجهة الإدارة في شخص شريح أبند لعدم معرفة محل اقامته رغم ما هو ثابت من أن له محل إقامة معين وقد سبق اعلايه بالحكم انضائي الابتدائي يجعل الحكم باطلا لا بسأله على إجراءات باطله (٤٥) . ويبطل الحكم الذي يصدر في جلسة غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى ما دام المتهم لم يعرض بالجلسة الجديدة (٤٦) .

ولدات المحكمة مدافعة لذكر في أي اعتبار المعارضة كأنها لم تكن جراً تعذب المتهم عن الحضور ان قام مائع فهرى من حضور المعارض ، أي أن انتهى تصد عدم الحضور أو الإسهال فإنه يتعين تأجيل نظر الدعوى حتى حضور المعارض عند روال المانع ولا يقضى بإعسار المعارضة كأنها لم تكن والا كان الحكم باطلا (٤٧) . ويتعين على المحكمة الاستثنائية أن تقضي بالاستئناف

(٤٢) ولا ينس عن إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته عدم توكيله بها علما أن بالأسفل لم يكن حاضرا وقت التصريح بها (نظري ١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٩٨ ، ١٩٧٥/٢/١٧ من ٢٦ ق ٩٧ ، ١٩٧٦/٢/٢٢ من ٢٦ ق ٩١) وهي أحكام صدرت قبل تعديل المادة ٤٠٠ أ-ج بالقرار بقانون رقم ١٩٨١/١٧٠

(٤٣) نقض ١٩٧٢/٢/٧٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٠٥ نظري ١٩٦٠/٧/١ بطلان ق ٣٥٥ .

(٤٤) نقض ١٩٦٣/١١/٢٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦٢ ، ١٩٧٢/١١/٢٦ من ٢٣ ق ٢٨٦ ، ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ق ٨٩ .

(٤٥) نقض ١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام نقض من ١٣ ق ٩١٦ ، ١٩٦١/٥/٩ من ١٢ ق ١٠٣ . من المقرر أن إعلان المعارض بحضور جلسة معارضته يجب أن يكون لشخصه أو في محله أداته ومن ثم قائله لجهة الادلة لا يجب أن ينس عليه الحكم في المعارضة (نظري ١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٠٠) .

(٤٦) نقض ١٩٦٩/١٢/٩٢ أحكام نقض من ٢٠ ق ٣٤ ، ١٩٦٨/٣/٢٥ من ١٩ ق ٦٨

(٤٧) نقض ١٩٦٦/١٢/٢٢ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٩٨ ، ١٩٧٣/٤/٢ من ٢٤ ق ٦٨

المرجع عن هذا لحكم بالغائه وبعادة القصية الى محكمة اول درجة لتعقد
في المعارضة ، فاذا هي لم تفعل وفوتت على المتهم احدي درجتي التقاضي
بمعنائها في موضوع الدعوى حيث تكون قد حطأت في تطبيق القانون (٤٨)
ومعدل نظر العذر القهري المانع وتقدمه يكون عند استئناف الحكم أو عند
التعنص فيه بطريق استعص ، ولا يغير من ذلك عدم وفوف المحكمة وقت اصدار
الحكم على هذا العذر القهري لأن انقطاع وقد استحال عليه الحضور أمامها لم
يكن في مقدوره بدأؤه لها مما يجوز استمسك به لأول مرة أمام محكمة استعص
واستخاده وحده بعض الحكم والمحكمة التقص أن تقدم الشهادة الطبية المثبتة
بهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة وتأخذ بها أو تطرحها بسبب ما تطلب
اليه (٤٩) . والقانون لا يوجب على المتهم أن يركز غيره في ابداء عذره في
عدم الحضور أو يرسم طريقا معينا لا يبلغ قاصيه بالعلم القائم لديه ، بل ان
له أن يعرضه بأي طريقه تكفل ابلاغه الى المحكمة (٥٠) .

وبمدير العذر المانع من الحضور مرجعه الى محكمة الموعود (٥١) عند
استئناف الحكم أو عند الطعن بطريق التقص اذا توافرت شروطه (٥٢) .
ومثابه ثبوت عرض المتهم (٥٣) ووجوده في السجن (٥٤) ، ولا يعتبر من قبيل
انقوة القاهرة تدفع المعارضة عن حضور الجلسة لتعطيل السيطرة لى

و ٦٨ - فاذا تقدم المدافع عن المأذون به عليه قبل عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة
ر لم يلى بالرد عنه سواء بالقبول أو الرفض ، وفي اغفال الحكم بالإشارة الى ذلك محاسن بحق
الدعوى (نقض ١٩٧١/٦/١٩ أحكام التقص من ٢٢ ق ٢٢ ، ١٩٧١/٥/٢٢ من ٢١ ق ١٥٢) .
(٤٨) ١٩٧١/٦/١٢ أحكام التقص من ٢٢ ق ١١١ ، ١٩٥٥/٥/١٠ من ٦ ق ٢٩٠ .
١٩٥٦/٦/٢٨ مجموعة الفتاوى ج ٤ ق ٣٧ -
(٤٩) نقض ١٩٧٣/٢/١٩ أحكام التقص من ٢٤ ق ٧٦ ، ١٩٧٨/٢/١٦ من ٢٩ ق ٥٤ ،
١٩٧٢/١٠/٢٢ من ٢٣ ق ٢٥٠ . ولا شك أن ذلك يستلزم على المعارضة الترفعة عن الحكم
الضروري الإلزامي لأن التقاضي في المجلسين واحد (نقض ١٩٧٨/١١/٦ أحكام التقص من ٢٩
و ٥٠) .

(٥٠) نقض ١٩٧١/٦/٦ أحكام التقص من ٢٢ ق ١٠٦ .
(٥١) نقض ١٩٦٩/٦/٢ أحكام التقص من ٢٠ ق ٢١٥ ، ١٩٦٢/١٢/١٢ من ١٣
و ١٩ .

(٥٢) نقض ١٩٦٦/١/١٠ أحكام التقص من ١٧ ق ٨ .
(٥٣) نقض ١٩٦٢/٦/٢٥ أحكام التقص من ١٣ ق ١٤٠ . ولتطالع المراسلات بسبب
دعوى المطالبة بزيادة (نقض ١٩٧٣/٥/٧ أحكام التقص من ٢١ ق ١٢٧) .
(٥٤) نقض ١٩٥٥/١٠/٢٤ أحكام التقص من ٦ ق ٣٦٧ ، ١٩٥٤/٤/٢٦ ق ٢٦٦ .

استقلها الى المحكمة^(٥٥) . وعلى المحكمة ان رفضت قبول العذر المانع من الحضور أن تبني رفضها على أسباب مقبولة ولا فتعتبر أنها قد أحلت بحق الدفاع اذا قضت باعتبار المعارضة كأنها لم تكن^(٥٦) . فاذا كانت المحكمة قد أدرجت الشهادة المرصية لمجرد قولها انه من المعروف أن مثل الموضع المتعار اليها بها لا يستمر الى تاريخ نظر المعارضة ، وهي اذا فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت اليه ، وهي لم ترجع فيه الى رأى هي يقوم على أساس من العلم أو الفحص الطبي ، فيكون الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن معيبا^(٥٧) .

واذا كان الحكم انطوى فيه اذا قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم تقديم الدليل على قيام العذر المانع من الحضور بالجلسة رغم اندامعامي الطعن لهذا العذر واستحالة تقديم الدليل عليه يوم حصوله وكانت الشهادة الطبية انقضت والتي تأخذ بها محكمة النقض وتطعن أصحابها قد أثبت قيام العذر المانع من الحضور بالجلسة مانه يتمين بعض الحكم^(٥٨) . واذا حضر وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالحبس في الجلسة المحددة لنظر معارضته وطلب التأجيل لمرضه فأحابتته المحكمة ، وحب عندئذ اعلان المتهم قاتونا بالجلسة التي أجلت ليها القضية^(٥٩) ، فان كانت الجلسة الجديدة تدخل في المدة التي رأتها المحكمة لازمة لعلاج المتهم وقضت باعتبار المعارضة كأنها لم تكن وان حكمها يكون مخطئا^(٦٠) .

ويكفي أن يحضر المتهم بالجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة فلا يقتضي باعتبارها كأنها لم تكن^(٦١) ، وليس بشرط أن يتراجع في موضوع الدعوى .

١٩٥١/١٠/١١ من ٣ في ٢٧ - ولا يكلف الطاعن مؤونة اثبات انه كان سجيما وقت الحكم في معارضته ، بل على المحكمة ان كانت في شك من ذلك أن تطلبه : نقض ٢٦ / ١٩٦٧ أحكام نقض من ١٨ في ٢١٨ .

(٥٥) نقض ٨ / ١٠ / ١٩٥١ أحكام النقض من ٣ في ٦٣ .

(٥٦) نقض ١٩ / ٦ / ١٩٦١ أحكام النقض من ١٢ في ١٣٧ .

(٥٧) نقض ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ أحكام النقض من ١٠ في ٧٩ .

(٥٨) نقض ٣ / ١٢ / ١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ في ١٦٣ .

(٥٩) نقض ٤ / ٤ / ١٩٥٥ أحكام النقض من ٦ في ٢٣٦ ، ٢٠ / ٦ / ١٩٧٦ من ٢٧ في ٢٤٩ .

(٦٠) نقض ١٣ / ١ / ١٩٥٤ أحكام النقض من ٥ في ٨٠ ونقض فرنسي ١٩ / ١٠ / ١٩٦١ .

ديور ١٢ - ١ - ٣٦٦ .

(٦١) نقض ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٣ في ٢٤٥ . ففكره الجراء لا يلتقي معه

وان حضر المعارض بالجلسة الأولى ثم أحلت القضية للمناقشة لدى القاضي وفي الجلسة التالية تخلف المعارض عن الحكم يكون في موضوع الدعوى (٦٢) * هذا كان الحكم الاستثنائي العياني للمعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم وكان هذا التهم قد أناب عنه وكيله حصر لجلسة المعارضة وطالب التأجيل للاستعداد فأجابه المحكمة الى طلبة وأحلت نظر الدعوى الى جلسة أخرى فانها إذا قضيت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس تخلف المعارض عن الحضور تكون قد حطت في تطبيق القانون (٦٣) * وإذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة بنظر معارضته وماجلت الدعوى الى جلسة أخرى فله يجب علاه لشخصه أو في محل إقامته بالحضور للجلسة التي أحل اليها نظر المعارضة والا كان الحكم الصادر فيها معيباً (٦٤) *

ويطبق نص المادة ٢٤٢ ج^١ عن لحكم الصادر بأعيان المعارضة كأنها لم تكن وهو يقضي بأنه إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم في عينته ويجب إعادة نظر الدعوى في حضوره (٦٥) * وبقره أجازت المادة ٢/٤٠٦ ج^١ للمحكمة عند الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أ. ثامر بالتشديد المؤقت ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة الى التعويضات إلحكوم بها على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ أ. ج^١ *

٣٤١ - حضور المعارض بالجلسة

نصت المادة ١/٤٠٦ ج^١ على أنه « يترتب على المعارضة نظر الدعوى

إل يسمى التمييز بينه وبين المعارض متى لم يحضر مطلقاً * نفس ١٩٦٧/١/٩ أحكام المجلس من ١٨ و ٨) - ما عدا المعارض بالجلسة التي يحدث بنظر المعارضة أو لا يلقى اثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في حينه (نفس ١٩٧٢/٣/٢٩ أحكام المجلس من ٢٢ ل ١٣) * وقضى حديث بأن من يقرر أنه عدم حضور المعارض أية جلسة من الجلسات التي يحدث بنظر معارضته رغم علمه بها يقتضي عند الفصل فيها القضاء بأعيانها كان لم تكن (نفس ١٩٧٦/١ أحكام المجلس من ٢٧ ل ١٥٩) *

(٦٢) نفس ١٩٦٦/١٢/٢٩ أحكام المجلس من ٢٠ ل ٣١٢ و ١٩٦٥/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ل ١٢ *

(٦٣) نفس ١٩٥٢/٥/١١ أحكام المجلس من ٢ ل ٢٥٢

(٦٤) نفس ١٩٧١/١٢/٦ أحكام المجلس من ٢٢ ل ١٧٤

(٦٥) محمود مصطفى من ٢٧٤

بالمنعنية إلى المعارض أمثال المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي ولا يجوز بأية حال أن يصار لمعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، فإدع حصر المعارض في الجلسة المحددة تعين على المحكمة نظر الدعوى من جديد ليبتدى لمتهم دفاعه فيها ، استماع الدعوى من جديد ليس معناه بطلان الاجراءات السابقة والتي يبي عليها الحكم المعارض فيه - كسماع الشهود أو الماينات (٦٦) - وإنما للمعارض أن يطلب اعاده الاجراء في حضوره لمناقشته تحقيقا لشقوقه المرافعة ، ورفض الطلب دون بيان الأسباب يعد اخلالا بحق الدفاع .

ويجوز لمعارض أن يطلب إلى المحكمة اثبات تناوله عن المعارضه ونحييه إلى طلبه لأن هذا مطلق حقه . فهو رضاء بالحكم يسمو في أثره مع الرضاء السابق بتفويته ميعاد التصعن بالمعارضة . وأما التنازل عن حبق الطعن بالمعارضة ذاته قبل صدور الحكم فلا يمتد به باعتباره محاولة لإجراء متعلقين بالنظام العام (٦٧) .

وتنظر المحكمة ابتداء في شكل المعارضة ، أي وحيوت أن تكون قد تمت بتقرير من شخص له صفة فيها خلال الموعد الذي ضربه القانون ، والا فانيها نقص لعدم قبول المعارضة شكلا . وللمحكمة أن تفصل في شكل المعارضة في أية جانة كانت عليها لدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام (٦٨) .

وتتقيق المحكمة عند الفصل في موضوع المعارضة بأمرين الأول منهما شخص المعارض والآخر عدم الإضرار به .

(٦٩) بعدما تطرح الدعوى على المحكمة لنظر في المعارضة فانيها تنظرها بالنسبة إلى شخص المعارض فقط (٦٩) . فإذا تمدد المتهمون أو المسئولون عن الحقوق المدنييه وعارض المعارض المعارض ولم يعارض المعارض المعارضه بالنسبة إلى من عارض منهم فقط . فإلا اطلق المتهم تقرير المعارضة انصرف

(٦٩) موسوعة قانون ج ٢ من ٢٨ دك ١٩٩٠ .

(٦٧) دؤوف من ٦٧٠ .

(٦٨) قض ١٩٦٦/١٧/٢٠ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٤٦ . ١٩٧٢/١١/٢٦ من ٢٢

٢٩ -

(٦٩) قض ١٩٨٢/٢/٢ أحكام النقض من ٣ ق ٣٢٨ .

طعنه إلى الدعوى الجنائية والمدنية بوجده * وللمتهم أن يحصل التعريض
بالطعن في أي لحكمين (٧٠) * وإن كان هذا لا يحصل عملاً لا قد يترتب عليه
من تصارب في الأحكام * بهذا كان يحكم المعارض فيه قد قضى بالعقوبة
ورفض الدعوى المدنية لانتفاء الضرر مثلاً وكان التقى * بأنها خاضعة لنصرف
الطعن إلى الدعوى الجنائية فقط حيث لا صلاح للمتهم من الطعن في الحكم
المصادر في الدعوى المدنية *

وتقرير المسئول عن الحقوق المدنية بالمعارضة ينصرف إلى الدعوى
المدنية لأنها الدعوى التي تتركز فيها حقوقه ولا علاقته له بالحكم الصادر في
الدعوى الجنائية إلا في الصورة التي تدخه فيها النيابة العامة بحكم عليه
بمصرفات الدعوى عملاً بنص المادة ٣٥٣/٣ ج فيحوز به المعارضة فيها
مضى صدر الحكم في غيبته *

وتنقيد المحكمة كذلك بالنسبة إلى المعارض الواحد بما عارض فيه *
وإذا عارض المتهم وحده ولم يعارض المسئول عن الحقوق المدنية فقد
يتصور أن تقتصر أثر الحكم الصادر في المعارضة على المتهم * بمعنى أنه إذا
قضى بالبراءة وإلغاء التعويض متى استئول عن الحقوق المدنية منتهماً به ،
ولكن لا كانت المعارضة تصد طرح لموضوع من جديد على المحكمة ويجب
حضور الخصوم أممها فإن القضاء برقص الدعوى المدنية يسرى أثره بالنسبة
إلى المسئول عن الحقوق المدنية * وإلا فإن القول بعكس هذا يؤدي إلى الرم
انتهم بالتعويض ... الذي قضى برفضه ... عندما يرجع عليه المسئول عن الحقوق
المدنية (٧١) *

(٧٢) ولا تستطيع المحكمة عند نظرها للمعارضة المرفوعة من المتهم أو
المسئول عن الحقوق المدنية أن تشدد العقوبة أو تزيد في قدر التعويض
بالنسبة إلى أيهما (٧٣) ، لأنه كان في مقدور المعارض أن يقبل ما قضى به
ضده وهو ما عارض إلا لاستيفاد ، فهذا الاجراء من طائفة لا ينبغي أن ينتهي إلى

(٧٠) يراس من ٦٢٧ *

(٧١) ليوائلان من ١٨٧٢ بند ١٥١ * وعكس هذا الرأي جازم ج ٥ بند ١٦٦٧ * ونفوز

وژوف من ٥٩١ *

(٧٣) وقد قضى بأن عدم جواز أن يصدى لمعارض بناء على الاعتراف بالملوثة منه يعيق

على الدعوى المدنية التابعة بدعوى جنائية (تنص ١٩٥٣/١/٦٤ أسكلم النقض من ٤ في ١٤٦١ *

ضرره (٧٣) . وقاعدة عدم اضرار المعارض بمعارضته متعلق بما قضى به في
السطح من عبوة دون الامنياب (٧٤) .

ولا يجوز لتبعية أي فردى طلبات جديدة في شأنها أن تكون مـادة مقربة
على المتهم مثلاً ، وردت صحيحة سواء انتهم أثناء نظر المعارضة وكان من
شأنها تطبيق عبوة الحيازة عن الواقعة فإن المحكمة لا تستطيع أن تقضى بعدم
لاحتصاص (٧٥) .

والحكم الصادر في غيبة المعارض سواء باعتبارها كأنها لم تكن أو في
موضوعها لا يجوز المعارضة فيه ، ومن ثم فلا محل لوصفه بأنه حصوري أو
غايي . وقد نصت المادة ٤٠١/٣ أـ ج على أنه « ولا يقضى من المعارض بأية حال
المعارضة في الحكم الصادر في غيبته » وهذا عملاً بعدة المعارض على
المعارضة لا تحوز (٧٦)

وبما كانت المعارضة هي نوع من انتظام يطرح الواقعة من جديد امام
المحكمة التي أصدرت الحكم فإنه يجوز للمدعى بالدفوع المادية أن يقدم
دعواه المادية وقت نظرها ، ولا يعترض بأن هذا من شأنه الاضرار بالمتهم
المعارض ، لأن المدعى بالحقوق المادية يستطيع أن يلجأ الى المحكمة المدنية وتسهيلاً
للإجراءات يحق له أن يلجأ الى المحكمة لخاصة ولن يصيب المتهم أي ضرر
من هذا .

(٧٣) ولي لربما يجوز لتبعية نظرية في انهم بناء على معارضته تاريس على أن
المدرسة طرح موضوع الدعوى من جديد على المحكمة (موسوعة دالور ج ٢ ص ٣٩ بند
١٣ برسيان ، ص ٤١٥ ، بناديان ، ص ٩٠ ، أما في بلجيكا فلا يصح ألا يضار المتهم بمعارضته
برسيان ص ٦٠٧ .

(٧٤) نقض ١٩٦١/٣/٧ أحكام النقض من ١٢ الى ٦١ . وحكم المادة ٤٠٦ هام يطبق
في جميع الأحوال حيث تطبق أحكام المبادئ من خطأ في تقدير الوقائع أو خطأ في تطبيق القانون
(نقض ١٩٦٧/١/٢٢ أحكام النقض من ١٧ الى ٢٠)
(٧٥) نقض ١٩٧٢/٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٢ الى ١٣٥ . محمود مصطفى ٤٧ . رؤوف
ص ٦٧ .

(٧٦) موسوعة دالور ج ٢ ص ٢٩ بند ١٤١ . فريجاتيل ص ٢٠٦ ، بيير جازو
ص ٩٨٣ .

الفصل الثاني

الاستئناف

يصبر الحكم الصادر في الدعوى الجنائية عنواناً على صحة ما قضى به ، ومع هذا فقد يحتمل أن يلابسه خطأ إما في الاسناد أو في أعمال الحكم الصحيح للقانون ، ولذا توجب العدالة أن يجعل سبيل الوصول إلى الحكم النهائي في الدعوى من طريق يطعن معه إلى صحة ما قضى به ، ومن الوسائل التي نحتسب هذا المرض فتح باب التظلم من الحكم فينبظر في الموضوع من جديد من هيبة لها من تشكيكها وحررتها ، يريد لاطمئنان إلى كلمة القضاء وهذه هي حكمه إباحة الطعن بطريق الاستئناف ، بيد أن فتح باب الطعن على مصراعيه كان مثاراً للنقد لما قد يسفر عنه من تعطيل الفصل في الدعاوى الجنائية مع أن سرعة الحكم فيها به أثر كبير في الردع الذي هو من غايات التشريع الجنائي ، فإن أمضى استعمال ذلك السبيل فقد نفوت الحكمة من القانون فضلاً عن اضاعة وقت القضاء بطرح الموضوع عنه من جديد وهو في غالب الأحيان ينتهي إلى تأييد الحكم الأول .

وكان من الطبيعي إزاء الفائدة التي ترجى من الطعن بطريق الاستئناف واحداً في الاعتبار بما قد يسفر عنه هذا الطعن من انتفاضات ، أن يقوم حل وسط يوفق بين الأمرين فيباح الطعن بطريق الاستئناف كمبدأ عام مع وضع قيود له تمنع من اسائة استعماله ، وقد سلك المشرع هذا الطريق فأجاز استئناف الأحكام الصادرة من المواد الجنائية ، وأحاط هذا الحق بقيود عدة رأى فيها تحقيقاً للعدالة وجلباً للفائدة المرجوة منه (١) .

(١) جاء بالذكر الإلزامية للقانون الإجراءات الجنائية ، استبقى المشرع نظام الاستئناف جرياً على ما عليه الحال في أغلب التشريعات مراعاة لاعتبارات عديدة لا يمكن التفاتها ولكنه من ناحية أخرى أحاطه بعدة قيود فزاد نسوه استعماله وتكثراً يتعد وسيلة للمطالبة ومراقبة التنفيذ .

المبحث الأول

الأحكام الجائز استئنافها

يصدر الحكم إما في الدعوى الجنائية وحدها أو مع الدعوى المدنية أو وجدت . وقد تناولت المواد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام (٢) الصادرة من المحكمة الجزئية في الدعوى الجنائية والمدنية والتي يجوز استئنافها ، فكلت المادة الأولى على لقاعده العامة في الاستئناف وتناولت نهاية الأحكام التي تصدر في الدعوى المدنية والثالثة لأحكام صادرة في الجرائم المرتبطة ، وبجئت الأخيرة الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع على التفصيل الآتي .

٣٤٢ - (١) الأحكام الجنائية

نصت المادة ٤٠٢ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه « يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح . أما الأحكام الصادرة في مواد السمات أو يجوز استئنافها من المتهم إذا حكم عليه بغير التماس وانصاريك . ومن النيابة العامة إذا صدرت إتهام بالهراسة أو لمصادريك وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طمسه ، وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها » .

لأحكام التي يجوز استئنافها هي التي تصدر من المحكمة الجزئية في مواد المحاكمات والخصم كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الاحداث عدا التي تقضي بتوبيخ الحدث أو تسليمه لوالديه أو لمن حق الولاية عليه (٤٠ من قانون الاحداث) . لأنه إذا كان التوبيخ قد تم أمام محكمة الدرجة الأولى فلا فائدة من استئنافه حتى ولو قضى بالغاثة . وكذلك تسليم الصغير أي الودين أو من له حق الولاية عليه أو بضمه في عائلته وهو الوضع الطبيعي للأمور (مكرر) . ومع هذا يجوز استئناف تلك الأحكام خطأ في تطبيق

(٢) نظري ٥ ١٩٥٣/١٢ أحكام لقنن من ٤ ق ٥٥

(٦) مكرر) استهدف المشرع بما قرره من المادة ٣٥٤ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ منحه الحق بالتأويل بالدعوى عند مرحلة أولى لا تصحها قنننا ان من الطبيعي أن تسبب الصغير بولاية أو لمن

المدينون أو مطلقين من الحكم أو من الإجراءات أثر فيه ولا يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات سواء في جنابة أو في جنة وتصدر عن درجة واحدة ، وكذلك انشأ في الأحكام التي تصدر عن جرائم الجلسات من محكمة الاستئناف أو المحاكم الاستئنافية اندييه أو محاكم الجنايات (٢) .

وينصب الاستئناف على منطوق الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بصرف النظر عن أسبابه مهما كان بها من أسباب بالنصم (٣) . وحق استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية منح لكل من المتهم ولنيابة العامة وهو حق مطلق بلا حيرة ما دام مبنيا لاستئناف مبدأ وحاصلا بها وحسب (٤) . ورضائهما بالحكم لا يسقط حقهما في الطعن (٥) .

وقد فرق المشرع في مواد استئناف الأحكام الجنائية الصادرة من محكمة الدرجة الأولى بين مواد النجح والمخالفات بالنسبة إلى الأولى اطلق حق للمتهم والنيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة فيها (٦) . أما بالنسبة إلى المخالفات فقد فرق بين المتهم والنيابة العامة ، فيجوز للمتهم أن يستأنف الحكم الصادر ضده إذا قضى بنهر الغرامة والمصاديق ، أو بتهمة الخيس ، أو بعقوبة تكميلية .

أما النيابة العامة فيجوز لها استئناف الحكم في مواد المخالفات إذا طلبت القضاء بنهر الغرامة والمصاديق وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، فبساط استئنافها في هذه الحالة هو ضمانها أمام محكمة الدرجة الأولى وما

له التولية فيه لا يطالب به ذلك الصغير ، كما لا جدوى من الطعن على الحكم الصادر بالتوقيع بعد أن وجه بالفعل إلى الحدث (نقض ٢٢ ١٩٧٦/٤ أحكام النقض من ٢٧ إلى ٢٥٣) .

(٣) نقض ٣ ١٩٥٩/٤ أحكام النقض من ٧ إلى ١٤٤ .

(٤) براس بد ٣ من ٦٥٢ . نقض ١٩٥٨/٦/٩ أحكام النقض من ٩ إلى ١٦٠ .

(٥) فلا يستطيع للمتهم التظلم عنه بدعوى استيفائه من طعن النيابة لأن هذا لا يكون إلا بعد قبول استئنافها شكلا (نقض ١٩٥٢/١٢/٩ أحكام النقض من ٤ إلى ٨٧) .

(٦) نقض ١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض من ٧ إلى ١٥٧ . ١٩٤٧/٣/٤ مجموعة القرارات الدورية بد ٧ ق ٢٢٦ فهي لا تستطيع أن تتناول من الاستئناف بعد تقرير بد لأنها إلى هذا تمنح لجميع (مبرر في تطبيق الجنايات من ٢٣٢) .

(٧) نقض ١٩٧٠/١١/٨ أحكام النقض من ٢١ إلى ٢٥١ . ونظير بأنه من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه يتعلق بالنظام العام لا يجوز حرمانه منه إلا بقدر خاص من الضرر (نقض ١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض من ٢٨ إلى ٢٩) .

يقضى به في الدعوى ، والعبرة بما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء
آثار هذا الطلب قد حسمته ورقة التكاليف بأحضور أو أيدته شفوياً
باجلسة (٨) ، وسواء أكانت هذه الطلبات في غيبة المتهم بجلسة أعمى فيها
أم في حضوره (٩) بشرط ألا تتضمن تعديلاً للتهمة أو تغييراً في وصفها
القانوني ولا كاذب في هذا احلالاً بحقه في الدفاع وبشرط ألا تكون بطلبات
قد أيدت للمرة الأولى في الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة من
المتهم .

والشرط الأول لتصرف حق النيابة العامة في استئناف الحكم الصادر
من محكمة المواد الجرمية في محالته هو تعديد طلباتها والتي يجب أن تكون
عقوبة غير القرامة والمصاريف كمعقوبة العلق بعد الحاء عقوبة الحبس في
المحالف .

ويلزم أن تطلب النيابة صراحة توكيع العقوبة على الوجه السالف إلا
إذا كان القانون دانه يوجب على القاضي أن يحكم بها ، مثلاً إذا كان الحكم
بعقوبة تكميلية بأوامر ٢٠ ويستوى أن يكون النص على كل العقوبتين في مادة
واحدة أو في مادتين كان يرض في إحدى المادتين على عقوبة تكميلية وبحير مادة
أخرى للقاضي أن يحكم بالعقوبة بعد تحديد الحد الذي الأدمى (١٠) ، والشرط
الذي يعتبر مكملًا ومتمماً للشرط الأول وهو أن يقضى ببراءة اسهم أو لا يقضى
بطلبات النيابة العامة ، فمتى كانت العقوبة المقررة في حدود طمسات
للبانة العامة فلا يجوز استئناف الحكم الجزائي . فإذا طمست اسباب العامة
توقيع الحد الأقصى بمعقوبة المقررة بموجب نصوص القانون فأجابها المحكمة
إلى ما انتهت لقضاء به لا يجوز لها بعد هذا أن تطلب في الحكم بطريق
الاستئناف .

وإذا كانت عقوبة الجريمة هي القرامة وعقوبة تكميلية اختيارية فانه
حتى يجوز للسادة العامة استئناف الحكم الذي يصدر يجب عليها أن تطلب
توقيع العقوبة الأصلية والتكميلية ، والا فكأنها قد ارتضت أن يقدر القاضي

(٨) نظري ١٩٥٣/١٢/٩ أحكام النقض من ١ د ٨٤ .

(٩) نظري ١٩٦١/١٢/٤ أحكام النقض من ١٢ د ٩٥ .

(١٠) نظري ١٩٥٣/١٢/١٢ أحكام النقض من ١ د ٦٥٢ .

ما يحكم به فإن قصي العموية اغرامة وحدها دون العقوبة التكميلية ، فبعدئذ لا يكون قد حكم بعير ما طلبه ، هذا إلا إذا كان القانون يلزم العاصي بالحكم بالعقوبة معاً * .

وإذا كانت النيابة على أى من الصور السابقة قد طلبت توقيع الحد الأقصى للعقوبة ثم قضى ببراءة المتهم أو لم يقض بالحد الأقصى فإنه يجوز لها الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر باسمها على أنه لم يقص عليها (١٩) .

وهناك بعض الصور يحتاج لحث في تعريف ما إذا كان لنيابة العامة استئناف الحكم الصادر في الدعوى أم لا ونعرض لها فيما يلي :

(١) وصف النيابة العامة للتهمة : إذا كان وصف النيابة العامة لتواقعه كما أتت عليه في أوراق الدعوى مما يجبر لها استئناف الحكم الذي صدر فيها وكن ما مرر بورقه التكميل بالحدود يوجب الحكم غير جائز لاستئناف من تكون لعمرة ورقة استئناف بالحدود باعتبار أن بياناتها هي التي أعلنت للمتهم وطبقت إليه النيابة العامة بموجبها انتول أمام القضاء محاكمته بمقتضى مواد القانون المذكورة في تلك الورقة وهي : ما هذا يحدد حقها في الاستئناف ، أم أن وصف النيابة العامة لتواقعه في الأوراق هو الذي يحدد به طبيعتها لأنه الأصل الذي تستند إليها بيانات ورقة استئناف بالحدود أثبت بين أوراق الدعوى والمتهم مطع عليه والمحاكمة عامة به * في رأينا أن العمل عليه هو ما أدرج في ورقة استئناف بالحدود فهو بيان بطلبات النيابة العامة ، ولا يندرج في هذا منها في تعديل طبيعتها أمام المحكمة .

(٢) طلبات النيابة العامة وقت المحاكمة : إذا كيف المتهم بالحدود لمحاكمته بمقتضى نصوص معينة في القانون هي في إطلاقها لا تعطى لنيابة العامة حق استئناف الحكم الذي يصدر في الدعوى ، ثم يخلف المتهم عن الحضور دون عدم مقبول رغم إعلانه ، فإنه يجوز لنيابة العامة أن تطع توقيع قدر من العقوبة يجبر لها استئناف الحكم الذي يصدر في الدعوى ، لأن المتعص في هذا الغرض لا يرى فيه أى أساس بحقوق المتهم بالنيابة العامة حينما كلفته الحضور لمحاكمته قد أعسته بمصوص القانون تتضمن العقوبة في حديثها الأدنى والأقصى * ولتقاضى أن يوقع العقوبة في حدها الأخير في غيبة المتهم فإن حاد السادة وطبقت توقيع العقوبة في حدها الأقصى هي

لم تعس له حقا لأن حقه يقتصر على دفع البينة عن نفسه * ولا يمدح في هذا القول بأن طلب النيابة عن النوحه آدم اذكر الدكر يسمح بها في الاستئناف لم يكن موحودا قبل ذلك ، فانهم لم يكتسب أى حق بعدم حوار استئناف النيابة وإنما يقتصر على مجرد صيانة ما يقتضى دفاعه عن نفسه (١٢) * وهو الحال أيضا في صورة التي فيها لم يمثل المتهم أمام المحكمة والجلسة الأولى وبؤحن الدعوى حتى تعيد النيابة تكييفه بالحضور ، فيحور للنيابة انعامه أن تسمى ورقة التكييف بالحضور قلنا مهيا من العقوبة * وكذلك ان حصر المتهم بالجلسة الأولى وتغلب بعد هذا على النيابة انعامه أن تطلب في أية جلسة من جلسات المحاكمة انماية وفي غيبه المتهم قلنا معيد من العقوبة بموجب مواد الاتهام بما يجيز لها استئناف الحكم الصادر في الدعوى *

(٣) طعنات النيابة العامة عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم ، هل يحق للنيابة العامة عند نظر المعارضة أن تطلب قلنا معيد من العقوبة يحير لها استئناف الحكم النهائي لأن طلبها أثناء محاكمة المتهم غيابيا لم تكن تدجير بها هذا الطريق من طرق الطعن * القاعدة العامة أن طاعن لا يصرار بضمه واعمالا بها لا يجوز أن تفتح معارضة المتهم للنيابة العامة بأما لطعن في الحكم بالاستئناف بعد أن كان مغلقا أمامها قبل أن يعارض المتهم * وقد يثور في بعض الاحتمال قديم فائدة لمتهم من فتح باب الاستئناف للنيابة العامة في هذه الصورة بيد أنه برغم ما قد يبدو من فائدة للمتهم في الظاهر من هذا لا يمدح في قاعدة عامة هي أساس في الاجراءات الجنائية *

٣٤٣ - الاستئناف للخطأ القانوني

كان قانون الاحراءات الجنائية عند صدوره يحيل بموجب المادة ٤٢٠ من الطعن بطريق المقض في الأحكام الصادرة في مواد استئنافات ، ولما عدلت بعض مواده بالمرسوم بمائون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وسول التعديل المادة ٤٢٠ سالفة الإشارة إليها (١٣) وأصبح الطعن بطريق المقض غير حائر الا في مواد العنايات والمجج وتما لهذا اصصفت ققرة أخيرة الى المادة ٤٠٢ ج ١ ح

(١٢) نقض ١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض من ٧ في ١٨٨ ونظي بأنه اذا كان طلب النيابة العامة الحكم بالنقض قد حصل بجلاسة لم يمثل لها الشيطان ولم يطرأها ، فانه لا يعد هذا الطلب عيبا (نقض ١٩٥٩/١/٣ أحكام النقض من ١ في ٢٤) *

(١٣) قبل الدلتها وقد حلت صدي المادة ٣٠ من قانون نقض *

ونصت على أنه « فيما عدا الأحوال السابقة لا يحوز ربح الاستئناف من المنهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » (١٤) وبموجب التعديل الذي أوردته القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صار الاستئناف لمخطأ القانوني قصير على مواد استئنافات . فما هو مراد تشارع بهذه الفقرة ؟

في صدد تفسير نص المادة ٤٠٢ فقرة الأخيرة من قانون الإجراءات الجنائية دلت محكمة النقض « أن تشارع أن نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه فيما عدا الأحوال السابقة لا يحوز ربح الاستئناف من المنهم أو من النيابة العامة ، لا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ثم يقصد أن يكون لاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وما أخطأ في تطبيق نصوص القانون بمساء الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ، ذلك بأنه من غير المنقول أن يخلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار إليها فيما بقي الطعن فيها بطريق النقض حائراً ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية لتعريض بين الحائرين ، وما كان ذلك لأنه يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار لها ، وما كان من يساء الطعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء بإحلالاً بحق الدفاع ، فإن استئنافه كان حائراً لاستئنافه إلى خطأ في الحكم في تطبيق القانون ، ويكون الطعن بطريق النقض غير حائراً » (١٥) .

(٤) رجعت المدكرة الإحصائية كالقصة عن مرد هذا التعديل فقالت « ومن التعديلات التي أدخلت بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وكادت جعلت نظر أيداع الطعن بالنقض في مختلف الحالات وذلك بالنقض في المادة ٤٢ من ذلك القانون على جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة على إطلاقها ، وانتهاء حق الاستئناف في الحالات بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، كما كان مخصوصاً عليه من قانون تطبيق إجراءات النقض . وقد رأى الوحدة أن النظام السابق في هذا الشأن لا يبين من عدم وجود ضرورة لإزالة أحد التقاضي في مثل هذه النوع من الجرائم فصدت الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ بأعباء عبارة من مواد إجراءات أو المنتج حتى يقتصر الطعن بالنقض على هذه المواد فقط كما عدلت المادة ٤٢٢ ذاتها راجعاً كذلك ، وكان من الطبيعي بعد إجراء هذا التعديل إعادة الحق في استئناف المحاكم بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها فاصبحت فقرة الأخيرة من المادة ٤٢ تنص على ذلك »

(١٥) نقض ١٥ / ١ / ١٩٥٤ القضية رقم ٩٧٨ سنة ٢٤ ق (٣ لم ينشر) ، ١٩٥٤ / ١٢ / ٩
أحكام النقض من ٦ ق ٨٠ ، ١٩٥٤ / ١٣ / ١٢ ق ١١٠ ، ١٩٥٦ / ١ / ٢٣ ق ٧ في ٢٩١ .

٣٤٤ - (٢) الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية

حضور الدعوى المدنية لدى تطرح على المحكمة، لجنائية هم المتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عن هذه الحقوق، ولكل منهم حق استئناف الحكم لصادر فيها، ويحور له التناول عن استئنافه بعد تقريره (١٦) * وقد أباقت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات لجنائية قواعد استئناف الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى (١٧) *

(١) فإذا انصب الاستئناف على الدعوى المدنية فقط من المتهم أو كان لاستئناف هو المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عن الحقوق المدنية كأي صدد حواره هو قيمة التعويضات التي طلب القضاء بها (١٧ مكرر)، فإن ردت على جميعها كان الطعن بالاستئناف جائزاً، وإلا فإنه يكون غير جائز (١٨) * ووصف المبلغ المطلوب به بأنه تعريض مؤقت لا يعتد به في صدد تقدير مصاب الاستئناف (١٩) * وإذا تمسك المدعى أو المدعى عليهم وتعدر قيمة الدعوى بما يدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم يشترط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد (٢٠)، والمبرة في تقدير قيمة الدعوى هي ما يطلب استناعية التي لدى قيل أفعال باب المرافعة، أما ما يطلب منه ذلك ولو في مذكرة صرحته المحكمة بتقديرها فلا يكون له أثر في تقدير المصا، لأن النصريح بتقديم مذكرة في هذه الحالة مهله يصاح ما دارت برعة حوله.

(٢٦) وقد قضى بأن الحكم بالبراءة المصروفة على أساس عقد صلح متنازع في صحته واختيار المدعى الذي متنازلاً من دعواه حكم قطعي، ويجوز استئنافه (نقض ١٩٥٩/٦/١٤ أحكام النقض من ٢ في ٤٤٤) *

(٢٧) تخص الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي بموافقة الوزارة في مجموعة الإجراءات اجنائية الخاصة بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها (نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض من ٨ في ١٨٢)

(٢٨ مكرر) وحق المستول عن حقوق المدنية في ذلك قائم ومستقل عن حق نيابة وهي من كتهم لا يقيد إلا بالنص (نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ أحكام النقض من ٢٩ في ٥٩) *

(٢٨) نقض ١٩٦٦/٦/١٤ أحكام نقض من ١٧ في ١٥٣ *

(٢٩) نقض ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض من ٢٣ في ١٥ * ١٩٥٨/٢/٢٠ من ٩ في ٤٥ * ١٩٥٥/٢/٨ من ٩ في ٦٩ * ١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ٦٢٥ *

(٣٠) نقض ١٩٥٦/١/١٦ أحكام النقض من ٧ في ٢٢ * وفي هذا القيل أن يستدل على عدم تنهيف تزوير واشتراك في تزوير واستعمال شهادة مزورة لوحدة السبب ويضرب (نقض ١/٣٧/١٩٥٢ أحكام النقض من ٣ في ١٧٩) *

اد لا يباح فيها للطرف الآخر فرصة للرد على استكرة ولاعتير المدعى عليه آخر من يتكلم(٢١) .

ولا يجوز للمدعى المدنى والمستول عن الحقوق المدنية الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في حدود نصايها الانتهازي متى كان مبيها على خطأ في تطبيق القانون ، فقد قضت محكمة النقض بأنه ينبغي في نصوص المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٢٠ أ ج أن قانون الاجراءات الجنائية عرضي لحالة البطلان الذي يندحق الاجراءات أو يندحق الحكم وحسن استهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحق المدنى ومن ثم اذا كان الاستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدنى عن تعويض يقر عن النصاب الاسبائلي للمدعى لجزئي فان استئنافه يكون عسير حائر قانونا ، ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حساب المدعى بالحق المدنى وقت دعه الاستئناف من عدم ابداع الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في الميعاد القانوني مما يلحق به البطلان اذ يشترط لجواز اندفع بطلان الحكم أن يكون لميديه حق استئناف الحكم أثناء(٢٢) .

(٢) أما اذا استأنف المتهم الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والمدنية فمفرق بين صورتين الأولى اذا كان مستأنف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حائزا ، فانه يرتب على هذا جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية مهم كالم النويضات المطلوبة(٢٣) ، لأن القول بعكس هذا قد يترتب عليه قيام مراض بين الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والحكم الصادر في الدعوى المدنية ، وقد ينص في الأولى بالمرعة ويستى الحكم بالتعويض دائما ، والصورة الأخرى أن يكون استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية غير حائل ، وعندها تطبق القاعدة الأولى أي يكون مناط استئناف الدعوى المدنية هو ما طلب انصاء به .

(٢١) نقض ١٩٥٢/٦/١٣ أحكام النقض من ٣ ق ٢٢٩ .

(٢٢) نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض من ٨ ق ١٨٢ و ١٩٥٠/٢/١٦ من ١ ق ١٥ .

١٩٦٦/٣/٢٨ من ١٧ ق ١٧ .

(٢٣) نقض ١٩٥٨/٢/١٦ أحكام النقض من ٩ ق ٢٥ .

٣٤٥ - الأحكام الصادرة في الجرائم المرتبطة

استحدث المشرع حكماً ضمنه المادة ٤٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية تناول فيه حكم استئناف الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل لتجولة ، فخص على أنه « يجوز استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجولة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولو لم يكن الاستئناف جائزاً لاستئناف الاستئناف لبعض هذه الجرائم فقط » . وقد يحدث أن تسند إلى المتهم عقوبة عدة جرائم يرتبط بعضها ببعض الآخر في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه « إذا كون العمل الواحد جرائم متعددة وحسب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد ولحكم بعضها دون غيرها » . وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا يقبل التجولة وحسب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك للجرائم » . وفي مثل هذه الصور تكفل المشرع ببيان حكم القانون فيها بما نص عليه في المادة ٤٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية السالفة الإشارة إليها . وقد بسطت المذكورة الإيضاحية حكمة التشريع وأنها لتعاضد لمعارض من الأحكام ، وحدها ، إذا انهم شخص بمحاكمة واحدة بسببها وتسيب بذلك في قتل إنسان وقدم لمحاكمة من الجريمة ماسية يجوز بمحكوم عليه أن يسأف الحكم بالنسبة للجريمتين معا ولو كان الحكم في المحاكمة غير جائز استئنافه بناء على القواعد المتقدمة .

وإذا أمعنا النظر في الصور التي تناولها المادة ٤٠٤ أ ج نجد أنها لا تخرج عن فرضين ، الأول أن يحكم القاضي بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وفي هذه الصورة ينصبه الاستئناف على حكم واحد وهو مسأول فيما جميع الجرائم الأخف من تلك التي صدرت بشأنها العقوبة ومن ثم لم يكن هناك حاجة لمثل النص المشار إليه والفرض الآخر أن يحكم القاضي بالعقوبة المقررة لكل جريمة على حدة ضارباً صفحت - خطأ - عن أعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وفي هذه الصورة يجوز الاستئناف دائماً للخطأ في تطبيق نصوص القانون وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ أ ج والمشرع عندئذ في غنى عن نص المادة ٤٠٤ منه .

٣٤٦ - (٤) الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

نصت المادة ٤٠٥ أ ج على أنه « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية والصادرة في مسائل

مرعية * وترتب عنها على استثناء الحكم في الموضوع استثناءات هي الأحكام * ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة بعدم الاحتصاص يجوز سندها ، كما يجوز استثناء الأحكام الصادرة بالاحتصاص إذا لم يكن المحكمة ولاية الحكم في الدعوى * فذكرت المذكورة الإحصائية لقانون الاجراءات الجنائية حكمه بشريعها وهي عدم اطالة سير الدعوى *

وقد استحدث المشرع هذه القاعدة أحدا من هذا عدم نفسه قانون لمرافعات هو أن الأحكام التي لا تنهى اسراع لا يجوز استثناءها استعلا ، لأنه قد ينتهي الأمر بالحكم القطعي لصالح من يتصرف منها * ومن ثم ينبغي عنه الريث حتى الحكم في الموضوع فإن لم يرضه وطن فيه بالاستثناء فإنه يرتب على هذا طرح الأحكام لصادرة قبل الفصل في الموضوع على محكمة الدرجة الثانية ، وقد لا تكون قد فوتت على الخصم فرصة انتظام من تلك الأحكام فإذا فصل بخصم من مثل هذا الحكم فإن طعنه لا يقبل على أنه هذا لا يصح من نظر بمسألة الفرعية عند المظر في الفصل المرفوع عن الحكم الصادر في الموضوع (٢٤) *

وامتثلت الأحكام التي تصدر في مسائل الاحتصاص لأن الحكم لصادر بعدم الاحتصاص يمتنع المراجع أمام محكمة المطروحة عليها ادعوى ومن ثم حتى تسير في الطريق الطبيعي لها تعين أن بين الجهة المختصة بها * وكذلك الحال إذا دعي بعدم اختصاص محكمة بغير الدعوى لعدم ولايتها وقضيت برفض الدعوى ، فإنه حتى لا تسير الاجراءات أمام محكمة قد لا تكون لها ولاية الفصل في الموضوع أحير استثناء الحكم *

المبحث الثاني

اجراءات الاستئناف واناره

٣٤٧ - (أولا) ميعاد الاستئناف

فرق المشرع في تحديد ميعاد الاستئناف بين ما إذا كان المستأنف هو منهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عن هذه الحقوق أو أحد أعضاء النيابة العامة غير النائب العام والمحامي العام . وفي ما إذا كان المستأنف هو

(٢٤) موسوعة قانون ج ١ ص ١٣٢ بند ٢٢ ، يجرى جازر من ١٨٦ *

أحد هذين الأخيرين ، فميعاد الاستئناف للمحكوم في الدعوى الجنائية عامة هو عشرة أيام^(٢٥) ، وأما بالنسبة إلى النائب العام أو المحامي العام^(٢٦) فميعاد الاستئناف هو ثلاثين يوما (م ١/٤٠٦ ، ٣ أ ج) ، وقد صرح هذا الميعاد الخاص بالرقابة والإشراف على أعمال أعضاء النيابة ومراجعتها تصرفاتهم . ويجوز لأيهما توكيل غيره من أعضاء النيابة العامة بوكيلا خاصة للتقرير بالاستئناف^(٢٧) .

وميعاد الاستئناف ميعاد كامل أي عشرة أيام أو ثلاثون يوما كاملة يبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم استئناف أو اعلانه^(٢٨) حتى لو كان هذا اليوم عطلة رسمية . ولا يمتد الميعاد إذا تخللته أيام عطلة فهي تحسب ضمن الأيام المقررة . ويستمر حتى الاستئناف قائما حتى انقضاء اليوم الأخير ، ما إذا صادف هذا اليوم عطلة رسمية امتد الاستئناف إلى أول يوم عمل نال للمعطلة^(٢٩) ، ولا تضاف مواعيد مسافة لميعاد الاستئناف بعكس الحال في ميعاد المعارضة .

وللقوة القاهرة أو الضرر أثر على ميعاد الاستئناف فلا يجري الميعاد إلا من تاريخ الإعلان أو العلم الرسمي^(٣٠) . وتقدير وجود الضرر أو بعده القاهرة يدخل في سلطان محكمة الموضوع التقديرى^(٣١) وإن دوى به أمامها

(٢٥) ولا يحد التزم بجهته بميعاد الاستئناف (نقض ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض من ٧ و ١٣٦) .

(٢٦) لنقض ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض من ٣ و ١٤٤

(٢٧) نقض ١٩٥٢/١٢/١٧ أحكام النقض من ٣ و ١٠٨ ، ١٩٧٣/١٠/٢٠ من ٢٣ و ٢٤٦

(٢٨) نقض ١٩٥٦/٢/١٢ أحكام النقض من ٢ و ٢٢٨ - بدير جابر ٦٨٧ .
(٢٩) لنقض ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض من ٩ و ٢٢٠ . وقد وافق اليوم الأخير عطلة تمت حد برسية حيث أصدرت الأمة بموافقة حكومتها مملوكة لضمور أبناء الجبل لمعمل السبل في موابين الحكومة (نقض ١٩٥٠/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية - ٧ ق ٦٥٦) .
(٣٠) انخرط المعارض في خدمة البوليس مساء اليوم الذي نظرت فيه المعارضة وتوسعه من جهة إلى أخرى بعد سائلا قهريا حال بربته ربح حضور الجلسة وانظم بحضور الحكم وبتعيينه في ذلك أنه ميعاد الاستئناف لا يجري بالنسبة إليه إلا من يوم انعاده أو عطلة رسميا بحضور الحكم (نقض ١٩٥٨/١/٢ أحكام النقض من ١ و ١٤) .

(٣١) نقض ١٩٥٢/٥/١٨ أحكام النقض من ٥ و ٢٢٢ ، ١٩٥٤/٤/٢٠ من ٥ و ٢٦٣ .
ولقد قضى بأن التذرع لعدم التقرير بالاستئناف في الميعاد بالنسبة إلى الخارج باعتباره حادثا قهريا لا قبل ما قدم الطاعن معترفًا في طعنه بأن سفره كان في شتوتون عممه الحصاد (نقض ١٩٥٦/٤/٢

تعمى عليها تحقيقه (٣٢) . فان لم يقبل الدفع وجب عليها أن ترد عليه ولا كان حكمها معيبا (٣٣) . ولا يجوز الدفع بوجود العذر أو القوة القاهرة لأول مرة أمام محكمة النقض (٣٤) . لنى تقتصر مراجعتها للعذر على ما اذا كان من شأن أسباب الحكم أن تؤدي إلى استيحاء النى رتبها عليها أم لا (٣٥) . وإذا قامت قوة القاهرة أو مصدر بالنسبة إلى الخصم المستأنف خلال ميعاد الاستئناف منه يصف إلى غور زوال القوة القاهرة أو العذر متى استمر أيهما حتى مضى الميعاد (٣٦) . فإذا مرص المنهم خلال موعد الاستئناف مرصا متعه من لتقرير بالاستئناف خلال العشرة الأيام واستمر بعدها امتد الميعاد بالنسبة اليه حتى اليوم الذى يتمكن فيه من التقرير بالاستئناف (٣٧) . وهو غير ملزم فى هذه الصورة . يتوكيل غيره بطلن بالاستئناف نيابة عنه (٣٨) .

واحياء المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وبمحكمة أن تعصل فيه أية حالة كانت عليها الدعوى (٣٩) إلا أن إثارة الدفع

أحكام لنقض س ٢ ق ٢١٤ ، ١٢/٢٨/١٩٥٩ من ١٠ ق ٩٩) . مجرد نقض حرية المنهم وتواجده بالسجن لا يعبر عذرا يحول بينه وبين التقرير بالاستئناف لى ايعاد القانونى ما دام أن نظام السجن يمكنه من التقرير به لوجود الدلائل الممنعة لهذا بمرض . لنقض ١٩٦٧/٨/٤ أحكام لنقض من ٩٨ ق ٢٢٧) .

(٢٢) لنقض ١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤ ، ١٩٤٦/٥/٢٧ و ١٧٥ . ووجود شهادة طبية يصف للمرضى الطاعن لا تعدل تاريخا وغير صالحة على الأوراق وغير موصى عليها من رئيس الهيئة أو كاسب اجسدة ولم يشر إليها الطاعن بجسدة المحاكمة لا يدفع وجها للنقض بها على المحكمة أنها أسفطت النظر فى عذر الطاعن (لنقض ١٩٧٢/٢/١١ حكم النقض من ٢٤ ق ٢٥)

(٢٣) لنقض ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٢٠٨ .

(٢٤) لنقض ١٩٥٦/١/٣ أحكام النقض من ٧ ق ١٢٢ .

(٢٥) لنقض ١٩٦٢/٤/٢٢ أحكام النقض من ١٣ ق ٩٨ ، ١٩٥٥/٥/١ من ٦ ق ٢٨ ، ١/٢ ١٩٥٥ ق ٢٤٥ .

(٢٦) لنقض ١٩٥٧/١/١٤ أحكام النقض من ٨ ق ٢١ ، ١٩٤٤/١/٢ من ٥ ق ٢٠٨ ، ١٩٥٢/٦/٢ من ٣ ق ٢٧٦ ، ١٩٤٧/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٩ .

(٢٧) لنقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٨٦ .

(٢٨) وقد قضى بأن التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون لمنهم فلا يصح أن يراعى حجه عليه إذا رأى عدم استعماله . وقدر بالاستئناف وبشخصه بعد الميعاد لتدنى لهرى كالأرض (لنقض ١٩٥٥/٥/٢ أحكام النقض من ٦ ق ٢٨٠ ، ١٩٥٢/٥/١٨ من ٤ ق ٢٠٩) .

(٢٩) لنقض ١٩٦٨/١/٦ أحكام النقض من ١٩ ق ١٠٤ .

به لأول مرة أمام محكمة النقض يجب أن يكون مستندا إلى وقائع أنشأتها المحكمة وأن لا تقتضي تحقيقا موضوعيا (٤١) . وتأجيل الدعوى ومناقشة دفاع المتهم لا يعد فصلا قضائيا في شكل الاستئناف (٤٢) .

٣٤٨ - بدء الميعاد

فرق المشرع هذا تحديد بدء سريان ميعاد الاستئناف بين خمس حالات على التفصيل الآتي وفقا لنص المادة ٤٠٦ أ-ج مع معدلة باستمرار بقدر رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والمادة ٤٠٧ أ ج .

(١) الحكم التصوري : يبدأ سريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى الحكم التصوري من تاريخ النطق به (م ٤٠٦ أ-ج) ولا يحسب ضمن الميعاد اليوم الذي صدر فيه الحكم (٤٣) ، والعمرة في هذا يمثل انخضم أمام المحكمة وعنده بانجسته المحددة لنطق بالحكم ، ومن ثم فلا أثر لتخلعه يوم انطلق به ما دام قاربته معموما لديه . وإذا سمعت المحكمة المرافعة في دعوى وانضم حاضرا ثم اجلت النطق بالحكم لجلسة حددها كان الحكم الصادر بالنسبة إليه حاضرا ضم، ولو لم يحضر يوم الحكم ، ولا يخضع الحال لو تكررت تأجيل جلسة النطق بالحكم عدة مرات . فما دام الخصم قد احضر في جلسة المرافعة باليوم الذي حدد للحكم فيفترض في حقه تسلم الحسنة التي تؤجل لديه لسبب (٤٣) .

والشرط الأساسي أن يكون تاريخ النطق بالحكم معموما للخصم ، فإذا لم يكن كذلك ظل ميعاد الاستئناف قائما ولا يبدأ حسده إلا من وقت اعلم به .

فمثلا إذا حجرت الدعوى بالحكم لجلسة معينة ثم أحبت اداريا بحسنة أخرى حدثت لنطق بالحكم ولم يعلن المتهم لهذه الحسنة أو أعلن بها اعلانا غير صحيح ، لا تسري ميعاد الاستئناف بالمسجلة إليه إلا من تاريخ علمه بالحكم .

(٤٠) نص ١٩٧٣/١/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٠ ، ١٩٧٨/١٢/٣ من ٢٩ ق ١٧٩ .

(٤١) نقض ١٩٦٠/١/٢٥ أحكام النقض من ١١ ق ١٨ ، ١٩٧٨/١٢/٢ من ٢٩ ق ١٨٢ .

(٤٢) نقض ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٧٥ ، ١٩٧٧/١١/١٤ من ٢٨ ق ١٩٩ .

(٤٣) نقض ١٩٧٣/٢/٢٨ أحكام النقض من ٢٣ ق ٥٩ ، ١٩٥٩/١٢/٢٨ من ١ ق ٢١٩ .

كان ادعى الخصم صدور الحكم في غير التاريخ الوارد به وطالب التأجيل للآليات فلم تمكنه المحكمة في ذلك واقبلت بضم قبول الاستئناف شكلا لأن حكمها يكون حسيما (نقض ١٩٥٣/٦/٩ أحكام النقض من ٤ ق ٢٤٢) .

وقد سبق القول بأن كون الحكم حضوريا أو غيابيا مرجعه للواقع ولا عبرة بما يوصف به خطأ (٤٤) . وبعد الحكم حضوريا دائما بالنسبة الى النيابة العامة لأن حضورها انعكس من أساس تشكيل المحاكم الجنائية ويعبرها يكون ذلك كإلزامي بالخطأ . فبدأ المبدأ من تاريخ صدور الحكم سواء بنفسه الى أي عضو من أعضاء النيابة العامة أو النائب العام أو اعمام العام . وحجور النيابة العامة انفس بالاشتراك في الحكم انضائي على انه يوقف نظير الاشتراك حتى الفصل في المعارضة المرفوعة من المتهم أو قرات مصادها أو ساربه عنها (٤٥) . لأن سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون مفعلة على حصر معك المعارضة أو على أعضاء مصادها ومبدأ الاستئناف (٤٦) . ناد قضي في المعارضة بتعطيل العقوبة المقررة في غيابيا بإيعاف نقيدها منقط استئناف انسيابه العامة للحكم النيابي لصدور الحكم في المعارضة لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة وله أثر في كيانها (٤٧) .

(٤) الحكم الصادر في المعارضة مرادف بالحكم الصادر في المعارضة كأي حكم يصدر فيها غير أعضاء باعتبارها كأيا لم تكن ، كالحكم بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد أو من غير ذي صفة ، وكذلك الحكم الذي يصدر في موضوعها بالانقضاء أو التعديل أو التأييد ، وقد قلنا ان الحكم في المعارضة لا يقبل المعارضة اذا صدر في عيبة المعارض موقولا بحكم المادة ٤٠١ / ٣ ج ومن ثم ان كان المعارض مائلا بالمحكمة وقت صدور الحكم لحق هذا بالحكم الحضوري ، وإن صدر في غيبة المعارض فيعترض حكما أنه قد صدر في حضوره وبدا يبدأ مريان مبدأ الاستئناف في الصور التي من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة (م ٤٠٦ / ١ أ ج) ، وهذا يفترض علم المعارض بخلسة المعارضة (٤٨) . ذلك أنه لما كان يعتبر الحكم الصادر في موضوع المعارضة مبدأ

(٤٤) راجع بند ٣٣٥ من هذا المذكرة .

(٤٥) نفس ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ في ٢١١ .

(٤٦) نفس ١٩٦١/١/٢ أحكام النقض س ١٢ في ٢ .

(٤٧) نفس ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ في ٤٦ .

(٤٨) نفس ١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض س ١٢ في ٤٢ . ١٩٥١/٥/٢٨ س ٢ في ٤٢٥ .
رود قضي بأنه اذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المبدئية نظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الاعتداء في عنوانه ، وكان الحكم الاستئنافي لم يبيح التأييد علم المتهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه مبدأ سريين بمبدأ الاستئناف ، بل انقض من تاريخ صدور الحكم استئناف مبدأ لهذا المبدأ له يكون قد أحطأ نفس ١٩٥٧/١/٢ أحكام النقض س ٨ في ٣٦٣ .
١٩٩٠/٤/٢٦ س ١١ في ٧٣ .

لتعريض ميعاد الطعن فيه يرجع إل اثر اصرعي علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فان انتفاء هذه العلة لما حدث من بطلان اعلان الطاعن لمحكمة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يمنع من احتساب هذا التاريخ مبدأ لتعريض الميعاد ، ومن ثم فان الميعاد لا يبدأ الا من يوم انعزم رسميا بصور الحكم (٤٩) .

ويحوز للميادة العامة استثناءات احكم الصادر في المعارضة بمفرده ولو كان صادرا بتأييد الحكم العياني لأن لها كسائر الخصوم استثناء أي حكم جائز استثناءه ، ولأن الحكم في المعارضة هو حكم قائم بدانه يحق تبينه الطعن فيه اذا ما رأت وجهها لذلك فلا يصح القضاء بعدم قبول الاستئناف بقوة أن النيابة ، دامت لم تسأف في الميعاد ، الحكم الصادر في غيبه ، منهم فلا يجوز لها أن تسأف الحكم الصادر في المعارضة (٥٠) ومع ذلك قصي بأن استثناء النيابة العامة للحكم لعياني يسقط اذا ألغى هذا الحكم أو عدل في معارضة لأن بناء حكم العياني أو تعديله ، الحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين ، بل يثمر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى (٥١) .

(٣) الحكم العياني سبب اب عرفاً الحكم الذي يصدر في غيبة الخصم وفقاً لنص المادة ١٦٢/١ ج . وفقاً انه يقبل الطعن بالمعارضة . بيد انه ليس بالرام عن من صدر الحكم في غيبته أن يلجأ إلى المعارضة فيه وهذا هو له ان شاء (استحله وان أراد لم يتمسك به ولجأ مباشرة إلى الطعن بطريق الاستئناف حتى انشاء مبرري ميعاد المعارضة (٥٢) . وحساب ميعاد الطعن

(٤٩) نقض ١٩٦٤/٥/٢٩ أحكام النقض من ١٢ ق ١١٦ ، ١٩٧٢/١٠/٣٠ من ٢٢ ق ٢٥ .

(٥٠) نقض ١٩٤٨/٥/١٩ مجموعة لقواعد لتدريسه ج ٧ ق ٩٧٩ ، ١٩٦٧/١٠/١٩ أحكام نقض من ١٨ ق ١٨٩ .

(٥١) نقض ١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض من ٢٢ ق ٦٦ ، وراجع الأحكام المشار إليها من بند ٢٥٩ من هذا الملف .

(٥٢) نقض ١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام نقض من ٢٦ ق ٢٧٦ ، فريجاتيل من ٣١٧ . ومعى كانت محكمة ثاني درجة وإن الترتب الخامسة دل أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حطوري في حين أنه عياني . الا انه قضيت على ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعة من محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يلبه أنها تجاوزت عن استعمال حقها في المعارضة ، كغفاه منها تانتبهات الحكم الذي يبدأ ميعاده من تاريخ القضاء بميعاد المعارضة . فان ما قاله ذلك من ذلك صحيح في القانون (نقض ١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض من ١٢ ق ٢٩ ، ١٩٦٥/١/١٤ من ١٦ ق ١١٢ ، ١٩٧٩/٥/٢ من ٣٠ ق ٢١٦) .

بالاستئناف في الحكم النهائي يوجب حساب ميعاد المعارضة ابتداءً ويريد عليه ميعاد المساعة لها ان وجد (٥٢) ، ثم يضاف للمدة ميعاد الاستئناف ويكون بحكم حق الطعن بالاستئناف حتى آخر يوم من مجموع الميعادين السابقين (م ١/٤٠٦ ج) (٥١) ويكون بدء الميعاد من تاريخ اعلان الحكم النهائي . و اذا كان الحكم المطعون فيه قد حاسب الطعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ دعوته العراضة المحكوم بها تأسيساً على ان في ذلك قربة على عدم ايقيني صدور الحكم مما يقوم بعدم الاعلان التامى فانه تكون قد أحبط العاوى (٥٤) .

وقد عدل المشرع المادة ١/٤٠٧ ج . بالقرار بدون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، وجعل بدء ميعاد استئناف الحكم النهائي من تاريخ اعلانه ، ومؤدى هذا ان المحكوم عليه غايياً قد ينجأ الى أحد طريقي ، او يها لمعارضة هي الحكم النهائي حينما يحوز ذلك ، وحينئذ يبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ الحكم الصادر في معارضة ، ولا آخر ان يلجأ للاستئناف مباشرة ، فلا يكون له الا عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم النهائي ، ويلاحظ انه هذا لا يضاف ميعاد مساه . ولا تكون هذه العسرة مقبولة الا في حالة الاحكام لنيابية . لا لا يحوز الطعن فيها بالمعارضة ، وفقاً لما نص عليه المادة ١/٣٩٨ المعدلة . أما في غيرها فلا بد من صم ميعادى المعارضة ولاستئناف وفق بقاعدة سالفة البيان .

(٤) الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن : يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن من تاريخ صدوره عملاً بمادة ١/٤٠٦ ج (٥٧) . ولم يكن قانون تحقيق انجبايات الأهمي يتصمى نصاً يحدد بدء سريان ميعاد استئناف الحكم النهائي اذا ما قصى في المعارضة باعتبارها كأنها لم تكن ، وكان مثار الاشكال على طلة ان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن من شأنه ان يعيد للحكم النهائي المعارض فيه قوته وكأنه بمثابة حكم حضوري لم ترفع عنه أى معارضة . وكان مقتضى هذا ان المحكوم عليه اذا لم يكن قد استأنف الحكم النهائي مما كان يستطيع ان يستأنفه من الميعاد بسبب صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن - اد غالب ما يكون ميعاد الاستئناف

(٥٢) بيز جازو من ٦٨٧ .

(٥٣) نفس ١٩٧٩/٥/٧ احكام النقض من ٢٢ الى ١٤٤ .

(٥٤) نفس ١٩٧٢/٥/٢٩ احكام النقض من ٢٢ الى ١٨٦ .

(٥٥) نفس ١٩٧٠/١١/١٥ احكام النقض من ٢١ الى ٢٦١ . ولا يقع في هذا التفسير

الذى ادخل على المادة ٢٦ ج يوجب بالقرار بدون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

(٥٨) نقض (٥٨) وكان المحكوم عليه ادعى أن يحفظ حقه في الاستئناف أن يطق في الحكم لغيابى بالمعارضة والاستئناف معا ، حتى إذا قضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون استئنافا دائما . وما كان العمل على هذه الصورة ليس ما يتسق مع العمل أو يتفق مع أمثاله فقد كان من الطبيعي أن يعتبر المعارضة المرفوعة موقفة لميعاد الاستئناف ، ومن ثم فاعتبر بهذه معضاء استئناف الحكم الغيابى من وقت صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن (٥٩) . وكان قضاء القضاة قد جرى على ذلك (٦٠) ، ورات لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ أن تضمنه المادة ٤ / ١ ج (٦١) . ويشترط أن يكون المتهم على علم بتاريخ التحدد لمظير معارضته والا فلا يسرى في حقه ميعاد الاستئناف لا من يوم علمه رسميا بصدور الحكم (٦٢) . وقد رفع المشرع عبارة « من تاريخ العلم » باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، من نص المادة ٤٠٦ ج بموجب لقرار بمعدون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

نسيما على أن هذا الحكم يعتبر حكما صادرا في المعارضة (٥) الأحكام المستترة حصوريا الأحكام المستترة حصوريا تصدر من هيئة المحكم ولكن المشرع لحكمة خاصة أى أن يعتبرها كذلك ومن الطبيعي أن يشترط حتى يمد سريان ميعاد الاستئناف في حق المحكم توافر عنه بالحكم الصادر في الدعوى وسبيل هذا العلم هو اعلانه به (٦٣) . فقد نصت المادة ٤٠٧ ج على أن « الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حصوريا طبقا لنمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالتسمية إلى المتهم من تاريخ اعلانه به » (٦٤) . وجاء في لائحة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ

(٥٨) نقض ١٩٢٢/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٥ .

(٥٩) نقض ١٩٥٢/١/١٤ أحكام النقض من ٢ ق ٣٩٢ . ولا محل للاستدراج في هذا الصدد بأن الحكم الغيابى لم يخلو بل منهم ما دام قد ثبت به غرض فعال في هذا الحكم (نظير ١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض من ٧ ق ١٩٢) .

(٦٠) نقض ١٩٣٥/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤١ .

(٦١) وقد جاء بقرار لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ تعليق على المادة ٤٠٦ أنه « ذات اللجنة أنه تنص صراحة على أنه في هذه الحالة - حالة الحكم باعتبار المعارضة باعتبارها كأن لم تكن - أن رفع المعارضة يوقف سريان ميعاد استئناف الحكم الغيابى ولقدك أضافته في الفقرة الأولى من المادة عبارة « أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن » .

(٦٢) نقض ١٩٦٧/١/١٩ أحكام النقض من ١٨ ق ١٦٦ ، ١٩٥٧/١٢/٣ من ٨ ق ٢٦٣ .

(٦٣) ولا يؤثر في هذه القاعدة أن يكون المحكوم عليه قد علم بصدور الحكم من طريق آخر غير الاعلان (نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض من ١٨ ق ٣ ، ١٩٥٤/٧/٤ من ٢ ق ٢٨٢ ، ١٩٧٣/١/١ من ٢٤ ق ٢٦) .

(٦٤) مجال تطبيق المادة ٤٠٧ ج هو الأحكام المستترة حصوريا فلا تطبق على الأحكام الصادرة في المعارضة (نقض ١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض من ٢٢ ق ٨٢) .

١٠ هذه الأحكام هي في الواقع غيائية وإن كانت لا تجوز لمصدره فيها (٦٥) .
ويلاحظ في هذه الصورة أن الخصم حتى استئناف الحكم الصادر منه حتى
قبل أن يعلن به ، وليس يشترط ادن لجوار استئنافه أن يحصل الإعلان .

٣٤٩ - الاستئناف الفرعي

استحدث المشرع قاعدته يمتد بها ميعاد الاستئناف لأكثر من عشرة أيام
وهي صورة الاستئناف الفرعي ، فصحت المادة ٥٠٩ ج على أنه إذا ستأنف
أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق
الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام
المذكورة . وحده هذا النص - لما ابتثها للمذكرة الإيضاحية - هي
احتمال أن يستأنف أحد الخصوم في اليوم العاشر من ميعاد الاستئناف بينما
يكون الخصم الآخر قد سكت عن التبرير به اعتقاداً منه بقول الأول بحكم
الصادر في الدعوى وخيرت توجب العدالة أن تناح له فرصة أخرى يصون
بها حقوقه هو أيضاً باستئناف الحكم وذلك خلال خمسة أيام تبدأ من نهاية
العشرة الأولى .

ويشترط لقبول الاستئناف الفرعي أن يكون الاستئناف الأصلي قد
روح خلال العشرة الأيام التي سرها المبرر (٦٦) ، وأن يكون لاحقاً للاستئناف
الأصلي وبعد الأيام العشرة ، لأنه إن تم خلالها فهو استئناف عادي ، وأن
يكون لمن يسمى الاستئناف الفرعي الحق في التبرير بالاستئناف ابتداءً لأنه
بهذا الشرط تتحقق بحكمة من النص (٦٧) . ويلاحظ أن النص منح لدفع
الخصوم هذا الحق دون أن يكون لخصم مساهم فيه ومن ثم يجوز لمنهم آخر
أن يستأنف في ميعاد الاستئناف الفرعي الحكم الصادر عنه (٦٨) .

ولا يجوز أن يمتد الميعاد بالنسبة إلى الاستئناف الذي يرفعه استأنف
العدم أو لمعامي العام خلال الثلاثين يوماً ، لأن حكمه هذا لاحق لطويل هي
الرقابة والإشراف على تصرفات أعضاء النيابة ولا تسبق معها حكمه الاستئناف
الفرعي ، فضلاً عن هذا فإن المتهم لم يستعد من هذا الاستئناف الأصلي ولا
محال لمحة حق الاستئناف الفرعي (٦٩) .

(٦٥) نص ١١/٢٢/١٩٧٠ أحكام النظم من ٢١ ق ٢٧٦ .

(٦٦) بيز حازو من ١٨١ - ولا يشترط اعتماد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في
الوقت المحدد للمقرر منقضى منه ذلك لأن نص هذه المادة هام لا يفرض بها أن يكون الاستئناف
الأصلي قد تم في نهاية المدة أو خلالها ، نص ١٩/٤/١٩٦٥ أحكام النظم من ١٦ ق ٧٧ .

(٦٧) محمود مصطفى من ٤٩٠ .

(٦٨) في جابر من ٨٥١ .

(٦٩) مرن في التطبيق النهائي من ٢٢٧ .

٣٥٠ - (ثانيا) التقرير بالاستئناف

صبت المادة ١/٤٠٦ ج في صمدى على أن : يحصل الاستئناف بتقرير من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . *

فيحصل لاستئناف بأن يتوجه من يريده العطف الى قلم كتاب المحكمة التي صدر منها الحكم الذي يروم استئنافه (٧٠) ، ويبدى رغبته أمام الموظف المختص بالقلم المذكور فيئسها الأخير الى دفتر تقارير الاستئناف بعد ذلك العرض . وليس لقلم الكتاب الامتناع من قبول التقرير برغم مضي الميعاد المنصوص قانونا لأن الفصل في هذا الأمر مرده للمحكمة التي تطرح عندها الدعوى . ثم يوقع أو يعضم من قرر بالاستئناف على التقرير (٧١) . ولا يبرم أن يشمل تقرير الاستئناف على أسباب له (٧٢) . وتسهيلا للاجراءات أجبر للدائب نعام ولسهامي العام أن يقررا بالاستئناف من قلم كتاب المحكمة التي سوف تبسط أمامها الدعوى أي قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تتبعها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم المستأنف (م ٢/٤٠٦ ج) . *

وكذا يجوز لشخص الخصم أن يقرر بالاستئناف شأن من شأنه أن يكون غير في ذلك بموجب توكيل بتفويض النيابة في انطس . على أنه ما كان التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق حوله القانون للمحكوم عليه فإنه لا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم امتحاله والتقرير بالاستئناف بشخصه (٧٣) . ولا يشترط أن يكون التوكيل مصفا على التقرير بالاستئناف

(٧٠) وفي فرنسا يجوز تقرير بالاستئناف دائما من قلم كتاب المحكمة التي يتبع من دائرتها سجن (المحكوم عليه)

(٧١) وبموجب التقرير يعتبر العطف بالاستئناف قاطب يصرف النظر عن الترميع عليه من المقرر أو عدم توقيعه (نفس ١٢/١٣/١٩٤٩ أحكام النقض من ١ ق ٧٢) . ويكون لصحة التقرير توقيع الكاتب المختص عليه (نفس ٣/٩/١٩٥٩ أحكام النقض من ١٠ ق ٣٦) . وأنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها من حصة اليات بيانات ومن بينها صحة من تقدم للتقرير به إلا أنه متى كان ما أثبت به لا يطابق الحقيقة عن طريق السهر أو خطأ ماضى فإنه لا يستند به إذ المعبرة بحقيقة الواقع (نفس ١/٨/١٩٧١ أحكام النقض من ٢٢ ق ٨٤) . *

(٧٢) مذکور من ١٩٦٦ . *

(٧٣) نفس ١١/١٦/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٦٦ ، ١٢/١/١٩٦٧ من ١٨ ق ١٣ . *

على قضية معينة بالذات إذ كان الوكيل محامياً ، ويجوز للخصم أن يؤكد أي عرد للتقرير بالاستئناف ولو لم يكن محامياً (٧٤) .
والتقرير بالاستئناف هو التسمين الوحيد الذي يطرح به الدعوى على محكمة الدرجة الثانية (٧٥) ، لأنه يقاوم قد حين إجراءات تمتد بعد التقرير بالاستئناف تمهيدا بنظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية نوحب أن يتم ذلك التقرير على النحو المرسوم في قسم كتاب المحكمة التي أصدرت بحكم ، والطعن بالاستئناف في الحكم الجرائم بغير طريق التقرير يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا ، كرفع الاستئناف بصحيفة تعين من المتهم أو بعض من المدعى بالحقوق المدنية إلى المتهم وإلى النيابة العامة ، وكذلك لا يستند كطريق للتقرير بأشهر وكيل النائب العام على ملف الدعوى ، وعلى كشف القضايا المحكوم فيها بالطعن بالاستئناف (٧٦) . وبعد ورقة التقرير بالاستئناف حجة مما ورد عنها في صدد إثبات بيلانه ومن بينها تاريخ حصول التقرير به (٧٧) .

٣٥١ - (ثالثا) آثار الاستئناف

لما كان الطعن بالاستئناف يطرح موضوع الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية لأعادة النظر فيه وقد يسمو الأمر بـ تعديل الحكم المستأنف أو إلغائه فإنه مما يسبق والعدالة أن يوقف تنفيذ هذا الحكم حتى يصيرورته نهائيا .

- (٧٤) نقض ١٩٤٢/٣/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦١ . ولا يصح ، لتقرير من غير المتهم أو وكيله مألوك الطبيعي على أنه القاصر المتهم لا يجوز له التقرير بالاستئناف (نقض ١٩٤٩/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠٣) .
(٧٥) نقض ١٩٥٩/٣/٩ أحكام النقض من ١٠ ق ٦٦ ، ١٠/٩/٩٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٩ ، ١٥/٦/١٩٢٤ ج ٢ ق ٢٧٣ . وفي فرنسا يجوز التقرير بالاستئناف بقطاب أو برفقه في حالة استحالة اجراء التقرير (نقض فرنسي ١٩٣٧،٤/٩ جازيت ١٣٧/٢/١١٧ بيور جارد من ٦٨١ ، دي فابر من ١٨٩) .
(٧٦) ونقض بأن فقد تقرير الامتناع لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا ، ولأنه لا يثبت حصول النيابة بحصول الاستئناف يعتبر ذليلا على التقرير به طبق للشكل المقرر في القانون أحد ما استلزم عليه السبل . وإذا اطاعت المحكمة في حدود سلطتها التمهيدية إلى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع حصول النيابة واعتبرت أن لها حجة فيما علمت من حصول التقرير بالاستئناف في النيابة ومن المدعى الذي ووجهت فيها بحق لثنا .
في الاطلاع على الجدول - ما دامت برمت من طعن - على الحكم يكون قد أصاب فيها التمهيد إليه من قبول الاستئناف (نقض ١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض من ٩ ق ٢٥٦) . وفي كانت ورقة لتقرير التي موجودة مثلا لا يصح في هذا المقام الاعتراض بأن الحكم ما دام قائما فيه أن هذا لا يبرره . قد استوفى فلا سبيل لميجه الا بالطعن بالتقرير ما دام أن ورقة لتقرير غير موجودة فيأخذ (نقض ١٩٧٨/٦/١٢ أحكام النقض من ٢٩ ق ١١٧) .
(٧٧) نقض ١٩٥٩/٥/٦ أحكام النقض من ٩ ق ٢١٠ .

وكذلك يكون لميعاد الاستئناف ذات الأثر وهو ما قرره المادة ٤٦٦ ج^١ من
إ. د. في غير الأحوال المتقدمة يوقف التنفيذ أثناء الميعاد المقرر للاستئناف
بالمادة ٤٠٦ وأثناء نظر الاستئناف الذي يرفع في ليلة المذكورة » .

بيد أن هناك من الصور ما يتعين عليها تنفيذ الحكم المستأنف بالرغم من
ميعاد الاستئناف وحتى لو طعن بالاستئناف وتجمعهما فكرة واحدة هي عدم
توافر حكمة وقف التنفيذ هناك ببنائها .

١ - الأحكام الصادرة بالقرابة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً
وبو مع حصول استئنافها (م ٤٥٣ ج^١) ، لأنها تصيب مال المحكوم عليه
ويحوز ردها ومن ثم ين يلحقه من التنفيذ أى ضرر . والمقصود بالقرابة هنا
القرابة كعقوبة أصلية ، أما القرابة بوصفها عقوبة تكميلية مذهب غير واحد
التنفيذ ، والا كان مؤدى القول بالعكس هو تنفيذها بطريق الإكراه البدني
إذا لم يدفعها المحكوم عنه ، في حين أن المشرع أراد أن يجنبه ابداعه السجن
بتنفيذ عقوبة الحبس .

٢ - الأحكام الصادرة بدخس في سرقة (٤٦٣ ج^١) بظنوة ههذه
الجريمة . بيد أنه لا تقاس عليها جريمة التنصب أو جريمة حيازة الأمانة ،
ولكن يسرى الحكم على جريمة اختلاس الأموال المحجوز عليها المطوية تحت
المادة ٣٤٢ عيوباً ، لأنها في الواقع من الأمر تعد جريمة سرقة . وكذلك جريمة
الغش على شيء فاقده وحسنه نية احتلاكه بطريق الغش .

١ - الأحكام الصادرة على متهم عائل (م ٤٦٣ ج^١) فهو من الخطورة
لتنفذ يخشى معها هربه .

٤ - الأحكام الصادرة على متهم ليس له محل إقامة ثابت في مصر ،
(م ٤٦٤ ج^١) إذ يخشى دائماً هربه ومن المصلحة تنفيذ الحكم عليه .

٥ - في الصور سالفة الذكر أى التي تنفذ فيها عقوبة الحبس وجوباً
بالرغم من ميعاد الاستئناف أو التعريض به ، تعمل أيضاً العقوبات التنبية
المقيدة لحرية المحكوم بها مع عقوبة الحبس (م ٤٦٤ ج^١) ، كالوضع تحت
مراقبة الشرطة والحرمات من مباشرة بعض المن والشتاعات وسحب الرخص
والوضع في ملجأ . وسيان في هذا آكان الحبس واجب الفاد فوراً من أول
الأمر أم وحسب تنفيذه لعدم قيام المحكوم عليه بتقديم الكفالة .

٦ - يخرج في الحال عن المتهم موقوف احتياطياً إذا كان الحكم صادراً بالسراقة أو العقوبة أخرى لا يقتضي تنفيذها الحبس أو إذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو إذا كان المتهم قد قضى في الحبس احتياطياً العقوبة المحكوم بها (٤٦٥ ج ١) لأن الأثر المؤقت للاستئناف يتعارض مع مصلحة المتهم (٧٨) *

وفي غير الأحوال السابقة إذا كان الحكم صادراً بالسحب فقد رأى المشرع أن يجمع بين مبدأ وقف تنفيذ الحكم المستأنف وبين عدم هرب المتهم عند الحكم عليه في الاستئناف ، فأوجب على القاضي تقدير كفاية توقف تنفيذ الحكم وتضمن عدم هرب المتهم المستأنف سواء من الحضور للجلسة أم بعد الحكم (م ٤٦٣ ج ١) بمعنى أن الأصل تنفيذ الحكم ولكن إذا قدم المتهم الكفالة المقررة أوقف تنفيذه ، ويوقف التنفيذ عند دفع الكفالة في أي وقت حتى ولو كان التنفيذ قد بدأ فعلاً وإذا أعتدت محكمة الدرجة الأولى بتقدير مبيع الكفالة كان على محكمة الدرجة الثانية عند طرح الموضوع عليها وقبل بقره أن تقدر الكفالة الواجبة لوقف تنفيذ الحكم الصادر ضد المتهم المستأنف *

٧ - وبموجب المادة ٢٨ من قانون الأحداث « يكون الحكم الصادر على الأحداث بالتدابير واجب التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف » *

وقد تحول المشرع للمحكمة التي في أن تأمر بتنفيذ الحكم مؤقتاً أو تركه للقاعدة العامة في وقف التنفيذ في صورتين نص عليهما في المادة ٤٦٣/٢ ، ١٢ ج فعالت « وإذا كان المتهم موقوفاً احتياطياً بجور لمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً والمحكمة عند الحكم بالتعويضات للضحية بالحقوق المدنية أن تأمر بتنفيذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف على حسب المقرر بالمادة ٤٦٧ » *

المبحث الثالث

نظر المحكمة للدعوى

(أولا) الاجراءات أمام المحكمة الاستئنافية

٣٥٢ - بيانها

(١) اذا قرر المحكم بالاستئناف في علم الكتاب فان الموظف المحكم يحدد جلسته لنظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية معقدة بهيئة محكمة المحلفات وجميع مستأنفه ويصدر ذلك إعلانا لها ولو كان التقريرين من وكيل ، وقد أوجب لتشريع أن لا يكون ذلك لتاريخ قس من مضي ثلاثة أيام كأمه (م ٤٠٨ ج ١) لمعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١) . والغرض من هذا الموعد منح فرصة للمحکم المستأنف لاعداد دفاعه ومن ثم فلا يترتب على الإحلال به أي بطلان وللمستأنف ان يطلب تأجيل نظر الدعوى ليستعد فيها وعمل المحكمة أن يحينه الى طلبه ولا عد الرخص منها . جلا لا يصح في الدفاع . وعلى النيابة العامة أن تدفع الخصوم الآخرين - عدا المستأنف (٧٩) - بالخصوم في الجلسة التي حددت لنظر الاستئناف (م ٤٠٨ ج ١) (٨) .

(٢) وقد نصت المادة ٤١٠ ج ١ على أن يوقع الاستئناف للمحكمة الابتدائية الكتاب في دائرتها المحكمة اسي أصدرت الحكم . ويقدم في مدة ثلاثين يوما على الأكثر الى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في مواد المحلفات والجسح . وإذا كان انقضاء مهلتهم محسوبا وجب على النيابة العامة بطله في الوقت المناسب الى السجس بالجهة الموجودة بها المحكمة الابتدائية . وينظر الاستئناف

(٧٩) اذا كان الملحق قد مرر الاستئناف نفسه ووقع بالاضافة على تقرير الاستئناف بما يحرره عليه بالجلسة المحدة لنظر الاستئناف . وهو ما يقوم مقام الاعلان - على ما يتبره من بذلك يدعوى عدم اعلايه بتلك الجلسة يكون غير سديد (نظري ١٩٧٣/١٢/٣٠ أحكام انتقضى من ٢٤ في ٢٦٦) .

(٨٠) ليس كان الحكم قد صدر فرد الملحق بالحق المادي وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ويطلب الدعوى المدنية . ذلك من غير أن يبيح للمدعي بالحق المدني للخصوم أمام المحكمة الاستئنافية . ومن غير أن يسمح دفاعه في الدعوى اصلا كمن م ٤٠٨ ج ١ ، فان الحكم يكون قد بس على مخالفة احكامات المحكمة بما يبطله (نظري ١٩٥٧/٣/٢٦ أحكام انتقضى من ٨ من ٥٣ ، ١٩٧١/١/٢٤ من ٢٢ في ٢٤ ، ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٢٦ في ٦٥) .

على وجه السرعة ، * والمصادر السابق هو للاستناد والموجبه فلا يترتب
البطلان على مخالفته (٨١) .

(٣) وأبانت المسادتان ٤١١ و ٤١٢ ج الإجراءات التي تنسب أمام
المحكمة الاستئنافية - وهي دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية مشكيلة
بهيئة محكمة محاميات وحجج مسانعة وتكون من ثلاثة أعضاء - وتريدها من
الإجراءات التنظيمية لا يترتب البطلان على مخالفتها (٨٢) عندما تطرح
عندها القضايا المسانعة لنظر موضوعها ، فيها تجري دراستها قبل اتخاذ
إجراءات المحاكمة فيها . ولما كان من غير الميسور عملا أن يدرس كل قاص
من الأعضاء المشككة ملهم المحكمة جميع الدعاوى فمنهض هذا أن يختص كل
واحد بعدد من القضايا لدراسته ، وحتى يلم وميلاد بموضوع مخصص به
يتعين عليه أن يضع تقريرا من كل دعوى ويكون التقرير ملصقا والجب عما
ثم من إجراءات وطبقت وأحكام (م ٤١١/٢ ج) ، ولا يكشف عن رأي
القاضي الذي حرره وإنما هو مجرد نقل صورة ملخصة واقية وصادقة لما تم
في القضية . وإن كان هذا هو الغرض من التقرير فإنه يجب أن يكون جديا
وكملا ومحورا على ورقة تعد من أوراق القضية وإن كان لا يشترط شكل
معين لكتابته (٨٣) .

وبعد أن تقوم المحكمة باثبات حصول الخصوم يقوم المصو الذي حرر
التقرير بتلاوته قبل نظر موضوع الدعوى (٨٤) ليمنح فكرة عامة عن عناصر

(٨١) نفس ١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام النقض من ٢١ ق ٧٧١ .

(٨٢) نفس ١٩٦٠/١/٢٥ أحكام النقض من ١١ ق ١٣٠ .

(٨٣) نفس ١٩٥٥/١٠/١٠ أحكام النقض من ٦ ق ٣٥٥ ، ١٩٧٨/٢/٩ من ٤٨ .

وقد قضى بألذ المائدة ١٨٥ من قانون تحقيق لجنايات الأهل ، م ٤١١ ج) إذا أوجبت أنه يقدم
أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية تقريرا وأن يلقى هذا التقرير فله دلالة واضحة على أن هذا
التقرير يكون موضوعا بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وحدها فيها . فمضمون وضع
هذا التقرير كتابة يكون تعبير، في إجراء من الإجراءات الإجرائية بموجب الحكم ويطلبه ولا يعني
من هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء حيلة القهقهة ومن الحكم الابتدائي ، لأن هذا على غير معنى
لا يلقى من وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصبح أن يوصل عليه القاضيان الآخران
في نظم الدعوى (نفس ١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٧ ، ١٩٧٨/٦/١٢
من ٢٩ ق ١١٧) .

(٨٤) وعلى بانه من منظر الهندسة أو الحكم أو التقرير أنه تلى فلا يقبل إثبات عكسي

ذلك إلا بالنسبة بطريق التزوير (نفس ١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض من ٧ ق ١١٧ ، ١٩٧٣/٣/٢٨

القضية ، والتي على صونها يتم مناقشته وإثراعه ، فالطعن على التقرير بأنه لم يشمل جميع وقائع الدعوى وما دار فيها من تحقيقات يكون غير مقبول (٨٥)

وعن لشبه ان رأى من مصلحته ان تلم المحكمة بواقعه من الوقائع ان يوصحها في دفاعه الذي يتقدم به اليها (٨٦) . وإذا كانت المحكمة بصدد الفصل في شروط الشككية الواجب نوافرها لقبول الاستئناف وليس ثمة ما يمنع من ان تكتفي في قرار التخصيص بالسرد الذي يصبه الفصل في شكك الاستئناف (٨٧) . ولم يرتب القانون على ما يشوبه اسفوري من عيب أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى (٨٨) .

ولا كان غرض الشارح من تلاوة تقرير التخصيص هو ان تلم الهيئة قبل سماع ادعاء في القضية ومن الدولة فيها بمحمل ودفع الدعوى ومجرياتها ومن واقع التقرير الذي يكون قد أعدده أحد القضاة قبل الجلسة ، فلا يشترط ان يلى التقرير حتما بواسطة القاضي الذي أعدده لتسرد ذلك في بعض الأحيان (٨٩) . وبذلك عاب وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فمن تلى تقرير التخصيص من أعضاء المحكمة لا يعيب بحكم ما دام التثبت ان تقريره قد تلى فعلا (٩٠) . على أنه اذا تعبرت الهيئة تكون تلاوة التخصيص واجبته

من ٢٤ في ٨٣ ، ولا يقدح في سلامة الاجراءات ان يكون اثبات تلاوة التخصيص قد ورد في ديوان الحكم المطبوعه ما دام ان رئيس الدائرة التي اصدرت الحكم قد وضع عليه صح كتابها بما يقيد امراره ما ورد به من بيانات (نقض ١٩٥٩/٢/٢٩ أحكام النقض من ١ في ١٥٨) .

(٨٥) نقض ١٩٤٧/١١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ١٢٨ .

٨٦ نقض ١٩٥٩/٤/١ أحكام النقض من ١ في ٩٥ ، ١٩٦٩/١٠/١٣ من ٢٠ في ٢٦ ،

٢/ ١٩٧١/١/١ أحكام النقض من ٢٢ في ١٢٥ .

٨٧ نقض ١٩٥٩/١١/٢٧ أحكام النقض من ٧ في ٢٣١ .

(٨٨) نقض ١٩٧٨/١/١٦ أحكام النقض من ٢٩ في ١٢٨ ، ١٩٧١/١٠/٣ من ٢٢ في ١٢٥ ،

١٩٥٧/٢/١٦ من ٨ في ٧ فلا بطلان اذا جلا انشور من التوقيع (نقض ١٩٦٨/٦/٣ أحكام

النقض من ١٩ في ١٣٠ ، ١٩٧٨/١٢/١٣ من ٢٩ في ٢٨) .

(٨٩) نقض ١٩٥٠/٢/٢٧ أحكام النقض من ١ في ١٢٠ . لتلاوة تقرير من اجل هيئة

سابقة لا يلى على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ومن بقوس قضية بقصة (نقض

١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض من ١٩ في ١٣) .

(٩٠) نقض ١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض من ٧ في ١٩٧ .

ولا فإن المحكمة تكون قد أغضت اجراء من الاجراءات الجوهرية الملائمة بصحة
تشكيكها (٩١) .

(٩٢) ثم تستمع المحكمة بعد تلاوة التقرير الى مرافعة المستأنف وأوجه
استنشاؤه ثم ياقى الخصوم في الدعوى مع مراعاة القاعدة الأصلية التي تقر
أن المتهم آخر من يتكلم (م ٢/٤١١ ج ١) .

والمحكمة الاستئنافية متقيدة بهيئة استئنافية تفتش أصلا محكمة أوراق
أي تحكم بناء على ما بين يديها من أوراق الدعوى (٩٣) (م ٢/٤١١ ج ١) ،
لهي لا تمتد تحقيق القضية من جديد وهي غير ملزمة بسماع الشهود الا في
الأحوال التي يوجبها القانون (٩٤) ، فقد نصت المادة ٢١٧ / ١ ج ١ على
أنه لا تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة لديها لذلك
اشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة (٩٥) ، وتستوفي كل

(٩١) نفس ١٩٥٦/٢/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٤ .

(٩٢) نفس ١٩٧٨/٤/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٢ ، ١٠/١٠/١٩٦١ من ١٢ ق ١١
، ١٠/١٠/١٩٥١ س ٣ ق ١٠ - وإذا نصت لوال شهود الاتبات الثاني أمام محكمة أول درجة ولم
يتمت سماعهم بسماهم في حوزته وطلب من المحكمة الاستئنافية سماع أولئك الشهود فرمست
هذا تزييف على حكمها لأنها بحسب الأصل تحكم بناء على أوراق القضية دون أن تجري تحقيقا
لا ما ترى هي لزوما له (نفس ١٩٧٢/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٠ ، ١٩٥٩/١١/١٦
س ٣ ق ٧١ ، ١٩٦٥/١١/١٨ س ١٦ ق ١٧) - وهي غير ملزمة بإعادة الدعوى في المرافعة
لاجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة ، فلا كانت قد وضعت لديها (نفس ١٩٦٩/١٠/٢٠
س ٢ ق ٢١٤) .

(٩٣) نفس ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥ .

(٩٤) نفس بأنه لم أوجب المقرة الأولى من المادة ٢٤١ على المحكمة في أحوال الحكم
بالتطريحي الاعتباري أن تحقق الدعوى كما لو كان الخصم حاضرا ومن لم خلافا بشرت محكمة
أول درجة بنفسها تحقيق سماع الشاهد الذي طرأ أمامها فلا تزييف على المحكمة الاستئنافية
إذا هي لم تسمع من جديد شهودا مكثفة بالتطبيق الذي أجرت محكمة أول درجة (نفس ١٩٥٨/٢/٢٠
، ١٩٥٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٤) وإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الاتبات
في عبء التهم والمحكمة الاستئنافية لم تسمع من طلبه من سماعه من طلب سماعهم
فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، إذ أن لمحاكمات الجناية تنقض سماع
الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا ، وإذا لم يكن كذلك كان على المحكمة الاستئنافية أن تسمع
الشهود الذين سمعهم أول الدرجة في عبء التهم سواء أطلب هو سماع هؤلاء الشهود أو لم
يطلب (نفس ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٦ ، ١٩٥١/٢/١٩ س ٢ ق ٢١٧) .
على أنه إذا كان المدعى عن التهم لم يطلب سماع باقي شهود الاتبات في الدعوى أمام محكمة

نقص آخر في إجراءات التحقيق ، * ومثل هذا أن يكون المتهم قد طلب أمام محكمة الدرجة الأولى إعادة إعلان شهود الاتبات الذين سخلعو عن الحضور لمناقشتهم فلم تجبه المحكمة أي طلبه ، إذ أن هذا يعد منها إحلالا بجمعه في الدفاع(٩٠) . ولمحكمة أن رأيت من نفسها داعيا لسماع شهود أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات الإثبات كإلشغال أو تدب حيز جدر لها مباشرة ذلك الإجراء في سبيل الوصول إلى وجه الحق في الدعوى(٩١) فيه وإن كان لأصل وفق المادة ٤١١ أ ج أن المحكمة الاستئنافية لا تحري تحقيقا وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حكمها في ذلك مفيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن المادة ٤١٣ أ ج توجب على المحكمة أن تسمع نفسها أو بواسطة أحد القضاة تدعى لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم ويستولي كى نقص آخر في إجراءات تحقيق ، ورتب على ذلك عيبها أنه تورد في حكمها ما يدل على أنها واحجت عناصر الدعوى وألقت بها عن وجهه يفصح عن أنها قطعت إليها ووارت بينها(٩٢ مكرر) * بيد أنه يلاحظ أن مباشرة أي إجراء اتبات أمام المحكمة لا يكون إلا بناء على أمر منها .

وبعد أن تتم الإجراءات على الوجه سالف الذكر تفحص المحكمة بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة حكمها في الدعوى .

(ثانيا) قيود المحكمة الاستئنافية

تفحص محكمة الدرجة الثانية وهي بسبيل مراقبة صحة الحكم المستأنف بأوراقه أسي كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى وبالحصم المستأنف

ور درجة ولكنه لم يثبت بعد ذلك أن تراعى في موضوعها دون أن يصر على هذا مطلب تم لم تمسك بطلب سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية مما يستلزم منه عدوله من هذا الطلب ، وكانت أحوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة بل أن الحكم إذ عول على أحوال هؤلاء الشهود دون تلاونها لا يكون قد أخطأ (نقص ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام للنقض من ٢ ق ٨٤ ١٩٥٠/١٢/١١ ق ٢٠) .

٩٥١ ، نقص ١٩٦٢/٦/٢٦ أحكام للنقض من ١٢ ق ١٤٣ ، ١/١٥ ١٩٥١ من ٢ ق ١٨٨ ، ١٩٥٧/١٢/١١ من ٨ ق ١٢٢ ، ٢٦ ١٩٧٢/٣ من ٣٣ ق ٩٨ .

(٩٦) لذا كما أن محكمة الاستئنافية قد أقرت باستماع شهود لداعيم ثم تفرقت هيئتها ، - تر هذه اللجنة الجديدة ما يدعو لسماع أولئك الشهود بعد ذلك فلا يصح أن يصر عليها في أحداث بحق نشتم في الدفاع (نقص ١٩٥٢/١٢/١٧ أحكام للنقض من ٣ ق ١٠٨) - (٩٦ مكرر) نقص ١٩٧٧/١/٣ أحكام للنقض من ٢٨ ق ١ .

وبما جاء بـ تقرير الاستئناف (٩٢) .

٣٥٣ - (١) الواقعة المطروحة

تتقيد محكمة ثاني درجة بالواقعة التي طرحت على المحكمة لجنائية حتى لا تفوت على المتهم درجة من درجات التقاضي ، والصبرة في هذا بما جردت المحاكمة عنه أمام محكمة الدرجة الأولى ، لا بما جاء خطأ في ورقة التكليف بالحضور (٩٨) . لأنه لو أجبر محكمة الدرجة الثانية أن تنظر في غير الواقعة التي كانت موضوع المحاكمة أمام المحكمة الجنائية لأسفر الأمر عن حرمان المتهم من الدرجة الأولى . فلا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية النظر واقعه لم يطرح على محكمة أول درجة مهما كانت نصيفه بتلك التي يجري محاكمته بشأنها ، فإذا حوكم المتهم أمام المحكمة الجنائية عن واقعة ضرب فلا يجوز محاكمته أمام محكمة الدرجة الثانية عن سبب وقع منه مع ذلك لضرب . وهذا يعنيه بالنظام التقاضي ودرجاته يعد معانفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام (٩٩) ، ولا يصححه قبول انهم له (١٠٠) .

ولا تملك النيابة توجيه تهمة جديدة أمام محكمة الدرجة الثانية طالما أنه لم ترفع بها الدعوى الجنائية (١٠١) .

وعلى المحكمة الابتدائية مشككة بهتة استئنافية أن تفحص في جميع المدوع التي تقسم لها من الخصوم حتى ولو لم يبد أمام محكمة الدرجة الأولى (١٠٢) ، لأن الاستئناف يطرح المراجع من جديد بين الخصوم وانكل

(٩٧) يجر جازو من ٦٩٣ . تقرير الاستئناف هو المرجع في تعريف حدود ما استؤنف بالنظر من أجل . حكم . ونطاق الاستئناف يتحدد بصفه واقعة (نفس ٦٩٣/٦٩٦٩ أحكام النقلي من ٢٠ ق ٨٧) .

(٩٨) نفس ١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقلي من ٩ ق ١٠١ .

(٩٩) نفس ١٩٥٩/٢/٢ أحكام النقلي من ١٠ ق ٦١ .

(١٠٠) نفس ١٩٥٩/١/١٣ أحكام النقلي من ١ ق ١١ .

(١٠١) نفس ١٩٥٩/٢/٥ الطلي رقم ١٦٢٤ من ٢٨ .

(١٠٢) نفس ١٩٥٠/٨/٣٠ أحكام النقلي من ١ ق ٩١ . يجر جازو من ٦٩١ . دون أ توجه للمتهم المعالاً جديدة أو آل تشدد النظرة النقلي بها عليها (نفس ١٩٥٩/٦/٢٩ أحكام النقلي من ١ ق ٢٥٣) .

بدفع ويدافع حسبما ينبغي وجه المصلحة ، ولا يستثنى من هذا إلا الدفع
التي تسقط بعدم التمسك بها في حينها والتي سبق الكلام عليها .

ويجوز عند نظر الاستئناف تغيير الوصف القانوني للهمة وتعديلها
وتصحيح الاحطاس . لمادية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٠٨ ج^١ عن بتعيين
الآتي

(أ) لدائرة الاستئناف بالحقكمة الابتدائية ان تغير وصف انهمة
وتعطي للاعمال الوصف القانوني الذي تراه صحيحا (٢) . فيها مثلا ان
تغير الوصف من سرقة الى تبديد أو من صمد الى حيازة امانة ، ين ان هذا
واجبها لأن عملها هو مراقبة صحة الحكم المستأنف موضوعا وقانونا (٣) .
فالحقكمة الاستئنافية تتقيد بالواقعة المروعة بها الدعوى ولا تنقيد بوصفها .
وعليها أن تضيق القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد
بشرعا إلا يترتب على ذلك اساءة مركز المتهم اذا كان هو المستأنف
وحده (١٠٥) . واذا كان استأنف هو المدعى المدني وحده فان استئنافه يعيد
طرح الوقعة على محكمة الدرجة الثانية التي يمكن اعطاء الوقائع اثابة في
الحكم الابتدائي الوصف الصحيح دون أن يوجه الى المتهم اقوالا
جديدة غير مقيمة في ذلك بالوصف الذي تعطيه النيابة أو المدعى بالحق
المدني (١٠٦) .

(ب) ويجوز للمحكمة أن تعدل التهمة بأن تضيف الظروف المشددة
سي تظهر لها من التحقيق أو المرافعة في الجلسة وهي الظروف الالاسقة
بالجريمة وان لم ترد في تكليف الحضور أو أمر الاحالة (٢) . مع مراعاة
التفاعلة التي تقضى بأن لا يصدر المستأنف بطعنه فلا يجوز مثلا الحكم بعدم

(٦٠٣) نفس ١٩٦٥/٥/٢٤ أحكام النقض من ١٦ ق ٦٤ .

(٦٠٤) نفس ١٩٥٠/٥/٩ أحكام النقض من ١ ق ٢٠٥ .

(٦٠٥) نفس ١٩٦٦ ٣/٧ أحكام النقض من ١٢ ق ٦١ ، ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ق ٨٥ .

١٩٧٨، ١١/٢٣ من ٢٩ ق ١٦٩

(٦٠٦) نفس ١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض من ١٧ ق ١ .

(٦٠٧) عكس هذا رؤوف (من ٧٠٨) ويرى أن ذلك يرمون كلهم من أحدث درجات

التفاضل بالنسبة الى ما أعترف من ظروف جديدة (حتى طائر من ٨٥٣) .

الاحتصاص لأن اواقعه جديدة متى كان استئناف هو المتهم وحده (١٠٨) .
ويمتدح على المحكمة الاستئنافية أن تعدل المهمة المسندة الى المتهم وبنسبها
على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه (١٠٩) .

ويتعين على المحكمة - في الصورتين أعني (أ) - أن تثبت نظر المتهم
الى الوصف الجديد للتهمة أو التعديل فيها ليدافع عن نفسه بنفسه على هذا
الأساس وعليها أن تمنحه الأجل الذي تراه كافيا لتحضير دفاعه . وليسكن
إذا كان الأمر معناه بوقائع الدعوى مطروحة على المحكمة فلا تدرج بلفت نظر
الدفاع اليها (١١) . هذه عدلت محكمة الدرجة الأولى وصف لتهمة دون أن
نعت اليه اندفاع عن التهم ، فإن هذا لا يترتب عليه بطلان انعكاس صادر من
محكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة
الاستئنافية على أساسه (١١١) .

(ب) ولمحكمة الاستئنافية أن تصحح الأخطاء المادية واسمها في عبارة
الاتهام سواء في أمر الإحالة أو في ورقة التكييف بالحضور وتصحح كل
بطلان مادي في الاجراءات أو في الحكم استئناف وتحكم في دعوى وثقا
لبادة ٤١٩ آج (١١٢) .

٨. أ. نقض ١٩٥٩/٤/٢ أحكام بنقض من ١٠ ق ٩٩ . وبورا من ١٠٨ وهو يخص
الظروف المبيحة التي لا تجوز اضافتها بالظروف المادية يمكن نظريات الشخصية كالنوم .
على في التطبيق لجناح من ٣٣٦

(١٠٩) نقض ١٩٥٩/٣/٢ أحكام بنقض من ١٠ ق ٦٦ . ١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض
من ٢٣ ق ١٢٧ .

(١١٠) نقض ١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦

(١١١) نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام بنقض من ١٢ ق ٩٩

(١١٢) نقض ١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض من ٩ ق ١٠١ . وقد قضى بأنه إذا كان المتهم
قد دافع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان محضر الجلسات وأحكم الاستئناف لعدم التوقيع عليهم
من القاضي فاعادت المحكمة الاستئنافية الأوراق الى المحكمة الابتدائية فتدبرك هذا نقض وبعد
أن تم التوقيع قسرت يرفض الدافع لذلك لا يجب حكمها (نقض ١٩٤٨/٦/١٤ مجموعة القواعد
القانونية ج ٧ ق ٦٣٧) . رخص بأنه لا يقدح في حكم المحكمة الاستئنافية أنها مع عدم استئناف
الدعاية الحكم الابتدائي به قد اضافت مادة المواد الى المواد التي عاقبت التهم به محكمة الدرجة
الأولى ما دامت لم تستند العقوبة بالحكم بها عليه ولم تدرج على ذلك أي أمر في نقض ١٩٠٨/١/٢
مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٦) .

ولكن ما الرأي ان سها على محكمة الدرجة الأولى تفصل في بعض المطالبات التي عرضت عليها مثلا طرحت عليها قضية اتيها فيها شخص بسرقة وسرقت بعضت في واقعة السرقة وسها عليها ان تقضي في تهمة الضرب ، او تنسجها في الدعوى عند ختتمين حكمت بالمسبة الى البعض وسها عليها الفصل بالنسبة الى بعض الآخر ؟ يذهب رأي الى ان محكمة الدرجة الثانية تنظر الدعوى بالنسبة الى ما سعت عنه محكمة الدرجة الأولى في وقائع أو أشخاص (١١٣) ، وبني نظرا ان هذا الرأي لا يستند القانون ويسفي تباين الحكم على ضوء القواعد العامة . قد تكون المرافعة تمت بصدد ما سعت محكمة الدرجة الأولى عن الفصل فيه من وقائع أو أشخاص وقبل لا يكون الأمر كذلك ولي أي الصورتين لم تكشف تلك الحكم عن رأيها ، ولعلها ان حكمت برضي الخصم قصاصها ، ومن ثم وجب معرفة رأيها أولا والسيس في هذا هو طرح الأمر عليها لفصل فيما سعت عنه ، والقول بالعكس يؤدي ان اشغال درجة من درجات التقاضي ، لان المهم ليس هو ان تجري المحاكمة أمام إحدى الدرجتين وانما هو عرف الرأي الذي تنتهي اليه المحكمة تفصل في الدعوى بحكم تستند به ولايتها . كذلك فان منطوق الحكم هو الذي يحدد موضوع الاستئناف وي طرح على محكمة الدرجة الثانية وليس ما فيه من افعار هو الذي يبين طرحه ، وقد ذهبت محكمة النقض الى هذا الرأي في حكم حديث لها واستندت في (المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات) بخو قانون الاجراءات الجنائية من قاعدة تنظم هذه المادة (١١٤) .

٣٥٤ - (٢) الخصم المستأنف

قد تطرح على المحكمة الدعوى الجنائية وحدها كما قد بسط ان حوارها لدعوى مدنية . فالخصوم امامها هم النيابة العامة والمتهم والمدعى بالخصم المدية والمستأنف عنها ان وحده الأخير ، فاذا استأنف الخصوم جميعا طرحت الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية وتم في فيها الفصل في استئناف الخصوم ، والأصل ان تعرض لكل استئناف صراحة ومع ذلك فقد يستعاد فصلها فيه صمنا على ما ازنات محكمة النقض حيث قضت بأن اثبات الحكم

(١١٣) راجع في هذا الصدد نقض ١٩٤٩/٥، ٢٩ بجريدة لقواعد القانونية ٧ في ٥٨ .
ومعنى بحد غير ان عليه ويؤخذ منه تأييد الرأي الذي تقول به في الفن ١٤ ان استئناف عليه للحكم بجري كان أساسه اعداد الارتباط بين والتمني في حكم المادة ٣٢ ع .
(١١٤) نقض ١٩٦٢/٦، ١٣ الحكم لنقض من ١٣ في ١٣٨

في ديباحه أن الديبة العامة استأنفت حكم محكمة أول درجة وطرح استئنافها مع استئناف لطاعين ولقصاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإياد الحكم استئناف مفاده أن المحكمة نظرت الاستئناف مما وقضت برفضهما موضوعا ولقي على حكمها بأنها أعملت الفصل في استئناف النيابة العامة في غير محله (١١٥) - ويخصم طرح موضوع الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية وفق انحصار المستأنف على التفصيل الآتي

(أ) النيابة العامة - يقتصر استئناف النيابة دائما على الدعوى الجنائية فلا علاقة لها بالدعوى المدنية (١١٦) ولما كانت النيابة العامة تمثل المجتمع فيها استئناف الحكم دائما سواء أكان صادرا بالإدانة أم ببراءة (١١٧) -

(ب) المتهم - إذا اقتصر الموضوع أمام محكمة الدرجة الأولى على الدعوى الجنائية فإن استئناف المتهم يطرحها أمام محكمة الدرجة الثانية ، وإن عرست عنها الدعوى المدنية كذلك بعد يقتصر المتهم على استئناف واحد من الدعويين ، وإن اطلق ولم يحدد أي من الدعويين يبقى استئناف الحكم الصادر فيها تصرف استئنافيهما معا ، لهما إلا إذا كان لا صالح له في استئناف واحدة منهما ، كما إذا قضى بالقضاء الدعوى الجنائية وبالحرمان أو بالعقوبة ورفض الدعوى المدنية *

(ج) المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها : يتعق حق كل من المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها بالمعيضات فقط ولا يطرح على المحكمة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية بناء على طعن أيهما إلا الدعوى المدنية ، حتى ولو كان المدعي المدني هو الذي حرك الدعوى الجنائية (١١٨) - وييسر

(١١٥) نفس ١٩٧٢/١/٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤ *

(١١٦) نفس ١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة لقواعد القانونيه ج ٧ و ٥٧٩ استئناف النيابة العامة لا يقبل الطرح أمام المحكمة الاستئنافية لا في خصوص الدعوى الجنائية لصاحب - لصنف محكمة الاستئنافية بدعوى مدنية والأمر بإحالتها إلى محكمة المختصة رغم ضرورة التقضاء برفضها نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعي يتفرق المدنية معالاف القانون (نفس ١٩٦٦/٦/١٣

أحكام نفس من ١٧ ق ١٥١ ، ٤/٢ ١٩٧٨ من ٢٩ ق ٦١ ، *

(١١٧) نفس ١٩٧٢/١/١ أحكام النقض من ٢٤ و ٦ *

(١١٨) نفس ١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض من ١٠ ق ٤٥ *

سيدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعقبة بالدعوى
نجائيه الا اذا كانت التعويضات المطبوه فريد على النصاب الذي يحكم
فيه القاصي الحرئي نهائيا وانطوى العيب احدى نصاب الحكم على مساس
بالدعوى المدنية (١١٨ مكرر) *

٣٥٥ - (٣) تقرير الاستئناف

تتقيد محكمة الدرجة الثانية عند نظرها لموضوع لدعوى بما جاء في
تقرير الاستئناف ، فقد يسمى الخصم المستأنف النظر في بعض ما قصي به
فقط ويرضى بباقي الحكم فدا أغضت المحكمة الحكم في ابوجه الذي أقيم
عليه الاستئناف كان حكمها معينا (١١٩) *

(ا) واستئناف المتهم يقيد بالحكمة بما جاء في تقريره ، أي أنه اما ان
يصب على الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية أو لاثنيين مع او بعض اسهم
في الدعوى الجنائية مثلا *

(ب) ويحدد استئناف النيابة العامة بالمتهم المستأنف ضلله والجهة
المسأنف حكمها ، فاذا تعدد المتهمون فليالية العامة أن تستأنف الحكم
بالنسبة إلى بعضهم دون البعض الآخر وإن تعددت التهم المسندة إلى متهم
واحد فيها أن تستأنف الحكم لصادر إلى بعض التهم دون البعض الآخر *

من أنه يلاحظ أن استئناف النيابة العامة بالنسبة إلى متهم لا يقيده المحكمة
الاستئنافية بما جاء في التقرير عن سبب الاستئناف وما يطرح أمام المحكمة
الاستئنافية موضوع الدعوى بالنسبة إلى المتهم المستأنف عليه (١٢٠) هذا إلا

(١١٨ مكرر) نفس ١٩٧٦/٢/١ أحكام الطعن من ٢٧ ق ٢٧ *

(١١٩) كلفاء المحكمة بإيد الحكم لتقرير الاستئنافي دون النظر في استئناف الحكم بعدم
عزل المظاهرة المنصب عليه الاستئناف أصلا نفس ١١/١١٥ ١٩٦٦ أحكام الطعن من ١١
ق ١٥٢ * تقرير الاستئناف هو مرجع في تعريف جمهور ما استأنف بالنقل من إجراء الحكم
و نفس ١٩٦٦/٦/٦ أحكام الطعن من ٧ ق ١٢٨) واستئناف الحكم الصادر في المداخلة
عليه جواز نظرها يقتصر موضوعه في هذا الحكم باعتباره حكما شكليا لأنه فلائله دون أن يقتصر
في الاستئناف إلى الحكم النهائي لاختلاف طبيعته كل من الحكمين (نفس ١٩٧٠/٥/٢٥ أحكام
الطعن من ٢١ ق ١٧٢ ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ ق ٨٨) *

(١٢٠) نفس ماد استئناف النيابة العامة لا يختص بسببه وما هو يتعلق بالدعوى برده
إلى محكمة الدرجة الثانية لصحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتصل

لذلك السبجة أن جعل من أثر ميعاد المعارضة وكذلك التقرير بها وقف مبررات ميعاد استئناف الحكم انقياسي كما جعل استئناف الحكم انقياسي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ينصب عليه وعلى الحكم انقياسي (١٢٥) - مصل المادة ٤٠٦ - ١ ج لا يعنى اندماج الحكم انقياسي في الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولكن معناه أن يكون للمحكوم عليه أن يعرض على المحكمة بالاستئناف موضوع الحكم انقياسي وحده أو مع الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن - هذا ، ولا يسمي الحكم بعد تعديل المادة المشار إليها بأقرار يقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ -

المبحث الرابع الحكم في الاستئناف

٣٥٧ - شكل الاستئناف

شكل الاستئناف هو الاجراءات الخاصة التي رسمها انقياسيون للمعريض به وطرح موضوع أمام محكمة الدرجة الثانية فيجب أن يكون التقرير بالاستئناف من شخص له صفة فيه ، من كان ممثلاً أمام محكمة الدرجة الأولى (١٢٦) أي المتهم أو المدعى بالحقسوق المدنية أو المسئول عنها ، وأن يتم التقرير بالاستئناف على النموذج وبالمحور المقرر قانوناً في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، وذلك خلال الموعد الذي صر به القانون (١٢٧) -

(١٢٥) تقضى ١٩٦٦/١/٢ أحكام النقض من ٢٠ ل ١٦١ ، ١٩٦٦/١١/٢٨ ، ١٩٦٦ من ١١ في ١٢٦ ، وهو مبدأ مطبق به محكمة النقض قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية (تقضى ١٩٣٥/٣/٤ مجوعة القواعد القانونية ج ٢ في ٢٤١) ، وروى عدد ٢٤٩ من هذا المجلد .

(١٢٦) من كان لاستئناف المطروح أمام محكمة الفصل فيه ليس مبرراً من المتهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى نسب إلى المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لزمه من غير ذي صفة (تقضى ١٩٦٦/١/٢٢ ، ١٩٥٦/١/٢٢ أحكام النقض من ٧ في ٢٩٤ ، ١٩٧٣/٢/١١ من ٢٤ في ٣٦) ، ويتعين على المحكمة ولد تيقنت من أن من ارتكب الحادث ليس هو المحكوم عليه غيابياً (الذي عارض في الحكم الصياحي الإيجابي واستأنفه وعتل أمام الهيئة الاستئنافية ، بل هو شخص مجهول تسمى باسمه أن تقضى فيما لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لزمها من غير ذي صفة (تقضى ١٩٥٩/١/٩ أحكام النقض من ١٠ في ٤٠) -

(١٢٧) وتحتوي ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها ما لم يشك خطأ في بيانها - بالتاريخ - وحسب تكون العبرة بالتاريخ الحقيقي ويتعين على المحكمة تطبيق ذلك (تقضى ١٩٥٣ ٢/٩ أحكام النقض من ٤ في ٣٢) -

ما لم يتم عند تفرده المحكمة الاستئنافية بمتد به هذا الموعود . فإذا امتدت
إحدى لشروط الثلاثة السابقة تعين انقصاء . يعلم قبول الاستئناف شكلا ولا
يحول دون ذلك سبق تأجيل نظر الدعوى (١٢٨) ولا يتوقف هذا على طلب
من صاحب النيابة العامة (١٢٩) . وأما ان توافرت الشروط المطلوبة فنورد
تعين انقصاء بقبول الاستئناف شكلا وعندئذ تستبعد المحكمة ولايتها
بالتسمة الى انقصاء في شكل الاستئناف ولو كان قضائها خاصا (١٣٠) .

وحتى يكون استئناف النيابة العامة مقبولا شكلا يسعى ان يكون انظم
على الحكم بالاستئناف قائما . ويتصور هذا عملا عند استئناف النيابة العامة
لحكم انقيابي الصادر ضد المتهم . ومن المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة
من المتهم في الحكم العياني لا تندثرني الصادر عليه لا ينقص فيها بعد . فلا
يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تنظر للدعوى بدء على استئناف النيابة هذا
الحكم . بل يجب في هذه الحالة ان يوقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل
في المعارضة والا كان باطلا (١٣١) . فإذا ألقى الحكم انقيابي أو عدل في
المعارضة سقط استئناف النيابة لأنه بالإلغاء أو التعديل لا يحدث اندماج
بين الحكمين ويحذر الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى (١٣٢) . أما
إذا صدر الحكم في المعارضة بالتأييد فإن استئناف النيابة للحكم انقيابي
يسمح على الحكم في المعارضة بطريق التسوية والنزوم (١٣٣) .

وقد سبق ان بينا الأحكام التي يجوز استئنافها في الدعويين لجنتية

(١٢٨) قض ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض من ٧ ق ٣٢ . ١٩٦٧/١٠/١١ من ١٨

ق ٢١٠

(١٢٩) قض ١٩٥٢/١٢/١٥ أحكام النقض من ٤ ق ٦٦ .

(١٣٠) قض ١٩٥٢/٥/١١ أحكام النقض من ٤ ق ٢٨٦ . ولاشكال في التسمية ليس من
طرق النقض في الأحكام والقضاء محكمة الاشكال بان الاستئناف يحول قوة الأمر
المقضي ولا يقال من صحة الحكم لقضائي بعلم مبرر الاستئناف شكلا . قض ١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام
النقض من ٢١ ق ٢٧٩ . ومجرد منقول الطاعن والمقضي بالحقوق المادية بجدسة انجائية وسؤال
لمحكمة الأخير عن تخالفه مع الطاعن لا يلبد أنه فصلت حسب في شكل الاستئناف (قض
١٩٧٣/١٢/٢٧ أحكام النقض من ٢٧ ق ٢٢٨) .

(١٣١) قض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض من ١٦ ق ١٨٧ . ١٩٧٥/٦/٢٣ من ٢٦

ق ١٢٦ .

(١٣٢) قض ١٩٦٧/١٠/٢٢ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٠٥ . ١٩٧١/٣/٢٢ من ٢٢

ق ٦٦

(١٣٣) قض ١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٧٨ . وراجع بحث ٢٢٨ من هذا

المؤلف .

والمدنية ، ويتعين على محكمة الدرجة الثانية قبل نظر موضوع الدعوى وأن تبحث ما إذا كان الحكم الجزائي يجوز استئنافه من عدمه . ومشر لتساؤل هو تعرف ما يجب على المحكمة بحثه أولا شكل الاستئناف أم جواره ، مثلا استئناف رفع بند المهاد ، فيقتضي عدم قبول الاستئناف شكلا لرغمه بعدم استعد أو يقضى بعدم حوار الاستئناف^٢ الواقع ان صدور الحكم المستأنف يحدد على الفور ما اذا كان حائز الاستئناف أم لا ، وبعد هذا تأتي اجراءاته انكيفية ومن ثم يتعين الفصل في حوار أو عدم حوار الاستئناف أولا(١٣٤) .

٣٥٨ - سقوط الاستئناف

استحدثت المشرع حكما بالمادة ٤١٢ ج التي قررت لا يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة معينة للجريمة راجية المهاد اذا لم يتقدم للتسديد قبل الجلسة . وكشفت المذكرة الايضاحية عن عنته بأنها منع اساعة استعمال حق الاستئناف واحترام للحكم لو حسب المهاد . ويصح ان يتقدم المحكوم عليه للتسديد يوم الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ويكفي في هذا موثقه بحسبه المحاكمة لانه يجلس بنفسه ومن صرف النيابة العامة للتسديد عليه فلا يشترط ان يتقدم في يوم سابق كما هو الحال بالنسبة لطعن بالنقض(١٣٥) . بل يكفي التقدم للتسديد وقت لبدء على قصيمه يوم الجلسة(١٣٥ مكرن) ، كما لا يشترط في تسديد الحكم تحرير أمر التسديد مهيذا لا يندفع المتهم السجن طبقا للمادة ٤٧٨ ج(١٣٦) . ويجب أن يكون المحكوم عليه عاك متابع الجلسة اما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف فيما يفيد هذا العلم او باعلانه به . ولا ينفي عن اعلانه عدم وكيله الذي قرر بالاستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجسمه لا يفيد حتما علم الاصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالاستئناف(١٣٧) . وهذا الحكم قبل تعديل المادة ٤٠٨ ج بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

ولقد قضت محكمة النقض بأن المداعة القانونية تقضي بأن ما اشترطته المادة ٤١٣ ج لقبول الاستئناف من تقدم استأنف لتسديد الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون الا عندما يكون ذلك التسديد واجبا عليه قانونا وهو لا يتحقق

(١٣٤) نقض ١٩٩٠/٣/٣١ أحكام النقض من ١٦ في ٢٤ .

(١٣٥) نقض ١٩٥٤/١/١٩ أحكام النقض من ٥ في ٩٠ .

(١٣٥) مكرن نقض ١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض من ٢٩ في ١٣٦ .

(١٣٦) نقض ١٩٦٠/٢/٢ أحكام النقض من ١٦ في ٤٨ .

(١٣٧) نقض ١٩٦٨/١/١٥ أحكام النقض من ١٦ في ١١ . ١٩٧٦/١١/٢٩ من ٢٧

في حالة الخطأ في الأمر السابق ما دام المحكوم عليه قد استأنف الحكم (١٣٩) ولذا يتم على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ما تنظر وقيل الحكم يسقط الاستئناف فيما إذا كان لمعاد واحداً نادراً كان غير غير واجب فيه يتمسك فيها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى (١٣٩)

وأما متى تقدم المتهم للتقديم قبل الجلسه التي نظر استئنافه فيها فلا يصح في القديون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقديمه للتقديم قبل جلسة سابقة بما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه تلك الجلسة (١٤٠) .

٣٥٩ - موضوع الاستئناف

إن استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية يطرح الدعوى من جديد أمام محكمة الدرجة الثانية (١-١) وكان معنى هذا أنه يحق لها أن تعدل الحكم أو تمنحه سواء لمصلحته مستأنف أو ضد مصلحته إلا أنه لما كان يحصم استئناف أن يرتضي الحكم استئناف وهو في الواقع لم يستأنفه إلا ليحكم على ذلك أن أوجب الأمر أن لا يطأ بأحد مخالفه . وهذه هي القاعدة التي تعيد محكمة الدرجة الثانية عند نظر الموضوع . غير أنه إذا كان المحصم استئناف هو النيابة العامة فلاها فمثل المحصم وتشد الحقيقه يحور أن يصدر الحكم بغير ما تطلبه . وفقاً للتفصيل الآتي .

(أ) استئناف النيابة : نصت المادة ٤١٧/١ ج على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة لمحكمة أو من النيابة العامة أو لمصلحة عدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته . فطرح الدعوى الجنائية أمام محكمة الدرجة الثانية بناء على استئناف النيابة العامة يسمح هذه المحكمة الحرية

(١٣٨) نفس ١٩٥٢/١٣/٣ أحكام نفس من ٤ ق ١١١ .

(١٣٩) نفس ١٩٥٦/٥/١ أحكام نفس من ٧ ل ١١٤ - ١٩٥٣/٦/٩ من ٤ ق ٣٦٥ .

(١٤٠) نفس ١٩٥٧/٩/٢٥ أحكام نفس من ٨ ق ١٩٢ .

(١٤١) متى كان الطاهر - وهو متهم بالشبهة - وله الكفيل أمام المحكمة الاستئنافية على قدم بغير جوار الآلات بالبيئة . فحيزت المحكمة الطبية للحكم في الدعوى إلا أنها قضت بتأييد حكم الابتدائي الذي دال المتهم دون أن تسع دسعة في موضوع الكفيل وذلك أن تمسك بالرد على هذا الدعوى الذي أبدى . فإن حكمها يكون ملوباً بالاحلال بحق الدفاع وبالعصود بما يشرح به (نفس ١٩٦٢/٢/٥ أحكام نفس من ١٣ ق ٣٦) .

الكاملة غيما تقضي به وفقا لتقديرها وما تراه من واقع أوراقها والأدلة انقائمة فيها (١٤٢) ولو بعكس طبيعت النيابة العامة بها قد يستفيد معه المتهم فتحكم ببراءته مثلا ولو لم يقرر بالاستئناف ، أو بما يضره فتحكم بالتشديد رغم طلب النيابة العامة تأييد الحكم المساء (١٤٣) . ومرجع عدم نقاعة كما سبق ان النيابة العامة تمثل المجتمع الذي يهمة اظهار براءة البريء قدر ما يهمة ادانة المجرم . ولكن ان اقتصر استئناف النيابة العامة على بعض المتهمين فلا يستفيد منهم آخر لم يستأنف الحكم الصادر ضده ولم تستأنف النيابة العامة (١٤٤) .

وقد استحدث المشرع حكما بالمادة ٢/٤١٧ ج التي قررت أنه «لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا اثناء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة» . ويستأنف النيابة ، لحكم الصادر بالادانة ايماء التشديد أو استئنافها احكم الصادر ببراءة ايماء توليع العقوبة لا يجوز نمدين أولهما أو الغاء الآخر الا باجماع آراء قضاة محكمة الدرجة الثانية (١٤٥) . والمحكمة في هذا كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقاين هي وجوب أن يكون لرأي محكمة اول درجة اعتباره لأنه اذا كان هناك مجال للتراجع فمن الواجب أن يرجع الحاسب الذي فيه القضي الذي سمع الدعوى بنفسه وناقشها كاملة أمام محكمة الدرجة الأولى . وقد جرت أحكام النقض على القضاة بطلان الحكم الذي يصدر في إحدى المصورتين لمشار اليهها أنها ان لم ينص في مبطوعة على أنه قد صدر باجماع آراء قضاة المحكمة لسبب محكمة النقض صحة تطبيق النقض (١٤٦) . واذا صدر الحكم الاستئنافي بتعديل الحكم المستأنف باجماع الآراء في غيبة المتهم فانه يضمن أن يكون الحكم الصادر في المصلحة المرفوعة عن هذا الحكم باجماع الآراء كذلك ، صدر بالتأييد (١٤٧) . ويسند محكمة

(١٤٢) نقض ١٩٥٧/٢/١٩ أحكام النقض من ٨ ق ٤٢ .

(١٤٣) نقض ١٩٥٨/٢/١٧ أحكام النقض من ٩ ق ٥١ . ١٩٤٧/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٦ .

(١٤٤) نقض ١٩٤٨/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٦ .

(١٤٥) وهو حكم لا يعين من أمر صادر من محكمة المنح للمحاكمة معتدة الى غرفة المشورة . بالغاء قرار قاضي تفعيل بأن لا وجه لاقامة الدعوى (نقض ١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض من ٧ ق ١٥٤) .

(١٤٦) نقض ١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض من ٥ ق ١٠٠ .

(١٤٧) نقض ١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض من ٦ ق ٢٩٨ ق ٢٩٩ . ١٩٦٦/٥/٢٠ من ١٧ ق ١٣ ١٩٦٩/٢/١٠ من ٢٠ ق ٥٢ . ١٩٧٢/٢/٦ من ٢٣ ق ٧٢ .

بعض أحكام المادة ٤١٧ عن الحكم الذي يصدر في الدعوى المدنية بناء على استئناف المدعى المدني الحكم الصادر برخص دعواه بناء على بطلانهم (١٤٨) .
على أن الإجماع في الصور السابقة لا يتطلب إلا في حالة الخلاف حول تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما تطبيق القانون على الوجه الصحيح فلا يحتاج أن اجتمع (١٤٩) . ومن هذا القبيل أحكام الصادر بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، لأنه يدخل في عدد الأحكام الشكوكية المحسوبة (١٥٠ مكرر) .

وقد يصدر الحكم الجزائي بالأداة في عيبه المتهم ويمارس المحكوم عليه فيه تمديده محكمة الدرجة الأولى لصالحه . من أصناف الغيبة العامة هذا الحكم الأخير يشترط البحث لمعرفة حدود المحكمة عند تمديد الحكم القاضي بالعقوبة ، هل يجوز رفعه إلى أكثر من لحد الذي قضى به الحكم الغيابي أساساً إلى النيابة العامة هي التي استأنفت؟ لما كانت القاعدة هي أن المعارض لا يشار بمعارضته وقد كان بمقدوره أن يرفض الحكم الصادر في غيبته والذي لم يستأنفه النيابة العامة ، فحكمه الذي انتهى به فائدة له يسعى إلى أن لا يحق به ضرراً ، ومن ثم أن عدست محكمة الدرجة الثانية الحكم المستأنف فلا يجوز لها أن ترفع بالعقوبة عن الحد الذي صدر به الحكم الغيابي (١٥١) أو لحكم المعارض بالتأييد في المعارضة المرفوعة من المتهم (١٥٢ مكرر) . أما إذا كانت النيابة العامة في الصورة السابقة قد سبق لها أن استأنفت الحكم الغيابي فإنه يترتب على تعديل الحكم الغيابي سقوط استئنافها (١٥٣) .
وإن استأنفت الحكم الصادر في المعارضة جاز للمحكمة أن ترفع بالعقوبة عن ما جاء بالحكم الصادر في عيبه المتهم ، لأن النيابة العامة لم يرصد ذلك الحكم وكانت قد جعلت حقها بالفعل فيه .

-
- (١٤٨) نفس ٤/٢٤ ١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٨٠ ، ١٩٦١/١/١٧ من ١٢ ق ١٩ .
١٩٧٢/١٠/٢١ من ٢٤ ق ١٧٨ ، ١٩٧٦ ١٠/٢١ من ٢٧ ق ١٨٣ .
(١٤٩) نفس ١٩٦٦/٣/١ أحكام النقض من ١١ ق ٣٩ ، ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ ق ٣١ .
١٩٦٧/٢/١١ من ١٨ ق ٤٠ ، ٥/١٠ ١٩٧٠ من ٢١ ق ١٦٠ ، ١٩٧٢/٥/١٥ من ٢٨ ق ١٢٤ .
(١٥٠) مكرر نفس ١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض من ٣٠ ق ٢٢ ، ١٩٧٩/٢/٥ ق ٤١ .
(١٥١) نفس ١٩٥٢/١/١٣ أحكام النقض من ٤ ق ١٥٢ .
١٥٠٠ مكرر نفس ١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٢٧ .
(١٥٢) نفس ١٩٧٨/١/٣ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٥٤ ، ١٩٦١/٢/٢ من ١٢ ق ٤٦ .
١٩٥٠/٥/٢٣ من ١ ق ٢٣٥ . ولكنه يبقى قائم إذا صدر الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن
أو بالتأييد (نفس ١٩٤٥/١٢/١٠ عيشة التواجد المدنية ج ٧ ق ١٢٢) .

١٥٢) استئناف يقضى الخصوم بصمت للمادة ٤١٧/٣ ح على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحته رافع الاستئناف (١٥٢) ، وهو نقى لدفعه متى نهر أن الشخص لا يقصر بطلانه (١٥٢) وقد كان مقدره أن يرعى الحكم الصادر في الدعوى ، فاستئناف التهم وحده لا يجبر تشديد العقوبة عليه (١٥٤) ، وحضور مدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية إذ لم يكن قد استأنف بحكم الصادر في الدعوى المدنية لا يكون إلا لمطالبة بأيدي الحكم الصادر له بالتعويض (١٥٤ مكرر) ، ولا تجوز زيادة التعويض المقتضى به (١٥٥) ، واستئناف المستأنف عن الحقوق المدنية لا يجبر زيادة مبلغ المحكوم به عليه ، واستئناف مدعى بالحقوق المدنية لا يجبر أن يقبل التعويض الذي حوكم به له .
 واستئناف جميع الخصوم الذين كانوا محضين أمام محكمة الدرجة الأولى بعيد النزاع جميعاً أمام محكمة ذات درجة أعلى فيه حسباً يتراعى بها (١٥٦) ولا تنطبق قاعدة عدم الإصرار بأعباء الحاماة ، إذ يرجع تقديرها إلى ما تنص عليه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أعباء المحاميين والأمر في هذا لتقدير محكمة الموضوع دون غيرها (١٥٧) .

١٥٢) نقض ١٩٦٧/٤/٢٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٨٣ ، وهي قائمة مأخوذة بها في لرسب صدر من على لتدري مجلس الدولة من ١٨ ٦/١١/٦٨ ، ذي فابر من ٨٥٥ حامش ٨ .
 ١٥٣) المادة ١٥٣ من جنة تنوع في رفة من محكمة أول درجة واستئناف الحكم وحده ثم قضاء محكمة الاستئناف بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية تنوع في سرقة يحد معاملة بقانون (١٥٣) نقض ١٩٦٦/٤/٧ أحكام النقض من ١٧ و ١٦ ، ١٩٧٣/٤/٨ من ٢٤ ق ١٠١ .
 ١٥٤) نقض ١٩٥٥/١١/١٦ أحكام النقض من ٦ ق ٢٨٥ ١٢/٢١ ١٩٥٣ من ٥ ق ٦٠ ، ١٩٦٦/١٢/١٣ من ١٧ ق ٢٤١ ، وقد لقي بأن في مسح محكمة ذات درجة أن ترد حالة الاستئناف التي لفت بالتهمة إلى تاريخ مدتها ونعكم في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس في هذا أسوة لمركز التهم القانوني ولا يسر طرق التهم المكتسبة بسقوط حكم محكمة أول درجة (١٥٤) نقض ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض من ٨ ق ٥٩ ، للمعك الاستئناف إذا لفت دعوة الجبس أن قبدلها عهد ثبت مدتها بالبراءة عهد بلغ قدرها وبس في ذلك تشديد للمعقود إذا كل من المستأنف وحده (١٥٤) نقض ١٩٦٦/٤/٨ أحكام النقض من ١٧ ق ١٩ ،
 ١٥٤) مكرر نقض ١٩٧٤ ١٠/٧ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٤٠
 ١٥٥) ولذلك حكم بأن الرام التهمة المرفوعة المدنية مع عدم استئناف المدعى المدني لتضاء المحكمة الجزئية برضى الدعوى المدنية ، واستئناف التهمة للدعوى الجنائية تقع حو لفضه منظره (١٥٥) نقض ١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض من ٢ ق ٣١٢
 ١٥٦) يبر جازر من ٦٩٣ .
 ١٥٧) نقض ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض من ٢ ق ٩ .

ولا يثأر استئناف المدعي المدني أو استئول عن استئول المدنية بالحكم بحائى الصادر من المحكمة الجنائية ونهى صار نهائى بعدم الطعن فيه من استيابة العامة أو التهم لأن كل خصم في الدعوى لا يثأر بمسلك غيره ولا يضار به (١٥٨) . وان المدعين وان كانوا مدعى عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي (١٥٩) . ولذلك يجوز للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف أن تعرض الواقعة الدعوى وتفصل فيها من حيث نوع أركان تجريمية وثبوتها في حق المستأنف عنه (١٦٠) .

وقد استحدثت المشرع حكما بنهاية الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ ج بموجب القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أجاز بمقتضاء للمحكمة إذا قصت بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جوارحه أو رفضه أن تحكم على رافعه بفرامة لا تحاور خمسة حبوبات .

٣٦٠ - حالة عدم الاختصاص

تنص المادة ٤١٤ ج المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الصحح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأمراد تحكم بعدم الاختصاص وتحيل الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها . وعلى هذا صرح ممسما على المحكمة إحالة الدعوى على محكمة العنايةات مباشرة في الجنائين انتشار اليهما في المادة ٤١٤ ، كما كان إحال قبل تعديلها حيث كانت المحكمة الاستئنافية تقوم بتقديم عرفة لاتهام (أو مستشار الاحالة) في وظيفة الاحالة على محكمة العنايةات . وكذلك أسفر الماء نظام التحصيل عن الماء المادة ٤١٥ ج .

٣٦١ - حكم المادة ٤١٩ ج

نصت المادة ٤١٩ ج على أنه : إذا حكمت محكمة أول درجة في

(١٥٨) نفس ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النفس من ٣ ق ١٥٨ .
(١٥٩) نفس ١٩٥١/١٠/١٢ أحكام النفس من ٣ ق ٤٠ ، ١٩٥١/١٠/٢٩ ق ٤٧ .
(١٦٠) نفس ١٩٧٧/٥/٢٩ أحكام النفس من ٢٨ ق ١٣٧ ، ١٩٧٥/٣/٢٤ ق ٢٩ ، ١٩٧٨/٥/٢٨ ق ٢٩ ، ١٩٧٨/٣/٢٠ ق ٥٩ ، ١٩٥٠/١/١٠ ق ٢ ، ١٧٠ ق ١١/١٤/١٩٦١ ق ١٢ ، ١٨٥ ق ٩٦١ .

الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلان في الإجراءات أو في الحكم يصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع مرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباحتصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبسقوط الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم من موضوعها ، فهدى المادة تناولت صورتين وفرقت في الحكم بينهما وحملت الباطل هو تعرف ما إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد فصلت في موضوع الدعوى من عدمه فإذا كانت قد تناولت الموضوع امتنع عليها نظرة مرة أخرى ، وإن لم تكن قد فصلت فيه تعين إعادة القضية إليها لنظره والا بغير هذا فلو تولى الخصم شرحه من درجات التقاضي .

(١) فالمعرة الأولى من المادة ٤١٩ ذكرت حالة نظر محكمة الدرجة الأولى لموضوع الدعوى والفصل فيه متى وقع بطلان في الإجراءات أو بطلان في الحكم فإنها تصحح البطلان وتحكم في الدعوى (١٦١) ، كعدم تحييد الشهود اليمين أو عدم شمول الحكم عن بيان اسم المتهم في ديباجته ، فهي هاتين الصورتين على محكمة الدرجة الثانية أن تسمع أشهاد بعد تحليلهم ايمين وتضمن حكمها اسم المتهم (١٦٢) ، إذ قد استتعلت المحكمة الجزئية ولايتها بإبدائها الرأي في الموضوع بالحكم الصادر منها (١٦٣) ، ولا يقال في هذا أن محكمة أول درجة لم تفصل في الموضوع المثار من المتهمين عند فصلها في الموضوع لأن عدم فصلها في هذه الدفوع لا يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في الموضوع ، مما يجعل هذه

(١٦١) نقض ١٩٧٣/١١/١٣ أحكام النقض من ٢٤ في ٢١٧ ، ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ في ١٠٩ ، ١٩٥٩/٢/٣ من ١٠ في ٨٦ ، عاد غرضه محكمة الدرجة الثانية بتأييد الحكم استئناف عن الرغم من مبنى قضائها ببطلانه ، لأنها تكون قد جازيت النظيف لتسليم يتعاون مع بسبب حكمها ، يستوجب نقضه (نقض ١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض من ١٨ في ٣) .

(١٦٢) وكذلك تحكم المحكمة في الموضوع في حالة ما إذا تبنت بطلان التكييف بالمحضور (بئر جدار من ٦٩٦ ، ب.أ. من ٩١٦) .

(١٦٣) متى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الصادر في المناقشة برفضها وتأييد الحكم المطعون فيه من المحكمة الاستئنافية إذ قضت بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم بالرغم من سابقه فصلها في موضوعها تكون قد حالت لتدوين (نقض ١٩٦٩/١٢/٣٢ أحكام النقض من ٢٠ في ٢٩٥) .

والحكم الصادر بسقوط الدعوى الجنائية يظل نافذ هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى (نقض ١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض من ١٠ في ٨٥)

الدفع مع موعودة مع موضوع الدعوى على المحكمة الاستئنافية (١٦٤) .

وقد نفي بأنه متى كانت محكمة أول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه وتوقع قضاؤها بإعلا بطلاناً متصلاً بالنظام العام بصدوره من قاض محظور عليه انفصل فيها لأنه لا يعتمد به كدرجة أولى للتقاضي ولا يجوز لمحكمة ثاني درجة تصحيح هذا البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ ج ١ ، لما في ذلك من نفويت تلك الدرجة على الطعن مما يقتضي معه أن يكون الطعن مقروناً بالغاء الحكم الابتدائي المسألت وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة انفصل فيها مجدداً من قاض آخر (١٦٥) .

(٢) وسأولت الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ حالة عدم نظر محكمة الدرجة الأولى لموضوع بسبب الحكم بعدم الاختصاص (١٦٦) أو بقول دفع موعى كعدم قبول المعارضة شكلاً لموعده بعد إعادة (١٦٦ مكرر) ، ففي هاتين الصورتين وأمثالهما لم تنظر المحكمة الجزئية موضوع الدعوى ويتميز في حابه ما إدارات محكمة الدرجة الثانية انقاء الحكم المسألت أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتنظر في موضوعها (١٦٧) . أما إذا لم يكن قد ترتب على الدفع الفرعى الذى أحدث به محكمة الدرجة الأولى معها من نظر الموضوع فإنه يستتبع على محكمة الدرجة الثانية إعادة الدعوى إليها لنظرها ويتميز عليها أن تفصل هي في موضوعها إذ قد استنفدت المحكمة الجزئية سلطاتها في نظر الموضوع ، ومن هذا القبيل الأحكام الصادرة بقول الدفع بطلان التفتيش (١٦٨) .

تتميم

- (١٦٤) نقض ١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض من ٢٠ في ١٧٨
(١٦٥) نقض ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض من ٢٤ في ٣٠٩ .
(١٦٦) كوجود شبهة اجنبية مثلاً (نقض ١٩٣٠/٤١/١٣ مجبوعه القواعد الثلاثية ج ٢ في ١١) .
١٦٦ مكرر الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية يوجب على المحكمة الاستئنافية عند الدلة إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى انفصل في موضوعها متى لا لقوت على التفتيش لديهم درجات التقاضي (نقض ١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض من ٢٧ في ٣٠) .
(١٦٧) نقض ١٩٥٨/٢/٢٥ أحكام النقض من ٩ في ٩٢ وراجع صوراً متعددة في ١٢/٣/١٩٥٧ من ٨ في ٢٦٢ ، ١٩٥٧/٦/٣ من ٨ في ١٦٠ ، ١٩٥٦/١٠/٢٤ من ٧ في ٧٨٨ ، ١٩٦/١٧/١٩٧٢ من ٢٣ في ٣٠٩ ، ١٩٧٠/٢/٢٣ من ٢١ في ٦٦ ، ١٩٧٠/١٠/٥ من ٢١ في ٦٦ ، ١٩٧٠/٢/٢٣ من ٢٧ في ٨٨ .
(١٦٨) نقض ١٩٦٦/٤/١ مجبوعه القواعد الثلاثية ج ٢ في ١١٩ ، ١٩٦٨/٢/٢٣ في ٥٦٩ .
وتنزل هذه الأحكام تصدر بقول الدفع وبراعة التفتيش .

ولكن يجوز أن يرضى الخصم المسدّد في هذه الصورة الأخيرة أن
تفصل محكمة الدرجة الثانية في دعواه مباشرة ، لأن اعادة الدعوى الى محكمة
الدرجة الأولى قصد به صالحة في نظر الموضوع دعواه على درجتين فله ان شاء
ان ينزل عن هذا الحق ، وهو الأمر الذي كثيراً ما يحدث عملاً ، ولكن هذا
لا يجبر محكمة الدرجة الثانية النظر في وقائع لم تطرح اطلاقاً على محكمة
الدرجة الأولى والا فهوت على المتهم احدى درجتي التقاضي وهي من نظام عدم
ولا يجدي قبول المتهم في هذه الصورة (١٦٩) .

وبما يثور في هذا الصدد بحث استئناف الحكم الصادر بعدم قبول
الدعوى التي يحركها المدعى المدني مباشرة ، فهل اذا انتهت محكمة الدرجة
الاثنية أن قبولها تعيد لقضية لمحكمة الدرجة الأولى أم تفصل في الموضوع
وهل يشمل الموضوع حينئذ الدعويين لجنائية ومدنية م الأخيرة فقط ؟ ان
الدفع بعدم قبول الدعوى مباشرة هو دفع يترتب عليه منع نظر موضوع
الدعوى ومن ثم يتعين متى أُلقي أن تعاد القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل
فيها

ولقد ذهبت محكمة النقض إلى أن الموضوع في هذه الحالة يكون قاصراً
على الدعوى المدنية ، أما الدعوى الجنائية فانها وقد حركت أصبحت النيابة
العامّة هي وحدها صاحبة الحق في مباشرتها وتقتصر حقوق مدعي بالحق
المدني على الدعوى المدنية (١٧٠) ، بيد أننا لو تعمنا في الفرص السابق لوحدنا
أن الدعوى الجنائية لم تكن قد تحركت بسبب القضاء بعدم قبول تحريك
لدعوى مباشرة ، أي لم تنشأ دعوى النيابة العامة بعد ، فإن الحق ذلك الحكم
هنا معنى هذا هو قبول تحريك الدعوى الجنائية مباشرة ، فائز استئناف
المدعي بحق المدعي بالحكم الصادر في حالة القبول هو طرح ادعويين الجنائية
والمدنية أمام محكمة الدرجة الأولى (١٧١) .

٣٦٢ - الحكم في الفية

نصت المادة ٤١٨ أ-ج على أن : يتبع في الأحكام النهائية واعراضها

(١٦٩) ، نفس ٣٠/٣/ ١٩٤ مجموعة اللوائح القانونية ، ق ٢٧٤ .

(١٧٠) نفس ٢٨/٣/ ١٩٦ مجموعة اللوائح القانونية ، ج ٩ ، ق ١٧٦ .

(١٧١) نفس ص ٥٤٤ .

أمام المحكمة الاستئنافية ، هو مقرر أمام محكمة أول درجة ، * وعلى ذلك
المختلف لقواعد التي سلف بيانها عند الكلام على الطعن بالمعارضة أمام
محكمة الدرجة الأولى مطبق ينسب إلى الحكم الصادر من محكمة الدرجة
الثانية في قبية المنصوم أي المتهم واستتول عن الحقوق المدنية

فلستهم الحق في المعارضة في الأحكام القضائية الصادرة في مواد
المحالفات والجمع من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف البيان أو بناء على
استئنافه هو (١٧٢) *

٣٦٣ - الحكم بالمصاريف

سبق الكلام على مصاريف المدعين الجنائية والمدنية (١٧٣) ، وقد نصت
المادة ٣١٤ ج على أنه : إذا حكم في الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي ،
حار الرام المستأنف بكل مصاريف الاستئناف أو بعضها * فالرم المتهم
المصاريف الاستئنافية عن الدعوى الجنائية هو حق إصداري للمحكمة ولها أن
تقرمه ببعضها فقط *

(١٧٢) - نظري ١٩٦٦/١١/٧ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٠٣ * متى كان الحكم بالمعارض
فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفضه بعد إحياء دور قد يترتب إلى الموضوع
أن المحكمة تكون متبناً عليها عند نظر المعارضة أو تفصل أولاً عن صحة الحكم بالمعارض فيه من
الاحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقلت عند هذا الحد ، فإن رأت أنه خاطئ
الفتة ثم ألتفتت إلى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحال فقط يكون لها أن تعرض لمطالبة فتعدها
في مصلحة المعارض ، ولها إذا في قصت بالبرادة متروكة أن الحكم بالمعارض منه مساعد في موضوع
والدعوى ، فإن حكمها يكون بإعلاء مقصد تكلف وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتتقرر في
المعارضة في الجديد (نظري ١٩٧٧/٥/٢ أحكام النقض من ٢٨ ق ١١٤) *

(١٧٣) - راجع بند ٣١٠ من هذا المؤلف *

الفصل الثالث

النقض

أبغى بطريق النقض تحقيق نوع من الاشراف على تطبيق القانون بصره ليؤدى الى توحيد المبادئ القانونية التى تطبقها المحاكم^(١) ، لأنه وان كان الأصل أن الأحكام التى تصدرها محكمة النقض لا تلزم غيرها من المحاكم إلا ما نص عليه استثناء بيد أنها فى نواقض ذات أثر أدنى يحصل القضاء بمرئى بها فى أحكامه . ويتميز بعض بعض بالنقض عن طريق الاستئناف بأن محكمة النقض تقتصر وظيفتها على فحص سلامة الحكم من ناحية أعمال القانون أعمالاً صحيحاً على وقائع المدعى التى أثبتتها ما دام لا يتعارض فى أسسها مع منطوق^(٢) ، ومن ثم فلا يستطيع محكمة النقض أن يباشر اجراء من اجراءات التحقيق التى تمكنها محكمة الموضوع^(٣) . وقد كانت المواد من ٤٢٠ الى ٤٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية تشمل بعض طرق النقض ولكنها ألغيت وحل محلها قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وجراءات بعض اقسام محكمة النقض .

المبحث الأول

الأحكام الجائرة ضمن فيها

٣٦٤ - القاعدة العامة

تضمنت المادة ٣٠ من قانون النقض القاعدة العامة للأحكام التى يجوز فيها بعض بطريق النقض وقالت فى صدرها : لكل من النيابة العامة والمحكوم

(١) دى لاير من ٨٥٧ .

(٢) بعض بالنقض لا يمكن اعتباره ابتداءً للخصومة ، بل هو حصوة خاصة بمهنة محكمة فيها عبثية على القضاء فى صحة الأحكام من قبل خذها أو عدم اخذها بحكم القانون فيما يكون له عرض ههنا من طلبات وادعى دفاع : نقض ١٦٦٥/٦/٢٩ أحكام النقض من ١٦ ق ١٢٠ .

١٩٧٢/٢/١١ من ٢٢ ق ٤٩ .

(٣) فريخافيل من ٣٢٩ .

عنه واستثول عن الحصول المادية والمضى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجرح ٠٠ ، ٠ . فالأصل أنه لا يحوز الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى (٤) ، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص خاص (٥) ، ويبي من هذا النص أنه يشترط في الحكم الذي يحوز الطعن فيه بطريق النقض ثلاثة شروط .

(١) أن يكون الحكم نهائياً أي لا يقبل الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف (٦) لأن محكمة النقض تختص بصلاح الأحكام القانونية التي تأس على الفصل الموضوعي ، وما دام هناك احتمال لأن يصلح خطأ الحكم بمعرفة محكمة الموضوع تعين الطعن فيه أمامها ثم المريت حتى تمرر نتيجة هذا الطعن ، إذ قد يتدارك الخطأ الذي وقع فيه الحكم ، فإن عوته المعصم فلا يدعو من إلا نفسه (٧) .

(٢) أن يكون الحكم صادراً من آخر درجة ، أي من محكمة الجنايات أو من دائرة المحم المستأنفه بالمحكمة الابتدائية (٨) ، فإذا لم يكن الحكم صادراً

(٤) فلا يجوز نقض في عم الأحكام فإذا أوجأت المحكمة الفصل في الدعوى المادية وخصصت في الدعوى الجنائية ، فإن الطعن في الدعوى المادية يكون غير جائز (نقض ٤ ١٩٥٧/٦ أحكام النقض من ٨ ق ١٦٦) ، والحكم الصادر من محكمة أي الدوة العليا لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بمادة ١٤ من قانون المرافعة (نقض ١٠ ١٩٧٣/٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٥٠)

(٥) وقد أصبح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن في أوامر مستشار الإحالة ووضع بها نص عليه في المادة ١٩٣ أ ج ومن يفسر أن يكون لها لا ترد إلا على الطعن في الأحكام (نقض ١٣ ١٩٦٦/٦ أحكام النقض من ١٢ ق ١٢٩)

(٦) نقض ٢/٦ ١٩٥١ أحكام النقض من ٢ ق ٢٤٥ ، ١٠ ١٩٥٠/١٠/٦ ق ١٠ ، ١٢/٢٩ ١٩٥٩ من ١ ق ٢٢ . أن موزي لقضاء في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بالإلقاء هو سقوط الحكم النهائي بطعن منه بالنقض ، مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، وإذا كان ذلك فإن الطعن المقدم من النيابة العامة في حكم المدكور يعتبر سائطاً بساوطه (نقض ٢/٢٩ ١٩٦٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٠٩)

(٧) في غابر من ٨٥٩ نقض ١٩٧١/٦/٢٢ أحكام النقض من ٢٢ ق ٧٣ .

(٨) نقض ١٩٧٨/١١/٩٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٩٠ . فالنص على الحكم بالخطأ في تعليق القانوني يجوز استئنافه ولا يصبح الطعن فيه مباشرة بطريق النقض (نقض ١٩٥٥/١/١٩ أحكام النقض من ٦ ق ١٤٧ ، ١٢/١٢ ١٩٥٤ ق ٨١) . وعلى كالم الطعن في الحكم الاستئنافي الذي قضى به من قبل أن يكون استئنافاً منهم شكلاً فإنه لا يجوز لمتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم الابتدائي

من آخر درجة فلا يجوز الطعن فيه كالحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى ويموت المحكوم عليه مبعود مستباح فقد كان أمامه طريق إصلاحه بعرضه على محكمة الدرجة الثانية ولا يصبح له أب يترك هذا الطريق اهدلا في استعمال حقه ثم نجا إلى طريق استغفر (٨ مكر) * وحيث بسند طريق الاستئناف وهو طريق عانى من طرق الطعن يسند من باب أولى الطعن بطريق النقض وموثر من الطعن على الحكم الجزئي القاصي يسند المتهم إلى والده أو إلى أمه بطريق النقض مباشرة لا يكون جائز (٩) * وقضى بأن مراد الشارع قد انصرف في المادة ٤٠٣ أ ج إلى وضع قاعدة عامة نسرى على كافة طرق الطعن فيسند أثرها إلى الطعن بالنقض ، إذ لا يقبل أن يكون في الوقت الذي أوصد فيه باب الطعن بالاستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجحج بقلة النصب أبرك سبب مقروحا للطعن فيها بالنقض وسوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجحج ومحكمة الحساب إذ القول بغير ذلك يؤدي للمغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير حيز وهو ما يبره عنه الشارع ويخرج عن مقصده ، فلا يتصور أن يكون الحكم الصادر من محكمة الجحج غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلة النصب ويكون في الوقت ذاته في بلا لهذا الطعن لجبر .



الذي فهم في موضوع الدعوى بادتته والذي أصبح نهائيا وحائز قوة الشيء المحكوم فيه (نقض ١٩٥٦/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٧ ، ١٩٦٢/٤/٢٢ من ١٢ ق ٩٨) ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لا يشوبه من عيوب سواء في ذلك ما تعلق بغير في الحكم أو بالنقض بالدعوى لجانية أو أن تنقض كمنصور تتبرع لاحق بجعل الوثيقة غير حاتبة حسب (نقض ١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض من ١٢ ق ٣٠) * والطعن على الحكم الصادر استئنافيا بجانبه الحكم الابتدائي بعدم جبر . لمعارضة لا يجوز أن يعتمد في حكم محكمة أول درجة (نقض ١٩٥٨/٦/١٧ أحكام النقض من ٩ ق ١٧٢ ، ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ ق ٤٥ ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ق ١٤) *

(٨ مكر) نقض ١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٤٢ وقد ورد فيه أن لنقض بسن طريقا عاديا ينظم على الأحكام وما هو طريق استئنافي لم يجزه لشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون - فإذا كان النقص قد أوصاه عن نفسه بأنه الاستئناف وهو طريق عادي حيث كان يصح استئنافه على شباب حكم من خطأ في الواقع أو القانون له جبر من بعد أن يرفع سبيل الطعن بالنقض *

(٩) نقض ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض من ٧ ق ١٥١ * ولا يجوز الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، التي تشكل في ظل الأحكام الجزئية بأن السلطة للامته من إجراء الأحكام الجزئية ووزير العدل حيا وحدهما المختصان في القضاء العسكري بالتزام بوثيقة محكمة النقض في القضاء لعادي عن مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون على واقعة الدعوى (نقض ١٩٥٦/٣/٧ أحكام النقض من ٢ ق ٣٦٧) *

حصوله من محكمة الحريات رغم أن صنادق العدالة فيها أكثر من ١٠ ورغم هذا قضى بأن يصح ومطلق وقاطع الدلالة على اجسار الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات، دون انتقاد منه أب حامي ومن ثم ملاحظ بتقييد حق المدعى بدعي في الطعن بصريح النقص في ذلك الأحكام بأي قيد و تخصيص عموم استنقص بغير محض (١١) .

ويجب أن يكون الحكم مهيأ للخصومة . فالحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى أول درجة للنقض في المنازعة من جديد لا يعد مهيأ للخصومة أو مانع من استمر في الدعوى (١٢) وكذلك لعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفه وإحالة الأورق للنيابة العامة لأجراء شئونها فيها (١٣) . والحكم بعدم اختصاص لقضاء العادي بنظر الدعوى (١٤) والحكم بعدم قبول تدخل المدعي بالحق لمدعي (١٥) والحكم بوقف السير في إجراءات الدعوى المقامة على نائب حتى يأتى مجلس الشورى في استمراء الإجراءات هو حكم غير مهيأ للخصومة (١٦) أما حيث يكون الحكم مهيأ للخصومة على خلاف ظهيرة فإنه يقبل للنقض (١٧) . فإذا حكمت محكمة الحريات خطأ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوزاتهم من الحدث ، فإن حكمها يكون مهيأ للخصومة على خلاف ظاهرة ، ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ومن

(١) نقض ١٩٧٢، ١/١٠ أحكام النقض من ٢٤ ق ٥ ، ١٩٧٢/٥/٧ في ١٤ ، ١٩٧٢/١٢/٩
١٩٧٣ من ٢٤ ق ٢٣٦ ، ١٩٧٤/٦/١٠ من ٥٥ ق ٢٥ ، ١٩٧٦/١/١٦ من ٢٧ ق ١٦ .
(١٢) نقض ١٩٧٣ ٤/٢٢ أحكام النقض من ٢٤ ق ١١٠ .
(١٣) نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ أحكام النقض من ١ ق ٢٤ ، ١٩٧٠/١/١٦ من ٢١ ق ٢٢
ومنى كان الحكم المستأنف قد قضى في ملاحقة المتهم في الأمر الجنائي باعتباره كان لم تكن
وكلا الحكم الاستئنافية لتطوّر فيه حدود بالانحداد ومانعة التقضية لمحكمة أول درجة تفصل في
موضوعها ، فإن هذا الحكم الأخير لا يعد مهيأ للخصومة ، ولا مانع من السير في الدعوى
والكسالى لا يجوز بطعن فيه بطريق النقض (نقض ١٩٦٣، ١/٢٢ أحكام النقض من ١٤
ق ٦) .

(١٤) نقض ١٩٧٢/١/٧ أحكام النقض من ٢٤ ق ٩ .
(١٥) نقض ١٩٧١/٢/١٥ أحكام النقض من ٢٢ ق ٦٠ .
(١٦) مكرر نقض ١٩٧٨، ١٠/٢٣ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٤٢ .
(١٧) مكرر ١ ق نقض ١٩٨٨/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٨
(١٨) نقض ١٩٦٠/٣/١٠ أحكام النقض من ١١ ق ٥٢ ، ١٩٦٥/٩/١ من ١٦ ق ١٠٧ .

ثم يكون البعض بالبعض في هذا بحكم جائرا (١٦) وقرار المحكمة الاستئنافية بوقف سير في الدعوى الجنائية حين انقضى نهائيا في موضوع الدعوى الابتدائية هو في حقيقته حكم قطعي وان كان صادرا قبل الفصل في الموضوع وعي منه للخصومة الا أنه يصح من اسير فيها (١٧) . وان محكمة أول درجة ادعت ما اعتبر معارضة اتهم كان لم تكن لخدمته عن حضور بجلسته الاولى لها بمر غير ولصاوها بذلك سليم تكون استغدت ولايتها بما لا يصح معه هذه الدعوى ايها لنظر المعارضه من جديد ومن ثم كان الحكم المطعون فيه اد قضي بذلك يكون منهيًا لمعصومة على خلاف ظاهره ، ويكون الطعن في الحكم المطعون فيه بصريق البعض جائرا (١٧ مكرر) .

ومن التطبيقات العملية ما قضى به من أنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يتر في دفاعه بالجلسة التي حضرها أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الحكم القيايبي الاسمي لعدم اعلانه بالجلسة اسي صدر فيها ، فانه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعيه في امام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الاجراءات هو ما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية (١٧ مكرر) . ومنى كانت المحكمة الاستئنافية قد مكنت المدعى من ابداء دفاعه فيه لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرحلة في اليوم لدى كونه محدد بنظر لدعوى أمام محكمة أول درجة (١٧ مكرر) وما كان الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة ، الا أنه لم يحضر بالجلسة المعددة بنظر استئنافه ، كما أنه تخلف عن حضور جلسة معارضته الاستئنافية دون عذر مقبول فانه لا تقبل منه بعد ذلك اثاره الدع بطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانونا لأول مرة أمام محكمة النقض (١٧ مكرر ج) . وندفع ببطلان اجراء من الاجراءات بساطة على المحاكمة لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة البعض (١٧ مكرر د) .

١٦) نقض ١٩٦١/١١/٢٠ احكام النقض من ١٢ ق ١٨٦ ، ٢١ ١٩٦٩/٤ من ٢٠ ق ١١٢ .

(١٧) نقض ١٩٧٢/٢/٢٠ احكام النقض من ٢٣ ق ٩٤ .

١٧) مكرر نقض ١٩٧٨/٤/٣ احكام النقض من ٢٩ ق ٦٥ من ٢٩ ق ٢٨ ، ١٩٧٨/١٢/٧ ق ١٨٣ .

١٧) مكرر ١) نقض ١٩٧٩/٢/٢٥ احكام النقض من ٣٠ ق ٤٢ ، ١٩٧٨ ١٢/١٧ من ٢٩ ق ١٦٦ .

١٧) مكرر ب) نقض ١٩٧٩/١ ٢٩ احكام النقض من ٣ ق ٣٥ .

١٧) مكرر ج) نقض ١٩٧٧/٥/٨ احكام النقض من ٢٨ ق ١١٩ .

١٧) مكرر د) نقض ١٩٧٦/٣/٧ احكام النقض من ٢٧ ق ٦٩ ، ١٩٧٧/٦/١٣ من ٢٨ ق ١٩٧٨/٢/٢٩ ق ٥٦ .

والسياسة المطلقة التي تنرتب على ما تقدم هي أن ما يطرح على محكمة البعض نحو الحكم الصادر من آخر درجة وحده فإن كان صحيحاً في القانون لا تستطيع المحكمة استعراض ما يسبقه من إجراءات أو أحكام مهما كانت مخدعة لقانون . فتقضى بأنه متى كلاء الطعن واردة على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، وكان قصده بذلك سليماً فإن للحكم الابتدائي يكون له حار قوة الأمر المقضي بحيث لا يحور بمحكمة البعض أن تعرض ما شابه من عيوب والا كان الطعن معطلاً عليه وهو مستبعد (١٨) .

(٣) أن يكون الحكم صادراً في مواد الجرم والجنديت (١٩) دون المحالعات إلا ما كان مرتبطاً بها ، فالمخالفات لا يحور الطعن فيها استعمالاً بطريق البعض (٢٠) ، ومسمى إصلاح الخطأ القانوني في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى هو الطعن بالاستئناف ، وأما إذا كان انحصار في الحكم صادراً من محكمة الدرجة الثانية فلا سبيل في إصلاحه (٢١) . والعبرة في تكيف الواقعة أن كانت جنائية أو حمية أو مخالعة لاحارة الطعن في الحكم دللخص هي بأنوصف الذي رفعت به ادعوى أصلاً لا لوصف الذي تفضى إليه المحكمة (٢٢) .

وإذا كونا الفصل جرائم متعددة مما يصح وصفه في انعامون بأكثر من وصف كالمخالعة وصحة في وقت واحد أو كانت المخالعة مرسطة أمام الارتباط بالمجسدة بحيث لا تقبل الجريدة فإن الحكم الصادر في المخالعة يصح أن يكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن المجسدة معاً (٢٣) .

-
- (١٨) نقض ١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض من ٢١ في ١٩٨ ، ١٩٧٣/١١/١٩ من ٢٤ في ٢١٢ .
 (١٩) ١٩٧٢/٢/٢٨ من ٢٢ في ٥٩ ، ١٩٧٣ ١/٢١ من ٢٤ في ٢ ، ١٩٧٨/٢/١٣ .
 (٢٠) حتى لو كان المتهم حدثاً والمقرب له أيضاً يوقع كل المتهمين الأحداث (نقض ١٩٧٢/٢/٢٠)
 (٢١) مجسدة الوعد الذنوبية ج ٣ في ١٣٥ .
 (٢٢) مكرر نقض ١٩٧٦/٢/٢٣ أحكام نقض من ٢٧ في ٥٧ .
 (٢٣) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض من ٢٠ في ١١٥ ، ١٩٥٩/٤/٩ من ٧ في ١٤٧ .
 (٢٤) رجع بلد ٤١٥ من هذا المثلث .
 (٢٥) نقض ١٩٧٢/٤/١٦ أحكام النقض من ٢٣ في ١٢٦ ، ١٩٦٩/٥/١٢ من ٣٠ في ١٣٦ ، ١٩٦٩/١٢/٢٦ من ١٢ في ١٢٤ .
 (٢٦) الحكم الصادر في الأشكال يجمع حكم الصادر في موضوع انهوى الجنائية من حيث حواد أو علم جواز طعن فيه بطريق النقض (نقض ١٩٥٦/١٠/٢٩)
 (٢٧) أحكام النقض من ٧ في ٢٩٨ .
 (٢٨) نقض ١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض من ٧ في ٧٥ ، ١٩٦٩/٦/٩ من ٢٠ في ١٧٥ .
 (٢٩) ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ في ٢٢٨ ، ١٩٧٢/٦/٢٥ من ٢٣ في ٢١٢ .

ومضى بوافقت اشروط السابقة في الحكم المراد الطعن فيه بطريق النقض بالنسبة الى متهم معين قد مركزه في الدعوى يكون قد حدد نهائيا ولا يرتبط بعينه من المتهمين (٢٤) . والمصلحة شرط لازم في كفي طعن - اذا تمت - لا يكون الطعن مقبولا ، وان كان ذلك وكان الطعن قد استأنف الحكم ونقض بقول استئنافه شكلا فانه لا يكون له ثمة مصلحة في السعي عن ورقة اعلان الحكم حلوها من بين وصف التهمة ولعقوبة المقضى بها (٢٤ مكرر) .

٣٦٥ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

نصت مادة ٢٦ من قانون النقض على انه «لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا اسي عليها مع السير في الدعوى» . فلم يجر ائتماع لطعن في هذه الأحكام (٢٥) ، ومثالها ما يتعلق بمسائل الاثبات أو بسبر الدعوى كالمى تقضى بإيقاف الدعوى المدنية (٢٦) أو رفض دفع بطلان حكم غيابي وتحديد جلسة لنظر الموضوع (٢٧) ، وذلك ان الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع لا تكشف عن وجه الرأي في الدعوى المطروحة وقد يكون للحكم النهائي في صالح من لا يرتضيها (٢٨) . كحكم صادر في دفع بصحة تفتيش أو بصحة اجراء تحقيق وتحديد جلسة نظر الموضوع ثم يصدر الحكم في التهمة بالبراءة .

وقد امتنعت ائتماع من القعدة مخالفة الذكر لأحكام التي تصدر قبل

(٢٤) نقض ١٩٥٤/٣/٢ أحكام النقض من ٥ ق ١٣٤

(٢٥) مكرر نقض ١٩٧٨/١/٩ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٣٣

(٢٥) دمج في تقسيم الأسكام بنه ٢٩٩ من حد المؤلف ، وكذلك الأحكام الصادر ايها في

بنه ٣١٤

(٢٦) نقض ١١ / ١ / ١٩٥٤ أحكام النقض من ٦ ق ١٨ ، ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٧ من ٨ ق ٢١٥ ،

٢ / ٣ / ١٩٧٠ من ٢٦ ق ٥٦ .

(٢٧) نقض ١٦ / ١ / ١٩٥٩ أحكام النقض من ٢ ق ١٩٨ . ولأحكام الصادرة في طلبات

رد القضاء في المواد الختائية هي أحكام صادرة في مسائل مرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة

لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استمستقلا (نقض ١٩٥٧/٢/٥ أحكام النقض من ٨

ق ٥٨) .

(٢٨) ولا يجوز الطعن في الحكم الاستئنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي للقاضي بعدم

قبول المصلحة ما دام باب استئناف الحكم السالف الذكر في الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم

اعلان التهم به (نقض ١ / ٥ / ١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٦٩) .

لفصل في الموضوع ويمررت عليها مع السير في الدعوى مدار النقض فيها استنفالا رغم انها غير مهيأة لخصومة في موضوعها والمقصود هنا الاحكام التي تسمح للسير في الدعوى الاصلية^(٢٩) ، كحكم صادر في دفع بعدم قبول الاستئناف سكاك لرفعه بعد ميعاد^(٣٠) ، أو حكم يقبل دفع بالتقادم أو بعدم حوار نظر للدعوى لسبب انقضاء الفصل فيها أو حكم صادر بتأييد الحكم الجرائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في موضوع الدعوى في عبء ختم واعتبر محصوريا بقوة القابض عليه للمادة ٢٣٩ أ ج ، وكان باب استئناف الحكم الصادر في الموضوع قد انسد أمام المتهم لاعلاجه به لتقصه وانقضاء ميعاد الاستئناف ، فان مثل هذا الحكم وإن لم يبه الخصومة يسمح من السير في الدعوى^(٣١) . وإذا كان الحكم في الدفع منه للخصومة رغم ان ظاهره يدل على العكس فإنه يجوز الطعن فيه بطريق استعصاء ، ومن ذلك حكم قضى بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم على أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الصادر^(٣٢) . والحكم بعدم الاحتصاص الصادر من محكمة الجناح يهملها للخصومة على خلاف ظاهره ، إذ كان سوف يقابل حتما من محكمة الجبايات بعدم اختصاصها فيما لو رفعت اليها الدعوى^(٣٣) .

٣٦٦ - الاحكام الغيابية

قرر المشرع بالمادة ٣٢ من قانون المقض أنه لا يقبل الطعن بطريق المقض في الحكم ما دام الطعن فيه بصريق المعارضة حائرا^(٣٤) . وأقصحت المادة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية عن مرد هذا الحكم بأنه ما دام هناك سبيل عادي للطعن في الحكم يحصل معه انقضاء الحكم أو تعديده فإنه يجب انتظار استنفاد هذه الوسيلة قبل الالتجاء الى طريق بالنقض وهو طريق غير عادي ، وإذا كان الحكم غيابيا بالنسبة الى المتهم فلا يجوز ادعاء أن طعن فيه

(٢٩) نقض ١٩٥٧/٢/٥ أحكام المقض من ٨ في ١٩٥ .

(٣٠) نقض ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام الطعن من ٧ في ٢٥ - ١٩٦٦/١٢/٨ من ٢٠ .

٢٨ .

(٣١) نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام الطعن من ٨ في ١٩٦ .

(٣٢) نقض ١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام الطعن من ٢ في ١٥٣ .

(٣٣) نقض ١٩٦٩/١١/٣ أحكام الطعن من ٢٠ في ٢٣٨ - ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ في ٢٠٩ .

(٣٤) نقض ١٩٧٣/١٢/٢٢ أحكام الطعن من ٢٤ في ٢٥٨ .

إلا بعد الحكم في معارضة أو عوات ميعادها (٣٥) . وكذلك الحال إذا صدر الحكم حصوريا اعتباريا ولم يعلن المتهم لأن باب المعارضة في هذا الحكم مأ برال مفتوحا (٣٦) . ولكن صدور حكم نهائي بالنسبة إلى أحد المتهمين يؤدى له بالنقض فيه بلا توقف على انفصل في المعارضة المرفوعة من منهم آخر صدر الحكم بنسبة إليه غيابيا أو حصوريا اعتساريا (٣٧) . وللمبرة في معرف ما إذا كان الحكم حضوريا أم غيابيا من بحقيقه الواقع بصرفه بنظر عما قد يوصف به الحكم خطأ (٣٨) . فالنقض المرفوع من النيابة عن حكم صدر غيابيا يبيد حكم مستأنف بحبس منهم ولم يفس بعده لا يكون مقبولا (٣٩) . لكن إذا كان الحكم المظنون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة فإنه لا يعتبر أنه أصر بالمتهم حتى يصح له أن يمارس فيه ويرتب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ عوات ميعاد المعارضة بالنسبة لمتهم (٤٠) . وإذا كان الحكم المظنون فيه قد صدر غيابيا ، إلا أن الطعن فيه بطريق المعارضة غير حائر ، فإن لطنس فيه بطريق النقض يكون جائزا (٤١) .

وسرى القعدة السابقة عن المسئول عن الحقوق المدنية والمسمى بها ، عند طعن أيهما بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى بعين وقع السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة أو يعوت ميعادها (٤٢) لأن طرح الاستعوى

-
- ١٣٥ نقض ١٩٥٨/٥/٢٦ أحكام لنقض من ٩ ق ١٤١ ، ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٠ ق ٥٥ .
 (٣٦) ويكون الطعن بطريق النقض لمر جائز (نقض ١٩٧٢/١٢/١٨ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٣١٧ ، ١٩٦٢/٥/٢٩ ، ١٣ ق ١٢٩ ، .
 (٣٧) نقض ١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٦١ .
 (٣٨) نقض ١٩٧٢/١١/١٥ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٣١٢ ، ٢٩ ق ١٩٦٢ ، ١٣ ق ١٢٩ ، ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ق ١٥٤ ، ١٩٥٧/٢/٥ ق ٢٦ ، ١٩٥٧/٦/٢ ق ١٥٥ . وراجع قواعد المظنون والمبني في هذا المؤلف .
 (٣٩) نقض ١٩٥٢/٧/١ أحكام لنقض من ٢ ق ٤٤ ، ١٩٥٣/٢/٩ من ٤ ق ١٨٣ ، ١٩٥٦/١٨ من ٢ ق ١٧٦ ، ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ ق ٦٥ .
 (٤٠) نقض ١٩٥٢/١٢/٩ أحكام لنقض من ٢ ق ٨٨ ، ١٩٥٨/٢/١٧ من ٩ ق ٥٦ ، ١٩٧٤ ١١/٢٥ من ٣٥ ق ١٦٦ .
 (٤١) نقض ١٩٧٢/١٢/٢٨ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٣١٦ .
 (٤٢) نقض ١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٦١ ، ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ق ٢٣٨ ، ١٩٥٢/٦/١٤ من ٣ ق ٤١٢ . وعكس هذا في ظل قانون تعقيق الجنايات الإلهي المسمى بالنقض ١٩٥١/٢/١٣ أحكام لنقض من ٢ ق ٢٤٠ .

الجنائية على بساط البحث أمام محكمة الموضوع قد يردى الى انقضاء هذه المبراة ، ويكون لظن غير صالح للحكم فيه طالما ان الواقع الجنائية التي هي أساس المسؤولية المدنية لا تزال موضع البحث (١٣) .

بيد أن المشرع استثنى من القاعدة سالمة الذكر الحكم الصادر من محكمة الجديرات من غيبة المتهم معناية وأجار للسياقة العامة والمضى بالحقوق المدنية واستثنى عنها كل فيما يختص به الظن فيه بطريق انقضى (م ٣٣ من قانون القصر) (١٤) ، هذا لأن ذلك الحكم يعنى قائما حتى سقوط العقوبة بمضى المدة ولا يستعطف قبل ذلك الا اذا قبض على المتهم ، وحتى لا يصحار لخصوم من جراء نقاء الحكم القيايى مطلقا مدة طويلة لا يعرف مداها بسبب هروب المتهم أخير لكن منهم الظن فيه بطريق انقضى فيما يتعلق بحقوقه .

٣٦٧ - حالات انقضى

أيدت المادة ٢/٣٠ من قانون القصر حالات انقضى بطريق انقضى وهي (أ) اذا كان الحكم المطعون فيه مسببا عن مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله (ب) اذا وقع في الحكم بطلان (ج) اذا وقع في الاجراءات بطلان أثر في الحكم . وتكلم على كل حالة منها .

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مسببا عن مخالفة للقانون مهمة محكمة القصر هي الإشراف على أعمال القديون أعمالا سميما تتجسد المادي والقانونية ومن ثم يقتصر اختصاصها على هذه المسائل فقط ، فلا علاقة لها بوقائع الدعوى وما تستلزمه محكمة الموضوع . فلا يختص محكمة القصر بالنظر فيما يكون لغرض فيه مسبا على تقدير لوقائع الدعوى ويحتاج لتحقيقات ، كتقدير أقوال الشهود وغيرها من الأدلة المطروحة ، وكل ما يشترط أن تكون الأدلة لها أصل في الأوراق وأن تتلاءم الأسباب التي يبنى عليها الحكم مع المتطرق .

(١٣) نص ١٩٦٦/٣/٦ أحكام القصر من ١٢ في ٥٤ ، ٢٢/٣/١٩٦٦ من ١١ في ٥٧ .
(١٤) لا تجيب المادة ٣٣ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بالحكم عليه الظن بالانقضى في الأحكام القبية الصادرة من محكمة الجديرات ، نص ١٩٦٩/٥/٣٦ أحكام القصر من ٣٠ في ٥٧ .

وقد نص في المادة الأولى من بيان الحكم على مخالفة لقانون أو على خطأ في تطبيقه (١٥) أو في تأويله ، وإذا أمعن النظر في هذه الصورة لوجدنا أن الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله هو في الواقع مخالفة للقانون أي - سواء الاعمال أو أيم لأمن القانوني - والمقصود بالقانون هنا هو القانون المعنوي والقوانين الخاصة التي تنشأ جرائم وتضع لها عقوبات (١٦) .

فالمحكمة النقض أن تراقب صحة وصف لافعال التي تست أمام محكمة الموضوع ، كاعتبار الواقعة سرقة لا حيازة أمانة أو انحرافه مرويراً في أوراق عرقية لا رسمية ، كما أنها تختص بالنظر فيما إذا كان العمل الذي اتسم محكمة الموضوع وقوعه ينطوي تحت نص من النصوص القانونية من عممه ويطبق تطبيق ذلك النص وتفسيره .

(٢) إذا وقع في الحكم بصلاب أي اعادة إلى تكون فيها الحكم ذاته باطلا كقسم حقه في ميعاد الثلاثين يوماً التي نص عليها القانون أو نقص بعض البيانات التي يرتب عليها تهمين بالمثلهم أو بالمحكمة التي أصدرته أو الواقعة التي صدر بشأنها (٤٧) . أو كانت أسمايه قاصرة عمسب يتطعن القضاة منها (٤٨) والقصور في التفسير الذي يتسبب له وجه العنصر في الصادرة على وجوه النص الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون (٤٩) .

(٣) إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم ، وهي الإجراءات التي يرتب على بطلانها جواز الطعن بطريق النقض وهي التي تتم أثناء التحقيق الابتدائي أو المحاكمة ويسى عليها الحكم وتكون ذات أثر فيه ، فإن لم يكن

(٤٥) قضاء المحكمة الاستئنافية نهائياً في الاستئناف المرفوع من النيابة بتأييد الحكم - شأنه اللامي بحسب الحكم شهراً مع الشغل لم قضائها في استئناف الحكم بوقف كهيئة عدم الطعنة ، هو خطأ في تطبيق القانون . نشأ عن تهمته المحكمة للدعوى الواحدة بالنقض مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف الحكم ، وتصحيح هذا الخطأ لا يتطعم لأي تقدم موضوعي إذ قالت محكمة الموضوع كأنها من حيث ثبوت التهمة نادى إلى المطعون عليه ويتمتع نفس التكمين للمعروض لهما والحكم بمنتهى القانون (بنقض ١٢/٢٠ ١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ من ٢٤٧) .

(٤٦) محمود مصطفى من ٥٣٦ ، وزوف من ٧٤٩ ، على عبد ببالى ج ٧ من ٥٢٤ .

(٤٧) نقض ١٩٧١/١/٣ أحكام النقض من ٢٢ ق ٣ .

(٤٨) فريجاتيل من ٣٣٣ .

(٤٩) نقض ١٩٦٢/١/٢ أحكام نقض من ١٣ ق ٦ ، ١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ ق ٢٤٤ .

لها أثر فلا محل لبعض الحكم (٥٠) * وقد سبق بيان قواعد بطلان الاجراءات الجنائية وانتزعة بين الأحكام المتصلة بنظام العام والأحكام الجوهرية المتعلقة بصالح المصنوع والأحكام غير الجوهرية وسقوط الحق في التمسك بالبطلان (٥١) * والمقصود بالاجراءات ههنا تلك الخاصة بأمر دونه على ما سبق البيان في شروط الأحكام التي يحوز فيها الطعن بلبعض الصور المستتعة التي ذكرناها *

ومن قضاء المقض أن المحل في مسائل واقعية وفي تقدير الدليل هو مما تستعمل به محكمة الموضوع غير معتب (٥٢) * ونسب جرم تحقيق عمالة الصوء وامكان الرؤية لا تجوز اثارته لأول مرة لعدم محكمة المصن (٥٣) * والادعاء بأن المحس عليه شخصية وهمية استنادا الى عدم مثوله أمام المحكمة هو دفاع موضوعي (٥٤) * ولا يجوز اثاره السابق بين الدليسي القول والفي لأول مرة أمام محكمة المصن (٥٥) * وبمعييب التحقيق لدى جري في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا بطلان عمل الحكم او الصرة في الأحكام في باحراءات المحاكمة وبالتحققات التي تحصل أمام المحكمة (٥٦) * وإذا كان الطعن لم يدفع ببطلان المصن ولتفتيش أمام

(٥٠) فتبين الطعن على عدم توثيق محضر الجلسة لا يوجب ما دام أن الطعن لا يدعى أن الاجراءات التي قد تمت هي ما هو ثابت في المحضر وما دام الحكم موقفاً : قضى ٢٥/٣/١٩٥٢ أحكام النقض من ٣ و ١٨٩) - وأيضاً وجود خطأ مادي في ذكر اسم معام في منهم بدلاً من المعام الذي حضر عنه : قضى ١/٨/١٩٥١ أحكام النقض من ٢ ق ٨١) - وكذلك ذكر اسم مستشار في حكم بدلاً من المستشار المذكور اسمه في محضر الجلسة : قضى ٢٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض من ٢ ق ٢٦٦) -

(٥١) راجع لباب الرابع من الكتاب الثالث من هذا المؤلف * وقد قضى بأن طلب نقض الحكم استناداً الى المادة ٣٤٦ مرافعات لا يصلح ، إذ لا تكفل قانون الاجراءات الجنائية بتنظيم صحة الأحكام الجنائية وبطلانها : قضى ٢٤/٢/١٩٥٢ أحكام النقض من ٤ ق ٢٢ و ٢/٢/١٩٥٢ من ٢ ق ١٩٦) وقضى بأن التمسك ببطلان قرار الإحالة الى محكمة ابتدائية ملغى عن بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع يبطلان اجراء عن الاجراءات المتباعدة على المحاكمة لا تقبل من بينهم : اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض : قضى ١/١/١٩٥٧ أحكام النقض من ١ ق ١٠) *

(٥٢) نقض ٢/٤/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦١)

(٥٣) قضى ١/٢٨/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٥)

(٥٤) نقض ١٦/٤/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٥٠)

(٥٥) نقض ١٠/٦/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٠٥)

(٥٦) نقض ٩/١/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٠٦)

محكمة تسمى حوجة فانه لا يقبل منه أن يشير هذا الدعوى أمام محكمة النقض لأيه من الدعوى القانونية التي يحتلظ بالواقع (٥٧) .

وقد اعتبر المشرع أن الإجراء الذي أوجبها القانون أثناء سير الدعوى قد روعيت ، ولا جرم أن تكون قد حوت أثار اثبات العكس وجبته فرق بين حالتين (م ٣٠ من قانون النقص) ، الأولى أن يكون الإجراء المدعى به مخالفة ثمة بمحض الجلسة أو الحكم وعندئذ يحق لصاحب الشأن أن يثبت هذه المخالفة بكافة طرق الاثبات . ولأخرى أن يكون الإجراء المدعى به مخالفة قد أثبت محضر الجلسة أو الحكم فيصير أنه قد تم ولنق ما جاء نأيها ولم يدعى مخالفته أن يطعن فيه فالتروير (٥٨) .

المبحث الثاني

إجراءات الطعن

تخلص إجراءات طعن بالنقض حسبما يبين من مراعاة استصوص التي تناوبها بالنقض في موعد محدد وبمقدم أسبابه للطعن ويداع كماله . وسلك على كل إجراء منها بعد بيان من له حق الطعن .

٣٦٨ - من له حق الطعن

لكل من الخصوم أمام المحكمة الجنائية حق الطعن بالنقض فيما يتعلق بحقوقه متى توافرت إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٠ من قانون النقص . بعد نصت على أن « لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه وحسول على الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقص » ، ولا يجوز الطعن من يدعى بالحقوق المدنية واستول عليها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية . وقد قررت محكمة النقض أن الأصل في الطعون عامة أن المحكمة لمصنوع أمامها لا سطر في طعن تم برفعه صاحبه ولا تحاور موضوع الدعوى في النظر ولا ينفذ من الطعن إلا من دفعه ولا يعتد أثره إلى غير ذلك ، وذلك كنه طمقا بماعده استقلال طعون ومعدة لأثر استنبى للنقض (٥٨ مكر) . وسحب أن يكون مهني الطعن خاصاً بشخص الطاعن ومن ثم فلا يحق لـ

(٥٧) نقض ١٦/٢/١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٣ في ٨٧

(٥٨) نقض ١٦/٢/١٩٦٩ أحكام النقض من ٢ في ٢٦٧ ، ١٦/٢/١٩٧٢ من ٢٣ في ٥٤ .

١٦/١/١٩٧٩ من ٣٠ في ١٢ .

(٥٨ مكر) نقض ١٦/١/١٩٧٦ أحكام النقض من ٢٧ في ١٨٩ .

المنسك بطلان إجراءات منصفة بعينه من الخصوم في الدعوى (٥٩) ، ولا يكفي أن يكون المصالح حصصا في الدعوى الجبائية أو المدنية وإنما يمين قيام مصنعة من الطعن في الحكم (٦٠) عملا بمصلحة التي تقضي بأنه حيث لا مصنعة ولا دعوى (٦١) ، فيشترط لقبول الطعن ومصلحة المصالح التي تقضي بأنه حيث لا مصنعة ولا دعوى (٦٢) ، ومما لا يوافق هذه الصفة أن يكون طرف في الحكم المظنون فيه (٦٣) ، والطعن بالنقض في المواد الجبائية حق شخصي لن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصنعه وليس لاحد غيره أن يسوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه (٦٤) .

ويعتبر حق استيابة على الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى الجبائية، خلا يجوز للطعن في حكم صدر في الدعوى المدنية مهما أبس على خطأ في تطبيق لقانون ، ولا يشترط أن يكون الطعن في غير مصالح المتهم لأن صفة الاستيابة العامة كوكيلة عن المجتمع يحير لها الطعن في الحكم لمصلحة المتهم (٦٥) .

- (٥٩) نقض ١٩٥٦/٤/٢٣ أحكام النقض من ٧ في ١٧٧ ، ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٠ في ١٦٢ .
(٦٠) طالعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي يتولى فيها الحكم لا يمين من لا شأن لهوا لبطلان ، نقض ١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض من ٢٤ في ٢٤٦ ، ١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض من ٢٩ في ١٩٦ .
لذا كانت المحكمة لم توقع على طعن إلا عقوبة واحدة هي عقوبة الجرمية الأشد فلا مصلحة للطعن في التي على حكم بأنه لم يحقق المدعى بالتصديق الدعوى يعنى عدم بالنسبة للمجربين الآخرين المرتبطين (نقض ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض من ١٤ في ٩٣) .
ولا مصنعة للمتهم فيما يتجره من مخالف الحكم الصل في الدعوى المدنية بخلافه عدم أن مثل هذا الطعن يكون من المدهي باحقوق المدنية وحده (نقض ١٩٦٥/٥/١٧ أحكام النقض من ١٦ في ٩٤) .
ولا يشترط نقض الحكم المظنون عليه الذي لم يكن حوفا فيه لعدم استيابته الحكم الاستيابي (نقض ١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض من ١٩ في ١٥٦) .
(٦١) نقض ١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض من ١١ في ٥٤ ، ١٩٧٠/١١/٢٢ من ٢١ في ٦٢٩ .
خلا جدي للطعن من كتمتك بدخال شخص آخر في الدعوى طالما أن ادخال ذلك الشخص منها لم يكن ليحول دون مسألة الطعن على جريمة التي دعى إليها (نقض ١٩٧٩/٦/١٠ أحكام النقض من ٣٠ في ١٢١) .
(٦٢) نقض ١٩٧٠/١٢/٦ أحكام النقض من ٢١ في ٢٨٦ ، وليس يكفي أن يكون الطعن نقد لخصم أمم محكمة أو درجة دون ثاني درجة (نقض ١٩٦٧/٢/١٧ أحكام النقض من ٢٣ في ١٣٠ ، ١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٩ في ٢٠) .
(٦٣) نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض من ٢١ في ١٢ ، ١٩٧٨/١٠/٢٣ أحكام النقض من ٢٩ في ١٤٤ .
(٦٤) نقض ١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٠ في ٨١ ، ١٩٧١/١/٣ من ٢٢ في ٢ .
١٩٧٠/١٢/١٣ من ٢٦ في ٢٩٢ .

فمن يجر المشرح الطعن في الأحكام بصلحة معاين فقط دون الحصوم (٦٥) . وما كانت النيابة العامة هي مخازن لصحة أو اصفة في الطعن هي حصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بحسبها نسل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موحيات القانون فلها آ . طعن في الأحكام . ان لم يدر به نسله بهام مصلحة خاصة في طعن بل كانت المصلحة هي لمحكوم عليه ومن ثم فان مصلحةها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد عصى بإدائه المظنون صده (٦٥ مكرر) . ويجوز لنيابة العامة الطعن في الحكم الصادر بالتسوية الى المستول عن الحقوق المدنية اذا كان دجوه بناء على طلبها بمحكم عليه بمصروفات الدعوى (٦٦) . والطعن بالنقض يجوز لأى عضو من أعضاء النيابة الا ما استثنى بنص خاص ، كما هو انشأن بالتسوية الى الاختصاصات دستثنائية التي منحت لمناصب العام .

وللمتهم أن يعرض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والمدنية وله أن يقصر طعنه على واحدة منهما فقط . ولورثة المتهم الطعن في الحكم الصادر ضد مورثهم فيما يتعلق بالدعوى المدنية فقط . واقرار اسهم بقبوله الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية تقتصر صحته عليه ولا يمتد الى استول عن الحقوق المدنية ولو كان محكوماً عليه بالعويص متضاماً مع المتهم اعمالا للمادة ٢٩٥ مدنى (٦٧) .

وليس للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها الا انطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية (٦٨) على انه اذا كان العيب ادى يرمى به الطاعن الحكم انطعون فيه في شقة المتصل بالدعوى الجنائية وينطوى على مسائل بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم حوار رفع الدعوى الجنائية ضد المتهم - نابع الطاعن - عملا بنص م ٢/٦٣ أ ج وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمستول عن الحقوق المدنية ، فانه يكون للطاعن بوضعه مستولا عن الحقوق المدنية صفة في النعى على الحكم انطعون فيه بما اثاره في طعنه ، وهو دفع

-
- (٦٥) نفس ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض من ١٦ قى ١٢٢ .
 - (٦٥ مكرر) نفس ١٩٧٨/٥/٢٨ أحكام النقض من ٢٩ قى ٩٩ .
 - (٦٦) نفس ١٩٦٨/١/٢٨ أحكام النقض من ١٩ قى ١٧٢ .
 - (٦٧) نفس ١٩٧٨/٣/٢٠ أحكام النقض من ٢٩ قى ٥٩ .
 - (٦٨) نفس ١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض من ٢٩ قى ١٥١ .

من اسظام العام بتسليمه بولاية المحكمة فجور امارته في أية حادثة كانت عليها
الدعوى (٦٩) . ويجوز للمسئول عن الحقوق المدنية انظم من الحكم الصادر
منه بالرامة مصرودات الدعوى الجنائية بناء على ادخال اسبابه العامة له في
الدعوى . ولورثة الدعوى : حقوق المدونة والمسئول عنها الحق في انفس بطريق
انقضى في الحكم الصادر في الدعوى المدنية .

٣٦٩ - التقرير بالظن

نصت المادة ١/٣٤ من قانون انقضى على أنه : يحصل الظن بتعريف في
قسم كتاب المحكمة لى أصدرت الحكم في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم
الحصوري أو من تاريخ نقص، ميعاد المراجعة أو من تاريخ الحكم الصادر في
المراجعة .

فيسم الظن بطريق النقص ، شأنه شأن الظن بالمراجعة والاستئناف
بتقرير في قسم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، وإذا كان المحكوم عليه
مسجوناً يقرر بالظن أمام مأمور السجن (٧٠) . ولا يصح عن التقرير أي

٦٩. نقض ٣٣/١/١٩٦٢ أحكام الظن من ١٣ في ١٩٦١ ، ١٩٧/١/١٩٧٠ من ٢١ في ٢١ .
١٩٧٩/١٢/٣ من ٣ في ١٩٨٠ ، ونقض بأنه من ضرر أن الالتجاء إلى رئيس الدولة لمقر من
مقرية المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه لتنظيم من العقوبة الصادرة عليه .
والتماس اعادته منها كنها أو يفسد أو يبدلها بقوية أصف منها سجله إذ أن يكون الحكم
القاضي بالسقوية غير قابل للظن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية . ولكن إذا كان
التماس العفو قد حصل وحصل العفو فعلا من العوبة للمحكوم به قبل أن ينقض في الظن بطريق
انقضى في الحكم الصادر بالسقوية ، فإن صدور هذا الأمر يخرج الأمر من يد القضاء مما يكون
منه محكمة النقض غير مستطية ، نظري في نظر الدعوى ويقع عليها التقرير بعدم جوار نظر
الظن . وقد كان من المقرر أيضاً أن الظن من العقوبة لا يمكن أن ينقض الظن في ذاته ولا يجوز
العودة الجنائية التي تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يجوز فيما أخذ من عقوبة من يثق بكون ذلك
جميعاً . لما كان ما تقدم وكان أثر الظن في الظن ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويعد
دون الأساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الظن ذاته لا إلى سقوية الظن بها
عنه . وإذا كان بظاهر قد ملتب في أسباب طعنه نظن الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة
للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية . ومن ثم يصح القضاء بعدم جوار نظر الظن المقسم منه
بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية (لنقض ١٩٧٩/٤/٩ أحكام
النقض من ٣٠ في ٩٨)

(٧) لنقض ١٩٥٣/٦/٢٢ أحكام لنقض من ٤ في ٢٩٦ ، ١٩٥١/٥/٢٨ من ٢ في ٤١٧ .
وراجع م ٨١ و ٨٢ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ إلى شأن تنظيم المسجون . ونقض
١٩٥٦/١/٣١ أحكام انقضى من ٧ في ٢٨ وفيه قنيت محكمة النظر الظن شكلاً لعدم تمكن

اجراء آخر كالتدخل من محكوم عليه آخر غير الطماع (٧١) * أو ارسال
برقية (٧٢) أو خطاب مسجن أو اعلان على يد محضر وانما قد يسمو أيهما
كسبب لاد ميعاد الطعن أو دى على وجود قوة قاهرة وذلك حتى روائه * ولا
يدى من استقير تقديم أسباب الطعن الى عدم الكتاب فى الميعاد (٧٣) *

ويحصل التقرير بالطعن من المحكم أو من وكيل عنه ، على أن يكون
التوكيل خاصا (٧٤) وثابتا وقت استقير بالطعن والا قضى بعدم قبول الطعن
شكلا (٧٥) ، لأن الطعن بطريق استقير من شخصى متعلق بصاحبه وحسنه
يسمونه أو يلقبه بحسب ما يراهى له من المصلحة ، فليس لأحد أن يتحدث
عنه لى هذا الحق الا بأذنه ، وبهذا يجب أن يكون التقرير به فى قلم كتاب
المحكمة شخصيا أو من يوكفه لهذا الغرض توكيلا خاصا أو بمقتضى توكيل
عام يضى فيه عن الطعن بهذا الطريق الاستثنائي (٧٦) ، وإذا صدر التقرير
من محكم لم يكن حينئذ موكلا توكيلا خاصا وصدر الوكيل من اليوم الباقى
فان هذه الاجاره ، للاسفة لا تصحح استقير الباطل (٧٧) * ولا يصح تعديل
أوجه الطعن من روج محكوم عليها موقعا بأصائه دون توكيل خاص (٧٨) *
ك لا عبرة بالتوكيل الذى يصدره المحامى لكاتبه بالتقرير بالطعن (٧٩) *

والتقرير بالطعن ورقة مكتوبة من أوراق الاجراءات فى الخصومة فيجب
أن تحمل بداتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد لى يلقه

لطعن من أنواع الاجراءات التى دسها القانون بالتقرير بالطعن لسبب وجوده بالسجى وقسم
محكمة لاسباب فى الميعاد (قضى ١٦/٣/١٩٥٥ أحكام النقض من ٦ ق ٢٧ + ٢/٢ ١٩٦٧ من ١٨
ق ٨٩) *

- (٧١) قضى ١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض من ١ ق ١٢٢ *
- (٧٢) قضى ١٩٤٨/٤/٢٦ مجرعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨٣ *
- (٧٣) قضى ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٧ *
- (٧٤) قضى ١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض من ٧ ق ٤٤ *
- (٧٥) قضى ١٩٥٦/١/٢٤ أحكام النقض من ٧ ق ٢٦ + ١٩٥٤/٥/٢ من ٥ ق ١٨٩ ،
١٩٥٤/٧/٥ ق ٢٨٤ *
- (٧٦) قضى ١٩٦٢/٥/٢٦ أحكام النقض من ١٣ ق ١٢٤ ، ١٩٧٨/١٢/١٨ من ٢٩
ق ١٩٧ *
- (٧٧) قضى ١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض من ٢ ق ٤٦٤ ، ١٩٦٢/١١/٢٠ من ١٣ ق ١٨٦ *
- (٧٨) قضى ١٩٤٨/١/١٦ مجرعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٧ *
- (٧٩) قضى ١٩٦١/٦/٢/٢٨ أحكام النقض من ١٢ ق ٧٢ *

بضرورة العمل الاجرائى من صدر عنه على اوجه المعتبر قانونا ولا يجوز
تكليفه أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستبعد منه (٨١) .

وأوجبت المادة ٦٦ من قانون النقض على النيابة العامة و اذا كان الحكم
صادرا حضوريا معقوبة الاعداد ان تعرض لتعيينه على محكمة النقص مشغوعة
بمذكرة برأيها على الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ (٨١) ويجوز
الميعاد المذكور أو عدم تقديم المذكرة العامة مذكرة لا يرتب البطلان وبشرط
اراد بتحديد الميعاد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك اسباب مفتوحة الى
غير نهاية (٨٢) .

ولا يستطيع قسم الكتاب أن يستع عن قبول التقرير بالنقض إلا بسبب
عدم ايداع الكفالة على ما سئرى ، فلا يمكن لاحتجاج بقوات الميعاد أو بالاعداد
المصدحة أو لاي سبب آخر ، لأن تلك مسألة تفصل فيها المحكمة عندما يطرح
النقض عليها . وبمجرد التقرير بالنقض في قسم الكتاب في ايعاد استجدد
قانونا تصبح محكمة النقص منصبة بالنقض اتصالا قانونيا صحيحا أى أن
النقض يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد انضمام الطاعن عن رغبته في
الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون ومن أجل الذي حددته
ويرتب على هذا الاجراء الشكل دخول نفس في حوزة المحكمة وتصلها به .
ولا يبرم لاغتيال الطعن مرفوعا تكليف الطاعن بالحضور امامها ، ذلك بأن
محكمة النقص ليست درجة استئنافية تعيد عن قاضي الموضوع وإنما هي
درجة استئنافية عنها مقصور على لرقابة على عدم مخالفة القانون (٨٣) .

٨٠) نقض ١٩٦٩/٤/٢٦ أحكام النقض من ٢ و ١٠٥ ، ١١ ١٩٧٢/١٢ من ٢٢
و ٣٠٦ . يجب ان تكون موقعة من صدرت عنه في نفس ١٩٧٩/١/١٤ أحكام النقض من ٣٠
و ١٥ .

٨١) نقض ١٩٦٠/١/٢٦ أحكام النقض من ١١ و ٧٤ .

٨٢) نقض ١٩٧٢/١٢/٩ أحكام نقض من ٢٤ و ٢٣٩ ١٢ ١٩٥٩ من ١
ق ١٩٧٦ وطبقة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعداد ذات طابع خاصة بتعيينه
أعضاء دوائرها من عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية ونقض بالنقض بالحكم في أية حالة من حالات
الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تنافي نفسها غير كافية لى ذلك يستلزم أوجه الطعن
أو عيب الرأي لدى تعرضه به النيابة ، خاصة تلك الأحكام في نقض ١٩٦٨/٤/١٥ من ١٩ و ٩٧٠ .

٨٣) ١٩٧٨/١٢ من ٢٩ و ٢٠ ، ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ و ١٢٤ (.

٨٤) نقض ١٩٦٢/١٠/٢ أحكام النقض من ١٢ و ١٤٨ .

٣٧ - ميعاد الطعن

ميعاد التقرير للطعن بالنقض هو اربعون يوما محسوب من تاريخ الحكم بالحضوري^(٨٤) أو الصادر في المعارضة^(٨٥) أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة (م ٢٤ من قانون انقض)^(٨٦) ، وقد سبق الكلام على هذا عند بحث ميعاد الطعن بالاستئناف^(٨٧) - ويجب أن يكون الطاعن على علم بيوم صدور الحكم حتى يسرى لميعاد في حقه فان انتهى حد فلا يبدأ استبعاد إلا من يوم نبوت العلم رسميا بصدور الحكم^(٨٨) ، ومتى يادر لي انقض اثر عمه بصدوره تعين قبول طعنه شكلا^(٨٩) ، على أنه - كما هو الحال بالنسبة الى جميع المواعيد التي يقررها القانون - اذا قام مانع كمنوعة قاهرة يمنع الخصم من التقرير بالطعن في الميعاد فإنه يمتد حتى زوال المانع الذي عي أثره يجب التقرير بالطعن^(٩٠) ، والا نص بعدم قبوله شكلا ، وتقدير قيام العذر أو

(٨٤) وهذا ميعاد لا يضاف اليه ميعاد حياطة ، والأصل أن ميعاد المسافة يمنع حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه بريان ميعاد الطعن في صدر ١٩٧٣/٤/١٦ أحكام انقض من ٢٤ ق ١٠٨ ، ١٩٧٩/٤/٥ من ٢٠ ق ٦١ ،
(٨٥) والطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم يكن يشترط الحكم الانسحابي المناقض فيه (نقض ١٩٧١/١/٣) ، لنقض من ٢٢ ق ٣ ، ١٩٧٨/٣/١٢ من ٢٩ ق ٤٥ -

(٨٦) لغيره في تحري حقيقة تاريخ التقرير بالطعن عند لاقه أصل الورقة المعلقة له في صحيفة الودع نقض ١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٢٧ ،
(٨٧) راجع بقا ٢٤٧ من هذا الكوالف -

(٨٨) نقض ١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض من ٢ ق ٥١ ، ١٩٥٥/٣/١٢ من ٦ ق ٢٠٣ ،
وقضى بأن هذه حساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أنه يوم صدوره يعتبر ميذا له في اقتراح علم الطاعن به في يوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتقض هذه المدة مانع لهرى فلا يبدأ ميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم (نقض ١٩٦٢/٤/١٠ أحكام النقض من ٢ ق ٨٢ ، ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ ق ١٠٥ ، ١٩٧٥/٢/٢٣ من ٢٦ ق ٤٠)

(٨٩) نقض ١٩٥٣/٦/٣٠ أحكام النقض من ٢ ق ٣٦٥ -

(٩٠) حتى بان من خطاب مدير متعلق طر ، الموجه الى رئيس النيابة أن الطاعن أبدى رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وأنه قد ثبتت احوال المسعى في تقرير هذا الطعنا وعدم تقديمه في الميعاد والأمسيات خارجة عن ارادة الطاعن ، فإنه يقتضي قبول الطعن شكلا (نقض ١٩٦٨/١٠/٢٦ أحكام النقض من ١٩ ق ١٧٠ ، ١٩٥٩/١١/١٧ من ١٠ ق ١٨٨ ، ١٩٧٣/١٠/١٤ من ٢٤ ق ٢١٦) - ويجوز سفر الطاعن الى الخارج استثناء لا يتوافر به لحد المانع (نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٣٩)

المدة المأهولة هو محكمة استفسار (٩) . وعدم ايداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يصير علنا يشأ منه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن على حكم ، وتقديم الأسباب ، ويجب استقراء الطعن وتقرير الأسباب في الأجل المحدد تأسيما على الصيغة المنسبة لعدم حصول ايداع الحكم في الميعاد المذكور (١٠مكرر) ، ومن المقرر أن عرض الطاعن على الطعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن ، لأن التقرير بالطعن وتقديم أسباب له من شأن الطاعن لا المخاض (١١) . وتجاوز ميعاد الأربعة يوما يجعل الطعن غير مقبول شكلا (١٢مكرر) .

٣٧١ - ايداع الأسباب

أوجبت المادة ٣٤/٣ من قانون النقض ايداع الأسباب التي بني عليها الطعن في ميعاد لأربعين يوما استجابة بالتقرير بالطعن والا حكم بعدم قبول الطعن شكلا حتى ولو قرر بالطعن بضرورة النقص في الميعاد (١٣) . والميزة في تاريخ تقديم الأسباب هي بتعيينها إلى قسم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قسم كتاب محكمة استفسار (١٤) ، ومن ثم فصلها إلى مكتب الدائب

(١١) ولذا قلنا بأنه إذا كان اتهم يقول في طعنه أنه لم يحضر الجلسة التي حكم فيها باعتباره رعاضة كائما لم تكن وكانت الشهادتان اللتان قدمتهما في معكمه النقض يظهر من مقارنة استدلالي بالأخرى أنهما لا يورث بهما قاب طعنه يكون على نحو أساس (للنقض ١٩٥١/٢/٣ أحكام للنقض من ٢ إلى ٣٣٥ ، ١٩٥٨/٦/٣٦ من ٩ إلى ١٤٥) .

(١٢) مكرر (للنقض ١٩٧٧/٦/٦ أحكام للنقض من ٢٨ إلى ١٥٣ ، ١٩٧٥/٥/١١ من ٢٦

٩٢

(١٣) للنقض ٢٣ ١٩٧٢/٤ أحكام للنقض من ٢٣ إلى ١٣١ ، ١٩٧١/٣/١٤ من ٢٢ إلى ٥٩ .

(١٤) مكرر (للنقض ١٩٧٨/١٣/١٠ أحكام للنقض من ٢٩ إلى ١٨٥) .

(١٥) للنقض ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام للنقض من ٢٤ إلى ١٣٨ ، ١٩٥٠/١٠/٩ من ٢ إلى ١٢ ،

١٩٦٠/٢/٢١ من ١١ إلى ٢٤ ، ١٩٧٨/١١/٣٠ من ٢٩ إلى ١٧٣ . وقد جرى قضاء للنقض على أن

التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال محكمة به وإن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن

في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط ليقول : وحسب يكون من وجهة جرائية لا يقوم اجتماعها

معاقم الآخر ولا يضره (للنقض ١٩٦٢/٦/٢٠ أحكام للنقض من ١٣ إلى ١٦ ، ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ إلى ٢٠

ق ١٩٨ ، ١٩٧٣/٦/١٠ من ٢٤ إلى ١٤٩ ، ١٩٧٥/١٠/٢ من ٢٦ إلى ١٣٦ ، ١٩٧٨/١٢/١١ من ٢٩ إلى ١٩٠) .

(١٦) للنقض ١٠/٢٣ ، ١٩٥٠ أحكام للنقض من ٢ إلى ٢٠ ، ١٩٥٧/٤/٥ من ٨ إلى ٥٧ .

١٩٦٩/١/٢ من ٢٠ إلى ٢٤ .

انعام لا يسج آثره القانوني (٩٥) . ويصح أن يتم ايداع الأسبب على عدد مرات ما دامت كلها خلال الموعد الذي صر به القانون .

وما دامت مهمة محكمة النقض هي الرقابة والاشراف على تفسير القانون وتطبيقه تعين تحديد المسائل التي تطرح عليها وتكون موضع بحثها (٩٦) . ولذا فإنه لا يجوز ايداع أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في المصاد المذكور (م ٣٥ من قانون النقض) أما الأسباب الجديدة التي تضاف الى ما سبقها بعد اوعده فلا ينتم إليها (٩٧) ، فإذا كان الطاعن قد قدم مذكرة بأسباب طعنه - موقعا عليها من محاميه - وصفا بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى واحتتملها بأنه يطعن على الحكم للأسباب التكميلية التي سيقدمها فيما بعد ، غير أنه لم يعرض ، ومن ثم فإنه لا يكون قد قدم أسبابا لطلعه من المعاد القانوني وهو ما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا (٩٨) .

واقتصر الطاعن في بيان أسباب طعنه على الإحالة على أسباب طعن آخر ، يجعل طعنه خبوا من الأسباب ، ذلك أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا احرائيا شكلا ممينا فإنه يجب أن يستوفي هذا الصل الاحرائي بانه شروط صحته دون تكمله بوقائع أخرى خارجة عنه (٩٨ مكرر) .

على أنه اذا كان الحكم صادرا بالبرائة (٩٩) وحصل الطاعن على شهادة بعدم ايساع الحكم قتم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يقبل الطعن

(٩٥) نقض ١٠/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض من ١١ في ١٢٥ .

(٩٦) نقض ١٦/٤/١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ في ١٦٥ . وتفصيل أسباب الطعن بتداع معلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريف بوجهته عند النتائج الصادرة : نقض ١٠/١٠/١٩٧٦ أحكام النقض من ٢٧ في ١٦٣ ، ١٠/١٠/١٩٧٧ من ٢١ في ٢٣٢ . يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، بحيث لا لم يقتصر الطاعن في طعنه من منحة الدفاع الجوهرى الذى يقول به طعنه مذكرة المقدمة لمحكمة الموضوع وينسب على محكمة الموضوع عدم الرد عليه فان عدمه في هذا المصاد يكون غير مقبول (نقض ١٠/٢/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ في ٤٣ .

(٩٧) نقض ١٠/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض من ٢ في ١١ ، ١٠/٥/١٩٧٨ من ٢٩ في ٨٩ .

(٩٨) نقض ١٠/٤/١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ في ١٠٣ .

(٩٨ مكرر) نقض ١٠/٢/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ في ٢٠٥ .

(٩٩) لا يطعن نص م ٢/٢١ من قانون النقض على الأحكام الصادرة بالبراءة (نقض

١٠/١٠/١٩٧١ أحكام النقض من ٢٢ في ١٢٧ ، ١٠/٦/١٩٧٧ من ٢٨ في ٦٥٣ .

واسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب (١) .
وعلى الطاعى فى هذه الحالة أن يعين فى طلبه المقدم للحصول على الشهادة
المذكورة محلا مختارا فى البلده الكائن بها مركز المحكمة ليعمل فيه بإيداع
الحكم ولا يصح اعلانه فى قلم الكتاب (م ٢/٣٤ من قانون النقص) .

وقيام عمر مقبول يحول دون الطعن بالنقص خلال أربعين يوما وفقها
للمادة ٣٤ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أثره امتداد ميعاد التقرير بالطعن
ووجوب القيام بذلك أثر روال لاصح ريمد ميعاد تقديم الأصدب عشرة أيام
أخرى من تاريخ ذلك التقرير (١٠١) .

ويجوز إيداع الأسباب من الطاعى شخصيا أو من وكيله ، ويجب أن
تكون موقعة من رئيس نيابة على الأقل إذا كان الطاعى مرفوعا من اسياسة
الطامة (١٠٢) ، ومن محام مقبول أمام محكمة النقص إذا كان لطن مرفوعا
من غيره (م ٢/٣٤ ، ٤ من قانون النقص) والا قضى بتسليم قبول الطاعى
شكلا (١٠٣) . وإيداع أسباب الطعن بالنقص قبل نوقيتها من احتصى وقيل
الانتهاء إلى رأى فى التقرير بالطعن لا تكفل معه لهذه الأسباب مقوماتها مما
يعبر معه الطعن حاليا من الأسباب ويكون بذلك غير مقبول شكلا (١) .
وعدم وصوح الامضاء وعدم ثبوت أنها محام مقبول أمام محكمة النقص

(١٠٠) وهو الحال بالنسبة للطعن المقدم من النيابة العامة (نقض ١٩٧٣/١١ أحكام
النقض من ٢٤ ق ٥) .
(١٠١) نقض ١٩٦٢/١٢/٣١ أحكام نقض من ١٣ ق ٢١٤ ، ١٩٦٩/١٩/٢٧ من ٢٠
ق ٢٢٣ .

(١٠٢) نقض ١٩٧٢/١٢/١١ أحكام لنقض من ٢٣ ق ٢٠٦ فتولج الطاعى من وكيل أول
النيابة الكلية بجمعه غير مقبول شكلا (لطن ١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٤٩)
واعتداد رئيس النيابة المذكورة أسباب لطن بالنقض الموقعة من وكيل أول نيابة يقضى لقبول
الطن بالنقض (نقض ١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ٤٦)
(١٠٣) نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٢٦ ، ١٩٦٢/٩/١١ من ١٣
ق ١٢٣ - وإذا كان المعاصر لواقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه هو بداهة الذى وقع
على تقرير الأسباب المقدم من المعنى بالفرق الدية الذى يتمتع عليه طبقا لمادة ٣٥ ق ٩٦
بسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم إلا أن هذه المحاماة المهنية لا تستتبع تجريده
المن الإحصائى الذى قام به من آثاره الدنوية (نقض ١٩٦٢/١١/٢٠ أحكام النقض من ١٢
ق ٢٨٥) .

(٢٤) نقض ١٩٦٢/٣/٢٠ أحكام لنقض من ١٣ ق ٤٦ .

مقتضاء علم قبول الطعن شكلا(١) *

ولم يشترط القانون طريقا معينا لاثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في المبدأ القانوني ، إلا أن ما يجري عليه الممن من إعداد سجل خاص يتم الكتب موطئ موطئ من موطئ القلم المذكور لاسلام أسباب الطعون ورصد حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع ثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأصحاب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالا من واقع السجل متبنا الإيداع اصطياا بهذه العملية الاجرائية من كل عت ، يساير مرمى التشريع من اثبات حصول هذا الاجراء بالأوصاف ، في رسمها لذلك ولا يقوم مقام اقرار قلم الكتاب أنه ناشيرة من خارج هذا القم ، ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتها لاعتداهم ولايهم في هذا الخصوص(١٠٦) *

٣٧٣ - ايداع كفالة

حتى لا يساء استعمال الطعن بطريق المقص أوحب اشترع في المادة ١/٣٦ من قانون التقاضي ايداع كفالة اذا كان الطعن مرفوعا من مقيم قضي عليه ببراءة أو يعقوبة نكبيية(١٠٧) أو من المدعى بانحق المدين أو المستول من استقوى المدينه ويتعدد الكفالة يتعدد الطاعين ، أما اذا كانت تجمعهم مصلحة واحدة فلا يردع سوى كفالة واحدة(١٠٨) ، وأساسا النيابة العامة و يحكوم عليه بمقونة مقيدة للحرية فلا يلزم أيهما بإيداع كفالة - ويعفى

٥٠ (١) لقن ١٩٦١/٤/٣ أحكام التقاضي من ١٢ ق ٩١ ، ١٣/١/٩٦٩ من ٢٠ ق ١٧ ، ١٩٧٨/١/١٠ من ٢٦ ق ٩ ، ومن كانت المحكمة قد استندت في قضائها لتسابق جهنم قبول لندن شكلا ال اد المخاص الذي قرر بانطس هو الذي وقع الأسباب التي بني عليها الطعن متوقع غير مرفوع وأنه غير مقبول امام محكمة التقاضي ، ثم تبيح فيما بعد أن الذي وقع لأسباب من المخاصين بقوليين امام هذه المحكمة لانه يتجه الرجوع في هذا الحكم ، وانظر في الطعن من جديد (تقضي ١٩٦٨ ٢ ٢٧ أحكام التقاضي من ١٩ ق ٥٣) *

١٠٦ (١) لقن ١٩٦٠/٢/١ أحكام التقاضي من ١١ ق ٢٤ ، ١٢/١٢/١٩٦٦ من ١٧ ق ٢٢٩ ، ١٩٧٥/١/٣٠ من ٢٦ ق ١٣٩ ، *

١٠٧ (١) يجب ايداع كفالة لتصوص عليها المادة ٣٦ من ق ٥٧ بسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالتقاضي في الحكم القائل بانتدوير الوقائية لتصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون ١٨٢ سنة ١٩٦ في شأن المفعولات (تقضي ١٩٧٣/١/١٢ / ١٩٧٣ أحكام التقاضي من ٢٤ ق ١٩٩) *

١٠٨ (١) تقضي ١٩٦١/١١/٦ أحكام التقاضي من ١٢ ق ١٧٥ ، ٨ / ١ / ١٩٧٩ من ٢٠ ق ١٥٩

من الكفالة من يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بدفعه من دفع الكفالة . وقد حدد مبلغ الكفالة بخمسة وعشرين جنيها . ولا يقبل قسم الكتاب الطعن الا اذا صاحب بما يدل على الإيذاء وتعفى المدونة من هذا الإيداع وكذلك من يخفون من الرسوم انقضائية (م ١/٣٦ من قانون النقص) .

ويتعين على المحكمة الرأيا أن تقضى بمصادرة المبلغ عند انقضاء جرفه أو بعدم قبول الطعن أو بعدم جواز أو بسقوطه . فاذا كان الطعن مرفوعا من متهم في حصة محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فيجوز للمحكمة أن تحكم عليه بترامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيها اذا لم يقل طعنه أو قضى برفضه أو بعدم جواز أو بسقوطه (م ٣/٣٦ من قانون النقص) (١٩) .

المبحث الثالث

نظر الطعن

تقضى دراسة نظر الدعوى أمام محكمة النقص بحث لأثر ادعى يترتب على التقرير بالطعن واحكامات نظر المحكمة للطعن وتبين الدعوى أمامها .

٣٧٣ - أثر الطعن بالنقص واجراءاته

الطعن بطريق النقص يكون في حكم نهائي واجب التنفيذ ، ولا كان مبنى الطعن هو مسائل قانونية فلا محل لوقف تنفيذ الحكم . يسرى في هذا أن يكون الحكم صادرا في الدعوى انقضائية أو دعوى المدنية ، إذ أنه الأخير تطبق بالنسبة اليه قواعد الاجراءات الانقضائية (١١٠) وقد سمى المشرع حالة ما اذا كان الحكم صادرا بالاعتداد ، لأنه لا معنى لنظر الطعن اذا بعد الحكم .

هذا وقد نصت المادة ٣٦ مكررا المضافة الى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات لتغير أمام محكمة النقص بموجب القرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ على أنه « حصص دائرة أو أكثر منعقدة في غرفة المشورة لتفحص الطعون في أحكام محكمة الجح استنادا ، لتفحص بقرار مسبب فيما يصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا ، وعلى إحالة الطعون الأخرى لتطرحها بجلسته ، ولها في هذه الحالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية الى حين الفصل في الطعن » .

(١٩) عدم ايداع الكفالة بالكامل يقضى عدم قبول الطعن شكلا ومصادرة ما سدد عنها

(نقص ٢٢/١١ / ٢٩٦ أحكام النقص من ١١ ل ١٩٥٧ ، ١٠/١٩٦٩ من ٢٠ ل ١٧) .

(١١٠) نقص ١٩٥٠/١/٨ ، أحكام النقص من ١ ل ٢٠٢ .

ولا يرمى لاعتبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض - كما سلعت الإشارة -
تكييف الطاعن باعتباره أمامها ، لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية
تعيد عمل قاضي الموضوع ، وإنما هي درجة استئنافية ميدان عملها معصور
على الرقابة على عدم مخالفة المادون وبجهد التقرير بالملص على قسم الكتاب
يصبح محكمة النقض متعصبة بالطعن اتصالاً قانونياً صحيحاً متى قدم التقرير
في ميعاده القانوني ، ويتعين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يرمى قسم الكتاب
أو النيابة العامة بإعلانه (١١١) . ويحق لمحكمة النقض عملاً بالمادة ٣٩ أن
تحكم في الطعن وتصحح الخطأ طبقاً للقانون بخير حاسة إلى تحديد جلسة بغير
الموضوع ما دلت تصحيح الخطأ لا يقتضي التعرض للموضوع الدعوى (١١٢) .
ولطاعن أن يقرر التنازل عن طعنه ، فهذا مطلق حقه ، على أن لا يكون
معيناً على شرط (١١٣) . والتنازل عن طعن هو ترك الخصومة بترتيب عليه
وفق المادة ١٤٣ من المصاحف لتمام جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير
بالطعن (١١٤) .

وأجراءات نظر الدعوى أمام محكمة النقض تشبه من بعض الوجوه
الإجراءات أمام الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الاستئنافية من حيث أعداد تقرير
بسرعة أحد الأعضاء وتلاوته بالجلسة . بيد أنها تفتقر عنها في أن المحكمة
لا تجري تحقيقاً موضوعياً ، وهي تستمع إلى النيابة العامة والخصمين عن
الخصوم إذا دأب لروما لأن المسائل التي تطرح عليها مسائل قانونية
لا محل لكلام الخصوم فيها (م ٣٧ من قانون التقاضي) ، أي أن المرافعة الشفوية
أمام محكمة النقض حوارية لها (١١٥) . وبالتالي لا يلزم دسوة الخصوم أياً
كانت صفاتهم بإعلانهم أو إظهارهم بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن سواء
كانوا هم الطاعنون أو المظنون صدمتهم متهمين أو مدعين بحقوق مدعية أو
مسؤولين عنها لأن من لا يجب سماعه لا يلزم دعوته (١١٦) .

٣٧٤ - قيود الدعوى

تنفيذ محكمة النقض عند طرح الدعوى أمامها بقيود الأول الخصم

- (١١١) نفس ١٩٦٨/٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٢ .
- (١١٢) نفس ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٣ .
- (١١٣) نفس ١٩٦١/١١/٢٣ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٧ .
- (١١٤) نفس ١٩٧٠/٦/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩٤ .
- (١١٥) نفس ١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٨ .
- (١١٦) نفس ١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ .

الذي طعن في الحكم والآخر مقرر الطعن والأسباب التي بني عليها (١١٧) .
فما دامت مهمة محكمة النقض هي مراعاة لتطبيق السليم للقانون فإنها
لا تنظر في الحكم بآكامه بما يوجب نقض فيما يدعى به من ينسب عليه من
الخصوم من بطلان أو مخالفة للقانون أو بطلان في الإجراءات سواء بد
إلى استهم جميعا أو بعضها فقط ان تعدت . فالأصل في الطعون عامة كما
سبق ذكره ان المحكمة المظنون أمامها لا تنظر في طعن لم يردعه صاحبه ولا
مجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يمسد من الطعن إلا من رده ولا يتعدى
أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقا بقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي
للطعن (١١٧ مكرر) .

(١٦) فتتعيده محكمة النقض عند نظرها للطعن بشخص الطاعن (١١٨) ،
حتى إذا ما نهت إلى نقض الحكم المطعون فيه اقتصر الأثر فقط على من طعن
فيه ، ما لم يكن الطعن من النيابة العامة ، فلهذا نص في المادة ٤٢ من قانون
النقض على أنه إذا لم يكن الطعن مقبلا من النيابة العامة ، فلا يفسخ حكم
إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن . والعلة في استثناء النيابة وعدم التقيد بنظر
الطعن بالنسبة إليها فقط هو صحتها واعتبارها مشقة للجماعة فيجوز لها
أن تنهي على الحكم مخالفة للقانون بما يؤدي إلى تبرئة المتهم (١١٩) . وتقتصر
حقوق المدعى المدني والمستأثر على الحقوق المدنية على الدعوى المدنية فلا تنظر
المحكمة بالنسبة إليهما إلا هذه الدعوى ، باستثناء ما إذا أصيب طعن
المستأثر على حقوق مدنية على الحكم الصادر بالزامة بمصروفات الدعوى الجزائية
حتى أدخله النيابة العامة في الدعوى لهذا السبب .

واستثناء من القاعدة سالفة الذكر أيضا نصت المادة ٤٢ من قانون
النقض على أنه إذا كانت الأوجه التي بني عليها النقض تنصب بغير الطاعن
من المتهمين معه يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يقدموا طعنا
تحقيقا لحسن سير العدالة (١٢٠) . وهذه القاعدة تنص على ثلثها النص

(١١٧) قريجانين من ٣٢٤ حتى ٣٢٥ من ٨٦٤ .

(١١٧ مكرر) نقض ١٩٧٥/١١/٢ أحكام نقض من ٣٦ ق ١٩٧

(١١٨) ولا يثنى من أوجه الطعن على حكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن ١٩٧٣/١٦/٤

أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤٦ ع .

(١١٩) ولا صلة للنيابة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجزائية وحدها ؟ نقض

١٣ ١٩٦٩/٥ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٤١) .

(١٢٠) حتى كان الحكم يخبر من قد فإن الشاهد بشهادة زور ومن اجاز عند إعادة

المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد فيما سبق له إقراره من أقواله ، كما أنه من اجاز أن يختلف

نماتق عن صدور قانون الاجراءات الجنائية حيث كان يقضى الحكم بالنسبة الى من لم يقرر بالنقض وقدم اسباباً (١١١) ، ومن قرر بالنقض ولم يقدم اسباباً (١٢٢) ، ولكنها من يدعي عما جرى عليه قضاء محكمة النقض بأنها تعد نقض الحكم اذا توافرت الصلة بين الدعوى، حتى لو لم يقدموا أى طعن أو اسباب . وأوجبت المذكرة الايصاحية لقانون الاجراءات الجنائية في هذه الحالة على محكمة النقض ان تبين في حكمها من اندين ينصرف اليهم أمر النقض لأنها هي وحدها التي يجب أن يترك لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المنقوض (١٢٣) . وتنطبق محكمة النقض لقاعدة سابقة الذكر بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية (١٢٤) .

ومن قضاء محكمة النقض حديثاً أن نقض الحكم بالنسبة لأحد المدعى بالمحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة للأخر لوحدة الوقعة وحسن سير المناقشة (١٢٥) . وإذا كان السبب الذى من أجله نقض الحكم يتصل بالمتهم الذى لم يطعن بالنقض وأنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الدعوى المدنية والاحالة بالنسبة الى المطاع وإلى المتهم أيضاً (١٢٦) . وان

تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة من التقدير الهيب الأول لها فان نقض الحكم بالنسبة للمطاع يستلزم منه الحكم عليه بشهادة الزور للزياد الوكيل القائم بين المرمطين وينقض نقض الحكم بالنسبة به أيضاً . نقض ١٩٥٧/١ ٢٨ أحكام النقض من ٨ ق ٢٤ ، ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ق ٤٥ .

(١٢١) نقض ١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض من ٢ ق ٢٤٨ .

(١٢٢) نقض ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض من ٧ ق ٣١ ، ٨ ق ١٩٥٤/٥/٥ من ٥ ق ٢٢٥ . ١٩٥١/٢/١٧ من ٩ ق ٦ .

(١٢٣) نقض الحكم بالنسبة الى المطاع وإلى غيره من المدعى اذا اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعناً مستلزماً بأن تتعدد محكمة النقض الى حكمها من الذى يعتمد عليه أثر النقض لأنها هي وحدها التي يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه . نقض ١٩٧٢/٢/١٦ من ١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٢٤ .

(١٢٤) ولذا قضى بأن نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية لسبب قيام مسئولية عن التعريض وعلى كبريت ذات الوافعه مما يستلزم حسن سير المناقشة أن يكون نظر الدعوى بالنسبة الى المدعى بها . نقض ١٩٥٢/٥/٢٢ أحكام النقض من ٢ ق ٤٦٦ ، ١٩٦٧/١/٢٠ من ١٨ ق ٣ ، ١٩٧١/١٠/٢٤ من ٢٢ ق ١٣٦ ، ١٩٧٧/١/٢٠ من ٢٨ ق ١٨٤ . ونقض الحكم بالنسبة الى مسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم وان ثم يقرر الطعن الى ما اتصل به وجه الطعن . نقض ١٩٦٩/٢/١١ أحكام النقض من ٢٠ ق ٥٤ ، ١٩٧٠/٦/٨ من ٢١ ق ٢٠٦ .

(١٢٥) نقض ١٩٧٢/٢/١٢ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦٥ .

(١٢٦) نقض ١٩٧٣/١/٤ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٨٨ .

اتصاف وجه الخصم بالملكويم عليهما للآخرين يستوجب نقص الحكم بالنسبة الى لطاعن وكذلك ايتهما ولو أن كنيهما لم يقدم طعنا (١٢٧) . ومتى كان الوجه الذي نسي عليه الخصم والاحالة بالنسبة الى الطاعن لأول ينقص بالطاعن الذي اتي الذي قرر الطعن عند ايداعه القانوني فانه يتبين كذلك ينقص الحكم والاحالة بالنسبة اليه (١٢٨) .

على أن شرط ايمان حكم المادة ٤٢ أن يكون عرض الموضوع على محكمة الاعادة مقبولا ، فإن كانت محجوبة عن ظره امسح تطبيق ذلك النص . ولهذا قضى بأنه لئن كان الصب الذي شاب الحكم يتصل بالطاعن ومنهية أخرى مع تقرير الطعن إلا أنه لا محل لاعتدال المادة ٤٢ من ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ لأنه هذه المنهية وإن استأنف الحكم الابتدائي الصادر عنها إلا أن استئنافية كان بعد الميعاد القانوني وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا . والمحكمة الاستئنافية لا تنصل بموضوع الدعوى إلا اذا كان الاستئناف مقبولا شكلا (١٢٩) . وأنه وإن كان وجه الطعن ابتدئ من المسئول عن الحقوق المدنية ينقص منهم إلا أنه لا محل بتطبيق المادة ٤٢ ما دام المنهم لم يستأنف لحكم الابتدائي الصادر صدره (١٣٠) .

(٢) وكما تنفيذ محكمة النقض بشخص الطاعن ومصلحته فانها تنفيذه كذلك بالموضوع الذي يطرح عندها (١٣١) . فقد يقتصر طعن استئنافه العامة على الحكم بالنسبة الى بعض المتهمين دون البعض الآخر أو بعض اتهم فقط ان تعددت . وكذلك قد يقتصر المنهم على الطعن في جزء من الحكم بالنسبة الى بعض التهم دون البعض الآخر متى انتقلت مصلحته في الطعن . وقد نصب طعنه على الدعويين ويجوز أن يقرر المنهم بالبعض في الحكمين الصادر احدهما باعتبار معارضته كأنها لم تكن وكذلك الحكم استئنافي اعراض فيه (١٣٢) . على أن الطعن بطريق لبعض في الحكم الصادر باعتبار معارضة

-
- ١٢٦٧ (١٢٦٢/١/٢٤) أحكام النقض من ٢٢ ق ١٢٦ ، ١٩٥٥/١/٥ من ٢٦ ق ١ .
١٢٦٨ (١٢٦٢/١٠/١٤) أحكام النقض من ٢٤ ق ١٧٤ .
١٢٦٩ (١٢٦٢/١٢/٣٠) أحكام النقض من ١٩ ق ٢٢٩ .
١٢٧٠ (١٢٦٢/١١/١٥) أحكام النقض من ١٩ ق ٢٨ .
١٢٧١ (١٢٦٢/٣/١٠) أحكام النقض من ٩ ق ٢٦ .
١٢٧٢ (١٢٦٢/٢/١٠) أحكام النقض من ٤ ق ١٩٣ .

كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض منه (١٣٢ مكرر) .

وقد نصت المادة ٣٥ من قانون النقض على أنه « لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور » . وهذا لتحديد نقاط البحث الدعوية التي تقوم على فحصها محكمة النقض . وإكمالاً لذلك انصتت قررت المادة ٤٢ من قانون النقض في صلبها أنه « لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقاً بالأوجه التي بنى عليها النقض » . بيد أنه إذا كان ما ينقض من الحكم بناء على الأسباب المقدمه يكون كلاً لا يتجزأ مع إجراء أخرى فيه لم تتناولها الأوجه . فإنه استثناء من القاعدة السابقة يجوز بعض الإجراء الأخرى حتى لا يحصل تضارب بين إجراء الحكم الواحد . وهو ما نص عليه في المادة سائلة الذكر (١٣٣) ، فإذا رفضت الدعوى على التهم بمدة جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وإدانتها المحكمة في بعضها برأئته في بعضها الآخر ، فإن نقض الحكم بالبراءة خطأ في تطبيق القانون مقتضاه نقض الحكم بزمته عن التهم جميعاً لأن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد تطبيقاً للمادة ٣٢ ع (١٣٤) .

واستثناء مما تقدم نصت المادة ٣٥ من فقدها الثانية على أنه « ومع ذلك فالمحكمة أن تنقض الحكم بصلحة المموم (١٣٥) من دفاع نفسها ، إذ مبني لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفه لقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن متشككة وفقاً لقانون ولا ولاية لها بالنقض في الدعوى » (١٣٦) . ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب

- (١٣٢ مكرر) نقض ١٩٧٨/٣/١٢ أحكام نقض من ٢٩ ق ٤٥ ، ١٩٧٦/٦/٧ من ٢٧ ق ١٣٧ ، ١٩٧١/٣/٧ من ٢٥ ق ٤٤ .
- (١٣٣) نقض ١٩٦١/٢/٢٧ أحكام النقض من ١٢ ق ٥٠ ، ١٩٥٦/١/١ من ٧ ق ٢٦١ .
- (١٣٤) نقض ١٩٦٢/١/١ أحكام النقض من ١٢ ق ٢ .
- (١٣٥) نقض ١٩٧٠/١/٨ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٩ .
- (١٣٦) نقض ١٩٧٧/١٠/٣١ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٨٦ ، ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٨٥ ، ١٩٧٥/٤/١٣ من ٢٦ ق ٧٧ ، ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ ق ٢٨٧ ، ١٩٦٢/٤/١٧ من ١٢ ق ٩٤ .
- فإذا كان التهم لم ينقض في الحكم المطعون فيه فلا شك لمحكمة أن تنتقل الحكم لمصلحة من مثله نفسها خلافاً لقاعدة ٢/٣٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على رغم اتصال السبب من الحكم به وينتقل عن مخالفه لقانون تقوم على عدم ولاية المحكمة بالنقض في الدعوى وذلك لأن التهم - سياتي الحكم الابتدائي الذي صدر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرف من حكم المطعون فيه - نقض ١٩٦٢/١/٢٣ من ١٩٦٢/١/٢٣ أحكام النقض من ٣ ق ١٦٠ ، ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٠ ق ١٠٦) .

الطعن (١٣٧) • وتنعض المحكمة الحكم بالنسبة إلى الطاعن وإلى المتهم الآخر معه في الدعوى إذا انقضت سبب النقض به (١٣٨) • وحل أن حكمه هذا انقضت من تحقيق العدالة (١٣٩) • والحالات الواردة به هي رخصة استثنائية سبب القبول لمحكمة النقض على سبيل الحصر (١٤٠) • ومن باب أولى لمحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه حرثاً لمصلحة المتهم (١٤١) • وقد اشرت المذكرة الإيضاحية إلى أن حق محكمة النقض هذا لا يقوم إلا إذا كان الطعن مفعولاً شكلاً ، أي حسن التقرير به وقدست عنه أسباب جدية في البتة وأن يكون وجه الخطأ ظاهراً من الاطلاع على ذات الحكم بغير الرجوع إلى أوراق أخرى ، وإن استعمال هذا الحق معصور على الحالات التي يستفيد منها المتهم سواء كان الطعن مرفوعاً عنه أم من النيابة •

المبحث الرابع

الحكم في الطعن

٣٧٥ - علم قبول الطعن

ذكرنا أنه يجب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في موعد حده القانون وإن تم هذا بعد إتيان دعوى عدم تقيده المحكمة فإنها تعصى بعدم قبول الطعن شكلاً (١٤٢) • وكذلك إن أخرى الطعن بغير التقرير المنصوص عليه قانوناً أو

(١٣٧) نقض ١٩٧٢/٤/٢٠ أحكام النقض من ٢٣ في ٤٨ ، ١٩/٢/١٩٧٢ في ٨٨ •

(١٣٨) نقض ١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض من ٢٣ في ٧٢

(١٣٩) نقض ١٩٦١/٤/١٨ أحكام النقض من ١٢ في ٤٨ وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية نصاً على المادة ٤٢٥ القابلة للشك ٣٥ من قانون النقض أنه « من علم الأحوال التي يظهر لمحكمة وجه خطأ من مجرد الاطلاع على الحكم ليس من المقبول النقض من الخطأ المدعى فيه والى يشعق بأمره ليس لنظام العلم بما يجب على القاضي وفقاً للقواعد العامة أن يراعيها من تلقاء نفسه • وقد أقر بفتح في حكم المادة تحديد الأسباب التي تيسر لنظام العلم وتوجيه لمحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها غير لقض الحكم بدلاً من تركه عند المسألة لمصالح النظام العام وجهه • فإن ذلك قد يؤدي إلى التوسع بذكر ما يجب • »

(١٤٠) نقض ١٩٦٢/٤/٢٠ أحكام النقض من ١٣ في ٤٨ • ١٩٧٧/١/١٠ من ٢٨ في ١١ •

(١٤١) نقض ١٩٦٢/٤/١٢ أحكام النقض من ١٣ في ٤٨ •

(١٤٢) نصت المادة ١/٣٩ من قانون النقض على أنه « إذا قدم طعن أو أسبابه بعد الميعاد تحكم المحكمة بعدم قبول الطعن » وقبول الطعن شكلاً هو مفاد اتصال المحكمة بالطعن فلا سبيل إلى انحصار لقضاء الحكم في موضوعه عند شأبه من غير الخطأ في القانون ما دام الطعن غير مقبول شكلاً • نقض ١٩٧٠/١/١١ أحكام النقض من ٢١ في ١٤ •

قام به من لا صفة له فيه + وإذا تبين لمحكمة بعد قضائها بعدم قبول الطعن شكلاً ، سواء لعلم التقرير أو لعدم تقديم الأسباب في الميعاد ، وكان مبني الحكم لا يطابق لواقع فعلا معين عليها الرجوع في حكمها والفصل بقبول الطعن (١٤٣) ، ولا يجوز ، من الماد ٣٨ من قانون النقض الممارسة في أحكام محكمة النقض لاية علة مهما سميت (١٤٤) .

٣٧٦ - سقوط الطعن

إذا كان الطعن بطريق النقض لا يوقف سعيد الحكم وقد ينجأ المحكوم عليه إلى الهرب من التنفيذ ويحوز الطعن في الحكم بتوكيل منه لآخر ، رأى المشرع علاج هذه الحالة في جلاء قراره بالمادة ١٤١ من قانون النقض فقضت بأن : يستقل الطعن الرجوع من انهم محكوم عليه بعقوبة مديدة لبحرية إذا لم يتقدم لتنفيذ قس يوم الجلسة ، ويجوز لمحكمة اجلاء سبيله يكفله ، + فيشترط لأعمال هذا النص والعصاء سقوط الطعن أن تكون العقوبة مديدة لبحرية ، ولا يتقدم المحكوم عليه لتنفيذ في يوم سابق على يوم الجلسة المجددة نظر الطعن (١٤٥) . ويدهي أن تكون العقوبة واجبة السيف ، فإن أوقف تنفيذها بأمر النيابة العامة فلا يقضي بسقوط الطعن (١٤٦) . وسقوط النص هو جلاء وحوى يعنى به عني الصبغ من الهرب من تنفيذ العقوبة (١٤٦ مكرراً) . ويجوز لمحكمة النقض الرجوع عن حكمها بسقوط الطعن متى تبين سقوط التزام الطعن بالتقدم للتنفيذ قسلاً احكامها (١٤٦ مكرراً) .

٣٧٧ - رفض الطعن

تقضى محكمة النقض برفض الطعن إذا كانت الأسباب التي يبنى عليها معقود موضوع الدعوى أى هي من المسائل التعديرية التي يختص قاضي

- (١٤٣) نقض ١٩٥ / ٣ / ٢١ أحكام النقض من ١ ق ١٤٧ ، ١١ / ٨ ، ١٩٤٩ ق ١٥
١٩٧ / ١ ق ٢١ ، ٢١ ق ٢١ ، ١٩٧٤ / ٦ / ٢ من ٢٥ ق ١١٣ .
(١٤٤) نقض ١٩٧ / ٢ / ٩ أحكام النقض ٢١ ٦٦ .
(١٤٥) نقض ١٩٥٥ / ٤ / ١١ أحكام النقض من ٦ ق ٢٥٤ ، ١٩٦٨ / ٢ / ٢٦ من ٩٩ ق ٧٢
ولا يبدى الطعن لتدفع بخطاب التقدم من الماهر عن وكيله بالجلسة من شأن ساربه في مامورية خارج البلاد إلا أن ذلك لا يعد طعناً فورياً يحول بينه وبين تنفيذ التنفيذ (نقض ١٩٧١ / ٢ ق ٢٨ أحكام النقض من ٢٣ ق ٦٢) .
١٤١ مكرراً نقض ١٩٧٥ / ٣ / ٢٤ أحكام النقض من ٣٦ ق ٥٩ .
(١٤٦) مكرراً ١ : نقض ١٩٧٧ / ٢ / ٢٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٨٢

الموضوع بالنقص فيها نهائيا ، كالأحد بالقول فتأخذ دون آخر أو صرح تقرير حيدر (١٤٧) . وكذلك نقض برضى المجلس إذ كانت الأسباب متعقدة بدفع موضوع موضوعية (١٤٨) أو خاصة بالإجراءات وبمسك بها الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض (١٤٩) ولم تكن من الأوجه المنعقدة بالنظام العام (١٥٠) .

(١٤٧) وكذلك نقض في أصابة خطأ (نقض ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض من ٧ ق ٢٢٩)
أو توافر دكر الضرر من جريمة تزوير (١٩٥٥/١١/٢٩ من ٦ ق ٤١٣) أو صدور اعتراف من
أقره (١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٣ ق ١٩ ، ١٩٥٥/٤/٢٦ من ٦ ق ١٧٧ ، ١٩٥٥/٤/١٢ من ١٢ ق ٢٦٠)
أو تقدير من المتهم (١٩٥٥/١/١ من ٦ ق ١٢٦) . وعدم قيام حالة التيسر لانتهاء دعوى
الزينة ، لأن تقدير ظروف التي تلبس الجريمة وتخطيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها
تقدم حالة التيسر أمر موكب محكمة الموضوع (نقض ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض من ١٤ ق ٣٣)
العبارة في تقدير ظروف الرأى بالواقعة الجنائية ذاتها ، وحسب الحكم في وصف الواقعة لا يبرر
طلب نقضه بعبارة أن المحكمة قد نظرت في تقدير العقوبة في أوصلها كانت تحت تأثير الوصف الخاص
إلا أن كانت محكمة قد رأت بالعقوبة إلى أقل حد يسمح به القانون في حق الوصف الخاص
(نقض ١٩٦٦/١٢/٢٢ أحكام النقض من ٢ ق ٣١) .

(١٤٨) التمتع ببطان القبض من تدبوع القانونية المنعقدة بالواقع وهي لا توجد آثارها
لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها لنقض قطعية
(نقض ١٩٦٢/٢/٢٦ أحكام النقض من ١٧ ق ٥٠) . كذلك التمتع ببطان إذن القضاة
١٠/٦٠ من ١٩٦٩ من ٢٠ ق ١٩٩) . والتدفع بخلاف الذي يرفع الدعوى من تاريخ صدوره (نقض
١/٦٠ من ١٩٧٥ أحكام النقض من ٢٦ ق ٥) .

(١٤٩) كالتدفع بالمرس كعدد خارج من ربح الاستئناف أو معاوضة في المعام (نقض
١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض من ٧ ق ١٣٢ ، ١٩٥٦/٤/٣٠ من ١٩٠ ، ١٩٥٥/٥/٢ من ٦ ق ٢٣٨)
أو دفع بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة ولم يترأى أمام الدرجة الثانية (نقض ١/٢٠
١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ١٥ ، ١٩٥٦/٤/٣ من ٧ ق ١٤٥ ، ١٩٥٥/٥/٣٩ من ٦ ق ٢٠٨)
أو دفع بطلان التفتيش (نقض ١٩٥٦/١/٩ أحكام النقض من ٧ ق ١٤٥ ، ١٩٥٦/٢/٢٨
ق ٨٣ ، ١٩٥٥/٥/٣٩ من ٦ ق ٣٠٧) أو العنى على تصديقات النيابة (نقض ١٩٥٦/٤/٩ أحكام
نقض من ٧ ق ١٥٣ ، ١٩٥٦/١/٨ ق ٢٧٥) أو فصل اللجنة في الجناب (نقض ١/٢٢
١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٨٥) أو دفع بعدم حالة دفاع شرعي (نقض ١٩٥٦/٥/٢٦
أحكام النقض من ٧ ق ٢٦٢) أو بطلان إجراءات سابقة على المحاكمة (نقض ١٩٥٦/٢/١٤
حكم النقض من ٧ ق ٥٩) وكذلك دفع بعدم يوم بيع في جريمة تبديع محبوبات
١ نقض ١٩٥٥/١١/٩ أحكام النقض من ٦ ق ٢٦٠) أو دفع بعدم جواز تحريك الدعوى من المني
الماني لأنها ليست جلعة ما ولم يبين هنا من طريقة الدعوى أو الحكم (نقض ١٩٥١/٢/٢
أحكام النقض من ٢ ق ٣٥) . أو الدفع بطلان قرار الإحالة (نقض ١/٦٠ من ١٩٦٩ أحكام
النقض من ٢٠ ق ١) والدفع بطلان الحكم استئناف لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما
من تاريخ صدوره لأول مرة أمام محكمة النقض (١٩٦٧/٢/٢٠ أحكام النقض من ١٨
ق ٤٥) .

(١٥٠) ولا كانت لمؤامد الاحتصاص في المواد الجنائية من النظام العام فانه تجوز آثاره

وأخيرا ترفض الطعن اذا كان الوجه المستند اليه غير سليم من الناحية القانونية .

وبموجب نص المادة ٢٨ من قانون المقض « اذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بآيه حال لم رفضه ان يرفع طعنا آخر عى ذات الحكم لآى سبب ما » (١٥١) . وردت المذكورة الايصاحية لقانون الاحراءات الجنائية حكمه انص الى الرغبة فى كبح الطعون التى ترفع بغير ثرو ، وصريت مثلا لذلك بقولها « اذا رفع أحد الخصوم طعنا فى حكم غيابى بالنسبة لخصم الآخرى ورفض منعه لرفعه قبل أن يصمح الحكم بهائى لتجميع ، لا يجوز لهذا الطاعن أن يرفع طعنا عن ذات الحكم بعد أن يصمح بهائى بالنسبة للمدعى لآى سبب من الأسباب » . فالحكم الصادر فى الموضوع يكون قد أصبح نهائيا باستسقاء طرق الطعن . ولا كان من المقرر أن الحكم الصادر فى الاشكال يتبع الحكم الصادر فى لدعوى اجنائية من حيث حواز أو عدم حواز طعن فيه بطريق المقض ، وكان الحكم انطوى فيه قد صدر فى اشكال فى نفيل حكم من محكمة الجنايات سبق أن رفض الطعن بالنقض فيه موضوعا فان الطعن بالمقض فى هذا الحكم لا يكون جائزا (١٥٢) .

٣٧٨ - قبول الطعن /

اذا كان الطعن مبنيًا على أحد الأوجه المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون المقض يقضى بقبوله على أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محمدا (١٥٣) - مبنيًا ما يرمى اليه مقدمه حتى يتضح مدى أهليته فى ادعى

الدفع بخلافها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم (نقض ١٩٥٥/١٠/١٠ أحكام النقض من ٦ ق ٢٥٥) فإذا كان الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا فلا يبرر دثاره لأول مرة أمام محكمة النقض (نص ١٩٥٥/٢/٧ أحكام النقض من ٦ ق ٢٠٦ ، ١٧ ر ٥٥ ، ١٩٥٠ من ١ ق ٢١٧) . ربيع جازو من ٩١٧ (١٥١) نقض ١٩٥٧/١٠/٢٦ أحكام النقض من ٨ ق ٢١٤ (١٥٢) ١٩٧١/١٠/١٨ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٧٣ . (١٥٣) نقض ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض من ٢٢ ق ٣٠ ، ١٩٦٩ ٤/٧ من ٢٠ ق ٩٥ . ١٩٦٩، ٨/١٧ ق ٢٥٤ ، على أن محكمة النقض أن نقض على ما أراد منقذ حقيقة المبدأ الذى ساد الحكم حتى تصح له وجه الطعن ، فتأسس الحكم لقضاه برفض الدفع الذى من الطاعن بعدم جواز نقل الدعوى لمساخه لفصل فيها على دعوى من . انتهى أسس عيبها بطاى دفعه يعينه بالقصد فى الاستدلال (نقض ١٩٧٥/٢/٢ أحكام النقض من ٢٦ ق ٢٤) .

بالمصروحة وكونه منتحلاً تنرم محكمة الموصوع بالتصدي له يراداً به ورداً عليه (١٥٤) ولا يصح ان يسمى لعرض على ما كان يحتمل ان يبدية المتهم أمام محكمة الموصوع من دفاع لم ينده بالمثل (١٥٤ مكرر) . وتضمنت المادة ٤٣ المبدأ الذي يقضى بالآ بضار الطاعن بخصه نصبت على أنه : اذا كان نقص الحكم حاصلاً بناء على طلب أحد الخصوم غير البدية العامة فلا يصحار بطلعه (١٥٥) . واستثنت البدية العامة لما لها من صفة خاصة ومثيلها المجتمع الذي يهدف دائماً الى الوصول الى وجه الحق . وقد تكفلت بمصوص القانون ببيان ما يحكم به المحكمة في ذلك الصدد على اسفصل الآتي :

(١) اذا كان الطعن مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في طبيعه أو في تأويله تصحيح المحكمة للخطأ وتحكم بمقتضى القانون (١٥٦) . فإذا كانت الواقعة محكوماً فيها على أنها سرقة زارت محكمة النقض انها حيالة إجابة فعلها أن تصحح الوصف وتعني الواقعة وصلها الصحيح . وكذلك ان قضى الحكم المطعون فيه ناداة المتهم من واقعه غير معاقب عليها تنعى المحكمة الحكم ونصى ببراءة المتهم (م ٣٩ من قانون النقض) ، وكما اذا قضى بعقوبة أقل من المقررة قانوناً للعزيمه تحكم محكمة النقض بما تقدره ويدخل في نطاق العقوبة المقررة (١٥٧) ، وهذا يستتبع أن يكون لها حق الأحده بالمادة ١٧ ع (١٥٨) . ولا محل لاعادة انعضية محكمة الموصوع مرة ثانية لأن نقض

-
- (١٥٤) نقض ١٩٧٢/٦/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٥٦
 (١٥٤ مكرر) نقض ١٩٧٨/٥/٢٠ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٠٢ .
 (١٥٥) نقض ١٩٧٤/١/١٠ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٠ .
 (١٥٦) ومن أمثلة نقض النقض ١٩٧٢/١/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٤ ، ١٩٧٢/٢/٥ .
 ق ٢٨ - ١٩٧٣/١/٨ ق ١٤ ، ١٩٧٢/١١/٥ ق ٢٣ ، ١٩٧٨/٢/١٣ ق ٢٩ ، ٥٢ ق ٢٧ ، ١٩٧٦/٢/٢٨ ق ٧١ .
 (١٥٧) نقض ١٩٥١/١/٨ أحكام النقض من ٢ ق ١٧٨ ، ١٩٥٧/١/٢٨ ق ١٨ .
 ومن ذلك ما قضى به من أنه اذا كان ما أوردته الحكم يعيد أن الجرمين استندت إلى التهم مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التفرقة ووقتاً لعرض واحد مما يقضى وجوب انذارهما بجرمة واحدة وحكم بالعقوبة المقررة لاشخصهما طبقاً للمادة الثانية من المادة ٣٢ ع ومع ذلك اتى الحكم بالعقوبة على كلي منهما . لأنه يكون قد أسلف في تطبيق القانون ويتعين تسحيحه بمعرفة محكمة النقض .
 (١٥٨) نقض ١٩٥٥/١١/٢١ أحكام (نقض من ٦ ق ٤٠٣) .
 (١٥٨) نقض ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام (نقض من ٧ ق ٣٣٤) وبوقت تطبيق العقوبة لا نقض ١٩٧٢/ /١٠ أحكام للنقض من ٢٣ ق ١٠ .

ان الحكم في هذه الحالة مفادته أنه ليس هناك ما يفحص في الدعوى من ناحية موضوعية (١٥٩) .

فإذا كانت المحكمة بتقديرها بقاؤها انطويء قد حجت نفسها عن نظر الموضوع بأنه ينبغي أن يكون النقص مع الإحالة (١٦٠) . فإذا كان الحكم المطعون فيه ادعى نقصاً بعدم قبول الاستئناف شكلاً يكون قد أحقق في تطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلاً وما كان هذا خطأ القانوني قد حجت محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف بأنه ينبغي أن يكون النقص مع الإحالة (١٦١) .

(ب) إذا ثبت لمحكمة أن هناك بطلاناً وقع في الحكم (١٦٢) أو أنه قد وقع في الإجراءات بطلاناً أثر في الحكم (١٦٣) تنص محكمة لنقض الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته للحكم فيها من جديد مشككاً من قضاء آخرين ، ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها على محكمة أخرى (٣٩/٢ ، ٣٠ من قانون لنقض) ذلك لأن محكمة لنقض ليس لها اختصاص من ناحية الموضوع وإنما يقتصر عملها على الباحة القانونية . ومن ثم يجب أن ينظر الدعوى جهة أخرى غير الأولى التي نقض حكمها (١٦٤) والدعوى الآن لا تعاد إلى القضاء الذين أصدروا الحكم المنقوض ، فإن لم يكن بالحكمة قبضاً عليهم جاز في هذه الصورة إحالة الدعوى على محكمة أخرى .

(١٥٩) لوجانيل من ٢٢٥ . ذي قابر من ٨٦٦ .

(١٦٠) نفس ١٩٧٣/١/٧ أحكام النقص من ٢٤ ق ٨ ، ١٩٧٤/٣/١٨ من ٢٥ ق ٦٧

١٩٧٤/٢/٢٩ ق ١٨٢ .

(١٦١) نفس ١٩٧٣/١/١ أحكام النقص من ٢٤ ق ٦ ، ١٩٦٩/٥/٢٥ من ٢٠ ق ١٢٧ .

(١٦٢) نفس بأنه متى كانت التعليلات الأولية التي تقدمها محضر جميع الاستدلالات قد قدمت بما يتصور منه على محكمة النقض تحقيق ما يبرره الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه من الإسناد إذ عول في أدلة على ما قرره شاهدة الإثبات في ذلك المحضر من أنه معروف لهذا بالتركيب الإجرامية على أنه ذلك لا أصل له في الأدوار وكان هذا النوع يبرره الطاعن هو ما يجب تركه على محكمة الموضوع لتحقيقه وتقرير كونه في ما يبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها فإنه ينبغي تحقيقاً حسن مع العدالة لنقض الحكم والإحالة لإعادة المحاكمة من جديد (نفس ١٩٦٢/٥/٢٢ أحكام النقص من ١٣ ق ١٣٦) .

(١٦٣) عدم تمكن المعارضة من إبداء دفاعها لأدراج اسمها في رول الجلسة والمصادقة عليها باسم مدير لاسمها الحقيقي بشروط الحكم ببطلان في الإجراءات (نفس ١٩٦٧/١٢/٢٥) أحكام لنقض من ١٨ ق ٢٧٧ ، ١٩٧٦/٢/٦ من ٢٧ ق ٣٨ .

(١٦٤) لوجانيل من ٢٢٥ .

(ج) وقد نصت المادة ٣٩ في مبرتها الأخيرة على أنه « إذا كان الحكم المقروض صادرا من محكمة استئنافية أو من محكمة جديت في جبهة وقعت على جلسها ، صاد الدعوى الى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى لتظره حسب الأصول المادة » . وردت محكمة النقض عدة على هذا النص الى أن المحكمة الأخرى إنما فصلت في الجريمة استثناء من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن المتهم قد قارب حرية أمائها بالجمعة . فلم يكن ثم موجب لأن تسع في شأنه الإجراءات المتبادلة ، لعدم نقض الحكم وروا ل حالة التمسك ، ليس اصلومت عقاب انساني دور ارتكاب جرمته يجب الرجوع الى القواعد العامة (١٦٥) .

(د) وقد نصت المادة ٤٠ من قانون النقض على أنه « إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ في ذكر نصوصه فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقرر في القوانين للجريمة ، وتصحح المحكمة الخطأ الذي وقع » . وهذه المادة تقضي لما درج عليه قضاء محكمة النقض في شأن المعوية المبررة ، وحكمتها أنه لا مصلحة لطاعن في نقض الحكم إذا اشتملت أسبابه على خطأ قديمي ، أو كان هذا الخطأ في ذكر النصوص . وجاء بالمذكور الايضاحية لقانون الإجراءات الجنائية أنه « جرى قضاء النص على عدم قبول النص كذا كانت اواقعه الجنائية التي اثبت الحكم وقوعها تمرر المعوية المحكوم بها معها كان هناك من الخطأ في وصفها القانوني وهذه القاعدة تمررها مصلحة العمل وهي مقسرة في اشريعات الأحسية كالتشريع السلجيكى . وفي هذه الحالة لا تقتصر محكمة النقض على رفض الطعن وإنما تصحح الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه ، وتبين الوصف الصحيح في منطوق حكمها لكن تعمل أسبابه على تنفيذه في صحيفة سوابق المحكوم عليه وغيرها من الأوراق الرسمية » .

ومن هذا أن يقضى بإدانة المتهم في جريمة سرقة ليشتر دفعا بأن لواقعة اءاء أشياء مسروقة . فما دامت العقوبة المقص بها تغل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاحياء فلا مصلحة له من الطعن (١٦٦) ، وكذلك ادلة متهم بمقتوبة لجريمة ضرب بسيط عن جريمة ضرب نشلت عنه عاهة لا يؤثر فيه

(١٦٥) نقض ١٦٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض من ٧ ق ١٨

(١٦٦) نقض ١٦٥٦/٤/٢٠ أحكام النقض من ٧ ق ١٨٩

عدم بيان مدى العاقبة (١٦٧)، ولا محل لاثاره عدم تراعى سبق الاصدار فى نفس ما دامت العقوبة المحكوم بها لتدخل فى حدود جريمه القتل بغير سبق اصدار (١٦٨) ولا حدودى لاثرة الجسد حول خطأ فى اعتبار المحكوم عليه ماعلا أصليا لا شريكا فى الجريمة (١٦٩) .

فإذا انتهى الأمر الى الذى تقوم عليه فكرة العقوبة المبررة وهو انتهاء المصلحة فى الطعن فلا محل لاعمالها ، من ذلك ما قضى به من أنه لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الحدودى من انطوى فى الحكم باعتبار أن العقوبة المقتضى بها مقرر قانونا لاحدى الجرائم التى دس انطوى بها ما دام انطوى يمارع فى طعنه فى الوقعة بأحكامها التى اعتمدها الحكم وأبى تعددت أوصافها (١٧٠) - وأن لا يغير من خطأ الحكم فى تطبيق القانون أن العقوبة انقضت بها تدخل فى العقوبة المقررة بحايه حوار سلاح مجردة عن انطوى تشدد اد الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال اراءه عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد لترعت الحد الأدنى المقرر لحايه احرار اسلاح مع قيام الظرفه بتشدد الذى وقعت عليه ولم تستطع البرول أن أدنى معا برلت عنه معيلة بهذا لحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تترل بالعقوبة عما حكمت به لولا حد القيد القبولى (١٧١) .

وبموجب المادة ٥٩٨ من قانون تحقيق المحايد العرسى لا يجوز العاء بحكم بسبب الخطأ فى ذكر نص مادة لقانون المسطرة على الوقعة كذكر المادة أبى تجرم فعل السرقة بدلا من حيايه الامانة مع توقيع العقوبة عن الاخير . ويمد القضاء هذا الحكم الى أحوال أخرى منها حالة ما اد تعددت الجرائم وكبت العقوبة التى قضى بها سطوى تحت المقرر لآى من تلك الجرائم .

(١٦٧) نفس ١٩٥٦/٦/٤ أحكام انطوى من ٧ فى ٢٧٧ ، ١٩٥٦/٦/٥ من ٧ فى ٢٢٤ .
(١٦٨) نفس ١٩٥٦/٦/٣١ أحكام انطوى من ٧ فى ٤٢ ، ١٩٥٥/١١/٧ من ٦ فى ٣٨٥ .
١٩٥٥/٤/٢ فى ٢٦٠ ، ١٩٥٧/١/٤ من ٨ ن ٢٨ ، ١٩٥٧/٤/١١ فى ٤٣ ، ١٩٥٨/٦/١٦
ن ٩ ن ١٦٨ .

١٦٩ نفس ١٩٦١/١/١٠ أحكام انطوى من ١٢ فى ١٥٣ ، ١٩٦٩/١٢/٢٢ من ٣٠ فى ٢١ .
وتصنيفات أخرى فى نفس ٨ / ١٩٧٣ أحكام انطوى من ٢٤ فى ٤٦ ، ١٩٧٣/٢/٢٥
ن ٨ ، ١٩٧٣/٤/٩ ن ٦ ، ١٩٧٢/١٠/١٠ من ٢٣ فى ٢٦٦ ، ١٩٧١/١/٤ من ٢٣ فى ١٠ .
(١٧٠) نفس ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام انطوى من ٢٣ فى ١٨ .
(١٧١) نفس ١٩٧٣/٢/١١ أحكام انطوى من ٢٤ فى ٨٠ ، ١٩٧٦/١٠/٤ من ٢٧ فى ١٥٨ .

وكذلك الصورة التي يوجد فيها خطأ في التكيف القانوني للواقعة مثلا اعتبار الواقعة سرقة وهي حياة أمانة ، وكذلك وصف مرتكب الجريمة ان كان يمدّ فاعلا أو شريكا * ويتفق الفقه هذا الاتجاه ، وان كانت تبرره الحاجة انصبيه ، وذلك لأن قدد العقوبة يحلف لو نظر الى حقيقة الأفعال التي وقعت من انتمهم على وجهها الصحيح * ومثلا فرق ما بين اذا تعددت الجرائم أو كانت واحدة ، أو صفة الشخص كفاصل أو كشمريك في الجريمة (١٧٢) * ونحن من رأي الفقه الفرنسي في فقد نظرية العقوبة المبررة ، ذلك لأنه فضلا عن الحجة المتقدمة منه قد يترتب على بفض الحكم براءة النهم ، مثلا اذا قدمت الواقعة على أنها سرقة وقضى فيها على هذا الأساس ، وكان الوصف الصحيح لها هي اعتبارها حياة أمانة فإنه قد يترتب على هذا الو أعينت الدعوى الى محكمة الموضوع أن يدمع النهم بعدم جوار اثبات وجه الأمانة بالبيضة ومن ثم يحصل على البراءة *

٣٧٩ - إعادة القضية لمحكمة الموضوع

اذا نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه يعود القضية لمحكمة التي كانت مطروحة عليها قبل صدور الحكم المطعون (١٧٣) ، بزيادة أخرى : - غيرها من جديد غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة النقض (١٧٤) * وغير مقيدة كدعوى ما ورد في الحكم المقوض في شأن تقدير وقائع الدعوى (١٧٥) * ومن المقرر أن الدعوى المقوض حكمها تعود سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المقوض وتستأنف سيرها من اللحظة التي وقعت عندها ، وصبق حضور المخاض الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ، يسمع منه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عند تجديد عن الحضور أمام محكمة الإعادة (١٧٦ مكرر) * وإذا كان الحكم المقوض صادرا من الدائرة الاستئنافية أعيدت اليها للدعوى لنظر الاستئناف من جديد مشكلة من قضية أخرى (١٧٦) كأنه يطرح عليها للمرة

(١٧٣) دى ق بر ص ٨٦١ ، بوزا ٩٢٣ ، مالبون ج ٢ ص ١٢١٢ *

(١٧٤) نظري ١٧/٤/١٩٥٦ أحكام النقض ص ٧ ق ١٧٦ *

(١٧٤) نظري ١٥/٢/١٩٤٦ مجموعة لقواعد القانونية ج ١٤١

(١٧٥) نظري ١٧/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٢٥٤ ، ١٩٧٠/٥/٤ ص ٢٩ ق ١٥٥

(١٧٦) ١٩٧٦/١٢/١٩ ص ٢٧ ق ٢١٦ ، ١٩٧٨/١٢/١٠ ص ٣٩ ق ١١٩ *

(١٧٥) مكرر نظري ٣/٢/١٩٧٨ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١٧٦ ، ١٩٧٨/٥/٢٨ ق ١٠٠ *

(١٧٦) نظري ٢٤/٢/١٩٥٨ أحكام النقض ص ٩ ق ٥٦ ، ١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٧ ق ١٨٧ *

الأولى فتفصل في شكل الاستئناف وفي موضوعه (١٧٧) * ومن ثم فلا يجوز توجيه تهم جديدة به ترد في أمر الإحالة ولم ترفع الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون (١٧٨) * وأما برأى أنه إذا كان الطعن بالقضاء مرفوعاً من المتهم ذاته لا يصدر بطعنه (١٧٩) ، كصورة ما إذا صدر الحكم المفروض من دائرة استئنافية وكان الاستئناف مرفوعاً من النيابة عنه داخلة تحت المحكمة بدعوى من جديد فلا يجوز لها أن تشدد العقوبة عن تلك التي قضى بها الحكم بموجب (١٨٠) ، ولكن يجوز لها أن تناول جميع السواقي الأخرى من تقدير وقائع الدعوى وإعطاء الحادث وصفه الصحيح (١٨١) * ولكن لا يجوز لها أن تعرض للدعوى القديمة التي تمسك بها الخصوم وقضى برفضها بحكم نهائي لم يعلل قيه (١٨٢) *

وحيثما قضت محكمة النقض بأن المادة ٤٣ من قانون القضاء قد أضافت بأنه لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعيد أو تعيد الدعوى التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة من جهة الطعن لا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناءً على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعوى الجنائية ، فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتفعت فصار بذلك نهائياً في مواجعتها وحسن الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم في هذه الحالة لا يرتب عليه سوى إعادة النظر الدعوى في حدود مصلحة رفع الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تقبيلها عما قضى به الحكم السابق * ولا سبيل للفرقة عند إعادة المحاكمة بين من قبل طعنه وغيره ممن اعتمد إليه

-
- ١٧٥١ مكرر، نقض ١٩٧٨/١٢/٣ أحكام نقض من ٢٩ ق ١٧٦ ، ١٩٧٨/٥/٢٨ ق ١٠٠ *
 (١٧٧) نقض ١٩٦١/٢/١ أحكام نقض من ٢١ ق ٢٦ ، ١٩٦٨/٤/١ ق ١٩
 ١٧٨ *
 (١٧٨) فلا تفرم محكمة الاستئناف بالتردد عن سبب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له يوم نقضه ، نقض ١٩٥٧/٦/٤ أحكام نقض من ٨ ق ١٦٥ ، ١
 (١٧٩) نقض ١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض من ٥ ق ٢٤٦ ، ١٩٦٧/٥/٨ ق ١٨ ، ١١٦ ، ١٩٧٨/١٢/٢٩ ق ١٦ *
 (١٨٠) نقض ١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض من ٧ ق ٨٩ ، ١٩٥٠/١١/٧ ق ٢ ، ٤٨ *
 (١٨١) نقض ١٩٥٥/١١/٦ أحكام النقض من ٣ ق ٥٦ ، ١٩٥٧/٦/٤ ق ٨ ، ١٦٥ *
 (١٨٢) نقض ١٩٦٧/٥/٨ أحكام نقض من ١٨ ق ١١٦ *

أثر الطعن استسبب عملاً بالمادة ٤٢ من قانون النقض ، ذلك أنه إذا كان المشرع لم ينوح بهذا الاستثناء سوى تحقيق العدالة التي تأتي لتعريفه بين مراكز الخصوم استثنائه عنه وحدة لواقعة ، لأنه يتعين الالتزام بهذه القاعدة بالنسبة لدفع المتهمين من الدعوى ممن قضى بالنقض بالحكم لمصلحتهم وأن تكون المادة ٤١ العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبيلهم (١٨٢ مكرر) .

بيد أنه امتثاء من قاعدة عدم تقييد المحكمة بحكم النقض لثروت المادة ٤٤ من قانون النقض أنه « إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ونقضته محكمة استئناف وعادت انقضت إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع ، فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض (١٨٣) » . وضربت المذكرة الاستثنائية لقانون الاحراءات الجنائية لمدة لأعمال هذا النص فقالت « كما إذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون أو لسقوطه بضي المدة ، وبناء على طعن النيابة رأت محكمة النقض أن الفعل يعاقب عليه القانون - لأن حكم محكمة النقض في هذه الحالة يكون له قوة شيء المحكوم به » . وقد نصت المادة ٤٤، ٢ على أنه « وكذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع في جميع الأحوال أن تحكم بعكس ما قرره الهيئة العامة للمواد الحرائية بمحكمة النقض » .

٣٨٠ - الطعن للمرة الثانية

نصت المادة ٤٥ من قانون النقض على أنه « إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المجعالة إليها بدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع وفي هذه الحالة تنسح الاحراءات المقررة في المحاكمة عن الحرية التي وقعت » . أي أن محكمة النقض سفسب إلى محكمة موضوع إذا ما رأت نقض الحكم الصادر من المحكمة التي أحسنت عليها الدعوى من جديد بعد نقض الحكم الأول (١٨٤) ، فتتخذ بصفة محكمة حريات إذا كانت الواقعة بطروحة من

(١٨٣) مكرر) نقض ١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض من ٣٠ ق ٢١ .

(١٨٣) نقض ١٩٧٧/٥/٨ أحكام النقض من ١٨ ق ١١٦ .

(١٨٤) فإذا كان الطعن يقدم من النيابة للمرة الثانية مضموناً على أنه العيب الذي شاب الحكم هو خطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما ساءر إثباتها في الحكم فإن ذلك يقتضي بحسب القاعدة المنصوص عليها المادة ٣٩ من قانون النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح خطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جسيمة تعددها (نقض ١٩٦٢/٢/٢٧ أحكام النقض من ١٣ ق ٦٨ ، ١٩٦٥/٥/٤ من ١٦ ق ٨٧) ، ما دام أن المراء لم يرد على بطلان في

١- اختصاص محكمة الجنايات أو محكمة استئناف محكمة ابتدائية معقدة بهيئة استئنافية إذا كُتبت الواقعة المطروحة قد صدر فيها الحكم من دائرة المخالفات والجمع التسمانية . وقضاء الحكم لطعون فيه بالبراءة في تهمة وبالإدانة في أخرى ونقض الحكم لسرقة الثابتة يقتصر نظر الموضوع على التهمة لتلكم منها بالإدانة، ١٨٥) .

الحكم أو بطلان الإجراءات التي في الحكم مما يقتضي الترخيص لموضوع الدعوى (نقض ١/٢٩/

١٩٧٣ أحكام ، لنقض س ٢٤ ق ٢٦) .

(١٨٥) نقض ١/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١ .

الفصل الرابع

اعادة النظر

قد يظهر بعد الحكم النهائي في الدعوى بعض الوقائع التي لم كانت تحت نظر المحكمة عند إصدارها الحكم بدانة اسهم لتغير قضاؤها ، وتقضى الصادلة والمصلحة العامة عندئذ اعادة نظر الموضوع على ضوء ما حد فيه من الوقائع وهو ما أحد به المشرع في باب اعادة النظر وقصره على الأحكام الصادرة بالعقوبة دون تلك التي تقضى بالبراءة ولو بان فيما بعد صحة اسناد الدعوى من كان منها (١) . ويعنى السريخ عند تقريره لقواعد اعادة نظر الدعوى بأن لا يمس فيها الأحكام النهائية الا لضرورة قصوى تقضى الصادلة فيها باصدار قوتها .

المبحث الأول

الأحكام القابلة لاعادة النظر

٣٨١ - شروط الحكم

أما المادة ٤٤١ ج ١ . في فقرتها الأولى الشروط التي ينبغي توافرها في الحكم وسمى عليها اعاده نظر الدعوى وهي ثلاثة شروط تنفق والحكمة التشريعية منها :

١ - أن يكون الحكم نهائيا ، أي لا يقبل التنظيم بأي طريق من طرق الطعن لأنه متى كان باب الطعن في الحكم مفتوحا كان سبيل علاجه هو الاستئناف الى تلك الولاية ولا محل لسنوي طريق استئنافي . ويلاحظ أن المشرع قد اكتفى بأن يكون الحكم نهائيا . فلم يشترط أن يكون صادرا من آخر درجة . فمحور اعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة لحرثية والذي فوت المنهم ميعاد الطعن فيه . وبهذا يختلف مع الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض وينفق مع الحكمة من تقرير اعادة النظر .

(١) من رجاله من ٣٣٣ ، بيد جازو من ٧٣٢ هامش ١ .

٢ - أنه يكون الحكم صادرا بالعموية أي صادرا بالادانة أيا كان نوع العقوبة حتى ولو كانت مشموية بوقف السيف ، فلا تجوز إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالبراءة بهذا طريق استثنائي قصد به دفع ضرر عن المتهم وهو غير متصور إلا في النقص بالادانة .

٣ - أن يكون الحكم صادرا في جناية أو جنحة ، لأن الادانة في مواد المحاكمات ليست من الخطورة التي تدعو للمساس بالأحكام النهائية وإعادة النظر في موضوع الدعوى من جديد (٢) .

٣٨٢ - حالات إعادة النظر

حسرت المادة ٤٤١ أ ج حالات إعادة النظر في خمس ، ومن ثم فلا يمكن القياس عليها ، فم يشأ المشرع على ما سبق القول أن يجس من هذا الطريق سبيلا للطعن على الحكم الذي أصبح نهائيا . ولهذا لا يكفي لإعادة نظر الدعوى الادعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم كانت معطنة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها (٣) .

- ١ - إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قبله حيا (٤) .
- ٢ - إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم عليها . وصورتها : ان يتهم شخص بسرقة مال مصري وينقض بإدانته من محكمة بالقاهرة ثم يضبط المال مع آخر في الاسكندرية ويعترف بأنه السارق وحده ثم يدان من أجل الواقعة . فلا بد أن يكون الحكمان قد صدرتا ضد شخصين (٥) .

(٢) ارجعنا من ٣٣٥ -

(٣) نقض ١٥/٣ ١٩٦٦ أحكام نقض في ١٧ أ ١٠

(٤) آخر المشرع للمعنى احتراماً لحجية الأحكام الجنائية ألا يكفي جتنبه مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قبله حيا - كما فعل المشرع الفرنسي - بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل لدليل الجنب . بل انه ينطبق الدليل الجنب القاطع بإدانة من تمت برء المحكوم عليه أو سقوط الدليل على أدنائه (نقض ١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض في ٨ ب ٢٧)

(٥) نقض ١٩٦٧/١/٣١ أحكام نقض في ١٨ ق ٢٧ .

٣ - إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمقوبة لشهادة الزور وقتاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعونات ، أو إذا حكم بمرور ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم . إذا متى كان صدور الحكم بالإدانة مؤسساً على شهادة زور أو ورقة مرورة ثم كشفت هذه الحقيقة فليس من العدل أن يبقى حكم الإدانة قائماً (٦) .

٤ - إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة عدلية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم . وصورتها أن تقضى في دعوى رداً بناءً على عقد زواج قضي بصحته لم يمس هذا الحكم لتعقد جريمة الربا أحد أركانها .

٥ - إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قُضت أوراق لم تكن ممنوعة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه . وشروط أعمال هذه الحالة هي (١) أن لا تكون الوقائع أو الأوراق قد طرحت على المحكمة ، ومن أمثلتها اعتراف شخص أنه ارتكب الجريمة أو شاهد بأنه أدلى بمعلومات كاذبة أو ظهور أدلة علمية تعيد أن التوسائل التي استعملها الخبير لا تؤدي إلى نتائج سلبية (٧) . (٢) وأن تكون

(٦) وقد قضى بأنه لا يصح التمسك بشهادة الزور لإلغاء الحكم إذا كان الشاهد قد حكم عليه سلباً بسبب تزوير في الشهادة . ليس كان الشاهد لم يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم (لقض ١٩٤٤/٥/٣٦ مجموع القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٦٠) .

(٧) فريجنين ص ٣٤٥ . وقد ضربت المذكرة الاضاحية لقانون الإجراءات الجنائية أمثلة لذلك بحالة ما إذا ثبت بعد الحكم على مقيم أنه كان مصاباً بمرض في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان مجنوناً في هذا الوقت أو غير من القوى المبروق لدى المجنى عليه أو حتى على اتصال بمرء الأمانة . وتعد المشرع من الحالة الخامسة على ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الاضاحية أن تطلب بدلتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم منه سقوط الدليل على إدانته أو من تحصل التبعة الجنائية . فلا يمكن فيها صدور مجرم لشاهد أو منهم ، عب سبق أن أدى به أمام محكمة لموضوع بدون أن يصاحب مدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع جرتبه آتية في ثبوت براءة المحكوم عليه (لقض ١٩٦٦/٥/٣ أحكام النقض ص ١٧ ق ١٠ ، ١٩٧٠/٥/٣ ص ٢٦) وهي حالة مستحالة ورؤى بها أن تكون مبيلاً احتياطياً لتدارك ما عساه أن يثبت من صور تكتل في مع الحالات الأخرى فإثر إعادة النظر فيها ولا نملك عنها (نقض ١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٨٧ ، ١٩٦٧/١/٣١ ص ١٨ ق ٢٧) .

مجهولة من التهم لأنه إذا كان عالم بها ولم يعرض أمرها عن المحكمة فلا يصح من بعد هذا أن يتقدم بطلب إعادة النظر استناداً إليها^(٨) . (٣) وتؤدي إذا ما طرحت على المحكمة إلى براءة المحكوم عليه^(٩) .

المبحث الثاني

إجراءات الطلب

٢٨٣ - من يقبله

يقتصر هنا قبول الكلام على أحوال إعادة النظر الدعوى أن يبين من له حق الطلب ؛ فلقد فرق المشرع في هذا الصدد بين لصور الأربع الأولى السابقة للإشارة إليها والصورة الأخيرة . ففي الصور الأربع الأولى « لكل من نائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عديم الأهلية أو معوقاً ، أو لأقاربه أو زوجة بعد موته حتى إعادة استغناء » (م ٤٤٩ أ ج) . وأما في الصورة الأخيرة فإن حق طلب إعادة النظر قاصر على النائب العام وحده سواء من قبله نفسه أو بناء على صلب أصحابي لسان (٤٤٣ أ ج) . ويقتصر من هذا الشأن نهائياً لا محقق عليه^(١٠) . واستخدم في التفرقة بين الحالات هو ظهور روحه الطلب في الحالات الأربع الأولى ؛ وأن الضرورة قد تدعو في الحالة الأخيرة لأجراء تحقيقات تزيق قول تقديرهما للنائب العام^(١١) .

(٨) راجع المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية ، (نض ١٩٦٧/١/٢١ أحكام النقض من ١٨ في ٢٧ ، ونض يأى منط قبول طلب التماس إعادة النظر في حالة المنصوص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ أ ج هو ظهور وتبانع أو أوراق جديدة لم تكن معروفة عنه وقت تقيت براءة المحكوم عليه ، وظهور تدين على عاصه التهم لعنبة التي كان عليها وقت التماس البرمه له المحاكمة النهائية ، يرتب عليه قبول طلب التماس إعادة النظر ، ولو سميت الإشارة إلى عدم الحاجة عرضاً على لسان التهم ما دام هو سقيم انكل لا يتم القانون وروا تصرفاته ولا يسأله عن أفعاله (نقض ١٩٧٦/٢/٢٨ أحكام النقض من ٢٧ ق ٧٥ ، .

٩) وليس من المحتم أن تؤدي إلى براءة المحكوم عليه ، وما يكفي أن يكون ذلك كغير الاحتفال (عريجاتيل من ٣٣٥) .

(١٠) فالنقض من قراره إلى هذا المنصوص أمام غرفة الاتهام غير جائز قانوناً (نقض ١٩٧٣/١/١٣ أحكام النقض من ٤ ق ١٥٣)

(١١) فالأمر فيها ليس من الموصوح بتعلي الحالات الأربع ومة هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد الحكم دون أن تكون معروفة وقت المحاكمة (نقض ١٩٦٩/٢/٢٠ أحكام النقض من ١٣ ق ١٨) .

٣٨٤ - اجراءاته

قوى المشرع في اجراءات طلب عادة نظر المدعى بين صورتين على ذات المسق الذي ترقى به بين من لهم حق الطلب .

١ - وفي الصور الأربع الأولى اذا كان الطالب غير الديانة العامة فعليه تقديم لطلب الى النائب العام بعرضه بين مهيا لمحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذي يستند عليه ويشعبه بالاستئناف المؤيدة به ، ووسع النائب العام الطلب سواء كان مقبلا منه أم من غيره مع التحقيقات التي يكون قد رأى اجراءها ان محكمته ينقض بتقرير بين فيه رأيه والأسباب التي يستند عليها ، ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة في (ثلاثة أشهر) المالية لتقديمه (م ٤٤٢/٢ ، ٣ ، ٤ أ ج) ؛

٢ - وفي الصورة الخامسة اذا رأى النائب العام محلا للطلب فإنه يرغمه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها الى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض وائتمن من مستشاري محكمة الاستئناف يجب كل منهم التعمية العامة للمحكمة التابع لها . ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها ، وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق . وتأمّر اللجنة حاله على محكمة النقض اذا رأت قبوله . ولا نقل الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام أو من الأمر الصادر من اللجنة المشار اليها بقول الطلب أو عدم قبوله (م ٤٤٣ أ ج) (١٢) .

وقد احتاط المشرع لاحتمال اساءة استعمال طلب إعادة نظر المدعى من جانب الأفراد والالتجاء اليه بعد استناد الى أحد من قويم قضى على أن لا يقل النائب العام طلب إعادة نظر من المتهم أو من يمثل محله قس الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤٦ إلا اذا اودع الطالب حراسة المحكمة خمسة حبسات كفالة تخصص لوفاء الضمانة المخصوص عليها في المادة ٤٤٩ ما لم يكن قد أعفى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية لمحكمة النقض ،

(١٢) وقسمه بشرع جديد لتبسيط المحاكمة على حجية الأحكام الترتيبية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره ذلك لعدم (نقض ١٩٦٢/٢/٢ أحكام النقض من ١٣ ق ٤٨) .

(م ٤٤٤ أ ج) (١٣) •

ووضح المشرع على عاتق النيابة العامة اعلان الخصوم بأجسة التي تجدد نظر الطعن أمام محكمة النقض قبل اعتمادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل ، وإبتهى من هذا الميعاد الاستعداد في الدعوى (م ٤٤٥ أ ج) •

ولم يجدد القانون ميعادا ليقدّم خلاله طلب إعادة نظر الدعوى •

ولما كان المحكم المطلوب إعادة النظر فيه هو حكم نهائي واجب التنفيذ فإنه يبقى لاهل إلى حين الحكم في الطلب ، وطبيعي أن يستثنى من هذا الحكم الصادر بالاعدام لأنه بتنفيذه لا يكون للطلب أي محل ، وهو ما نص عليه المشرع في المادة ٤٤٨ أ ج (١٤) •

ويطرح طلب إعادة نظر الدعوى على محكمة النقض وهي عدلّة تفصل فيه بعد سماع أقوال النيابة العامة والخصوم ، ويجوز سماع ذات الخصوم أو المحامين عنهم • وللمحكمة أن تجري ما تراه لازما من تحقيقات سواء بنفسها أو بواسطة من تدينه لذلك (م ٤٤٦ أ ج) • وقد مرّضت المادة ٤٤٧ أ ج لحالة وفاة المحكوم عليه إذا لم يكن الطلب موقعا من أحد الأقارب أو الزوج ما وجبت على المحكمة أن تنظر الدعوى في مواحه من يعينه للدفاع عن ذكره ، ويكون تقدر الإمكان من الأقارب وفي هذه الحالة يحكم عند الانقضاء بمحو ما يمس هذه الذكرى • وهو من مستحدث في قانون الإجراءات الجنائية •

(١٣) وقد جاء بالفكره الايضاحيه لقانون الاجراءات الجنائية « والمعلوم بانه ان هذا لا يقتل بما للتائب المسمى من الحق في ان يطلب إعادة النظر بناء على الحق المقرره قانون ٤ والا يقتضي بعدم قبول الطلب (نقض ١٩٦٧/١/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧) •

(١٤) وهي فرنسا بموجب المادة ٦٢٤ أ ج يولف حكما تنفيذي لحكم اذا لم يكن قد بدء فيه • أما اذا كان الحكم في حيز التنفيذ فيجوز لوزير العدل أن يأمر بوقف تنفيذه إلى أن تقدم القضية لمحكمة النقض ، وبعدئذ لهذا المحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ •

المبحث الثالث

الحكم في الطلب

٣٨٥ - الشكل والموضوع

إذا طرح طلب إعادة نظر الدعوى على محكمة النقص فإنها تقوم بمحصنة من ناحية الشكل لينظر في صفة من قدم الطلب وما إذا كان ممسكاً على حكم تتوافر فيه الشروط المخصوصة عندها قانوناً من عدمه ، ثم تنظر في موضوع الطلب (١٥) .

ومحكمة النقض عند طرح طلب إعادة النظر عليها تقوم بمحصنة وقائع الدعوى (١٦) ، بخلاف اختصاصها الأصل والذى يحصر في بحث مسائل القابلية ، ذلك لأن الأوجه التي تسمح بإعادة نظر الدعوى تدور كلها حول وقائع .

(١) رفض الطلب : نصت المادة ٤٤٩ ج على أنه وفي الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤٦ يحكم على طالب إعادة النظر إذا كان غير النائب العام بصفة لا يريد على حصة حبيبات إذا لم يقدم طلبه ، وهذا النص لم يتناول إلا الحالات الأربع لأن الحالة الخامسة لا توقع إلا من النائب العام .

وقد نصت المادة ٤٥٢ ج تحديد الطلب بعد رفضه إذا كان ممسكاً ذات الوقائع التي يدعى عليها .

(٢) قبول الطلب : إذا قدمت محكمة الطلب (١٧) فانفساً بين أمر من لأربعة الآتية

(١٥) لريجاستيل من ٢٢٦ بيير جازو ٧٤٥ .

(١٦) بيير جازو من ٧٢٥ - براس من ٦١١٧ .

(١٧) المعبر عن قبول طلب إعادة النظر إما تكون بتوافق إحدى حالاته وقت تقديمه (نظر

١٦/١/١٩٦٢ استكم للنظر من ١٣ في ١٦)

(أ) تحكم بإلغاء الحكم ونقضى براءة المتهم إذا كانت ظهيرة *

(ب) تحكم بإلغاء الحكم وبإحالة المدعى على المحكمة التى أصدرت الحكم
ممكنة من قضاة آخرين فى موضوعها .

(ج) تقوم المحكمة نفسها بالقصص فى موضوع الدعوى *

(د) وإذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة كما فى حالة وفاة المحكوم
عليه أو عته أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة يجب على محكمة النقض
نظر موضوع الدعوى ، وفى هذه الصادرة لا يلغى من الحكم إلا ما يظهر له
خطؤه .

٣٨٦ - أثر الحكم

أما بالنسبة للدادان ٤٥٠ و ٤٥١ ج. أثر الحكم الصادر فى طلب إعادة النظر
الدعوى وأوجبت الأولى نشر كل حكم صادر بالبراءة بناء على إعادة النظر على
نقطة الحكومة فى الجريدة الرسمية ، على طلب النيابة العامة وفى جريدتين
يعتبرهما صاحب الشأن ، وهو نوع من التمويض الأدبى ، ونصت الأخرى
على أنه لا يرتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالنصوصات
ووجوب رد ما نعد به منها بدون إحلال يقواعد سقوط الحق بمضى المدة *

والإلغاء الحكم بكونه بأثر رجعى فتعود كل الحقوق التى سلبها الحكم من
المحكوم عليه بشرط ألا يمس هذا بحقوق الغير التى اكتسبها ، كالشعاع
الذى قدم به القيم على أموال المحكوم عليه أثناء وجوده فى السجن (١٩) *

وفى فرنسا يستطيع المحكوم عليه نتيجة لخطأ قضائى وكذلك لورثته
المخالفة بالتعويض مما لحقه من أضرار ، وتلتزم الدولة به ، وقد يطالبه
بالتعويض المدعى أو الشاهد متى توافرت أركان مسئولية المدعى (١٩) *

(١٨) غر جليل من ٣٢٧ *

١٩ - جليل من ٣٢٨ ، بيل جاور من ٧٢٧ *

وقد نصت المادة ٤٥٣ أ ج على أن الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض يجوز لطعن فيها بجميع طرق المرقرة في التدوين . ولا يجوز أن يعصى على المنهم بأشد من العقوبة لسابق الحكم بها عليه . « وهذا تطبيقاً للعدالة وتطبيقاً لقاعده رجوب ألا يصار الطاعن بطلبه .

تم بحمد الله وعونه

فهرس

الصفحة	المقرة
٧	مقدمة
٧	١ - تعريف بالاجراءات الجنائية
١٠	٢ - قانون الاحراءات الجنائية وقانون المرافعات
١٣	٣ - أنظمة الاجراءات الجنائية
١٤	٤ - التطور التشريعي
١٧	٥ - التعديلات التي أدخلت على قانون الاحراءات الجنائية
١٨	٦ - سريان قانون الاحراءات الجنائية بالنسبة الى الزمان
٢٢	٧ - منهج الكتاب

الكتاب الأول

الدعوى الجنائية والمدنية

الباب الأول

الدعوى الجنائية

٢٥	٨ - تعريف الدعوى الجنائية وتبويبها عن غيرها
٢٥	

الفصل الأول

المقصود في الدعوى الجنائية

٢٧	٩ - المدعى
٢٧	١٠ - المدعى عليه
٢٩	١١ - مخاصمة الشخص المدعى
٣١	
٣٤	الباب الأول : تشكيل النيابة العامة
٣٥	١٢ - تعيين أعضاء النيابة
٣٧	١٣ - حلف النيابة
٣٧	١٤ - تعيين محل الإقامة

الصفحة	الفقرة
٢٨	١٥ - تأديب أعضاء النيابة
٢٩	١٦ - رد أعضاء النيابة العامة
٣٩	المبحث الثاني : اختصاصات أعضاء النيابة
٤٠	١٧ - النائب العام
٤٣	١٨ - المحامي العام
٤٧	١٩ - رئيس النيابة
٤٧	٢٠ - وكيل ومساعد النيابة العامة
٤٨	٢١ - معاون النيابة
٥٠	٢٢ - اختصاصات أخرى للنيابة العامة
٥٠	٢٣ - الاختصاص المركزي
٥٤	المبحث الثالث : حصائص النيابة العامة
٥٤	٢٤ - استقلال النيابة
٥٦	٢٥ - عدم مسئولية أعضاء النيابة
٥٨	٢٦ - لسيمة سديحية
٦٢	٢٧ - عدم تجرئة النيابة

الفصل الثاني

٦٥	قيود مباشرة الدعوى الجنائية
٦٨	المبحث الأول : تعريف وجالات القيود
٦٨	٢٨ - تعريف
٦٩	٢٩ - حالات
٦٩	٣٠ - الشكوى
٧٢	٣١ - الطب
٧٣	٣٢ - لادن
٧٥	٣٣ - صور الارباط
٧٨	المبحث الثاني : قواعد الخاصة بالقيود
٧٨	(أولا) الارادة المالكة للقيود
٧٨	٣٤ - الشكوى
٨٢	٣٥ - الطب
٨٣	٣٦ - لادن

الصفحة	الفقرة
٢٨	(ثانيا) حركات رفع القيود
٨٣	٢٧ - (أ) في مواجهة من ترفع القيود
٨٦	٢٨ - (ب) المحضر يثقل الأجراء
٨٦	٢٩ - (جـ) مباشرة رفع القيود
٨٨	المبحث الثالث : من رفع القيود
٩٥	المبحث الرابع : انقضاء الحق في القيود
٩٥	٤٢ - (أ) متى مدة معينة
٩٨	٤٢ - (ب) لواء
٩٨	٤٤ - (جـ) التنازل
١٠٢	٤٥ - التمسك
١٠٤	٤٦ - الطيب والإدب
١٠٦	٤٧ - أقدام حاصه بجريمة لونا

المبحث الثالث

تحريك المدعى المدنى والمحاكم للدعوى الجنائية

١١١	المبحث الأول : الدعوى مباشرة
١١٣	٤٨ - من حق تحريك الدعوى مباشرة
١١٥	٤٩ - جرائم التي يجوز فيها تحريك الدعوى مباشرة
١١٧	٥٠ - شرط تحريك الدعوى مباشرة
١٢٣	٥١ - إجراءات تحريك الدعوى المباشرة
١٢٥	٥٢ - آثار تحريك الدعوى مباشرة
١٢٩	٥٣ - تحريك الدعوى مباشرة أمام سلطة التحقيق
١٣٠	المبحث الثاني : إقامة المحاكم للدعوى الجنائية
١٣٠	(أولا) إقامة الدعوى الجنائية من محكمتى الجسائات والنفس
١٣١	٥٤ - أى محاكم لها حق إقامة الدعوى
١٣٣	٥٥ - أحوال الحق
١٣٥	٥٦ - آثار تحريك الدعوى الجنائية
١٣٧	(ثانيا) جرائم الجلسات
١٣٩	٥٧ - الإخلال بنظام الجلسة

الصفحة	المقالة
١٤٠	٥٨ - أخرائهم الأخرى
١٤٠	٥٩ - الجنح والمخالفات
١٤٢	٦٠ - الجنابات
١٤٣	٦١ - تحرير أسحصر والقبض على المتهم
١٤٣	٦٢ - احكم في الدعوى
١٤٦	٦٣ - جرائم الجلسات ائدية
١٤٨	٦٤ - اسرائم التي لم رفح عنها الدعوى في ائان
١٤٨	٦٥ - جرائم المحتامين

الفصل الرابع

* اعضاء الدعوى ائدية

١٥٠	* المبحث الأول : ائقدم
١٥١	٦٦ - منه ائقادم
١٥٣	٦٧ - مباء حسبها
١٦٠	٦٨ - وصف ائريته
١٦٣	٦٩ - وقب ائقادم
١٦٥	٧٠ - ائقطاع ائقادم
١٦٥	٧١ - ائجراءات التي تقطع ائدة
١٧١	٧٢ - سريان ائدة بعد ائقطاع
١٧٣	٧٣ - ائقادم من ائظام ائام
١٧٤	* المبحث ائاني : وفاة ائتهم
١٧٤	٧٤ - أثر الوفاة في مراحل الدعوى
١٧٨	٧٥ - ائداة منهم موصى
١٧٩	٧٦ - ائعضاء ائدوى وائتهم
١٧٩	٧٧ - أثر الوفاة في ائصادرة
١٨٠	٧٨ - أثر الوفاة في ائدوى ائدية
١٨١	المبحث ائالث : ائفو ائشامل
١٨١	٧٩ - ائريته واثره
١٨٢	٨٠ - ائأير ائفو على ائدوى ائدية

الصفحة

الفقرة

الباب الثاني

الدعوى المدنية

الفصل الأول

الحصوم والسبب والنسب

١٨٥	المبحث الأول : حصوم الدعوى المدنية
١٨٥	(أولا) المدعى
١٨٥	٨١ - مريض
١٨٩	٨٢ - أهلية المدعى
١٩٠	٨٣ - أعمال الحق
١٩٣	(ثانيا) المدعى عليه
١٩٣	٨٤ - المتهم
١٩٤	٨٥ - المستول عليه
١٩٨	٨٦ - تدخل المستول عليه
١٩٩	٨٧ - وفاة المدعى عليه
١٩٩	٨٨ - بصد الدعوى عليهم
٢٠٠	المبحث الثاني : سبب الدعوى المدنية
٢٠١	٨٩ - شروط الضرر
٢٠٧	٩٠ - الدفع من انظام العام
٢٠٧	المبحث الثالث : موضوع الدعوى المدنية
٢٠٨	٩١ - التعويض
٢٠٩	٩٢ - الرد
٢١٠	٩٣ - المصروفات
٢١٠	٩٤ - تقدير التعويض

الفصل الثاني

في طرق الدعوى على الحكومة

٢١٣	المبحث الأول : خيار المدعى المدني
٢١٣	٩٥ - اتباع الطريق الجنائي
٢١٤	٩٦ - اتباع الطريق المدني

الصفحة	المقالة
٢١٧	٩٧٩ - يدفع ليس متعلقا بالقيام انعام
٢١٧	المبحث الثاني : امام المحكمة الجنائية
٢١٨	(أولا) مباشرة الادعاء المدني
٢١٨	٩٨ - (أ) متى يدعى مدعي
٢٢٢	٩٩ - (ب) اجراءات الادعاء مدعي
٢٢٣	(ثانيا) آثار الادعاء المدني
٢٢٣	١٠٠ - مباشرة حقوق المحصور
٢٢٤	١٠١ - الاجراءات المعلقة
٢٢٥	(ثالثا) تبعية لدعوى مدسة لدعوى اجبالية
٢٢٦	١٠٢ - وجوب الفصل في الدعويين بحكم واحد
٢٢٩	١٠٣ - استثناءات
٢٣٥	(رابعا) ترك الدعوى المدنية
٢٣٥	١٠٤ - تعريفه واجراءاته
٢٣٧	١٠٥ - آثار الترك
٢٣٩	* المبحث الثالث : امام المحكمة المدنية
٢٤٠	١٠٦ - أثر الحكم المدني امام القضاء الجنائي
٢٤١	١٠٧ - أثر الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية
٢٤٣	١٠٨ - قاعده الجنائي يوقف لمدي

الكتاب الثاني

التحقيق الابتدائي

المصبط القضائي

الفصل الأول

التعريف بالمصبط القضائي

٢٤٩	١٠٩ - المصبط الاداري والمصبط القضائي
٢٥٠	١١٠ - التحديد على سبيل المحصر
٢٥٢	١١١ - صفة المصبط القضائي بغير رجال الشرطة
٢٥٣	١١٢ - الاحتصاص المركزي

الصفحة	المادة
٢٥٦	١١٣ - امتداد الاحتصاص
٢٥٨	١١٤ - اشراف النيابة

الفصل الثاني

واجبات الضبط القضائي

٢٥٩	(أولا) نفى البلاغات
٢٥٩	١١٥ - واجب التبليغ
٢٦٠	١١٦ - قبول البلاغ
٢٦٠	(ثانيا) اجراء الاستدلالات
٢٦٠	١١٧ - مشروعية اجراءاتها
٢٦٢	١١٨ - مصدره الاستدلالات
٢٦٦	١١٩ - حق الددع
٢٦٧	(ثالث) تحرير المحاضر
٢٦٧	١٢٠ - نفعه مباشرة

الفصل الثالث

سلطات الضبط القضائي في التحقيق

٢٧٠	المبحث الاول : الجريمة المكتسبة
٢٧٠	١٢١ - تعريف التلبس
٢٧١	١٢٢ - صور التلبس
٢٧٦	١٢٣ - حصر صور التلبس
٢٧٧	١٢٤ - ثبات التلبس
٢٨١	١٢٥ - اثبات التلبس عن طريق مشروع
٢٨٦	١٢٦ - واجب مأمور الضبط القضائي اراء التلبس
٢٨٧	المبحث الثاني : حق القبض
٢٨٨	١٢٧ - لقبض والاستيقاف
٢٩٢	١٢٨ - احوال القبض
٢٩٥	١٢٩ - وجوب توامر دلالة كافيّة
٢٩٧	١٣٠ - سماع اقوال المتهم
٢٩٨	١٣١ - الحق لمصوح عليه في المادتين ٢٧٤ و ٢٨١ ج ١

الصفحة	الفقرة
٣٠٠	المبحث الثالث : حق التفتيش
٣٠٠	(أولا) حق دخول المنازل
٣٠٠	١٣٢ - حرمة المنازل
٣٠١	١٣٣ - دخول المنازل العامة
٣٠٥	(ثانيا) أحكام التفتيش
٣٠٥	١٣٤ - (١) تفتيش المنازل
٣٠٧	١٣٥ - (٢) تفتيش الأشخاص
٣١٦	١٣٦ - (٣) تفتيش المسقولات
٣١٧	١٣٧ - (٤) تفتيش المزارع وحدائق
٣١٨	١٣٨ - سعي التفتيش
٣٢٠	١٣٩ - المنازل عن قيود التفتيش
٣٢١	١٤٠ - كشف جريمة أثناء تفتيش صحيح
٣٢٣	(ثالثا) نتائج التفتيش
٣٢٣	١٤١ - ضبط متعلقات الجريمة والمعاملة عندها
٣٢٥	المبحث الرابع : النسب والتحقيق
٣٢٥	١٤٢ - المدب لاجراءات محددة
٣٢٨	١٤٣ - تنفيذ الانداب

الفصل الرابع

تصرف النيابة العامة في التهمة

٣٣٦	(أولا) حفظ الأوراق
٣٣٦	١٤٤ - أسباب الحفظ وحجته
٣٣٩	(ثانيا) رفع الدعوى الجنائية
٣٣٩	١٤٥ - وجود دلائل كافية
٣٤١	١٤٦ - عدم كفاية الاستدلالات

الباب الثاني

تحقيق النيابة العامة

الفصل الأول

ضمانات التحقيق الابتدائي

٣٤٧	المبحث الأول : سلطة التحقيق
-----	-----------------------------

الفقرة	الصفحة
١٤٧ - الجمع أو الفصل بين مدعني الاتهام والتحقيق	٣٤٧
المبحث الثاني : تدوين التحقيق	٣٤٩
١٤٨ - حضور الكاتب	٣٥٠
المبحث الثالث : علانية التحقيق	٣٥٢
١٤٩ - القاعة ومناقها	٣٥٢
١٥٠ - سرية التحقيق	٣٥٤

الفصل الثاني

اجراءات التحقيق

١٥١ - مشروعية اجراءاتها	٣٥٨
المبحث الأول : الانتقال	٣٦٦
١٥٢ - معناه واجراءاته	٣٦٦
المبحث الثاني : سماع الشهود	٣٦٨
١٥٣ - طلب سماع الشهود	٣٦٨
١٥٤ - اعلان الشهود	٣٧٠
١٥٥ - التحلف عن الحضور	٣٧٠
١٥٦ - رد الشهود	٣٧٢
١٥٧ - حلف اليمين	٣٧٢
١٥٨ - الامتناع عن اخلف أو الشهادة	٣٧٤
١٥٩ - جواز الامتناع عن الشهادة	٣٧٥
١٦٠ - أداء الشهادة	٣٧٦
١٦١ - تدوين الشهادة	٣٧٨
١٦٢ - اطمئن في الأحكام	٣٧٨
١٦٣ - مضاريب وتعميمات الشهود	٣٧٩
المبحث الثالث : الخبرة	٣٧٩
١٦٤ - اجراءات التنب	٣٨٠
١٦٥ - حلف اليمين	٣٨١
١٦٦ - رد الخبر	٣٨٢
١٦٧ - حضور المحقق والخصوم أثناء عمل الخبر	٣٨٣
١٦٨ - تقديم التقرير	٣٨٤

الصفحة	المقالة
٢٨٤	١٦٩ - الحبير الاستشاري
٢٨٥	المبحث الرابع : التفتيش
٢٨٦	١٧٠ - (أولا) تفتيش المساكن
٢٨٨	١٧١ - شروط التفتيش
٤٠	١٧٢ - الرضاء بالتفتيش
٤	١٧٣ - تفتيش مسكن غير انهم
٤٠٦	١٧٤ - تفتيش الأمكنة الأخرى
٤٠٢	١٧٥ - (ثانيا) تفتيش الأشخاص
٤٠٥	١٧٦ - (ثالث) تفتيش الموقوفات
٤٠٦	١٧٧ - نتائج التفتيش
٤٠٧	١٧٨ - ضبط الرسائل وأوراق المدفوع
٤١١	١٧٩ - أمر لتفتيش
٤١٤	١٨٠ - انتصرفة في الأشياء المضمومة
٤١٥	١٨١ - أحكام رد لأشياء المضمومة
٤١٦	المبحث الخامس : الاستجواب
٤١٦	١٨٢ - إحاطة المنهم علما بآلهم
٤١٧	١٨٣ - تعريف الاستجواب وضمائنه
٤٢١	١٨٤ - جراء أعمال الاستجواب أو ضماناته
٤٢٢	المبحث السادس : التكليف بالحضور
٤٢٢	١٨٥ - تعريفه
٤٢٣	* المبحث السابع : أمر القبض والأحصاء
٤٢٣	١٨٦ - تعريفه وحكمه
٤٢٥	المبحث الثامن : الحبس الاحتياطي
٤٢٥	١٨٧ - قيمته
٤٢٩	١٨٨ - مدته
٤٣٢	١٨٩ - بيانات أمر الحبس
٤٣٣	١٩٠ - ميعاد أمر الحبس
٤٣٤	١٩١ - نظام الحبس الاحتياطي
٤٣٦	١٩٢ - انتهاء الحبس الاحتياطي
٤٣٧	١٩٣ - الإخراج انتهى
٤٤٠	١٩٤ - شروط الإخراج

المادة	الفقرة
٤٤٠	١٩٥ - ضمانات الإفراج
٤٤١	١٩٦ - (١) الكفالة
٤٤١	١٩٧ - (٢) الإقامة تحت إشراف الشرطة
٤٤٧	١٩٨ - إعادة الحبس الاحتياطي
٤٤٤	١٩٩ - المحامي عليه والمدعى بالحق المدعى

الفصل الثالث

التصرف في التحقيق

٤٤٥	المبحث الأول : القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى
٤٤٥	٢٠٠ - مبرره
٤٤٨	٢٠١ - أسباب القرار
٤٤٩	٢٠٢ - شروط هي لقرار
٤٥١	٢٠٣ - حججه القرار
٤٥٦	٢٠٤ - العودة الى التحقيق
٤٦١	٢٠٥ - إلغاء النائب العام بقرار
٤٦٢	٢٠٦ - إبطى في القرار
٤٦٤	المبحث الثاني : القرار بالإحالة
٤٦٤	٢٠٧ - وجود دلائل كافية
٤٦٥	٢٠٨ - الإحالة على المحكمة

الباب الثالث

تحقيق قاضي التحقيق

٤٦٩	المبحث الأول : مدب قاضي التحقيق
٤٧٠	٢٠٩ - نطاق تحقيق قاضي
٤٧١	المبحث الثاني : إجراءاته في التحقيق
٤٧١	٢١٠ - (أ) سماع الشهود
٤٧٢	٢١١ - (ب) التفتيش
٤٧٢	٢١٢ - (جـ) استجواب المتهم
٤٧٢	٢١٣ - (د) الحبس الاحتياطي
٤٧٤	٢١٤ - (هـ) الإفراج المؤقت
٤٧٤	٢١٥ - انتهاء التحقيق

الصفحة	الفقرة
٤٧٥	المبحث الثالث : التصرف في الدعوى
٤٧٥	٢١٦ - القرار بالإحالة
٤٧١	٢١٧ - (أ) إذا كانت الواقعة محلها
٤٧٦	٢١٨ - (ب) إذا كانت الواقعة جملة
٤٧٧	٢١٩ - (ج) إذا كانت الواقعة جديدة
٤٧٧	المبحث الرابع : الطعن في أوامر قاضي التحقيق
٤٧٨	٢٢٠ - من حق الطعن
٤٧٩	٢٢١ - إجراءات الاستئناف

الباب الرابع

مستشار الإحالة

٤٨١	٢٢٢ - تولي قضاء الإحالة
٤٨٢	٢٢٣ - إجراءات طرح الموضوع على المستشار
٤٨٣	٢٢٤ - نظر المستشار للموضوع
٤٨٦	٢٢٥ - التصرف في الدعوى
٤٩١	٢٢٦ - الإحالة عند الارتباط
٤٩٣	٢٢٧ - بيانات أمر الإحالة
٤٩٣	٢٢٨ - واجبات المستشار عند الإحالة
٤٩٧	٢٢٩ - التحقق التكميلي
٤٩٧	٢٣٠ - الطعن في أوامر مستشار الإحالة

الكتاب الثالث

المحاكمة

الباب الأول

الاختصاص

الفصل الأول

أنواع الاختصاص

٥٠٨	المبحث الأول : الاختصاص الشخصي
٥٠٨	٢٣١ - القاعدة

الصفحة

الفقرة

٥٦٠	المبحث الثاني : الاختصاص النوعي
٥٦١	٢٣٢ - المحكمة الجزئية
٥٦٢	٢٣٣ - المحكمة الاتحادية
٥٦٣	٢٣٤ - محكمة الجنايات
٥٦٦	٢٣٥ - محكمة النقض
٥٦٧	٢٣٥ مكرر - محاكم أمن الدولة
٥٢٢	المبحث الثالث : الاختصاص المكاني
٥٢٣	٢٣٦ - (أولا) مكان وقوع الجريمة
٥٢٦	٢٣٧ - (ثانيا) مكان إقامة المتهم
٥٢٧	٢٣٨ - (ثالثا) مكان ضبط المتهم
٥٢٧	٢٣٩ - لا معاقبة بين لأمكنة الثلاثة
٥٢٨	٢٤٠ - جرائم التي تقع في الخارج

الفصل الثاني

امتداد الاختصاص

٥٢٩	المبحث الأول : عدم التجزئة والإرساط
٥٢٩	٢٤١ - عدم التجزئة
٥٣٢	٢٤٢ - الارتباط البسيط
٥٣٤	المبحث الثاني : المسائل الفرعية
٥٣٥	(أولا) المسائل المدنية
٥٣٥	٢٤٣ - وجوب الفصل فيها
٥٣٧	(ثانيا) مسائل الجنائية
٥٣٧	٢٤٤ - وقف الدعوى وشرطه
٥٤٠	(ثالثا) مسائل الأحوال الشخصية
٥٤٠	٢٤٥ - وقف الدعوى
٥٤٢	٢٤٦ - سلطة المحكمة إزاء الدفع
٥٤٣	مبحث خاص : إثبات المسائل الفرعية

الفصل الثالث

عدم الاختصاص وتنازعه

٥٤٦	المبحث الأول : الدفع بعدم الاختصاص
-----	------------------------------------

الصفحة	الفقرة
٥٤٧	٢٤٧ - (١) الاختصاص الشخصي
٥٤٧	٢٤٨ - (٢) الاختصاص النوعي
٥٤٨	٢٤٩ - (٣) الاختصاص المكاني
٥٥١	المبحث الثاني : تنازع الاختصاص
٥٥١	٢٥٠ - الجهة المختصة بأصل فيه
٥٥٤	٢٥١ - إجراءات الفصل في النزاع

الفصل الرابع

تشكيل المحكمة

٥٥٦	٢٥٢ - عناصر التشكيل
٥٥٨	٢٥٣ - صلاحية القاضي للفصل في الدعوى
٥٥٨	٢٥٤ - (أولا) سبق إيداء الرأي في الدعوى
٥٦٣	٢٥٥ - (ثانيا) تنحي القضاة وردهم عن الدعوى
٥٦٦	٢٥٦ - (ثالثا) مباشرة جميع إجراءات المحاكمة

الباب الثاني

التحقيق النهائي

الفصل الأول

القواعد العامة لتحقيق النهائي

٥٧٢	المبحث الأول : عملية الجلسة
٥٧٢	٢٥٧ - حكماتها ومضمونها
٥٧٣	٢٥٨ - حضور الخصوم
٥٧٤	٢٥٩ - سرية الجلسة
٥٧٦	المبحث الثاني : شفوية إمرائة
٥٧٦	٢٦٠ - بطاقتها وجزاء مخالفتها
٥٨٢	المبحث الثالث : تدوين التحقيق
٥٨٢	٢٦١ - ضرورته وطاقته
٥٨٦	المبحث الرابع : حدود الشكوى
٥٨٦	٢٦٢ - قيدها للدعوى

الصفحة	الفقرة
٥٨٩	٢٦٣ - تغيير الوصف وتعديل التهمة
٥٩٠	٢٦٤ - (أولا) تغيير الوصف القانوني
٥٩٢	٢٦٥ - (ثانيا) تعديل التهمة
٥٩٣	٢٦٦ - حق الدفاع
٥٩٩	٢٦٧ - الأخطاء المادية

الفصل الثاني

إجراءات المحاكمة

٦٠٠	المبحث الأول : التكليف بالحضور
٦٠٠	٢٦٨ - تقديم المتهم للمحاكمة
٦٠٣	٢٦٩ - مواعيد الحضور
٦٠٥	٢٧٠ - بيانات ورقة التكليف بالحضور
٦٠٦	٢٧١ - كيفية الاعلان
٦٠٩	٢٧٢ - نقص بيانات التكليف بالحضور
٦١١	٢٧٣ - حق الاعتراض
٦١١	المبحث الثاني : الحضور والغياب
٦١١	٢٧٤ - حضور المتهم بنفسه أو بوكيل عنه
٦١٦	٢٧٥ - الحكم في الغيبة
٦١٧	٢٧٦ - الحضور الاعتراضي
٦٢١	٢٧٧ - آثار اعتبار الحكم حضوريا
٦٢٣	٢٧٨ - قواعد حضور من النظام العام
٦٢٤	المبحث الثالث : إجراءات نظر الدعوى
٦٢٤	٢٧٩ - الإجراءات أمام محكمة الاستئناف
٦٣٢	٢٨٠ - الإجراءات أمام محكمة الأحداث
٦٣٤	٢٨١ - الإجراءات أمام محكمة الجنايات
٦٣٦	٢٨٢ - حق الدفاع
٦٤١	٢٨٣ - الحكم بالاعدام
٦٤٤	٢٨٤ - الإجراءات بالسببية الى المتهمين لفائزين

الفصل الثالث

الاثبات

٦٤٦	المبحث الأول : نظرية الاثبات
٦٤٦	٢٨٥ - الاداة بطريق الجرم
٦٥١	٢٨٦ - الأدلة والفرائض
٦٥٧	المبحث الثاني : طرق الاثبات
٦٥٩	(أولا) الاعتقال
٦٥٩	٢٨٧ - مباشرة
٦٦٠	(ثانيا) بدب الجبراء
٦٦٢	٢٨٨ - العواعد المنظمة لدجبرة
٦٦٢	٢٨٩ - تقدير رأى الجبير
٦٦٤	(ثالثا) الدليل الكتابى
٦٦٤	٢٩٠ - مودة
٦٦٦	٢٩١ - دعوى التروير الفرعية
٦٦٨	(رابعا) الشهادة
٦٦٩	٢٩٢ - دعوة الشهود للحضور
٦٧٢	٢٩٣ - التحلف عن الحضور
٦٧٤	٢٩٤ - حذف اليمين
٦٧٨	٢٩٥ - كيفية سماع الشهادة
٦٨٠	٢٩٦ - تقدير الشهادة
٦٨٦	(خامسا) الاستجواب
٦٨٦	٢٩٧ - تعريفة
٦٨٨	(سادسا) الاعتراض
٦٨٨	٢٩٨ - دليل يقدره القاضي

الفصل الرابع

الحكم

٦٩٢	٢٩٩ - تعريفة وتقسيمات
٦٩٦	المبحث الأول : شروط الحكم الشككية
٦٩٦	٣٠٠ - علنية الحكم

الصفحة	الفقرة
٦٩٧	٣٠١ - اثبات الحكم
٦٩٨	٣٠٢ - التوقيع على الحكم
٧٠٠	٣٠٢ - ميعاد تحرير الأسباب
٧٠٢	المبحث الثاني : مشتتات الحكم
٧٠٣	٣٠٤ - (١) ديسجة الحكم
٧٠٦	٣٠٥ - (٢) أسباب الحكم
٧١٧	٣٠٦ - (٣) مطلق الحكم
٧١٨	المبحث الثالث : موضوع الحكم
٧١٨	٣٠٧ - (١) أحكام محكمة الجزائية
٧١٩	٣٠٨ - (٢) أحكام محكمة الأحداث
٧٢٠	٣٠٩ - (٣) أحكام محكمة الجنايات
٧٢٢	٣١٠ - (٤) الحكم بالمصاريف
٧٢٤	المبحث الرابع : قوة الحكم
٧٢٥	٣١١ - شروط القوة
٧٣١	٣١٢ - الدخول في النظام العام

الباب الثالث

الأوامر الجنائية

٧٣٤	المبحث الأول : إجراءات طلب الأمر الجنائي
٧٣٤	٣١٣ - من يطلب الأمر الجنائي
٧٣٤	٣١٤ - متى يطلب الأمر الجنائي
٧٣٦	٣١٥ - من يطلب الأمر الجنائي
٧٣٦	المبحث الثاني : إصدار الأمر الجنائي
٧٣٧	٣١٧ - مضمون الأمر الجنائي
٧٣٨	٣١٨ - بيانات الأمر الجنائي
٧٣٩	٣١٩ - إعلان الأمر الجنائي
٧٣٩	٣٢٠ - رفض إصدار الأمر
٧٤٢	المبحث الثالث : استنظيم من الأمر الجنائي
٧٤١	٣٢١ - إجراءات عدم القبول
٧٤١	٣٢٢ - أثر عدم القبول

الصفحة	الفقرة
٧٤٥	المبحث الرابع : اصدار النيابة للأمر الجنائي
٧٤٦	٣٢٣ - متى يصدر الأمر
٧٤٨	٣٢٤ - الرقابة على الأمر
٧٤٨	٣٢٥ - عدم قبول الأمر
٧٤٩	المبحث الخامس : الاشكال في تنفيذ الأمر الجنائي
٧٤٩	٣٢٦ - صورته والفصل فيه

الباب الرابع

البطلان

٧٥٤	٣٢٧ - تقسيم الاجراءات بالنسبة الى البطلان
٧٥٤	٣٢٨ - (١) الاجراءات التي تتعلق بالنظام العام
٧٥٥	٣٢٩ - (٢) الاجراءات الجوهرية
٧٥٧	٣٣٠ - سقوط الدفع بها
٧٦٠	٣٣١ - (٣) الاجراءات غير الجوهرية
٧٦٠	٣٣٢ - أثر البطلان
٧٦١	٣٣٣ - تصحيح الاخطاء المادية
٧٦٣	٣٣٤ - رأينا في بطلان الاجراءات الجنائية

الباب الخامس

طرق الطعن في الأحكام

الفصل الأول

المعارضة

٧٧١	المبحث الأول : الأحكام التي تقبل المعارضة
٧٧١	٣٣٥ - الأحكام القبايية والمعتبرة حضوريا
٧٧٤	المبحث الثاني : اجراءات المعارضة وأثرها
٧٧٤	٣٣٦ - لمن حق المعارضة
٧٧٦	٣٣٧ - ميعاد المعارضة
٧٧٩	٣٣٨ - اجراءات المعارضة
٧٨١	٣٣٩ - أثر المعارضة

الصفحة	الفقرة
٧٨٣	المبحث الثالث : الحكم في المعارضة
٧٨٣	٣٤٠ - تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة
٧٨٣	٣٤١ - حضور المعارض بالجلسة
	الفصل الثاني
	الاستئناف
٧٩٢	المبحث الأول : الأحكام الجزاء استئنافها
٧٩٢	٣٤٢ - (١) الأحكام الجنائية
٧٩٦	٣٤٣ - الاستئناف للنقض القانوني
٧٩٨	٣٤٤ - (٢) الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية
٨٠٠	٣٤٥ - (٣) الأحكام الصادرة في الجرائم المرتبطة
٨٠٠	٣٤٦ - (٤) الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
٨٠١	المبحث الثاني : إجراءات الاستئناف وآثاره
٨٠١	٣٤٧ - (أولاً) ميعاد الاستئناف
٨٠٤	٣٤٨ - بدء الميعاد
٨٠٩	٣٤٩ - الاستئناف الفرعي
٨١٠	٣٥٠ - (ثانياً) التقرير بالاستئناف
٨١١	٣٥١ - (ثالثاً) آثار الاستئناف
٨١٤	المبحث الثالث : نظر المحكمة للدعوى
٨١٤	(أولاً) الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية
٨١٤	٣٥٢ - بيانها
٨١٨	(ثانياً) قيود المحكمة الاستئنافية
٨١٩	٣٥٣ - (١) الواقعة المطروحة
٨٢٢	٣٥٤ - (٢) الخصم المستأنف
٨٢٤	٣٥٥ - (٣) تقرير الاستئناف
٨٢٥	٣٥٦ - استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن
٨٢٦	المبحث الرابع : الحكم في الاستئناف
٨٢٦	٣٥٧ - شكل الاستئناف
٨٢٨	٣٥٨ - سقوط الاستئناف
٨٢٩	٣٥٩ - موضوع الاستئناف

الصفحة	الفقرة
٨٣٣	٣٦٠ - حالة عدم الاختصاص
٨٣٣	٣٦١ - حكم المادة ٤١٩ ج
٨٣٦	٣٦٢ - الحكم في الغيبة
٨٣٧	٣٦٣ - الحكم بالمصاريف

الفصل الثالث

النقض

٨٣٨	المبحث الأول : الأحكام الجائز الطعن فيها
٨٣٨	٣٦٤ - القاعدة العامة
٨٤٤	٣٦٥ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
٨٤٥	٣٦٦ - الأحكام الغيابية

٨٥٠	المبحث الثاني : إجراءات الطعن
٨٥٠	٣٦٨ - من له حق الطعن
٨٥٣	٣٦٩ - التقرير بالطعن
٨٥٦	٣٧٠ - ميعاد الطعن
٨٥٧	٣٧١ - ايداع الأسباب
٨٦٠	٣٧٢ - ايداع كفالة

٨٦١	المبحث الثالث : نظر الطعن
٨٦١	٣٧٣ - آثار الطعن بالنقض وإجراءاته
٨٦٢	٣٧٤ - قيود الدعوى

٨٦٧	المبحث الرابع : الحكم في الطعن
٨٦٧	٣٧٥ - عدم قبول الطعن
٨٦٨	٣٧٦ - سقوط الطعن
٨٦٨	٣٧٧ - رفض الطعن
٨٧٠	٣٧٨ - قبول الطعن
٨٧٥	٣٧٩ - إعادة القضية لمحكمة الموضوع
٨٧٧	٣٨٠ - الطعن للمرة الثانية

الصفحة	الفقرة
	الفصل الرابع
	إعادة النظر
٨٧٩	المبحث الأول : الأحكام القابلة لإعادة النظر
٨٧٩	٣٨١ - شروط الحكم
٨٨٠	٣٨٢ - حالات إعادة النظر
٨٨٢	المبحث الثاني : إجراءات الطلب
٨٨٢	٣٨٣ - من يقدمه
٨٨٣	٣٨٤ - إجراءاته
٨٨٥	المبحث الثالث : الحكم في الطلب
٨٨٥	٣٨٥ - الشكل والموضوع
٨٨٦	٣٨٦ - أثر الحكم
٨٨٩	- الفهرس